



الخطر الإسلامي

خرافة أم حقيقة؟

تأليف: چون ل . إسبوزيتو

ترجمة: قاسم عبده قاسم

1360

هل يشكل الإسلام تهديداً أو خطراً على الغرب، أم أنه يمثل تحدياً للقيم والمثل الغربية؟ ولماذا ينزعج الغرب من انتشار الإسلام في ربوعه؟ ولماذا يتعامل السياسيون والمفكرون في الغرب مع العالم الإسلامي باعتباره كتلة واحدة لها ملامح تتفق مع صور المتشددين السياسيين باسم الإسلام، بلحاظهم الكثيفة، ولامحاتهم الصارمة، وهاقاتهم ضد أمريكا؟

يتناول هذا الكتاب هذه الموضوعات جميعاً، وما يتفرع عنها بالضرورة، ومؤلفه "جون إسبوزيتو" باحث وعالم قدير، على معرفة جيدة بموضوعه، وهو يعرض لتطورات الحركات السياسية باسم الإسلام على اتساع العالم الإسلامي كله بعين خبير يكتب عن قرب، وليس من كرسيه الوثير في مكتب مغلق.

الخطر الإسلامي

خرافة أم حقيقة؟

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

العدد: ١٣٦٠ -
الخطر الإسلامى: خرافة أم حقيقة؟ -
جون ل. إسپوزيتو -
قاسم عبد قاسم -
طبعة الأولى - ٢٠٠٩

هذه ترجمة كتاب:

The Islamic Threat:

Myth or Reality? Third Edition

By: John L. Esposito

Copyright © 1999 by John L. Esposito

"THE ISLAMIC THREAT: MYTH OR REALITY?

**THIRD EDITION was originally published in
English in 1999. This translation is published by
arrangement with Oxford University press."**

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومى للترجمة.

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٠٢٦، فاكس: ٢٧٣٥٤٠٠٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com 27354524 - 27354526. Fax: 27354554

الخطر الإسلامي

خرافة أم حقيقة؟

تأليف : چون ل. إسبوزيتو
ترجمة : قاسم عبده قاسم



٢٠٠٩

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

إسبوزيتو ، چون ل .

الخطر الإسلامي خرافة أم حقيقة؟

تأليف : چون ل . إسبوزيتو ، ترجمة: قاسم عبده قاسم .

ط ١ - القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠٠٩

٦٦ ص ، ٢٤ سم

١ - الإسلام - دفع مطاعن - مصر .

(أ) قاسم ، قاسم عبده (مترجم) .

(ب) العنوان

٢١٦

رقم الإيداع ٢٠٠٩/١٥٣٢١

الترقيم الدولي 6 - 977 - 479 - 504 - I.S.BN.

طبع بالهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها ، والأفكار التي تتضمنها هي اتجاهات أصحابها في ثقافاتهم ، ولا تغير بالضرورة عن رأى المركز.

الرقماء

إلى والدى

جون ومارى إسبوزيتو

المحتويات

9	مقدمة المترجم
19	مقدمة الطبعة الثالثة
23	تقديم
31	١- الإسلام المعاصر : إصلاح أم ثورة ؟
69	٢- الإسلام والغرب : جذور الصراع والتعاون والمواجهة
117	٣- الغرب الظافر : الاستجابة الإسلامية
177	٤- الإسلام والدولة : القوى المحركة للنهاية
291	٥- التنظيمات الإسلامية : جُند الله
473	٦- الإسلام والغرب : هل هو صراع حضارات ؟
649	مصادر ومراجع مختارة

مقدمة المترجم

صورة الإسلام في الثقافة الغربية المعاصرة ، وما يمثله الإسلام بالنسبة للغرب عموماً، كانت ولا تزال هدف دراسات عديدة، ودعويات نزقة ، وتصرفات سياسية ذات غرض . وما بين صفحات الدراسات الأكاديمية الجادة، وصفحات الدعاية السياسية الهازلة، وصور وسائل الإعلام برسالتها المضمرة، كان الغرب الأوروبي والأمريكي يحاول رسم صورة للإسلام وال المسلمين . وبينما كانت الدراسات الجادة تحاول الفهم في غالبيها ، كانت وسائل الإعلام تروج لصورة تخدم المصالح المسيطرة في عالم تحكمه احتكارات السلاح والطاقة والسوق: وجاءت حوادث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م : لكي تؤجج الرغبة الغربية في اصطناع «العدو» .

كأنما خرج الإسلام فجأة من غياب المجهول ليعلن عن وجوده ... !
وكأنما لم يكن الإسلام دينًا وثقافة ونظامًا للقيم والأخلاق عاش على مدى ألف وأربعين قرناً من التاريخ المشترك بين المسلمين وأوروبا منذ بداية القرن السابع الميلادي وحركة الفتوح الإسلامية ، مروراً بالحروب

الصلبية ثم الصدام مع الدولة العثمانية والتفاعل معها، ثم عصر التوسع الاستعماري الأودبي .

وكأنما كانت القشرة الغربية التي فرضتها سنوات الاستعمار والتبغية هي الأصل ... !!

لقد كان القرنان الأخيران، قرنين من المعاناة بالنسبة للعالم المسلم من جراء السيطرة الغربية . وفي أثناء هذين القرنين تراوح موقف المسلمين ما بين محاولة التقدم على النمط الأوروبي إلى رفض الشكل الغربي بعد فشل كل محاولات النهضة داخل إطار النظم الغربية عموما .

إن الأمر المثير في قضية الإسلام : هو أن المجتمعات المأزومة والتي تعاني من صعوبات حاضرها، ولا تشق في أن حاضرها يمكن أن يقودها إلى غد تطمئن إليه، تبدأ في البحث عن مخرج من الأزمة ، ويدفعها البحث - بطريقة شبه غريزية - إلى الإمساك بهويتها وإراسء جنور ثقافتها، وإلى فحص تراثها . هذا درس التاريخ، يصدق على كل الأمم والحضارات ، فلماذا يكون المسلمون استثناء ؟؟

إن عمر الأزمة في تاريخ المسلمين يبدأ مع حركة الاستعمار الأودبي في القرن التاسع عشر. صحيح أن قوة الدفع في الحضارة الإسلامية قد خبت مع بدايات القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي؛ ولكن الدولة العثمانية حافظت على بلاد المسلمين عسكرياً دون أن تستطيع فعل شيء لإعادة بirth الحضارة العربية الإسلامية . ولكن الاستعمار الأودبي لم يكن مجرد احتلال للأرض؛ وإنما تدخل بشكل

واضح في مسألتين جوهريتين هما: التعليم والقضاء . أى أن الاستعمار استهدف قيمتين من أهم قيم المجتمع ، العلم والعدل . ويدعوى الإصلاح تم تجريد التعليم من أساسه؛ أى تعليم الدين واللغة . وينبغي أن نلاحظ هنا أنه حينما فعل الاستعمار هذا في البلاد الإسلامية، كان تلاميذ المدارس في الغرب الأوروبي يدرسون الكتاب المقدس واللغة اللاتينية واللغة اليونانية إلى جانب تراث أوروبا الكلاسيكي !! ويدعوى الإصلاح ، أيضا ، تم فصل النظام القضائي عن أسسه الشرعية التي تستهدى الشريعة الإسلامية وفرضت نظم ومفاهيم قانونية مستعارة من النظم القانونية الأوروبية . ومرة أخرى، ينبغي أن نلاحظ أن البلاد الأوروبية المختلفة حافظت على نظم قانونية مختلفة استمدتها من تراث القانون الروماني ، أو تراث الأعراف القانونية الجermanية في العصور الوسطى، أو من كليهما !!

كان ما حدث في مجال التعليم والقضاء هو الأخطر بيد أنه كان هو الأقل ظهوراً ووضوحاً. أما ما حدث في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي فكان الأعلى صوتاً من ناحية ، والأكثر تعبيراً عن الأزمة من ناحية أخرى. فقد كانت المرحلة الأولى مرحلة انهيار بالغالب ومحاولة تقليده . ومن أبناء النخبة تسربت المفاهيم والقيم الغربية إلى سائر الطبقات الاجتماعية. وكان طبيعياً أن تظهر في كل مجتمع ابتدى بالاستعمار طبقة تسعى لكس رضا السادة الجدد عن طريق تقليد أسلوب حياتهم ، وتبني المفاهيم والمثل والقيم الغربية. وشاعت أنماط الملابس والسلوك واللغة في هذه الأوساط على حين بقىت أغلبية

«الأهالى» على حالهم. وتم الربط التعسفي بين التمدن واتخاذ النمط الغربى نمطاً مرجعياً فى كل شئ . بل إن أنماط السكن وتخطيط المدن، تحولت إلى النمط الغربى . ولكن المشكلة تجلت بشكل أوضح بعد ما سمي «بالاستقلال» فى الدول التى كانت تحتلها قوات عسكرية أوروبية بعد الحرب العالمية الثانية؛ فقد فشلت حكومات ما بعد «الاستقلال» فى إدارة الشئون الداخلية والعلاقات الخارجية، وتحولت معظم حكومات «الاستقلال» إلى حكومات مستبدة متسلطة على شعوبها . وهو ما يعنى في التحليل الأخير فشل النموذج الغربى الذى كان ولا يزال يساند النظم المستبدة في العالم المسلم .

لقد كان طبيعياً أن يتم التركيز في فترة الاستعمار على النضال السياسي لتحقيق الاستقلال الوطني، وكان طبيعياً أيضاً أن تدخل عناصر الهوية - متمثلة في الإسلام وفي العربية - مكوناً من مكونات الهوية وأدوات الصراع ضد الاستعمار . كما كان طبيعياً من ناحية أخرى، أن يت忤ز البعض من نماذج الفكر والعمل السياسي الغربي وسائل للنضال ضد الاستعمار . وكان لابد للتطور التاريخي أن يصل إلى مداه، وأن يكتشف الناس أن أساليب السياسة الغربية لا يمكن تطبيقها ببساطة، أو نقلها وذرعها ، في العالم العربي أو العالم المسلم . ولأن الدول المسلمة التي نالت استقلالها السياسي عن الغرب فشلت في تحقيق استقلالها الاقتصادي بل والثقافي وظللت تدور في الفلك السياسي الغربي بشكل أو بآخر . هذه الدول تظهر خصوصاً متزايداً أمام الغرب، وتميل إلى الارتباط به بشكل أوثق، على حين أظهرت

مخالبها وأنسابها ضد حركات المعارضة المطية بشكل متوجّش في
معظم الأحيان .

وكان نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨م، وقيام الكيان الصهيوني
بمساندة غربية كاملة، من أهم نقاط التحول في تاريخ العلاقات بين
العالم المسلم والغرب عموماً . كانت الاستجابة السياسية لنكبة في
المنطقة العربية متمثلة في قيام عدد من النظم العسكرية في عدد من
البلدان العربية ، وسقوط بضعة عروش . وصاحب هذه الأحداث التي
استمرت في الخمسينيات والستينيات وعود كثيرة ، بتحرير فلسطين،
وتحقيق التقدم والرفاهية، وتحديث المجتمعات . وكانت التجربة الكبرى
في هذا المجال هي تلك التي تمت في مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م
في الخمسينيات والستينيات . وكانت هزيمة سنة ١٩٦٧م إجهاضاً لهذا
المشروع من ناحية ، وعلامة نهائية على فشل نماذج الفكر والعمل
المستوحاة من الغرب من ناحية أخرى .

ومرة أخرى ، برز سؤال الهوية بشدة وإلحاح . وكانت النتيجة في
هذه المرة مزيداً من التحول صوب الإسلام، وتحول كثيرون من رموز
الفكر الاشتراكي والماركسي والليبرالي صوب الفكر الإسلامي . وكان
طبعياً أن يُفرخ الفكر الديني - شأن أي فكر آخر - بعض النماذج
المتطرفة ؛ ولكن الأهم من ذلك أن الدولة والمجتمع ، في كل مكان تقريباً
على امتداد العالم المسلم، بدأت تكتسی ملامح إسلامية في الفكر
والسلوك . صحيح أن التيار الإسلامي كان موجوداً على الدوام في

الحياة السياسية في العالم العربي والعالم المسلم، لكنه صار تياراً أشد قوة وأعمق تأثيراً في العالم المسلم في حقبة السبعينيات.

كان غزو أفغانستان ثم العراق بعد ما جرى في الحادي عشر من شهر سبتمبر ٢٠٠١، والمذابح الجارية في هذين البلدين اللذين اتحدت عليهما إرادة الغرب بقيادة جورج دبليو بوش، ومظاهر الوحشية التي تطرح نفسها بالجاج على عيون البشر عبر شاشات التليفزيون تسكب مزيداً من الوقود لصالح التطرف باسم الإسلام.

وزاد الأمر سوءاً ما تفعله العصابات الصهيونية بالشعب الفلسطيني الأعزل، وأخر هذه الأفعال ما جرى في غزة مع نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ وسط «خرس» عربي رسمي وتواطؤ بلغ حد الخيانة أحياناً، وسلبية وانحياز غربي يذكر الناس بما جرى في الحرب على «حزب الله» في لبنان سنة ٢٠٠٦م . ولأن المناضلين الذين تضافر عليهم العدوان الصهيوني «والخرس» الحكومي العربي، والتآمر الغربي، يناضلون باسم الإسلام كان طبيعياً أن يزداد تعاطف الناس مع الجماعات السياسية التي ترفع شعارات إسلامية.

ومع تقلبات السياسة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، حدثت مواجهات ومصادمات مع «الإسلاميين» هنا وهناك ، وتقلبت سياسة الغرب والحكومات والقوى السياسية المحلية ما بين الاستغلال ومحاولة الانتقام بتباري «الإسلام السياسي» لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية أو اقتصادية ، وما بين التخويف والقتال ضد «الغول» الجديد الذي يهدد بأن يلتهم الديمقراطيات والتمدن والحضارة الغربية . ومن

عجب أن الذين حاولوا الاستغلال والانتفاع ، كانوا هم أنفسهم الذين
تنادوا إلى القتال والاستعداد لمواجهة الخطر الداهم !!

فما الحقيقة ؟

هذا الكتاب الذى نقدمه فى هذه الترجمة العربية للباحث الشهير جون إسبوزيتو، (وهو من العارفين بتاريخ الإسلام والمسلمين، ومن أصحاب الخبرة العميقية بحركات الإسلام السياسي المعاصرة فى العالم) يتناول هذه القضية بشكل متكامل يجمع بين العرض التاريخي، والمسح الجغرافي، والتحليل الهيكلى لمعظم الحركات والمنظمات الإسلامية فى الشرق والغرب وفي الشمال والجنوب.

ويتناول إسبوزيتو ، فى هذا الكتاب ، عدة قضايا مهمة عن الإسلام المعاصر. ويناقش محاولات الإصلاحيين والتجدديين لإعادة تفسير المبادئ الأساسية فى الإسلام بحيث تقدم حلولاً جديدة وعصيرية للمشكلات التى يواجهها المسلمون فى العصر الحديث . وهو فى هذا الصدد يمر سريعاً على حركات الإصلاح بداية من الوهابية والسنوسية والمهدية حتى جمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده ، ومحمد رشيد رضا، ويحاول رصد جغرافية هذه الحركات من شبه القارة الهندية حتى بلاد المغرب العربي .

ثم يعرض بعد ذلك للإطار التاريخي فى العلاقة بين العالم المسلم والغرب الأوروبي الكاثوليكى ؛ مبيناً كيف أن الجوار الجغرافي بين المنطقة

العربية - قلب العالم المسلم - وأوروبا المسيحية كان سبباً في الصراع، كما كان مبرراً للتعاون والاعتماد المتبادل طوال أربعة عشر قرناً من الزمان أو يزيد.

ينتقل المؤلف بعدها إلى رصد ما حدث بعد الثورة الصناعية في أوروبا، وما تلاها من الرغبة في السيطرة من جانب القرى الرأسمالية الأوروبية على مناطق المواد الخام والأسواق وطرق التجارة العالمية التي كانت جميعاً تقع داخل نطاق العالم القديم الذي يمثل العالم المسلم الشطر الأكبر منه . لقد نجحت أوروبا في السيطرة على العالم الإسلامي عسكرياً وسياسياً واقتصادياً . ولابد من الاعتراف بأن جزءاً من هذه السيطرة كان انتقاماً من التاريخ بائر رجعي ، وكان طبيعياً أن تتمثل ريدود الفعل في حركات التحرير الوطنية التي كان الإسلام من أهم مكوناتها . ثم يتناول المؤلف بشكل تفصيلي ، ويكثر من الدقة والموضوعية ، المنظمات السياسية الإسلامية ، ويختتم كتابه بمناقشة قضية مهمة وهي: هل العلاقة بين الإسلام والغرب تدخل بالضرورة في إطار صدام الحضارات ؟ أم أنه يمكن أن تقوم العلاقة بينهما على أساس من الفهم والاعتماد المتبادل ؟

* * *

يناقش المؤلف في سياق كتابه كله فكرة روج لها الغرب: حكومات وأجهزة الإعلام هي «الخطر الإسلامي» خرافة أم حقيقة ؟ وفي رأيه أن

التفكير النمطي الاتباعي، والرکون إلى الأنماط الفكرية الجاهزة أو المعلبة: بداع من الاستسهال وعدم الرغبة في التعب والاجتهداد ، وراء بروز خرافة «الخطر الإسلامي» بديلاً عن «التهديد الشيوعي» السابق. ويقدم المؤلف «وصفة» جيدة لصناعة السياسة في الغرب، وفي الولايات المتحدة على نحو خاص ، للحفاظ على مصالحهم في العالم المسلم من خلال التمييز بين «المتطرفين» و«الإرهابيين» من ناحية ، وبين «المنظمات الإسلامية» التي تسعى من خلال النظام السياسي وأدواته لتحقيق وجودها السياسي من ناحية أخرى .

لكن ما يستلتفت النظر حقاً في هذا الكتاب ، وهو ما يقف المؤلف ضده ويحاول تصحيجه ، تلك النظرة الغربية التي ترى أن كل ما يخالف الغرب في رؤاه وأساليبه ونظامه القيمي والأخلاقي مختلف و«خطير» بالضرورة !!!

هل ينبغي أن تكون الحضارة الغربية هي الحضارة المرجعية للعالم ؟ وهل يجب أن تكون الأفكار السياسية التي أفرزها تاريخ طويل من الصراع بين الكنيسة والدولة في أوروبا الكاثوليكية ، ثم صراع آخر مرير بين ملوك الحق الإلهي المقدس والقوى البورجوازية ثم الشعبية ، فرضاً واجباً على كل مجتمع يريد لنفسه نظاماً يدير به شئونه وينظم العلاقات بين القوى السياسية الفاعلة فيه ؟ وهل يصح أن تكون المصالح الغربية - وهي أطماء في حقيقة أمرها - خصماً من حساب شعوب العالم العربي والإسلامي ؟ وهل يكون انجذاب الغرب ضد المسلمين ولصالح القوى الأخرى - خاصة إسرائيل - نوعاً من القدر الذي يجب أن نرضى به ؟

هذه عينة من الأسئلة التي تثيرها في الذهن القراءة المتأنية المت Rowe ل لهذا الكتاب المهم. وعلى الرغم من أنه مضت عدة سنوات منذ صدور

هذا الكتاب في لغته الأصلية (والترجمة العربية) فإن موضوعه لا يزال صالحًا للتأمل والتدبر لاسيما وسط ضجيج صاحب ثار في الغرب الأوربي، وفي خضم المجادلات والمنازعات حول «صراع الحضارات»، أو «حوار الحضارات». ومع موجات العنف والعداء التي طالت المسلمين في شتى أنحاء الغرب، وال مضائقات التي يتعرض لها المسلمون في كل مكان داخل ذلك الجزء من العالم تكتسي دراسة «چون إسبوزيتو» في هذا الكتاب أهمية متجددة بسبب ما تتضمنه من دعوات عاقلة متزنة إلى رؤية موضوعية للإسلام باعتباره «تحدياً» لأوروبا وأمريكا والغرب عموماً، وليس باعتباره «خطراً» يهدد الحضارة الغربية والثقافة الغربية.

أما عن الترجمة، فهي عبء عقلي وفكري يعرفه من عاناه؛ ولكنها في الوقت نفسه متعة ومعرفة وغذاء عقلي لمن يقوم بها. وقد حاولت بقدر الإمكان الحفاظ على المعنى الحرفي لكلمات المؤلف دونما إخلال بسلامة اللغة العربية وسلامتها. وقد أشرت في الهوامش إلى النقاط التي خالفت فيها المؤلف الرأي مع كامل احترامي له. ويسعدني تقديم هذه الترجمة من خلال المركز القومي للترجمة الذي يقوده الصديق وشقيق الروح جابر عصفور، وأنتهز الفرصة لتوجيه الشكر إلى الصديق المفكر طلعت الشايب وكل الفريق الذي يضممه المركز القومي للترجمة. أما القاريء الكريم؛ فهو صاحب الحق في هذه الترجمة وصاحب الحق في تقدير قيمتها، وأرجو أن يسامحني إذا ما لبس خطأ أو تقصيرًا.

والله الموفق والمستعان

دكتور قاسم عبده قاسم

مقدمة الطبعة الثالثة

مضى زمن قصير نسبياً منذ صدور آخر طبعة من «التهديد الإسلامي»: خرافه أم حقيقة؟، ولكن تغيرات كثيرة حدثت منذ ذلك الحين. فالحكومة التركية ، بتأثير من العسكريين، أجبرت أول رئيس وزراء إسلامي على الاستقالة وحلت «حزب الرفاه»^(*). كما أن حركة الطالبان اجتاحت أفغانستان لتسسيطر على ٩٠ بالمائة من البلاد^(**). وانتشر العنف وعدم التسامح من البوسنة إلى كوسوفو، حيث ارتكبت القوات الصربية مذابح عرقية ضد الألبان. وتعرضت القوات العسكرية الأمريكية في المملكة العربية السعودية والسفارات الأمريكية في كينيا وتنزانيا لتفجيرات بالقنابل. ورداً على التفجيرات في إفريقيا ولنوع أو إحباط أية

(*) حدثت تغيرات كثيرة منذ ذلك الحين وصعدت التيارات السياسية الإسلامية إلى رئاسة البلاد (عبد الله جول، ورجب طيب أردوغان) ، ويقوم حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا الآن بدور مهم على المستوى الإقليمي. (المترجم)

(**) قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون بغزو أفغانستان وأسقطوا حكومة طالبان، وأقاموا حكومة عميلة؛ ولكنهم فشلوا في القضاء على طالبان، أو تنظيم القاعدة ، ولا تزال العمليات العسكرية بين المقاومة وقوات الاحتلال الأمريكية- الأوروبية ناشطة حتى اليوم. (المترجم)

هجمات في المستقبل، نفذت الولايات المتحدة ضربة وقائية ضد موقع ومعسكرات في السودان وأفغانستان يفترض أنها تلقى الدعم من أسامة بن لادن، الذي تعتبره الولايات المتحدة مسؤولاً عن الإرهاب العالمي دعماً وتطويراً. غالباً ما يوجه المسؤولون الإسرائيليون والفلسطينيون اللوم إلى حماس بسبب هجماتها التي تتعرض عملية السلام. وهبت على إيران رياح التغيير بانتخاب الرئيس خاتمي الذي ميزته مبادرات جديدة لبناء مجتمع مدني وللدخول مع الغرب في حوار حضاري. وعلى أية حال، فإن نزعة خاتمي الإصلاحية تصدت لها جموع المحافظين المؤيدین لآية الله خامنئي، فقيه إيران الأكبر. أما المسلمين في الولايات المتحدة وأوروبا فقد صاروا مشاركين أكثر نشاطاً في كل مستوى من مستويات المجتمع، ولكنهم أيضاً واجهوا تساؤلات حول ولائهم لأوطانهم الجديدة وعلاقتهم بالجماعات العسكرية فيما وراء البحار^(*).

والمشكلة الآن تصب في العلاقات المتبادلة بين الإسلام والغرب ، مثلاً كان الحال عندما ظهرت الطبيعة الأولى من هذا الكتاب . وإذا كان

(*) زادت هذه النغمة صخباً بعد حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي نسبت بسرعة فائقة إلى المسلمين الذين تعرضوا لمضايقات رهيبة في الولايات المتحدة والغرب الأوروبي، كما كانت تلك الحادثة ذريعة لغزو العراق ونبهه وتجثير المقاومة العراقية ضد الغزاة الغربيين بزعامة الولايات المتحدة. ولا تزال المعارك تدور بين العراقيين وقوات الاحتلال التي تساندها حكومة «عراقية» مضحكة اصطمعها الأميركيون. أما حماس التي فازت في انتخابات ديموقراطية حقيقة فقد جرى حصارها بأشد الصور، ثم قامت البولة الصهيونية بعنوانها على غزة في وحشية لم يعرفها التاريخ من قبل، وبممارسة أمريكية - أوروبية. (المترجم)

البعض قد تحدث عن الحاجة إلى حوار حضاري ، فإن الآخرين حذروا من صدام الحضارات . والحديث عن الصراع السياسي والثقافي يمكن رؤيته ليس فقط في ضوء المخاوف من المواجهة ، وإنما أيضاً من خلال التأكيدات على أن الإسلام لا يتوافق مع الديمقراطية والحداثة . وتهمة أن الإسلام مقاتل بتكونه صارت ذريعة لكتب الحركات وإغلاق الباب أمام الديمقراطية في كثير من البلاد الإسلامية. هذه المعتقدات والآراء أثرت على سياسات الحكومات وأفعال الناشطين المسلمين في العالم الإسلامي والغرب . وعند مطلع القرن الحادى والعشرين، صار وضع الحوادث والمخاوف العالمية في سياق متوازن أكثر أهمية عن ذى قبل .

وعلى مر السنين قدم لي زملاء عديدون في العالم الإسلامي وفي الغرب آراءهم الصائبة وتشجيعهم . ولايسمح الحيز بأن أشكراهم جمياً باسمائهم . وأدين بشكل خاص لكل من ، جون فول ، وإيفون حداد ، وجيمس بيسكاتورى، الذين عملت معهم عن قرب طيلة الأعوام الماضية . وقد تقاسمنا أنا وعبدالله رضا أياماً وأمسيات مثيرة نناقش الكثير من موضوعات هذا الكتاب. وقد ساعد حبيب صباغ ، المحرك الأول لإبداعات مركز التفاهم الإسلامي المسيحي، مع ج. أوبيونوفان ، رئيس جامعة چورچ ، تاون الذي يشاطره آراءه ورؤاه ، على إنشاء موقع على شبكة الإنترنت يمكن منه مخاطبة الكثير من المهتمين الذين يخاطبهم هذا الكتاب بشكل أكثر منهجية وكمالاً . وكانت باتريشيا جوردون،

المسئولة عن إدارة المركز ، شريكاً أساسياً منذ البداية. أما مساعدو البحث العاملون معى ، بتينا برايو ، وريفان شتين ، وبشكل خاص ناتانا دى لونج باس ومقنطر خان - فقد كانوا خير عونلى. وتبقى سينثيا ريد سبباً رئيسياً فى أن النشر مع أوكسفورد يمثل متعة . وأخيراً ومثمناً كان الحال دانما ، فإن جانيت إسبوزيتو ، شريكى وزوجتى طيلة أربعة وثلاثين عاماً ، والدى ، وإخواتى ، يطلون جميعاً مصدر إلهامى .

جون ل . إسبوزيتو
واشنطن دى سى
أكتوبر ١٩٩٨ م

تقديم

هناك أناس طيبون كثيرون يظنون أن الحرب بين الشيوعية والغرب على وشك أن تستبدل بحرب بين الغرب والمسلمين.

William Pfaff, "Help Algeria's Fundamentalists". *The New Yorker*. January 28 , 199.

هل الإسلام والغرب على طريق تصادم حتمي؟ هل الأصوليون الإسلاميون متعصبون من النوع الذي عرفته العصور الوسطى؟ هل الإسلام والديمقراطية لا يتوافقان؟ هل تشكل الأصولية الإسلامية تهديداً للاستقرار في العالم الإسلامي والمصالح الأمريكية في المنطقة؟ هذه أسئلة حرجية في زماننا خرجت من تاريخ يتسم غالباً بعدم الثقة المتبادلة والصراع.

فمن آية الله الخوميني إلى صدام حسين والطالبان بأفغانستان، وعلى مدى عقدين من الزمان تقريباً، كانت رؤية الأصولية الإسلامية أو الإسلام المقاتل باعتباره تهديداً للغرب قد استحوذت على تصورات الحكومات الغربية ووسائل الإعلام في الغرب، فإدانة الخوميني لأمريكا

باعتبارها «الشيطان الأكبر» وهتافات «الموت لأمريكا» وإدانة سلمان رشدي وروايته «آيات شيطانية»، ودعوة صدام حسين للجهاد ضد الكفرة الأجانب، أعادت فرض صورة الإسلام المقاتل، وياعتباره دين الغزو والتوسيع، معاييرًا للأمريكان ويضمّر الرغبة في شن الحرب على الغرب.

وعلى الرغم من وجود جذور ومعتقدات دينية مشتركة عديدة، فإن العلاقات الإسلامية المسيحية على مدى التاريخ الإسلامي كانت تشوبها غالباً الصراعات بينما كانت الجيوش والدعاة من العالم الإسلامي والمبشرون من العالم المسيحي يتتصارعون من أجل النفوذ ومن أجل أرواح البشر. هذه المواجهات تضمنت أحداثاً مثل هزيمة البيزنطيين الأوائل «الروماني الشرقيين» على أيدي المسلمين في القرن السابع، والمعارك الوحشية وفظائع الصليبيين خلال القرنين الحادى عشر والثانى عشر، وطرد المسلمين من إسبانيا ومحاكم التفتيش، والتهديد العثماني لأوروبا، والتوسيع الاستعماري الأوروبي (المسيحي) والهيمنة التي شهدتها القرنان الثامن عشر والتاسع عشر، والتحدي السياسي والثقافي للقوى العظمى (أمريكا والاتحاد السوفييتي) في النصف الأخير من القرن العشرين؛ ثم خلق دولة إسرائيل؛ والتنافسة الجارية الآن بين المبشرين المسيحيين والدعاة المسلمين؛ ثم الاستخدام المعاصر للإسلام في الشؤون السياسية.

«الأصولية الإسلامية» غالباً ما جرى اعتبارها التهديد الأكبر للاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط وخطراً علىصالح الغربية في

العالم الإسلامي الأوسع^(١). فالثورة الإيرانية، والهجمات على السفارات الغربية، وخطف الطائرات والرهائن، والأفعال العنيفة التي تقوم بها جماعات تحمل أسماء مثل «جند الله» و«الجهاد» و«حزب الله» و«الناجون من النار» كلها كانت علامات على أن هناك إسلاماً مقاتلاً في طريقه إلى الصدام مع الغرب. كما أن الهبات التي شهدتها الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي السابق، وفي كوسوفو بيوغوسلافيا، وفي كشمير، وفي سينيكيانج بالصين، وفي الضفة الغربية وغزة، ومحاولة صدام حسين خصم الكويت^(٢)، كل هذه الأمور قد فرضت مجدداً صوراً لنط من الإسلام يتميز بنزعة توسيعية وإمكانية التغيير في الأوساط السياسية العالمية.

ومع انتصار عمليات التحول الديموقراطية في شرق أوروبا وانهيار الإمبراطورية السوفياتية، يشكل الإسلام قوة الأممية الأكثر نفوذاً وقدرة على لم الشمل في العالم، إذ يبلغ عدد المؤمنين بالإسلام أكثر من مليون مسلم منتشرين في أرجاء الدنيا. ويشكل المسلمون أغلبية في حوالي ٦٥ بلداً تمتد ما بين أفريقيا إلى جنوب شرق آسيا، كما أن وجودهم ينمو وأعدادهم كبيرة في الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي السابق، وأوروبا. وبالنسبة للعالم الأوروبي الذي اعتاد طويلاً على رؤية عالمية وسياسة خارجية ترتكز على المنافسة بين القوى العظمى لحيازة النفوذ

(*) الحقيقة أن محاولة خصم الكويت لم تكن في سياق حركة سياسية إسلامية، ولم تكن تلك المحاولة الحمقاء لتتم لو لا الموافقة الضمنية للولايات المتحدة التي أثبتت الحوادث التالية، حتى إعدام صدام حسين، أنها المستفيد الوحيد مما جرى حتى الآن. (المترجم)

العالىٰ بل والهيمنة – إذ إن الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى غالباً ما كان يتم تصويره على أنه صراع بين الخير والشر، الرأسمالية والشيوعية – كان الأمر كله يمثل إغراء لتحديد خطر إيديولوجي عالىٰ آخر ملء «فراغ التهديد» الذى تخلف عن اندحار الشيوعية.

ومهما كانت الحقيقة مختلفة، فإن وجود الإسلام ديانة عالىٰ وقوه إيديولوجية تحتضن أكثر من خمس سكان العالم، وحيويته المستمرة وبنفوذه فى عالم إسلامي ممتد من إفريقيا إلى جنوب شرق آسيا، سوف يستمر فى رفع منظور الخطر الإسلامى. ومع فجر القرن الحادى والعشرين من المهم عدم ملء الفراغ الناجم عن نهاية الحرب الباردة بالمخاوف المبالغ فيها من الإسلام باعتباره تحدياً للاستقرار العالمى: «لإيهم كيف تنتهى الحرب أو أين، فالغضب الإسلامى يهدى بالفعل النظم التى كانت موالية للغرب تقليدياً من المغرب إلى الأردن حتى باكستان»^(٢) فالاعتقاد بأن الصدام فى الرؤى العالمية، والقيم، والحضارات فى سبيله لأن يؤدى إلى مواجهة خطيرة بين الإسلام والغرب ينعكس فى الافتتاحيات والمقالات التى تحمل عناوين متشائمة مثل هذه : «ما زالوا يحاربون الحملات الصليبية»، «الهلال الجديد فى أزمة : الانتفاضة العالمية»، «الإسلام الصاعد ربما يهيمن على الغرب»، «جنور الهياج الإسلامى»، «الحرب الإسلامية ضد الحداثة»، «ذروة الأزمة : صدام الحضارات». وبينما تستولى مثل هذه العبارات على الانتباه العام

وتحتاج إلى الخيال الشعبي، فإنها تبالغ وتشوه طبيعة الإسلام، والحقائق السياسية في العالم الإسلامي وعلاقاته المختلفة مع الغرب. وهذه العبارات تكرس أيضاً درجة مدهشة من الجهل والتمييز الثقافي للعرب وال المسلمين. فالنسبة للكثرين في الغرب صاروا يتصورون بشكل تقليدي أن العرب بدو أو شيوخ بترول يعشقون الصحراء والحرير، وأنهم شعب عاطفي متقلب وغير عقلاني. غالباً ما تتم مساواة الإسلام بالجهاد والكرامة، التحصّب والعنف، التشدد وقهر المرأة.

بينما كان القادة الغربيون يحاولون تشكيل النظام العالمي الجديد، تصاعدت فكرة اعتبار الإسلام الأعمى العدو العالمي الجديد المكتل ضد الغرب : «بالنسبة لبعض الأميركيين، الذين يبحثون عن عدو جديد يختبرون ضده قوتهم وعزّمهم، بعد موت الشيوعية، يعتبر الإسلام الخصم المفضل، ولكن إعلان أن الإسلام عدو الولايات المتحدة سيكون بمثابة إعلان حرب باردة ثانية ليس من المحتمل أن تنتهي بنفس النصر الذي انتهت به الحرب الأولى»^(٣) فالخوف من الخطر الأخضر (أن اللون الأخضر لون الإسلام) قد يحل محل الخوف من الخطر الأحمر الذي يمثل عالم الشيوعية.

فالإسلام والحركات الإسلامية تشكل بديلاً أو تحدياً دينياً أو إيديولوجياً، كما تمثل في بعض الأحوال خطراً محتملاً ضد المسيحية والغرب. وعلى أية حال، فإن التمييز بين بديل أو تحدٍ ديني أو إيديولوجي من ناحية، وتهديد سياسي مباشر من ناحية أخرى، يتطلب السير على الخط

الرفيع الفاصل بين الخرافية والحقيقة، بين وحدة الإسلام وتباین تجلیاته العديدة والمركبة في عالم اليوم، ما بين الفعل العنیف للأقلية والممارسات والسياسات الشرعية للأکثريّة. ومن سوء الحظ، أن صناع السياسة الأميركيين، شأنهم شأن وسائل الإعلام، غالباً ما يرهنوا على أنهم قصار النظر، يصورون العالم الإسلامي والحركات الإسلامية على أنها كتلة واحدة صماء ولا يرونها سوى في ضوء التطرف والإرهاب. وبينما يمكن فهم هذا في ضوء الحوادث التي جرت في إيران ولبنان وفي أثناء أزمة الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١م)، فإن هذه النظرة تبدو ظالمة بالنظر إلى الحقائق المركبة في العالم الإسلامي ويمكن أن تقوض العلاقة بين الغرب والإسلام.

وكتاب «الخطر الإسلامي : خرافة أم حقيقة؟» سوف يضع التحدي أو التهديد الإسلامي في منظور شامل، ويناقش حيوية الإسلام باعتباره قوة عالمية وتاريخ علاقاته مع الغرب. كما أن دراسات الحالة من البلاد الإسلامية والحركات الإسلامية سوف تكشف عن تباین في الجغرافيا، والسياسة، والتوجهات الإيديولوجية والتنظيمية، والتكتيك، والسياسة الخارجية للنهضة الإسلامية.

وأخيراً، فإن الموضوعات التي واجهت الإسلام والغرب في التسعينيات والتحدي أو التهديد المحتمل من جانب الإسلام ضد الغرب سوف يتم استكشافه في ضوء قضية سلمان رشدي، وحرب الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١م، والنظام العالمي الجديد، وتحدي الديمقراطية في

العالم الإسلامي. هل يتقاسم الغرب والعالم الإسلامي مصالح مشتركة، وقيماً مشتركة، أم أن هناك صداماً في الرؤى العالمية يخيم على الأفق؟ هل الاتجاه للتحرر والديمقراطية في العالم الإسلامي من جانب الحركات الإسلامية مجرد وسيلة تكتيكية في سبيل غاية معينة؟ ترى ما الذي ستكون عليه التزامات المجتمعات الإسلامية بالنظر إلى التعدي، وحقوق الإنسان ووضع المرأة والأقليات؟ كيف يمكن لسياسة الولايات المتحدة أن تحول شبح التهديد الإسلامي إلى عملية متابعة لمستقبل عالمي مشترك؟

لقد وضعت صحيفة الإيكونوميست هذه الموضوعات في منظور سنة ١٩٩٠م في حوار تخيلي بين زعيم ديني ومسيحي وزعيم ديني مسلم تكلم على النحو التالي :

«يحزنني أن الكثيرين قد يفكرون في أن الفترة التالية من التاريخ ستكون حرباً بين ذلك الجزء من العالم الذي تسكن فيه والجزء الذي أقيم به. الحقيقة أننا نعيش متعاونين... كما أن الواقع أن سواعدنا قد اصطدمت ببعضها صداماً مؤلاً عدة مرات في الماضي. ولكن ٢٠٠٠ سنة بعد ميلاد المسيح، وأكثر من ١٤٠٠ سنة بعد ميلاد محمد، تجعلني أبدأ بسؤال عما إذا كانت هذه الصدامات حتمية الحدوث في المستقبل حقاً»^(٤).

الهوامش

- 1- Daniel Pipes, "Fundamentalist Muslims, " Foreign Affairs, Summer 1986, pp. 939- 59 .
- 2- Strobe Talbott, " Living with Saddam, " Time, February 25 , 1991 , p. 24.
- 3- Patrick J. Buchanan, " Is Islam an Enemy of the United States ? " New Hampshire Sunday News, November 25, 1990 .
- 4- " Islam and the West, " The Economist, December 22 , 1990 , p. 18 .

الإسلام المعاصر : إصلاح أم ثورة ؟

هناك قدر كبير من تضمين الدين في السياسة والمجتمع ينطوى تحت مصطلح «الأصولية الإسلامية». وعلى الرغم من أن «الأصولية» وصف عام، فهي تستخدم في الصحافة وبين الأكاديميين بشكل متزايد بعدة طرق مختلفة. ولعدة أسباب فإن الكلمة تدلنا على كل شيء، ومع هذا، فإنها في الوقت ذاته لا تخبرنا بشيء. أولاً : كل أولئك الذين ينادون بالعودة إلى المعتقدات التأسيسية أو أساسيات الدين وأصوله يمكن أن نسميهم الأصوليين. ويمكن أن يتضمن هذا كل المسلمين العابدين الذين يقبلون القرآن باعتباره كلمة الله وسنة النبي محمد باعتبارها نموذج الحياة، إذا أخذنا المعنى الدقيق للكلمة.

ثانياً : إن فهمنا وتصوراتنا عن الأصولية متأثرة كثيراً بالبروتستانتية الأمريكية. وقاموس ويستر يحدد مصطلح أصولية Fun-damentalism على أنه «حركة في بروتستانتية القرن العشرين تؤكد على حرفيّة الكتاب المقدس المفسر باعتباره أصلاً للحياة والتعليم المسيحي».

وبالنسبة للكثيرين من المسيحيين التحرريين والعاديين تبدو كلمة «أصولى» كلمة تحط من قدر المرء وتُدينه؛ لأنها تُطلق دونما تمييز على كل أولئك الذين يحبون وضعاً إنجيلياً حرفيًا، ومن ثم يعتبرون جامدين، ورجعيين ومتطرفين. ونتيجة لهذا كانت النظرة الشعبية للأصولية تراها إشارة إلى أولئك الحرفيين الذين يريدون أن يعيدوا الماضى ويعيدوا استتساخه. والحقيقة، أن أفراداً قلائل ومنظمات قليلة في الشرق الأوسط هم الذين ينطبق عليهم هذا الوصف التمطى. الواقع أن كثيراً من زعماء الأصوليين قد ثقوا أنفسهم بتعليم كما يتمتعون بموقع مسئولة في المجتمع، ويعملون على استيعاب أحد ثكتنولوجيا لكي ينشروا آرائهم، وهم ينشئون مؤسسات حديثة مثل المدارس والمستشفيات ووكالات الخدمة الاجتماعية.

ثالثاً : غالباً ما تحدث مساواة «الأصولية» بالنشاط السياسي، والتطرف والتعصب والإرهاب ونزعـة معاداة الأميركيين. ييد أنه بينما ينخرط البعض في النشاط الديني السياسي الراديكالي، فإن الغالبية كما سنرى، يعملون داخل إطار النظام القائم.

وربما تكون أفضل وسيلة لتقدير الاستخدام السهل لكلمة «الأصولية» وعدم كفايتها (الوجوه والجوانب العديدة للأصولية) هي التي تتمثل في أن ننظر بعين الاعتبار إلى ما يلى، ثم تطبيق هذا المصطلح على حكومات ليبيا، والمملكة العربية السعودية، وباكستان وإيران. ومع هذا، ترى ماذا يقول لنا المصطلح غير أن حكام هذه الدول قد لجأوا إلى

الإسلام لإضفاء الشرعية على حكمهم وسياساتهم في الحقيقة؟ فقد زعم معاشر القذافي لنفسه الحق في تفسير الإسلام، وتساءل عن صحة الأحاديث النبوية، وأسكت المؤسسة الدينية كما أخرين الإخوان المسلمين، وروج لدولة جماهيرية شعبية. وعلى النقيض من ذلك، ربط حكام المملكة العربية السعودية أنفسهم بالعلماء الذين يدعون إلى مذهب إسلامي أشد حرفيّة وأكثر تشدداً، كما أنهم استخدمو الدين لإضفاء الشرعية على ملكية محافظة. وصورة القذافي باعتباره شخصاً لا يمكن التنبؤ بفعالياته ومؤيداً مستقلّاً للإرهاب على مستوى العالم تقدّم على النقيض تماماً من صورة الملك فهد المحافظ المؤيد للأمريكيين لِيُن العريكة. كذلك، فإن التناقض ما بين السياسة الخارجية لدولة إيران الشيعية التي يديرها الأئمة والنظام العسكري العلماني (١٩٧٧-١٩٨٨م) الذي وضع النظام الإسلامي في باكستان موضع التنفيذ (نظامي إسلام) تحت حكم الجنرال ضياء الحق، يبدو واضحاً. وكانت إيران تحت حكم آية الله الخميني توجه انتقادات حادة، بل لوماً عنيفاً، للغرب، كما كانت علاقاتها متوتّرة مع المجتمع الدولي في غالب الأحيان، وكانت تعتبر دولة إرهابية راديكالية، بينما كانت باكستان تحت قيادة ضياء الحق ذي التوجّه الإسلامي حلّيفاً مقرّباً للولايات المتحدة وكان يتمتع بعلاقات دافئة مع الغرب والمجتمع الدولي وكان يعتبر معتدلاً بصفة عامة.

وأنا أعتبر أن مصطلح «الأصولية» مثقل بالمزاعم المسيحية المسبقة والأنمط الغربيّة، كما أنه يتضمّن مغزى التهديد الكلّي الذي لا وجود له :

والمصطلحات العامة مثل «حركة الإحياء الإسلامي» «النشاط الإسلامي» التي لاتتقلها أحكام القيمة والتي تضرب بجذورها في التراث الإسلامي هي التي تتوافق أكثر. وفي السنوات الحالية صارت مصطلحات «الإسلام السياسي» و«الإسلامية» شائعة الاستخدام. ولدى الإسلام تراث طويل من التجديد والإصلاح يتضمن مفاهيم عن النشاط السياسي والاجتماعي يرجع تاريخه إلى القرون الأولى في التاريخ الإسلامي ويمتد حتى الحاضر^(١). ومن ثم فإنني أفضل أن أتحدث عن التجديد الإسلامي والنشاط الإسلامي بدلاً من الأصولية الإسلامية.

إحياء الدين :

الإطاحة بنظرية التحديث والتطور

مثما كانت حركة الاستعمار والإمبريالية الأوروبية تقوم على أساس الحادثة التي كانت غريبة في أصولها وأشكالها، وتستمد شرعيتها منها، كذلك فإن تطور المناطق غير الغربية، بما فيها العالم الإسلامي، قام على أساس نظرية في التحديث تساوى بين التطور والأخذ بالأساليب الغربية وعلمانية المجتمع. وكانت العلمنة على وجه الخصوص تعتبر شرطاً لازماً للتحديث : «إن التطور السياسي يتضمن علمنة السياسات باعتبار ذلك أحد العمليات الأساسية، واستبعاد الدين تماماً من النظام السياسي»^(٢). وكان من التخبط الوطنية وأولئك الذين يوجهون برامج

التطور الحكومي في الدول الإسلامية البارزة حديثاً، وحُمّاتهم ومستشاروهم الأجانب، من أصحاب الميول الغربية، كما تلقوا تعليماً غربياً. وكلهم ينطلقون من فرض يساوى التحديث بالتفريغ. والهدف الواضح والغرض من التطور هو أن الأشياء ينبغي أن تصير أكثر حداثة في كل يوم وبكل وسيلة (أى غربية وعلمانية) ابتداءً من المدن، والمباني، والأجهزة البيروقراطية والشركات، والمدارس، إلى السياسات والثقافة. وبينما نادى البعض بضرورة أن يكونوا انتقائين، فإن الاتجاه والمدى المرغوبين للتغيير لا يمكن أن تخطئهما العين؛ وحتى أولئك المسلمين الذين يتحدثون عن التغيير الانتقائي يفعلون ذلك داخل سياق يدعو إلى فصل الدين عن الحياة العامة. ويميل كل من المحظوظين الغربيين والخبراء المسلمين إلى اعتبار أن عملية التحديث القائمة على أساس غربي ضرورية وحتمية كما يعتقدون أن الدين كان عقبة أساسية في وجه التغيير السياسي والاجتماعي في العالم الإسلامي.

والعالم الذي ينتج عن هذه المفاهيم عالم من الثنائيات المنقسمة: التراث ضد التغيير، الأصولية في مواجهة الحداثة، الجمود ضد التقدم والتطور. وكان العلم والتكنولوجيا يعتبران عوامل مساعدة قوية في عملية التطور العلماني هذه. وعلى أية حال، فإن الواقع أثبت أنه مختلف كثيراً عن المثال. فالتحديث والتغريب والعلمنة ظلت في أساسها وفقاً على نخبة ضئيلة في المجتمع. والأهم من ذلك أن علمنة العمليات والمؤسسات لم تترجم بسهولة إلى علمنة للعقل والثقافة. فبينما قبلت الأقلية بالرؤية

الغربية العلمانية للعالم ووضعتها موضع التنفيذ فإن غالبية الجماهير الإسلامية لم تعتن نظرة علمانية ولم تؤمن بقيم علمانية. وملحوظة دانيال كريسيليوس الثاقبة عن مصر، التي طالما اعتبرت بين أكثر المجتمعات الإسلامية تقدماً، تتناقض مع الأحكام السائدة وتصدق على معظم البلاد الإسلامية.

«إن معظم الدراسات حول عملية التحديث أو العلمنة تعترف بحاجة كل النظم التي يحيا بها الإنسان، النفسية منها والعقلية ويدرجة لاتقل عن السياسية والاقتصادية، إلى أن تمر بعملية تحول. ولأنجذ هذا التغيير في مصر، سواء كان على مستوى الدولة أم على مستوى المجتمع، باستثناء أقلية صغيرة من الأفراد المترقبين. فالمعتقدات التقليدية، والمارسات والقيم تسود بين جماهير الريف المصري وبين غالبية الجماهير الحضرية. ويجب أن نؤكد على أن الالتزام بالتقاليد ليس محصوراً في نطاق طبقة بعينها أو مجموعة من السكان، ولكنه من خصائص قطاع كبير من كل الطبقات الاجتماعية المصرية»^(٣).

ويرى كثيرون أن الإحياء المعاصر للإسلام قد تحدى الحكم الثابتة ويداً كائنة يوجه ضربة قاضية للعقل والإدراك. وقد اتضحت تجليات التجديد الإسلامي في أكثر البلدان تقدماً و«تحديثاً» و«علمانية شكلًا» في العالم الإسلامي مثل مصر وإيران ولبنان وتونس. والحقيقة أن الإحياء الإسلامي غالباً ما رأيناه وجريناه باعتباره تهديداً مباشراً للأفكار والمعتقدات والمارسات والمصالح الخاصة بالنخب العلمانية المسلمة

والحكومات الغربية والشركات متعددة الجنسيات. هذا الصدام بين الرؤى العالمية أعاد فرض الاتجاه الغربي لرؤية النشاط الإسلامي والتطرف والتعصب باعتباره ردة معادية للحاضر تجاه الماضي أكثر من كونها مشروعًا لرؤية بديلة للمجتمع. ولأن هذا المشروع لا يتوافق مع المعطيات العلمانية الحديثة، أو مع معتقدات الغرب وقيمه المفضلة، فإن النشاط الإسلامي يعتبر حركة خطرة غير عقلانية ومعادية للثقافة.

بيد أن المنظمات الإسلامية اجتذبت المتعلمين والمهنيين (مدرسین، ومهندسين ومحامين، وعلماء، وإداريين، وعسكريين). وكثير من زعماء التنظيمات الإسلامية هم من خريجي الجامعات الكبرى ومن كليات الطب والعلوم والهندسة. كما أن التكنولوجيا الحديثة كانت وسيلة رجال الدين المحافظين والنشطاء السياسيين أيضاً في تنظيم وتعبئته التأييد الجماهيري فضلاً عن استخدامها في توصيل رسالتهم في مجال النشاط الديني والاجتماعي السياسي. ذلك أن انتشار استخدام الراديو والتليفزيون وشرائط الكاسيت والفيديو، وأجهزة الكمبيوتر والفاكس، قد سهل الاتصالات الفعالة للإسلام على المستوى الوطني والعالمي. ومن ثم فإن التكنولوجيا والاتصالات لم تكون عوناً لثقافة علمانية حديثة فقط، بل كانت أيضاً من عوامل مساندة الإسلام المتجدد والأممى أحياناً. فالزعماء الدينيون، الذين كانوا يقاومون التكنولوجيا الحديثة في البداية صاروا يعتمدون عليها. ولم يعد المسلمين القرويون يعيشون في عالم معزولة نسبياً ويعتمدون فقط على زعمائهم الدينيين المحليين لمعرفة

الإسلام؛ إذ إن التليفزيون والراديو وشرائط الكاسيت تضع في متناولهم الآن قدرًا كبيراً ومتنوّعاً من الأصوات (الدعاة) والرسائل أو تفسيرات الإسلام. وكما أن المسيحيين الإنجليليين يمكنهم الآن أن يبشروا برسالاتهم ليس فقط بين أولئك الذين في أبرشياتهم وإنما بين مستمعين من أوريجون الريفية إلى مدينة نيويورك وإلى أناس في جميع أنحاء العالم، فإن العلم والتكنولوجيا الحديثة تم تسخيرها لتوسيع دعوة الإسلام. وبينما كان الناس في الماضي محدودين بحقائق الزمان والمكان واللغة والرقابة الحكومية، فإن المسلمين اليوم عبر كل أنحاء العالم يجدون في متناولهم ترجمات وتسجيلات زهيدة الثمن للمواد الإسلامية، ويمكن إذاعتها بشكل قانوني أو شحنها عبر الحدود، كما تشهد بذلك حالة انتشار كتابات الخميني وخطبه في جميع أرجاء إيران في أثناء حكم الشاه، أو إمكانية الحصول على كتابات وشرائط الكاسيت للدعاة الشعبيين والنشطاء في جميع أنحاء العالم. وهكذا فإن التحدي لم يؤذ ببساطة إلى علمنة مطردة وإنما كان عاملاً رئيسياً في إحياء الإسلام في المجتمعات الإسلامية.

التجديد الإسلامي

عاود الإسلام الظهور باعتباره قوة عالمية محتملة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين⁽⁴⁾. وكان مدى التجديد الإسلامي

ومجاله على اتساع العالم كله، بحيث ضم معظم العالم الإسلامي من السودان حتى إندونيسيا. إذ إن رؤساء الحكومات الإسلامية وجماعات المعارضة على السواء لجأوا إلى الدين باطراد طلباً للشرعية ولحشد التأييد الشعبي. فقد حاز النشطاء الإسلاميون مناصب الوزراء في الأردن والسودان وإيران وมาيلزيا وباكستان. كما أن التنظيمات الإسلامية تشكل الأحزاب المعارضة الرئيسية في مصر وتونس والجزائر والمغرب والضفة الغربية وغزة وإندونيسيا. وحيثما يُسمح لهم، فإنهم يشاركون في الانتخابات ويدخلون البرلمان والبلديات. وقد كان الإسلام مكوناً عضوياً مهماً في حركات النضال الوطنية وفي حركات المقاومة في أفغانستان، والجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق، بوسط آسيا وكشمير، وفي سياسات لبنان والهند وتايلاند والصين والفلبين، تجاه بعض الجماعات على أرضها.

وقد حُسبت الحكومات ذات التوجه الإسلامي من بين أهم حلفاء أمريكا (العربية السعودية وباكستان) وأد أعدائها (ليبيا وإيران)، كما أن تنظيمات النشطاء الإسلاميين تقطن قطاعاً يمتد من أولئك الذين يعملون من داخل النظام - مثل الإخوان المسلمين في مصر والأردن والسودان - حتى الثوريين الراديكاليين مثل الجماعة الإسلامية في مصر (المعروف عموماً بالتكفير والهجرة) والجهاد، أو حزب الله في لبنان والجهاد الإسلامي، ومن لجأوا إلى العنف للإطاحة بالنظام السياسية القائمة.

ومع ذلك فإن الحديث عن الإحياء الإسلامي المعاصر يمكن أن يكون مخادعاً، إذا كان هذا يعني أن الإسلام قد احتفى على نحو ما من العالم الإسلامي. ومن الأصوب أن نرى أن التجديد أو الإحياء الإسلامي قد أدى إلى دخول الإسلام بقدر أكبر في السياسات والمجتمع الإسلامي. ومن ثم فإن ما كان يبدو من قبل قوة مهمنة في الحياة الإسلامية العامة قد عاود الظهور في السبعينيات - بشكل درامي غالباً - باعتباره حقيقة سياسية اجتماعية تتپن بالعافية. وعكس إحياء الإسلام في السياسات الإسلامية حركة تجديد دينية مت坦مية سواء كانت في الحياة الخاصة أو العامة سوف تكتسح معظم العالم الإسلامي وسيكون لها تأثير هائل على الغرب في مجال السياسات العالمية.

وأدلة الصحة الإسلامية في الحياة الخاصة عديدة : زيادة الاهتمام بالمارسات الدينية (الحضور في المساجد، الصلاة، الصوم) وفراة البرامج والنشرات الدينية، التشديد على الملابس والقيم الإسلامية، إعادة الحيوية إلى الصوفية. أما التجديد الأوسع مدى فقد كان مصحوباً أيضاً بإعادة غرس الإسلام في الحياة العامة : زيادة الحكومات ذات التوجّه الإسلامي، والمنظمات، والقوانين، والبنوك وخدمات الرعاية الاجتماعية والمؤسسات التعليمية؛ وقد تحولت كل من الحكومات وحركات المعارضة صوب الإسلام لتدعم سلطتها واستقطاب التأييد الشعبي. وقد تجلّى استغلال الحكومات للإسلام في قطاع عريض من الزعماء في الشرق الأوسط وأسيا، معمر القذافي في ليبيا، جعفر النميري في

السودان، أنور السادات في مصر، آية الله خوميني في إيران، ضياء الحق في باكستان، محمد إرشاد في بنجلاديش، ومحمد مهاتير في ماليزيا. ومعظم الحكام والحكومات، بما في ذلك الدول الأكثر علمانية مثل تركيا وتونس، صارت على وعي بالقوة المحتملة للإسلام، بحيث أبدت حساسية متزايدة وقلقاً متتصاعداً حول المسائل الإسلامية. وقد ركزت الثورة الإيرانية 1979م الانتباه على «الأصولية الإسلامية» ومعها انتشار وحيوية الإسلام السياسي في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي. وعلى أية حال، فإن الإحياء المعاصر يضرب بجذوره وأصوله في أواخر السبعينيات وبواكير الثمانينيات، حيث أسهمت الأحداث التي جرت في أماكن متباينة مثل مصر ولibia وباكستان وماليزيا في تجارب الأزمة والفشل، وكذلك في السلطة والنجاح، وكلها كانت عوامل مساعدة لتجديد أكثر وضوحاً للإسلام في الحياة العامة والحياة الخاصة على سواء.

تجربة الفشل والبحث عن الهوية :

هناك عدد من الصراعات (مثل الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1967، وأعمال الشغب التي قام بها الماليزيون - الصينيون في ماليزيا 1969، وال الحرب الأهلية بين باكستان وبنجلاديش 1971، وال الحرب الأهلية اللبنانيّة في منتصف السبعينيات) توضح اتساع وتنوع هذه النقاط

الفارق أو عوامل التغيير. فبالنسبة لكثرين في العالم العربي، والعالم الإسلامي الأوسع، كانت سنة ١٩٦٧ سنة الكارثة كما كانت نقطة تحول تاريخية. فالهزيمة السريعة والحاسمة التي أنزلتها إسرائيل بالعرب والتي تُعرف بحرب الأيام الستة، ثم احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان وسيناء وغزة والضفة الغربية، والقدس الشرقية، كانت ضربة قاسية للكرياء العربي - الإسلامي والهوية، والكرامة. والأهم من ذلك أن ضياع القدس ثالث الحرمين الشريفين، أكد أن قضية فلسطين وتحرير القدس لا ينبغي اعتبارها شيئاً محلياً (عربياً) وإنما هي قضية إسلامية على امتداد العالم الإسلامي. إذ إن الدفاع عن إسرائيل التزام على كثير من اليهود على اتساع العالم. وكذلك، وبالنسبة للمسلمين الذين يشعرون بأنهم أبناء أمة المؤمنين في العالم، تبدو فلسطين وتحرير القدس بالفعل نوعاً من التضامن الإسلامي. وعلى نحو ما يمكن أن يشهد أي إنسان يعمل في العالم الإسلامي، فإن السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وغزة والقدس وكذلك العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية هي موضوعات محل اهتمام شديد وجداول مرير بين المسلمين من نيجيريا والسودان حتى باكستان وมาيلزيا، وكذلك بين مسلمي أوروبا والولايات المتحدة.

وما حدث بعد حرب ١٩٦٧، التي تتذكرها الأديبيات العربية باسم «النكسة»، كان نوعاً من الصحوة وإزالة الغشاوة والبحث عن الروح أمسك بتلابيب كل من النخب العلمانية ذات التوجه الغربي والنخب المرتبطة بالتيار الإسلامي، وضرب إحساسهم بالكرامة والهوية

وال تاريخ^(٥)). ما الخطأ الذي ارتكبوه ؟ لقد أخذت كل من القطاعات العلمانية والمرتبطة بالتيار الإسلامي في المجتمع تطرح على نفسها الأسئلة حول فعالية الإيديولوجيات الوطنية، والنماذج الغربية في التطور، ويتساءلون حول الحلفاء الغربيين الذين ثابروا على دعم إسرائيل. وعلى الرغم من مرور عشرات السنين من الاستقلال والتحديث، فإن القوات العربية (التي تألفت من القوة العسكرية لمصر والأردن وسوريا) قد أثبتت عدم كفافتها. ويرى تيار عام ينتقد الفشل العسكري والسياسي والثقافي والاجتماعي الذي جلبه التطوير الذي يستهدى بالنماذج الغربية، ويرى تيار يبحث عن مجتمع وثقافة أكثر أصالة - أي هوية عربية أقل اعتماداً على الغرب وتضرب بجذورها في التراث والقيم العربية - الإسلامية على نحو أكثر فعالية. والنماذج من ماليزيا وباكستان ولبنان تكشف عن الاضطراب والبحث عن الروح الذي حدث في أجزاء عديدة من العالم الإسلامي.

ولأن الإسلام غالباً ما يكون مرادفاً للشرق الأوسط، فإننا { في الغرب } نميل إلى نسيان أن أكبر الشعوب الإسلامية موجودة في آسيا (إندونيسيا، باكستان بنجلاديش والهند). كما أن آسيا برهنت على كونها مسرحاً رئيسياً لنمو حركة الإحياء الإسلامية. ففي جنوب شرق آسيا، كانت أعمال الشعب التي قام بها سكان ماليزيا الصينيون في كوالامبور سنة ١٩٦٩م علامة على عدم رضا المسلمين الماليزيين المتضاد ورغبتهم المتزايدة في القطيعة. وعلى الرغم من سيادتهم

السياسية، كان أبناء ماليزيا المسلمين متذرين كثيراً عن الأقلية الصينية الحضرية الشرية (من غير المسلمين). ورداً على الاتهامات بأن الصينيين يتمتعون بميزات اقتصادية وتعليمية لا تناسب مع عددهم، بما يشكل تهديداً واضحاً لوضع الماليزيين وهويتهم، استجابت الحكومة الماليزية بتطبيق خطة إيجابية (أبناء الأرض) للحوافز والأنصبة لكي تقوى الحياة الإسلامية. وقد أنسهم التأكيد الزائد على الهوية، واللغة، والقيم الماليزية، والمجتمع الماليزي في إبراز الإحياء الإسلامي ونموه في ثقافة يرى الكثيرون من أبنائها أن ماليزى معناتها مسلم بحكم البديهيات والسلمات.

وقد غيرت الحرب الأهلية الباكستانية البنجلاديشية سنة ١٩٧١ م خريطة جنوب آسيا عندما فقدت جمهورية باكستان، التي تأسست سنة ١٩٤٧ م لتكون وطناً للمسلمين، الجزء الشرقي منها. فقدان الجزء الشرقي من باكستان، ثم إعادة بنائه دولة البنجلاديش أثار تساؤلات خطيرة حول طبيعة (وربما من الأفضل أن نقول فشل) الهوية الإسلامية الباكستانية وإيديولوجيتها. وفي الوقت نفسه، فإن الرئيس ذو الفقار على بونو، الذي كان اشتراكياً علمانياً، لجأ إلى الإسلام بشكل متزايد، لأسباب اقتصادية واستراتيجية، في سبعينيات القرن العشرين لكي يبني الروابط مع الإخوة العرب المسلمين في دول الخليج البترولية الغنية، التي قدمت المساعدات الاقتصادية، والدخل في صورة أجور للعسكريين والعامل الباكستانيين العاملين في منطقة الخليج. هذا الاتجاه إلى

الخليج أطلق العنوان لعملية تحرك فيها الإسلام من الهاشم إلى المركز لأن كلاً من الحكومة والمعارضة استخدمته لاضفاء الشرعية على دعاويها التنافسية ولكل تحوّل يؤيد الشعبي.

وفي لبنان طالب المسلمين الشيعة، الذين ظلوا زمناً طويلاً أقلية في نظام يسيطر المسيحيون عليه، بدور أكبر في التمثيل السياسي وبقدر أكبر من الإصلاح الاجتماعي الاقتصادي بحيث تعكس التغيرات السكانية التي تنتج عنهاأغلبية مسلمة. ولجا زعيم شيعي ذو شخصية كارزمية هو الإمام موسى الصدر إلى الهوية والتاريخ والرموز الشيعية لكي ينظم ويعيّن المجتمع الشيعي في الحركة التي صارت في السبعينيات حركة المعدمين، والمعروفة الآن باسم حركةأمل. وفي الفترة التي أعقبت الثورة الإيرانية، شهد لبنان ظهور مجموعات أكثر راديكالية مثل حزب الله الذي يهتم بمسائل السلطة والهوية على السواء.

ولقد اختلفت الأشكال التي أخذها الإحياء الإسلامي بشكل لا متناه من بلد إلى آخر. وعلى أية حال، هناك موضوعات رئيسية متكررة: أن النظم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية القائمة قد فشلت، حيث التناقض وأحياناً رفض الغرب، والبحث عن هوية وقدر أكبر من الأصالة، ثم القناعة بأن الإسلام إيديولوجية تتسم بالاكتفاء الذاتي للدولة والمجتمع، وهو بديل قوى للوطنية والاشتراكية والرأسمالية العالمية.

وقد أظهرت تجربة الفشل أزمة هوية أدت إلى أن يتسائل الكثيرون عن اتجاه التطور السياسي والاجتماعي ويتحولوا إلى الداخل بحثاً عن

القوة والهداية. ويداً أن السياسات الغربية الاتجاه التي تعنتقها الحكومات والنخب قد فشلت. وامتد البحث عن الروح والنقد الموجه إلى الحقائق الاجتماعية والسياسية في العالم العربي والإسلامي، التي أعقبت حرب ١٩٦٧، وأزمات باكستان وมาيلزيا ولبنان، إلى مناطق إسلامية أخرى، ضمت قطاعاً كبيراً من المجتمع، وطرحت أسئلة كثيرة حول اتجاه التطور وإنجازاته. والغالب، أنه على الرغم من الآمال التي تعلقت بالاستقلال، فإن السجل المختلط لعدة عقود من الوجود، كان يشكل تحدياً لشرعية الدول الإسلامية الحديثة وفعاليتها. وثمة عقلية أزمة فرضتها حوادث بعينها وتحت التأثير العام واضطراب عملية التحديث أفرخت وهماً متقاماً، وإحساساً بالفشل.

وعلى الصعيد السياسي، تم اكتشاف أن الوطنية العلمانية لا تنسم بالكفاءة. فلا الوطنية الليبرالية ولا القومية العربية- الاشتراكية قد أنجزت وعدها. وتبدو الحكومات في البلاد الإسلامية أقل اهتماماً ونجاحاً في تأسيس شرعيتها السياسية وخلق إيديولوجية للوحدة الوطنية منها في فرض واستمرار الحكم الفردي. وكان العالم الإسلامي لا يزال محكوماً بالملوك والحكام العسكريين أو الذين خرجوا من صفوف الجيش، وكانت الأحزاب السياسية ممنوعة أو مقيدة، وغالباً ما كانت الانتخابات تقع فريسة للتزوير. أما النظم البرلمانية للحكومات والأحزاب السياسية فقد قامت على حساب حكام تعتمد شرعيتهم وأمنهم على العسكريين الموالين والشرطة السرية. وكثيرون منهم تم تنصيبهم بفضل حكومات أجنبية وشركات متعددة الجنسيات يعتمدون عليها.

وكان هناك استعداد لقبول تهم الفساد وتركيز الثروة وسوء توزيعها سواء بالنظر إلى كل دولة على حدة أو إلى المنطقة بأسرها. وكان الفارق بين الغنى والفقير صادماً في المناطق الحضرية حيث تقف المجاورات وضواحي الأغنياء الجديدة في تناقض صارخ مع المساكن التدهورة ومدن العشش والأكواخ التي تسكنها الكثرة. والهوة الواسعة بين الغنى والفقير كانت أكثر وضوحاً بين دول البترول العربية، التي هي أقل البلاد سكاناً (الكويت وال سعودية والإمارات) وبين العدد الأكبر من البلاد الفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية (مصر وسوريا وباكستان وإنجلترا). وقد تم رفض كل من الرأسمالية الغربية والاشتراكية الماركسية باعتبارهما جزءاً من المشكلة أكثر من كونهما حلّاً للمشكلة، لأنهما فشلتا في القضاء على الفقر المتّقد وسوء توزيع الثروة. فقد اعتبرت الرأسمالية نظاماً يخدم المصالح الخاصة والذئب الجديدة التي أنتجت مجتمعاً تقوده المادية والتزعة الاستهلاكية الصارخة أكثر من الاهتمام بالمساواة والعدالة الاجتماعية. كما أن الماركسية قد رفضت باعتبارها بديلاً لا يؤمن بالله يضرب في قلب الدين، ويضع المادية محل الروحية. ووجد الشباب أنفسهم بشكل خاص في عالم من الأحلام المرغونة لا يعدهم سوى بالمستقبل المظلم. وفي بلاد كثيرة كانت مكافأة المثالية والدراسة والعمل الشاق هي البطالة أو العمل المتدين، والنقص في المساكن، ونقص المشاركة السياسية التي زادت من الإحساس بالإحباط واليأس^(٦).

وعلى الصعيد الاجتماعي الثقافي وال النفسي، كان التحديث بمثابة تراث ينتمي إلى الاستعمار الأوربي واستمرت في الحفاظ عليه نُخب ذات توجه غربي فرضت وغرسَت عملية مزدوجة من التغريب والعلمنة. ومثلاً كان الاعتماد على النماذج الغربية في التطور يُنظر إليه باعتباره سبب الإخفاقات السياسية والعسكرية، كذلك أيضاً اتهم بعض المسلمين التقليد الأعمى للغرب والتغريب غير الواقعى للمجتمعات الإسلامية الذى يسميه البعض «التقطم الغربى» بأنه السبب الذى أدى إلى التبعية الثقافية التي تهدد بفقدان الهوية الإسلامية. ونتج عن ذلك عملية تغير اجتماعى علمانى « بلا قيم » تم تعريفها بأنها سبب التدهور الاجتماعى الأخلاقى، وبأنها المساهِم الأكْبِر في انهيار الأسرة الإسلامية، ووجود مجتمعات أكثر تساهلاً وانحلالاً، فضلاً عن الاعتدال الروحي.

ولايُمكن نسيان الأثر النفسي للحداثة، ومعها التغيير الاجتماعي الثقافي السريع؛ إذ إن المُناطِق الحضُرية قد مرّت بتغييرات مادية ومؤسسية، بحيث إن مساحات المدن وبنياتها التحتية اعتبرت مدنًا حديثة بفضل شكلها الغربي. وأن تكون متدميًّا كان يعني أن تكون غريباً في الملبس واللغة والأفكار والتعليم والسلوك (من سلوكيات المائدة إلى طريقة التحية) والعمارة والأثاث. وصارت المُناطِق الحضُرية بمثابة الواقع الأساسية وأماكن فرص العمل والمعيشة. وقد ركزت الحكومات والشركات الحديثة، شأنها شأن المستشارين والمستثمرين الأجانب، على المُناطِق الحضُرية، بحيث إن نتائج التحديث لم يصل منها سوى الرذاذ

إلى المناطق الريفية. وكان التحول السريع إلى مناطق حضرية يعني هجرة الكثيرين من القرى والبلاد الخارجية عن نطاقها. وكانت أمال القراء في حياة أفضل غالباً ما تواجه بالإحباط من جراء حقائق الفقر المعيشية في المناطق الحضرية العشوائية. وحدث التعويض النفسي والمادي معًا. ذلك أن خسارة القرية، والبلدة، والروابط العائلية المتداولة والقيم التقليدية كانت مصحوبة بصدمة الحياة الحضرية الحديثة وثقافتها وأخلاقياتها المتغيرة. فالكثيرون من جرفهم تيار الغربة والتهميش، وجدوا في الدين مرسةً آمناً، إذ إن الإسلام يقدم لهم إحساساً بالهوية، والأخوة والقيم الثقافية التي تعوض الضياع والتهديد الثقافي الماثل في بيئتهم الجديدة. بيد أن القراء في أحيائهم الحضرية، التي تشبه الجيترو سط المدن الحديثة، وأولئك الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى الأدنى من يفرون من فرص التعليم والعمل المتاحة بالمدينة، ومن ثم يجربون صدمة ثقافية أكثر شمولاً وانتظاماً، يجدون إحساساً مُرْحِبَاً بالمعنى والأمن في الإحياء الديني. فالعاملون في التنظيمات الإسلامية والرسائل التي توجهها هذه التنظيمات تقدم بدليلاً أكثر ألفة يتتسق مع تجربتهم، ويتعرف على مشكلاتهم ويقدم حلولاً مُشرفة أضفى عليها الزمن جلاً.

وأخيراً، فإن الجهل الأمريكي بالإسلام والشرق الأوسط والعداؤة الأمريكية تجاههما غالباً ما كانت محل انتقاد باعتبارها عقلية «صلبية مسيحية» واقعة تحت تأثير الرؤية الاستشرافية والصهيونية، وهو السبب في تضليل سياسات الولايات المتحدة على الصعيد السياسي والعسكري

مثل : دعم شاه إيران «غير الإسلامي»، والتمويل العسكري والاقتصادي للضمير الإسرائيلي، ومساندة الحكومة المسيحية المسيطرة وغير الشعبية في لبنان.

هذه الأزمات وحالات الفشل غرست شعوراً إسلامياً بالدونية، هو نتاج قرون من السيادة الأوروبية الاستعمارية، التي خلفت تراثاً من الإعجاب بالغرب وقوته وعلمه وتكنولوجيته وكذلك إدانة للسيطرة الغربية والاستغلال^(٧). وقد وقفت حالات فشل التجارب الحديثة في تناقض صارخ مع نموذج إسلامي يربط بين إيمان الجماعة المسلمة والنجاح الديني، على نحو ما تشهد ذاكرة التاريخ في الماضي عندما كان الإسلام قوة عالمية مسيطرة وحضارة عالمية سائدة.

من الفشل إلى النجاح :

خلال سبعينيات القرن العشرين بدأ أن السياسات الإسلامية تنفجر على مسرح الأحداث، عندما صدمت الأحداث في الشرق الأوسط (الвойن المصري - الإسرائيلي والخطر البترولي العربي سنة ١٩٧٣، والثورة الإيرانية سنة ١٩٧٨ - ١٩٧٩م) الكثيرين بالتعرف على قوة جديدة فاعلة قد هددت المصالح الغربية. فرؤساء الدول وحركات المعارضة لجأوا إلى الإسلام لنيل الشرعية والتائيد الشعبي لهم : وتكاثرت المنظمات والمؤسسات الإسلامية.

ففي سنة ١٩٧٣ بدأ الرئيس المصري أنور السادات حرب «جهاز» ضد إسرائيل. وعلى النقيض من الحرب العربية - الإسرائيلية سنة ١٩٦٧ التي خاضها جمال عبد الناصر باسم القومية العربية الاشتراكية، تم خوض هذه الحرب تحت راية الإسلام. فقد أسرف السادات في استخدام الرموز الإسلامية والتاريخ الإسلامي لحفظ قواته، وعلى الرغم من خسارتهم للحرب، فإن النجاح النسبي الذي أحرزته القوات المصرية أدى بكثير من المسلمين إلى اعتباره نصراً معنوياً، لأن الغالبية اعتقدت أنه لا يمكن هزيمة إسرائيل التي تساندها الولايات المتحدة^(*).

وكانت الشراسة العسكرية في الشرق الأوسط مصحوبة باستعراض عضلات اقتصادية، تمثل في قوة الحظر العربي للبترول. ذلك أنه للمرة الأولى منذ بداية عصر الاستعمار كان على الغرب أن يعترف ويقر باعتماده على الشرق الأوسط، مهما كان طابع الحسد الذي وصم هذا الاعتراف. وبالنسبة لكثيرين في العالم الإسلامي بدت الثروة الجديدة والنجاح والنفوذ الذي حازته بلاد البترول الغنية علامة على رجوع قوة الإسلام إلى أمة حال الاستعمار الأوربي بينها وبين صعودها

(*) هذه هي رؤية الأميركيين لحرب أكتوبر؛ إذ لا يعترف الغرب عموماً بالانتصار العربي في حرب أكتوبر ١٩٧٣م ويرى أن انتصار إسرائيل متဂاهلين أن العرب وجدوا أنفسهم يحاربون الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة في الأسبوع الثاني من الحرب. (المترجم)

على مدى القرون، وعلى الرغم من الاستقلال، كانت تعانى من وضعيتها فى الدرجة الثانية فى عالم تحكم فيه القوى العظمى. وكانت هناك عوامل عدّة جسدت الشخصية الإسلامية للقوة البترولية؛ إذ إنّ معظم الثروة البترولية كانت داخل الأراضي العربية، حيث تلقى النبي محمد الوحي بالقرآن وأسس أول جماعة وأمة إسلامية. فما كبر الاحتياطات وجدت بالسعودية وهى دولة قائمة على النمط الإسلامي أكدت على دورها فى الحفاظ على الحرمين الشريفين بمكة والمدينة، وحامية للحج، وزعيمة وداعية للعالم الإسلامي. وقد استخدم آل سعود ثروتهم البترولية فى الدعوة إلى الإسلام، ودعم القضايا الإسلامية وتمويل النشاطات الإسلامية التى تقوم بها الحكومات الإسلامية.

وليس هناك حدث كشف عن قوة الإحياء الإسلامي مثلاً فعلت الثورة الإيرانية ١٩٧٩ - ١٩٧٨م. فبالنسبة لكثيرين في العالم الإسلامي، صار ما لا يرد على الفكر حقيقة واقعة، ذلك أن نظام الشاه القوى الحديث، ذا الاتجاه الغربي، قد انهار. وكانت تلك إيران الثرية بالبترول والتى استخدمت ثروتها فى بناء أفضل قوات مسلحة بالشرق الأوسط (بعد إسرائيل) ولكن تمول برئامج تحديث طموح، عرف باسم الثورة البيضاء للشاه. وقد حكم الشاه بمساعدة نخب ومستشارين تم تدريبيهم فى الغرب. وإيران دولة كانت الولايات المتحدة تعتبرها الطيف الأكثر استقراراً في العالم. والحقيقة أن ثورة فعالة ناجحة قامت ضده وضد الغرب باسم الإسلام، وقد نظمت مجموعات متباينة واعتمدت على شبكة

من المساجد التي يقودها الملالي (جمع مُلّا أى شيخ) في الحصول على التأييد، قد وُلت شعوراً بالغبطة والسعادة لدى الكثيرين في العالم الإسلامي وأقنعت النشطاء المسلمين أن تلك هي دروس النجاح التي يمكن التعلم منها. فالقوة والنصر سيكون حليناً لأولئك الذين يسعون إلى التغيير باسم الإسلام، مهما كانت العقبات وأيا كانت قوة الأنظمة.

وبالنسبة للكثيرين في العالم الإسلامي الأوسع، كانت نجاحات السبعينيات صدى لنظرور مثالى عن الإسلام الباكر، أى النموذج الذي نجده في عصر النبي محمد، العصر الذهبي للإسلام. ذلك أن نجاح محمد عليه السلام في توحيد القبائل العربية المتباينة تحت راية الإسلام، ثم بناء دولة إسلامية ومجتمع إسلامي سادت فيه العدالة الاجتماعية، ثم التوسيع الإسلامي الباكر الفذ، كلها كانت أحداثاً أساسية ينبغي تذكرها، بينما بدا أن الثورة الإيرانية قد حقتها بنموذجها، وهي حقائق يجب أن يترسم خطها أولئك الذين يدينون بالإسلام. وهنا تكمن الجاذبية الأساسية للثورة الإيرانية بالنسبة ل الكثير من المسلمين، من السنة والشيعة على سواء؛ إذ إن إيران قدمت المثال الأول لثورة إسلامية حديثة، ثورة ضد عدم الدين والقهر والظلم، ولقيت دعوة آية الله الخومي니 إلى ثورة إسلامية استجابة لدى الكثيرين الذين ربطوا بين دعوته ضد الإمبرالية وإدانته للنظم الفاشلة المتسلطة الظالمه وبين روبيته لمجتمع أخلاقي عادل.

وعلى النقيض من ذلك وقف الغرب مشيدوًّا أسماء هذا التحدى للتطور «المستنير» الذى أنجزه لوطنه الذى يبدو مختلفاً، وبعث قوة فوضوية غير عاقلة تنتمى للعصور الوسطى تهدد بأن تجر إيران الحديثة إلى العصور الوسطى. ولاشك فى أن أكثر ما يرمز إلى هذا الاعتقاد هو صور الملالى (جمع ملأً) نوى الثياب السوداء واللحى والطلعة العبوس الصارمة لزعيمهم، آية الله الخومينى)، هذا الاعتقاد هو الذى سيطر على وسائل الإعلام وغرس فى الأذهان الغربية فكرة الطبيعة اللاعقلانية للحركة {الإسلامية} بأسرها.

الرؤية العالمية الإيديولوجية للإحياء الإسلامى :

فى قلب الرؤية العالمية للإحياء، هناك اعتقاد بأن العالم الإسلامي يعيش فى حال من الأض migliori. وسبب هذا الأض migliori هو البعد عن الطريق المستقيم للإسلام؛ والدواء هو العودة إلى الإسلام فى الحياة الشخصية وفى الحياة العامة التى سوف تكفل إعادة الهوية والقيم والقوة الإسلامية. وبالنسبة للنشطاء السياسيين المسلمين فإن الإسلام هو طريق كلٍ أو شاملاً للحياة كما فصله القرآن، وحْى الله، ويتمثل فى النبي محمد ﷺ وطبيعة دولة الجماعة الأولى، ويتجسد فى الطبيعة الشاملة للشريعة. ومن ثم فإن إعادة الحيوية للحكومات والمجتمعات الإسلامية تستدعي إعادة تطبيق الشريعة الإسلامية التى هى الأساس فى بناء دولة ومجتمع يهديه الإسلام ويقوم على العدالة الاجتماعية.

وبينما يوصي تغريب المجتمع الإسلامي وعلمنته بالإدانة، فإن التحديث بحد ذاته ليس محلًا للإدانة. فالعلم والتكنولوجيا مقبولان، ولكن المدى والاتجاه ومدى التغيير أمران يجب أن تخضع للعقيدة والقيم الإسلامية تحسباً لتسرب القيم الغربية والاعتماد المتزايد عليها.

وتتخطى الحركات الراديكالية هذه المبادئ وغالباً ما تعمل وفقاً لغرضين أساسيين. فإنها تفترض أن الإسلام والغرب مشتبكان في معركة مضنية، يعود تاريخها إلى أيام الإسلام الباكرة، وهي معركة تحمل تأثيرات ثقيلة من ميراث الحروب الصليبية والاستعمار الأوروبي، وهي اليوم نتاج لمؤامرة يهودية مسيحية وهذه المؤامرة نتيجة النزعة الاستعمارية الجديدة للقوى العظمى وقوى الصهيونية. فالغرب (بريطانيا وإنجلترا والولايات المتحدة على وجه خاص) تتحمل اللوم لتآييدهما النظم التي لا تطبق الشريعة الإسلامية (مصر، إيران، لبنان) وأيضاً بسبب تأييدها المنحاز لإسرائيل في مواجهة الترحيل الفلسطيني. والعنف ضد مثل هذه الحكومات وممثليها، وكذلك ضد الغرب، دفاع مشروع عن النفس.

ثانياً، تفترض الحركات الراديكالية أن الإسلام ليس مجرد بديل إيديولوجي للمجتمعات المسلمة ولكنه تكليف وضرورة دينية وسياسية. وبما أن الإسلام هو أمر الله، فإن التطبيق يجب أن يكون فورياً، وليس تدريجياً، وضرورة عمل ذلك فرض على كل المسلمين. ومن ثم فإن الأفراد والحكومات، الذين يتربدون ويبقون على سياستهم، أو يقاومون، لا يمكن

اعتبارهم مسلمين، فهم كفار أو مارقون، وأعداء لله يجب أن يعلن
ال المسلمين الحقيقيون الجهاد ضدهم.

تصدير الثورة :

ألهب نجاح الثورة الإيرانية خيال العالم الإسلامي وجعل الحكومات
الإسلامية ترتعد خوفاً، إذ إن إيران ما بعد الثورة أثرت على النشطاء
الإسلاميين في جميع أرجاء الدنيا. وفي الفترة التي أعقبت الثورة، جاءت
وفود الزعماء الإسلاميين من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وجنوب
شرق آسيا إلى طهران لتهنئة الخميني. فالتنظيمات السننية والشيعية
على السواء، والمتشرة من مصر (حيث جماعة الإخوان المسلمين المعتدلة
وجماعة الجهاد الراديكالية) إلى ماليزيا (حيث حركة الشباب الماليزي
ABIM، والجماعة العسكرية PAS) كانت تنشد الإلهام من نموذج إيران.
وقدمت الثورة الإيرانية دروساً «لإيقاظ المسلمين ولاستعادة ثقتهم في
دينه وإيمانهم به، بحيث يتولون قيادة الإنسانية مرة أخرى ويضعون
العالم تحت حماية الحضارة الإسلامية الراقية»^(٨) وكانت الثورة الإيرانية
بمثابة عامل تذكرة بأن الإسلام وسيلة شاملة للحياة ينظم أحوال العبادة
والمجتمع «هو دين ودولة، تعليم وأخلاق، عبادة وجihad»^(٩).

وأخذت جماعات الأقلية الشيعية التي لزمت الصمت طويلاً في كنف
الدول التي يحكمها السنة مثل السعودية والخليل وباكستان تؤكد هويتها

الشيعية وحقوقها بشجاعة وتجاسرت على أن تعرب عن عدم رضاها عن النظم الحاكمة. وفي الوقت نفسه، قام الحكم المسلمين المهددون بوصف الحركات الإسلامية المعارضة لهم بأنها من أنصار الخوميني، كما اتهمت إيران بممارسة تأثير غير لائق على سياساتها الداخلية.

ويشكل خاص كان حكام الخليج عصبيين تجاه جاذبية نموذج الثورة والخطاب الإعلامي الإيراني. وفي العراق، حيث يشكل الشيعة ٦٠٪ من مجمل السكان، اهتزت حكومة صدام حسين، وهو حاكم مسلم سني، بسبب انتفاضات حدثت في المدن الشيعية كربلاء والنجف والكوفة (يونيو ١٩٧٩) وأدان الخوميني صدام باعتباره ملحداً ودعى إلى الإطاحة بنظامه. ورد صدام بسب الخوميني ولجا إلى الأقلية العربية في إيران لكي تتمرد. وساوت الحكومة شكوك حول التأثير الإيراني داخل الجماعات العراقية الشيعية الناشطة - خاصة جماعة الدعوة وجامعة المجاهدين التي كانت حديثة التكوين (١٩٧٩م). ورحب آية الله محمد باقر الصدر، الذي كان واحداً من أبرز شيوخ الشيعة نفوذاً ونشاطاً، وكان صديقاً مرافقاً للخوميني خلال فترة نفيه في العراق، بالثورة الإسلامية وحكومة الخوميني الإسلامية. وتصرف صدام حسين في حزيران فقبض على زعماء الشيعة. أما باقر الصدر الذي كان قد أعلن أن نظام حكم حزب البعث نظام غير إسلامي وحرم أي تعامل معه، فقد أعدم (أبريل ١٩٨٠م) واعتبرت جماعة «الدعوة» خارجة على القانون. وفي مناخ لعبت فيه كل من العراق وإيران على تراث قرون طويلة من

المنافسات العربية - الفارسية والسنوية - الشيعية والعداوات، كان لابد من تدهور الموقف. وفي سبتمبر ١٩٨٠ م قام العراق بغزو إيران وبدأت حرب استمرت على مدى ثمانى سنوات.

كان الخميني يوجه انتقادات خاصة لحكومات السعودية والخليج. وأدانهم باعتبارهم ملكيات «غير إسلامية»، مزدرياً إياهم وموضحاً علاقاتهم الاقتصادية مع الولايات المتحدة باعتبارها «إسلاماً أمريكياً». وكانت شرائط الكاسيت التي تحمل كلام الخميني والمنشورات الثورية توزع في الدول التي يحكمها السنة. وكانت الإذاعة العربية اليومية من طهران صريحة و مباشرة في نقدتها وفي جدول أعمالها :

«إن النظام الحاكم في السعودية يرتدى اللباس الإسلامي، ولكنه في الواقع يمثل أسلوبياً في المعيشة يتسم بالرفاهية والرعونة وانعدام الحياة، ويسرق الأموال من الشعب ويبذرها، وينغمض في القمار وحفلات الشرب والعبث. فهل يكون من المدهش أن يسير الناس على درب الثورة ويلجأون إلى العنف ويستمرون في نضالهم لاستعادة حقوقهم ومواردهم؟»^(١١).

وبدا أن أسوأ مخاوف حكام الخليج والغرب - من أن تبرهن ثورة إيران على أنها مُعدية آخذة في التحقق في السنوات الأولى التي أعقبت الثورة. ففي نوفمبر ١٩٧٩ م صدمت المملكة العربية السعودية بحادفين متفجرين. ففي عشرين نوفمبر، وبينما كان المسلمون يتهيأون للدخول في

القرن الهجرى الخامس عشر، احتل عدد من المسلمين السعوديين السنة، من خصوم الملكية السعودية، المسجد الحرام فى مكة واستولوا عليه لمدة أسبوعين. وكان اتهام الخومينى بأن الأمريكيين وراء الاستيلاء على المسجد سبباً في هجمات على السفارات الأمريكية وتدمير السفارة الأمريكية في إسلام آباد بباكستان بالنيران.

ويبينما كانت الأسرة السعودية لا تزال تتربّح من عملية الاستيلاء على المسجد الحرام في مكة، شهدت أعمال الشغب تندلع بين المسلمين الشيعة البالغ عددهم ربع مليون نسمة في منطقة الإحساء الشرقية الغنية بالبترول التي يشكل الشيعة ٢٥٪ من سكانها^(١٢)؛ إذ إن العواطف المكبوتة والشكاوى بين الشيعة، الذين أحسوا أن الحكم السنة يمارسون التفرقة ضدهم وأنهم ضحية الخداع المتمثل بالتوزيع الظالم للثروة البترولية والخدمات الحكومية، قد انفجرت مبكراً في تلك السنة استجابة لثورة إيران وعودة الخوميني الظافرة.

ولم تفعل الأحداث التي جرت في أوائل الثمانينيات شيئاً للتقليل من القلق بين الحكومات في الخليج، وفي العالم الإسلامي الأوسع، وفي الغرب. وقد زادت من تفاقم الموقف تلك التصريحات التي أطلقها آيات الله في إيران، داعين إلى سياسة عدوانية توسيعية. فقد دعا الرئيس خامنئي الآئمة من أربعين بلدًا إلى تحويل مساجدهم إلى قواعد للصلوة وقواعد ثقافية وعسكرية [لكى]... تجهز الأرض لخلق حكومات إسلامية في كل البلاد^(١٣). وال الحرب العراقية - الإيرانية التي بدأت رسميًا بغزو

العراق وإيران في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠م، ألهبت العلاقات بين إيران وجيروانها. ونظمت دول الخليج مجلس التعاون الخليجي، ومدوا دعمهم المالي الأساسي للعراق. ونادي الخوميني دول مجلس التعاون الخليجي إلى «العودة إلى كف الإسلام والتخلّي عن نظام صدام حسين في بغداد، والكف عن بعثرة ثروات شعوبيهم»^(١٤).

وخلال الفترة نفسها كانت كل من البحرين والكويت مهددة بفعل القلق الشيعي^(١٥). ففي عام ١٩٨١م، أجهضت الحكومة البحرينية انقلاباً موالياً لإيران قادته الجبهة الشيعية لتحرير البحرين. أما الكويت التي يشكل الشيعة ٢٠٪ من سكانها فقد شهدت تفجيراً بالسيارات للسفارتين الأمريكية والفرنسية (١٩٨٢م) وأضطررت إلى إخماد الأضطراب الشيعي سنة ١٩٨٧م وسنة ١٩٨٩م.

وغالباً ما استغلت إيران الحج السنوي إلى مكة لنشر رسالتها الثورية، إذ كان آية الله الخوميني وغيره من كبار رجال الدين يعارضون الزعم السعودي بحفظ الأماكن المقدسة ويقولون بأن للحج بعداً سياسياً كاملاً. فالحجاج الإيرانيون، الذين يرفعون صور الخوميني ويرددون الهتافات المعادية ضد الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي وإسرائيل، قد اصطدموا بالأمن السعودي في يونيو ١٩٨٢م. واستمر التوتر خلال السنوات التالية ووصل ذروته في ١٩٨٧م عندما قتل أكثر من أربعين مائة شخص في المواجهات بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودية.

وعلى الرغم من هذه الاضطرابات المتفقة والمخاوف الحكومية من الاضطراب الجماهيري، فإن تصدير إيران لثورتها قد فشل في النهاية بشكل مدهش في حشد الشيعة العراقيين وجماهير دول الخليج. وعلى وجه العموم كان معظم الشيعة العراقيين (العرب) محكومين بالنزعة الوطنية أكثر من الروابط الدينية التي تربطهم مع رفاقهم الدينيين (الفرس) في إيران. ولم تتحول الجيوب المسلحة الشيعية في دول الخليج إلى حركات ثورية مهمة. ولكن تكبت نموها نجحت الحكومات في الاستخدام المزدوج للجزرة والعصا. وعالجت المتاعب الاقتصادية الاجتماعية على حين زادت من قبضة الأمن ووضعت المنشقين في السجون أو طردتهم خارج البلاد.

ويقدم لبنان المثال الأكثر وضوحاً وجسارة في التأثير المباشر لثورة إيران. فبعد الثورة أرسلت إيران فيلقاً من الحرس الثوري إلى لبنان أثر على تطور التنظيمات الشيعية المسلحة هناك، لاسيما حزب الله وحركة الجهاد، وأمدتهم بالتدريب، والمواد، والمال. وعلى النقيض من منظمة أمل الشيعية المعتدلة التي حاربت من أجل نسبة أكثر تمثيلاً في السلطة، داخل بناء الدولة القائم، كان هدف المنظمات التي تهتم بـإيران خلق الدولة الإسلامية في نهاية المطاف. وكان الشك يحوم حول إيران ونيتها في محاولة تحقيق هذا الهدف من خلال كل شيء؛ من ضرب السفارات الغربية بالقنابل إلى الهجمات بالسيارات المفخخة وأخذ الرهائن.

من الهاشم إلى المركز : مجرى الإحياء الرئيسي :

بينما أدى استغلال الإسلام من جانب الحكومات والمنظomas المطرفة إلى تعزيز التوجهات العلمانية لدى العديد من المسلمين وزيادة الاستخفاف الأوربي، حدث تحول اجتماعي أقل شهرة بيد أنه بعيد المدى. وفي التسعينيات توقف الإحياء الإسلامي عن التقيد بالمنظمات الصغيرة الهاشمية على هامش المجتمع، وبدلاً من ذلك صار جزءاً من المجرى الرئيسي للمجتمع المسلم، وأنتج طبقة جديدة من النخب ذات التعليم الحديث ولكنها ذات توجه إسلامي، عملت مع، وأحياناً تحالفت مع، أقرانهم العلمانيين. ويستمر الإحياء في النمو باعتباره حركة دينية اجتماعية ترتكز على قاعدة عريضة، وهي حركة فاعلة حقاً اليوم في كل بلد مسلم وعلى مستوى أممٍ. وهي حركة نابضة متعددة الوجوه سوف تُجسدُ الآخر الرئيسي للإحياء الإسلامي للأفراد عند مستوى الجنوبي. وتعمل جماعات الدعوة في الخدمات الاجتماعية (المستشفيات، والعيادات، وجمعيات المساعدة القانونية) وفي المشروعات الاقتصادية (البنوك الإسلامية، بيوت الاستثمار، شركات التأمين) وفي التعليم (المدارس، دور الحضانة، ومعسكرات الشباب) وفي مجال النشر الديني والإذاعة، وبرامجهم العامة موجهة إلى الشباب والكبار على سواء.

وثمة توجه إسلامي أكثر وضوحاً نجده الآن بين الطبقات الوسطى والدنيا، المتعلمين وغير المتعلمين، المهنيين والعمال، الشباب والمسنين، الرجال والنساء والأطفال. وظهر جيل جديد من الزعماء نوى التوجه

الإسلامي في مصر والسودان وتونس والأردن وإيران ومالزيا والكويت والعربية السعودية وباكستان، وقد صار النشطاء الإسلاميون جزءاً معتاداً من العملية السياسية، يشاركون في الانتخابات المحلية والوطنية، وأحرزوا نصراً مؤزرياً في انتخابات الجزائر البلدية، ويرزوا باعتبارهم أحزاباً أو مجموعات المعارضة الرئيسية في مصر وتونس والأردن ودخلوا الوزارة في السودان والأردن وباكستان وإيران ومالزيا.

وبالنسبة لكتيرين ممن غذوا رؤى النشاط الإسلامي باعتبارهم عصبة صفيرة من المتطرفين والإرهابيين، تبدو حقيقة قوة الإسلام، و مجالاته المتعددة التأثير في المجرى الرئيسي للسياسات والمجتمع، أمراً محيراً ومصدراً تهديد. كيف يمكن للمرء أن يخرج بمعنى لنمو النشاط الإسلامي وسيادته في معظم أرجاء العالم الإسلامي؟ وما جذور الإحياء الإسلامي؟ وهل الأصولية الإسلامية ببساطة شكل من أشكال الإرهاب والتطرف الذي تحركه دوافع دينية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تتمتع بهذا التأييد واسع المدى؟ ولماذا يسود الإسلام بهذا الشكل في السياسات الإسلامية؟ وأين وكيف تمت إعادة نفوذ الإسلام في السياسة والمجتمع؟ ولماذا برهن الإحياء الإسلامي على قوته في تلك البلاد التي طالما اعتبرت من بين أكثر البلاد أخذًا بالنمط الغربي؛ مصر ولبنان وإيران وتونس؟ وكيف تمكن صدام حسين، أكثر القادة علمانية وبعداً عن الإسلام، من أن يلجم إلى الإسلام في حرب الخليج سنة ١٩٩١م؟ وأخيراً إلى أي مدى يوجد «تهديد إسلامي»؟

ومحاولة صدام حسين لحشد الرأى العام المسلم لحرب مقدسة أخرى بين الإسلام والغرب ليست سوى أحد الفصول في تاريخ طويل من المواجهة بين الإسلام والغرب. إذ كانت العلاقات الإسلامية-المسيحية غالباً ما تعتبر تاريخاً للمواجهة يرى فيها كل جانب الجانب الآخر باعتباره تهديداً تاريخياً، منذ ظهور الإسلام حتى الوقت الحاضر. فالمواجهات والمجابهات المبكرة، سواء على المستوى الديني أو السياسي، تقدم الصور والfolklore التي تؤيد الأنماط الشائعة المتبادلة بين الجانبين، كما تدعم الشكوك المتبادلة التي تستمر في تغذية المخاوف والانحيازات وتواصل الحفاظ على رؤية الإسلام ضد الغرب، أو الغرب ضد الإسلام.

الهوامش

- (1) John O. Voll, "Renewal and Reform in Islamic History : Tajdid and IslahS ", in John L. Esposito , ed ., Voices of Resurgent Islam (New York : Oxford University Press, 1983), Nehemiah Levzion and John O . Voll , eds . Eighteenth - Century Renewal and Reform in Islam (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1987).
 - (2) Donald Eugene Smith, ed., Religion and Modernization (New Haven , Conn.: Yale University Press, 1974), p. 4 .
 - (3) Daniel Crecelius , "The Course of Secularization in Modern Egypt, " in John L, Esposito , ed ., Islam and Developent : Religion and Sociopolitical Change (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1980), p. 60 .
 - (4) عن دراسات الابحاء الاسلامي، انظر :
- Yvonne Y. Haddad, John O. voll , and John L. Esposito , eds ., The Contemporary Islamic Revival : A Critical Survey and Bibliography (New York: Greenwood press, 1991) ; John L. Esposito , Islam and Politics, 3 rd ed. (Syracuse, N. Y.: Syracuse University , Press, 1991) ' James p. Piscatori , ed ., Islam in the Political Proceses (Cambridge : Cambridge University Press, 1983) ; and Nazih Ayubi, Political Islam Religion and Politics in the Arab World (London : Routledge, 1991).
- (5) See John J. Donohue . " Islam and the Search for Identity in the Arab World, " in Esposito , ed ., Voices of Resurgent Islam , ch . 3 ; Ali Merad , " The Ideologisation of Islam in the Contemporary Arab World . " in Alexaner S. Cudsi and Ali E. Hillal Dessouki, eds., Islam and Power (Baltimore, Md.: The Johns Hopkins University

- Press, 1981), ch 3; Yvonne Y. Haddad, "The Arab - Israeli Wars, Nasserism, and the Affirmation of Islamic Identity," in John L. Esposito , ed. Islam and Development : Religion and Sociopolitical Change (Syracuse, N.Y; Syracuse University Press, 1980), pp. 118-20 .
- (6) Philip S. Khoury , " Islamic Revivalism and the Crisis of the Secular State in the Arab World , " in I . Ibrahim , ed Arab Resources : The Transformation of a Society (London : Croom Helm, 1983) , pp. 213-34; Ayubi, Political Islam , pp. 164-74 ; Henry Munson , Islam and Revolution (New Haven, Conn.: Yale University Press , 1988) ch 9 .
- (7) James P. Piscatori , Islam in a World of Nation States (Cambridge: Cambridge University Press , 1986) p. 26 .
- (8) The Islamic (Student) Association of Cairo University , " Lessons from Iran," in John J. Donohue and John L. Esposito , eds., Islam in Transition: Muslim Perspectives (New York : Oxford University Press, 1982) , p. 246 .
- (9) Ibid ., p. 247 .
- (10) See Michael C. Hudson, " The Islamic Factor in Syrian and Iraqi Politics, " in James P. Piscatori, ed., Islam in the Political Process (Cambridge : Cambridge University Press, 1983), pp. 86 ff.
- (11) Jacob Goldberg, " The Shi'i Minority in Saudi Arabia , " in Juan R. I. Cole and Nikki R. Keddie, eds., Shiism and Social Protest (New Haven . Conn.: Yale University Press, 1986), p. 243 .
- (12) William Ochsenwald , " Saudi Arabia and the Islamic Revival , " International Journal of Middle East Studies 13:3 (August 1981) : 271 , 276-77; Joseph Kechichian , " The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State: The Case of Saudi Arabia, " International Journal of Middle East Studies 18:1 (February 1986); 56-68 ; James P. Piscatori, " Ideological Politics in Saudi Arabia, " in Piscatori, Islam in the Political Process (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), p. 67 .

- (13) Shaul Bakhash , *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution* (New York : Basic Books, 1984), pp. 234-35 .
- (14) Delip Hiro , *Iran Under the Ayatollahs* (London: Routelge and Kegan Paul, 1985) , p. 340 .
- (15) Joseph Kostiner , " *Kuwait and Bahrain* , " in Shireen T. Hunter , ed., *The Politics of Islamic Revivalism* (Bloomington: Indiana University Press, 1988), pp. 121 ff.

الإسلام والغرب

جذور الصراع والتعاون والمواجهة

على الرغم من الجذور اللاهوتية المشتركة والتفاعل على مر القرون بينهما، فإن علاقة الإسلام بالغرب تميز غالباً بالتجاهل المتبادل، واستخدام الأنماط الشائعة، والاحتقار المتبادل والصراع؛ إذ إن المنافسات القديمة والصراعات الحديثة قد صعدت الاختلافات بحيث حجبت تماماً الجنون المشتركة والرؤى المشتركة للتراث اليهودي- المسيحي- الإسلامي، إذ إن كلاً من الجانبين ركز فقط على الاختلافات المبرزة، وعمل على استقطاب هذه التقاليد التوحيدية العظيمة المتداخلة بدلاً من توحيدها.

لقد شُكِّل نجاح الإسلام وتوسيعه الباكر تحدياً على المستوى اللاهوتي، والسياسي والثقافي أثبتت أنه عقبة كثيرة في سبيل الفهم، كما شكل تهديداً للغرب المسيحي وكل من الإسلام والمسيحية يمتلك شعوراً

برسالة ومهمة عالمية كان محتملاً أن تؤدي إلى المواجهة بدلاً من التعاون بينهما بالنظر إلى أحداث الماضي. ويسبب تاريخ طويل، غالباً ما كان العالم المسيحي خلاله يسب النبي والإسلام الذي كانت صورته مشوهة جداً بالنسبة لهم، ويسبب تاريخ حديث كان الإسلام خلاله يوضع على قدم المساواة مع الإرهاب والتطرف، فإن بعض الفهم للإسلام يكون ضرورياً قبل أن تتحرك لدراسة العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الوعي بالقرآن، والنبي والفترة الإسلامية الباكرة أمر لا غنى عنه لفهم الإسلام، طالما أنهم استمروا في طرح نموذج يقتدى به المسلمين والحركات الإسلامية في كل عصر. وبينما نحن نناضل لكي نتخطى النماذج النمطية والميل إلى قصر تصوراتنا عن الإسلام والمسلمين في المتظاهرين الذين يهتفون «الموت لأمريكا» أو «الجهاد ضد الكفار»، فمن المهم أن نتذكر أن الرجال والنساء من كل عرق ولون، وطبقة اجتماعية، وخلفية تعليمية عبر العالم وخلال العصور قد وجدوا في الإسلام عقيدة تغذى حياتهم بالأمل وتغيرها، وعقيدة تقدم إحساساً بالآلة، والتضامن والسلام.

أصول الإسلام وطبيعته :

على الرغم من أن أصول الجماعة الإسلامية ترجع إلى زمن محمد وفترة القرن السابع، فإن المسلمين، مثلهم مثل اليهود والسيحيين،

يرجعون أيضاً بأصول تراثهم الديني (الإسلام) إلى إله واحد أحد (الله) من خلال خط طويل من الرسل والأنبياء، ومن ثم فإن المسلمين يؤكدون على أن التراث اليهودي - المسيحي هو بشكل أكثر دقة التراث اليهودي - المسيحي - الإسلامي؛ لأن الثلاثة جميعاً من أبناء إبراهيم {أبو الأنبياء}، أول من تلقى الوحي الرباني من الأنبياء، وهم يتشاركون في ديانة إبراهيم بآيمانها العام بالله، وبالأنبياء، وبالوحي وجماعة تتزعم بالتعاليم الإلهية، وبالمسؤولية الأخلاقية^(١). وبينما يرجع اليهود بأصولهم إلى إبراهيم من خلال إسحاق ابنه من سارة، يرجع المسلمون بأصولهم أيضاً إلى إبراهيم من خلال إسماعيل أول أولاده من هاجر.

ومثلما تسجل القصة المقدسة للشعب اليهودي انتصار رسالة التوحيد التي أوحى بها الله إلى آدم وإبراهيم وموسى في عالم وثنى، كذلك يحكي التاريخ الإسلامي عن عملية مماثلة للتوحيد الصارم، والنبوة، والوحي الإلهي داخل سياق اجتماعي قبلي ووثني^(٢). ومثثما يمتلك اليهود الكتاب المقدس أو التوراة، والكتاب المسيحي المقدس، فإن الله أرسل وحيه أولاً إلى اليهود ثم إلى المسيحيين، ولكن الوحي قد جرى تشوييه بالتدخل الإنساني وتحريف الكتب المقدسة، مما أنتج عقائد مثل التجسد والصلب والتجسد الثاني للمسيح، وعقيدة الخلاص، وكتاب العبرانيين المقدس أو العهد القديم والعهد الجديد المسيحي يعتقد أنهما صيغة محرفة عن الأصل، الذي كان وحيًا إلهيًّا نقِيًّا. وبالتالي فإن الله

أرسل وحيه مرة أخرى من خلال محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين. وهذا، إذن، هو الأساس الذي يقوم عليه الإيمان الإسلامي بأن القرآن، الذي يرى المسلمين أنه كلمة الله التامة الكاملة الحرفية، ينسخ الكتب اليهودية والمسيحية.

محمد رسول الله:

يقدم الإسلام والنبي محمد المصادر المقدسة والهداية لتطور العقيدة في الماضي والحاضر على حد سواء. وبينما كان أتباع محمد يتوجهون نحوه في حياته، كذلك فإن المسلمين الأتقياء عبر العالم ينظرون إلى الفحى وتعاليم الرسول لتجويه حياتهم.

ولد محمد في شبه الجزيرة العربية (العربية السعودية الحديثة تقريباً) في سنة ٥٧٠ م، وهو محمد بن عبد الله (٦٣٢-٥٧٠) الذي كانت له تجربة دينية عميقه في سن الأربعين أحدثت تحولاً في حياته وبدأت بناء جماعة صارت بعد أربعة عشر قرناً من الزمان ثاني أكبر جماعة دينية، تنتشر على اتساع الدنيا، ويبلغ عدد أتباعها حوالي بليون نسمة. وبالمقارنة مع معظم الأنبياء أو مؤسسي الديانات العالمية العظمى، ومن بقيت حياتهم غير موثقة، فإن عدداً مهماً من الوثائق الباكرة تقدم معلومات عن حياة النبي وأعماله: القرآن، والحديث، والسيره النبوية الباكرة التي وضعها ابن إسحق (توفي حوالي سنة ٧٦٨ م)^(٣). وعلى أية

حال، فإن ما نعرفه عن حياة محمد الباكرة قليل. فقد عانى اليتيم وهو طفل ورياه أقاربه. ويخبرنا التراث الإسلامي أنه عندما كان شاباً في سن الخامسة والعشرين تزوج من أرملاة ثرية، هي السيدة خديجة التي كانت صاحبة قافلة تجارية وكان النبي محمد يدير أعمالها وكانت تكبره سناً بحوالي خمس عشرة سنة. ولأن النبي محمد كانت تملكه ميول دينية كان يعتكف في مكان هادئ [غار حراء] للتفكير والتأمل. وفي سنة ٦١٠م، ذات ليلة يتذكرها المسلمون بأنها «ليلة القدر» صار محمد قائداً القافلة التجارية رسول الله، عندما تلقى أول وحي من الله بواسطة الملائكة جبريل «أَفْرَأَيْتَكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلْقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلْقٍ (٢) اَفْرَأَيْتَكَ الْأَكْرَمِ (٣) الَّذِي عَلِمَ بِالْقَلْمَنِ (٤) عَلِمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ » «سورة العلق ٥١». وإذا مررنا بالفترة فيما بين سنة ٦١٠ وسنة ٦٣٢م، سنجد أن القرآن قد تم جمعه كله بعد وفاة النبي ليكون كتاب الإسلام المقدس.

ويرسم التراث الإسلامي صورة أولية لنبي مضطرب، وقلق إلى حد ما استحوذت عليه التجربة، مثل الأنبياء العبرانيين الوارد ذكرهم في الكتاب المقدس. مضطرب بشأن معنى التجربة {تجربة الوحي} وقلق حول كيفية تلقى الآخرين لدعواه. وعلى نحو ما يكشف تاريخ تراث الأنبياء، أن أولئك الذين نادوا بأنهم منذرون ورسُل من الله لم ينعموا بحياة سهلة. فالأنبياء الذين قالوا بأنهم ضمير المجتمع الذي ألهمه الله، والذين أدانوا كفر المجتمع، والذين تحدوا الثابت والثقافة السائدة غالباً ما واجهوا الاستهزاء والرفض والاضطهاد. لم يكن محمد استثناءً.

فعلى مدى عشرة أعوام كان يدعو إلى إصلاح ديني واجتماعي في مكة. وقد دعا محمد والقرآن إلى إله واحد أحد يرفض تعدد الآلهة الوثنية وعبادة الأصنام في بلاد العرب، كما أدان الظلم الاجتماعي. ولم يزعم محمد أنه جاء بدين جديد وإنما جاء ليطهر ديانة إبراهيم الحقيقة وبعيدها. وكانت رسالته رسالة إصلاح وإعادة بناء مجتمع وثني لا يؤمن. ومثل عاموس وحيرميما من قبله، كان محمد رسول الله الذي أدان عدم تدين مجتمعه يدعو سامعيه إلى أن يتوبوا ويطيعوا الله، لأن يوم الحساب الأخير كان قريباً. **﴿فَلْيَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾** فالذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة ورزق كريم **﴿وَالَّذِينَ سَعَوا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾** «الحج ٤٩-٥١».

لقد نادى محمد المجتمع المكي لعبادة الله الواحد الحق ودعاهم إلى نبذ عبادة أصنامهم. ولم تكن شبه جزيرة العرب غريبة على التوحيد. وعلى أية حال، فبينما كانت هناك جماعات يهودية ومسيحية إلى جانب بعض الموحدين العرب (الأحناف)، فإن طائفة كبيرة من الأرباب والربات القبلية كانت تسود مجتمع شبه الجزيرة العربية. وكان محمد يدعو إلى العودة إلى ديانة إبراهيم : أى الإيمان باليه واحد حق، هو الخالق الرانق والحاكم على الكون. وكانت تعاليم محمد والقرآن تقول بأن البشر سوف يخضعون للحساب وسوف ينالون ثوابهم أو عقابهم الخالد على أعمالهم يوم القيمة. والدعوة إلى الإسلام كانت دعوة للبعد عن طريق الكفار والعودة إلى الصراط المستقيم (الشريعة). وهذا التحول كان يعني

الانخراط في جماعة مكرسة لعبادة الله الحق، والخضوع لمشيئته، وبهذا يتم خلق جماعة تنعم بالعدالة الاجتماعية.

كانت الرسالة القرآنية تحدياً للنظام السياسي الاجتماعي والديني السائد. إذ كانت مكة مركزاً للحج بقدر ما كانت مركزاً للتجارة، في فترة تحولها من مجتمع قبلي شبه بدوى إلى مجتمع حضري تجاري. فطاعة الله ورسوله، وأخوة المؤمنين، والصدقات للفقراء، والجهاد ضد الظاهر، كلها أمور يجب مراعاتها. ويدين القرآن استغلال الفقراء واليتامى والنساء؛ ويحرم الفساد، والاحتيال والغش، والعقود المزورة في التعامل، والتباھي بالثروة والغطرسة، كما يقرر عقوبات صارمة ضد الغيبة والسرقة والقتل، وشرب الخمر، والميسر، والزنا. وقد أدت دعوة محمد بأنه رسول الله، وإدانته لمظاهر الظلم في المجتمع المكي، وإصراره على أن كل المؤمنين يتّمرون إلى أمة عالمية واحدة إلى تقويض السلطة السياسية القبلية. كما أن إدانته لعبادة الأصنام مثلت تهديداً خطيراً للمصالح الاقتصادية للمكيين الذين كان لهم الإشراف على الكعبة، التي كانت مكاناً لسوق سنوية كبيرة [سوق عكاظ]، وكانت بذلك مصدراً لهيبة مكة الدينية ومورداً للدخل.

وبعد عشر سنوات أحرز محمد نجاحاً محدوداً. وبالمستويات الدنيوية كان يمكن اعتباره خاسراً. فعلى الرغم من أنه تمت بحماية عمه واسع النفوذ، أبوطالب، وحماية أهله من بنى هاشم، فإنه هو نفسه كان يفتقر إلى القوة والهيبة لكي يتغلب على المعارضة الواسعة من جانب

الأستقراطية المكية، التي قادتها قريش، القبيلة التجارية الحاكمة في مكة، ومع وفاة زوجته وعمه، فقد محمد الأعمدة التي استند إليها في مؤازنته وحمايته وكان أكثر توحداً وأكثر عرضة للأذى. وتصاعد الاضطهاد ضد العصبة القليلة من أتباعه على أيدي أبناء الأستقراطية المكية، الذين اعتبروا قول محمد بأنه نبي، و برنامجه الإصلاحى وما فيه من نقد صريح للحالة الراهنة من الناحية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، بمثابة تحذير لزعامتهم ومصالحهم. ولهذه الأسباب، فإنه عندما تلقى الدعوة من زعماء المدينة، وهي واحة زراعية، لكي يكون حاكماً في المدينة، هاجر هو و أصحابه المكيون سنة ٦٢٢ هـ وهناك أقاموا أول أمة إسلامية.

ولم يكن أن تكون مبالغين في تقدير قيمة الهجرة، أو هجرة محمد وأصحابه من مكة إلى المدينة. إذ إن الهجرة تشكل بداية الأمة الإسلامية وكانت لها أهمية دينية وتاريخية جعلت منها أساس حساب التاريخ الإسلامي، فهي السنة الأولى في التقويم الإسلامي. وكان انتقال محمد إلى المدينة علامة على تحول كبير في التاريخ من ماضى وثنى قبل الإسلام إلى عالم يهديه الله وتخلت فيه الروابط العرقية القبلية عن مكانها للعضوية في أمة يربطها ويجمعها الإيمان الدينى العام.

كانت الأمة في المدينة تتالف من عدة بطنون قبلية، بما فيها بعض البطنون اليهودية^(*). وعلى مر الزمن تمكن النبي محمد من تدعيم سلطته

(*) هنا جانب المؤلف الصواب لأن أول معاهدة للرسول، عليه الصلوة والسلام، مع اليهود جاء فيها «المؤمنون أمة... ويهدون أمة» وهذا لم يكن اليهود ضمن الأمة كما يزعم المؤلف (المترجم)

وقوته، ودخلت القبائل الوثنية في الإسلام. وأخيراً صار محمد نبياً وقائداً للأمة في آن^(٤). ولم يعرف الإسلام التفريق الحاد بين ما هو مقدس وما هو دنيوي، أو بين الدين والمجتمع، والفرد والأمة. وتوجه الإسلام تمت صياغته في رمز تجسده الآية القرآنية المتواترة ﴿أطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾. إذ إن الوحي الذي تلقاه النبي ويبلغه كان هادياً من ناحية، واستجابة من ناحية أخرى، لتفاعلات تاريخ الأمة. وفي الوقت نفسه كان النبي يرعى أحوال الأمة ويفحصها، باعتباره زعيمها السياسي والعسكري، وقاضياً ومصلحاً اجتماعياً. فقد كان الدين مكوناً أصيلاً في الزعامة والحياة ونسيج المجتمع، يقدم أخلاقيات للعبادة (فروض الله) والحياة الاجتماعية (فروض الجماعة). وإذا كان الإسلام يعني الخضوع لمشيئة الله، فالإسلام هو الشخص الذي يسلم وجهه لله، ويتبع مشيئة الله ويحولها إلى واقع في حياته الفردية وحياة الأمة أيضاً.

وقد عكست المدينة المنورة العلاقة التامة بين الدين والدولة في الإسلام، وهو نموذج ترك تأثيره على تطور الأمة الإسلامية آنذاك وفي الوقت الحاضر على السواء. إذ كانت الدولة تحت قيادة محمد، نبي الله، يهديها الوحي الإلهي. وقام النبي محمد بأنوار تنفيذية وتشريعية وقضائية باعتباره رأس الدولة. فقد كان يشرف على الشئون المحلية والخارجية وعلى النواحي العسكرية وجمع الضرائب (الزكاة) وفض المنازعات. وكانت الأمة الإسلامية ملزمة بأن تتبع كلمة الله وحكمه

بالإضافة إلى نشرهما. وقد جمع النبي محمد بين العمل الدبلوماسي والعمل العسكري. وعاد منتصراً إلى مكة عند وفاته سنة ٦٣٢ م كان قد جمع بين القبائل المتناقضة في شبه الجزيرة العربية.

لقد جاء محمد بما هو أكثر من مجرد تجميع أو تفسير للعادات والأفكار الدينية الموجودة (عربية ويهودية ومسيحية)؛ إذ إنه صاغ طرزاً جديداً للنظام والأمة، أمة دينية وسياسية تضرب بجذورها وتتوحد مع رؤية دينية أو رابطة دينية^(٥). فقد تم قبول الأفكار والمؤسسات القديمة وتحويلها في ضوء المعايير الإسلامية، عندما تمت صياغة نموذج لمعنى الهوية والتضامن والأمة والسلطة.

وفي القلب من هذه الحركة كان ثمة «دين جديد»، هو فهم خاص لمعنى ومضمون رؤية الإسلام التوحيدية وأسلوب الحياة؛ أي وحدانية الله القوي سبحانه وتعالى؛ ومشيئته الغالبة للخلق التي تركت تأثيرها على الحياة الخاصة وال العامة؛ ومتطلبات الخصوص ل لهذه المشيئة، والفرض الواجب على كل مسلم بوصفه فرداً ويوصفه عضواً في أمة دينية أن يحقق حكم الله وينشره؛ وكمال وصحة الوحي القرآني وأن رسالة محمد النبوية هي آخر الرسالات وخاتمتها. كانت هذه الرؤية هي التي قُيِّضَ لها أن تحدث تحولاً لقبائل بلاد العرب والذى أدى بدوره إلى إحداث تحول تاريخي وثقافي عالمي كبير.

الحكومة والمجتمع الإسلامي :

عجل موت النبي محمد بأزمة القيادة في الأمة تمثل حلها في خلق الخلافة كما بذر البنود التي أثبتت الفرعين الرئيسيين في الإسلام، السنة والشيعة. ومع موت محمد، واجهت الأمة الإسلامية عملية اختيار خليفة له. ويرز رأيان؛ كانت الأغلبية تعتقد أن محمداً لم يحدد خليفة وتم قبول اختيار خليفة على يد كبار صحابته. وكان للخليفة أن يشغل منصب الزعيم السياسي للأمة دون أية مزاعم في النبوة. وعلى أية حال، كانت هناك أقلية تعتقد أن محمداً قد عين علياً، الذي كان ابن عمه وذو فرج ابنته، والذي كان أكبر الرجال في عائلة النبي محمد. وبالنسبة لاتباع على (الشيعة) كان لابد أن تبقى زعامة الأمة الإسلامية داخل بيت النبي. وكان يجب أن يكون على ونسله هم القادة الدينيين السياسيين (الأئمة) للأمة.

وكان الإمام الشيعي، على الرغم من أنه ليسنبياً، وعلى التقىض من منصب الخليفة، يتمتع بمكانة دينية خاصة للغاية باعتباره قائداً ملهمًا دينياً ومعصوماً.

وساد رأى الأغلبية السنوية. وتم تنظيم الأمة الإسلامية وحكمها في ظل دولة خلافة سرعان ما تحولت إلى خلافة مركزية وراثية ذات صبغة إمبراطورية^(١). ويمكن تقسيم القرون الستة الأولى من تاريخ الإسلام إلى ثلاث فترات رئيسية: الخلفاء الراشدين الأربع في المدينة المنورة

(٦٢٢-٦٦١)، وقد أطلق عليهم هذا الاسم لأن حكمهم، المتصل بعهد النبي محمد، يعتبر بمثابة الفترة التكوينية النموذجية والقياسية في تاريخ الإسلام: الخلافة الأموية (٧٥٠-٦٦١) في دمشق؛ ثم الخلافة العباسية (١٢٥٨-٧٥٠) في بغداد.

كانت النظرة العالمية التي سادت في أثناء فترة الخلافة ذات صبغة دينية قوية. فبينما كان الحكام يعتمدون على جيوشهم لضمان أنفسهم والقيام بالغزو، قدم الإسلام الإطار الإيديولوجي للدولة والمجتمع، وقدم مصدراً للشرعية والسلطة. وأيا كانت سلطة الحاكم أو الكيفية التي جاء بها إلى الحكم، فإنهم جميعاً كانوا يبحثون عن الشرعية في لقب الخليفة الذي يحملونه باعتبارهم خلفاء النبي، باعتبار كل منهم «أمير المؤمنين»، الذي كان واجبه أن ينود عن العقيدة وينشرها وأن يتتأكد من أن المجتمع يحكمه شرع الله. وتم تقسيم العالم إلى (دار الإسلام) التي تضم كل الأراضي الإسلامية، والعالم غير الإسلامي (دار الحرب). وكانت أمور المواطنة، والضرائب، وقضايا الحرب والسلام محسومة بالإيمان الديني. فالمسلمون ينعمون بالمواطنة الكاملة ويدفعون ضرائب بعينها {الزكاة والخراج} على حين كان اليهود والنصارى (أهل الكتاب) يعاملون باعتبارهم أهل ذمة ويدفعون ضريبة معينة [الجزية] في مقابل أن يقوم الجيش الإسلامي بالدفاع عنهم وحمايتهم.

انتشار الإسلام والفتح الإسلامي :

وفي غضون مائة سنة بعد موت النبي محمد، كان الخلفاء قد أنسوا دولة أعظم من إمبراطورية روما في عزها. وكانت الصدمة التي تلقاها النظام العالمي وخاصة العالم المسيحي أكبر من أن تُحسب. إذ تجلت قدرة قبائل بلاد العرب على الاتحاد وخروجها من شبه الجزيرة، وتغلبها على الإمبراطورية البيزنطية (الرومانية الشرقية) والإمبراطورية الفارسية (الساسانية). وبنهاية القرن كانوا قد خلقوا خلافة إسلامية كبرى تمتد من شمال إفريقيا إلى الهند، كل هذا بدا أمراً لا يمكن التفكير فيه.

هناك أسباب عديدة لسرعة التوسيع العربي ونجاحه : الإنهاك المتبادل بين كل من الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطورية الفارسية بعد سنوات من الحرب، وسخط الشعوب من حكامهم الأباطرة، ومهارة المغاربة البدو، وجاذبية الفنائم. وعلى أية حال، فإن العوامل الحاسمة تمثلت في صعود الدولة ودور الإسلام في توحيد القبائل المتناقرة وطرح شعور أعظم بالمعنى والغرض :

«الإسلام... قدم الأساس الإيديولوجي لهذه الطفرة الملحوظة في التنظيم الاجتماعي... وفي هذا المعنى، كانت الفتوحات حركة إسلامية حقيقة. لأن الإسلام - مجموعة العقائد الدينية التي بشرَ بها النبي

محمد، وما يتفرع عنها - هو الذي أشعل شرارة عملية الدمج في النهاية، ومن ثم كان الإسلام السبب النهائي في نجاح حركة الفتوح^(٧).

وادراك أن هذا كان في الواقع حركة إسلامية، أو الاعتقاد فيه، لا يزال سائداً حتى اليوم لدى العديد من المسلمين باعتباره مصدرًا للإلهام والقدوة، ويسبب الميل السائد في عصرنا العلماني إلى التقليل من شأن الدين كعامل رئيسي في التطور الاجتماعي السياسي، فمن المفید أن نضع في ذهاننا تعليقاً مشابهاً يتعلق بالأهمية المركزية للإسلام في حركة الفتوح، أخذناه من كتاب ألفه اثنان من المؤرخين الغربيين غير المسلمين.

«حتى المفخر العلماني... يجب أن ينظر إلى الإسلام باعتباره العامل الحاسم في توسيع العرب. إذ لا يمكن فهم السبب في أن القبائل العربية التي استمرت على مر القرون تخوض الحرب ضد بعضها البعض، والتي عرفت بحرصها البالغ على استقلالها، قد وضعت نفسها فجأة تحت إمرة القادة المسلمين طوعاً [نقول إنه] لا يمكن فهم هذا بمعزز عن الإسلام، لقد كان الإسلام هو الذي قدم صيحة الحشد الضرورية وغرس في المحاربين البدو إحساساً بأنهم يحاربون في سبيل هدف عظيم ومهما كانت الدوافع المادية الأصلية للبدو... [فإنهم وجدوا أنفسهم] داخل حركة أعظم من أي شيء كانوا قد حلموا به، حركة ليست من صنعهم، ولا يمكنهم تفسيرها سوى في ضوء التدخل الإلهي في الشؤون الإنسانية»^(٨).

وخلال القرون التالية انتشر الإسلام في معظم أرجاء الدنيا. وبينما كانت الخلافة المركزية تتفكك، حلّ محلها دول متفردة (سلطانات) امتدت

من إفريقيا إلى جنوب شرق آسيا، من تمبكتو إلى جنوب الفلبين^(١). فضلاً عن قيام المدن الإسلامية الكبرى فيما يعرف اليوم بجمهوريات آسيا الوسطى في الاتحاد السوفيتي السابق، وفي الصين، وشرق أوروبا، وإسبانيا وجنوب إيطاليا وصقلية.

الجهاد :

يرهن الانتشار السريع للإسلام على كونه خطراً مزدوجاً يهدد العالم المسيحي، سواء كان على المستوى الديني أو السياسي. كانت جيوش الإسلام وتجاره هم الدعاة لنشر الدين، إذ جلبوا الديانة الإسلامية والحكم الإسلامي معاً. وقد استخدم الإسلام لكي يربط القبائل سوياً ويلهمها ويعينها كما كان مبرراً للتتوسيع والفتح. والمفهوم القرآني عن الجهاد في سبيل الله يعني بذل الجهد للعيش عيشة طيبة، ولجعل المجتمع أكثر أخلاقية وعدالة. وقد ميز الفقهاء المسلمين السبيل التي ينبغي للجهاد من خلالها «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه وإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان»^(٢).

(*) هذا الحديث النبوى هو أساس العبارة التى كتبها المؤلف، ومن ثم رأيت وضعه بهذا الشكل. (المترجم)

وفي معناه الأوسع يعني مصطلح «الجهاد» الحرب ضد الشر والشيطان، وجهاد النفس (الذى تشتراك فيه الديانات الإبراهيمية الثلاث) الذى يسعى المؤمنون من خلاله إلى اتباع مشيئة الله، لكي يكونوا مسلمين أفضل. وهو نضال على مدى العمر لكي يكون المرء متحليا بالفضيلة ولکي يكون حقا على صراط الله المستقيم. وهذه هي الوسيلة الأولية التي يقدم بها المسلم التقى الشهادة على جعل حقيقة العمود الأول في الإسلام من حقائق الحياة اليومية. ونشر الإسلام «باليد» و«باللسان» يشير إلى الفرض القرآني على الجماعة الإسلامية «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» «آل عمران : ١١٠».. وأخيرا، يعني «الجهاد» النضال لنشر الإسلام والدفاع عنه. ومثما يقدم المثال الذي جسده النبي قدوة وأساسا لدمج الدين والدولة، كذلك أيضا، تقدم حركة محمد بالفعل النموذج الجاهز للحركات الإسلامية في نضالها لإصلاح المجتمع والعالم. فالعالم أرض معركة بين المؤمنين والكافر، أحباء الله وأعداء الله أو أتباع الشيطان «الَّذِينَ آمَنُوا يَقَاوِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَقَاوِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتَلُوا أُولَئِكَ الشَّيْطَانَ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا» (النساء: ٧٦). ورسالة الأمة الإسلامية أن تنتشر الإسلام في العالمين على نحو ما فعل النبي محمد وصحابته بنشر الحكم الإسلامي من خلال الدعوة والdiplomatic وال الحرب، وأن تدافع عنه. والشريعة الإسلامية تشترط أن من واجب المسلم أن يحارب الوثنيين، والمرتدین وأهل الكتاب الذين لا يقبلون الحكم الإسلامي، وأولئك الذين

يهاجمون الأرضى الإسلامية. والموت فى المعركة هو أسمى شكل من أشكال الاستشهاد فى سبيل الله دين الإنسان. والكلمة العربية (شهيد) مشتقة من نفس الجذر الذى اشتقت منه (الشهادة) أى اعتناق الدين. ومكافأة الاستشهاد هى الفردوس مثلاً فى المسيحية.

الحضارة الإسلامية :

بينما كان المسلمون ينشرون حكمهم ودينهم، أثبتوا أنهم يحسنون التعلم كما يحسنون الفعل. فعلى المستوى السياسي، أعاد الحكام المسلمين تنظيم جوانب القصور لديهم كما أعادوا تنظيم التطور المتقدم لعديد من المالك والثقافات التى فتحتها جيوشهم. فالمؤسسات والأفكار وكواادر العاملين المحلية تم استيعابها أو الإبقاء عليها، ثم تعديلها لكي تتلاءم مع المعايير الإسلامية، على حين تعلم السادة المسلمين من رعاياهم الأكثر تقدماً. وتم تأسيس المكتبات الكبرى ومراسيل الترجمة، وجُمعت الكتب الكبرى في العلوم والطب والفلسفة من الشرق والغرب وتمت ترجمتها، غالباً على أيدي الرعايا اليهود والنصارى، من اليونانية واللاتينية والفارسية والقبطية والسوريانية والسينسكنريتية إلى العربية. وهكذا أصبحت أفضل الكتب في الأدب والعلوم والطب بمتناول الأيدي.

وأعقبت عصر الترجمة فترة من الإبداع العظيم، عندما ظهر جيل جديد من المفكرين والعلماء المتعلمين يبنون فوق الأساس المعرفى الذى

حققوه، وقدموا إسهاماتهم الخاصة في التعليم. «إن عملية أسلمة الموروثات قد فعلت ما هو أكثر من دمجها وإصلاحها. لقد أطلقت عنان طاقات إبداعية هائلة. لقد كانت فترة ازدهار الخلافة فترة ازدهار ثقافي عظيم»^(١١). كان هذا هو عصر الأساتذة الكبار في الفلسفة والعلوم، ابن سينا وابن رشد والفارابي. وكانت المراكز الحضارية الكبرى للتعليم ومكتباتها الذاخرة قد قامت في قرطبة وبالرمي ونيسابور والقاهرة وبغداد ودمشق وبخارى تتفوق على أوروبا المتعثرة في أوحال العصور المظلمة. وكانت الحياة السياسية والثقافية للمسلمين وغير المسلمين في الدول الإسلامية، على الرغم من الاختلافات القبلية والدينية، تدور داخل إطار الدين الإسلامي واللغة العربية. وتم تعريب أفكار ومعارضات جديدة وصبغها بالصبغة الإسلامية ناتجاً لعملية تغيير نشطة ومحركة جعلت المسلمين يستعيرون من الثقافات الأخرى بحرية. وقد أبدوا إحساساً بالانفتاح والثقة بالنفس نابعاً من كونهم السادة لا الخدم، والحاكمين وليس المحكومين. وعلى النقيض من حالهم في القرن العشرين، كان المسلمون آنذاك يتمتعون بإحساس السيطرة والأمن. وكانوا يشعرون أنهم أحرار في أن يستعيروا من الغرب، طالما أن هويتهم واستقلالهم لم يكونوا مهددين بشباع الهيمنة السياسية والثقافية. وبينما كانوا يستعيرون، كانوا أيضاً يقدمون تراثاً إلى الغرب. وكان نموذج الحركة الثقافية الباكرة قد انعكس حين ولت أوروبا - الناهضة من غياب العصور الوسطى - وجهها شطر المراكز الإسلامية التعليمية لكي تستعيد الكثير

من تراثها الضائع ولكن تتعلم من تقدم المسلمين في الرياضيات والطب والعلوم.

الشريعة الإسلامية شرع الله :

إذا كانت الدعوة الإسلامية هي اتباع أو طاعة مشيئة الله، فإن معرفة مشيئة الله كانت ضرورة لازمة. وبينما تلخص العقيدة أو المذهب أنسس الإيمان المسيحي، كذلك فإن الإسلام، مثل اليهودية، يجد لنفسه التعبير الجوهري في الشريعة^(١٢). فقد كانت الشريعة وليس الفقه هي النظام الحاكم لتعريف الدين أو تصويره وبالنسبة للفقهاء المسلمين، يكشف كل من القرآن والسنة النبوية عن شمولية أسلوب الإسلام في الحياة، ببعادها الفردية والجماعية. وفي غضون عدة قرون بعد وفاة النبي كان المسلمون قد وضعوا القوانين التي تنظم أسلوبهم في الحياة. وقد سعى المسلمون الأتقياء الذين راعتatem السلطات غير المقيدة للحكام المسلمين والممارسات الأجنبية التي تتسلب ويتم استيعابها دونما نقد أو تمحيص، إلى تحديد شريعة الله لكي يحافظوا على شرع الله الحقيقي ويهذوا من سلطة الخليفة.

وإذ قام عمل الفقهاء والمشرعون الأفراد على القرآن والسنة النبوية، مع الإفادة من الموروث في العادات والتقاليد واستخدام العقل، أدى إلى ميلاد مدارس فقهية قامت في عدد من المدن الكبرى في العالم

الإسلامي: المدينة، مكة، دمشق، بغداد، الكوفة. وعلى الرغم من اتحادهم في الغرض وقيامهم على أساس من نفس المصادر القرآنية والرسولية، فإن استنتاجاتهم غالباً كانت تحمل علامة السياقات الجغرافية المختلفة والعادات والميول الفكرية المختلفة. ومن بين مدارس التشريع الكثيرة التي ظهرت بقيت عدة مدارس واستمرت قائمة (الحنفية، المالكية، الشافعية والحنبلية والجعفريّة).

وتقدم الشريعة الإسلامية الأصول التي يقوم عليها المجتمع الطيب، المثال الإسلامي. والشريعة إذن كانت مجموعة من المبادئ الإلهية العامة التي نزل بها الوحي، وتوجيهات وقيم يمكن للبشر أن يطوروا منها قواعد مفصلة وترتيبات يمكن تطبيقها بدورها على أيدي القضاة في ساحات القضاء.

وكان مجال الشريعة الإسلامية شاملًا، متضمناً الترتيبات التي حكمت الطقوس والعبادات وعرفت المعايير الاجتماعية للأمة. وأركان الإيمان عموماً خمسة وهي فروض على المؤمنين.

١- شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله : وهي علامة على الدخول في الأمة الإسلامية.

٢- الصلاة : خمس مرات يومياً في أوقات معلومة، وصلاة الجمعة مع الجماعة.

٣- الزكاة : ونسبتها ٥٪ من ثروة المسلم المجموعة، وينبغي أن توزع على الفقراء، لا يوصفها إحساناً ولكن باعتبارها فريضة إسلامية على كل المسلمين تجاه الإخوة والأخوات الأشد فقرًا في الأمة.

٤- الصوم: من الفجر حتى الغروب فى شهر رمضان.

٥- الحج إلى مكة : على الأقل مرة واحدة فى العمر، لمن استطاع إليه سبيلا، أى لمن يتعذر بالصحة والموارد التى تيسر له ذلك.

وتشكل الأركان الخمسة مجتمعة نوعاً من الإحساس بالمسئولية الفردية، والإدراك الاجتماعى، والضمير الجماعى بالانتفاء إلى أمة الإسلام الأكثر اتساعاً.

ويتجسد البعد الاجتماعى للشريعة فى مجموعة من الترتيبات أو المعايير التى تحكم قوانين الأسرة والجريمة والتعاقد والقانون资料. وهذا على وجه الخصوص يرى المرء تأثير الإسلام على الحياة الشخصية وحياة الأمة على السواء. فثمة عدد كبير من القوانين تنظم الزواج وتعدد الزوجات أو تعدد الزوجات، والطلاق، والمواريث، والسرقة، والزنا، وشرب الخمور فضلاً عن شئون الحرب والسلام.

وإذ تتميز الشريعة الإسلامية بوحدة جوهرية كامنة، فإنها تعكس أيضاً تنوع السياقات الجغرافية، بعاداتها المختلفة، التى تطورت فى رحابها، مثلاً تعكس الاختلافات الناجمة عن التفسير الإنساني أو الحكم. والشريعة الإسلامية، إذن لم تكن جامدة أو مغلقة، بل إنها على العكس أظهرت حيوية ومرنة وتنوعاً وظلت قادرة على الاستجابة للظروف الجديدة من خلال المفتين الذين كانوا بمثابة المستشارين لساحات القضاء. وفتواهم، سواء فى النقاط الأدق فى الشريعة أو فى

الماواف والمسائل الجديدة، غالباً ما تقود إلى هداية المحاكم إلى أحکامها. وبحلول القرن العاشر، على أية حال، كانت الشريعة الإسلامية تتجه إلى قدر أكبر من الثبات لأن الكثرين من الفقهاء توصلوا إلى استنتاج أن شريعة الله قد تم تحديدها بشكل كاف في النصوص الشرعية ومن ثم بُرِز اتجاه لتقييد الاجتهاد وبدلًا منه تم التأكيد على وجوب (التقليد) للنصوص الشرعية الإسلامية. وأدینت الممارسات والمذاهب الجديدة باعتبارها (بدعًا) تخرج عن الشرع الذي نزل به الوحي الإلهي كما أن التجديدات غالباً ما كانت تعتبر نوعاً من الزندقة. ونتيجة لهذا ويمرور الوقت كان التمييز بين شرع الله الذي نزل به الوحي والكثير من الترتيبات الشرعية التي كانت من نتاج العقل البشري والعادات المحلية يختفى في ضبابية التسيان. ومسألة الشرع الإسلامي والتغيير سوف تصير مسألة أساسية في القرنين التاسع عشر والعشرين، عندما بدأ المسلمون يستجيبون لتأثيرات التحديث والتطور.

الصوفية الإسلامية والروحانية :

وإذا أدركنا الدور الفطن الذي لعبته الشريعة الإسلامية في تعريف الإسلام الرسمي، والميل السائد في السنوات الحديثة للتركيز على الإسلام السياسي، بات من السهل أن يغيب عن بالنا التراث الصوفي الثرى الذي غذى حياة المسلمين بالأمل والذي يحسب له الانتشار الفعال

للإسلام في معظم أنحاء الدنيا. والتراث الشرعي الرسمي، بما يميزه من اتجاهات عامة وعقوبات، كان على الدوام مصحوباً بسعى وطريق موجه داخلياً. وقد تم تعويض نص الشريعة من خلال التأكيد على الروح الداخلية أو قلب الدين والعقيدة الإسلامية.

بدأت الصوفية كحركة إصلاحية^(١٢). وبالنسبة لبعض المسلمين الأتقياء، كانت الثروة والفخامة الناتجة عن حركة الفتوح، والتحول من الحياة البسيطة نسبياً في شبه جزيرة العرب إلى حياة البلاط الإمبراطورية في دمشق، تشكل تهديداً للعقيدة الخالصة والنسيج الأخلاقي للأمة؛ إذ إن مملكة الإنسان، التي تركز على الدنيا، بدا وكأنها قد هيمنت على مملكة الله وحجبتها، وهي البؤرة والمركز الحقيقي لحياة المسلمين. وفي عيون الصوفية كان الإسلام الظافر قد صار إسلاماً يتهدده الخطر. وإذا سعى المتصوفون إلى إعادة التركيز على حقائق الحياة الأخرى بدلاً من الانصراف إلى متع هذه الحياة الدنيا ومباهجها، بشر الصوفية برسالة تدعو إلى البساطة والتخلّي عن أمور الحياة الدنيا. وقد أضيف إلى هذا الزهد المبكر جهد من الروحانية يؤكّد على حب الله. وقدّمت الصوفية طریقاً فعالاً مختصاً إلى الله كان فيه حبُّ الله الخالص وخدمته المجردة، بمثابة تكميلة للمقاربات الشرعية المرتبطة بالتصوّص، وفي بعض الأحيان تحدياً لهذه المقاربات. ومن ثم فإنّ المسلم الطيب لم يكن مجرد فرد يخضع لمشيئة الله من خلال الالتزام بالشريعة، ولكنه كان أيضاً هو المؤمن الذي يسعى من خلال وسائل متعددة، بما في ذلك

التجمع والإنشاد والذكر أحياناً، للتقرب إلى الله وتجربة المثلول في
الحضرة الإلهية.

وقد أدى صهر الزهد والتعبد إلى تحويل الصوفية من حركة نخبة
حضرية صغيرة نسبياً إلى حركة شعبية عريضة اجتذب جماعاتها
المختلفة أتباعاً من كل الطبقات الاجتماعية والخلفيات التعليمية.
فالجماعات الصوفية التي تجتمع كل منها حول زعيم روحى (شيخ)
كونت نظماً للإخوة أو طرقاً. ومنذ القرن الرابع عشر، تحولت الطرق
الصوفية من جمعيات تطوعية صغيرة إلى طرق منظمة بشبكة عالمية لها
مراكز تنتشر عبر أنحاء العالم الإسلامي، وصاروا هم دعاة الإسلام
الكبار، وإليهم يرجع فضل انتشاره الفعلى. ففى أفريقيا وجنوب شرق
آسيا انتشر الإسلام أساساً على أيدي الطرق الصوفية والتجار، ولم
ينتشر بفضل جيوش الإسلام إذ إن الصوفية جاءت برسالة للإسلام
كانت مذاهبها وممارساتها الروحية جاذبة للكثيرين، كما كانت مفتوحة
للربط بين الموروثات والعادات الدينية المحلية. وبينما كان الإسلام
الرسمى يؤكد غالباً على المراعاة الصارمة لحرفية الشريعة، كانت
الصوفية تطرح تراثاً بديلاً مننا ومفتوحاً للاستيعاب والهضم. فالمؤثرات
الخارجية تم امتصاصها من المسيحية والأفلاطونية المحدثة والهندوكية
والبوذية. وإذا صارت الصوفية حركة جماهيرية، دخلت في صراع مع
الإسلام الرسمي الذى يمثله العلماء والذى كانت سلطته فى المجتمع

تواجه تحدياً إزاء الشعبية والنجاح اللذين حظيت بهما الصوفية؛ لأن العلماء ومشايخ الصوفية غالباً ما تنافسوا للفوز بالتفوّذ.

الإسلام والغرب :

كان الصعود والتّوسيع السريع للإمبراطورية الإسلامية وازدهار الحضارة الإسلامية قد فرضاً خطراً مباشراً على مكانة العالم المسيحي في العالم من الناحية اللاهوتية والسياسية على سواء. وكما لاحظ مكسيم رومنسون «كان المسلمون تهديداً للمسيحية الغربيّة قبل أن يصبحوا مشكلة بزمن طويل»^(١٤).

إذ إن التشابهات اللاهوتية بين المسيحية والإسلام وضفت الديانتين على طريق الصدام. إذ كانت كل أمة تؤمن أن مياثاقها مع الله يقتضي تحقيق وحى الله الباكر إلى أمة سابقة ضلّت. وكل منهما تؤمن بتاريخ الوحي الإلهي وأن الوحي والرسالة التي جاءتها خاتمة للوحي والنبوة. وهكذا، فإنه بينما كان المسيحيون يزعمون لأنفسهم مكان الصدارة بحيث لم تكن آراؤهم عن اليهودية سوى مشكلة صغيرة لم يرد على بالهم أن يتّخذ المسلمون نفس الموقف والمزاعم، بل رأوا في الإسلام تهديداً لتفرد دور المسيحية الذي يرعاه الرب ولدعوى أنها المثل الوحيدة للرب ووسيلة الخلاص الوحيدة. وفي أفضل الأحوال كان الإسلام (في رأى الكنيسة) هرطقة يبشر بها نبي ضال ومشوش، وفي أسوئها كان

تحدياً مباشراً للمزاعم والمهمة المسيحية : «إذ إن خليط الخوف والجهل قد أنتج كياناً من الأساطير بعضها عبئي وغير منصف : المسلمين يعبدون الأصنام ويعبدون ثالوثاً مزيقاً، ومحمد ساحر، بل إنه كان أحد كرادلة كنيسة روما، خاب طموحه في أن يعتلى كرسى البابوية، فتمرد، وهرب إلى بلاد العرب وهناك أسس لنفسه كنيسة خالصة»^(١٥).

وكل من الإسلام والمسيحية يزعم رسالة عالمية لنفسه : وكلهما كان يشكل أمة عالمية تقوم على أساس الإيمان المشترك وعلى أساس الدعوة بأن تكون نموذجاً لأمم الدنيا، والوسيلة لنشر مملكة الله ونصرها. وعلى أية حال، فإن الإسلام لم يقف عند مستوى الخطاب والجدل اللاهوتي. وكان نجاح الجيوش والدعاة المسلمين تجربة لقوة تبدو وكأنها جاءت من المجهول لكي تتحدى وجود المسيحية وأسسها التي قامت عليها. وعلى الرغم من أن المسلمين كانوا في البداية أقلية في البلاد المفتوحة، فإنهم صاروا أغلبية بمرور الوقت، بسبب تحول الجماهير المسيحية المحلية إلى الإسلام^(١٦). أما أولئك الذين بقوا على مسيحيتهم فإنهم قد تعربوا لغة وثقافة. وكانت استجابة العالم المسيحي الغربي، مع استثناءات قليلة، دفاعية وذات صبغة حربية. فقد كان الإسلام خطراً ينبغي وضعه في الحسبان. إذ إن الإمبراطورية البيزنطية التي كانت تبدو حصينة قد انشقت وتعرضت لمخاطر الاتساع خلال القرنين السابع والثامن. واجتاح المسلمين بجيوشهم الإمبراطورية الفارسية أيضاً، كما فتحوا بلاد الشام والعراق ومصر واكتسحوا شمال

أفريقيا وأجزاء من جنوب أوروبا حتى بسطوا حكمهم على معظم إسبانيا والبحر المتوسط من صقلية إلى الأناضول. ومضت التشابهات التاريخية واللاهوتية القديمة دون أن يلحظها أحد، على حين كان الغرب، كنيسة وبوله، يواجه الهجوم من العدو الذي وجد من الأسهل إدانته واستبعاده باعتباره همجياً كافراً بدلاً من فهمه.

غير المسلمين في الدول الإسلامية :

كانت الشعوب الأصلية في المناطق المفتوحة تتبع إلى واحدة من الأمم الكتابية (أهل الكتاب) : النصارى واليهود والزرادشتين (المجوس). وبالنسبة لكثيرين من السكان غير المسلمين في المناطق البيزنطية والفارسية الذين كانوا خاضعين بالفعل لحكم أجنبي، كان الحكم الإسلامي يعني تغييراً في الحكم، وكان الحكم الجديد غالباً أكثر مرونة وتسامحاً، ولم يكن ضياغاً لاستقلالهم، والكثير من هذه الشعوب بات يتمتع بقدر أكبر من الحكم الذاتي المحلي وغالباً ما كانت تدفع ضرائب أقل [في ظل الإسلام]. والأراضي العربية التي ضاعت من البيزنطيين استبدلت الحكم اليوناني- الروماني بحكام عرب جدد، ساميين مثماً كانت للجماهير مشابهات لغوية وثقافية أشد حميمية معهم. وعلى المستوى الديني، يبرهن الإسلام أنه ديانة أكثر تساماً، تقدم حرية دينية أوسع لليهود والمسيحيين من أهل البلاد. ومعظم

الكنائس المسيحية المحلية كانت قد عانت من الاضطهاد باعتبارها كنائس انشقاقية وهرطقيّة من جانب المسيحية الأرثوذكسيّة «الأجنبية» (البيزنطيّة). ولهذه الأسباب قامت بعض الجماعات اليهوديّة والمسيحيّة فعلاً بمساعدة الجيوش الإسلاميّة الغازية. وقد لاحظ فرنسيس بيترز :

«كان الدمار الناتج عن الفتوح قليلاً : فقد تم القضاء فقط على الخصوم الذين يمثلون الإمبراطورية ونزاعاتها المذهبية الدمويّة، ولم يشمل الجماهير التي خضعت للحكم الجديد. وقد تسامح المسلمون مع المسيحيّة ولكنهم قوّضوا بنىانها؛ إذ إن الحياة المسيحيّة، والطقوس، والأوقاف، والسياسة، واللامهوّت صارت كلها شأنًا خاصًا ولم تعد شأنًا عامًا. ومن دواعي السخرية الحادة أن نزل الإسلام بمكانة المسيحيين إلى تلك المكانة التي وضع المسيحيون اليهود فيها من قبل، مع اختلاف واحد. كان الخط من مكانة المسيحيين مجرد تنزيل قانوني؛ إذ لم يكن مصحوبًا بالاضطهاد المنظم أو إراقة الدماء، وعموماً، لم يكن مقرورًا بالسلوك المزعج، على الرغم من أن ذلك لم يكن دائمًا وفي كل مكان»^(١٧).

ومثّلما كان الحكم المسلمين يميلون إلى ترك المؤسسات الحكوميّة والبيروقراطيّة على حالها، فإن الجماعات الدينية أيضًا كانت حرّة في ممارسة عقيدتها وفي أن تتحكم في أمورها الداخلية من خلال شريعتها الدينية وزعمانها الدينيين. وكما سبق القول، كان المطلوب من الجماعات الدينية أن تدفع «الجزية» في مقابل تتمتعها بالسلام والأمن؛ ولذلك كانوا معروفيّن باسم «أهل الذمة». وكان المثال الإسلامي هو صياغة عالم،

تحت حكم الإسلام تستأصل فيه عبادة الأصنام والوثنية، ويمكن أن يعيش فيه كل أهل الكتاب في مجتمع تهديه وتحميته السلطة الإسلامية. وبينما اعتبر الإسلام خاتم ديانات الله وأكملها، كان يمكن دعوة الآخرين، من خلال الإقناع أولاً بدلاً من السيف، إلى اعتناق الإسلام. ومن ثم كانت هناك خيارات ثلاثة مطروحة أمام المسيحيين :

- ١- اعتناق الإسلام والانخراط الكامل في الأمة.
- ٢- احتفاظ المرء بدينه ودفع الجزية.
- ٣- وإذا رفضوا الإسلام أو مكانة أهل الذمة يجب شن الحرب لفرض حكم الإسلام.

الحروب الصليبية :

ثمة حوادث قليلة لها تأثير أكثر استمراراً وأشد تدميراً على العلاقات الإسلامية - المسيحية من الحروب الصليبية. وهناك خرافتان تحكمان المفاهيم الغربية عن الحروب الصليبية : أولاهما : أن العالم المسيحي قد انتصر، وثانيهما : أن الحروب الصليبية قد نشبت ببساطة لتحرير بيت المقدس. وبالنسبة لكثيرين في الغرب، تبدو الحقائق الخاصة بالحروب الصليبية غامضة^(١٨). الواقع، أن كثيرين لا يعرفون من الذي بدأ الحروب الصليبية، ولماذا تم خوضها، أو كيف تم إحراز النصر في

المعركة. وبالنسبة للمسلمين، تعيش ذكرى الحروب الصليبية باعتبارها المثال الأوضح على المسيحية العسكرية، وتذكرة حية بعداوة المسيحية الباكرة تجاه الإسلام. وإذا كان كثيرون يعتبرون الإسلام ديانة السيف، فإن المسلمين على امتداد العصور قد تحدثوا عن عقلية الغرب وطموحاته الصليبية. ومن ثم، بالنسبة للعلاقات الإسلامية المسيحية، فهي حالة تتوضّع أن ما حدث بالفعل في الحروب الصليبية كان أقل من الذكريات التي خلفتها هذه الحروب.

والحروب الصليبية التي أخذت اسمها من «الصلب» (باللاتينية *Crux*) كانت سلسلة من ثمانى حملات عسكرية تمت من القرن الحادى عشر إلى القرن الثالث عشر تم فيها تعبئة العالم المسيحي (جيوش الفرنج المسيحية) ضد الإسلام (جيوش المسلمين). ويمثل القرن الحادى عشر منعطافاً مهماً في العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي.

«حتى سنة ١٠٠٠ م كان الغرب إقليمًا فقيراً متخلفاً وأميماً، يدافع عن نفسه بالكاد ضد هجمات الأمم المتبربرة برأ وبحراً... كل هذا بينما كان الإسلام على امتداد قرون أربعة يتمتع بسلام وأمن داخلي، وبعد عن الحروب المحلية، ومن ثم تمكن من بناء ثقافة حضرية ياهرة مؤثرة. ثم تحول الموقف تحولاً درامياً... إذ أعيد إحياء التجارة (في الغرب) ويرزت المدن والأسواق، كما تزايد السكان... وتم نزع الفنون والعلوم على نطاق لم يعرفه منذ أيام الإمبراطورية الرومانية»^(١٩).

وشن الغرب، الخارج لتوه من العصور المظلمة، هجوماً مضاداً طرد المسلمين خارج إسبانيا وإيطاليا وصقلية والمتوسط في وقت كان العالم الإسلامي يجرب اضطراب الفضائل السياسي والديني.

وعندما لقيت هذه القوى هزيمتها النهاية على أيدي الجيوش العباسية في القرن الحادى عشر. كان الإمبراطور البيزنطى أليكسيوس كومينيوس الأول، الخائف من أن تجتاح الجيوش الإسلامية آسيا وتستولى على العاصمة الإمبراطورية البيزنطية، يلجن إلى الغرب (في طلب المساعدة). إذ إنه دعا الحكم المسيحيين^(*) والبابا لصد المد الإسلامي بالقيام «برحلة حج» لتحرير القدس وما يجاورها من الحكم الإسلامي.

كانت القدس مدينة مقدسة بالنسبة لكل الديانات الإبراهيمية الثلاث. وكانت الجيوش الإسلامية قد فتحتها سنة ٦٢٨ خلال فترة التوسيع والفتح الإسلامي تحت الحكم الإسلامي .

تركت الشعوب والكنائس المسيحية بدون إزعاج. وصارت المزارات المسيحية والذخائر المقدسة موضع حج شعبية بالنسبة للعالم المسيحي. أما اليهود الذين كان الحكم المسيحيون قد حرموهم طويلاً من العيش

(*) لم يطلب أليكسيوس من الغرب سوى جنود مرتزقة لمساعدته ضد الأتراك السلاجقة ولم يكن هناك ذكر للقدس (المترجم)

هناك، فقد تم السماح لهم بالعودة والعيش والعبادة في مدينة سليمان وداود^(*). وبين المسلمين مزارا هو قبة الصخرة والمسجد الأقصى، بالقرب من حائط المبكى آخر بقايا هيكل سليمان، ومن ثم فهو موقع يحمل أهمية خاصة بالنسبة لليهودية^(**). وحينئذ تقدرت فترة استمرت خمسة قرون من التعايش السلمي بسلسلة من الحروب المقدسة التي جرحتها المسيحية ضد الإسلام وخلفت تراثاً مستمراً من عدم الثقة وسوء الفهم.

كان البابا إريبان الثاني هو الذي بدأ الحروب الصليبية استجابة لطلب الإمبراطور أليكسيوس. ففي سنة ١٠٩٥م دعا إريبان إلى تحرير الأرض المقدسة من الكفار معتمداً على تراث قائم بالفعل عن الحرب المقدسة. وبالنسبة للبابا، كانت الدعوة للدفاع عن الدين وبيت المقدس تقدم فرصة مثالية للحصول على الاعتراف بسلطنة البابوية وبiorها في إضفاء الشرعية على الحكام العلمانيين، وإعادة توحيد الكنيسة الشرقية (اليونانية) والكنيسة الغربية (اللاتينية).

(*) هذه صياغة المؤلف ونحن لاتتفق عليها، لأن المدينة عربية بناتها البيوسيون العرب قبل أن يتمكن داود من غزوها. ثم يحكمها من بعده ابنه سليمان، وتتقسم المملكة إلى مملكتين بعد وفاة سليمان ولم يستمر الوجود اليهودي أكثر من أربعة قرون. في عمرها الذي بدأ منذ سنة ٢٥٠٠ ق.م على الأقل (المترجم).

(**) تبدو هذه العبارة وكأنها مقطمة على السياق على الرغم من أن الدليل الأثري أو التاريخي على بقايا هيكل سليمان أو حائط المبكى لم يوجد حتى الان، ولابد أن نعجب من وضعها في سياق الحديث عن المسجد الأقصى. (المترجم)

كانت صيحة المعركة التي أطلقها البابا «الرب يريدها» قد أثبتت نجاحها في البداية. إذ إن التوسل بالدين قد اجتذب العقلية الشعبية كما ربطها بمصالح الكثرين الذاتية، مما أنتج عالماً مسيحياً متحداً إلى حد ما استرد نشاطه؛ إذ إن الحكام المسيحيين، والفرسان والتجار قد ساقتهم المزايا السياسية والعسكرية والاقتصادية التي نجمت عن تأسيس مملكة لاتينية في الشرق الأوسط. فالفرسان من فرنسا وغيرها من أنحاء الغرب الأوروبي، تحركوا بدافع من الفيرة الدينية والأمل في الحصول على الغنائم، واحتشدوا واتحدوا ضد «الكافار» في حرب كان هدفها الصورى تحرير المدينة المقدسة: وربما كان الرب يريدها حقاً، ولكن لا يوجد دليل على أن مسيحيي بيت المقدس كانوا يريدونها، أو أن أي شيء غير عادى كان يحدث للحجاج بحيث يستدعي مثل هذه الاستجابة في تلك اللحظة من التاريخ^(٢٠).

وكانت الحروب الصليبية تستلهم مؤسستين مسيحيتين؛ هما الحج وال الحرب المقدسة: إذ إن تحرير الأماكن المقدسة من أيدي المسلمين قد أخذ من كليهما. فقد لعب الحج دوراً مهما في التدين المسيحي. فزيارة الواقع المقدسة، وتوقير الذخائر المقدسة، والتوبة، جلبت (يقول الناقدون إنها اشتترت) الغران الذى وعد بمحو الذنوب. والقدس ذات الأهمية الجوهرية فى أصول الدين المسيحى، كانت رمزاً لمدينة الرب السماوية ومن ثم كانت موقعاً رئيسياً للحج. وفي الوقت نفسه، كان مفهوم العرب المقدسة قد حول حروب العصور الوسطى وأضفى القدسية عليها مع

مفاهيمها عن الشرف والفروسية. فالمحاربون منتصرون سواء كسبوا معاركهم الأرضية أم لا. إذ كان دحر العدو يعني الشرف والفنانم : والغفران الذي يكسبه كل أولئك الذين حاربوا في الحملات الصليبية كان يضمن لهم محو الذنب ودخول الفريوس. وكان السقوط في المعركة يعني الموت شهيداً في سبيل الدين وكسب الصعود إلى السماء مباشرة بالرغم من الخطايا الماضية.

ولأن المسلمين كانوا غافلين ومنقسمين، كانت استجاباتهم الأولية غير فعالة؛ ووصلت جيوش الحملة الصليبية الأولى إلى القدس واستولت عليها سنة ١٠٩٩ . ولكن عمر النجاح المسيحي كان قصيراً : «كان الصليبيون... إزعاجاً أكثر منهم تهديداً خطيراً للعالم الإسلامي»^(٢١). ويمتتصف القرن الثاني عشر، شنت الجيوش الإسلامية استجابة ناجحة. فتحت الزعامة المقدمة لصلاح الدين (ت : ١١٩٣) الذي كان واحداً من أشهر القادة والحكام المسلمين، تم استرداد القدس سنة ١١٨٧ . لقد تحول اتجاه المد وبيقىت قوة المبادأة مع القوات الإسلامية. وبحلول القرن الثالث عشر كانت الحروب الصليبية قد انحدرت إلى مجرد حروب مسيحية داخلية، حروب ضد الأعداء الذين أذانتهم البابوية باعتبارهم هراطقة ومنشقين. وأخيراً، فإن الخوف نفسه الذي كان سبب بداية الحرب المسيحية المقدسة، بدعوته إلى عالم مسيحي متحد لصد المد الإسلامي، قد تحقق سنة ١٤٥٣ م عندما سقطت العاصمة البيزنطية القسطنطينية، وسميت إسطنبول، وصارت عاصمة الإمبراطورية

العثمانية. وهو حلم راود الحكام والجيوش الإسلامية منذ القرن السابع الميلادي قد تحقق. ومن المفارقات أن المخاوف المسيحية، والتهديد المستمر من جانب إسلام قوى توسيعى، قد امتدت آنذاك إلى شرق أوروبا التي خضع معظمها للحكم العثماني.

ويعتمد ميراث الحروب الصليبية على الموقع الذي يرى منه المرء التاريخ. فكل من الأمة الإسلامية والأمة المسيحية رفى ومصالح متنافسة، وكل منها يسترجع ذكريات عن ارتباطها بالدين، وقصصاً بطولية عن البسالة والفروسية ضد «الكافار»^(*) وبالنسبة لكثيرين في الغرب، يقوم افتراض النصر المسيحي على أساس من تاريخ رومانسي يمتدح بسالة الصليبيين، كما ينبغي على اتجاه لتفسير التاريخ من خلال تجربة القرنين الماضيين اللذين شهدا الاستعمار الأوروبي والقوة الأمريكية المتفوقة. وكل ديانة ترى الأخرى ديانة عسكرية، ببريرية ومتعصبة إلى حد ما في حماستها الدينية، عازمة على أن تغزو الأخرى وتحولها وتستأصلها، ولذلك فهي عقبة في سبيل تحقيق مشيئة الله وخطر ماثل. وقد استمر النزاع بينهما خلال الفترة العثمانية، وخلال موجة الاستعمار الأوروبي التالية، وأخيراً في المنافسة بين القوى العظمى في القرن العشرين.

(*) يقصد المؤلف بالأمة المسيحية هنا الغرب: لأن المسيحيين الشرقيين لا يشاركون الغرب تراث عن الحروب الصليبية - المترجم

الإمبراطورية العثمانية : جlad أوريا :

لم تكِن الحروب الصليبية تنقضى حتى واجهت أوروبا مرة أخرى قوة التهديد الإسلامي وعظمته متجسدة في الإمبراطورية العثمانية. وكانت الإمبراطورية العثمانية واحدة من ثلاثة سلطانات إسلامية إمبراطورية عظمى في العصور الوسطى: العثمانيون، والصفويون في إيران، ثم المغول في الهند. وكما لاحظ بوزورث أنه أكثر من أية إمبراطورية أخرى منذ الفترة الباكرة لحركة الفتوح والتوسيع العربية «كان الأتراك العثمانيون هم الذين زرعوا الرعب في قلب أوروبا المسيحية، لدرجة أن مورخ عصر إليزابيث، ريتشارد كنوبلز المتخصص في تاريخ الأتراك، وصفهم بأنهم «الرعب الحالى للبشرية»^(٢٢). وبعد أن استولوا على القسطنطينية سنة ١٤٥٣م، شرع العثمانيون في بناء دولة شاسعة فائقة التنظيم تتسم بالهيكلية والكفاءة. وصارت العاصمة الإمبراطورية في إسطنبول التي وصل عدد سكانها إلى ٧٠٠،٠٠٠ نسمة - ضعف عدد سكان المدن الأوروبية المعاصرة- مركزاً عالمياً للسلطة والثقافة^(٢٣). فقد صار العثمانيون محاربي الإسلام العظام، شيدوا دولة إمبراطورية عالمية ضمت العاصمة الإسلامية الكبرى مثل القاهرة وبغداد ودمشق ومكة والمدينة. وتمثلوا تهديداً لقلب أوروبا على مدى قرنين من الزمان تقريباً.

وتحمة سلسلة من السلاطين القادرين (ضمت الشهير محمد الفاتح ١٤٥١-١٤٨١م، وسليمان الكبير ١٥٢٠-١٥٦٦م) الذين قاتلوا

الجيوش والأساطيل العثمانية التي سادت معظم البحر المتوسط والمحيط الهندي. وشيدوا إمبراطورية كان حجمها ورخاؤها وحكومتها وثقافتها تنافس الخلافة، مثلاً فلعوا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومثلاً حدث في الفتوح العربية الباكرة كانت سياستهم المزنة تجاه المسيحيين الأرثوذكس وغيرهم من الأقليات الدينية محل ترحيب من الجماهير الخاصة غالباً. هذه السياسة التي قامت على أساس عش ودع الآخرين يعيشون كانت تتناقض تماماً مع التطرف المتعصب في الدول المسيحية في ذلك الوقت. وقد اعتاد الفلاحون البلقانيون زمن السلطان محمد على القول : «إن عمامة التركى أفضل من إكليل البابا»^(٢٤). ولكن إذا كان كثيرون في البلقان قد نظروا إلى العثمانيين على أنهم محربون، فإن مناطق قلب أوروبا كانت تتبوء مجرحة :

«قام الكتاب والقساوسة بإحياء وتتجدد أشكال الهجوم على الكافر التي كانت تميز فترة الحروب الصليبية... وقد كتب الكاردينال بيسياور إلى دوج البندقية بعد سقوط القدسية، لكي يرسى نغمة سادت قرناً من سوء الاستخدام «إن مدينة كانت مزدهرة للغاية... فخامة الشرق ومجدها... ملاذ كل الأشياء الطيبة، قد تم الاستيلاء عليها ونهبها تماماً وإفسادها على يد أكثر البربرية لا إنسانية... على أيدي أكثر الوحش البرية وحشية... وكان هناك خطر كثير يتهدد إيطاليا، تاهيك عن البلقان الأخرى، إذا لم يتم وقف الهجمات العنيفة التي يقوم بها أشد البربرية ضراوة»^(٢٥).

وتمت إشاعة الهجاء والإساءة والدعائية بين الناس على يد بارتيميو جريفيتش الكرواتي الذي ألف كتاباً لقى رواجاً كبيراً بعنوان «بؤس ومحنة المسيحيين الواقعين تحت نير العبودية للأترال»^(٢٦). وساد النمط الشائع المعادي والكاريكاتوري للأترال والذي تمت تنفيذه بالعاطفة بدلاً من العقل، وتغلب على أصوات الأقلية من أولئك الدبلوماسيين والباحثين الذين رأوا الأترال فعلاً أو درسوه بشكل عقلاني، ومثمناً لاحظ الفيلسوف السياسي الفرنسي جان بودان :

«إن ملك الأتراك الذى يحكم جزءاً كبيراً من أوروبا، يحرص على واجباته الدينية مثله مثل أى أمير آخر فى هذا العالم. ومع هذا، فإنه لا يفرض قياداً على أحد، ولكنه على العكس يسمح لكل واحد بأن يعيش وفقاً لما يميله عليه ضميره. وأكثر من ذلك، أنه حتى فى حرمه فى بيرا يسمع بعمارة طقوس أربع ديانات مختلفة، دين اليهود والمسيحية على المذهب الرومانى، وال المسيحية على المذهب اليونانى، والدين الإسلام»^(٢٧).

وقد أُسهم التهديد العثماني في تطور «أوروبا» حيث كان التركيز على هوية ورباط مشترك داخل عالم مسيحي أوربي قد تمزق أشلاء على يد حركة الإسلام الديني، لدرجة أن «إراسموس ناشد أمم أوروبا - لم يعد يخاطبهم باعتبارهم القوى المؤسسة للعالم المسيحي - بشن حملة مجلس ضد الأتراك»^(٢٨).

كانت القوة والمجد العثماني يستندان إلى تطور نظام لتدريب الشباب على الخدمة الإدارية والعسكرية. وأنتج هذا النظام آلية إدارية

وعسكرية من الدرجة الأولى اعتمدت بشدة على العلماء وعلى مجموعة نخبوية من المالكين الجنود والموظفين هم الإنكشارية. إذ كان الذكور المسيحيون الشبان يؤخذون من أبناء الجماهير المغلوبة في البلقان، وبعد ذلك من الأناضول، ويتم تحويلهم إلى الإسلام، ويرسلون إلى مدارس خاصة كانت تقوم بتدريب وتخرج أجيال من الموظفين العثمانيين. وكان الخليط الذي يجمع الحكام المقدرين والفتنة العسكرية جيدة التدريب وحسنة التنظيم والقادرة على استخدام مدفع البارود لصالحها هو الذي ساعد العثمانيين على فتح مساحات كبيرة من الأراضي العربية والأوروبية : «كان نظام هذه القوات وقوة النيران التي استخدمتها (أفاد الجيش العثماني من المدفعية وبنادق الأفراد....) هو الذي ساعد كثيراً على خلق صورة في خيال الأوربيين تصور وحشية العثمانيين وجبروتهم»^(٢٩) وبعد حوالي ثمانمائة سنة بعد التهديد العربي لأوروبا أصبح الإسلام آنذاك بأيدي الأتراك وصار أكبر من التهديد. وإذا أخضعوا البلقان، بدا أنهم على وشك السير لابتلاع أوروبا الغربية. ومنذ القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر كانت القوات العثمانية تبدو قوات لا تقهقر في عيون المسيحيين الأوربيين. بيد أن هزيمة الأسطول العثماني في ليبانتو سنة ١٥٧١ م كانت منعطفاً، واعتبرت نصراً لأوروبا المسيحية على الأتراك المسلمين، كما أن الدفاع الناجع عن فيينا سنة ١٦٨٣ م أكد على اضمحلال التهديد العثماني وتحول ميزان القوى إلى ناحية أوروبا التي استعادت حيويتها وثقتها بنفسها آنذاك. و«جلاد أوروبا المسيحية» سرعان ما يصبح «رجل أوروبا المريض»^(٣٠).

وقد أظهرت الحروب الصليبية والإمبراطورية العثمانية بوضوح أنه على الرغم من المشابهات اللاهوتية والجذور التي تربط بين الإسلام والمسيحية، فإن المصالح الدينية والسياسية المتنافسة أنتجت تاريخاً من الصدام وال الحرب في مجرى وجدت أوروبا نفسها فيه على مدى عدة قرون في موقف دفاعي ضد الجيوش الإسلامية، وفي بعض الأحيان بدا أن أوروبا تقاتل دفاعاً عن وجودها نفسه.

التصورات الأولى عن الإسلام :

إن حوادث الصدام السلبية في التاريخ المسيحي - الإسلامي قد انعكست على صورة الإسلام التي تبرز من ثنايا الأدب والفكر الغربي. وعلى الرغم من أنه كانت هناك لحظات من الاتصال، والمعرفة المتباينة، والتبادل البناء، فإن التوسع الإسلامي في أوروبا عموماً، بداية من الفتوحات العربية مروراً بالحروب الصليبية والإمبراطورية العثمانية، أنتج عدم الثقة والقطيعة مع الإسلام، الذي كانت النظرة الأساسية إليه تراه خطراً يهدد العالم المسيحي. هذا التراث، كما لاحظ ألبرت حوراني : «لا يزال يشكل في الحاضر وعي أوروبا الغربية، ولا يزال مصدر خوف، ولا يزال محل سوء الفهم بصفة عامة»؛ إذ إن الخوف والازدراء الذي تزأوج مع المركبة العرقية الأولى، قد أنتج صورة مشوشة للإسلام والمسلمين وحرم العلماء من الدراسة الجادة لإسهامات الإسلام في الفكر الغربي.

«لم يحدث حتى سنوات ما بين الحربين العالميتين، أن بذل جهد جاد لفهم إسهامات الإسلام في تطور الفكر الغربي، والتاثير الذي جرى على المجتمع الغربي من الجوار الإسلامي»^(٢٢).

وكما حدث في أثناء الفتوحات العربية في القرن السابع، عاودت أوروبا المسيحية تجربة كون الإسلام خطراً مزدوجاً، لاهوتياً وسياسياً على السواء. كما أن الحروب الصليبية قد جعلت الإسلام للمرة الأولى مألفاً تماماً في أوروبا العصور الوسطى، على الرغم من أنه لم يكن مفهوماً بالضرورة. وقد لاحظ سوثرن : «قبل سنة ١١٠٠ ورد ذكر اسم محمد في أدب العصور الوسطى خارج إسبانيا وجنوب إيطاليا مرة واحدة. ولكن منذ سنة ١١٢٠ كان لدى كل واحد في الغرب تصور ما عن معنى الإسلام، ومن هو محمد. وكانت الصورة واضحة تماماً، ولكنها لم تكن نوعاً من المعرفة... إذ إن من صاغوها تمتعوا بترف الجهل الناتج عن خيال نزق»^(٢٣).

هذا الجهل لم يعكس فقط نقص المعرفة وإنما عكس أيضاً الاتجاه الإنساني الشائع بين المتعلمين وغير المتعلمين إلى الحط من شأن العدو والتقليل من إنسانيته، لافتراض مكانة متفوقة للذات ونبذ كل ما من شأنه أن يتحدى أو يهدد أعمق عقائد المرء أو مصالحه عن طريق وصمه بالدونية والهرطقة والتعصب واللاعقلانية. وتم اختلاق الصور المشوهة والكارикاتيرية لمحمد والإسلام - ويعتبر أكثر دقة تم اصطناعها - مع اهتمام قليل بالتدقيق.

وغالباً ما تمت نسبة العقائد والمارسات التي تتصادم مباشرة مع معتقدات الإسلام الأساسية - مثل عبادة الأوثان، وأكل لحم الخنزير، وشرب الخمر والإباحية الجنسية - إلى الإسلام والنبي. وقد تمت الإساءة إلى محمد باعتباره مسيحاً دجالاً ونصاباً يستخدم السحر والإباحية الجنسية لكي يحاول تدمير الكنيسة. ومثلاً اعترف كاتب غير مسلم كتب سيرة للنبي في الغرب في فترة باكرة، «إنه من الأسلام أن تتكرم بالشر عن شخص تتجاوز خبائثه أى شر يمكن الحديث عنه». وقد استمرت الملاحم الكبرى التي أنتجها ذلك الزمان سادرة في جهلها وتشويهها، وصورت المسلمين في صورة عبدة الأصنام الذين يعبدون محمداً رب أربابهم «في معابد (ويبهذا يقربون الإسلام من اليهودية التي يرفضونها بالدرجة نفسها) أو في محمديات». وقد لاحظ مكسيم روينسون أن «الروايات الخيالية الخالصة، التي كان هدفها الوحيد أن تستولي على اهتمام القارئ، كانت تمتزج بنسب مختلفة مع إساءة تصوير العقيدة بحيث تلهب مشاعر الكراهة ضد العدو»^(٣٥).

ومع قدوم عصر الإصلاح الديني، وبعد قرون من الخوف والعداوة، أثبت الإسلام أنه يمكن أن يكون أداة كافية في الهجمات الاستقطابية المتبدلة بين المسيحيين، ورمزاً للأخطار التي يجلبها المسيح الدجال. إذ كان مارتن لوثر يرى الإسلام «على طريقة العصور الوسطى، حركة من العنف في خدمة المسيح الدجال؛ ولا يمكن تصوير المسلمين لأنهم أغلقوا باب العقل، ولا يمكن إلا مقاومته بالسيف، بل إنه سيكون من الصعب القيام بذلك»^(٣٦).

وفي القرن الأخيرة استمر الإسلام أداة بآيدي الكتاب الذين هلوا لقيم حركة التغوير وفضائلها. وكتاب فولتير «التعصب، أو محمد النبي» صور النبي طاغية دينيا، كما أن أرنست ريتان، في محاضرة كثيرة ما يتم الاقتباس منها، أسبغ المديح على العلم والعقل والتقدم الإنساني مستبعدا الإسلام على اعتبار أنه لا يتوافق مع العلم، والمسلم باعتباره لا يقدر على أن يتعلم شيئاً أو ينفتح في مواجهة فكرة جديدة^(٣٧). هذه الأنماط الشائعة بما تحمله من تراث جامد غير عقلاني رجعى وديينى معاد للحداثة حافظ عليها الدارسون وطورت نظرية في القرن العشرين.

وعلى الرغم من أن كلا من العالم الإسلامي والمسيحي يفخرون كثيراً بدينهم وتراثهم الفنى في التعليم والحضارة، فإن الحركة التاريخية للعلاقات المسيحية الإسلامية غالباً ما وجدت الأمتين في حال من المنافسة، ومشتبكين في بعض الأوقات في قتال مميت، من أجل السلطة والأرض والأرواح^(*). ونتيجة لهذا، فإنهما غالباً ما كانتا عدوين بذلة من أن تكونا من أهل الكتاب الذين يناضلون في مسعى مشترك لطاعة ربهم وخدمته. وبالنسبة للعالم المسيحي أثبت الإسلام أنه تهديد مزدوج، دينى وسياسي، غالباً ما هدد باحتياج أوروبا، أولاً في بواتيه^(**) وأخيراً عند

(*) وبما كان من الأصوب أن يكون الحديث عن العالم الإسلامي والغرب، بدلاً من الحديث عن العلاقات الإسلامية - المسيحية أو عن الأمة الإسلامية والأمة المسيحية؛ لأن المسلمين في سائر أنحاء العالم لا يختلفون الموقف نفسه، كما أن أوروبا وأمريكا ليستا مسيحيتين. ولكنها الرؤية المركزية للذات التي تميز الغرب. (المترجم)

(**) معركة بلاط الشهداء - المترجم

بوابات فيينا. ولم يكن هزلاً أن بعض المؤرخين قد لاحظوا أنه لو لم يتم صد الجيوش الإسلامية في بواتييه، فربما صارت لغة أوكسفورد، ولغة أوروبا نفسها، هي اللغة العربية ! وكنيسة مسيحية على قناعة بأنها تمتلك الحقيقة ومهمتها التي قدرها الرب أن تنقذ العالم هي التي أضفت الشرعية على تشكيل كل من البابوية والإمبراطورية. فضلاً عن أنها تبنت إحساساً بالتفوق والصواب كان مصدرأً لأساس منطقى للحط من قيمة الكفار دينياً، وفكرياً، وثقافياً. هذه المواقف نفسها جعلت نجاح الجيوش المسلمة وانتشار الإسلام السريع على أيدي الجنود والتجار والدعاة أكثر من مجرد تحد للدين والقوة المسيحية. وإذا كانت القرون العشرة الأولى قد بدت مبارأة غير متوازنة، كانت المسيحية في أثنائها تحت الحصار بالمعنى الحرفي أو المجازى غالباً، وببداية الاستعمار الأوروبي كان عالمة على تحول في موازين القوة : فمن بعدها حكم الاستعمار تاريخ المسلمين وعقليتهم ويستمر بجدية، وأحياناً بشكل درامي، في التأثير على العلاقات بين الغرب والإسلام اليوم. وعلى نحو ما كشفت الثورة الإيرانية 1978 - 1979م، وحرب الخليج سنة 1991م بعدها، بقيت صور الصليبيين المسيحيين والإمبريالية الغربية تراهاً حياً، وتجربة حية تماماً، فيوعى المسلمين وفي الخطاب السياسي.

الهوامش

- (1) For a Western Scholar's Perspective, See Francis E. Peters , Children of Abraham)Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982), to see the basic texts of these three religious systems Juxtaposed on common issues , see Peter's Judaism. Christianity , and Islam : the Classical Texts and Their Interpretation, 3 vols. (Princeton. N.J.: Princeton University Press, 1990).
- (2) لقمة عن الإسلام منذ تكوين الجماعة الإسلامية الأولى حتى الآن، انظر : John L. Esposito . Islam : The Straight Path, expanded ed (New York : Oxford University Press, 1991) ; Freedrick Mathewson Denny , An Introduction to Islam *New York : Macmillan, 1985) ; Fazlur Rahman, Islam , 2 nd ed. (Chicago: University of Chicago press, 1979) .
- (3) For a translation of this classic , see A. Guillaume, The Life of Muhammad: A Translation of Ishaq's Sirat Rasul Allah (London : Oxford University Press, 1955) .
- (4) The standard words in English remain W. Montgomery Watt, Muhammad at Mecca (Oxford : Clarendon Press, 1953), and Muhammad at Medina (Oxford: Clarendon Press, 1956). The two volumes were subsequently published in an abridged version Muhammad: Prophet and Statesman (London : Oxford University Press, 1961).
- (5) Fred McFraw Donner, The Early Islamic Conquests (Princeton , N. J.: Priceton University Press, 1981), pp, 269 ff.
- (6) Hugh Kennedy, The prophet and the Age of the Caliphates (London: Longman, 1986) .
- (7) Donner , Early Islamic Coquestsm, p. 269 .

- (8) Bernard G. Weiss and Arnold H. Green, *A Survey of Arab History* (Cairo: The Amercian University of Cairo Press, 1987) , p. 59 .
- (9) For the history of this Period , see Ira Lapidus, *A History of Islamic Societies* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988) .
- (10) Patrick J. Bannerman, *Islam in Perspective* (London : Ruledge, 1988), p. 86 .
- (11) Marshall G.S. Hodgson, *The Venture of Islam*, 3 vols . (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 1 : 235 .
- (12) The Standard works on Islamic law are Noel J. Coulson, *A History of Islamic Law* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1964), and Joseph Schacht, *An Introduction to Islamic Law* (Oxford > Clarendon Press, 1964) .
- (13) For insightful introduction to Sufism , See Annemarie Schimmel, *The Mystical Dimensions of Islam* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1975) ; A , J. Arberry , *An Introductions to the History of Sufism* (London : Longman 1942); Martin Lings, *What is Sufism ?* (Berkeley : University of California Press, 1977) .
- (14) Maxime Rodinson , " The Western Image and Western Sudies of Islam , " in Joseph Schacht and c.E. Bosworth eds., *The Legacy of Islam* (Oxford Oxford University Press, 1974) , p. 9 .
- (15) Albert Hourani , *Europe and the Middle East* (Berkeley: Universty of California Press, 1980), p. 9 .
- (16) R. Stephen Humphreys , *Islamic History : A Framework for Inquiry* (Minneapolis, Minn, : Bibliotheca Islamica , 1988), p. 250 .
- (17) Francis E. Peters. " The Early Muslim Empires : Umayyads. Ab-basids, Fatimids", in Marjorie kelly , ed., *Islam : The Religious and Political Life of a World Community* (New York : Praeger , 1984) , p. 79 .
- (18) For a History of the Crusades, see, S. Runciman , *A History of the Crusades*, 3 vols . (Cambridge University Press, 1951-54), and J. Prawers., *Crusader Institutions* (Oxford : Oxford University press, 1980) .

- (19) J.J. Saunders, *A History of Medieval Islam* (London : Routledge and Kegan Paul, 1965) , p. 154 .
- (20) Peter , " Early Muslim Empires," p, 85 .
- (21) Saunders, *History* , p. 161 .
- (22) C.E. Bosworth , " The History Background of Islamic Civilization , " in R.M. Savory. ed., *Introduction to Islamic Civilization* (New York : Cambridge University Press, 1980 , p. 25 .
- (23) Ira Lapidus, *A History of Islamic Societies* (New York : Cambridge University Press, 1988), p. 330 .
- (24) Arthur Goldschmidt, Jr., *A Concise History of the Middle East* , 3 rd ed. (Boulder , Colo . : Westview Press, 1988) , p. 132 .
- (25) Paul Coles, *The Ottoman Impact on Europe* (new York : Harcourt , Brace and World, 1968), pp. 146-47 .
- (26) Ibid., p. 147 .
- (27) Ibid .., p. 151 .
- (28) Ibid .., p. 148 .
- (29) Bosworth , " Historical Backround", p. 25 .
- (30) Ibid., p. 139 .
- (31) Hourani , *Europe and the Middle East* , p. 10 .
- (32) R.W. Southern , *Western Views of Islam and the Middle Ages* (Cambridge , Mass. : Harvard University Press, 1962) , p. 2 .
- (33) Ibid., p. 28 .
- (34) Ibid., p. 31 .
- (35) Rodinson , " Western Image", p. 14 .
- (36) Hourani , *Europe and the Middle East* , p. 10 .
- (37) Ibid., p. 2 .

الغرب الظافر : الاستجابات الإسلامية

هناك موضوعان رئيسيان يحكمان النصف الأول من التاريخ الإسلامي في القرن العشرين: الإمبريالية الأوروبية، والنضال في سبيل الاستقلال عن الحكم الاستعماري. وثمة حوادث قليلة كان تأثيرها بعيد المدى وأثرت على العلاقة بين الإسلام والغرب أكثر من تجربة الاستعمار الأوروبي. وموضوع الاستعمار والإمبريالية الأوروبية، وتاثيرهما في الماضي وتراثهما المستمر، يبقى حيا في سياسات الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم الإسلامي من شمال إفريقيا حتى جنوب شرق آسيا. وجاء ظهور الحركات الوطنية مشتبكاً مع الحكم الاستعماري في المعركة التي استمرت عشرات السنين في سبيل الاستقلال. وفي فترة ما بعد الاستقلال اتجهت النخب السياسية في الدول الإسلامية الناهضة صوب الوطنية الليبرالية والاشراكية العربية في محاولة بناء الوطن. وقد فشلت هذه، ودمرت مصداقية الوطنية وأسهمت في الإحياء الإسلامي. وتبقى مسائل السيادة الأجنبية والتبعية ذكرى مريرة وتهديداً مستمراً في عيون كثير من المسلمين اليوم.

وقد غير الاستعمار حرفياً من الخريطة الجغرافية والمؤسسية في الشرق الأوسط، وربما بشكل أكثر دقة، غالباً ما كان الاستعمار يرسم الحدود ويعين الحكام في كثير من أنحاء العالم الإسلامي الحديث. وقد أزاح أو حول المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتعليمية المحلية، كما تحدي صراحة وضمنا الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية. فالبلاد التي رحبت بالبعثات التجارية الأوروبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر وجدت نفسها تتتحول إلى مستعمرات أوروبية أو محميات في القرن التاسع عشر.

وصورة الإسلام بوصفه تهديداً محتملاً للغرب المسيحي، وأيضاً بوصفه قوة رجعية ومن ثم مصدراً للتخلف الإسلامي والتدحرج، هي التي حكمت النظرة العالمية للاستعمار الأوروبي. وقدمنت مبرراً جاهزاً لـ«التابع والصلب» أي الموظفين الاستعماريين والمبشرين المسيحيين الذين صاروا جنود الطليعة للتوسيع الأوروبي والهيمنة الإمبريالية في العالم الإسلامي. وقد تحدث البريطانيون عن «عبء الرجل الأبيض» وتحدث الفرنسيون عن « مهمتهم للتهدى». ولأن ميزان القوى والزعامة تحول من العالم الإسلامي إلى أوروبا، بدت الحادثة في العيون باعتبارها نتيجة لظروف التي أنتجت حركة التوир والثورة الصناعية وكذلك باعتبارها نتاجاً لتفوق المسيحية الداخلي بوصفها ديانة وثقافة.

«كانت هذه حضارة فخورة كما دعتها أوروبا القرن التاسع عشر بتفاهتها الإمبريالية، تحقر من شأن كل ما هو غير أوربي بشكل متبادر...»

(هل كان الشعور بالانتصار، أم نقص التجربة، أم روح محدثي النعمة، وأيضا الدخول المفاجئ تماما في المجال الأوسع للحضارة الإنسانية؟)... لم تصبح أوروبا واعية كيف أن حضارتها كانت أصلية حتى قارنتها بحضارات الآخرين... ثم اختفت المنازعات الداخلية من المشهد وأثبتت الرجل الأبيض نفسه وضم الصدوق في تضامن ضد أي شيء من الخارج»^(١).

وكان اللورد كروم، المندوب السامي البريطاني في القاهرة من ١٨٨٣ إلى ١٩٠٧، في أثناء الاحتلال البريطاني لمصر هو الذي لخص هذه النظرة. وقد أوجز ألبرت حوراني موقف كروم باعتباره «إمبريالية خيرة». فالإسلام يُرى باعتباره :

«ديانة توحيدية نبيلة ولكنه نظام سياسي «كان فشلا ذريعا» : فالإسلام يضع النساء في مكانة دونية، وهو «يلبور الدين والشريعة في كل ما لاينفصم ولا يتغير، مما ينتج عنه أن تستمد كل المرونة من خارج النظام الاجتماعي»، وهو يسمح بالرق؛ واتجاهه العام هو صوب التسامح إزاء الديانات الأخرى؛ وهو لايشجع تطوير قوة الفكر المنطقى. ومن ثم، لايكاد المسلمون يتطلعون إلى حكم أنفسهم أو إصلاح مجتمعاتهم، ومع هذا فإن الإسلام يمكن أن يولد شعورا جماهيريا يستطيع في لحظة أن يكسر أية روابط هشة أنسانها المصلح الأدبي مع أولئك الذين يحاول أن يساعدهم. والخوف من «ثورة الإسلام» لم يكن أبدا بعيدا عن فكر كروم»^(٢).

وقد طرحت حركة الاستعمار الأوروبي تحدياً دينياً وسياسياً على
السواء، فعلى حين فجأة غيرت نموذج الحكم الذاتي في العالم الإسلامي
الذي كان موجوداً منذ أيام النبي، وعلى العموم، كان لدى الفالببية
العظمى من الأمة الإسلامية إحساس بالتاريخ بقى الإسلام فيه ظافراً
منتصرًا، وعلى الرغم من الانقسامات التي شهدتها الماضي، والحروب
الأهلية، وحركات التمرد، إلى جانب الغزو والاحتلال، فقد كان الإسلام
سانداً - إذ كان المسلمون يحكمون المسلمين. وأن تكون مسلماً كان
يعنى أن تعيش في دولة إسلامية اسمياً على الأقل تهديها الشريعة
والمؤسسات الإسلامية. بل إن حتى ما يبدو نهاية كارثية للخلافة
العباسية مع سقوط بغداد بأيدي المغول سنة ١٢٥٨ أعقبه اعتناق المغول
الغزاة للإسلام واستمرار نظام عالمي إسلامي يتآلف من السلطنة
الإسلامية التي كانت تمتد من إفريقيا إلى جنوب شرق آسيا. على أية
حال، هذا الإحساس بالتاريخ الإسلامي والإيمان الإسلامي بدا آنذاك
ثابتاً غير مزعزع، بسبب التهديدات الداخلية والخارجية التي هددت هوية
المجتمع المسلم ونسيجه. إذ كانت البلاد الإسلامية تناضل بالفعل لحل
مشكلاتها الداخلية. أما التحدى والتهديد الخارجي بالخصوص لأوروبا فقد
 جاء في أعقاب موجة قوية من الإحياء الديني الإسلامي في القرن الثامن
عشر استهدفت التدهور الاجتماعي الأخلاقي الداخلي في الأمة. وكان
التحدي السياسي الذي يطرحه الاستعمار الأوروبي قد زاد كثافة بسبب
موجة من النشاط التبشيري المسيحي الذي كان يسعى إلى تحويل

الناس إلى المسيحية وتساءل صراحة عن قدرة الإسلام على البقاء في العالم الحديث.

«الحالة المتدحرة للعالم الإسلامي جعلت منه هدفاً واضحاً للبعثات التبشيرية المسيحية. لقد شُنِّت الحملة الصليبية التبشيرية بحماسة متجددة وانتشرت بسرعة... ومع الحفاظ على العقائد العامة لزمانهم والميلول الإنسانية العادلة، نسب المبشرون انتصارات الأمم الأوروبية إلى المسيحية على حين وجهوا اللوم للإسلام بسبب تدهور أحوال العالم الإسلامي. وكان الإدراك السائد هو : إذا كانت المسيحية ببنيتها الداخلية أقرب إلى التقدم، فإن الإسلام إذن يشجع بطبيعته، الجمود الثقافي ويعيق التطور»^(٢).

وقد أدى التهديد الخارجي للهوية الإسلامية والاستقلال إلى تكثيف التساؤلات الدينية والسياسية الشاملة أمام الكثيرين في العالم الإسلامي. ما الخطأ الذي وقع ؟ لماذا انقلب حظوظ المسلمين على هذا النحو الشامل ؟ هل خذل المسلمون الإسلام أم أن الإسلام خذل المسلمين ؟ كيف يمكن أن يستجيب المسلمون لهذا ؟

التجديد والإصلاح الإسلامي :

على الرغم من أن الإصلاح الإسلامي الحديث غالباً ما يقدم ببساطة على أنه استجابة للتحدي الذي يطرحه الغرب، فالحقيقة أن

جنوره إسلامية (تراثه الإحيائي) وغربية أيضاً (استجابة للاستعمار الأوديبي).

ويمتلك الإسلام تراثاً غنياً طويلاً من التجديد الإسلامي والإصلاح^(٤). وعلى مر العصور أخذ أفراد (فقهاء وعلماء شرعيون وسادة صوفيون، ودعاة جماهيريون) ومنظمات على عاتقهم تجديد الأمة وإحياءها في أزمنة الضعف والاضمحلال، رداً على الهوة الظاهرة بين المثال الإسلامي وحقائق الحياة الإسلامية. ومثئماً هو الحال مع جميع الأشياء، فإن العودة إلى الإسلام -أى إلى الأصول: القرآن، والسنة النبوية، والأمة الإسلامية الباكرة - طرحت نموذج الإصلاح الإسلامي.

وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بربز زعماء وحركات التجديد في شتى أرجاء العالم الإسلامي: المهدى (١٨٤٨-١٨٨٥) في السودان، والسنوسى (١٧٨٧-١٨٥٩) في ليبيا، والوهابية (١٧٠٢-١٧٩٢) في العربية السعودية والفوولاني في نيجيريا (١٧٥٤-١٨١٧) والفرايديّة لحاجي شريعة الله (١٧٦٤-١٨٤٠) في البنغال والحركة المسلحة لأحمد بريلوى (١٧٨١-١٨٣١) في الهند، وحركة البدري في إندونيسيا (١٨٠٣-١٨٣٧).

وقد تحركت معظم حركات التجديد في البداية بداعي داخليّة؛ إذ جاءت استجابة لاضمحلال ترجع جذوره إلى داخل العالم الإسلامي خلال القرن الثامن عشر؛ كانت رداً على التدهور الاقتصادي

والاجتماعي الأخلاقي، والهزائم العسكرية، والانقسامات الداخلية داخل السلطanates العالمية (العثمانية، والصفوية والمغولية) وخارجها. وعلى الرغم من الاختلافات، كانت كلها حركات هدفها إعادة البناء الأخلاقي للمجتمع. فقد شَخصَت هذه الحركات مجتمعاتها على أنها ضعيفة داخلية ومتدهورة سياسياً، واقتصادياً، ودينياً. وتم تحديد السبب على أنه البعد عن القيم الإسلامية الحقيقة بسبب تسرُّب المعتقدات والممارسات المحلية والوطنية غير الإسلامية وهضمها. وكان العلاج الموصوف لذلك هو التطهير من خلال العودة إلى «الإسلام الصحيح». ونتج عن كل حركة تكوين منظمة، أو جماعة من «المؤمنين الحقيقيين» داخل المجتمع الأوسع، ربطت بين الالتزامات الدينية والنشاط السياسي العسكري في سبيل تطهير المجتمعات الإسلامية. وارتکزت عملية التجديد والإصلاح الإسلامي على العودة إلى المنابع الأصلية للإسلام. ومع مرور الوقت، أدت عدة من هذه الحركات إلى خلق دول جديدة: المهدى في السودان، والسنوسى في ليبيا، والفولانى في نيجيريا، والوهابية في العربية السعودية.

وإذ اقتدى الإحيائيون بسنة النبي محمد، قامت حركات التجديد بتحويل مجتمعاتها من خلال حركة اجتماعية سياسية تستمد شرعيتها من الدين وتهتدى به. وكان النظرة العالمية الإيديولوجية التي ميزت حركات التجديد أثراًها الذي لم يقتصر على مجتمعاتها فحسب وإنما

امتد إلى السياسات الإسلامية في القرن العشرين. وكان المكون الإيديولوجي الأساسي في برنامجها :

- (١) الإسلام هو الحل.
- (٢) العودة إلى القرآن والسنة النبوية هو المنهج.
- (٣) أمة تحكمها الشريعة هو الهدف.
- (٤) كل من يقاوم، مسلمين وغير مسلمين، هم أعداء الله. وأعضاء الجماعة، مثل المسلمين الأوائل في القرن السابع، يتم تدريبهم على المهارات الدينية والعسكرية على حين تقوم هذه الحركات بنشر حكم الله من خلال الدعوة والجهاد.

الاستعمار الأوروبي :

بحلول القرن التاسع عشر حدث تحول في موازين القوى، على حين أدى تدهور الحظوظ الإسلامية إلى عكس العلاقة بين الإسلام والغرب. ووجد المسلمون أنفسهم في موقف دفاعي إزاء التوسيع الأوروبي بشكل مطرد. وبينما كان التحدي الأساسي للهوية الإسلامية والوحدة الإسلامية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عموماً يُنظر إليه باعتباره شأنًا داخلياً، فإن التهديد الحقيقي من جانب الغرب لم يحدث سوى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. إذ شكل تحدياً

فذا للإسلام على المستوى السياسي والاقتصادي والأخلاقي والثقافي. لقد هدد الاستعمار والإمبريالية الأوروبية هوية الإسلام السياسية والدينية والثقافية، كما هدد تاريخ الإسلام. كما أدى تأثير الحكم والتحديث الغربي إلى إثارة تساؤلاً جديدة، وتحدى المعتقدات والممارسات التي حظيت بالترشيف على مر الزمان. ومع بداية السيادة الأوروبية على العالم المسلم، اهتزت صورة الإسلام، بل اهتزت مكانته الحقيقة، باعتباره قوة عالمية توسيعية.

وكشفت خريطة العالم الإسلامي عقب الحرب العالمية الأولى عن مدى اتساع السيادة الأجنبية: فالفرنسيون في شمال وشرق مناطق خط الاستواء في إفريقيا وشرق المتوسط (لبنان وسوريا)؛ والبريطانيون في فلسطين وشرق الأردن والعراق والخليج العربي وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا، الملابي وسنغافورة وبروناي، والهولنديون في إندونيسيا. وحيثما احتفظ المسلمون بالسلطة، في تركيا وإيران، ظلوا على الدوام في موقف دفاعي إزاء التموجات السياسية والاقتصادية للبريطانيين والفرنسيين والروس الذين كانت هجماتهم ومؤامراتهم مصدر تهديد لاستقلالهما واستقرارهما. وإذا ما وضعنا في اعتبارنا الحضور الأوروبي المهيمن والتفوق السياسي والعسكري والاقتصادي لأوروبا، فلا غرو أنه حسبما لاحظ چون ثول: «كان بوسع اللورد كروم الإمبريالي الغربي العتيق أن يستنتاج وهو معجب أن تدهور الإسلام التدريجي لا يمكن وقفه بأية مسكنات أيا كانت المهارة في استخدامها»^(٦).

وتنوعت رؤى المسلمين للغرب واستجاباتهم تجاه قواه وأفكاره ما بين الرفض والواجهة إلى الإعجاب والتقليد. وعلى أية حال، فإن الحالة السائدة كانت حالة الصراع والمنافسة. وبالنسبة للكثيرين، فإن الحركة الإمبريالية التي توسلت بذكريات الحروب الصليبية، والتحدي والعدوان الأدبي، لم تكن سوى مرحلة أخرى من مراحل حرب المسيحية المقاتلة ضد الإسلام؛ إذ كانت أوروبا العدو الذي هدد كلاً من الدين الإسلامي والحياة السياسية للأمة الإسلامية. وكانت الأزمة السياسية التي أفرختها الاستعمار الأوروبي مصحوبة بأزمة أخرى روحية : «الأمة الروحية الجوهرية في الإسلام في القرن العشرين تخرج من ثنيا الإدراك بأن شيئاً ما معوج ما بين الدين الذي أنزله الله والتطور التاريخي للعالم الذي يسيطر عليه»⁽⁷⁾.

وكانت التصورات الإسلامية عن الغرب الصليبي قد ترسخت من خلال سياسات القوى الاستعمارية. وأنثبت الاستعمار أنه تهديد للهوية والعقيدة الإسلامية. كان الاعتقاد بأن توسيع أوروبا وسيادتها راجعاً إلى تفوق ثقافي مسيحي داخلي يرد ضمناً في السياسات وتصريحاً في أقوال الكثيرين من موظفي الحكومة والبshireين. فتعليم «الوطنيين» اللغة والتاريخ وعلوم الغرب والقضائل المسيحية كانت جزءاً من سياسة «تنوير» للتمدين. وليس على المرء أن يتطلع بعيداً للعبارات التي تثبت أسوأ مخاوف المسلمين. ونتيجة لهذا فإن النضال ضد الاستعمار الأدبي غالباً ما كان متناسباً مع أدبيات الحرب بين العالم المسيحي

والإسلام. وبينما تحدث المدافعون الفرنسيون عن «معركة بين الصليب والهلال» أعلن ضابط جزائري مسلم مهزوم «لقد حاربنا حتى هذا اليوم دفاعاً عن حرياتنا وديننا»^(٨). وعلاقة السيد / الخادم التي كانت جزءاً كبيراً من مكونات الحكم الاستعماري الأوروبي ولدت أنماطاً شائعة متباينة وشكا متبايناً عكس نوعاً من علاقة التضاد:

«المصري في نظر البريطانيين، كان تقليداً مضحكاً للموظف الفرنسي التافه، وجياناً دعياً، ومسلماً معيناً متعصباً، ومشاغباً مزعجاً عميت عيناه عن الفوائد التي جلبها الحكم البريطاني للبلاد، أو صعلوكاً يبيع الكروت البريدية القذرة في السوق. ورأى المصريون البريطاني بارد القلب، متقوقاً (وثمة نقطة أساسية مؤداتها أن المصريين الوحيدين الذين كان بإمكانهم دخول نادي الجزيرة الرياضي كانوا من الخدم) مرتفقاً مريضاً بجنون القوة»^(٩).

ولم تأت أوروبا بجيوشها من البيروقراطيين والجنود فقط وإنما ببعثاتها التبشيرية أيضاً. وكان التهديد المزدوج الذي يحمله الاستعمار هو تهديد التاج والصلب. والعلاقة المتباينة بين القساوسة والحكومة والعسكر أعلنها مارشال فرنسا بوجو الذي امتدح «علاقتهم العظيمة» معلقاً بأن القساوسة «يكسبون لنا قلوب العرب الذين أخذعنهم بقوة السلاح»^(١٠). وكان المبشرون والمؤسسات التبشيرية (الكنائس والمدارس والمستشفيات ودور النشر) في نظر الكثير من المسلمين بمثابة ذراع للإمبريالية، وهو جانب من السياسة يحل محل المؤسسات الوطنية ويوضع

محل اللغات والتاريخ المحلي مناهج غربية، ويفرى الأرواح من خلال المدارس والرعاية الاجتماعية. وقد رمز استيلاء الفرنسيين على الجامع الكبير في الجزائر وتحويله إلى كاتدرائية سان فيليب، والعلم الفرنسي والصلب على منارته، إلى التهديد الذي تمثله المسيحية. وقد تجلى الاحتقار الحماني الفرنسي بوقاحة على يد كبير الأساقفة في الجزائر عندما قرر أن مهمة الكنيسة أن تحول العرب المسلمين من «خطايا دياناتهم الأصلية التي تفرز البلادة والطلاق وتعدد الزيجات واللصوصية المشاعية الزراعية والتعصب بل وأكل لحوم البشر»⁽¹¹⁾.

الاستجابات الإسلامية لتحدي الاستعمار :

تشكلت أربع استجابات إسلامية للغرب: الرفض، والانسحاب، والعلمانية والتغريب والحداثة الإسلامية.

الرفض والانسحاب :

بالنسبة لكثير من المسلمين، كانت استجابة النبي لمناوشته المكين هي الهجرة أو الجهاد، تاركين الأرض التي لم تعد تحت حكم المسلمين، أو محاربين دفاعاً ضد الكافر أو لهزيمته. وعلى الرغم من أن المسيحيين اعتبروا مؤمنين دائمًا من أهل الكتاب، فإن الأوروبيين الاستعماريين قد

رُفِضُوا أَنذاك عَلَى اعتبار أَنْهُمْ كُفَّارُ أَعْدَاءِ الإِسْلَامِ. وَبَيْنَمَا أَثْبَتَتِ
الْمُقاوِمةُ وَالْمُواجهَةُ جَانِبَيْهَا ابْتِداءًا، فَإِنَّ الْهِجْرَةَ أَثْبَتَتِ أَنَّهَا إِجْرَاءٌ غَيْرُ
عَمَليٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَعْدَادِ الْكَبِيرَةِ مِنَ النَّاسِ، وَبِالنِّظَرِ إِلَى تَفُوقِ الْقُوَّةِ
الْعَسْكَرِيَّةِ لِأُورُبِّيا، فَإِنَّ الْجَهَادَ مَآلَهُ إِلَى الْهَزِيمَةِ. وَبِالنِّسْبَةِ لِكَثِيرِيْنِ مِنَ
الْزُّعَمَاءِ الْدِينِيِّينَ، كَانَ الْبَدِيلُ بِبِسْاطَةٍ هُوَ رَفْضُ التَّعَامِلِ مَعَ السَّادَةِ
الْإِسْتَعْمَارِيِّينَ، وَتَحَاشِي صَحْبَتِهِمْ، وَمَدَارِسِهِمْ وَمَؤْسَسَاتِهِمْ. وَأَيْ شَكْلٍ
مِنْ أَشْكَالِ التَّعَاوِنِ كَانَتْ تُعَتَّبُ إِسْتِسْلَامًا لِلْعُدُوِّ أَوْ خِيَانَةً. وَقَدْ أُدِينَ
الْتَّعْلِيمُ الْأَوْرُوبِيُّ الْحَدِيثُ بِاعْتِبَارِهِ أَجْنبِيَا دُخِيَّلًا، زَانَدَا عَلَى الْمُطَلُوبِ،
وَتَهَدِّيَا لِلْإِيمَانِ الْدِينِيِّ. وَلَمْ يَكُنِ الْمُسْلِمُونَ بِحَاجَةٍ إِلَى النَّظَرِ بِعِدَا لِكَيْ
يَجِدُوا مِنَ الْأَوْرُوبِيِّينَ مَنْ يَدْلُوْنَ بِتَصْرِيحاَتٍ تَؤَكِّدُ مَخَاوِفَهُمْ؛ إِذْ قَالَ كَاتِبُ
إِنْجِلِيزِيُّ : «إِنَّ دِيَانَاتَ آسِيَا الْفَخْمَةَ انْكَمَشَتْ وَتَحَوَّلَتْ إِلَى عَصَى جَافَةَ
حِينَما اتَّصلَتْ بِالْحَقَائِقِ الْبَارِدَةِ لِلْعِلُومِ الْغَرْبِيَّةِ»^(١٢).

العلمنة والتغريب :

عَلَى أَيَّهَا حَالٍ، تَنوَعَتِ الْاسْتِجَابَاتُ الْإِسْلَامِيَّةُ؛ فَإِذَا كَانَ الْبَعْضُ قدْ
دَعَا إِلَى الرُّفْضِ وَالْمُقاوِمةِ، فَإِنَّ الْبَعْضَ الْآخَرَ كَانُوا شَغَوفِيِّينَ بِأَنْ يَتَعَلَّمُوا
مِنْ قُوَّةِ الْغَرْبِ وَيَقْتَدِيُوْنَ بِهَا، لَكِي يَتَمْدِيُوْنَ. وَاسْتَنْتَاجُ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ فِيمَا
يَتَعَلَّقُ بِرِدُودِ الْفَعْلِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي شَبَهِ الْقَارَةِ الْهَنْدِيَّةِ يَصُدِّقُ بِشَكْلِ عَامٍ
عَلَى الْكَثِيرِ مِنَ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ : «لَمْ يَكُنْ رَدُّ الْفَعْلِ الْمُسْلِمِ تَجَاهَ

التعليم الإنجليزي موحداً.... واحتفل رد الفعل المسلم إزاء الحادثة من العداء الأعمى دفاعاً عن النفس إلى التعاون العاقل مع السياسة التعليمية البريطانية»^(١٢)... وبالنسبة لكتيرين، كان لابد من الاعتراف بحقائق الصعود الأوربي والتعامل معها، ولابد من استيعاب دروسها حفاظاً على البقاء.

فالحكام المسلمين في الدولة العثمانية، وفي مصر، وإيران تطلعوا إلى الغرب لتطوير برامج التحديث العسكرية والاقتصادية والسياسية القائمة على أساس من التعليم والتكنولوجيا الأوربية. لقد كانوا يسعون إلى الاقتداء بقوة الغرب، وإلى تطوير قوات عسكرية وأجهزة بيروقراطية حديثة مدربة ومجهزة، وإلى الحصول على العلم الذي يقدم الأسلحة الحديثة. وتم استيراد المدرسين والمدارس الأوروبية. وأرسلت البعثات التعليمية إلى أوروبا، حيث درس المسلمين اللغات، والعلم والسياسة. وتم تأسيس مكاتب الترجمة والمطبع لترجمة ونشر المؤلفات الغربية. وولدت نخبة فكرية جديدة - حديثة و المتعلمة وغربية الميل. وعلى أية حال، فإن التغيير عن طريق الاقتداء جاء من أعلى، بدأه الحكام وفرضوه، في رد فعل إزاء التهديد الخارجي الذي تمثله النزعة التوسعية الأوروبية، ولم يكن استجابة للضغوط المجتمعية. لقد بذرت الدولة بنور هذا التغيير، ونفذته نخبة صغيرة كان أفرادها أول المستفيدن من الإصلاح. وعلى الرغم من أن بعض الأسس الجوهرية الإسلامية قد استخدمت لإضفاء الشرعية على التحول، فقد كانت هذه العملية تتطرق على القبول التدريجي لنظرية

علمانية تقيد الدين في إطار الحياة الشخصية على حين تتجه صوب الغرب لتطوير النماذج في الحياة العامة. وتمثلت النتيجة في سلسلة من الإصلاحات العسكرية والإدارية والتعليمية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية، التي كانت متأثرة ومستلهمة من الغرب بشكل قوى، «التحديث» المجتمعات المسلمة. وببطء تم تحويل الأساس الإسلامي والشرعية التي تقوم عليها المجتمعات المسلمة، على حين كانت الإيديولوجية والقانون ومؤسسات الدولة، التي تدين بالكثير لنماذج مستوردة من الغرب، تتجه بشكل مطرد صوب العلمانية.

كان التحديث الذي بدأه الحكام المسلمين من خلال النماذج الغربية مدفوعاً في الأساس برغبة في تقوية سلطتهم ومركزتها، وليس بدافع من المشاركة (القوى السياسية الأخرى). فالمشاركة السياسية لم تكن من الأولويات. وكان الاهتمام الأولى للحكام منصباً على الإصلاح العسكري والإداري والتكنولوجي، وليس موجهاً إلى التغيير السياسي الجوهرى. وهكذا على سبيل المثال، فعلى الرغم من أن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني أصدر أول دستور عثماني سنة ١٨٧٦ واستسلم شاه إيران للضغوط وأسس مجلس شورى وطنياً سنة ١٩٠٦، ففي كلتا الحالتين انتهت محاولات وضع إصلاحات دستورية جادة لتحديد سلطة الحكم المطلقة إلى الإحباط أو السحق.

وتمثلت النتيجة الرئيسية للتحديث في ظهور نخب وتشعب مطرد في المجتمع المسلم، تلخص في نظمها التعليمية والقانونية. فالتعايش بين

المدارس الدينية التقليدية والمدارس العلمانية الحديثة، وكل منها منهجها ومعلموها وأوساطها الخاصة، قد أنتج طبقةتين برؤيتين عالميتين متنافرتين: أقلية نخبوية حديثة غريبة الهوى، وأغلبية أكثر محافظة ذات توجه إسلامي. كما أن العملية فتنت الأسس التقليدية لسلطة الزعماء الدينيين وقوتهم، بينما ارتفعت طبقة جديدة من النخب الحديثة المدرية إلى الواقع المهمة في الحكم والتعليم والقضاء، وهي موقع كانت على الدوام ملكا للعلماء (مشايخ الإسلام).

الحداثة الإسلامية :

وثمة استجابة رابعة للتحدي الذي طرحته الغرب، تمثل في حركة التحديث الإسلامي، التي كانت تسعى إلى سد الفجوة ما بين التراثيين الإسلاميين والمصلحين العلمانيين؛ إذ إن دعوة الحداثة المسلمين ضمنوا اهتمامات الأمة الداخلية في حركة التجديد التي شهدتها القرن الثامن عشر مع الحاجة إلى الرد على تهديد الاستعمار الأوروبي ومتطلبات الحداثة^(١٤). ومثل المصلحين العلمانيين استجاب المصلحون الإسلاميون للاستعمار الأوروبي، وكانوا متاثرين بمفهومهم عن «نجاح الغرب». كان الغرب قويا وناجحا؛ أما المسلمون فكانوا ضعافا وخاضعين للسيادة وتابعين. ومن ثم فبانهم اعتقدوا أنه يجب موافعة مصادر قوة الغرب واستيعابها. وفي النصف الأخير من القرن العشرين

كان هذا الموقف يتناقض بحدة مع الأصولية الإسلامية التي أدانت «الاستعمار الجديد للقوى الكبرى» وتأكيداً لها على «فشل الغرب» واستقلال الإسلام وأكتفائه الذاتي^(١٥).

والحداثة الإسلامية، مثل الكثير من الاستجابات الإسلامية تجاه الغرب في القرن العشرين، كان لها موقف متناقض تجاه الغرب؛ الجاذبية المثيرة والرفض. كانت أوروبا محل الإعجاب بسبب قوتها وتكنولوجيتها ومثلها السياسية عن الحرية والعدالة والمساواة، ولكنها غالباً ما كانت مرفوضة لأهدافها وسياساتها الإمبريالية. والمصلحون من أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في مصر، وعلال الفاسي في المغرب، وعبد العزيز الطالبي في تونس، وعبد الحميد بن باديس في الجزائر، وسيد أحمد خان ومحمد إقبال في شبه القارة الهندية، ناقشوا توافق الإسلام مع العلم الحديث وأفضل الأفكار في الغرب. ونادوا بالحاجة إلى قبول الجمع الانتقائي بين الإسلام والفكر الغربي الحديث، وأندانا التقليد المطلق للماضي، وسعوا إلى طرح أساس جوهري إسلامي للإصلاح التعليمي والقانوني والاجتماعي لإعادة الحيوية إلى مجتمع مسلم قاصر وعجز. وعلى النقيض من حركات التجديد في القرن الثامن عشر، لم تسع الحادثة الإسلامية إلى استعادة ماض نقي بسيط ولكنهم بدلاً من ذلك كانوا يرغبون في إعادة تشكيل تراثهم الإسلامي استجابةً للتحدي السياسي والعلمي والثقافي الذي يمثله الغرب. وأقامت الحادثة الإسلامية أساساً جوهرياً منطقياً لقبول الأفكار

والمؤسسات الحديثة، سواء كانت علمية، تكنولوجية أم سياسية (الحكومة الدستورية والنيابية). وبالنسبة لهؤلاء المصلحين، فإن نهضة الأمة الإسلامية كانت الخطوة الأولى نحو الاستقلال الوطني أو التحرر من نير الاستعمار الكريه- أى استعادة القوة الإسلامية. واعتقدوا أنه ينبغي على المسلمين أن يتظروا إلى الإسلام، مصدر قوتهم ووحدتهم، ولكن عليهم أن يتعلموا أسرار القوة الغربية لكي يطيحوا بالحكم الأجنبي ويستعيدوا هويتهم واستقلالهم.

وقد لخص جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨-١٨٧٩) اهتمامات الحادثة الإسلامية وبرنامجهما، إذ إنه كان مولوداً في إيران وتتعلم فيها، ثم في الهند تحت حكم بريطانيا، وكان الأفغاني مدرساً كما كان نشطاً سياسياً لا يعرف الكل، جاب أنحاء العالم الإسلامي من مصر حتى الهند، داعياً المسلمين إلى أن ينهضوا من سباتهم ويستعيديوا هدفهم وهويتهم التي سنها الله. وبينما اشتغل بالتدريس في مصر، وعمل مستشاراً لشاه إيران، وسافر إلى أوروبا، كان يبشر برسالة تتحدى كلاً من السلطات الإسلامية والأوروبية، موضحاً «خطر التدخل الأوروبي»، وال حاجة إلى وحدة وطنية لمقاومة، وال الحاجة إلى وحدة إسلامية أوسع تضم الشعوب الإسلامية وال الحاجة إلى دستور يحد من سلطة الحاكم^(١٦). هذه الموضوعات عن مناهضة الإمبريالية، والوحدة العربية والجامعة الإسلامية، والحكم الدستوري تشكل جزءاً أساسياً في تراثه.

وقد برهن الأفغاني على أنه شوكة في جنب كل من الحكام المسلمين والبريطانيين على السواء، إذ كان هو وحواريه مشتركين في ثورة عرابي الوطنية ضد التفوذ البريطاني والفرنسي في مصر سنة ١٨٨٢ . ومن ثم تم ترحيل الأفغاني خارج إيران سنة ١٨٩١ م بسبب تأييده وتحريضه على «احتجاج الدخان». وفيما بعد، وبعدما دعاه السلطان عبد الحميد العثماني إلى استقباله، تم وضع الأفغاني تحت الإقامة الجبرية بالمنزل سنة ١٨٩٦ عندما تم اغتيال شاه إيران ناصر الدين شاه على يد واحد من أتباع الأفغاني المشهورين.

وقد ألقى الأفغاني باللوم على التوسع الأوروبي، والحكام المستبدین والمؤسسة الدينية لما حل بالعالم الإسلامي من الشرور، والاضمحلال السياسي والجمود الديني. وإن كان الأفغاني ينتقد العلماء وتفسيرهم الرجعي للإسلام، فإنه كان يبشر برسالة التجديد والتغيير. ولأنها قد أخذت شكل الاستجابة لأوروبا ومعاييرها في الحداثة، فقد ظهرت وكأنها شيء يشبه «إسلاما بروتستانتيا». والواقع أن الأفغاني اعتقاد أن الإسلام، مثل المسيحية قبله، كان بحاجة إلى مارتون لوثر وحركة إصلاح^(١٧). لقد كان الإسلام دين التقدم والتغيير، دين العقل والعلم، ديناً ذا أخلاقيات قوية فاعلة. وقد جادل الإصلاحيون بأن هذه الخصائص كانت مكوناً داخلياً أصيلاً في التاريخ الإسلامي، ومصدراً لقوة الإسلام ومجدده في الماضي. لقد أنتج المسلمون وأمتلکوا حضارة إسلامية ثرية؛ ومن ثم فإن الأفغاني جادل بأن العقل والفلسفة والعلم

أمور لم تكن غريبة عن الإسلام، ولم تكن ببساطة من نتاج الغرب وحده. كذلك فإن الإسلام قدم الرابطة الاجتماعية التي وحدت وهدت أمة كانت ظاهرة يوما، فالوحدة الإسلامية، مثل مناهضة الاستعمار، تتبقى لازمة للاستقلال السياسي والثقافي.

وكان الأفغاني يرى أن إعادة الحيوية إلى الأمة الخامدة لاتتأتي بتجاهل الغرب أو رفضه وإنما من خلال الاشتباك النشط والمواجهة. لقد كان الغرب هو المشكلة وهو جزء من الحل أيضا. فمن ناحية أخضعت أوروبا الأمة وهددت هويتها واستقلالها. ومن ناحية أخرى يجب على الأمة الإسلامية على المستوى الوطني والدولي أن تتعلم من الغرب، وأن تتعزز على مصادر قوته وتستغلها. وهكذا فبإضافة إلى العلم والتكنولوجيا، فإن الأفغاني واعم الأفكار السياسية مثل الحكم الدستوري والمشاركة السياسية من خلال مجالس منتخبة. وكانت إعادة الحيوية للإسلام والتضامن الإسلامي مفاتيح تحقيق الهدف النهائي، أى الاستقلال عن الغرب واستعادة الأمجاد الإسلامية.

وإذا كان الأفغاني شطا سياسيا بالأساس، فإن تلميذه محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) كان هو الذي طور الأبعاد الإصلاحية الفكرية والاجتماعية في الحادثة الإسلامية؛ إذ كانت حركة محمد عبده السلفية تبحث عن الشرعية من خلال تحديد حركتها الإصلاحية التجديدية في إطار السلفيين الكبار في الأمة الإسلامية الباكرة، أولئك الذين ساروا على سنة النبي. كان محمد عبده مصريا تلقى التعليم الذي يؤهله لأن

يكون عالماً من علماء الدين. وكان يلقى دروسه في جامعة الأزهر، وهي أقدم مركز للتعليم الإسلامي، ودار العلوم التي كانت كلية جديدة أدخلت منهاجاً حديثاً لإعداد خريجي الأزهر لتولى المناصب الحكومية. وكان أكثر تلامذة الأفغاني حماسة في البداية هو محمد عبده ولهذا عمل بالقرب منه، ونشر مقالات عن الإصلاح السياسي الاجتماعي، ونفى إلى باريس مع الأفغاني بسبب مشاركته في الثورة العربية. وفي باريس كونا جمعية سرية ونشرنا صحفة واصلت نشر رسالة الأفغاني عن الإصلاح الإسلامي ومناهضة الاستعمار.

وبعد عودته من المنفى، أشاع محمد عبده بوجهه بعيداً عن النشاط السياسي وركز على الإصلاح الفكري والديني والتعليمي والاجتماعي. وتتضمن أعماله المنشورة صحفة المنار التي تناولت تفسير القرآن والفقه. ويشير بتوافق الوحي مع العقل، وأدان الاتباع الأعمى للتراث (التقليد)، كما حبذ الشرعية والحاجة إلى إعادة تفسير الإسلام بحيث يستجيب لمتطلبات الحياة الحديثة. وقد عمل محمد عبده على إصلاح حال علماء الدين، ولاسيما مناهج جامعة الأزهر، والمحاكم الشرعية. وقدم أساساً منطقياً جوهرياً لإصلاح القضاء الإسلامي، مجادلاً بأنه بينما كانت الشرائع المتعلقة بعبادة الله ثابتة لا تتبدل، فإن التشريع الاجتماعي الإسلامي كان قادراً على التغيير الضروري، وبوصفه مفتى مصر، كانت آراء محمد عبده الرسمية تغطي مجالاً عريضاً من الإصلاحات من السماح بالثياب الأوروبية إلى فوائد البنوك والزواج والطلاق.

وكان محمد عبده أيضاً بطلًا من أوائل أبطال الإصلاحات الشرعية والعلمية التي تهدف إلى تحسين أوضاع النساء المسلمات. وإذا كان ناقداً لتعدد الزيجات وتاثيره السلبي على العائلة المسلمة، فقد جادل بأنه قد سمح به للمواومة مع الأوضاع الاجتماعية السائدة في شبه الجزيرة العربية زمن النبي. لقد قدم محمد عبده تفسيراً حديثاً للقرآن خلص إلى نتيجة مؤدّاًها أن النموذج القرآني «سورة النساء» آية ٢، ١٢٩، «وَإِنْ خِفْتُمُ الْأَنْقَسْطُرَا فِي الْيَتَامَى فَانكحُوهُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مُتَنَّى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمُ الْأَنْقَسْطُرَا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا ملَكْتُ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى الْأَنْقَسْطُرَا هُوَ وَلَنْ تَسْتَطِعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَضْتُمُ فَلَا تَنْهَلُوا كُلُّ مُنْيٍ فَتَذَرُّوهَا كَالْمُعْلَقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوهُنَّا وَتَشْفُرُوهُنَّا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَّحِيمًا»^٣ كان في الواقع الأمر يحبذ الزيارة الواحدة، لأن سماح القرآن بأكثر من زوجة واحدة كان مقروراً بعدالة مطلقة وعدم الميل، وهذا أمران مستحيلان في الواقع. وقد تبني كثيرون من المصلحين تفسير محمد عبده للقرآن، كما أن هذا التفسير قدم أساساً منطقياً حديثاً لكثير من قوانين الأسرة التي سنتها الحكومات لتقييد تعدد الزيجات.

وعلى آية حال، كان رفيق محمد عبده، قاسم أمين (١٨٦٣ - ١٩٠٨) الذي كان محامياً وقاضياً، هو الذي طور بعداً نسائياً للتجديد والحداثة الإسلامية. وفي كتابين مثيرين للجدل (تحرير المرأة والمرأة الجديدة) أدان إخضاع النساء المسلمات باعتباره منافياً للإسلام وسبباً رئيسياً في تدهور الأسرة والمجتمع. وقد ربط قاسم أمين تحرير المرأة

بالقضية الوطنية. إذ إن عبودية المرأة أدت إلى تأخر المجتمع وأعاقت تطوره، وجادل بالمساواة بين الجنسين في الإسلام وأدان الحجاب والعزلة الاجتماعية باعتبارهما منافي للإسلام، ووجه انتقاداتاته إلى الزيجات المرتبة، وحق الذكر المطلق في الطلاق وعدم قدرة المرأة على أن تفعل ذلك. وعلى الرغم من الانتقادات والهجوم الذي شنه عليه كثير من الزعماء الدينيين والوطنيين الذين اتهموه بأنه قد يقلد الغرب، فإن قاسم أمين صار إلهاما لكثير من زعيمات الحركة النسوية مثل هدى شعراوى بعد ذلك بجييل واحد.

وبينما كان المجددون الإسلاميون مثل جمال الدين الأفغاني في الشرق الأوسط والسير سيد أحمد خان (١٨١٧ - ١٨٩٨) في شبه القارة الهندية يشتركون في برنامج إصلاحي حديث، فإنهم قد اختلفوا في اتجاهاتهم وأهدافهم السياسية، لاسيما في موقفهم إزاء الغرب. وعلى التقىض من الأفغاني، الذي كانت أفكاره وأفعاله المناهضة للاستعمار ذات تأثير واضح في الشرق الأوسط، كان أحمد خان مواليًا للبريطانيين. وقد كرس أحمد خان الذي عاش في أثناء عصيان ١٨٥٧ (الذي أسماه الوطنيون فيما بعد حرب الاستقلال الأولى) حياته لبقاء الأمة الإسلامية في الهند البريطانية فالإسلام نفسه لا يشكل تهديداً للمصالح. ونادى بفقه جديد يستجيب للتغير الحديث. وأسهمت كتاباته ونشاطاته في عملية الإصلاح وإعادة التفسير هذه. وركز أحمد خان بصفة خاصة على تخریج جيل جديد من القادة المسلمين من خلال

إصلاحات التعليم. وأنشأ المدرسة الشرقية الأنجلو- إسلامية (أعيدت تسميتها سنة ١٩٢٠ جامعة البحار الإسلامية) على غرار جامعة كمبردج. وفي الوقت نفسه سعى أحمد خان إلى مواجهة كل من علماء الدين الذين رفضوا البريطانيين باعتبارهم «أعداء الإسلام» والبريطانيين الذين اعتبروا المسلمين تهديدا سياسيا كامنا بسبب طاعتهم للإسلام. ومن ثم كان يعارض الاتجاه الإسلامي بانتهاج سياسة انسحابية، وعلى النقيض من الاعتقاد البريطاني السائد، جادل بأن المسلمين يمكن أن يكونوا مواطنين مخلصين لدولة غير مسلمة. وعلى الرغم من إنجازاته، فإن ارتباطه الحميم بالغرب أدانه في عيون أولئك الذين ثاروا تحت الحكم الاستعماري. وانجداب أحمد خان القوى تجاه الغرب، الذي رمز إليه قراره بارتداء الملابس الغربية، وانتهاجه أسلوب حياة أوربيا، وقبوله لقب الفروسية من الملكة فيكتوريا، جلب عليه انتقادات قوية من جانب العلماء ومناهضي الاستعمار الذين رفضوا نزعته الإصلاحية باعتبارها استسلاما سياسيا وثقافيا.

وكان محمد إقبال (١٨٧٥-١٩٣٨م) في الهند وطه حسين (١٨٨٩-١٩٧٣) في مصر يمثلان المرحلة التالية في الإصلاح التحديسي، الذي نمت فيه الحركات الوطنية ويرز اتجاه أكثر علمانية. وكانا مثالين على رياح التغيير المزدوجة: الحداثة الإسلامية والوطنية العلمانية.

وقد جمع إقبال بين التربية التقليدية ومعرفة حميمة بالغرب. فقد درس في ألمانيا وإنجلترا، وحاز درجة الدكتوراه في الفلسفة من ميونيخ

ودرجة في القانون من لندن. وعلى الرغم من أنه كان محامياً بالمهنة، فإن الناس يتذكرونها باعتباره الشاعر الفيلسوف الكبير في جنوب آسيا. ومزج إقبال بين ما كان يعتقد أنه أفضل ما في الشرق وما في الغرب، تراثه الإسلامي وفلسفته الغربية (هيجل، برجسون، فيخته ونيتشه)، لكنه ينتج توليفاته الخاصة وإعادة تفسيره للإسلام. وقد تم تلخيص الدفعة الحادثة في تفكيره وافتتاحه على الغرب في كتاب إعادة بناء الفكر الديني في الإسلام.. "The Reconstruction of Religious Thought in Islam".

«لاعجب إذن أن الجيل الأصغر... يطلبون اتجاهها جديداً لدينهم. ومع يقظة الإسلام فإنه من الضروري إذن أن نفحص، بروح مستقلة، ما فكرت فيه أوروبا وكيف يمكن الاستفادة من النتائج التي وصلت إليها في مراجعة وإعادة بناء الفكر الفقهي في الإسلام إذا كان ذلك ضرورياً»^(١٨).

وتحدث إقبال مثل الأفغاني عن الحاجة إلى إصلاح إسلامي مثل ذلك الذي جرى على المسيحية : «نحن اليوم نمر خلال فترة مشابهة لفترة الإصلاح البروتستانتي في أوروبا ولا ينبغي أن يفوتنا الدرس الذي نخرج به من صعود حركة لوثر وحضارتها»^(١٩).

استعار إقبال من الغرب بشكل واع ونقدى : إذ وجه انتقادات حادة ضد الاستعمار والإمبريالية الأوروبية. وعلى الرغم من إعجابه بإنجازات الغرب وروحه الحركية وتراثه الفكري والتكنولوجيا، فإنه أدان تجاوزات الاستعمار والإمبريالية واستغلال الرأسمالية، وإلحاد

الماركسية، فضلاً عن الإفلات الأخلاقى للعلمانية. وجادل إقبال، مثل أحمد خان بأن الإسلام، على عكس الصورة الكاريكاتورية التى رسمها الغرب بوصفه «دين الحرب المقدسة»، هو دين السلام الذى «يدين كل أشكال الاضطراب السياسى والاجتماعى... فالمثل الأعلى للإسلام، هو تحقيق السلام الاجتماعى بأى ثمن»^(٢٠). وعلى النقيض من أحمد خان، كان إقبال يشبه الأفغانى كثيراً فى أنه كان يريد أن يعيد الحياة إلى الأمة الإسلامية حتى يمكنها تحقيق استقلالها السياسى و تستعيد مكانها الصحيح فى التاريخ. وحاول إقبال أن يطور نماذج إسلامية بديلة من أجل المجتمعات المسلمة الحديثة. وعول على التراث الإسلامي، سعياً وراء «إعادة اكتشاف» المبادئ والقيم الإسلامية التى يمكن أن تقدم الأساس للصياغات الإسلامية للمفاهيم والمؤسسات الغربية مثل الديمقراطية والحكومة البرلمانية.

وعلى الرغم من أن إقبال كان يعتقد أن الوطنية كانت تناقض المثال الإسلامي عن الأمة العالمية، أو الجامعة الإسلامية، فإن قبل مع هذا ضرورتها وفائتها العملية. إذ يتبعى أن يحصل المسلمين على استقلالهم ويعيدوا بناء مجتمعاتهم المحلية والإقليمية. وعلى النقيض من ولاء السير سيد أحمد خان، كان إقبال صوتاً من أوائل الأصوات الداعية إلى الاستقلال عن بريطانيا وإلى القومية الإسلامية فى شبه القارة. وعلى الرغم من أن إقبال كان فى الأصل وطنياً هندياً، فإن اهتمامه بهوية الأقلية المسلمة ومصالحها فى الدولة التى يحكمها

الهندوس قاده إلى التخلى عن حلم الهند الموحدة، وإلى الانضمام إلى العصبية المسلمة، والمناداة بدولة مسلمة منفصلة.

ويعكس تزعة إقبال الإصلاحية الإسلامية، يمثل طه حسين، الذي كان تلميذا سابقا لمحمد عبده، انسياق جيل جديد من الشباب المصري في التيار العلماني الأوروبي. وتعكس حياته وتربيته أزدواجية التعليم وانقسام الهوية الذي أصاب المجتمع المصري. وعلى الرغم من أنه كان كفيفاً منذ صغره، فقد كان يذهب إلى كتاب القرية، ثم تلقى تعليمه في أول مؤسستين للتعليم العالي في القاهرة، جامعة الأزهر، مركز التعليم الإسلامي الشهير، والجامعة المصرية (جامعة القاهرة)، الجامعة الوطنية الحديثة. وأعقب ذلك بعثة لمدة سنوات أربع (١٩١٥ - ١٩١٩) للدراسة في فرنسا، حيث حصل على درجة الدكتوراه من السوربيون. وصار طه حسين كاتباً معروفاً على المستوى العالمي ومعلماً وتولى منصب وزير المعارف (١٩٥٠ - ١٩٥٢).

ويمثل طه حسين هذه المجموعة من تلاميذ محمد عبده الذين صاروا قادة الحياة السياسية والفكرية، ولكنهم كانوا يعتقدون أن الحاجات الحديثة للمجتمع يمكن خدمتها على أفضل وجه بالفصل بين الدين والسياسة. وربما لا يوجد كتاب يعبر عن الحيرة الثقافية التي واجهها المسلمون في بواعظير القرن العشرين والتوجه الغربي للكثير من النخب الإسلامية الصاعدة، أكثر من كتاب طه حسين الذي يحمل عنوان «مستقبل الثقافة في مصر». وهو يجسد الأساس المنطقي لأولئك الذين

توصلوا إلى أن القوة المستقبلية يمكن إحرارها على أفضل وجه، ليس بالرجوع إلى ماضٍ إسلامي ولا بالسير في طريق الحادثة الإسلامية، ولكن بانتهاج سياسة إصلاح جسورة ذات توجه ليبرالي علماني. وعلى الرغم من أن طه حسين كان حذراً في الحديث عن الاستعارة الانتقائية، فإن الجذب الهائل للغرب باعتباره نموذجاً للنجاح كان واضحاً في كل من خطابه ودرجة اعتماده على النماذج الغربية في التطوير.

ولم يكن طه حسين وكثير من أبناء جيله ينتقدون الغرب، بل كانوا يهيمون به إعجاباً. وعلى الرغم من أنه حارب في سبيل استقلال مصر عن أوروبا، فقد واصل القول بأن جذور مصر (وذلك مستقبلها) وجذور الإسلام ترتبط بالغرب ارتباطاً لافاكاً منه. والواقع، أنه جادل بأن مصر لم تكن من الشرق وإنما من الغرب، وأكد على اشتراك (مصر والغرب) في أصول دينية وجغرافية مشتركة (الإله الواحد، والبحر المتوسط) وتماماً مثئماً أن أوروبا لم تعد غريبة عندما اعتنقت المسيحية، التي كانت جذورها في الشرق الأوسط، كذلك فإن مصر لم تصبح شرقية عندما أسرعت بقبول الإسلام. واستمر طه حسين في القول بأن «أصل الإسلام ومنبعه هو أصل المسيحية ومتبعها... وليست هناك اختلافات فكرية أو ثقافية يمكن أن نجدها بين الشعوب التي نمت حول البحر المتوسط وتأثرت به»^(٢١). وأكد طه حسين على أن العلمانية قد صارت جزءاً من تراث مصر منذ زمن طويل فقد كان المسلمون على وعي تام بالبدأ المعترف به عالياً الآن بأن الدين والنظام السياسي أمران مختلفان، وأن

الدستور والدولة، فوق أى اعتبار آخر، يقونان على أسس عملية^(٢٢). وهكذا خلص إلى أن المصريين المحدثين يجب أن يتخذوا السلوكيات والمؤسسات الأوروبية لأنفسهم من أداب المائدة والسكك الحديدية إلى النظم السياسية والقانونية والتعليمية^(٢٣).

كان الانزلاق العلماني لطه حسين (وغيره من تلاميذ الأفغاني ومحمد عبده) من بين أعراض تراث مختلط للحداثة الإسلامية. وقد كان نجاحاً وفشلًا في آن واحد. لقد قدم التجدديون بالفعل أساساً منطقية ترتكز على الإسلام للإصلاح الحديث. كما قدموا بالفعل بديلاً عن الاتجاهات الرافضة لدى الكثيرين من الزعماء الدينيين ونزعات التقليد الأعمى التي ميزت العلمانيين. ومن خلال كتابات التجدديين ونشراتهم وتعاليمهم وتأسيس المؤسسات التعليمية والاجتماعية، صارت أفكار الحداثة الإسلامية وقيمها جزءاً من الخطاب الإسلامي وكان لها أن تتحول بمروء الوقت إلى جزء من التيار العام للفكر الإسلامي، إذ إن أفكار الأفغاني لم تترك تأثيرها في قلب البلاد العربية وشمال إفريقيا فحسب، وإنما أثرت أيضاً في إندونيسيا البعيدة. وكان أحمد خان ومحمد إقبال من القوى الثقافية والفكرية الكبرى في أنحاء جنوب آسيا وما وراءها. وعلى أية حال، فقد فشل زعماء التجديد أنفسهم في بناء منظمات تطور أفكارهم وتطبّقها بطريقة منهجية. وليس هناك ما يوضح هذا أكثر من ميل الكثيرين من تلاميذهم إلى التحول صوب طريق أكثر علمانية. وطه حسين مثال بارز على هذا الاتجاه، وكذلك سعد زغلول الزعيم الوطني المصري الكبير.

لقد كانت الحداثة الإسلامية في أساسها حركة فكرية. وبينما لم تنتج حركة موحدة أو منظمات دائمة، فإن تراثها تمثل في تأثيرها على تطور الأمة الإسلامية و موقفها تجاه الغرب، ذلك أن حركة التجديد الإسلامي أيقظت المسلمين مجدداً على شعور بالقوة والمجد الغابرين؛ وأنتجت تفسيراً إيديولوجياً حديثاً للإسلام؛ كما أظهرت إمكانية توافق الإسلام مع الإصلاح الغربي الاجتماعي السياسي الحديث. وكان معظم الإصلاحيين يميزون بين الأخذ بالأفكار والتكنولوجيا الغربية ورفض الاستعمار الغربي؛ والواقع أنهم طورو أفكار مناهضة الاستعمار والوحدة الإسلامية والحكم الذاتي والاستقلال. ولهذه الأسباب، فإن رجالاً مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد إقبال صاروا يذكرون باعتبارهم آباء القومية الإسلامية.

الحركات الوطنية والمسيرة الطويلة صوب الاستقلال :

كانت فترة ما بين الحربين العالميتين محكمة بموضوعين متداخلين هما : الهوية الوطنية والاستقلال. وما يثير السخرية أن كلاً من المصلحين العلمانيين والإسلاميين نظروا إلى الغرب باعتباره قوة إيجابية وسلبية في وقت واحد. فمن ناحية كانت الوطنية رد فعل تجاه الإمبريالية الغربية، والحكم الاستعماري الأوربي. ومن ناحية أخرى، كانت بمعنى

من المعانى نتاجاً لقرن من الإصلاح ذى الاتجاه الغربى؛ إذ إن كثيرين من أولئك الذين قادوا حركات الوطنية والاستقلال يدينون بتدريبهم إلى الغرب و كانوا متأثرين بالمعتقدات الليبرالية الوطنية وأفكار الثورة الفرنسية (الحرية- المساواة- الإخاء)، كما كانوا، بصفة خاصة، متأثرين بالقيم السياسية والمؤسسات الغربية مثل الديمقراطية والحكومة الدستورية والحكم البرلماني والحقوق الفردية والوطنية. وفي تناقض مع النموذج الإسلامى التقليدى، الذى يرتكز فيه الولاء والتضامن السياسى على أمة إسلامية عالمية، ويقوم على الإيمان بعقيدة مشتركة، فإن الوطنية الحديثة طرحت مفهوم الأمم الوطنية الذى لا يقوم على الدين وإنما على اللغة والأرض والروابط العرقية والتاريخ المشترك.

لعب الإسلام دوراً مهماً في تطور حركات الاستقلال المناهضة للاستعمار وفي الوطنية الحديثة، وأثبت أنه عامل فاعل بدرجات مختلفة في تطور النزعات الوطنية المحلية والإقليمية : عربية ومصرية وجزائرية وتونسية ومغربية وإيرانية وباكستانية وماليزية وإندونيسية. وعلى أية حال، فإذا كان الدين يشكل عاملاً واحداً، فإنه لم يكن أبداً العامل الوحيد. وقد اختلف الجوء إلى الإسلام إقليمياً ومن بلد إلى بلد، محكمًا بالبيئات المحلية. ففي بعض المناطق كان الإسلام مكوناً بارزاً في الحركة الوطنية، على حين كان خاضعاً للوطنية العلمانية في بعض المناطق الأخرى. وفي كثير من أجزاء العالم الإسلامي، اتصلت النزعات الإصلاحية الإسلامية (الحركة التحديثية) بالحركة الوطنية لكي تشکلا

سوياً قوة عظيمة. إذ إن النغمات الأساسية في الحركة الإصلاحية الإسلامية ألمحت اهتمامات الحركة الوطنية وأكملتها وهي: حفظ الهوية الإسلامية وتجديد شباب الأمة الإسلامية في مواجهة تهديد الاستيعاب السياسي والثقافي؛ تحقيق الوحدة الإسلامية والتضامن الإسلامي للحصول على الاستقلال والحكم الذاتي. وفي شمال أفريقيا، وإيران، وجنوب آسيا قدم الإسلام هوية مشتركة وولاء عاماً؛ كما قدم إيديولوجية والرموز، والقيادة والماركز المؤسسة في المساجد للتنظيم والاتصالات. والدعوات التقليدية للدفاع عن الإسلام وقد أثبتت صيحات (الإسلام في خطر) والله أكبر، أنها صيحات فعالة في الحشد بين الكثرين. وغالباً ما كان الزعماء والمنظمون المسلمين فاعلين قياديين في الحركات الاستقلالية الوطنية.

الشرق العربي :

لعب الإسلام دوراً أقل بروزاً في التطور الباكر لكل من الحركة الوطنية المصرية وحركة القومية العربية؛ إذ إن التحركات الأولى في حركة القومية العربية جاءت رد فعل للحكم العثماني أكثر من كونها ردًا على الغرب؛ إذ كان تأكيد الحركة الأدبية المسيحية العربية على اللغة العربية، بشعورها بهوية أمة تضرب بجذورها في الأدب والتاريخ أكثر من الدين. كما أن برنامج تركيا الفتاة في الترنيك، هو الذي رعى أفكاراً

وطنية وليدة بين العرب والأقليات الدينية العرقية (البلقان واليونانيين والشمام) حول مسائل اللغة والهوية، والحكم الذاتي السياسي خلال أواخر القرن التاسع عشر وبواكيز القرن العشرين، لقد تعرضت الصياغات الإسلامية الأممية، والأشكال التقليدية للإمبراطورية أو السلطنة الأممية، لحركات أنماط جديدة من الوطنية والقومية المتركزة على أساس اللغة، والأرض، والروابط العرقية المشتركة.

وعلى أية حال، فإن القومية المصرية والقومية العربية لم تُخُذ بالفعل شكلًا، أو لم تكن لها وظيفة الأداة الفعالة في النضال من أجل الاستقلال عن الهيمنة الأوروبية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وكان هناك عاملان مهمان، يعكسان كلاً من التهديد المتواصل من جانب الغرب ونمو المقاومة الوطنية. ففي سنة ١٩٢٠، حطم الحلفاء الإمبراطورية العثمانية عقاباً للعثمانيين على تأييد الألمان في الحرب العالمية الأولى ونحتوا عدداً من الدول الوطنية الحديثة. وفي ظل معاهدة سيفر أقامت إنجلترا وفرنسا نظام وصاية أعطى بريطانيا السيطرة على فلسطين (بما في الأردن اليوم) والعراق، على حين حكمت فرنسا بلاد الشام (بما في ذلك لبنان الحديث) وبقى الحجاز (جزء من المملكة العربية السعودية) مستقلاً. وفي الوقت نفسه زادت كثافة النضال ضد الإمبراطورية الأوروبية مع تطور حركات الاستقلال الوطنية التي كان الإسلام عاملاً فاعلاً فيها بدرجات متفاوتة.

وبينما وجد القوميون العرب والوطنيون المحليون غالباً أنه من الضروري أن يعترفوا بميراثهم الإسلامي، تم إخضاع الإسلام لصياغات وطنية أكثر علمانية كان تأكيدها الأساسي مرتكزاً على عوامل أخرى مثل اللغة، والتاريخ والتقاليد والأرض المشتركة. وهكذا على سبيل المثال، انتهج التلاميذ السابقون للأفغاني ومحمد عبده من أمثال سعد زغلول زعيم الحركة الوطنية المصرية (ت ١٩٢٧) وطه حسين طريقاً وطنياً مصرياً أكثر علمانية.

هذا التحول العلماني لتلاميذ الأفغاني ومحمد عبده واجهه رشيد رضا (ت ١٩٣٦) الذي واصل تقاليد محمد عبده الإصلاحية. وعلى أية حال، فإن الحقائق السياسية لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى دفعت رضا في اتجاه موقع أكثر محافظة وعداء للغرب. وعلى الرغم من أنه استمر محافظاً على النموذج الإسلامي العالمي والهوية الإسلامية، فإنه قبلـ من منطلق نفعي أرغم عليهـ - حقيقة وجود الدول الوطنية الحديثة مع أنه جعلها عضواً متضمناً داخل النطاق الأوسع للأمة الإسلامية. وقد أدى الميل التقديمي العلماني للتجديديين المصريينـ لاسيما تلاميذ الأفغاني ومحمد عبده السابقينـ إلى إعجاب رشيد رضا بإعلان العربية السعودية نفسها دولة إسلامية وتواافقه مع الزعماء الدينيين (العلماء) الذين انتقد نزعتهم المحافظة من قبلـ. وهكذا فإن رشيد رضا في أواخر حياته كان له رد فعل إزاء علمنة المجتمع المسلم وصبيغه بالصبفة الغربية، التي رأها من نتائج العقلانية الحديثة. وتزايد بعده عن انفتاح التحديدية الإسلامية على التوفيق الثقافي بين عناصر مختلفة.

ويبدأ من ذلك، أكد على الالكتفاء الذاتي وشمولية الإسلام واتخذ موقفاً أشد انتقاداً تجاه التهديد الذي يمثله الغرب. وقد عكس موقف رشيد رضا الداعي والجدل في أن واحد، فشل حركة التحديث الإسلامية في إيجاد منطقة وسطى ثابتة بين الرفض الثقافي والذوبان الثقافي، وبisher بظهور التنظيمات الإسلامية النشطة - الإخوان المسلمين في مصر والجامعة الإسلامية بباكستان - التي كان لديها إيديولوجية إسلامية مناهضة للغرب وأشد وعياً بالاكتفاء الذاتي.

المغرب العربي (شمال إفريقيا، المغرب) :

صار الإصلاح الإسلامي في شمال إفريقيا، الذي استمد إلهامه الإيديولوجي من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في حركتهما السلفية، متحالفاً بقوة مع الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى. إذ إن المصلحين في شمال إفريقيا جابهوا الحكم الفرنسي وأخطار الذوبان الثقافي، ونادوا بالحاجة إلى إحياء هويتهم وتراثهم العربي والإسلامي وأوصوا بتفسير محدد للإسلام. وكان المصلحون الإسلاميون من بين مؤسسي وزعماء التنظيمات الوطنية الباكرة والأحزاب التي أكدت على الاستقلال وعلى هوية وطنية ترتكز على أساس من التراث العربي- الإسلامي : علال الفاسي الذي قاد حزب الاستقلال المغربي ذا التوجه الإسلامي سنة ١٩٤٦ : عبد العزيز الطالبي مؤسس حزب الدستور

التونسى بعد الحرب العالمية الأولى؛ وعبد الحميد بن باديس (١٨٨٩ - ١٩٤٠) الذى نظم رابطة العلماء الجزائرين سنة ١٩٢١.

وقد استخدم الدين بواسطة المسلمين المتدينين، وأصحاب العقلية العلمانية على السواء. ممن تعرفوا على قدرته على تجاوز الاختلافات الدينية (المذهبية والصوفية)، والفرق العرقية والقبلية، فى تحقيق التعبئة الجماهيرية. واستخدم الإسلام رمزاً للوحدة والهوية الوطنية بالنظر إلى الحكم资料 وخطر الذوبان الثقافى. وبرهن الإسلام على كونه وسيلة فعالة لتعبئة الدعم الشعبي ولردم الهوة بين العرب فى المغرب والجزائر.

إيران :

اختلت إيران عن معظم العالم العربي وجنوب آسيا فى حصولها على الاستقلال. وعلى أية حال، فإنها بقيت عرضة للخطط البريطانية والروسية الاستعمارية؛ إذ كان البريطانيون فى جنوب إيران، والروس فى الشمال يهددون السيادة الإيرانية. وهناك حادثان شكلتا تطور الحركة الوطنية: احتجاج الدخان (١٨٩١ - ١٨٩٢) والثورة الدستورية (١٩٠٥ - ١٩١١). وكان كل من الحادثان يمثل استجابة مختلفة تجاه القفозд الغربى. كان الحادث الأول قد تحرك بداع من الرغبة لحماية إيران من التسرب الأجنبى والتبعية الاقتصادية، وكان الثاني بداع

الحاجة إلى الحد من السلطات الاستبدادية للشاه من خلال إصلاح دستوري مستلهم من الغرب.

وعندما منح الشاه سنة ١٨٩٠ احتكار بيع الدخان وتصديره لشركة بريطانية، تم تنظيم مقاطعة وإضرابات على اتساع الوطن، كان معظم قادتها من التجار والزعماء الدينيين المسلمين. ولقي المحتاجون التأييد من جمال الدين الأفغاني، الذي كان مستشاراً للشاه، والذي حذر من أن التنازلات الاقتصادية خطوة عظمى نحو الحكم الأجنبي. وأصدر آية الله حسن الشيرازى، الذى كان من كبار رجال الدين، فتوى دينية تمنع التدخين، وقدمت المساجد الكبرى ملانا للمحتاجين. ثم استسلم الشاه لطلاب المحتاجين خوفاً من التدخل الروسي.

كان نجاح «احتجاج الدخان» والرغبة في الحد من التصرفات الاستبدادية لحكامهم سبباً في جسارة الزعماء الدينيين، الذين استخدمو مساجدهم مراكز مقاومة وملانا لهم، لكن ينضموا مرة أخرى إلى القطاعات الأخرى من المجتمع - ملاك الأراضي، التجار وضباط الجيش - في الثورة الدستورية. وعلى الرغم من أن الشاه قاوم في البداية المطالبة بدستور على النمط الغربي، فإن الاحتجاجات الجماهيرية، وضغوط كل من بريطانيا وروسيا أدت إلى إنشاء مجلس وطني في سنة ١٩٠٦. وعلى آية حال، فإن المكاسب الوطنية الإيرانية تبشرت على مدى السنوات التالية عندما حدث تغيير في الحكم، وعندما صارت إنجلترا وروسيا قادرتين على نحت مجال لنفوذ كل منهما. بيد أن

الحركة الوطنية الإيرانية، بدأت تواجه التفود والسيطرة الأجنبية برد فعل قوى تضمن عنصراً إسلامياً. نتيجة للتجارب التي مرت بها منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

جنوب آسيا

كان تطور الحركات الإسلامية الجامعة، وحركات الوطنية الإسلامية في جنوب آسيا بمثابة رد فعل للاستعمار الأوربي. وعلى الرغم من حركات الشعب الإسلامية المتفرقة ضد بريطانيا، فإن المسلمين لم يحنوا حنوا الإمبراطورية العثمانية في التحالف مع ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وبدلًا من ذلك ظلوا إلى جانب البريطانيين بشكل عام. وعلى أية حال، ففي أعقاب الحرب، كان قلق العالم المسلم من أن الحلفاء سوف يفككون الإمبراطورية العثمانية ويطيحون بالخلافة قد أدى إلى نمو التعاطف نحو الجامعة الإسلامية، وهو ما تم التعبير عنه في شبه القارة الهندية بتشكيل حركة الخلافة سنة ١٩١٩. وفي غضون سنة بعد تأسيسها، تحققت مخاوف المسلمين بتقسيم الإمبراطورية العثمانية سنة ١٩٢٠، وهو التقسيم الذي أدى إلى فترة الانتداب. واستمرت حركة الخلافة حتى سنة ١٩٢٤، عندما ألغى كمال أتاتورك، حاكم تركيا، الخلافة رسمياً. بيد أن روحها المناهضة للإمبراطورية الأوروبية والساخية إلى الاستقلال الوطني قد انتقلت إلى «المؤتمر الوطني الهندي»، أكبر

حركة وطنية في الهند، والتي تخطت عضويتها الروابط الطائفية، وبذلك ضمنت زعماء من كل المجموعات الدينية الهندية الكبرى.

وبحلول الثلاثينيات من القرن العشرين كانت النزعة الانفصالية الإسلامية قد تصاعدت على أية حال. ذلك أن الصراع المتزايد بين الجماعات الهندوسية والإسلامية ونتائج انتخابات المقاطعات سنة ١٩٣٧م أقنعت كلا من محمد على جناح ومحمد إقبال من «الجامعة الإسلامية» أن الاتجاه السائد في الهند للتصويت (في الانتخابات) على أسس طائفية يهدد هوية الطائفة المسلمة، وقد يؤدي إلى سيطرة الأغلبية الهندوسية عليها في حالة استقلال الهند. وتزايدت مطالبة الجامعة الإسلامية بدولة مسلمة مستقلة، وصار ذلك المطلب المحور الرئيسي في حركة الوطنية الإسلامية. وعلى الرغم من نزوع محمد على جناح العلماني وحياته ذات الطابع الغربي، فإن القيادة الأكثر ميلاً للعلمانية في الجامعة الإسلامية أكدت الطابع الإسلامي نفسه، كما لو كانت تسعى للتغلب على سجل مسيرتها غير اللامع، إذ إن الشعارات والرموز الإسلامية أثبتت فعاليتها في تعبئة الجماعات الإسلامية المشتتة في سبيل المطالبة بوطن المسلمين.

ومن الأمور المثيرة للسخرية، أن السياسات القومية الإسلامية برهنت بشكل مدهش على عدم فعاليتها بين الزعماء الدينيين؛ حيث رفض معظم الزعماء الدينيين دعوة الجامعة إلى دولة مسلمة منفصلة، قائلين بأن القومية والإسلام نقىضان. وقد اختلفت أسباب إدانتهم

للقومية، وتتأثرت هذه الأسباب بنزعة معاداة أوروبا وبالسياسات المحلية مثلما تأثرت بالعقيدة الدينية. وقد اعتبرت القومية مفهوماً غريباً يتناقض مفهومه الضيق الخصوصي مع عالمية الإسلام، كما أنه مفهوم تجزيئي. وقال أبو الحسن على الندوى، وهو من علماء الدين وزعيم طائفة، إن القومية «شعور وطني ضيق، وانحياز عرقي، واهتمام مبالغ فيه بالتقسيم الجغرافي (وهي) من خصائص العقل الغربي»^(٢٥). أما مولانا أبو الأعلى المودودي، وهو زعيم ديني يارز آخر ومؤسس «جماعات - إى- إسلامي»، فقد لاحظ أنه «إذا كان الأمر في مجال الاقتصاديات أو السياسات، أو حقوق المواطن والحقوق والواجبات القانونية، فإن أولئك الذين يقبلون مبادئ الإسلام لا يمكن تقسيمهم بأى تمييز على أساس القومي، أو الطبقة، أو البلد»^(٢٦).

وعلى الرغم من الجهد الكبير المبذول لإظهار عدم تواافق الإسلام مع القومية، فإن اعترافات القادة الدينيين الهنود على القومية الإسلامية كانت تحركها بقدر كبير معارضتهم لزعامة محمد على جناح، الذي كانوا يعتبرونه جزءاً من النخبة الغربية العلمانية، بقدر ما كانت القناعات الإيديولوجية تحركهم. وكان معظمهم مقتنعاً بأن القومية الإسلامية التي تناولت بها الجامعة الإسلامية لم تكن تتحرك سوى من خلال محاولة منافقة لكسب الأصوات، وأنها تخفي قصد جناح لخلق دولة علمانية وليس إسلامية في الوطن الإسلامي المقترن في باكستان.

وأخيراً أحرزت شعوب شبه القارة الهندية الاستقلال سنة ١٩٤٧. وتم نحت دولتين: دولة الهند العلمانية يهيمن عليها الهنود وتعيش بها

أقلية مسلمة مهمة، وباكسستان التي كانت وطننا إسلاميا، كان المأمول أن توحد غرب باكستان وشرقها (بنجلاديش الحالية) اللتين كانت تفصلهما مساحة ألف ميل من الأراضي الهندية.

الدول البارزة والغرب

من التشبه إلى فشل الأنظمة الليبرالية :

في الفترة التي أعقبت الاستقلال، كانت العلاقة بين الإسلام والغرب علاقة تشبه أكثر من كونها علاقة صراع. ويوصفها نولا بازغة حديثاً كانت تناضل لثبت نفسها، ويرهن الغرب كونه نموذجاً ضرورياً بل وشعبياً. وعلى الرغم من أن النضال من أجل الاستقرار ترك استثناء وجروحاً عميقاً، فقد اهتم معظم الحكام بمواومة التراث المؤسسي والروابط الاستعمارية، وتم فرض التحديث من أعلى بواسطة الحكومات والنخب المتقدمة. وبقيت اللغات الأوروبية لغة ثانية (غالباً اللغة المفضلة بين النخب الحديثة). وفي بعض البلاد كانت اللغات الأوروبية هي اللغات الرسمية للحكومة، والقضاء والتعليم الجامعي. وبقيت الأنظمة البيروقراطية والتعليمية والقضائية الحديثة على حالها، مثثماً حدث في التجارة. وعلى العموم تم تحديد الشريعة الإسلامية في نطاق قوانين الأحوال الشخصية والأسرة. وهكذا، وعلى سبيل المثال، بقيت اللغة والثقافة الفرنسية بنفوذها في شمال إفريقيا ولبنان، وإنجليزية في

جنوب آسيا ومالزيا. وكان الأفراد، والبلاد والمدن والمؤسسات، تحكم على نفسها، ويحكم عليها الآخرون، بالحداثة بالدرجة التي تم صبها بالصبغة الغربية—في اللغة والسلوك والمعرفة وتنظيم البناء والقيم والعمارة والبنية التحتية. وكان لأمريكا خاصة مكان مرموق؛ لأنها لم تكن تحمل أوزار القوى الاستعمارية الأوروبية.

كانت الميول الغربية في التطور والتحديث نظرية وتطبيقاً في العالم المسلم بداية مرحلة استمرت لعدة عقود في التبادل التعليمي والتكنولوجي إلى جانب التبادل السياسي والاقتصادي والتحالفات العسكرية. وقليلون هم الذين تساءلوا عن الحكمة المقبولة بأن التحديث يعني التغريب والعلمنة المطردة للمجتمع. ولأنهم أعجبوا بالغرب بسبب مئه الديمقراطية، وقوته العسكرية، وتكنولوجيتها، فإن الطلاب في كثير من البلاد المسلمة اعتنوا بالتعليم الغربي الحديث في الوطن وفي الخارج بصفة خاصة. وكان مثل هذا التعليم بطاقة المرور الأكيدة إلى الواقع المسئولة في الحكومة ومجال الأعمال والأوساط الأكademie. وتشكلت روابط عالمية حميمة بين الحكومات والعسكريين وشركات البترول والبنوك. وهكذا، على سبيل المثال، ربط الحبيب بورقيبة «المناضل العظيم»، الذي نفته فرنسا في أثناء حقبة النضال الوطني، بشكل متزايد بين تونس وفرنسا والثقافة الفرنسية. أما الملك حسين ملك الأردن، وشاه إيران فقد صارا حليفين مقربين للولايات المتحدة، وظلت باكستان عضواً في الكومونولث البريطاني، كما ظلت اللغة الإنجليزية لغة الحكم والتعليم العالي.

وعلى أية حال، فإنه حدث في أثناء الخمسينيات والستينيات أن استوفى عدم الرضا الواسع عن إنجازات الليبرالية الغربية ضريبته، عندما هوت ملكيات وحكومات من فوق عرش السلطة في مصر وليبيا والسودان والعراق والجزائر. ولم يكن ابتعاد مصر المتزايد عن أوروبا حالة خاصة :

«كانت الحرب العالمية الأولى، والصراع السياسي في سنوات ما بين الحربين، والكساد الكبير، وأخيراً الحرب العالمية الثانية، قد كشفت للمصريين إخفاقات الحكومات الدستورية والليبرالية في أوروبا، وانعدام الرحمة لدى القوى السياسية الأوروبية، ولambilاتها بالمبادئ في التعامل مع الشعوب غير الأوروبية. واحتقارها لرعاياها. هذه الأحداث هزت كثيرين من المصريين من كانوا يربطون مستقبلهم بالغرب، وتركـت الآخرين في حال من خيبة الأمل والقطيعة... وكان تناول مشكلات البلد السياسية والاقتصادية على أساس عادلة سبباً في تقويض الإيمان بالأنظمة البرلمانية وقيمه الفردية»^(٢٧).

ويرز اتجاهان أو حركتان إيديولوجيتان، كلها يتمتع بالشعبية : الحركة الإسلامية النشطة للإخوان المسلمين وحركة القومية الاشتراكية العربية لجمال عبد الناصر. فقد أكدت كلاهما على الجذور الأصلية والمنابع العربية الإسلامية، وأنكـدت على الوحدة العربية، كما وجهتا الانتقادات إلى الوطنية الليبرالية والغرب. وقد استحوذت كل من حركتي

الإخوان المسلمين وجمال عبد الناصر على خيال المصريين كما أنها تركت أثراً أيضاً في العالم العربي وما وراءه. وبينما حاولت القومية العربية أن تحتوى الإسلام، فإن الحركة الإسلامية أكدت على أولوية الإسلام ونادت بنظام إسلامي - نظام سياسي تهديه الشريعة الإسلامية - أساساً للوحدة العربية والتضامن العربي.

حركات التجديد الإسلامية الحديثة و «فشل الغرب» :

اتخذ الإصلاح الإسلامي والاستجابات الإسلامية تجاه الاستعمار الأوربي والغرب مساراً إيديولوجياً مهماً في الثلاثينيات والأربعينيات مع خلق منظمتين إسلاميتين حديثتين، الإخوان المسلمين في مصر وجماعة - إى- إسلامي (الجماعة الإسلامية) في شبه القارة الهندية. إذ إن كلاً منها جسدت موقفاً معارضًا تجاه تسرب الثقافة الغربية، وتهديد الوطنية العلمانية، واستمرار الحضور السياسي للإمبريالية الغربية.

«لأشك في أن الغرب يسعى إلى الحط من شأننا، وإلى احتلال أراضينا وإلى البدء في تحطيم الإسلام باستبعاد شريعته والقضاء على تراثه. وفي هذا الصدد يعمل الغرب بإرشاد من الكنيسة. إن سلطة الكنيسة فاعلة في توجيه السياسات الداخلية والخارجية في الكتلة الغربية التي تقودها إنجلترا وأمريكا»^(٢٨).

وقد أكد كل من الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية على الاكتفاء الذاتي الإيديولوجي للإسلام، كما كانوا أقل توقيفية، وأشد حدة في

انتقاداتهم للغرب. وبينما كانت حركة الحداثة الإسلامية تسعى إلى أن تعلم من نجاح الغرب ومحاكيه، أكد الإخوان المسلمين والجماعة على فشل كل من الغرب (الرأسمالية) والشرق (الماركسية) في أن يكونوا نماذج يهتدى بها التطور في العالم المسلم. وقد أدانوا تغريب المجتمعات الإسلامية وعلمتها، وتجزئية القومية، وتجاوزات الرأسمالية مثلاً أدانوا المادية والإلحادية التي توصم بها الماركسية. وقيل للمسلمين إنهم يجب أن يتذكروا أنهم يمتلكون طريقاً ثالثاً بديلاً عن النماذج والنظم الأجنبية - الإسلام.

وقد أدى رغبتهم في تحويل المجتمع دائمًا إلى التورط في السياسات، وأحياناً إلى المواجهات مع حكوماتهم الوطنية. وتبادل النشطاء والنظم الوطنية الاتهام بالعنف وإشعال الفتنة. وفي أحيان كثيرة تم اعتقال زعماء الناشطين وإسكات منظماتهم. وقد تم اغتيال حسن البنا سنة ١٩٤٩ كما أُعدم قادة الإخوان المسلمين وتم حل جماعة الإخوان رسمياً في أواخر السبعينيات. وبينما سُجن مولانا أبو الأعلى المودودي وقادة الجماعة الإسلامية، بل حكم عليهم بالإعدام في إحدى المناسبات فإن جماعة - إى - إسلامى تمكنت من الإسهام في العملية السياسية بحرية أكبر مما تتمتع به أقرانهم المصريون.

وقد تخطّت أهمية جماعة الإخوان المسلمين وجماعة - إى إسلامى - حدود وطنيهما ولم تثبت مع مرور الزمن أن اتخذت أهمية عالمية. وكان الإخوان المسلمون إلهاماً لتأسيس تنظيمات مماثلة في السودان وسوريا والأردن والخليل وإفريقيا. كما أن جماعة - إى - إسلامى طورت تنظيمات شقيقة في الهند، وبنجلاديش وأفغانستان وكشمير. وكانت

كتابات حسن البنا وسيد قطب من الإخوان المسلمين ومولانا المودودي من جماعة - إى - إسلامى - قد ترجمت فى وقت لاحق على نطاق واسع وزرعت فى معظم أنحاء العالم الإسلامى. إذ إن رؤيتهم للإسلام باعتباره إيديولوجية بديلة للدولة والمجتمع ومثلاً لتنظيمهما وأنشطتهما، طرحت النموذج للأجيال القادمة من المسلمين. وهكذا، فإنهم كانوا يمثلون بالنسبة لكثيرين حلقة بين التراث الدينى التقليدى وحقائق الحياة الحديثة.

القومية / الاشتراكية العربية والغرب :

حكمت القومية / الاشتراكية وشخص جمال عبد الناصر معظم أنحاء العالم العربى وتحدت القوى الغربية من الخمسينيات فصاعداً. وبينما تلاشى نفوذ الاستعمار الأوربى، برزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قوتين عظميين. وكانت الرأسمالية الغربية والماركسية والاشتراكية قوى متنافسة فى حرب باردة بدت وكأنها ترغم البلاد النامية على الاختيار بين الغرب أو الشيوعية. وبدت الوطنية الليبرالية مرهقة أو مجردة من الاعتبار عندما كانت الأنظمة تتربّح تحت وطأة الحركات الاشتراكية العربية. وجاءت إلى سدة الحكم حكومات تحبذ الاشتراكية العربية في مصر وسوريا والعراق وليبيا والسودان والجزائر. وقد ألمت الناصرية، القومية / الاشتراكية العربية الجامحة التي نادى بها جمال عبد الناصر، ثورة ليبيا بقيادة معمر القذافي؛ وثورة السودان

بقيادة جعفر محمد نميرى فى أواخر السبعينيات؛ واشتراكية حزب البعث العربى فى سوريا والعراق؛ والاشتراكية العربية- الإسلامية للاستقلال الجزائري (١٩٦٢).

وشاركت كل الحكومات الجديدة فى نظرية عالمية سائدة بين العديد من بلدان العالم الثالث. وقد اتهموا الإمبريالية الأوروبية بسبب الغزو والاحتلال، وكذلك سياساته التفتيسية بخلق دول ورسم حدود وطنية مصطنعة، مما أدى إلى ضعف العالم العربى والإسلامى. وتبناوا نضالا مستمرا ضد الاستعمار الذى تفاقم أذاه بدور الغرب فى خلق وتدعم المستعمرة الغربية، إسرائيل، فى قلب الوطن العربى، وأدانوا فشل القيادة السياسية العربية التقليدية ونزعتها الوطنية الليبرالية الغربية. كذلك فإنهم أدانوا الفردية المتطرفة فى الرأسمالية، ودعوا إلى الوحدة العربية والتضامن، ووعدوا بخلق نظام اجتماعى جديد يخفف من معاناة الجماهير فى المجتمعات العربية.

وربما لم يستحوز أى زعيم عربي حديث على خيال العالم العربى والعالم الثالث على نحو ما فعل جمال عبد الناصر (١٩١٨ - ١٩٧٠). وتلقى ذكرى ناصر بظلالها المتمدة على التطور السياسى فى الشرق الأوسط. إذ ارتبط اسمه بالمواجهتين اللتين ترمان إلى الحالة المعادية للإمبريالية وسياسات تلك الفترة السويس وفلسطين. وبوصفه زعيمًا كارزميا كانت قدرته على الهيمنة على الجماهير محل حسد كل سياسي عربي، كما كان منفصا لأعدائه. وقد ألهب ناصر خيال العرب والمسلمين

وعباء عواطفهم فيما وراء حدود مصر بمسافة بعيدة. وإذا كان يرغب فى أن يبني زعامته فى جميع أنحاء العالم العربى وسع ناصر حركته الوطنية المصرية إلى حركة أوسع للقومية / الاشتراكية العربية التى تضرب بجذورها فى التراث العربى الإسلامى المشترك للمنطقة. وعلى الرغم من أنه تناقض مع الهاشميين فى العراق والأردن ومع آل سعود على زعامة العالم العربى، فإن شعبيته بين شعوب ذلك العالم لم تكن تقبل المنافسة، إذ كان محل نوع من عبادة الشخصية لم يستطع أن يجاريها سوى عدد قليل للغاية من الحكام العرب والمسلمين ربما باستثناء آية الله الخومينى. وكانت هناك أحزاب ناصرية فى البلاد العربية ومنظمات طلابية فى لبنان وسوريا والأردن. وكانت صور ناصر تزين حوائط البيوت وشوارع المدن والقرى فى بلاد كثيرة. وكان ينظر إليه باعتباره مخلص العرب والفلسطينيين.

وكان لناصر، الرجل والرسالة، عدة جوانب. وسوف تظل ذكراه طويلا باعتباره داعية إلى الوحدة العربية، ويسبب تحديه للغرب وتأكide على الاستقلال العربى عن الهيمنة الغربية فى السويس. وأكده على دعوى مصر بقيادة العالم العربى، وأسبغ صفات البطولة على النضال من أجل تحرير فلسطين، وتبني «الحياد الإيجابى» فى الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. وصار مهندس الإصلاح الاشتراكي العربى. كانت الإطاحة بالنظام الذى تسيطر عليه بريطانيا فى مصر تحت حكم الملك فاروق على أيدي ناصر والضباط الأحرار فى يوليو ١٩٥٢ م

قد اعتبر نوعاً من الخلاص من النفوذ الاستعماري الأوروبي والسياسات الفاشلة للوطنية الليبرالية الغربية والرأسمالية، وعار الهزيمة المصرية في فلسطين سنة ١٩٤٨ . وزادت قوة أوراق اعتماد ناصر الوطنية والمعادية للإمبريالية (التي غالباً ما فسرت على أنها ضد الغرب) كما تصاعدت شعبيته العالمية وزعامته في العالم العربي والعالم الثالث عندما تحدى الغرب في السيطرة على قناة السويس وعندما أنشأ مع نهرو رئيس الهند وسوکارنو رئيس إندونيسيا منظمة عدم الانحياز.

وعندما سحب الولايات المتحدة وعدها بالقرض لبناء السد العالي سنة ١٩٥٦ أعلن ناصر سيطرته على قناة السويس. إذ قام بتأميم شركة قناة السويس، وأعلن بشكل درامي أمام حشد هائل «أيها الأميركيون موتوا بغيظكم»^(٢٩). وظل ثابت الجأش عندما هدد رئيس وزراء بريطانيا آنthonى إيدن بإدانته باعتباره هتلر (مثلاً سيفعل جورج بوش فيما بعد في إدانة صدام حسين). وبمساعدة إسرائيل، التي اعتبرها العرب مستعمرة لأوروبا والولايات المتحدة، قامت فرنسا وبريطانيا بغزو مصر سنة ١٩٥٦ ، على حين قامت إسرائيل باحتلال سيناء. وعلى الرغم من أن تدخل الأمم المتحدة وضغط الولايات المتحدة ضد هذا الانتهاك للقانون الدولي هو الذي أرغم بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على الانسحاب، فإن ناصر حظى بتقدير العالم العربي والإسلامي والعالم الثالث لأنه هزم الاستعمار الغربي. وفي نظر الكثير من الحكومات الغربية كان تحدي ناصر للغرب في السويس - الذي

تزوج مع الإدانة العاطفية للإمبريالية الغربية، وحربيه مع إسرائيل، ومذهبه في «الحياة الشعبية» - يُصنفه باعتباره معادياً للغرب ببساطة.

كان ظهور القومية الاشتراكية العربية التي نادى بها ناصر وحزب البعث علامة على فترة كانت فيها الوطنية المحلية أو وطنية الدولة قد تحولت إلى، أو تعادلت مع، حركة عربية جامعة دولية ركزت على الوحدة العربية والاستقلال عن السيطرة الأجنبية. وقد وجه كل من الناصرية والبعث اللوم إلى الاستعمار الأوربي والكيانات العربية الموالية للغرب المنافسة على السلطة باعتبارهم مسؤولين عن الشروق التي حاقت بالعالم العربي؛ إذ إن الواجهة المصطنعة للدول الوطنية الحديثة والمجتمعات، والتي غالباً ما رسمت حدودها بأيدي أوربية مستبدة والتي عين الأوربيون حكامها التابعين لأوروبا، والمتقررة إلى الشرعية السياسية، قد تسببت في وجود أمة عربية ممزقة. وجادلوا، بأن هذه التقسيمات سببت استمرار الضعف العربي والاعتماد على الغرب وجعلت العالم العربي عاجزاً عن إحباط قيام إسرائيل.

كان برنامج القومية العربية مثالياً، وثوريًا، وطموحاً. وأكد على مثال أكثر من تأكيده على حقيقة وجود أمة عربية تتمتع بوحدة سياسية واقتصادية. وكانت الوحدة والتضامن العربي تضرب بجذورها في الهوية العربية العالمية التي ترتكز على اللغة والتاريخ والأرض المشتركة. وكانت الاشتراكية العربية تعد بخلق نظام اجتماعي جديد يقوم على أساس تخطيط الدولة وسيطرتها على الصناعات الكبرى، والمؤسسات المالية،

والمرافق. وكان للاشتراكية العربية أن تصبح بديلاً ثالثاً للرأسمالية والشيوعية، ويتحااشى شرور الفردية (تركيز القوة الاقتصادية والثروة) والنزعة الاستهلاكية، وكذلك إلحادية الماركسية ونظرية صراع الطبقات. وأدینت الأنظمة العربية بسبب فشلها في الاستجابة لاحتاجات الجماهير الفقيرة من العمال وال فلاحين الذين يشكلون الغالبية. هذا الفشل تم ربطه بالنظم الاقتصادية التي يسيطر عليها الإقطاع المحلي أو تخب قليلة صاحبة امتيازات أو تسيطر عليها الرأسمالية، التي وُضعت على قدم المساواة مع الملكية الغربية أو التبعية الاقتصادية. ووعدت الاشتراكية العربية مجتمع يتمتع بقدر أكبر من العدالة الاجتماعية من خلال سيطرة الدولة على الموارد والإنتاج، وتوزيع أكثر عدالة للثروة والخدمات الاجتماعية.

وكانت وحدة مصر وسوريا سنة ١٩٥٨ من خلال الجمهورية العربية المتحدة، التي انتخب ناصر أول رئيس لها، ثم الانقلاب البعثي في العراق سنة ١٩٦٣ بمثابة علامة على دخول هذه البلاد الكبرى الثلاث في نظام عربي جديد. وعلى أية حال، كان ذلك وعداً قصيراً للعمر، إذ فشل ناصر والبعث في حل مشكلات القيادة في الدولة الجديدة. وتم تبرير فشل الزعماء العرب والاشتراكية العربية في خلق اتحاد سياسي يجمع الدول العربية بـإلقاء اللوم على إسرائيل في سياق الخطاب السياسي البلاغي لهؤلاء الزعماء.

فلسطين :

كان خلق إسرائيل سنة ١٩٤٨ بمثابة المثال الأكثر جسارة على ازدواجية الاستعمار الأوربي ورغبتها في أن يبقى العرب في حال من الانقسام والضعف. وكانت إسرائيل نفسها تعتبر مستعمرة أوربية أمريكية في وسط الأمة العربية. وكانت الهزائم العربية في حرب ١٩٤٨ و١٩٥٦ مزيداً من الإهانة. وبالنسبة للقادة العرب، كانت فلسطين تقدم لهم قضية لخسارة فيها (إذ لم تكن تهدد المصالح الطبقية أو السياسية أو الدينية) يمكن لكل منهم أن يستغلها داخلياً وعالمياً على حين تباري الحكام في عنف شجبهم وقوته. فالقادة العسكريون والملوك، وال المتعلمون وغير المتعلمين، ملاك الأرضي والفلاحون، العلمانيون وأصحاب التوجهات الإسلامية - كلهم يمكن أن يشاطروا الفلسطينيين معاناتهم. وكان النضال ضد إسرائيل يرمي إلى المعركة ضد الإمبريالية، ويقدم قضية عامة وإحساساً بالوحدة، ويلهى عن فشل الأنظمة وفشل القومية الاشتراكية العربية. ومثما كان الحال في النضال الوطني - العلماني أو النضال ذي التوجه الديني - فإن القوميين العرب والناشطين المسلمين، وجدوا أرضاً مشتركة في اعتبار تحرير فلسطين بمثابة جهاد عظيم ضد الإمبريالية الغربية.

القومية العربية والإسلام :

بينما كانت القومية العربية ذات توجه علماني في أساسها، فإنها اعترفت فعلاً بالمكون الإسلامي في الهوية العربية والتاريخ العربي.

وكانت للقومية العربية علاقة (لغوية وتاريخية ودينية) بالإسلام. فاللغة العربية هي لغة القرآن الكريم ولغة الصلاة في الإسلام؛ ويتدخل التاريخ العربي والإسلامي (الأبطال الأوائل، الفتوحات والإنجازات)، وكان الوطن والماراكز الأولى للسلطة والثقافة تقع داخل العالم العربي وفضلاً عن ذلك، اشترك القوميون العرب والإخوان المسلمين الناشطون في مصر وسوريا في الاهتمامات المشتركة مثل مناهضة الإمبريالية وال الحاجة إلى الوحدة والتضامن العربي وتحرير فلسطين. وعلى أية حال، فإنه على الرغم من أن الإخوان المسلمين في مصر قد أيدوا في البداية ناصر والضبط الأحرار، فقد تحولوا إلى المعارضة عندما بات واضحاً أن جمال عبد الناصر لا ينوي إقامة حكومة إسلامية. واصطدمت حكومة عبد الناصر بعنف مع الإخوان المسلمين وكتمت أنفاسهم سنة ١٩٥٤ ومرة أخرى سنة ١٩٦٥، بعد محاولة فاشلة لاغتيال جمال عبد الناصر؛ وأودع الآلاف في السجون، كما تم إعدام عدد من قادتهم البارزين.

وعلى الرغم من أن جمال عبد الناصر لم يكن يستطيع أن يتحمل أية معارضة إسلامية، فإن حقائق المجتمع المصري والعربي جعلته يستخدم الدين أو يستغله باطراد لإضفاء الشرعية على اشتراكية دولته ولكل يوسع من دائرة التأييد الشعبي له. وقد تحرك عبد الناصر بداع من حاجته إلى مواجهة المعارضة الإسلامية والسيطرة عليها، وكذلك لمقاومة تأكيد العربية السعودية المتزايد على زعامة إسلامية دولية، كما تحرك

لاستقلال الإسلام بحذر في سياساته الخارجية. وقد صار السعوديون أكثر تخوفاً من تأكيدات ناصر العدوانية والتوسعية بشأن زعامة العرب جميعاً. كذلك كان يتهددهم النقد الشائع من جانب الاشتراكية العربية ضد «إقطاع» الملكيات العربية الرجعية وتأييدها للإطاحة بهم. وقد واجه السعوديون التهديد الذي شكلته الاشتراكية العربية بتبني إيديولوجية جامعة إسلامية وزعامة تقود المسلمين جميعاً، وبإدانة «اشتراكية» ناصر غير الإسلامية. وقد استخدموها مزاعمهم الدينية باعتبارهم حفظة مدن الإسلام المقدسة في مكة والمدينة وحمة الحج، كما استخدموها ثروتهم البترولية لكي يجعلوا من أنفسهم حماة الإسلام ولتشجيع التضامن الإسلامي. وأنشأوا منظمات إسلامية عالمية مثل الرابطة الإسلامية العالمية (١٩٦٦) ومنظمة المؤتمر الإسلامي (١٩٦٩) اللتين وزعوا من خلالهما الميزانيات من أجل ترقية الإسلام وحفظه (بناء المساجد والمدارس والمستشفيات وطباعة وتوزيع الأدب الديني) ونظموا البلاد والمؤسسات الإسلامية.

ورد عبد الناصر باستخدام الرموز الدينية والزعماء والمؤسسات الدينية لإضفاء الشرعية على إيديولوجيته الاشتراكية العربية وكسب التأييد لها ولسياسات العدالة الاجتماعية. وسيطرت حكومته على المؤسسة الدينية أو احتوتها. فقد أتمت جامعة الأزهر، أقدم مراكز التعليم الإسلامي وأقدم سلطة دينية، وسيطرت على الرواتب والميزانيات المخصصة للكثير من المساجد والهيئات الدينية. وقد استخدم عبد

الناصر كلاماً من العلماء الدينيين في الأزهر ومجلة منبر الإسلام التي تصدرها الدولة لضفاء الشرعية على الاشتراكية العربية ومبادئها في معاداة الإمبريالية والتأمين. وربط بين الإسلام والاشراكية العربية ومبادئها في معاداة الإمبريالية والعدالة الاجتماعية والمساواة. وفي اجتماع للمؤتمر العربي - الإسلامي لمنظمات التحرير، أكد جمال عبد الناصر أن العالم العربي والعالم الإسلامي كانا يواجهان عدواً واحداً هو الإمبريالية. وتولت مصر رعاية الاجتماعات العالمية مثل مؤتمرات التضامن الأفرو-آسيوية سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٦٥ التي كانت استكشافاً لمدى علاقة الإسلام بمناهضة الإمبريالية^(٢٠).

وعلى أية حال، بقيت القومية الاشتراكية التي نادى بها ناصر مثل اشتراكية البعث، في جوهرها ذات اتجاه علماني أساسي. ولم يحدث أن اتضاع هذا بأفضل ما ظهر في حرب ١٩٦٧ العربية - الإسرائيلية، التي تم خوضها تحت راية وشعارات القومية الاشتراكية العربية - وكانت هزيمة القوات العربية الفادحة بمثابة تهمة علقت بال القومية العربية، بل إنها ألهبت العواطف العربية والإسلامية ضد إسرائيل والاستعمار الأمريكي الجديد، وصارت عامل رئيسياً من عوامل الإحياء الإسلامي.

شهد النصف الأول من القرن العشرين كلاماً من نهاية الاستعمار الأوروبي وظهور الدول الوطنية الإسلامية الحديثة - وكانت كلتا التجربتين تعتمد على الغرب أو تأثرت به إلى حد بعيد؛ إذ إن إنهيار الإمبراطورية العثمانية وإقامة الدول التي فرض عليها الانتداب البريطاني والفرنسي

قد خلق تراثاً أسهم في عدم استقرار النظم والقادة حتى الآن. فقد كرس صورة للغرب العسكري الإمبريالي كما خلق دولاً حديثة كانت حدودها المصطنعة وحكامها الذين عينهم الانتداب، أو وافق عليهم، محلأ لأسئلة عن الشرعية السياسية. واستمرت العلاقة المتذبذبة بين الغرب والعالم الإسلامي وسط تقلبات الأحوال السياسية التي سادت فترة ما بعد الاستعمار وما بعد الاستقلال. فمن ناحية، كانت أوروبا وأمريكا تقدمان نموذج التحديث والتطور بما يعنيه من الحياة الكاملة في العالم الحديث، من العمارة والطب إلى التعليم والتكنولوجيا. ومن ناحية أخرى، كان تخلف العالم الإسلامي النسبي ومعركته العبثية لبناء مجتمعات قوية مستقرة تبدو في عيون الكثيرين من نتائج الحصاد المر للاستعمار الأوروبي. وقد اعتبرت إقامة إسرائيل، وأزمة السويس، وسياسات الحرب الباردة من جوانب الاستعمار الجديد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومبادرة في الشطرنج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للهيمنة تشكل تهديداً لهوية العالم الإسلامي وتماسكه.

وبينما كانت القومية - الاشتراكية العربية قد أزاحت جانباً إخفاقات الوطنية الليبرالية، فإن الرؤى المؤثرة عن الوحدة والقوة التي كان جمال عبد الناصر يرمز لها في السبعينيات قد تبعثرت بسبب حقائق الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٦٧ التي لا يمكن الفكاك منها. فقد برهنت القومية - الاشتراكية العربية على كونها صنماً كبيراً وأسطورة مهشمة - في عيون الآخرين ونكسة لم تشف منها بعد. ومن الناحية

الإيديولوجية، فشلت في إقامة وحدة وتضامن عربي شامل، وأثبتت القومية العربية عجزها عن تجاوز خلافات الحكام والمجتمعات العربية ومصالحها المتصاربة غالباً. ومن ناحية علم الاجتماع الاقتصادي، فإن الاشتراكية العربية بما قامت به من تأميم وإصلاح الأرض لم تؤد إلى النظام العربي القائم على المساواة الذي بشرت به، كما أنها لم تحدث تغييراً يذكر في معاناة الجماهير، وعلى نحو ما أظهرت حرب الأيام الستة أثبتت الحكومات العربية عدم قدرتها على الوجود في الساحة العالمية دبلوماسياً وعسكرياً. وقد برهنت الديمقراطية البرلمانية عجزها عن السيطرة على النخب الحاكمة والعسكريين. وعلى الرغم من مضي عدة عقود من الاستقلال، فإن الإيديولوجيات ومشروعات التطوير المستوردة، بدا وكأنها قد فشلت. واستمرت المسائل القديمة عن الهوية والإيديولوجية الوطنية والشرعية السياسية والإصلاح الاقتصادي الاجتماعي كما استمرت السيطرة الغربية؛ إذ إن إخفاقات الحكومات والإيديولوجيات الوطنية (الوطنية الليبرالية والاشراكية العربية) التي تلخصت في مهانة ١٩٦٧ كثفت شعوراً متعيناً بزوال الفشاوة، والأزمة في الكثير من المجتمعات المسلمة. كما أسهمت في الإحياء السياسي والاجتماعي للإسلام.

الهوامش

- (1) Hichem Djait, *Europe and Islam : Cultures and Modernity* (Berkeley : University of California Press, 1985) , p. 148 .
 - (2) Albert Hourani, *Europe and the Middle East* (Berkeley: University of California Press, 1980), pp. 12-13 .
 - (3) Maxime Rodinson, *Europe and the Mystique of Islam* (Seattle : University of Washington Press, 1987), p. 66 .
 - (4) John O. Voll , " Renewal and Reform in Islamic History : Tajdid and Islah , " in John L. Esposito , ed *Voices of Resurgent Islam* (New York : Oxford University Press 1983,) ch . 2 .
 - (5) John O. Voll, *Islam : Continuity and Change in the Modern World* (Boulder Colo . : Westview Press, 1982) , ch . 3 .
 - (6) Ibid ., p. 33 .
 - (7) Wilferd Cantwell Smith, *Islam in Modern History* (Princeton , N. J.: Princeton University Press, 1957), p. 41 .
 - (8) As quotes in Asma Rashid , " A Critical Appraisal of James J. Cook's Tricolour and Crescent : Franco- Muslim Relations in Colonial Algeria , 1880- 1940" *Islamic Studies* 29 : 2 (Summer 1990) : 203 .
 - (9) Arthur Goldschmidt, Jr., *A Concise History of the Middle East* , 3 rd ed. (Boulder, Colo .: Westview Press, 1988), p. 231 .
 - (10) Ibid., p. 204 .
 - (11) Ibid., pp. 204-5 .
 - (12) William Wilson Hunter, *Indian Musulmans* (London, 1871), p. 184 .

- (13) Hafeez Malik , Sir Sayyid Ahmad Khan and Muslim Modernization in India and Pakistan (New York : Columbia University Press, 1980), p. 172 .
- (14) Albert Hourani , Arabic Thought in the Liberal Age (Oxford : Oxford University Press, 1970) , especially chs. 2-7 .
- (15) John O. Voll , " Islamic Renewal and the failure of the West , " in Richard T. Antoun and Mary Elaine Hegland eds., Religious Resurgence : Contemporary Cases in Islam . Christianity , and Judaism (Syracuse , N. Y.: Syracuse University Press, 1987) , ch . 6 .
- (16) Hourani , Arabic Thought , p. 109 .
- (17) Ibid., p. 122 .
- (18) Muhammad Iqbal, The Reconstruction of Religious Thought in Islam (Lahore: Muhammad Ashraf , 1968), p. 8 .
- (19) Ibid .. p. 163 .
- (20) Muhammad Iqbal, " Islam as a Social and Political Ideal , " in S.A. Vahid, ed . Thoughts and Reflections of Iqbal (Lahore : Muhammad Ashraf , 1964), p. 35 .
- (21) Taha Husayn , " The Future of Culture in Egypt, " in John J. Donohue and John L., Esposito , eds ., Islam in Transition : Muslim Perspective (New York : Oxford University Press, 1982), pp. 74-75 .
- (22) Ibid., p. 74 .
- (23) Ibid .. p. 75 .
- (24) Alberd Hourani , A History of the Arab Peoples (Cambridge, Mass. : Harvard University Press, 1990) , pp. 308ff.
- (25) S. Abul Hassan Ali Nadwi , Islam and the World (n.d.: rpt . Lahore : Muhammad Ashraf , 1967), p. 139 .
- (26) Abul Ala Mawdudi , Nationalism and Islam (Lahore : Islamic Publications, 1947), p. 10 .
- (27) Ira M. Lapidus, A History of Islamic Societies (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 625-26 .

- (28) Richard P. Mitchell , *The Society of the Muslim Brothers* (London: Oxford University Press, 1969) , p. 229 .
- (29) Goldschmidt , *Concise History* , p. 278 .
- (30) Ali E. Hillal Dessouki , " *The Limits of Instrumentalism : Islam in Egypt's Foreign Policy* , " in Adeed Dawisha. ed., *Islam in Foreign Policy* (Cambridge Cambridge University press, 1984), p. 87 .

الإسلام والدولة القوى المحركة للنهاية

إن غالبية الغربيين، ومن يمثل تاريخ الإسلام والعرب مفهوماً غامضاً لهم، تشكلت في أذهانهم معلومات وموافق تجاه المسلمين والعالم الإسلامي بفعل التصورات والتجارب التي صكت في كبسولات من عينة «الأصولية الإسلامية» و«الإرهاب». وقد باتت عبارة «الأصولية الإسلامية» وسيلة كافية، وإن كانت مضللة، تستخدماً الحكومات ووسائل الإعلام الغربية لتعريف مجموعات تنتشر في طول العالم الإسلامي وعرضه، كما صارت هذه العبارة «غولاً» جاهزاً تستخدمنه أنظمة الحكم في البلاد الإسلامية لتلطيخ سمعة المعارضة والحط من قدرها. وبالنسبة للكثيرين فإن كلمة الأصولية تستدعي إلى الذهن تصورات عن جموع من الغوغاء تهتف بالموت لأمريكا، وسفارات تلتهمها النيران، وقتلة وخاطفي طائرات يهددون حياة الأبرياء، وأيد تم بتراها (حسب حد السرقة)، ونساء مقهورات. بيد أن الإحياء المعاصر للإسلام

في السياسات الإسلامية يتذبذب صوراً عديدة، كما أن له أهمية تتجاوز بكثير ما تطرحه تلك الشعارات والتصورات. إذ إن وجود الإسلام وأثره على المجتمعات الإسلامية منتشر وداخل في تفاصيل الحياة بشكل يجعله ظاهرة سياسية واجتماعية. ترى ما أشكال الاختلاف الذي يحمله الإسلام السياسي كما تكشف عنها التجارب الحديثة للدول الإسلامية؟ وكيف استغلت الحكومات الإسلام؟ وكيف أثر تطبيق الإسلام على القوى المحركة وعلى تطور السياسات الإسلامية؟ وكيف أساء الغرب التفسير وتطور السياسات التي أعادت فرض النماذج المسلمة النمطية للاستعمار الجديد المعادي للإسلام وأسهم بذلك في توسيع مدى القطيعة والاستياء؟

الإسلام والدولة الحديثة :

بمتصف القرن العشرين كان معظم العالم الإسلامي قد حقق الاستقلال السياسي. ذلك أن تأثير الغرب وجاذبيته المستمرة كان واضحاً من المسار الأكثر علمانية الذي فضلته معظم الحكام الوطنيين، فإن الجيل الجديد الذي اعتلى السلطة مال نحو توجه أكثر علمانية. وعندما ينظر المرء عبر العالم المسلم، نجد ثلاثة اتجاهات أو نماذج للعلاقة بين الدين والدولة يمكن تمييزها هي : الإسلامي، والعلماني، والمسلم. وكانت السعودية العربية دولة إسلامية أعلنت نفسها بنفسها.

وقد أنسنت ملکية آل سعود شرعیتها على الإسلام بزعم أنها تحكم وتحکم بالقرآن والشريعة الإسلامية. وكان آل سعود قد أقاموا علاقة حميمة مع علماء الدين الذين استمروا يتمتعون بمكان ممتاز باعتبارهم مستشارين للحكومة وموظفين في النظام التعليمي والقانوني. واستخدمت الحكومة السعودية الإسلام لإضفاء الشرعية على السياسة الداخلية وتوجيه السياسة الخارجية.

وعند الطرف الآخر من المشهد نجد تركيا، البقية الوحيدة من الإمبراطورية العثمانية، قد اتخذت شكل دولة علمانية ذات ديانة مقيدة بشدة داخل نطاق الحياة الشخصية. فقد انطلقت تركيا، تحت زعامة كمال أتاتورك (رئيس الجمهورية ١٩٢٣ - ١٩٢٨)، في عملية ترسيخ وتعريب شاملة، كما شرعت في عملية علمية نقلت اللغة والتاريخ كما حولت الدين والسياسة. فقد حلت الحروف الغربيّة محل الحروف العربية في الكتابة، وتمت كتابة التاريخ بشكل تحقق فيه إسكات المكون العربي وتمجيد (بل واصطياع في بعض الأحيان) التراث التركي. واستبدل أتاتورك بالقيام بسلسلة من الإصلاحات أدت إلى خلع السلطان، وأنهى الخلافة، وفصل الإسلام عن الدولة، وأغلق المدارس الدينية الثانوية، وحرم ارتداء زى رجال الدين، واستبدال المؤسسات التقليدية (القضاء والتعليم والحكم) بمؤسسات حديثة على النمط الغربي.

وعلى أية حال، فإن معظم البلاد في العالم المسلم تقف في مكان متوسط، فهي دول مسلمة، من حيث إن معظم سكانها مسلمون وتراثها

إسلامي، بيد أنها اتخذت مساراً علمانياً معتدلاً في التطور. وبينما تطلعت الغالبية صوب الغرب بحثاً عن أساس تقيم عليه حكوماتها الدستورية الحديثة ونظمها القانونية والتعليمية، فإنها وضعت أيضاً شروطاً إسلامية في دساتيرها تتطلب أن يكون الرئيس مسلماً، أو أن تكون الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع (حتى وإن لم تكن هذه هي الحال في الحقيقة). هذه الحكومات كانت تسعى إلى السيطرة على الدين بدمج المؤسسات الدينية داخل جهازها الإداري - داخل وزارات العدل والتعليم والشؤون الدينية. ومع استثناءات قليلة كان الاتجاه العام وتوقعات وأهداف الحكومات ونخبها ذات التعليم الغربي يتوجه نحو خلق دول حديثة تتم صياغتها وفق النموذج الغربي.

وإيديولوجياً، كان لابد للاتجاه السائد، سيراً على نهج النماذج الغربية، أن يفرض أشكالاً علمانية من الهوية والتضامن الوطني بحيث ينحصر الدين في نطاق الحياة الخاصة بدلاً من الحياة العامة. وسادت أشكال محلية (مصرية وسورية وليبية) أو إقليمية - لغوية (عربية أو بعثية) من القومية أو الاشتراكية. وببدأ هذا الاتجاه العلماني يتغير بشكل يكاد ألا يكون ملحوظاً في الستينيات، وعلى أية حال، فإن التغيير لم يليث أن صار أكثر علانية في السبعينيات والثمانينيات. وعلى نحو ما تكشف الأمثلة من السودان ومصر ولibia وإيران، اختلف استخدام الإسلام وإظهاره من مكان لأخر بشكل له مغزاً. إذ إن الفروق بين البيئات الاجتماعية السياسية والقيادة والظروف الاقتصادية هي التي

حسمت الكيفية التي تم بها تعريف الإسلام وتطبيقه. وبالمثل برهن الإسلام كونه تحدياً وتهديداً معاً - فهو مصدر للاستقرار وعدم الاستقرار، وهو مصدر للشرعية والتمرد، تستخدمه الحكومات الموالية للغرب والمعادية للغرب على السواء. فالحكام العسكريون (أو العسكريون السابقون) مثل معمر القذافي في ليبيا، وجعفر محمد النميري في السودان، وأنور السادات في مصر، ذو الفقار على بوتو في باكستان والجنرال ضياء الحق في باكستان، كلهم لجأوا إلى الإسلام لتقوية شرعيةتهم، ولحشد التأييد الشعبي ولتبرير سياسة الحكومة. وعلى النقيض من ذلك كان الحبيب بورقيبة في تونس وشاه إيران يسيرون في نهج علماني أكثر وضوحاً وصراحة.

كان كل من السادات والقذافي والنميري يشتراكون في رابطة مشتركة كانت تربطهم بالزعيم المصري الملاكم جمال عبد الناصر. فقد تولى كل من القذافي والنميري مقاليد السلطة سنة ١٩٦٩، وصاغوا ثوراتهم على غرار ثورة عبد الناصر في يوليو ١٩٥٢ واصطفوا مع جماعة ناصر في القومية الاشتراكية العربية برؤيتها عن الوحدة العربية. وفي سنة ١٩٧٠ وقع القذافي ونافر والنميري ميثاق طرابلس الذي كان يهدف إلى الاندماج الكامل للبيضاء ومصر والسودان. وتم توقيع ميثاق مماثل مع أنور السادات خليفة عبد الناصر ولكن الفشل كان مآل النهائي ولم يوضع موضع التطبيق.

وفي غمرة الصحوة من المهزيمة العربية ١٩٦٧، وما أثبته من اهتزاز الثقة في القومية العربية، تحولت الحكومات الثورية القومية- الاشتراكية في كل من ليبيا والسودان ومصر صوب الإسلام لكي يدعموا ركائز إيديولوجياتهم الوطنية المتردية.

ليبيا :

«أيها الناس، مرقوا كل الكتب المهمة التي لا تدفع إلى الأمام بقيم التراث العربي وتراث الإسلام، في الاشتراكية والتقدم» - معمر القذافي (*).

بهذه الكلمات الصادمة، أعلن معمر القذافي ثورته الثقافية واسعة المدى، وهي رؤية اشتراكية وطنية تضرب بجذورها في تراث ليبيا العربي والدين الإسلامي^(١). وثمة عدد قليل من القادة في العالم الإسلامي استحوذوا على انتباه الغرب وكأنوا رمزاً لـ «الطرف والإرهاب في الإسلام» في السبعينيات والثمانينيات على نحو أكثر إزعاجاً من القذافي. فقبل شعارات الخميني (الثورة في إيران) بزمن طويل كانت لوحات الإعلانات في ليبيا تشير إلى تولي القذافي زمام السلطة في الفاتح من سبتمبر معلنة : «الفاتح ثورة إسلامية»^(٢).

(*) ترجمة عن الإنجليزية لتعذر الوصول إلى النص الأصلي - المترجم

لقد تأثر تطور ليبيا الحديث تأثراً شاملاً بحادثتين. ففي سنة ١٩٥٩ تم اكتشاف البترول هناك، وبذلك صار هذا البلد الفقير بسكانه المليون، والذي كان يعتمد اقتصادياً على بريطانيا وأمريكا، منتجًا رئيسيًا للبترول في غضون عشر سنوات. وفي سنة ١٩٦٩ قام معمر القذافي بانقلاب درامي جعله يمسك بزمام السلطة. ومثل الحركات الثورية المائلة في العالم العربي، والتي تولت السلطة في مصر وسوريا والعراق والجزائر خلال أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، كان الأساس الجوهري الذي قام عليه الانقلاب الليبي هو الإصلاح الاجتماعي الاقتصادي الذي كان ضرورياً بسبب فشل الملكية الخاصة للفوز الغربي. وتحت قيادة القذافي تم نسج ثلاث أفكار متداخلة في هوية ليبيا الإيديولوجية : القومية العربية، والاشتراكية، والإسلام.

كان لجوء القذافي إلى الإسلام متاثراً بتدينه الشخصي والحقائق الاجتماعية السياسية في بلاده. «لقد كان الإسلام وسوف يبقى اللحمة الأساسية للمجتمع الليبي فالدين باعتباره الوحدة الأولية في الولاء والهوية، كان رمزاً سياسياً بالغ الأهمية في السيطرة على الجماهير وحشدها»^(٣). وبعد أن تولى القذافي السلطة في سبتمبر ١٩٦٩، تحول صوب الإسلام لكي يزيد من شرعنته وشرعية ثورة ليبيا الاشتراكية، وأيضاً لكي ينشر نفوذه في العالم العربي والإسلامي^(٤).

أطاح القذافي بالنظام الملكي المحافظ للملك إدريس، الذي كان حقه في الحكم قد اكتسب شرعية إسلامية بانحداره من نسل زعيم تجدیدی

إسلامي في القرن التاسع عشر هو محمد بن السنوسي (١٧٨٧-١٨٥٩)، الذي كان قد أسس دولة إسلامية في ليبيا. ومن ثم فليس من المدهش أن القذافي ومجموعة الضباط الشبان الذين أطاحوا بالملك، وجدوا أنه من المفيد، إن لم يكن من الضروري، أن يبرروا تصرفاتهم على أساس إسلامي. وكانت تصريحات القذافي الأولى تتبع حكومته الجديدة على مسار عربي اشتراكي يتمتع بشرعية إسلامية : «اشتراكية تتبع من الإسلام الدين الحق والقرآن الكريم»^(*).

وخلال السبعينيات قام القذافي بسلسلة من الإصلاحات التي أعادت تأكيد تراث ليبيا العربي- الإسلامي، وبذلك استخدام الإسلام لتدعم إيديولوجيتها الوطنية وتعزيز القومية الاشتراكية العربية. هذا التأكيد جمع بين إيمانه الأصلي بالقومية العربية والإسلام، بالوحدة العربية والوحدة الإسلامية. وتم كبت مظاهر ماضي ليبيا الأوروبي المسيحي الاستعماري (إيطالية وبريطانية وأمريكية) أو استبدالها. إذ أغلقت الكنائس، وحرمت الأنشطة التبشيرية، وتم إغلاق القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية. وأعيدت اللغة العربية لغة رسمية؛ وحلت الأسماء العربية وعلامات الشوارع العربية محل الأسماء والعلامات الأوروبية. ومنعت الشريعة الإسلامية شرب الكحوليات، والملاهي الليلية والقمار، وتم تأسيس جمعية النساء الإسلامى من أجل

(*) (أعدنا الترجمة من الإنجليزية لتعذر الحصول على النص العربي- المترجم)

الدعوة إلى الإسلام في الداخل وفي الخارج. وتمت إعادة فرض الحدود الإسلامية على المجرمين: قطع يد السارق، ورجم الزناة. وعلى أية حال، فإذا دققنا في الأمر ببرؤية إيمان، سنجد أن الشريعة الإسلامية قد بقيت في الواقع هامشية بالنسبة للمجتمع الليبي على الرغم من الضجة والصخب من جانب الحكومة الليبية والصحافة الغربية.

وخلال الشطر الأخير من السبعينيات، أصدر القذافي خطته الكبرى، وهي عبارة عن رؤية يوتوبية للمجتمع في «الكتاب الأخضر» وقد كان عنوانه متعمداً للإيحاء بمزاعمه الإسلامية والكونية؛ إذ يؤمن المسلمون بأن القرآن هو كلمة الله ومصدر الهدایة للمجتمع المسلم. وهم يعترفون بأن اليهود والنصارى أهل كتاب. وكان للصينيين الكتاب الأحمر الخاص بهم، وهو المرشد الإيديولوجي الذي وضعه ماوتسى تونج لثورة العالم الثالث. وبما أن اللون الأخضر مرتبطة بالنبي محمد، فإنه يمكن فهم عنوان «الكتاب الأخضر» باعتباره بديلاً إسلامياً و اختياراً للعالم الثالث أيضاً. كذلك، فمثلاً كان للصين حرسها الأحمر، انشأ القذافي أيضاً الحرس الثوري الأخضر لتطبيق ثورته الثقافية.

ويضم الكتاب الأخضر ثلاثة مجلدات صغيرة، حل مشكلة الديمقراطية (١٩٧٥)، حل المشكلة الاقتصادية الاشتراكية (١٩٧٧)، والأسس الاجتماعية للنظرية العالمية الثالثة (١٩٧٩). وتم تدريسه في

المدارس، وأصبحت قرائته مطلوبة من المواطنين الليبيين، وتمت الدعاية له من خلال ملصقات الحوائط التي لاتحصى والتي بدا أنها تتحكم في المشهد الليبي العام. وتقييم القذافي لمعاناة العالم العربي وضعه في فئة الابحاث الإسلامي التقليدي. إذ احتفى الكتاب الأخضر بالكثير من الموضوعات المشتركة بين القومية العربية والفكر الإسلامي المعاصر : مثل مكافحة الاستعمار، ومناهضة الإمبريالية : والاعتماد على الغرب باعتبار ذلك كله سبب الضعف الإسلامي وفقدان الهوية، والظلم الاجتماعي الذي يميزه الاستغلال والفساد؛ العودة إلى الإسلام لاستعادة القوة والعظمة العربية الإسلامية، وهو الجديد الذي جاء به القذافي عن الاشتراكية الإسلامية أو العدالة الاجتماعية. ونادي القذافي بالعودة إلى الإسلام الذي يقدم هداية شاملة للإنسانية : «يجب علينا أن نأخذ القرآن باعتباره النقطة المحورية في رحلتنا في الحياة لأن القرآن الكريم كامل : إنه النور وفيه حلول مشكلات الإنسان... من الأحوال الشخصية إلى... المشكلات العالمية»^(*).

وقد عجل الكتاب الأخضر بنظرية القذافي العالمية الثالثة بآيديولوجيتها الثورية الكونية، من أجل خلق نظام سياسي واجتماعي جديد - وهي بدليل ثالث للبدلين الكبيرين الحديثين في الرأسمالية والماركسيّة. وعلى الرغم من الأساس الآيديولوجي الأولى الإسلامي

(*) (ترجمنا النص عن الإنجليزية لعدم توافر النص الأصلي - المترجم)

للكتاب الأخضر، فإن الفصلين الأخيرين حذفاً أية إشارة إلى الإسلام؛ إذ كانت طموحات القذافي أكثر اتساعاً. فأولاً، كان المقصود أن يكون الكتاب الأخضر تجربة للمجتمع الليبي، بحيث يصلح نموذجاً للعالم الثالث. وثانياً، إن هدفه الثوري كان خلق نظام عالمي شعبي اشتراكي جديد يكون الكتاب الأخضر له هادياً ومرشدًا : «إن الكتاب الأخضر هو المرشد لتحرير الإنسان، والكتاب الأخضر هو الإنجيل، الإنجيل الجديد، إنجيل عصر جديد، عصر الجماهير»⁽⁷⁾.

لم يكن إنجيل القذافي الجديد للعالم أكثر من امتداد لقراره السابق بأن يطبق صيغته الخاصة من الاشتراكية التي تتميز عن إيديولوجيات الأجنبية السائدة والتي قامت على دعامتين هما العروبة والإسلام :

«إن اشتراكيتنا عربية وإسلامية في أن، إننا نقف في منتصف الطريق بين الاشتراكية والشيوعية، وبين الاشتراكية والرأسمالية. إن اشتراكيتنا تتبع مباشرةً من حاجات العالم العربي ومتطلباته، وتراثه، وحاجات المجتمع. إنها تتكون من العدالة الاجتماعية التي تعنى الكفاية في الانتاج والعدالة في التوزيع. هذه المبادئ نجدها في الدين الإسلامي، ولاسيما في فريضة الزكاة»⁽⁸⁾. (الترجمة عن الإنجليزية لعدم الحصول على النص الأصلي - المترجم).

وطبق القذافي رؤيته للمجتمع خلال منتصف السبعينيات، ليقيم دولة شعبية اشتراكية جماهيرية. وتم تأسيس هوية Libya وإيديولوجيتها

الشعبية الجديدة في مارس سنة ١٩٧٧، عندما قام المؤتمر الشعبي العام، الذي حل محل مجلس الثورة الحاكم، بتغيير الاسم من الجمهورية العربية الليبية إلى الجماهيرية الشعبية الاشتراكية العربية الليبية. وتمت إعادة تنصيب القذافي رئيساً للجمهورية لكي يصبح الفيلسوف، المنظر للثورة. وإن خلط التصريحات الشعبية الإيديولوجية بالتجارب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قام القذافي بثورة ثقافية. وعلى أية حال، فإنها لم تكن قائمة على أساس الهدایة الربانية من القرآن أو السنة النبوية، وإنما على أساس من فكر القذافي الذي يحطم التقليد.

وكان للجماهيرية الليبية أن تصير دولة شعبية. وصارت ليبيا حكومة شعبية غير مركبة بمشاركة مجالس شعبية سيطرت على مكاتب الحكومة ومدارسها والإعلام والكثير من المؤسسات. وشجع القذافي المجالس الشعبية على أن تستولى على سفارات ليبيا ومساجدها.

وتضمنت السياسة الاقتصادية للكتاب الأخضر إنتهاء الملكية الخاصة، والأجور والإيجار لصالح سيطرة العمال ومشاركتهم في وسائل الإنتاج. بدأ تطبيق التجربة الاشتراكية الجديدة سنة ١٩٧٨، وفرض على الليبيين التقيد بملكية منزل واحد، وذلك لمواجهة مشكلة الإسكان في ليبيا. أما تجارة التجزئة فلم يتم إلغاؤها. وجرى تشجيع عمال المصانع على الاستيلاء على مصانعهم، وانتشرت برامج الإدارة الذاتية في كل الشركات العامة في ليبيا حينما صار العمال بين عشية وضحاها شركاء في هذه الثورة العمالية^(٦).

إسلام القذافي :

بينما وجدت وسائل الإعلام الغربية جاذبية في الحديث عن دولة ليبيا الأصولية الإسلامية وأن تعتبر الكثير مما فعله القذافي أو هدد بأن يفعله إسلامياً - القوانين الإسلامية، القنابل الإسلامية، الإرهاب الإسلامي - تصاعد الاستياء من القذافي بين العديد من المسلمين؛ إذ إن القذافي أخضع الإسلام لصالحه الخاصة وإيديولوجيته الثورية، كما استغل الإسلام في تصدير نفوذه إلى العالم الإسلامي، كما استحق إدانة المسلمين داخل ليبيا وخارجها لتفسيره غير الصحيح للإسلام. لقد كان القذافي، وليس علماء الدين، هو الذي وضع تعريفاً للإسلام. وعلى الرغم من أنه استغل الإسلام لإسباغ الشرعية على القومية العربية ودولته الشعبية الراديكالية، فإنه لم يكن متسامحاً مع الأصوات والرؤى الإسلامية البديلة؛ إذ أدان العلماء على اعتبار أنهم «رجعيون» ورفض دورهم المؤثر باعتبارهم حماة الإسلام، وسعى إلى اصلاح تفسييرهم للإسلام الذي استمر على مدى القرون. «بما أن المسلمين قد شردوا عن الإسلام فإن المراجعة مطلوبة. إن الثورة الليبية ثورة تصحح الإسلام وتقدم الإسلام بشكل صحيح، وتنتقى الإسلام من الممارسات الرجعية التي أبسته لباساً رجعياً ليس لباسه»^(١٠). (الترجمة عن الإنجليزية - المترجم).

وقال القذافي إن من حق كل المسلمين المتعلمين (وليس القيادة الدينية التقليدية فقط) تفسير الإسلام. وقدم القذافي هذا الأساس

المنطقى لكي يفسر العقيدة والممارسة الإسلامية بحرية وبشكل شاذ. وأنتج ما اعتبره ناقدوه إسلاماً راديكالياً برفض الجوانب الأساسية في التراث الإسلامي لتأييد الجماهيرية الليبية ونظريته العالمية الثالثة.

وعلى النقيض من الأنماط الشائعة، لم تكن ليبيا القذافي دولة أصولية مرتبطة بالعودة الحرافية الصارمة إلى الإسلام. وكان صنف الإسلام الذي يقدمه القذافي مبتدعاً إلى درجة كبيرة، وبدا في عيون كثير من المسلمين مراجعة جذرية ترقى إلى مستوى الزندقة. وأكبر مثال على تفسير القذافي الابداعي للإسلام يتعلق بمكانة الشريعة في الدولة. وتقليديا، كان المعيار المقبول لدولة إسلامية هو الاعتراف الرسمي من الحاكم بالشريعة. ولكن القذافي نحى الشريعة جانباً؛ إذ إن الكتاب الأخضر حل محل الدور التقليدي الشامل للشريعة. فالقرآن والكتاب الأخضر الذي أصر القذافي على أن أصوله وجذوره في القرآن، صار هو الأساس الإيديولوجي للمجتمع الليبي. وعلى أية حال، فإن القرآن قد انحصر في نطاق الحياة الخاصة (الشعائر الدينية مثل الصلاة والصوم والزكاة) على حين كان كتاب القذافي الأخضر، وليس الشريعة الإسلامية، هو الذي يحكم السياسة والمجتمع.

وقد أنكر القذافي أيضاً بجسارة حقيقة السنة النبوية وقوتها الإلزامية، وغير تاريخ التقويم الإسلامي، وأعلن أن الحجج الإسلامي ليس إلزامياً، وساوى بين الزكاة والتأمين الاجتماعي، وخلافاً للتقاليد، أصر على أن الزكاة يمكن أن تكون متغيرة القيمة بدلاً من قيمة ٥٪ الثابتة^(١).

وقد أدى اغتصاب القذافي للسلطة الدينية وتفسيره للإسلام إلى الصدام مع الزعماء الدينيين الذين رفضوا هجومه على سلطتهم ومصالحهم كما رفضوا إعادة تعريف الزعماء للعقيدة الإسلامية. وقد أدان العلماء بدعة القذافي وتفسيراته - رفضه للقوة الإلزامية للسنة النبوية، ووضعه الكتاب الأخضر محل الشريعة وحكمها، وإلغاء الملكية الفردية - لأنحرافها عن التقاليد الإسلامية. وقد برأ القذافي حكمه الفردي باعتباره قائداً ومنظراً سياسياً دينياً ورفضه للزعماء الدينيين التقليديين باسم سلطة الشعب والعدالة الاجتماعية الإسلامية. وكانت المجالس الشعبية قد تلقت توجيهات «بالمستيلاء على المساجد» وتخليصها من «الاتجاهات الوثنية» والأئمة المتهمنين «ببث الحكايا الزندقية التي تزايدت على مدى قرون من التدهور والتي شوهت الدين الإسلامي».^(١٢)

كذلك واجهت سلطة القذافي وشرعنته تحدياً من قبل الحركات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين وحركة التحرير الإسلامية. وفي بلد تكون فيه المعارضة المنظمة خطراً داهماً، واجه النظام الذي استغل الإسلام لزيادة شرعنته معارضة باسم الإسلام ليس فقط من جانب المؤسسة الدينية ولكن من الحركات الإسلامية أيضاً. هؤلاء الناشطون كانوا يشاطرون القذافي انتقاداته للمؤسسة الدينية باعتبارها عقبة في سبيل التغيير، ولكنهم اعتبروا القذافي انتهازياً عسكرياً استغل الإسلام وشوهره لخدمة غاياته الخاصة. وفي المقابل فإن القذافي يعتبر الإخوان المسلمين، وهي حركة دينية سياسية قوية في مصر وفي السودان

الجاور، بمثابة تنظيم سياسي تشكل إيديولوجيته، وهدفه، وتنظيمه (العداء للاشتراكية، الجامعة الإسلامية، الهيبراركية) تهديداً مباشراً لرؤيته الشعبية الاشتراكية القومية العربية. وقد تسرب حزب التحرير الإسلامي النشط في الأردن وتونس ومصر ولبيبا إلى العسكريين وشارك في محاولات الانقلاب سنة ١٩٨٣ وسنة ١٩٨٤^(١٢). ولم تقطع التقارير عن المعارضة الإسلامية المسلحة أواخر الثمانينيات والتسعينيات؛ إذ تم إعدام أعضاء من جماعات أشير إليها باسم الجهاد وحزب الله سنة ١٩٨٧، كما أن نشاط الطلاب المسلمين صار أكثر جذباً للانتباه سنة ١٩٨٩ عندما زادت أعداد الفتيات اللاتي يرتدين الحجاب في الحرم الجامعي ونشبت مظاهرات الطلاب في جامعة الفاتح بطرابلس، والتي نسبت إلى الإخوان المسلمين، كما استؤنفت المناقشات السياسية بالمساجد^(١٤)، وفي خريف ١٩٨٩ أسهم المسلمون الإسلاميون في مواجهة دامية ضد قوات الأمن، وقد وصمهم القذافي بأنهم «السرطان، والموت الأسود، والإيدز»^(١٥). واستنتج أحد المراقبين أن: «الحركة الإسلامية في ليببيا ربما تشكل أوضع وأقوى معارضة محتملة في الجماهيرية»^(١٦).

السياسة الخارجية :

منذ أن صور القذافي نفسه في صورة الزعيم الثوري الأكبر في العالم الإسلامي، شكل الإسلام عنصراً مهماً في تصدير ليببيا لثورتها

الثقافية. ومثل العربية السعودية مزجت ليبيا دعوات التضامن الإسلامي بالثروة البترولية لكي ترقى بدورها كزعيمة في العالم الإسلامي. ولم يكن الإسلام أبدا العامل الوحيد وإنما كان من بين عوامل عديدة في سياسة ليبيا الخارجية، مع العروبة، والإفريقية، والعالم الثالث الأوسع نطاقاً. وفضلاً عن ذلك، غالباً ما تكون هناك صعوبة في الفصل بين البلاغة والحقائق، إذا ما وضعنا في اعتبارنا برمجاتيَّة القذافي وهواء إلى المبالغة البلاغية، وما تسبقه عليه وسائل الإعلام الغربية والولايات المتحدة من صورة تفوق حجمه وتتصوره مصدرًا كبيرًا للإرهاب باتساع العالم.

نمت نزعة القذافي للمغامرة في الخارج من خلال رغبته في أن يملأ مكان بطله جمال عبد الناصر زعيمًا للعالم العربي وأن ينال الاعتراف بطلًا إفريقيًا والعالم الثالث. وقد استلهم رؤيته العالمية المقاتلة مبكراً من تفسيره للإسلام، ورسالته التوسيعية ودعوته الكونية، وعلاقته بتحرير العالم. كما أنه تعلم من نموذج ناصر ومناهجه ومن نموذج فيصل ملك السعودية وأساليبه؛ وكلاهما استخدم البلاغة الإسلامية والمنظمات الإسلامية أواخر السبعينيات لكي ينافس على الزعامة الدولية في العالم الإسلامي؛ ونتيجة لهذا، كان القذافي يخلط بين نشاط الدعوة ودعایتها والسياسات الثورية عندما تكون هناك جدوى من ذلك. وكانت سياساته الراديكالية تتطرق من رؤية عالمية تدين الغرب باعتباره الشيطان، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وتنسب كل شرور العالم العربي والعالم الإسلامي (كما يفعل العالم الثالث كله في الواقع) إلى الاستعمار

الأوربي والاستعمار الأمريكي الجديد، وإلى دولة إسرائيل. وقد رفض القذافي الشيوعية (الإلحاد الماركسي وقيمه) كإيديولوجية، ولكنه لم يجد صعوبة في صف ليبيا إلى جانب الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية.

وبالنسبة للقذافي فإن الهدف في عالم يسيطر عليه الغرب هو القصاص والنضال من أجل التحرير الوطني^(١٧). وقد استخدم الدعوات الإيديولوجية إلى الوحدة العربية، والوحدة الإسلامية الشاملة وتحرير العالم الثالث. وكانت ليبيا تمول الحكومات، والمنظمات الإسلامية، والحركات المتطرفة من كل لون حول العالم. كما منحت ليبيا المدارس والمساجد والمستشفيات ومولت مشروعات التطور الاقتصادي وكذلك عمليات الخطف والتغيير بالقنابل والاغتيال. ودعا القذافي إلى تدمير إسرائيل بنفس السهولة التي دعا بها إلى الإطاحة بالعربية السعودية أو مصر. كما أنه ساند، أو زعم أنه ساند. طغاء من أمثال عيدى أمين في أوغندا وجان- بيديل بوكاسا في جمهورية إفريقيا الوسطى وحركات تحرير الأقليات المسلمة في الفلبين وجنوب تايلاند والحركات الإسلامية المتطرفة من مصر إلى إندونيسيا، ومجموعة أبو نضال الفلسطينية المتطرفة والجيش الجمهوري الأيرلندي.

وبسبب التعريف المبكر لليبيا بأنها «دولة إسلامية أصولية»، بسبب تطبيقاتها للشريعة الإسلامية والحدود، فإن الإرهاب الذي رعته دولة ليبيا، بغض النظر عن دوافعه، تم ربطه بدون تمييز بالإسلام، سواء كان من يمارسونه الجيش الجمهوري الأيرلندي، أو المنظمات الفلسطينية

العربية أو الشيوعيون الماويون، أو المتطرفون الإسلاميون. وبغض النظر عن توجه الحركة وأصولها، فإن ارتباطها بليبيا كان غالباً ما يساوى الاعتراف بالطرف العنيف. الواقع، إن حكومات كثيرة في العالم الإسلامي غالباً ما وجدت في ليبيا سبباً ظاهرياً جاهزاً لكي تحظى من قدر حركات المعارضة.

والمثال التنظيمي الأول عن استخدام ليبيا الإسلام لترقية نشاطاتها في العالم الإسلامي يتمثل في جمعية النداء الإسلامي. ففي داخل سياق ما بعد ١٩٦٧ في العالم الإسلامي، مع التأكيد المتعدد على الهوية والتضامن الإسلامي محلياً وعالمياً، أسس مجلس قيادة الثورة في ليبيا الجمعية سنة ١٩٧٢ لتكون أداة رئيسية لسياسة ليبيا الخارجية. ولم يكن هدفها ببساطة مجرد الدعوة وترقية الإسلام في الوطن وإنما نشره خارجياً باعتبار ذلك جزءاً أساسياً في الأهداف الدبلوماسية والسياسية للبيضاء. وكانت وسائل الإعلام الجماهيرية، والنشرات الدينية، ونشاطات الدعوة، وبناء المساجد وكذلك خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية بين الأدوات الرئيسية لنشر نفوذ ليبيا السياسي. وقد لاحظ دبلوماسي سابق من جامبيا. وهو يتذكر النفوذ الليبي في إفريقيا أن :

«أولئك الذين خدموا مثلي دبلوماسيين من إفريقيا في هذه الأجزاء من العالم يعرفون أن تلك الأموال الطائلة قد أنفقت على هذا النوع من المغامرات. إذ ليس هناك بلد إسلامي، أو به عدد كبير من المسلمين، لم يلتقط نوعاً من الدعم المالي من الليبيين لكي يبني مسجداً ذا حجم كبير»^(١٨).

واذ خللت ليبيا بين الدبلوماسية وأنشطة جمعية نداء الإسلام دخلت في السبعينيات وأوائل الثمانينيات في منافسة مع السعودية على استغلال الإسلام، وتوظيف البترولollar لكى تمد نفوذها من جماعات الطالب المسلمين إلى حركات التحرير. وهكذا مثلا، كانت ليبيا في أوائل السبعينيات واحدة من أوائل وأقوى المساندين لجبهة المورو الوطنية للتحرير ذات الاتجاه الانفصالي جنوب الفيلبين، ووفرت الملاذ لقادتها ومدت نطاق المساعدة من الأنشطة الدينية واللاجئين إلى الدعم العسكري والدبلوماسي^(١٩) وكانت كل من ليبيا والسعودية من أهم المحرkin لجمع حكومة ماركوس وجبهة المورو لتوقيع اتفاقية طرابلس سينة المصير.

وغالبا ما أدى تركيز إدارة ريجان على القذافي وليبيا، والاهتمام الذي أخذته وسائل الإعلام عليهم، إلى رفع القذافي وبليه الإفريقي الصغير نسبيا إلى أهمية عالمية تتجاوز إمكاناته إلى حد بعيد كما تتخطى إمكاناته وتحجب النشاطات الإرهابية الأكثر انتشارا للاتحاد السوفيتي وسوريا. بالإضافة إلى ذلك، أدت شهرة ليبيا كدولة أصولية إسلامية إلى مساواة القذافي والإرهاب بالإسلام، ومساواة كل الأنشطة الإسلامية بالراديكالية والتطرف. وبحلول منتصف الثمانينيات، كانت الحكومات في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا وكذلك في الولايات المتحدة وأوروبا قلقة إن لم تكن تدين التدخل والعنف الليبي في الخارج. وترسخت شهرة ليبيا كنظام راديكالي مؤيد للثورة والإرهاب تماما. وبالنسبة لإدارة ريجان، صار القذافي والخوميني رمزيين للإرهاب

العالى، يهدان «إمبراطورية الشر». ولم تعد حكومات كثيرة فى إفريقيا، وهى منطقة رئيسية للنشاط الليبي، تعتبر وجود جمعية نداء الإسلام مصدرا مقبولا لميزانيات التطوير أو لقدر أكبر من التضامن الإسلامي. ففى عيونهم، كان دعم ليبيا السياسي للناشطين الإسلاميين المسلمين والمجموعات الثورية يشكل تهديداً لأمنهم يفوق المساعدة التى يقدمها لهم بكثير^(٢٠). وخبا نفوذ ليبيا وتصديرها الإسلام فى الثمانينيات فى أجزاء كثيرة من العالم، عندما صارت حكومات كثيرة ومنظمات إسلامية عديدة كاشفة لأساليب ليبيا ونضبت مواردها البترولية وأصاب البرود علاقاتها بالاتحاد السوفيتى.

السودان :

فى يوم ٨ سبتمبر ١٩٨٣ أعلن جعفر محمد نميرى «ثورة إسلامية» كان لها تأثيرها على السياسة والقانون والمجتمع السودانى وكان السودان أكبر بلدان إفريقيا، ومنذ ذلك الحين فصاعداً صار جمهورية إسلامية تحكمها الشريعة الإسلامية. ومثل معمر القذافي، جاء النميرى إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري سنة ١٩٦٩، عندما استولى الضباط الأحرار بقيادة العقيد نميرى على السلطة فى ثورة مايو، وكانت هناك ثلاثة قوى إيديولوجية مهمة فاعلة فى السودان : الإسلام واشتراكية جمال عبد الناصر العربية والشيوعية، ونتيجة لانقلاب شيوعى

فاشل قام به الحلفاء اليساريين السابقون سنة ١٩٧١، انقلب النميرى إلى عدو لدود للشيوعية وحليف قريب للولايات المتحدة وأنور السادات حاكم مصر. وكانت الرابطة مع السادات من القوة بحيث كان السودان البلد العربى الكبير الوحيد الذى لم يقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر بعد أن وقع السادات اتفاقات كامب ديفيد.

وكانت العوامل الشخصية مع العوامل السياسية سواء بسواء وراء تبني النميرى للاتجاه الإسلامى فى حياته وحكمه. وبحلول سنة ١٩٧٧ كانت السياسات المحلية والتىارات الإحيائية الإسلامية الأوسع في العالم العربي بمثابة عوامل مساعدة على تكثيف دور الإسلام في السياسات السودانية، وكان اللجوء إلى الإسلام يوفر مخرجاً أمام النميرى من الوضع المترده؛ فقد جرت سلسلة من الأحداث في السبعينيات قللت باطراد من خياراته السياسية؛ فبعد الانقلاب الفاشل سنة ١٩٧١ الذي نجا خلاله من الموت بصعوبة بالغة، صار أكثر مراعاة للدين وامتنع عن شرب الخمر ولعب القمار كما بات معادياً صارماً لليسار. وعلى أية حال كان النوع الذى قدمه النميرى من الاشتراكية العربية قد فشل أن يكون إيديولوجية وطنية إذ أثبتت فشلها فى أن تجمع التأييد الشعبي المطلق فى مواجهة اقتصاد منهار، كما فشلت فى توحيد المصالح الدينية والعرقية- القبلية المتناقضة. وخرج الدين الوطنى السودانى عن نطاق السيطرة. وفي استجابة لضغط البنك الدولى وصندوق النقد الدولى رفع السودان الدعم الحكومى عن مواد تموينية مثل الخبز والسكر مما أدى

إلى مظاهرات شعبية معادية للحكومة واضطرابات بسبب الطعام سنة ١٩٧٩ ومرة ثانية سنة ١٩٨٢. واستشرى التمرد في الجنوب الذي تسكته أغلبية غير مسلمة. كذلك استمر التحدي يواجه نميري من جانب «الجبهة الوطنية»، وهي تحالف للتنظيمات الوطنية الإسلامية. كما واجه ناقديه الإسلاميين في «الجبهة الوطنية» واحتواهم بأن قام هو نفسه باستغلال الدين لزيادة شرعيته. وقد أكدت تصريحاته العامة على فهم سلفي للإسلام، مشابه لذلك الفهم الذي تبنته المنظمات الإسلامية التي كانت تعارض حكمه، أى الانصار أتباع المهدى والإخوان المسلمين. بل إنه ألف كتاباً بعنوان «لماذا طريق الإسلام»؟، عَبَرَ فيه عن تأكيده المتزايد على الإسلام، مدافعاً عن تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان^(٢١). كان لجوء النميري إلى الإسلام يستند على استمرارية الطابع الإسلامي للتاريخ السياسي والثقافة الاجتماعية السودانية. ومن ثم، كان يعتقد أن هناك إمكانية في أن يؤدي هذا إلى تقوية التأييد الشعبي له بين المسلمين الذين تبلغ نسبتهم ٧٠٪ من السكان حتى لو أدى ذلك إلى القطيعة مع ثالث البلاد الجنوبي المسيحي والوثني.

وعقد النميري صفة مع الجبهة الوطنية سنة ١٩٧٩ بتوقيع ميثاق المصالحة الوطنية، الذي ساعد المعارضة الإسلامية على العودة إلى الحياة العامة. وتمكن الأحزاب السياسية الإسلامية من أن تتنافس بنجاح على الفوز بالمقاعد البرلمانية في الانتخابات الوطنية. إذ إن الإخوان المسلمين، وهو تنظيم إسلامي نشط له أتباع كثيرون بين

خريجي الجامعات والمهنيين في المناطق الحضرية، ارتبطوا برباط حميم مع الحكومة. فقد عين النميري الدكتور حسن الترابي، زعيم الإخوان المسلمين الذي تعلم في جامعة السوربون، وعميد كلية الحقوق السابق بجامعة الخرطوم، في منصب المحامي العام. ودخل الإخوان المسلمون في الوزارة والمناصب المهمة في المؤسسات الرئيسية. وصار الإسلام باطراد نقطة حشد ومصدراً للانقسام والمعارضة في السياسة السودانية في آن معاً.

كانت قوانين النميري «الإسلامية» في سبتمبر سنة ١٩٨٣ علامة على التأسيس الرسمي لسار السودان الإسلامي. فقد تم تطبيق العقوبات الإسلامية التقليدية مثل الجلد جزاء شرب الخمر، وقطع يد السارق، والموت جزاء الارتداد عن الإسلام، وعلى النقيض من ليبيا وباكستان، حيث تم تشرعير العقوبات الإسلامية ولكن تنفيذها كان نادراً، صار قطع الأيدي جزاء السرقة أمراً شائعاً في السودان. كان برنامج الأسلامة في السودان إلى حد كبير هو «إسلام النميري»، إذ كانت القوانين «الإسلامية» الجديدة تعلن أسبوعياً لكي تناسب حاجاته وزرواته، وكانت الترتيبات والسياسات الإسلامية تصاغ في عجلة بطريقة القطعة قطعة ولتلبية أغراض معينة، بدون استشارة المحامي العام أو قاضي القضاة. وكانت القوانين تصدر بمرسوم جمهوري رئاسي، وليس عن طريق التشريع. وقام النميري بالتحايل على القضاء السوداني الراسخ بإنشاء «محاكم ناجزة» خاصة. وتم القبض على الآلاف ليتمثلوا أمام

قضاة عينتهم الحكومة، غالباً ما كانت محاكمهم تعمل بما يشبه المحاكم العسكرية، مستخدمة العقوبات «الإسلامية» مثل الجلد بحرية تامة في جرائم متنوعة. وكان يطلب من موظفي الحكومة والقادة العسكريين أن يقسموا يمين الولاء للنميري باعتباره حاكماً مسلماً (وهي البيعة التي فرضها الخلفاء الأوائل في الإسلام)، بل إن النميري حاول دونما نجاح أن يتخد لقب الإمام، أى الزعيم الديني والسياسي للأمة المسلمة.

وفي سنة ١٩٨٤-٨٢ استخدم النميري التصرفات العامة شديدة البهرجة لكي يضفي الطابع الدرامي على نظامه الإسلامي الجديد، إذ أطلق سراح ثلاثة عشر ألف سجين لكي يمنحهم «فرصة ثانية» في ظل الشريعة الإسلامية؛ وصب خموراً يبلغ ثمنها أحد عشر مليوناً من الدولارات في نهر النيل في حدث إعلامي جذب الانتباه المطلي والعالمي؛ وفي مايو سنة ١٩٨٤ حرّم الرقص الغربي وجاء أحد ملاك النوادي الليلية خمساً وعشرين جلدة لأنّه سمح بالرقص المختلط بين الجنسين^(٢٢).

وفي المجال الاقتصادي الاجتماعي، تم تحديد خطوط عريضة جديدة للضرائب وأعمال الصيرفة، إذ إن مرسوم الزكاة سنة ١٩٨٤ أحلَّ الزكاة محل معظم النظام الضريبي للدولة. وبذلك انضم السودان إلى عدد من الحكومات وضعفت لنفسها طرزاً إسلامياً خاصاً بها، مثل باكستان وإيران، من حيث تمرير التشريعات التي تعطى للدولة سلطة فرض وجباية وتوزيع الزكاة التي كانت تؤدي طوعاً. وكان قصد النميري المعلن بأن يحول جميع بنوك السودان إلى مؤسسات لا تتعامل بالفائدة

محل جدل خاص. إذ إن التحرك صوب نظام صيرفة إسلامي في السودان، مثلاً هو الحال في باكستان وإيران، كان ينبغي أن يكون الخطوة الأولى في إرساء النظام الاقتصادي برمته على المبادئ الإسلامية. هذه السياسات أزعجت العديد من الناس في السودان كما أغلقت المصالح الأجنبية كثيراً، ولا سيما الشركات متعددة الجنسيات المتمرضة في الولايات المتحدة والعاملة في السودان.

لقد أدى برنامج النميري للإسلامة إلى تمزيق السودان بدلًا من توحيده، وولّد المعارضة بين العديد من قطاعات المجتمع التي اعتبرته أكثر قليلاً من دكتاتور إسلامي. ففي البداية برهنت الإسلامة على شعبيتها في الشمال المسلم، حيث شعر الكثيرون أن الجريمة تنقصت وتراجع الفساد نتيجة لها؛ فالجلد علانية وقطع يد السارق علناً كان يجذب جموعاً متزاحمة مؤيدة. وعلى أية حال، فإن استخدام النميري الإسلام لتوسيع سلطته، ولكن يبرر نظاماً تتزايد نزعته القمعية باستمرار، ولكن يبرر القرارات الطائشة التي تتخذها «محاكم العدالة الناجزة» واستخدام الجلد بلا تمييز وفرض الشريعة الإسلامية على غير المسلمين، كل هذا قوض صورته في البلاد وفي الخارج. وقد رفض الصادق المهدي - الذي كان رئيس وزراء سابقاً وخريج أوكسفورد وحفيد المهدى السوداني، المصلح والمجدد الإسلامي الذي أخرج الإنجليز وانشأ دولة إسلامية في السودان في ثمانينيات القرن التاسع عشر - قوانين نميري الإسلامية الصادرة في سبتمبر على أنها نوع من الانتهازية.

وجادل بأن فرض الشريعة الإسلامية سابق لأوانه وظالم، طالباً أن تكون البداية خلق مجتمع ينعم بقدر أكبر من العدالة الاجتماعية. ولهذا سرعان ما تم وضع الصادق المهدى في السجن. وقد أدت عملية أسلمة المجتمع التي قام بها النميري إلى تعطيل الاتفاقية الهشة التي كان قد تم عقدها أوائل السبعينيات مع الجنوب غير المسلم وأدت إلى حرب أهلية جديدة قادها جيش التحرير الشعبي السوداني الذي يقوده جون قرنق، وهو الجناح العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان.

وعلى المستوى العالمي، فإن الدول المسلمة المحافظة مثل العربية السعودية، التي تطلع إليها النميري طلباً للمساعدة المالية، صارت مهمومة بالصورة السلبية للإسلام والعدل الإسلامي في السودان، على حين كانت وسائل الإعلام العالمية تنشر تقارير عن سلسلة بدأ بلا نهاية لعمليات الجلد و比特 الأيدي. وقد عبرت الولايات المتحدة والمنظمات العالمية عن قلقها من انتهاك حقوق الإنسان الذي سببه فرض الشريعة الإسلامية على غير المسلمين. وهدد الكونгрس الأمريكي بقطع المعونة عن السودان. وسافر حشد من الموظفين والدبلوماسيين الأمريكيين إلى الخرطوم لتابعة اهتمامات الولايات المتحدة. وجمدت الولايات المتحدة مبلغ ١١٤ مليون دولار من المعونة الاقتصادية في ديسمبر سنة ١٩٨٤، ووقفت إلى جانب صندوق النقد الدولي في ضغوطه على السودان لكي يقوم بإصلاحات اقتصادية حتى يمكنه السيطرة على عجز الموازنة البالغ ٩ مليارات دولار.

وفي البداية، بدا كما لو كانت «استبدادية نميري الإسلامية» قد خفت. فقد استجاب للانتقادات العالمية الموجهة ضده بسلسلة من الإصلاحات عدل من برنامجه للإسلامة. إذ إنه أوقف الجلد وبتر الأيدي في الشمال، وتراجع عن خطته لتقسيم الجنوب، وأكَّد على أن الشريعة الإسلامية لن تطبق هناك. وبينما قام بتخفيف اندفاعه نحو الإسلامة، خفت الحديث عن الطرح العاجل لاقتصاد إسلامي متحرر من الفوائد.

وعلى أية حال، فقد حدث سنة ١٩٨٥، وفي غمار النقد المتزايد لبرنامجه في الإسلامة، أن سعى النميري يائساً إلى إسكات ناقديه، وإلى حشد التأييد الشعبي الإسلامي، لكي يجد كبس فداء لفشل نظامه. ففِي بيانٍ، قبض على رجل يبلغ من العمر سبعاً وستين سنة، وحاكمه وأعدمه بتهمة الردة، مخفياً نزعته الاستبدادية تحت قناع حماية الإسلام الصحيح، وهو محمود طه مؤسس وزعيم الإخوان الجماليين. وكان كثيراً من المسلمين، منهم أتباع الصادق المهدي، والإخوان المسلمين وزعماء الصوفية المحليون، قد دأبوا منذ زمن على اعتبار مزاعم طه الدينية وتفسيره الحديث للإسلام زندقة وليس مجرد نزعة إصلاحية متحررة. وقد جلب طه على نفسه حنق النميري وغضبه بسبب معارضته لسياسة النميري الطائفية ومحاولاته لتطبيق الشريعة الإسلامية. وظهرت تصرفات النميري في شكل حركة رجل يائس؛ ورأى كثيرون أن تصرفاته لا تتعارض فقط مع تراث السودان الطويل في التسامح السياسي، وإنما رأوا أنها «انتهاك للشريعة الإسلامية». حسبما قررت إحدى محاكم الاستئناف بائثر رجعي^(٢٢).

وفي مارس سنة ١٩٨٥ واصل النميري محاولته لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من نظامه المترنح، وللد علی منتقديه، ولكى يعيد توجيه اللوم فيما جرى علی السودان من شرور بعيدا عن نفسه. تحرك لاستئصال الإخوان المسلمين كقوة سياسية، جاعلا منهم كبش الفداء للإخفاق الذى حاقد بنظامه. وفي تصريح يبدو أنه كان موجها إلى حلفائه الأمريكان أكثر من الشعب السوداني، زعم النميري أنه أحبط انقلابا دبره الإخوان المسلمين الذين اتهمهم بأن إيران ساحتهم لكي يطيحوا بحكومته الموالية للأمريكيين. وقام النميري بطرد كل أعضاء الإخوان المسلمين من الحكومة كما أمر باعتقال مائتين من زعماهم، بمن فيهم حسن الترابي.

كانت إزاحة زعماء الإخوان المسلمين من الواقع القيادي «والإصلاحات» الحكومية الجديدة استجابة لكل من الولايات المتحدة ومصر والعربية السعودية، كما كانت استجابة لнациديه فى الداخل. والواقع، أنه اتخذ هذه الخطوات مباشرة بعد زيارة نائب الرئيس جورج بوش ووفد من الولايات المتحدة. كان التوقيت على هذا النحو بحيث دارت الشائعات داخل السودان وفي جميع أنحاء العالم العربي على السواء، بأن الشروط الأربعى التي طرحتها بوش لرفع التجميد عن المعونة الاقتصادية الأمريكية كانت تضمن وقف تطبيق الحدود الإسلامية وطرد النشطاء الإسلاميين من الحكومة ومؤسساتها. وكانت النقطتان المزعومتان الأخريان هما وقف الاتصال مع ليبيا وقبول الإصلاحات الاقتصادية التي طلبها صندوق النقد الدولى. وحقيقة أن بوش أنهى

زياراته باعلان استئناف مساعدة الولايات المتحدة، وأن فريقا من البنك الدولي توجه إلى السودان في اليوم التالي. هذه الحقيقة ظهرت وكأنها تأكيد لمسئولية الولايات المتحدة عن مبادرات التميري الجديدة. هذا الإدراك تم تأكيده في أواخر مارس عندما استسلمت حكومة السودان لصناديق النقد الدولي وضغوطه، فرفعت الدعم عن المواد التموينية، وهو التصرف الذي قيل إنه سبب فشل النظام. ونتيجة لهذا، اقتنع الناشطون الإسلاميون في السودان والعالم الإسلامي الأوسع أن هناك انحيازاً ضد الإسلام وراء سياسات الولايات المتحدة، المعارضة لتطبيق الشريعة الإسلامية وانخراط النشطاء في الحكومة ولم تبذل وزارة الخارجية سوى جهد قليل لمواجهة هذه التصريحات. إذ أظهرت قلق موظفي الحكومة بصفة خاصة حول الإسلام المقاتل، فإن الناشطين المسلمين كانوا على قناعة بأنهم ضحايا أبناء الصليبيين، أي الغرب المسيحي الذي ما زال يسعى إلى السيطرة. ومع أن منطلق كل منهما كان يمثل نمطاً شائعاً؛ فإن مخاوفهما قامت على أرضية من تجاربهم. وبالنسبة للولايات المتحدة، كان وجود الناشطين المسلمين في الحكومة يعني تطبيق الشريعة الإسلامية والحدود الإسلامية، وال الحرب الأهلية، وانتهاك حقوق الأقليات. أما بالنسبة للناشطين، فإن أمريكا المعادية للإسلام استمرت في التدخل، وفي إملاء السياسات وفي التحكم في مجرب حياتهم من واشنطن. وكان كل جانب يعتبر الآخر مصدر تهديد لمصالحه.

كانت الانتقادات الموجهة ضد السياسة الأمريكية تتهم الولايات المتحدة بالاتفاق في اهتمامها بحقوق الإنسان في السودان. وكان كثيرون

يعتقدون أن الولايات المتحدة، على الرغم من مبادئها الديموقراطية، كانت على استعداد للتسامح إزاء الحكام المستبددين والدكتاتوريين في السودان وغيره من بلدان العالم الثالث، جاعلة دعمها مشروطاً فقط ب موقف الحاكم القوي ضد الشيوعية. بيد أنه حينما يكون الإسلام داخلاً في الموضوع، فإن معايير جديدة يجري تطبيقها و يتم إثارة مسألة حقوق الإنسان لتبرير تدخل الولايات المتحدة عن حق تقرير المصير. وصار الغضب من مثل هذا التدخل في حياة السودان الاقتصادية والسياسية واضحاً في الأيام التي أدت إلى سقوط النميري، بينما طفت نزعة معاداة الأمريكية في المظاهرات والمسيرات المعادية للحكومة. وربما جاء سقوط حكومة النميري مناسباً لأنَّه حدث في أثناء زيارته للولايات المتحدة.

الإسلام والديموقراطية والعودة إلى الحكم العسكري:

تمت الإطاحة بالنميري في 5 أبريل 1985 على يد جماعة من العسكريين وتمت إعادة الديموقراطية على يد الحكومة العسكرية المؤقتة سنة 1986، عندما تم انتخاب حكومة مدنية برئاسة صادق المهدي، وأعيد تشكيل البرلمان، واستمر دور الإسلام والشريعة موضوعاً من موضوعات السياسة السودانية. وبينما ابتعد صادق المهدي عن تجاوزات برنامج النميري للإسلامة، فإنه لم يستطع أبداً أن يحل مسألة

الشريعة الإسلامية، التي ظلت مثار النزاع بين المتمردين في الجنوب والحكومة في الشمال. وفضلاً عن ذلك، اتخذ الصادق المهدى موقفاً أكثر استقلالية تجاه الولايات المتحدة، وعقد اللقاءات مع إيران وليبيا، وبعد سنوات ثلاث من الديموقراطية تم استبدال حكومته غير الكفه بنظام عسكري تحت قيادة اللواء عمر البشير، الذي استولى على الحكم سنة ١٩٨٩.

وفي أعقاب هذه الانقلاب مباشرةً، حلت حكومة البشير العسكرية بالبرلمان وجميع الأحزاب السياسية، وسجنت زعماء الأحزاب السياسية الدينية الرئيسية، بمن فيهم الصادق المهدى وحسن الترابي، وألزمت نفسها بإعادة الاستقرار السياسي، واستئصال السياسات الطائفية، وتجميد تطبيق الشريعة الإسلامية. وعلى أية حال، أثبت موضوع الشريعة الإسلامية أنه عقبة كثود، ورفضت الجبهة الشعبية لتحرير السودان قرار البشير بحل مشكلة تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال استفتاء وطني، على اعتقاد أن الأغلبية الشمالية (المسلمين) سوف يوضعن بهذا في موقف يبدو وكأنهم يصوتون ضد الإسلام^(٢٤). كذلك فشلت محاولة قام بها الرئيس السابق جيمى كارتر للتفاوض على حل بين حكومة البشير والجبهة الشعبية لتحرير السودان وكان الفشل راجعاً إلى حد كبير إلى مسألة الشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من التنازلات الأولية، فإن النظام أثبت أنه متاثر كثيراً بالجبهة الإسلامية الوطنية، التي خلفت الإخوان المسلمين بقيادة حسن الترابي. وتولىأعضاء الجبهة الإسلامية وأنصارها المناصب المهمة،

سواء في الوطن أو في السفارات المهمة في الخارج. وعلى الرغم من إصرار الجبهة الشعبية لتحرير السودان على دولة علمانية، وعد البشير بتطبيق الشريعة الإسلامية، كما نادى الترابي بأسلمة إفريقيا. وعلى الرغم من أنه قلل مبدئياً من المشاركة في الحكومة بشكل مباشر، باعتباره زعيم الجبهة الإسلامية، فقد كان له نفوذ إيديولوجي وسياسي لا ينكر، وكانت السياسات التي تتبناها الجبهة الإسلامية والنظام الذي يؤيده الترابي تتعارض مع مواقف الترابي السابقة ذات الصبغة الإصلاحية الليبرالية وتأييده للديمقراطية، التي تسببت في انقسام الحركة في الستينيات وتسببت في أن بعض الإسلاميين المقاتلين خارج السودان اعتبروا آراءه زنقة^(٢٧).

كان الترابي قد ساند الانتخابات الديمقراطية كما أن الجبهة الإسلامية كانت قد استخدمت صندوق الاقتراع في محاولاتها للوصول إلى السلطة سنة ١٩٨٦، عندما سنت الفرصة لممارسة السلطة، فأخذت تبرر مدخلاً مختلفاً. وإذا أصرت على أن تطور السودان السياسي الذي فشل بسبب سياساته القائمة على الطائفية، التي كان نتيجتها أن الناس كانوا يصوتون بدون تدقيق لصالح طائفتهم الدينية أو جماعتهم، دعا النظام الذي يحظى بمساندة الجبهة الإسلامية إلى نظام فيدرالي مع مجالس استشارية إقليمية، وحكومة إسلامية لا طائفية ولا تقوم على أساس تعدد الأحزاب. وعلى الرغم من أن البشير أصر على أن أغلبية السودانيين مسلمون وأنهم لابد أن يصوتوا لصالح دولة إسلامية، فقد

جادل كثيرون كذلك بأنه لا هذه الأغلبية نفسها، ولا العلمانيون والمواطنون غير المسلمين أو مؤيدو الجبهة الشعبية لتحرير السودان سوف يصوتون لصالح الجبهة الإسلامية. واصطدمت دولة السودان الإسلامية مباشرة مع دعوتها لدولة «علمانية ديموقراطية» وبذلك شكلت عقبة أولية في سبيل أي اتفاق يتم التفاوض عليه بين الحكومة والجبهة الشعبية^(٢٨). وعلى أية حال، فإن الحقيقة أيضاً أنه في انتخابات مفتوحة، لن يصوت العدد الأكبر من السودانيين لصالح الجبهة الشعبية لتحرير السودان وچون قرنق.

ويقيت الحكومة المركزية في الخرطوم تمسك تماماً بزمام السيطرة في معظم السياسات المهمة، وأسكتت جماعات المصالح الدينية الأخرى، الختمية والأنصار، كما أسكتت المواطنين العلمانيين وغير المسلمين الذين اعترضوا على السياسات التي رأوها ضارة بمصالحهم السياسية (أو)، الدينية. وفي سنة ١٩٩٣ تم حل مجلس قيادة الثورة رسمياً (صار معظم أعضائه أعضاء في الوزارة) وصار البشير رئيساً للمجلس الوطني الانتقالي الذي لا ينتمي إلى أي حزب. وقد تحكمت تعيينات الجبهة الإسلامية في معظم الولايات في الشكل الفيدرالي الجديد للحكومة. وفي سنة ١٩٩٦ أجرى السودان انتخابات «لاحزبية» تم فيها انتخاب البشير رئيساً للجمهورية، وبعد انتخاب الترابي لعضوية المجلس الوطني، انتخب رئيساً للمجلس، وهو الخليفة الدستوري لرئيس الجمهورية في حال وفاته^(٢٩).

وتم اعتبار السودان من جانب الكثيرين من جيرانه في إفريقيا والشرق الأوسط ومن جانب الولايات المتحدة والقوى الأوروبية بمثابة

مأوى وأرض تدريب للإرهابيين : المحاربين الأفغان، حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومنظمات الجهاد الإسلامية في مصر. وعلى الرغم من الإنكار العام لمثل هذه التهم، فإن السودان في سنة ١٩٩٤ سلم كارلوس «الشطب» إلى فرنسا. واتهمت مصر السودان بأنه كان وراء المحاولة التي جرت سنة ١٩٩٥ لاغتيال حسني مبارك في أثناء زيارته لأثيوبيا. ووضعت الولايات المتحدة السودان في قائمة الدول الإرهابية وفرضت عليه عقوبات اقتصادية. وعلى الرغم من الاتهامات بأن السودان يوفر المأوى للإرهابيين، فإنه لم تكن هناك حالات موثقة تثبت التورط الحكومي المباشر في أعمال الإرهاب الرئيسية.

قام نظام الخرطوم بتطهير البيروقراطية، والجيش والنقابات المهنية، والاتحادات التجارية، وهيئة التدريس بالجامعات وأحمدت معارضته الطلاب في الحرم الجامعي. وتم تقييد المنظمات المسيحية في نشاطاتها وتم كبتها في بعض الأوقات. ووجه البابا وأساقفة كانتريورى انتقادات إلى النظام بسبب معاملته للكنائس المسيحية. وتم كبت التنظيميات الدينية الإسلامية الرئيسية والعائلات الإسلامية الكبرى، كما صودرت ممتلكاتهم، وحضرت أحزابهم السياسية، وهناك خبير في الشئون السودانية أوضح خطورة الأزمة :

«إن النظام في السودان يعاني أزمة متعددة الجوانب. ميراث الحكم غير الكفء، سواء العسكري أو المدني، تراث مخيف. وربما قد يتغير الموضوع في الواقع من مسألة من يحكم السودان إلى مسألة ما

إذا كان السودان سوف يستطيع النجاة بأى شكل معقول... والقادة العسكريون للسودان يتعمّن عليهم أن يكونوا أكثر مرونة حتى لا يكرر السودان دورة الفوضى القديمة»^(٢٠).

وحقق زعماء السودان السياسيون هدفهم بأن وضعوا محل السياسات الطائفية نظاماً سياسياً إسلامياً غير طائفى. وعلى أية حال، فإنهم فشلوا في إقامة نظام جامع يكون فيه مكان للديمقراطية ويختار مساندة السودانيين العلمانيين وغير المسلمين. وعلى الرغم من الفترات التي شهد فيها السودان التدخل والحكم العسكري، فإن تراث السودان السياسي تضمن أيضاً حكومات منتخبة ديموقراطياً شاركت فيها الأحزاب الإسلامية مشاركة كاملة. وعلى أية حال، فإن الحكومة الإسلامية الحالية، على الرغم من تقديمها لنظام فيدرالي مع وعود بمشاركة وتمثيل سياسي أوسع، فإنها لا تزال تمسك بزمام السيطرة على كل سلطة الحكومة وسياستها. ولم تقدم حلاناً جحاً لمشكلات السودان الطائفية والسياسية؛ كما أنها لم تستجب بكافأة لمسائل التعديدية الدينية والسياسية. وقد استخدمت حكومات الأسلامة - تحت قيادة التميري والبشير، على الرغم من اختلافهما - الدين لإضعاف الشرعية على الحكم الاستبدادي العسكري المدنى الإسلامى ولخنق المعارضة. وقد أشعلت سياستهم «الإسلامية» الحرب الأهلية مع الخصوم الجنوبيين، لاسيما الجبهة الشعبية لتحرير السودان بزعامة چون قرنق، التي استمرت في المطالبة بدولة علمانية، وهو أمر لم يكن

مقبولاً بالنسبة لمعظم الحكام (إسلاميين وغير إسلاميين). وكان قرنق يلقي التأييد من البلاد الإفريقية والغربية التي ترى أن الحكومة الحالية تشكل تهديداً «أصولياً» إسلامياً ليس داخل السودان وحده وإنما على صعيد المنطقة كلها. وقد صارت دعوة حسن الترابي لأسلمة إفريقيا بمثابة دعوة فتالية لا تبشرية. وكان إنشاؤه للمجلس الشعبي العربي الإسلامي في الخرطوم سنة ١٩٩١ باعتباره حركة وحدة إسلامية سبباً في تأكيد هذه المخاوف، وعلى الرغم من الدعم الخارجي، لم يكن بإمكان قرنق أن يقود جبهة جنوبية موحدة. إذ إن المتمردين الجنوبيين أنفسهم كانوا قد انقسموا وتشرذموا على أساس عرقية؛ وكان بعضهم أكثر قليلاً من قادة حرب محليين. وقد استغلت حكومة الخرطوم هذه التقسيمات بكفاءة. كذلك انقسم السودانيون الجنوبيون المتمردون حول اتفاق سلام في أبريل سنة ١٩٩٦ وصادق الاتفاق على نظام تعدد حزبي، كما سمع للمرة الأولى في تاريخ السودان، بإجراء استفتاء لتقرير المصير لجسم مسألة بقاء الجنوب جزءاً من Sudan موحد أو انفصاله^(٣١).

ويعزى استمرار الحرب الأهلية في السودان إلى اعتقاد كل من الجانبين بأن الحرب يمكن كسبها أكثر مما يعزى إلى فشل كل من البشير وقرنق في طرح بدائل إيديولوجية راسخة. والحقيقة، فلا الخرطوم ولا خصومها الجنوبيون توافرت لديهم القدرة أو الموارد اللازمة لهزيمة الآخر. ونتج عن الفشل في التفاوض استمرار الحرب على مدى خمس عشرة سنة كانت مصالح الجماهير فيها رهن الطموحات

السياسية للقادة الجنوبيين والشماليين، وتمثلت النتيجة في الماجعة، والموت، وهجرات السكان الجماعية، وترحيل واسع النطاق وتشتت شمال العائلات والقبائل. ووجه البعض اتهامات بأنه لا الولايات المتحدة ولا أوربا الغربية قد أظهرت رغبة حقيقة في وضع نهاية للحرب. وفي شرق إفريقيا التي لم يكن الحكم الاستبدادي للحزب الواحد وقف على الخرطوم. كانت سياسة الولايات المتحدة (كما هي في أماكن أخرى من العالم) أقل اهتماما بالحكم الذي تمارسه الحكومات الاستبدادية من اهتمامها بمصالحها الاستراتيجية. وفي ديسمبر سنة ١٩٩٧، بينما كانت محادثات السلام تجري في نيروبي، تقابلت أولبرايت وزيرة الخارجية مع زعماء المتمردين وعبرت صراحة عن التأييد المعنى لنضالهم^(٢٢). ولم يكن من المحتمل أن السودان غير المستقر والضعف، والذي أنهكه الحرب في الجنوب، يمثل تهديدا للاستقرار في مصر، الحليف القوى للأمريكان: «إن السلام لايناسب المصالح الأمريكية بالضرورة، كما قال موظفو المعونة. فالسياسة الخارجية الأمريكية تعول على حماية الحكومة العلمانية في مصر، أكبر متلق للمعونـة من الولايات المتحدة واحتـواء الأصولية الإسلامية»^(٢٣).

وتكشف العلاقات المختلفة لحكومات الأسلامة في السودان مع الغرب عن مدى قدرة السياسة، وليس الدين، على أن تحسم طبيعة الدول وتهديداتها الظاهر للغرب. وقد اختلف كل من النميري والبشير اختلافاً بيئاً في علاقة كل منهما بالغرب والولايات المتحدة بشكل خاص (وكذلك

مع جارته مصر). إذ كان النميري على مدى سنوات عديدة حليفاً للولايات المتحدة (إحدى الحكومات العربية الإسلامية القليلة التي أيدت كامب ديفيد واستمرت علاقاتها مع مصر تحت حكم السادات) على حين كانت حكومة البشير قد وصفت بأنها حكومة «أصولية متطرفة» وأعلنت الولايات المتحدة رسمياً أنها دولة إرهابية أو مشاغبة.

مصر، أنا خالد الإسلامبولي، قتلت فرعون ولا أخشى الموت ،

خالد الإسلامبولي

هكذا كانت كلمات القاتل الذي أطلق النار على الرئيس السادات وقتلته، وهو عمل أذهل العالم، وجذب انتباه العالم، المشدود إلى الثورة الإيرانية، صوب الإسلام الراديكالي في مصر. وكانت مصر، مثل إيران، تعتبر لوقت طويل، من بين أكثر بلاد العالم الإسلامي تحدياً، وزعيمة العالم العربي، سياسياً وعسكرياً، وثقافياً ودينياً. وكانت بمثابة مقياس للتحديث الذي تغلب عليه السمة الغربية والعلمانية. وقد تنافض انفجار الإسلام المقاتل الذي بدا مفاجئاً بشكل حاد مع التوقعات والقيم الحديثة. واليوم تقدم مصر مثالاً واضحاً على التأثير المتنوع والمركب للإسلام على التطور الاجتماعي السياسي. فعلى مدى عدة عشرات من السنين كان الإسلام جزءاً من المشهد السياسي في مصر، إذ استخدمته كل من الحكومة والمعارضة. وكانت مصر مهدًا لكل من القومية العربية والتجدد

الإسلامي تحت حكم ثلاثة حكام : جمال عبد الناصر، وأنور السادات، وحسني مبارك.

طريق السادات الإسلامي :

كان موت جمال عبد الناصر سنة ١٩٧٠ صدمة لمصر والعالم العربي. فقد تتفق ملايين المصريين في شوارع القاهرة للمشاركة في جنازته. وعلى الرغم من أن الكبارياء الذي رعااه جمال عبد الناصر ومصداقية القومية العربية قد اهتزت بسبب الهزيمة الكارثية التي حلّت بالعرب سنة ١٩٦٧، فإن موت ناصر ذي الشخصية الملهمة ترك فراغاً لا يمكن أن يملأه سوى عدد قليل من الرجال. وكان أنور السادات، خليفة جمال عبد الناصر، محظوظاً تماماً في ظلّه. وكان أنور السادات الذي لم يكن شخصية كارزمية أو زعيمًا شعبياً يفتقر إلى الشرعية السياسية. وكانت صورة السادات، في الأيام الأولى من حكمه، بجوار صورة عبد الناصر دائمًا وبشكل واضح. وفي نضاله لأن يكسب لنفسه الاعتبار كزعيم له حق الحكم ولكن يزيد من شرعيته السياسية تحول صوب الإسلام وأعتمد عليه كثيراً. واتخذ السادات لقب «الزعيم المؤمن»، وجعل وسائل الإعلام الجماهيري تنقل صلواته في المسجد، وزاد من البرامج الإسلامية في وسائل الإعلام ومن المقررات الإسلامية في المدارس. كما بني المدارس واستخدم البلاغة الإسلامية في خطبه العامة. وسمح للطرق

الصوفية والإخوان المسلمين، الذين كبّلتهم جمال عبد الناصر، بالعمل علانية. وتم دفع عملية خلق ونمو منظمات طلابية إسلامية في الحرم الجامعي لمواجهة معارضة الطلاب الناصريين واليساريين الذين عارضوا سياسات السادات الموالية للغرب في مجال السياسة والاقتصاد. واستغل السادات الإسلام لإضعاف الشرعية على التصرفات والسياسات الحكومية الرئيسية مثل الحرب المصرية - الإسرائيلية في سنة ١٩٧٣، ومعاهدة كامب ديفيد، وإصلاحات قوانين الأحوال الشخصية الإسلامية، وإدانة التحديات المتزايدة للنظام من قبل الناشطين المسلمين بوصفها تطرفاً.

ويحلول سنة ١٩٧٧ كانت التنظيمات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين والجماعات الطلابية قد ترسخت بشكل آمن. فقد صاروا أكثر استقلالاً وانتقاداً لسياسات السادات؛ وتأييده لشاه إيران وإدانته للثورة الإيرانية بأنها «جريمة ضد الإسلام»^(٢٤)، ومعاهدة كامب ديفيد، والروابط الغربية الاقتصادية والسياسية، وفشل حكومته في تطبيق الشريعة الإسلامية. ومن سوء الطالع، أن جيلاً جديداً من الجماعات السرية الثورية، أسس بعضها الإخوان المسلمون الذين تحولوا إلى راديكاليين بعد أن سجّنهم جمال عبد الناصر، بدأ يتحدى ما اعتبروه تلاعباً ورياءً من جانب السادات الذي تلاعب بالإسلام، كما رفض هذا الجيل الموقف المعتدل للإخوان المسلمين. ولجأت الجماعات المقاتلة، مثل شباب محمد، وجيش الله، والجماعة الإسلامية، إلى أعمال العنف في محاولة للإطاحة بالحكومة.

كان ناقدو السادات يرونونه مثالاً واضحاً على خيبة مصر المترفة سواء في حياته الشخصية أو في حياته السياسية، إذ كان ولعه بالحل والغليونات المستوردة، إلى جانب الصورة العامة والمنظر العالى لزوجته نصف البريطانية جيهان، التى كانت تتناقض بحده مع الصورة العامة الأكثر تحفظاً لزوجات الحكام والسياسيين المصريين، سبباً فى استعداء ناقديه الإسلاميين. وقد رفض كثير من الناشطين الإسلاميين، المعتدلين منهم والمتطرفين، تعديل السادات لقوانين الأحوال الشخصية الإسلامية (القانون الذى يحكم الزواج والطلاق والميراث) باعتباره «قانون جيهان» بما يعني أن القانون تأثر برؤيتها وفكرها المستغرب. كما أن سياسة الانفتاح الاقتصادي التى اتبעהها - التى نتج عنها الحضور الأمريكى الواضح، الذى تمثلت رموزه فى سفارة سامقة جديدة وسيل من رجال الأعمال الأمريكيين - إلى جانب تأييده الشاه وانتقاداته للخومينى، ومعاهدة كامب ديفيد: كل هذا كان يعتبر دليلاً على أن السادات استسلم للغرب. وقد أدانت هذه الانتقادات اعتماده السياسي والعسكرى على الغرب كما أدانت الخطر الأكثر تدميراً، أى التغلغل الثقافى، وهو موضوع لم يترا حساساً لدى الكثيرين: «من الناحية الثقافية، رأى الآباء أبنائهم وبناتهم متاثرين بما يعتبرونه سلوكاً غريباً غير أخلاقي وظنوا أنهم يتتجاهلون قيمهم التقليدية. ومن ثم، فإنه يوجد الآن، مثلاً ما كان الحال فى الثلاثينيات، عاصفة من السخط ضد السينما والمسرح والمجلات والكتب والنواوى وكل الجمعيات التى تروج المفاهيم

الحديثة مثل الفردية ونقص الاهتمام بالمشكلات العائلية ورغبات الأبوين والإخوة الكبار»^(٢٥) وكانت الهجمات على البارات والنوادي الليلية ودور السينما، وفنادق السياحة الغربية، والهجوم على مؤسسات الحكومة وأفراد جهازها، من علامات غضبهم. وكان المقاتلون (من الجماعات الإسلامية) يعتقدون أن تحرير المجتمع المصري يتطلب أن يشن كل المسلمين الحقيقيين نضالاً مسلماً أو حرباً مقدسة ضد نظام كانوا يعتبرونه مستبدًا معادياً للإسلام ودمية بيد الغرب.

وبدا أن استجابات السادات في مواجهة المعارضة المتصاعدة ضد هذه تؤكد الانتقادات والإدانات الموجهة إليه. ففي فبراير سنة ١٩٧٩ نادى بفصل الدين عن السياسة، وهو موقف ظهر أنه غير إسلامي في عيون التنظيمات الإسلامية بالجامعات. واستغل السادات السيطرة الحكومية على المساجد والمؤسسات الدينية، واعتماد المؤسسة الدينية على الحكومة في مرتباتها، لكي يعلى (ويسيطر على) الخطاب التي تقال في المساجد والأنشطة التي تتم بها. وحاول في الوقت نفسه أن يفرض سيطرة الدولة على المساجد الخاصة الأكثر عدداً في كل مصر، والتي كان خطباؤها أكثر اسلالاً وأشد انتقاداً للنظام. وفي إبريل ١٩٨٠ تحرك السادات لطبع ناقدية بتعديل في الدستور روج له ترويجاً كبيراً أعلن أن «الإسلام دين الدولة» وأن الشريعة «المصدر الرئيسي للتشريع». بيد أن هذا كان بالنسبة للراديكاليين مجرد ستار: إذ إن سجل السادات، وفشلته في التطبيق الفعلى للشريعة الإسلامية، وسياساته

الموالية للغرب، جعلت منه مرتدًا يستحق عقوبة الإعدام. وقد وصل استبداد السادات واضطهاده للمعارضة، سواء كانت علمانية أو دينية، إلى ذروته سنة ١٩٨١، عندما ألقى في السجن بأكثر من خمسماة شخص - ناشطين إسلاميين ومحامين، وأطباء وصحفيين، وأساتذة جامعات، وخصوصاً سياسيين ووزراء سابقين.

وفي ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ تم اغتيال السادات على أيدي أعضاء من منظمة «جماعة الجهاد» عندما كان يشاهد استعراضاً، احتفالاً بذكرى حرب ١٩٧٣. إنه الملازم خالد الإسلامبولي، قائد فرقة الاغتيال الذي قال: «أنا خالد الإسلامبولي، أنا قتلت فرعون مصر ولا أخشى الموت». وكانت شعبية السادات في الغرب وصورته كزعيم مستثير تتناقض بشدة مع تدهور شعبيته في وطنه، حيث كانت كل من المعارضة العلمانية والدينية تشير إليه باعتباره «فرعون». وبالنسبة للثوريين في مصر «ظهر خالد وكأنه الساعد الأيمن للإرادة الشعبية وليس مجرد عضو مقاتل يناصر إحدى الجماعات الإسلامية»^(٢٦). كانت جماعة الجهاد قد تأسست على أيدي بقايا جماعة مقاتلة أخرى، شباب محمد أو حزب التحرير الإسلامي. وكان زعماء حزب التحرير الإسلامي قد أعدموا بسبب محاولتهم سنة ١٩٧٤ الاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية بالقاهرة التي، كانت حزءاً من انقلاب فاشل.

وكانت قيادات وأعضاء تنظيم الجهاد تتتمى إلى قطاع عريض من المجتمع : مدنى وعسكري وديينى . كان من بينهم عدد من الحرس

الجمهوري، والمخابرات العسكرية، وعدد من الموظفين المدنيين والعاملين في الإذاعة والتليفزيون وطلاب وأساتذة الجامعات. وكان الأساس الجوهرى لتصريحاتهم مدونا في رسالة عنوانها «الفريضة الغائبة». وقد كتبها منظرهم وهو كهربائى اسمه محمد فرج، وهو يصر على أن الجهاد هو الركن السادس من أركان الإسلام وأن النضال المسلح فرض عين على كل المسلمين الحقيقيين لكي يص呵وا شرود المجتمع المتدور: «نحن علينا أن نقيم حكم شرع الله في بلدنا أولاً، وأن نجعل كلمة الله هي العليا... ولاشك في أن الميدان الأول للجهاد هو استئصال أولئك الحكام الكفرا وأن نستبدلهم بنظام إسلامي كامل. ومن هنا نبدأ»^{(٣٧)(٣٨)}.

وبالنسبة للسادات، مثما كان الأمر لجمال عبد الناصر، كان الإسلام أداة للسياسة الخارجية، لا تحدد، وإنما تتحدد من خلال أولويات سياسية واقتصادية أخرى. وأكد على كل من العربية والإسلام وبدا في بعض الأوقات أنه يضع الاثنين على قدم المساواة في كل الأحوال. وإذا كشف السادات عن سياسته الموالية للغرب، لم يؤكد على مناهضة الإمبريالية بعكس عبد الناصر. وبدلاً من ذلك، كان يركز باطراد على الأمة الإسلامية والمصالح المشتركة للدول الإسلامية، وكذلك «عمومية المصالح» بين الدول الإسلامية والغرب؛ فالبترول في مقابل التكنولوجيا والمصالح المشتركة ضد التهديد السوقيتي»^(٣٨). وعلى أية حال، فكما

(*) (تمت الترجمة عن الإنجليزية لعدم إمكانية الحصول على النص الأصلي - المترجم)

لاحظنا من قبل، كانت ميوله وسياسات المعاونة للغرب - الإصلاحات الاقتصادية واتفاقيات كامب ديفيد، وتأييد شاه إيران - وراء تقويض مصداقيته لدى الكثيرين من المصريين وقد أدت إلى القطيعة مع الجماعات الإسلامية.

حسني مبارك وتأسيس حركة التجديد الإسلامي:

تغير أسلوب كل من الرئاسة المصرية وحركة التجديد الإسلامية في الثمانينيات بعد موت السادات. فبينما بدا التجديد الإسلامي وقد انزلق إلى المواجهة والعنف خلال السبعينيات، شهدت الثمانينيات نمو ثورة هادئة ذات قاعدة عريضة احتجبت أحياناً خلف ظلال الأقلية الأكثر صخباً وعسكرية.

وعلى العكس من سلفه، انتهج حسني مبارك نهجاً أكثر ليبرالية وتسامحاً من الناحية السياسية، على حين رد بحزم تجاه أولئك الذين لجأوا إلى العنف لتحدي سلطة الحكومة. إذ إنه ميز بحرص كبير بين المعارضة الدينية والمعارضة السياسية من ناحية والتهديدات المباشرة للدولة من ناحية أخرى. وقد سحق أعمال الشغب والاضطرابات التي أثارها المتشددون الإسلاميون، وتتدخل في الصراعات بين المسلمين والأقباط المسيحيين، كما حاكم الذين اغتالوا السادات وأعدمهم. وفي الوقت نفسه، أدهش الكثيرين عندما أطلق سراح أكثر من ١٧٤ من

المتهمين في محاكمات السادات برأتهم المحاكم. وبخلاف السادات، سمح حسني مبارك للمعارضين الإسلاميين بالتعبير العام عن معارضتهم؛ وكان بوسعهم أن يخوضوا الانتخابات البرلمانية، وأن يصدروا الصحف، وأن يوجهوا النقد من خلال وسائل الإعلام. وقد رعت الدولة المناقشات التليفزيونية بين المناضلين الإسلاميين وممثلي المؤسسة الدينية، وعلماء الدين من جامعة الأزهر. أما التليفزيون والصحف التي تديرها الحكومة فقد أنتجت بانتظام برامج دينية وأعمدة دينية صحفية غالباً ما كانت مستقلة في لهجتها وانتقاداتها. وعلى أية حال، فإن الحكومة استخدمت في الوقت نفسه أعضاء من المؤسسة الدينية التي تساندها الدولة لمناقشة الإسلاميين ولكشف عدم كفاية معلوماتهم عن الإسلام، وكذلك لتوضيح أنهم مضللون إن لم يكونوا خارجين عن الإسلام.

وعلى أية حال، فإنه في منتصف الثمانينيات كانت استجابة مبارك المرنة تجاه الحركة الإسلامية قد فشلت في أن تحتوى المعارضة الإسلامية ضده أو تسكتها. إذ إن الليبرالية السياسية أتاحت فرصاً جديدة للإخوان المسلمين. وكان الإخوان المسلمين قد باتوا أكبر من مجرد قوة سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى، وإنما بروزاً باعتبارهم المعارضة الرئيسية في الانتخابات البرلمانية وفاعلاً مؤثراً على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، من خلال منشوراتهم ومصارفthem وخدماتهم الاجتماعية. وكان الإخوان المسلمون - وغيرهم من الناشطين - الأصوات المسيطرة في التنظيمات والنقابات المهنية مثل نقابات المحامين والأطباء

والمهندسين والصحفيين. وبشكل مطرد، أخذ الناشطون المعتدلون مثل الإخوان المسلمين يطرحون انتقاداتهم ومطالبهم داخل سياق دعوة للمزيد من الديمقراطية، والتمثيل السياسي، واحترام حقوق الإنسان.

وقد أدت محاولة مبارك تلقيح سمعة المتطرفين الدينيين وعزلهم إلى إثارة حنق الراديكاليين الإسلاميين. وصارت الجماعات الراديكالية أكثر رسوحاً في القاهرة والإسكندرية وأسيوط والمنيا. وهاجمأعضاء الجماعات الإسلامية الكنائس القبطية المسيحية ودمروا دكاكينهم وممتلكاتهم [كانت تلك حوادث متفرقة وفردية تناشرت هنا وهناك ولم تكن حالة عامة كما يوحى كلام مؤلف الكتاب- المترجم] وتعرضت البارات والنوادي الليلية ودور السينما ومنحلاط الفيديو، رموز النفوذ والاحتلال الغربي، لهجمات بالقنابل أو للإحرار في المدن الرئيسية. وتم تنظيم مظاهرات الشوارع والاحتجاجات مطالبة بفرض الشريعة الإسلامية. كما أن الشيوخ المناضلين الشعبيين- مثل الشيخ حافظ سلامة- كانوا يقوبون المظاهرات. وفي محاولة للسيطرة على انتشار التطرف، قامت حكومة مبارك سنة ١٩٨٥ بوضع كل المساجد الأهلية تحت سيطرة وزارة الأوقاف، وألقت القبض على الشيخ حافظ سلامة، الذي قاد مظاهرات تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، وأغلق مسجده الذي كان مركزاً للمعارضة.

وانعكست درجة عدم الرضا والتباين بين الحكومة ومجموعات المعارضة المعتدلة في فشل قادة المعارضة في أن يبعدوا أنفسهم تماماً

عن أفعال المتصوفين. وعندما قام أحد رجال الشرطة على الحدود بقتل عدد من السياح في سيناء في ديسمبر سنة ١٩٨٥، وصف زعماء الإخوان المسلمين - ومعهم صحف المعارضة والأحزاب السياسية - القتل بأنه عمل ضد «أعداء الوطن». وكان سخطهم منصبًا على إسرائيل والولايات المتحدة. وقد عكس إبراهيم شكري، زعيم حزب العمل الاشتراكي، حالة الكثرين : «هذا الشاب الذي أزاح العار عن مصر بعد أن قصفت إسرائيل مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وبعد أن قام الأميركيان بخطف الطائرة المصرية [مشيراً إلى حادثة أشيلى لاورو]»^(٣٩).

وثبت كذلك إمكانية تسرب الإسلاميين إلى الجيش. ففي ديسمبر سنة ١٩٨٦ تم القبض على ثلاثة وثلاثين من الناشطين - بينهم أربعة من ضباط الجيش المنتسبين إلى منظمة الجهاد التي اغتالت السادات - بتهمة التخطيط لشن حرب مقدسة للإطاحة بالحكومة. واستمرت الحكومة بهدوء تتفى أن يكون هؤلاء المتهمون «أصوليين». وواصلت الجماعات السرية نموها وواجهت الحكومة على نحو متقطع، وكانت الحكومة ترد باطراد وأحياناً دونما تمييز. وفي سنة ١٩٨٩ تم القبض على عشرة آلاف من أعضاء الجماعات الإسلامية. وتم اعتقال الآلاف بدون تهمة؛ واتهمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان الحكومة بممارسة التعذيب المتكرر^(٤٠).

وقد أدت صورة مبارك الخالية من البريق، وفشلته في أن يقدم قيادة سياسية ديناميكية خلاقة^(٤١)، واقتصاد ضعيف، ازداد سوءاً بعدما

(*) يرى المركز القومي للترجمة أن مثل هذه الآراء التي يورده المؤلف بها كثير من التسفس وهي تعبر عن وجهة نظره، وقد نشرناها عملاً بحرية الرأي المفتوحة للجميع، والتي يلتزم بها المركز القومي للترجمة في إصداراته مهما اختلفنا معها.

ضاعت فرص العمل والدخل للايين المصريين العاملين بالخليج، [كل هذا] أدى إلى تراجع برنامج الليبرالية. كما أدى في الوقت نفسه إلى أن صارت حكومته مكشوفة بشكل أكبر أمام ناقدية الإسلاميين، الذين ردوا بأن تقليل الاعتماد السياسي والاقتصادي على الغرب، وإلغاء كامب ديفيد، وتطبيق الشريعة الإسلامية هو الحل الوحيد.

وعلى امتداد التسعينيات، عرّفت الحكومة المصرية «الإرهاب الإسلامي» بأنه التهديد الرئيسي للدولة والأمن الإقليمي. وفي فترة ما بعد حرب الخليج، كانت صورة مصر في الخارج تظهرها حلباً مقترباً من الولايات المتحدة تلعب دوراً مسانداً وبناءً في عملية السلام بالشرق الأوسط، وفي الوطن حكمة معتدلة يحف بها الثوريون الدينيون.

ثم أخذ المتطرفون أصحاب الاتجاه العنفي، والذين كانوا أكثر هدوءاً في أوائل حكم مبارك، يتحدون النظام بقدر أكبر من الجسارة وال المباشرة في أسيوط والمنيا والقاهرة والإسكندرية مطالبين بالتطبيق الفوري للشريعة الإسلامية، والفصل بين الجنسين، ومنع الموسيقى والأغاني الغربية. وجاء التحدى الإسلامي الرئيسي لحكم مبارك من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، الذين اشتربوا في معركة مميتة مع الشرطة وقوات الأمن^(٤١).

وكان الجماعة الإسلامية قد تطورت من جماعة طلابية ناشطة في الحرم الجامعي وفي المجال السياسي في عهد السادات إلى منظمة

تتستر تحتها الجماعات السرية الناشطة في القاهرة والإسكندرية وأسيوط والمنيا والفيوم. وعلى النقيض من الأساس الحضري والجامعي الذي قامت عليه الجماعة في عهد السادات، فإن الكثريين من الناشطين كانوا في سن المدارس الثانوية (في عهد مبارك). ولأنهم كانوا نشطين في القرى الصغيرة ومدن المحافظات وأيضاً في المناطق الحضرية، فإنهم كانوا أقل تعليماً، يعيشون في ظروف أشد يأساً من الفقر والبطالة، كما كانوا أكثر تطرفاً من الناحية الإيديولوجية وأشد عشوائية في استخدامهم العنف.

وإذ عولوا على زعزعة الدولة والاقتصاد المصري، ومن ثم يزععون النظام، قام المتطرفون بمهاجمة وقتل الأقباط المسيحيين، وموظفي الحكومة، والسياح الأجانب، الذين يمثلون أهم مصدر لدخل مصر من العملة الأجنبية، والذي يشكل المورد لملايين المصريين. كما ألقوا بالقنابل وأحرقوا (عدها من) البنوك والبنيات الحكومية، ودور السينما والمسارح ومحلات الفيديو والمكتبات التي تروج الثقافة الغربية. وتزايدت حوادث إلقاء القنابل - على الكنائس والمنازل والدكاكين - والضرب والقتل في المدن الكبيرة ومدن الأقاليم (ببا وسنورس وقنا) والقرى على السواء. وإذا كان الأقباط المسيحيون محصورين في المعركة بين الحكومات وأعضاء الجماعات الإسلامية، فقد اتهموا الموظفين الرسميين بالتقليل من عدد هذه الحوادث وأهميتها، لأنهم غالباً ما كانوا يعززونها إلى التزاعات الشخصية وحالات التأثر بدلاً من تعريفها بأنها هجمات تحكمها عوامل

دينية. والناقدون البارزون - مثل الكاتب فرج فودة (ت ١٩٩٢) الذي كان صريحاً في إدانته للأصولية - تعرضوا للاغتيال أو الإصابة (كاتب مصر الكبير صاحب نويل نجيب محفوظ تعرض للطعن بسكين)، والبعض الآخر احتاج إلى حراسة على مدى أربع وعشرين ساعة.

والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان تلقى اللوم مباشرة على عاتق الجماعة الإسلامية، إذ أدانت «أعمال الجماعة المعروفة بالجماعة الإسلامية التي أصرت على اللجوء إلى العنف، وتحريضها على كراهية المواطنين المسيحيين، وتحريضها على أشكال متنوعة من التمييز ضدهم ومشاركتها النشطة في مثل هذه الأفعال للتفرقة الدينية»^(٤٢).

وقد اتهمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، متعامية عن استخدام الحكومة العشوائي للنيران والقتل والاعتقال التعسفي، أعضاء الجماعات الإسلامية بأنهم في الحقيقة مسؤولون عن جملة انتهاك حقوق الإنسان (بما في ذلك موت المسيحيين والشرطة والسياح الأجانب) في مصر العليا^(٤٣).

وصعدت حكومة مبارك من ريدوها القوية تجاه التطرف والإرهاب الديني، مستخدمة قواتها الأمنية والعسكرية إلى جانب المحاكم العسكرية الخاصة. واشتبك المطردون والحكومة في «حرب مقدسة»، ظهر فيها أن الشرطة وقوات الأمن الحكومية تبدو أحياناً وكأن لديها قائمة بالقتل والاغتيالات، بدلاً من الاعتقال والمحاكمة، مثلهم في ذلك مثل

المتطرفين الدينيين. وثمة تقرير من منظمة الأمنتستى، منظمة العفو الدولية لاحظ أن قوات الأمن «تبعدو كان لديها تصريحا بالقتل بدون مساعدة»^(٤٤) وتم إنشاء المحاكم العسكرية، التى لاتعطى حق الاستئناف للأحكام الصادرة عنها، لكي تحاكم المدنيين المتهمين بالإرهاب فى سرعة وسرية. وتجاوزت أعداد المسجونين الذين تم إعدامهم أعداد أولئك الذين أعدموا جراء جرائم سياسية فى الماضى، مثل محاولة قتل عبد الناصر أو اغتيال السادات، بدرجة كبيرة. وقد لاحظ تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة لحقوق الإنسان عن مصر أن الحكومة : «اقترفت انتهاكات كثيرة، بما فى ذلك الاعتقال التعسفى والتعذيب لعذات من المحتجزين، واستخدام المحاكم العسكرية لحاكمة الإرهابيين المتهمين، والإخفاق فى معاقبة الضباط المسؤولين عن التعذيب»^(٤٥). وحذر مسئولو منظمات حقوق الإنسان العالمية غير الحكومية من أن «هذا السجل الفقير لحقوق الإنسان، وتضييق نطاق المجتمع المدنى، وعدم التسامح الدينى وتأكل حكم القانون فى مصر- سبب من أسباب السخط وتنمية خصبة لنمو البدائل المتطرفة»^(٤٦).

وفي الوقت نفسه، استمر النشاط السياسى والاجتماعى الإسلامى فى التسعينيات فى ربط جذوره على نحو أعمق وأوسع انتشارا فى المجتمع المصرى، وأخذ ينتمى بين الطبقات الدنيا والوسطى، بين المتعلمين وغير المتعلمين والمهنيين والطلاب والعمال، الشباب والمسنين، النساء والرجال. واكتسب الإسلاميون شرعية ثقافية، وصاروا جزءا أكثر

وضوحاً وفاعلية في المجرى العام للحياة والمجتمع الإسلامي. وتم استكمال المؤسسات الحكومية أو تحديها بمؤسسات مناظرة ذات توجه إسلامي. وصار الإخوان المسلمين وغيرهم من الناشطين هم المحكمين في التنظيمات والنقابات المهنية مثل المحامين والأطباء والمهندسين والصحفيين. وطرحوا انتقاداتهم ومطالعهم داخل سياق الدعوة إلى مزيد من الديمقراطية والتمثيل السياسي، واحترام حقوق الإنسان.

وجاء رد حكومة مبارك الهجومية في تسعينيات القرن العشرين محاولة لاستهداف استئصال التطرف العنيف فقط؛ وإنما تهدف أيضاً إلى السيطرة على بنية النشاط الإسلامي على الصعيد الاجتماعي (الرعاية الاجتماعية، الجمعيات المهنية، المدارس والمساجد) في المجتمع المصري وفي حربها ضد « الإرهاب ». قامت الحكومة بسحق واعتقالات واسعة النطاق للمتهمين بالإرهاب تضمنت الإسلاميين المتطرفين مع المعتدين في محاولة لإسكات أية (وكل) معارضه إسلامية، وتم اعتقال الآلاف دونما تهمة، ووجهت المنظمة العربية لحقوق الإنسان التهم إلى الحكومة باستخدام المتكرر للتعذيب^(٤٧). وبحلول يونيو سنة ١٩٩٤ كانت حرب حكومة مبارك ضد إرهاب الجماعة الإسلامية، وكذلك ضد أقوى معارضيها الشريعين، الإخوان المسلمين، قد صارت، على حد تعبير أحد المعلقين، محاولة « لقطع تلك التنظيمات التي قامت بتنفيذ الهجمات العنيفة، ومعها أيضاً تلك التي وصلت إلى التحكم في البلديات والمنظمات المهنية والعمالية، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات »^(٤٨).

وتحركت الحكومة لإسكات مصادر النقد والمعارضة (مع التركيز على النقابات المهنية، والمساجد ووسائل الإعلام) وواصلت سيطرتها الشديدة على الانتخابات. وقد كانت النقابات المهنية - وهي روابط ديمقراطية تطوعية للمدرسين والمحامين والأطباء والمهندسين والصحفيين - من أعمدة المجتمع المدني المصري:

«وإذ حرموا من الدخول إلى الساحة السياسية، فإنهم (الإخوان المسلمين) جعلوا النقابات المهنية أكثر مؤسسات المجتمع المدني المصري حيوية وعافية على الأرجح... إذ عمل الإسلاميون على مد التأمين الصحي على أعضاء النقابات وعائلاتهم، وتأسيس النوادي الاجتماعية والترفيهية (ليس في المدن الكبرى فقط)، وزيادة حجم المساكن المتاحة للأعضاء بأسعار منخفضة، فضلاً، عن مساعدة أولئك الذين تم القبض عليهم أو اعتقالهم النظام»^(٤٩).

في سنة ١٩٩٢، أقر مجلس الشعب الذي تسيطر عليه الحكومة تشريعاً يفرض شرطاً بعينها لاستيفاء النظام القانوني في الانتخابات النقابية، وهو ما يساعد الحكومة على تعيين أعضاء مجلس النقابة إذا لم يتحقق النصاب. وأدت محاولات كبح المعارضة النقابية وإسكاتها إلى أن يقوم عبد العزيز محمد، رئيس سبعين ألف محام وعضو في فرع نقابة المحامين بالقاهرة، (وهو نفسه ليس من الإسلاميين بيد أنه تولى الدفاع عن أحد أساتذة جامعة القاهرة الذي اتهمه الإسلاميون بالارتداد) باتهام الحكومة بأن هدفها الحقيقي «إضعاف النقابة بوصفها إحدى مؤسسات المجتمع المدني في غمرة حربها ضد التيار الإسلامي»^(٥٠).

وعندما استمر أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في كسب انتخابات مجالس النقابات، قامت الدولة سنة ١٩٩٥ وسنة ١٩٩٦ بإغلاق نقابة المحامين ونقابة المهندسين، ووضعتها تحت «حراسة» الدولة. وتم تعيين الموظفين الحكوميين في موقع المسئولية، وتم تجميد الأصول، ومنع معظم الأنشطة.

وتحركت حكومة مبارك أيضاً للسيطرة على المساجد والدعاة، التي اعتبرتها أرض تفريح رئيسية للتطرف. كانت الكثرة الغالبة من مساجد مصر خاصة لاتخضع لسيطرة الدولة (ومن ثم مستقلة عن الإشراف أو السيطرة الحكومية على الدعاة والخطب والأنشطة). ولم ينتج عن محاولات السادات ومبارك فيما بعد (١٩٨٥) للإمساك بزمام السيطرة على المساجد الأهلية، مع ملاحظة عدد المساجد الضخم وقلة موارد الحكومة، سوى نتائج محدودة. وأعلنت وزارة الأوقاف أن كل الخطب في المساجد التي تسيطر عليها الدولة يجب أن تخضع لموافقة موظفين تعينهم الدولة، وأن كل المساجد الأهلية سوف توضع تحت سيطرة الوزارة، وأن بناء المساجد الأهلية سوف يتوقف.

وقد استمرت الحكومة المصرية هي «دولة الرئيس». ففي الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٩٥، فاز حسني مبارك بأربعة وتسعين في المائة من الأصوات دون أن يكون هناك مرشح معارض. وقد أعلنت كل من اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات «وأحكام من أعلى سلطة قضائية في البلاد... أعلنت عن تزوير ومخالفات خطيرة حدثت في أكثر من نصف الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٢٢٢ دائرة»^(٥١).

واستمر مجلس الشعب والجهاز البيروقراطي خاضعا لحكومة الحزب الوطني الديموقراطي؛ واحتفظت الحكومة بالسيطرة المطلقة على قيام الأحزاب السياسية واستمرارها في الوجود. ففي الفترة من ديسمبر ١٩٩٥ حتى ديسمبر ١٩٩٦ تم رفض خمسة أحزاب سياسية من جانب لجنة شئون الأحزاب الحكومية. وفي سنة ١٩٩٧ يمكن القول إن اللجنة رفضت كل طلبات تشكيل أحزاب جديدة^(٥٢).

في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٩٥ أدانت المحكمة العسكرية العليا في مصر ٤٥ عضواً من جماعة الإخوان (برأت ٢٧ عضواً) منهم الدكتور عصام الدين العريان، صاحب ثانى أكبر منصب في نقابة الأطباء، الذي حكم عليه بالسجن خمس سنوات. وقد أدينوا بجريمة «توجيه غير شرعى بخطط لتعطيل القانون والدستور». وضبط ضباط مباحث أمن الدولة اجتماعاً استراتيجياً ناقش فيه المشاركون (أنكر ٤٥ متهمًا أنهم حضروا هذا الاجتماع القانونى) زيادة تمثيل الإخوان في المؤسسات الشرعية مثل البرلمان والنقابات. ورفضت المحكمة ربط جماعة الإخوان بالجماعات المتمردة المسلحة، كما برأت المتهمين من تهمة تمويل النشاط الإرهابي. ووصفـت منظمة العفو الدولية، أمنيستى، الإخوان المسلمين المسجونين بأنهم من «سجناء الضمير» أدينوا في محاكمة «أثارت غضب المراقبين الدوليين والمحللين على السواء»^(٥٣). وقد لاحظ البعض بشيء من الفضول أن الحكومة لم تعتقل القادة الكبار لجماعة الإخوان وإنما اعتقلت القيادات الوسطى الحركية، بين فيهم قادة في النقابات المهنية، في حركة

قصد بها أن تشنل أعضاعها الشبان الأكثر فعالية، وفضلا عن ذلك، جاء الحكم قبل أقل من أسبوع من الانتخابات البرلمانية في ٢٩ نوفمبر، التي كان واحد وخمسون من المتهمين قد رشحوا أنفسهم لها. وقد حال اعتقالهم (بالإضافة إلى ثلاثة آخرين من الإخوان تم اعتقالهم في أكتوبر) ومحاكمتهم دون مشاركتهم النشطة في الانتخابات تماما.

وفي خضم الإعداد للانتخابات البرلمانية، استخدمت الحكومة أيضاً قانوناً للصحافة أثار جدلاً واسعاً (القانون ٩٣) لكي تحمى موظفي الحكومة وأعضاء الحزب الوطني الديموقراطي وعائلاتهم الذين وجهت إليهم التهم في صحافة الحكومة وصحافة المعارضة بالفساد. هذه الحركة جلبت انتقادات كثيرة واسعة النطاق من قطاعات عديدة في المجتمع. وتم القبض على محررين وكتاب من الصحف الكبرى، وحوكموا وأدينوا.

وفي صحوة انتخابات ١٩٩٥، انضم شبان الإخوان المسلمين السابقين، ومن يمثلون جيلاً أصغر يتطلع إلى التغيير، إلى آخرين (يساريين وناصريين ومسيحيين ونساء) لإنشاء حزب سياسي جديد، هو حزب الوسط، يهدف إلى سد الفجوة التي تباعد بين القوميين العرب والإسلاميين. وكان الوسط يسعى إلى جعل النظام السياسي ديموقراطياً، والدور المشترك لكل من المسلمين والمسيحيين في المجتمع المصري، وتطبيق الشريعة الإسلامية، التي وصفت بأنها «معيار الحضارة المصرية» وفقاً للتفكير القانوني الحديث^(٤). ورددت الحكومة برفض تسجيل حزب الوسط. وتم القبض على العديد من مؤسسيه

ومفكريه وحاكموا أمام محكمة عسكرية بتهمة «الانضمام إلى جماعة غير مشروعة وسرية تهدف إلى الإطاحة بالنظام الحاكم والتحايل على الشرعية بتشكيل حزب الوسط لكي يكون صوت جماعة الإخوان المسلمين المحظورة». وتم الحكم على سبعة منهم بالسجن. وحضر المركز المصرى لحقوق الإنسان والمساعدة القانونية من أن «السلطات المصرية» فى استخدامها للمحاكم العسكرية أداة لسد الطريق فى وجه النشاط السياسى资料來自于 the السلمى والعلنى سوف تؤدى فقط إلى مزيد من العنف، والإرهاب والأنشطة الخارجية عن القانون، والتى سوف تهدد بدورها أوضاع حقوق الإنسان والحريات المدنية فى مصر»^(٥٥).

وإذا كان قد ظهر فى بداية تسعينيات القرن العشرين أن ميزان القوى قد مال لصالح المتطرفين، فإنه بحلول منتصف التسعينيات اعتقدت الغالبية أن الحكومة قد فازت، باستئصال المتطرفين أو تقليل أعدادهم. وعلى أية حال، فإن فيضاً من الحوادث كان بمثابة تذكرة عارية بخطر الهجمات الإرهابية الماثل على الدوام. إذ إن عدة مؤامرات لاغتيال مبارك تم كشفها، منها هجوم أديس أبابا فى يونيو سنة ١٩٩٥، وقتل سبعة عشر سائحاً يونانيا ومصرياً أمام فندق أوروبا بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٦ (واعتذر الجماعة الإسلامية، قائلة إنهم قتلوا خطأ باعتبارهم سياحاً إسرائيليين). وجرت سلسلة من الهجمات فى أكتوبر وفى ربيع سنة ١٩٩٧ (ففى ١٢ فبراير تم اغتيال خمسة عشر قبطياً مسيحياً داخل كنيسة فى أبورقاص وهى مدينة صغيرة فى الصعيد)

حصدت أرواح كثير من الأقباط المسيحيين ورجال الشرطة في الصعيد. في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٩٧ جرت مذبحة على ثمانية وستين سانحاً وثلاثة مصريين في الأقصر، وهو عمل نسب إلى أحد أجنحة الجماعة الإسلامية.

وألقت الحكومة باللوم على عاتق الجماعات المحلية - الذين كان زعماؤهم المنفيون في أوروبا وأمريكا وإيران والسودان - بسبب تجدد الهجمات الإرهابية. ونادي كثيرون بإجراءات حكومية أكثر شدة للقضاء على التطرف. وقد أصر آخرون، على الرغم من موافقتهم على تحديد الإرهابيين وعقابهم، على أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وليس الإجراءات الإدارية، هي الحل الناجع، ووجهوا التهمة بأن سلسلة من تصرفات الحكومة أسهمت في إيجاد مناخ يرعى الإرهاب والعنف بدلاً من تقوية المجتمع المدني؛ كالفشل في كبح جماح وحشية الشرطة وقوات الأمن ورفض الحكومة الاستجابة لدعوة وقف إطلاق النار التي وجهها كبار قادة الجماعة في يوليو ١٩٩٧؛ وتنامي سلطة الدولة والتقليل من الحريات المدنية (الاعتقالات الجماعية بدون تمييز وحبس حوالي عشرين ألفاً من المشتبه في أنهم إرهابيون دونما محاكمة)، منع الاتحاد وأية تجمعات «غير رسمية»، وتمرير تشريعات مثيرة للجدل من جانب البرلمان الذي تسيطر عليه الحكومة تساعد على حبس الصحفيين والمحررين لإساعتهم إلى سمعة موظفى الحكومة، فضلاً عن استيلاء الحكومة على النقابات والمساجد، ثم تزوير الانتخابات.

ولاحظ أحد المراقبين أن «التطور المستقبلي للحركة الإسلامية يتوقف على الكيفية التي عاملها (أو أساء معاملتها) بها أولئك المسكون بزمام

السلطة وليس محكوما بصراع داخلي بين الإسلام والحرية... ويمكن للحكام في مصر أن يتوقعوا أن يروا إسلاما يعكس بأمانة مهارتهم أو حماقتهم في شئون الحكم»^(٦).

وقد فشل الناشطون الإسلاميون، سواء كانوا معتدلين أو متطرفين، في تقديم برنامج بديل محدد وثابت، وقنعوا فقط بانتقاد إخفاقات الحكومة القائمة. وكانت أسباب ذلك كامنة في طبيعة وتغير أجندـة هذه الحركات وكذلك حقائق السياسة المصرية، إذ إن الكثريـن من النشـطاء الإسلامـيين والمنظـمات الإسلامية اختـارت التـأكـيد على خـلق مجـتمع شـرقـي أكثر إسلامـية من خـلال إصلاح اجـتماعـي الأخـلاقي بدلاً من الإصلاح السياسي. ورـكـزـ النـاشـطـونـ عـلـىـ البرـامـجـ والـمسـائلـ الـديـنيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـ، بدـلاـ منـ تحـدـيدـ طـبـيـعـةـ الـدـولـةـ إـسـلامـيـةـ وـمـؤـسـاتـهاـ. بلـ إنـ جـمـاعـةـ الإـخـوانـ الـسـلـمـينـ رـكـزـتـ عـلـىـ بـنـاءـ قـاعـدـتهاـ المسـانـدةـ منـ خـلـالـ البرـامـجـ الـتـعـلـيمـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ. وـفـيـ سـيـاسـتـهاـ الـمعـارـضـةـ كانـتـ قـانـعـةـ بـالـسـعـىـ إـلـىـ تـطـبـيقـ الشـرـعـةـ إـسـلامـيـةـ بدـلاـ منـ التـحـدـىـ الـمـباـشـرـ لـرـئـيـسـ الـدـولـةـ. وـمـنـ جـانـبـهاـ اـنـتـقـدـتـ الـحـكـومـةـ اـفـتـقـارـ الإـخـوانـ الـسـلـمـينـ إـلـىـ التـحـدـيدـ، وـوـاـصـلـتـ القـولـ بـأـنـهـ، إـذـ جـاءـ الجـمـاعـةـ إـلـىـ سـلـطـةـ، ستـكونـ مـفـقـرـةـ إـلـىـ الـبرـامـجـ المـحدـدةـ، وـمـنـ ثـمـ سـيـكـونـ الفـشـلـ مـاـلـهـاـ. بـيـدـ أـنـ الـحـكـومـةـ، مـثـلـ مـعـظـمـ الـحـكـومـاتـ الـمـسـلـمـةـ، لمـ تـخـترـ أـنـ تـضـعـ قـنـاعـتـهاـ مـوـضـعـ الـاـختـبـارـ؛ إـذـ إـنـهـاـ لمـ تـسـمـعـ لـلـإـخـوانـ بـأـنـ يـصـبـحـواـ حـزـبـاـ سـيـاسـيـاـ وـلـمـ تـرـعـ إـصـلـاحـاتـ السـيـاسـيـةـ الـتـىـ سـوـفـ تـسـمـعـ بـتـحدـ اـنـتـخـابـيـ حـقـيقـيـ. وـالـوـاقـعـ أـنـهـ فـيـ أـوـاـخـرـ التـسـعـيـنـيـاتـ، كـانـتـ الـحـكـومـةـ

تسعى إلى احتواه، أو السيطرة على، أو كبت الإخوان المسلمين، ومنعهم من أية معارضة حية.

وأهم خصائص حركة الإحياء الإسلامي في مصر في التسعينيات هو المدى الذي صارت فيه حركة الإحياء جزءاً لا يتجزأ من التيار الرئيسي المعتمل في الحياة والمجتمع، بدلاً من أن تكون ظاهرة هامشية محدودة في نطاق مجموعات أو منظمات صغيرة. إذ لم تعد مقيدة في نطاق الطبقات الدنيا والوسطى، بل إننا يمكن أن نجد أيضاً وعيها واهتمامها متوجداً بالحياة في ظل تعاليم الإسلام بين الطبقات الوسطى العليا، بين المتعلمين وغير المتعلمين، بين الفلاحين والمهنيين، والشبان والمسنين، النساء والرجال. وهم ناشطون في مجموعات دراسة القرآن (التي يديرها الرجال والنساء على السواء)، والتجمعات الصوفية، والمساجد والجمعيات الخاصة. ونتيجة لهذا، تجد الهوية الاسمية تعبيراً عن نفسها ليس في الممارسات الدينية الرسمية فحسب، وإنما أيضاً في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مراكز العلاج من الإدمان، وعيادات الأسنان، ومراكز الإعاقة اليومية، وجمعيات المساعدة القانونية، فضلاً عن المنظمات التي تقدم الإسكان المدعوم وتوزع الطعام أو تدير بيوت الاستثمار والصيرفة.

كذلك أخذ علماء الدين والمساجد دوراً أكثر بروزاً؛ إذ إن شعبية الدعاة من أمثال: الشيخ محمد متولى الشعراوى وعبد الحميد كشك - وهو ناقد صريح لكل من جمال عبد الناصر والسدادات - جعلت منهم نجوماً في وسائل الإعلام. فهم يظهرون بانتظام في التليفزيون ولهم

أعمدة في الصحف، وتباع أشرطتهم وكتبهم ليس في محلات خاصة وإنما في المكتبات العادية، وفي المطارات والفنادق، ومع الباعة الجائلين. وتمتد شعبية هؤلاء الدعاة إلى ما وراء حدود مصر إلى معظم العالم العربي. وهكذا تسمع أصواتهم لا في المساجد والتجمعات الدينية وحدها، وإنما في منازل الطبقات الفقيرة والوسطى أيضاً. وحيثما يجد المرأة المجالات وشرانط الكاسيت أو الكتب معروضة للبيع، فهناك وسط السياسيين ونجوم السينما سيكون هناك أيضاً مواد دينية شعبية. وكانت المساجد الأهلية غير الحكومية وأئمتها لبعض الوقت مصدراً للنقد المستمر والمعارضة ضد الحكومة. وبينما كان عامة الناس يمارسون، من خلال منظمات إسلامية حديثة مثل الإخوان المسلمين، الزعامة والقيادة في الربط بين الإسلام ومطالب المجتمع الحديث و حاجاته، كذلك صار المزيد من المساجد وموظفيها الدينيين أكثر نشاطاً في تقديم الخدمات الاجتماعية التي اشتلت الحاجة إليها. ونتيجة لهذا، فإن الثوريين الإسلاميين، على الرغم من أنهم ينشطون بين الحين والحين، صاروا أكثر هامشية وتحددوا في نطاق دعواهم.».

جمهورية إيران الإسلامية :

«إن الصيحة التي تخرج من قلب المؤمن تتغلب على كل شيء، حتى البيت الأبيض... إن هذه الموجة قد انتشرت بالفعل في جميع أنحاء الدنيا، والعالم يتحرر الآن من القهر الذي كان خاضعاً له».»

آية الله الخوئي

على مدى أكثر من سنوات عشر كانت إيران تجسد التهديد الإسلامي، كما كان آية الله الخوميني رمز الإسلام الثوري. وإذا كان الخوميني قد أدان الغرب - والولايات المتحدة بصفة خاصة - باعتباره الشيطان الأكبر، فإنه كان في نظر الكثيرين في الغرب بمثابة قسيس من العصور الوسطى وخطراً يتهدد الشرق الأوسط والغرب. وتكشف التصريحات الرئيسية والموسيقى الشعبية ولوحات الإعلانات عن أن الخوميني سرعان ما صار هو الرجل الذي يحبه الكثير من الأميركيين وأن يكرهوه.

وبالنسبة للغرب، الذي كان مقتنعاً باستقرار شاه إيران، كان سقوط الشاه أمراً غير وارد، وصدمه زاد من وقوعها المنتصرون، ملالي إيران، إذ كان محمد رضا بهلوى قد حكم على مدى ما يزيد على ثلاثة سنين (١٩٤١ - ١٩٧٩). وكان ينظر إليه في الغرب، شأنه شأن أنور السادات، باعتباره حليفاً مستيناً، ورئيساً لدولة حديثة. وكان بهلوى، مثل السادات، يتحدث الإنجليزية، ويرتدي ملابس أنيقة على الطراز الغربي، ويظهر على شاشة التليفزيون الأميركي، ويتحدث في مقابلات تليفزيونية مع أمثال باربرا ولترز (أى أنهما كانوا «مئلنا»). ومع هذا شهد العالم في سنة ١٩٧١ احتفال إيران بالذكرى الأولى وخمسينية لقيام الملكية الفارسية. وأمام جمهور من زعماء العالم، ومن فيهم نائب رئيس الولايات المتحدة، توج الشاه نفسه إمبراطوراً على إيران. وفي ظل حكم الشاه استخدمت عائدات البترول في برنامج تحديث طموح، الثورة

البيضاء، التي كان هدفها تحويل إيران إلى دولة حديثة بحلول القرن الحادى والعشرين. وكانت إيران تمتلك أحسن قوات عسكرية مجهزة فى الشرق الأوسط وتحتوى على علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة وأوروبا. وفكرة أن هذا الشاه يمكن أن يطاح به لم تكن واردة، وأن السلالة البهلوية سوف تنهار على أيدي ثورة يقودها آية الله الملتحقى المنفى ويوجهها باسم الإسلام، لم تكن مستوعبة.

الإسلام والقومية والدولة :

على الرغم من الصورة الشائعة في الغرب عن الإسلام الشيعي باعتباره ديانة ثورة واستشهاد وذات وجوه متعددة؛ فإن الإسلام في إيران يشتمل على العديد من الرؤى والاتجاهات المختلفة وكان قادراً على تحقيق مستويات كثيرة من مستويات الخطاب والتفسير، والواقع، أنه ما إن أطاحت ثورة 1979 - 1978 بالشاه من على عرشه وانقضى الدخان، حتى ظهر التباين داخل مجتمع إيران الشيعي على السطح متمثلاً في الجدل والصراع.

كان الدين والدولة في إيران قد تداخلاً سوياً حتى منذ تأسست الأسرة الصفوية (1501 - 1722)، عندما أعلن أن المذهب الشيعي هو مذهب الدولة، وزعم ملوك إيران أنهم يحكمون في غيبة الإمام الثاني عشر، الذي كان قد اختفى سنة 874 والذى يعتقد الشيعة المخلصون أنه

سوف يعود في المستقبل ليقضى على الطغيان ويقود الأمة في عصر جديد من العدالة. وقد برهن رجال الدين على أنهم أبعد ما يكونون عن الثورة في غالب الأحيان. وتقبلوا ضرورة الحكم الديني واقعاً، وإن لم يتقبلوها من ناحية المذهب والنظرية. وقد اختلفت علاقة رجال الدين بالدولة في التاريخ الإيراني ما بين الحماية والرعاية الملكية إلى المعارضة، تبعاً للسياق الاجتماعي السياسي. وغالباً ما كان الحكام يسيطرون على سلطتهم ويحدون منها. وفي أوقات أخرى كانوا يقودون حركات المعارضة أو يسهرون فيها. وبينما أحكم الصفويون سيطرتهم على رجال الدين، فإن خلفاً لهم من أسرة قاجار الأقل قوة، (١٧٩٤-١٩٢٥م) واجهوا مؤسسة دينية أكثر استقلالاً وإصراراً، لم يكن رجالها يخافون من النزول إلى الشوارع لمعارضة الحكم.

وفي مناسبتين أكثر حداثة - احتجاج الدخان (١٨٩١-١٨٩٢م) والثورة الدستورية سنة (١٩٠٥-١٩١١م) لعب الإسلام ورجال الدين دوراً معارضًا مهماً في ظهور القومية الإيرانية الحديثة. وإذا كانوا قد أحبطوا من قبل محاولات الحكومة لبيع امتيازات للأوربيين لتطوير البنوك والسكك الحديدية والتعمير، فإن الزعماء الدينيين والعلمانيين انضموا سوياً في حركات احتجاج لحماية المصالح الوطنية الإيرانية أولًا ثم لتحديد سلطة الشاه دستورياً. وكان احتجاج الدخان رداً على محاولة ناصر الدين شاه بيع امتياز الدخان (التمباك) إلى شركة بريطانية (وبذلك يخلق احتكاراً). وأباحت فتوى شرعية مقاطعة وطنية شاملة

قادها زعماء الدين والتجار. كما استخدمت الثورة الدستورية الرموز الدينية ورجال الدين والمساجد التي كانت بمثابة مراكز للتنظيم السياسي، لكي تصعد من حركة احتجاج شعبي سعى من خلالها القوميون الإيرانيون إلى أن يحدوا دستورياً من استبداد الملكية وإساعتها استخدام السلطة.

وتحت الحكم البهلوi (١٩٢٥ - ١٩٧٨م) أحكمت السيطرة على الدين وبقي رجال الدين خاملين وغير مسيسين. وكان كل من رضا شاه بهلوi (١٩٢٥ - ١٩٤١م) وابنه محمد رضا شاه بهلوi (١٩٤١ - ١٩٧٨م) يُحكم قبضته على الدين مازجاً بين انتخاب المؤسسة الدينية وفرضها. وكان زعماء إيران الدينيون من ناحيتهم يفضلون السكون على الفعل السياسي، والنظام على الفوضى الأهلية، والحماية المحدودة على الاضطهاد. وقد أدى إنشاء نظام مدرسي علماني حديث ونظام قانوني قائم على أسس غربية، فضلاً عن سيطرة الوزراء الحكوميين على العديد من المؤسسات الإسلامية، إلى تقليل قوة رجال الدين بشكل حاد. إذ أدى استبدالهم بقضاة نووي تعليم حديث وبالمحامين والموظفين المدنيين، إلى نضوب مصادر دخلهم وتدهور مكانتهم.

وقد برهن التأثير الاجتماعي الأوسع لبرامج محمد رضا شاه بهلوi التحديثية، «الثورة البيضاء»، الذي تأثر بالغرب مثل إصلاحاته التعليمية والقانونية، أنه سلاح ذو حدين. وعلى الرغم من الإنجازات في مجال التعليم والصحة والإصلاح الزراعي، فإن فوائد الإصلاحات ذهبت

بطريقة غير متوازنة إلى مجموعة صغيرة متنامية من النخب الحضرية الحديثة. وكانت أضواء المدن التي تم تحديتها وبريقها يحيطان الأحوال الحقيقة للفقراء في الحضر وجماهير القرى في إيران. وبينما ازدهرت أقلية، كانت البلاد التي حققت اكتفاء ذاتيا زراعيا من قبل تتفق أكثر من بليون دولار على الواردات. وصار أولئك الذين يصيرون من القرى في المدن توقيعا لحياة أفضل، مع افتقارهم لمهارات العمل المطلوبة، سكانا عاطلين في أحياء حضرية عشوائية مكتظة ومزدحمة بالسكان : «وبالنسبة لهؤلاء الملابين، الذين أجبر معظمهم على النزوح من القرى في مدن العشرين، لم تؤد طفرة البتروول إلى نهاية الفقر؛ وإنما أدت إلى تحديه فقط»^{٥٧}.

وعانى كل من طبقات التجار التقليدية (بازارى) والطبقات الدينية، نتيجة لبرنامج بلهوى التحديثي ذى الاتجاه الغربي، بشكل أثر على حياتهم من الملابس والتعليم والقانون إلى إصلاح الأرض والتجارة. ووجد البازارى ورجال الدين أن توجه إيران واعتمادها على الغرب خطير على مكانتهم ومصالحهم الاقتصادية، وقيمهم الدينية الثقافية. وقد ألزمت قوانين الملابس التي أصدرها رضا شاه في العشرينات والثلاثينيات، الرجال بارتداء الملابس الغربية، وحرمت الحجاب، وقيدت ارتداء ملابس رجال الدين، ثم تبعها التغريب الظاهري لنخب إيران الحديثة ثم تغريب الكثير من المراكز الحضرية في عهد ابنه. وقد تعرضت ثروة التجار

وقوتهم للتهديد من تدفق البنوك والشركات الأجنبية وطبقة المعهدية الجديدة التي برزت وازدهرت بمساندة الدولة.

إيران والغرب :

كان الغرب على مدى فترة طويلة من الزمان يمثل تحدياً وخطراً على إيران. وعلى الرغم من أن إيران لم تقع أبداً تحت الحكم المباشر للقوى الاستعمارية، فإن الاتحاد السوفيتي في الشمال والبريطانيين في الجنوب تنافساً على النفوذ. وقد أجبرت مخاطر التدخل الأجنبي والتبغية، التي رممت إلى الحوادث التي استثارت احتجاج الدخان، رضا شاه على التنازل عن العرش لولده بل إنه كان أكثر وضوحاً في سنة ١٩٥٢م، عندما طرد الشاه إلى المنفى على يد حركة وطنية قادها رئيس الوزراء محمد مصدق الذي تأييده بتزويج إيران إلى تهديد مصالح شركات البترول الغربية. وكانت عودة الشاه من روما إلى طهران، على متن طائرة عسكرية أمريكية وإلى جانبه رئيس هيئة المخابرات الأمريكية CIA، قد نظمتها الولايات المتحدة بدعم بريطاني. وتزايدت روابط إيران السياسية والعسكرية والاقتصادية مع الغرب؛ ومع الولايات المتحدة خاصة، تزايداً مهماً. وقد أفادت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من مبيعات الأسلحة الوفيرة كما ساعدت على تدريب القوات المسلحة الإيرانية وجهازها السري (السافاك). وفي وقت كانت فيه الولايات

المتحدة متورطة بشدة في فيتنام على حين كان البريطانيون يسحبون قواتهم من الخليج (العربي) الفارسي، كانت سياسات شاه إيران المطروحة ومصالحها قد تأفت مع مصالح الولايات المتحدة؛ من رفض الشاه للناصرية، وعلاقاته البرجماتية مع إسرائيل، ووجود دولته المستقرة في الخليج، إلى ثروتها البترولية وسوقها المفتوحة أمام المنتجات الأمريكية. وكان رجال البنك ورجال الأعمال وكذلك الدبلوماسيون والمستشاريون العسكريون الأمريكيون والأذربيجانيون يتمتعون بحضور قوي للغاية في إيران. ويحلول أواخر السبعينيات «كانت السياسة الداعمة لبهلوى والتأييد له تحكم أعلى المستويات في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية»^(٥٥).

بدأ السخط ينمو وينتشر في قاعدة اجتماعية أوسع في أوائل السبعينيات. ولم يكن الاهتمام بالتدخل الأجنبي والاعتماد على الغرب قاصراً على الطبقات التقليدية ولكنه استحوذ على جيل من الإيرانيين ذوى التعليم الحديث، والحنكة السياسية، والعقلية الاجتماعية. وانضم الوطنيون من أبناء الطبقة المتوسطة والمثقفين إلى التجار ورجال الدين في الإفصاح عن اهتمامهم بالهوية الوطنية لإيران واستقلالها الوطني. وتزايدت دعوات الإصلاح الاجتماعي السياسي وسط الشكاوى من تركيز الثروة، والفساد، والقهر السياسي المتتصاعد، والاعتماد المتزايد على الغرب.

القمع والمعارضة :

بحلول السبعينيات لم يعد الشاه الشاب هو غير المجرب الذي أجلسته القوى الأجنبية على عرش الطاوس، ولكنه صار حاكماً راسخاً ذا نزعة استبدادية متصاعدة. وعلى نحو ما علق جيمس بيل، فإن سياسته «في التقرب والإجبار، والقمع والإصلاح» تخلت عن مكانها «لجنون العظمة المتزايد»^(٥٩) وكان احتفال أكتوبر سنة ١٩٧١ م بالذكرى الأربعين وخمسمائة لملكية الفارسية نقطة فارقة ذات مغزى؛ إذ إنها وضعت في الوقت نفسه علامة على الذروة وعلى بداية تدهور أحوال الأسرة البهلوية. فقد تم إنفاق ما يزيد على مائة مليون دولار لجمع المرموقين من أركان الدنيا في مدينة برسو بوليس، عاصمة فارس قبل الإسلام الخالية من السكان، حيث قام الشاهنشاه (ملك الملوك) بوضع نفسه على قدم المساواة مع الملك الفارسي قورش ملك الملوك. وقد جسد الاحتفال الذي استمر أسبوعاً، على شكل وليمة كان الطعام فيها من مطعم مكسيم في باريس، بما في ذلك خمسة وعشرين ألف قنينة من الخمر، عدم حساسية الشاه تجاه منتقديه وتجاه هوية إيران وتقاليدها الإسلامية. وامتزجت مظاهر البذخ والتبذير الملكية بالاحتفال ذي الطابع الغربي في موقع يعود إلى فترة ما قبل الإسلام. ومن ثم، كان القمع الدموي لمظاهرات الطلاب تجسيداً لسياسة جديدة لا تتسامح إزاء معارضة قليلة «ونتج عنها عصر من الرعب»^(٦٠).

كان الإصلاحيون الإيرانيون، المعارضة ضد الحكومة، يمثلون كافة قطاعات المجتمع : قوميين ويساريين، علمانيين ودينيين، نخبا تقليدية (من التجار ورجال الدين)، ونخبا حديثة. وكان الناقدون لاعتماد إيران على الغرب عسكرياً واقتصادياً وسياسياً يخشون الانحراف الثقافي الذي سوف ينتج عن تغريب التعليم والمجتمع الإيراني؛ إذ إن مسائل الهوية الوطنية، والنفوذ الغربي، والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية، كانت تتقاطع مع الحدود الاجتماعية والإيديولوجية، وتناولها بالتفصيل ناقدون علمانيون ورجال دين على السواء، ومن أكثرهم تأثيراً كان جلال- إي- أحمد مهدي بازرجان ودكتور على شريعتي، وأية الله خوميني. وقد أثرت أفكارهم وزعامتهم على جيل من الطلاب، والمتقفين، والمهنيين (علماء، ومهندسين، وصحفيين) ينتمون إلى الطبقة الوسطى التقليدية والحديثة على السواء. وكان للطلاب والمهنيين ذوى التوجه الإسلامي أن ينضموا إلى رجال الدين، ورجال المدارس الدينية، والتجار البازارى في حركة المعارضة الواسعة التي أطاحت بالشاه.

عبر جلال - إي - أحمد، الذي كان علمانياً واشتراكيًا، عن مخاوف الكثيرين من أن الإصلاحات التعليمية والاجتماعية كانت تؤدي إلى عملية إغراء بالذوبان الثقافي، «الصدمة الغربية» التي كانت تهدد بأن تسلب إيران، وجيل الشباب خاصة، إحساسه بالهوية الوطنية : «نحن نشبه أمة تَغَرَّبَتْ عن نفسها، في ملابسنا وفي منازلنا، وفي طعامنا وأدبنا، وفي منشوراتنا، والأخطر من ذلك كلّه، تعليمينا. نحن ننفذ التدريب الغربي، ونحن ننفذ التفكير الغربي، ونحن نتبع المنتجين»^(١١).

ولم يكن جلال - إى - أحمد يرى عالماً مبسطاً من كثرة واحدة، أو اختيارات نمطية، ولا حتى طریقاً لتحديث / تغريب المجتمع أو التقهقر إلى الماضي. وقد اختار بدلاً ثالثاً، هو الرجوع إلى الثقافة الإيرانية الإسلامية باعتبارها مصدراً للهوية الوطنية، والوحدة والتاريخ والقيم الوطنية. كان اتهامه للتغريب موقفاً فكرياً علمانياً تزامن مع الدعوة إلى استمرار هوية إيران وثقافتها الحديثة مع ماضيها، وكان يمثل أجندة أولية للأخرين أيضاً، العلمانيين نوئ الميل الدينية والمنظرين الدينيين، وعلمانيين من أمثال مهدي بازرجان وعلى شريعتي، ودرجات دين مثل آية الله الخوميني.

في سنة ١٩٦٢م، السنة التي نشر فيها كتاب جلال- إى - أحمد «خربيزادجه» وأى نقد للتغريب، قام مهدي بازرجان (ولد سنة ١٩٠٧م) بإعطاء محاضرة عنوانها : «الحد بين الشئون الدينية والشئون الاجتماعية» عن العلاقة بين الدين والسياسة. وكان بازرجان، وهو مهندس تلقى تدريبيه في فرنسا وذو التزام إسلامي قوى، قد سجن في سنة ١٩٣٩م لعارضته لرضا شاه ثم سجن ثانية من ١٩٦٢ - ١٩٦٩م لعارضته محمد رضا شاه. وكان ناشطاً في الجبهة الوطنية بزعامة رئيس الوزراء مصدق كما قضى على حركة تحرير إيران لسد الفجوة بين الإيرانيين العلمانيين المحدثين والإيرانيين الدينيين التقليديين وعمل في سبيل دولة ومجتمع أكثر إسلامية. في سنة ١٩٧٩، وبموافقة الخوميني صار رئيس الوزراء المؤقت في جمهورية إيران الإسلامية.

كان نشاط بازرجان السياسي مستلهماً ومشكلاً بتوجهه الإسلامي؛ إذ إنه مزج بين رؤية ومفردات تقليدية وبين الاهتمامات الحديثة. ومن ثم كان فاعلاً مع المهندين المحدثين ومع رجال الدين أيضاً لأنَّه تحدث بلغتهم. وجادل طويلاً بأنه بسبب العلاقة المتداخلة بين الدين والسياسة في الإسلام، فإنَّ رجال الدين يجب أن يتحرّكوا بعيداً عن حيادهم السياسي ويصبحوا فاعلين في السياسة لكي يحققوا تجديد المجتمع الإسلامي في إيران.

وكانت ميول جلال - إى - أحمد والروح الإصلاحية الإسلامية لبازرجان ترتبط بالدكتور على شريعتي (١٩٢٣-١٩٧٧م)، الذي كان الإسلام الثوري الشعبي الذي ينادي به ذا جاذبية شديدة بالنسبة للعلمانيين واليساريين، ولاسيما بالنسبة لطلاب الجامعات، الذين كانوا غالباً ما يجدون تقليدية زعمائهم الدينيين غير مقنعة كما وجدوا أنَّ الرؤية الغربية العلمانية لكثير من الأساتذة مضللة. وقد أدمج شريعتي الكثير من التيارات الإصلاحية في زمانه، المعارضة ضد الشاه، رفض التغريب، والإحياء الديني، والإصلاح الاجتماعي في بعضها البعض.

وإذ كان شريعتي أبداً لعالم وداعية تقدِّمياً، فإنه حصل على درجة الدكتوراه من السوربون وبعد عودته إلى إيران سنة ١٩٦٥ كان شريعتي موضوعاً لكل من الجدل والتلقيق. وإذا سجن في البداية بسبب معارضته للشاه خلال فترة دراسته في باريس، فقد برهن على أنه محاضر شديد الجاذبية ناجح في طهران، يجذب الآلاف من الطلاب المعجبين، وكسب

الكثير من الأتباع بين الطلاب والمتقين واليسار. وكانت أكثر من مائة ألف نسخة من محاضراته وكتاباته تنشر وتوزع^(٦٢). وإذا اعتبرت الحكومة أن شريعتى يمثل خطراً متصاعداً، أدانته بأنه «ماركسى إسلامى» وسجنته سنة ١٩٧٣، ثم سمح لها في النهاية بمنادرة إيران، ولما مات بعد وصوله إنجلترا بقليل نتيجة أزمة قلبية واضحة (اشتبه مؤيدوه في أن السافاك دبروا موته)، صار شريعتى أكثر تأثيراً بعد موته منه في حياته. فقد تم جمع أحاديثه وطبعت وزرعت على نطاق واسع. فقد صار بطلاً ومنظراً للثورة في إيران، وبعد هذه الثورة انتشرت كتاباته وأفكاره في أنحاء معظم العالم الإسلامي، وتحظى بمستمعين واعين من القاهرة إلى جاكرتا.

كان شريعتى يدعو إلى ما يمكن وصفه بأنه إيديولوجية إسلامية لتحرير العالم الثالث، وهي إيديولوجية شعبية شيعية وأصلية للإصلاح الاجتماعي السياسي وهي تجمع ما بين إعادة تفسير للعقيدة الإسلامية يستوعب اللغة الاجتماعية الحديثة (إميل نور كايم وماكس فيبر) ورؤى العالم الثالث الاشتراكية التي يمثلها فرانتز فانون وتشى جيفارا، اللذان أعجب بهما خلال فترة دراسته في باريس، والتي توافقت مع الثورتين الجزائرية والكونية. وعلى أية حال، فإنه على النقيض من رفض فانون للديانات التقليدية، أصر شريعتى، مثل جلال - إى - أحمد، على أن هزيمة الإمبريالية الغربية تتطلب إصلاح جنور إيران الإسلامية، وهويتها الوطنية والدينية والثقافية. وأكد شريعتى على طبيعة الإسلام الحيوية

التقديمة العلمية وال الحاجة إلى إعادة تفسير شامل للإسلام لإصلاح هذا التراث المنسى، وإلى عكس حالة الإسلام المتأخرة، ثم إعادة الحيوية إلى الأمة الإسلامية. ويوصفه مصلحا إسلاميا مجددا، كان غالبا ما يقع في مشكلات مع كثير من رجال الدين نوى النزعة الدينية التقليدية الذين التزموا بالسكون السياسي، ومع العديد من أساتذة الجامعات أصحاب الرؤية العلمانية المستغربة. لقد كانت كل من المؤسسات السياسية والدينية تشعر أزاءه بالقلق.

وقد أدان شريعتي، مثل جلال- إي - أحمد شرور التاثير الغربي: «هيا أيها الأصدقاء دعونا نهجر أوربا، دعونا نوقف هذا الفثيان، ونتخلى عن تقليد أوربا. هيا بنا نترك وراعنا أوربا هذه التي تتحدث دوما عن الإنسانية ولكنها تدمر بنى الإنسان حيثما وجدتهم»^(٦٣). وقد مزج شريعتي بين إدانة الإمبريالية الغربية ونوع من الاشتراكية الإسلامية، كان الهدف هو الهوية الوطنية والوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية الاقتصادية لإيران المقهورة سياسياً والمستغلة اقتصادياً، والتي تمسك بها «الإمبريالية العالمية، بما فيها الشركات متعددة الجنسيات والإمبريالية الثقافية، والعنصرية، والاستغلال الطبقي، والقهر الطبقي، والظلم الطبقي والتغريب (غريب زادحة)»^(٦٤).

لم يكن تدهور المجتمع المسلم بسبب الإمبريالية الغربية وحدها ولكنها كان بسبب مؤسسة دينية سمحت للإيديولوجية الحيوية الثورية للمذهب الشيعي «الأصلي» بأن يصير دين مؤسسة. ومثل الكثرين من

المصلحين الإسلاميين المعاصرين، وجه شريعتى اللوم إلى رجال الدين على الكثير من أمراض المجتمع المسلم. فقد صار المذهب الشيعي، على يد المؤسسة الدينية، مدرسيًا، متأسسًا، ويُخضع لانتقادات حكام إيران، بحيث يحجب الرسالة الحيوية النقية الثورية ذات المضمون الديني الاجتماعي التي حملها في سنواته الباكرة. كان الإسلام التقليدي تحت قيادة رجال الدين قد هوَى إلى ماض متحجر من الكتب المدرسية التي كانت بمثابة المخدر القدري (الجبرى) الشعبي للجماهير. إذْ كان قد توقف عن أن يكون قوة اجتماعية، تخاطب حقائق المجتمع المتغيرة بشكل فعال، ولم تكن دعوة شريعتى «العودة إلى الإسلام» تعنى التقهقر إلى الرؤية الإسلامية العالمية في العصور الوسطى التي بناها «العلماء» رجال الدين المحافظون، ولكنها كانت رؤية ثورية للمذهب الشيعي الباكر الذي قدم الأساس المثلهم لإعادة تفسير الإسلام على أساس حديثة. وكان لابد لهذا الأمر من رجال من أصحاب الرؤى - ليسوا من رجال الدين وإنما هم مثقفون عاديون ذوو تفكير ديني، وذوو توجه إسلامي ولكنهم يعرفون ويملكون زمام الفكر والمناهج الحديثة.

وبالنسبة لشريعتى، فإن المجتمع الإسلامي ينبغي أن يكون بلا طبقات، وأن يكون ملادًا لمن لا ميراث لهم، للذين كانوا «منهوبين، ومعذبين، وجوعى ومقهورين يعانون من التمييز ضدهم». وكانت رسالته رسالة عامة من الله الذي « وعد الجماهير البائسة بأنهم سوف يصبحون قادة الجنس البشري؛ ووعد غير الوارثين بأن يرثوا الأرض من

الأقواء... هذه الثورة العالمية والنصر النهائي هو خاتمة حركة واحدة عظمى ومستمرة سعيا وراء العدالة تمردا على القهر»^(٦٥). وبقى أن يقود آية الله الخوميني هذه الثورة إلى خاتمتها الظافرة أو الناجحة.

إذا كان شريعتى هو منظر الثورة الإيرانية، فإن آية الله الخومينى (١٩٠٢-١٩٨٩م) كان رمزها الحى ومهندسها. وعلى الرغم من أن الخومينى كان من صغار آيات الله، فإن سياساته الجوالة، وشخصيته الكارزمية، بالإضافة إلى سلسلة من الظروف قدفت به إلى زعامة الثورة، ومن ثم زعامة جمهورية إيران الإسلامية. فبينما ظل غالبية العلماء (رجال الدين) في إيران غير مسيسين، صار روح الله الخومينى صوتا عاليا يدعو إلى الإصلاح. وتحدى بنشاط وصراحة ضد سياسة الشاه خلال السنوات من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٣، وتم القبض عليه وسجنه عدة مرات، ثم نفى إلى تركيا، والعراق، وأخيرا إلى محطة الأخيرة في فرنسا. وطوال فترة منفاه استمر الخومينى في نقد الشاه. وكانت نسخ من كتاباته وأحاديثه فضلا عن شرائط الكاسيت يتم تهريبها إلى إيران ويتم توزيعها من خلال شبكة المساجد.

كان الخومينى يشارك المنظرين الإسلاميين الآخرين، من أمثال مولانا المودودى في «جماعتى إسلام» وحسن البنا في «الإخوان المسلمين»، في رؤية شاملة للإسلام :

«إن للإسلام نظاما وبرناما لختلف أحوال المجتمع : شكل الحكومة والإدارة، تنظيم معاملات الناس فيما بينهم، العلاقة بين الدولة

والشعب، العلاقات مع الدول الأجنبية وكافة الشئون السياسية والاقتصادية... لقد كان المسجد دائمًا مركز القيادة والتوجيه ومركزًا لبحث المشكلات الاجتماعية وتحليلها»^(٦٦).

وقد شارك أيضًا في نظرة استقطابية للعالم، عالم ممزق ما بين الشرق والغرب، ومواجهة عالمية إسلامية للغرب الصليبي. وفي رأي الخوميني أن العالم كان منقسمًا إلى مجموعتين : الظالمين (الولايات المتحدة والغرب عموماً وكذلك الاتحاد السوفيتي) والمظلومين (المسلمين والعالم الثالث)^(٦٧) وكان ينظر إلى معظم حكومات العالم المسلم والعالم الثالث عموماً على أنها دول عميلة، خادمة للغرب والشرق، ومن ثم كان شعار الثورة «لا الشرق والغرب، الإسلام فقط». وكانت رؤية الخوميني للعالم ملونة بشكل خاص بكراسيته للاستعمار والإمبريالية الغربية «إن مخالب الإمبريالية الشريرة قد انغرست في قلب أرض شعب القرآن، والتهمت الإمبريالية ثروتنا ومواردننا الوطنية... مع تغلغل الثقافة الإمبريالية إلى أعماق المدن والقرى في شتى أنحاء العالم الإسلامي، لكي تحل محل ثقافة القرآن». أما علاقة إيران بإسرائيل التي اعتبرها موقعًا استعماريًا أمريكا، فقد تعرضت لهجوم موجع :

«إن التأثير المنحوس للإمبريالية يتضح بشكل خاص في إيران؛ إذ إن إسرائيل المعروفة عالمياً بأنها عدو الإسلام والمسلمين، والمشتبكة في حرب ضد المسلمين على مدى سنوات، قد تغلقت إلى كافة الشئون الاقتصادية والعسكرية والسياسية للبلاد، بمساعدة حكومة إيران

الحقيقة، ويجب القول بأن إيران قد صارت قاعدة عسكرية لـ إسرائيل، وهي ما يعني بالتمالى أنها قاعدة لأمريكا»^(٦٨).

وبحلول السبعينيات كانت مطالب الخوميني الأصلية بالإصلاح قد تحولت إلى دعوة ثورية للجهاد. وأدان الملكية في إيران بأنها غير شرعية ومعادية للإسلام ونادى بحكومة يرشدها رجال الدين، إن لم يحكموها. وفي سلسلة من المحاضرات كان عنوانها الكلى «الحكومة الإسلامية» لم تكن معروفة على نطاق واسع في زمانه، رفض الخوميني الملكية باعتبارها غير إسلامية وأصر على القول بأن الخاصية الإسلامية للحكومة تتحدد بحكم الشريعة، وطالب بإعادة فرضها في مكان القوانين الوضعية الأجنبية التي تبنتها إيران. وإذا سلمنا بمركزية الشريعة، كما قال الخوميني في جداله، فإن العلماء قد لعبوا دورا ضروريا في نصيحة الحكام الدينيين والإشراف عليهم، بل إنه ألح إلى إمكانية حكم رجال الدين المباشر.

ولم تكن آراء الخوميني عن الحكومة الإسلامية معروفة على نطاق واسع أو مفهومة، وكان يمكن أن تظل مجرد اجتهادات أكاديمية لو لم يتدهور الموقف السياسي في إيران بهذه السرعة؛ إذ إن سياسة الشاه القمعية التي قامت بسحق أي، وكل، أشكال المعارضة والتي أدت إلى عمليات الاعتقال والسجن والتعديب والموت العشوائية للكثيرين على أيدي رجال الشرطة السرية، خلقت الشهداء، وحركت دائرة من عنف النظام والعنف المعادي للنظام، واستفزت نموا سريعا لحركة مقاومة ذات قاعدة

عريضة. وفي خضم عمليات القمع واسعة النطاق ضد المثقفين والصحفيين والسياسيين، والوطنيين الليبراليين، والاشتراكيين والماركسيين، صار الخوميني بإدانته اللاذعة للشاه ودعوته لنظام سياسي جديد يتضمن حكومة دستورية وإصلاحاً اجتماعياً اقتصادياً، رمزاً للمعارضة ومركزاً لها.

ثورة إيران الإسلامية :

وبينما كانت المعارضة تتضاعف داخل إيران، قدم تراث إيران الشيعي مجموعة مشتركة من الرموز، وهوية تاريخية، ونظام قيم- أى أنه طرح بديلاً وطنياً غير غربياً وإطاراً إيديولوجياً يمكن أن تعمل من داخله عدة فئات مختلفة. وكانت شبكة المساجد التي سيطر عليها الملالي بمثابة القيادة والعمود الفقري التنظيمي للمعارضة ضد الحكومة؛ إذ إن آلاف المساجد في إيران، المنتشرة خلال كل مدينة وقرية، وفرت شبكة اتصالات طبيعية غير رسمية تغطي جميع أنحاء الوطن، ومثلما حدث في احتجاج الدخان والثورة الدستورية استخدمت المساجد لتكون مراكز لل المعارضة، والتنظيم السياسي، والتحريض وأماكن للإيواء. وكان بوسع الحكومة أن تمنع الاجتماعات السياسية وتهدى منها، ولكنها لم تكن بقادرة على إغلاق المساجد أو منع الصلاة. وكان رجال الدين وتلاميذهم بمثابة احتياطي ضخم لتفريح القيادات، ففي صلاة الجمعة كانت

المساجد والخطب التي تلقى فيها تحول إلى ساحة سياسية وحدث سياسي ديني، وتجذب الآلاف. وغالباً ما تنتج عنها مظاهرات سياسية عندما يبدأ المؤمنون مغادرة المساجد في الطريق إلى منازلهم. وارتبط تأثير رجال الدين بتأثير المصلحين الإسلاميين من غير رجال الدين مثل شريعتى وبازرجان، ومن تمعنوا باحترام الكثرين خاصة بين صفوف جيل شاب جديد مناضل مستبعد.

ومن الناحية التاريخية، كان المذهب الشيعي ثورياً وتأملياً. وفي القرن الأول من التاريخ الإسلامي، كانت الحركات الشيعية تهدد استقرار الخلافة وكانت من عوامل سقوط الخلافة الأموية. وعلى أية حال، فإن الشطر الأكبر من المذهب الشيعي استقر فيما بعد على نوع من التأمل غير السياسي الذي فرضته عقيدة تؤمن بعودة الإمام الثاني عشر. وهكذا، فإن المذهب الشيعي، مثل كافة الموروثات الدينية، كان قادراً على تقديم تقسيرات متعددة. ففي إيران في أثناء السبعينيات، انتقل المذهب الشيعي من التأملية الساكنة إلى النشاط الثوري.

وقد اتخذت هزيمة القوات الشيعية واستشهاد الحسين في كربلاء أمام جيش الخليفة (الأموي) يزيد (بن معاوية) سنة ٦٨٠م، وهي الحادثة الجوهرية في التاريخ الشيعي، أهمية خاصة؛ لأنها قدمت نموذجاً ملهمًا للثورة الإيرانية، إذ كان استشهاد الحسين رمزاً على دور المذهب الشيعي بوصفه حركة احتجاج ناضل فيها حزب صغير صريح ضد قوى الشر المهيمنة، وكان رمزاً للمعركة بين الخير والشر، وقوى الله

وقوات الشيطان، والمظلوم والظالم، وثورة المحرomin. وبالنسبة لكتير من الشيعة كان الشاه وقواته المسلحة المهيمنة، مثل جيش يزيد، يمثلون شرور الفساد والظلم الاجتماعي. وكان الأبرار، مثل الحسين وقوات، أصحاب حق دينى وعليهم واجب دينى للثورة ضد يزيد هذا الزمان وشن حرب مقدسة لإعادة شريعة الله والعدالة الاجتماعية. فالتضحيه بالذات بل والموت فى سبيل الله (فى سبيل الله والوطن) كان لابد من قبولها بحرية : لأن الموت فى سبيل الله كان يعني أن يصير المرء شهيدا ويفوز بالثواب الخالد.

إيران واحدة أم أكثر من إيران ؟ التنوع والاختلاف :

انضمت الجماعات غير المتجانسة فى المشهد السياسى، من العلمانيين إلى الناشطين الإسلاميين، ومن الديموقراطيين الليبراليين إلى الماركسيين، سويا تحت مظلة الإسلام. وعلى أية حال، فإنه تحت وحدة الهدف الظاهرية- معارضة الشاه والرغبة فى حداثة أكثر انتماء للوطن- تكمن مجموعة مختلفة من الرقى الدينية والسياسية والبرامج المتنافسة. وقد امتد نطاق المعارضة السياسية من أولئك الذين كان البديل الإيرانى الإسلامى يعني لهم ببساطة ميراث إيران الثقافى وقيمها، إلى أولئك الذين كانوا يرغبون فى رؤية تأسيس دولة إسلامية ومجتمع إسلامى. وقد وجدت اختلافات مماثلة فى أوساط الذين التزموا إسلاميا. وقد

اختلف رجال الدين فيما بينهم، وكذلك اختلف غيرهم فيما بينهم بحجة حول إيديولوجياتهم الإسلامية، أى في رؤاهم حول طبيعة النظام السياسي الجديد وقيادته. ولم يكن هذا الأمر أكثر وضوحاً في أى مكان مثلاً كان واضحاً في مقاربة آية الله الخوميني ودكتور على شريعتى - إذ إن الخوميني كان تجسيداً لسلطة رجال الدين وقوتهم، أما شريعتى وغيره من المجددين الإسلاميين فكانوا يمثلون مدخلاً إصلاحياً أكثر ابتعاداً عن رجال الدين، وأكثر حداثة وتجديداً. هذه الاختلافات سوف تبرز في فترة ما بعد الثورة.

وبينما تصاعدت الاحتجاجات والمظاهرات السياسية في ١٩٧٨، تصاعدت أيضاً إجراءات القمع التي مارستها الدولة. وصلت الأحداث إلى ذروتها في طهران يوم الجمعة الأسود ٨ سبتمبر؛ إذ إن القوات المسلحة والشرطة حينما عجزت عن فض إحدى المظاهرات فتحت النيران على حشد من خمسة وسبعين ألف متظاهر من طائرات الهيليكوبتر والدبابات التي، لن ينسى كثيرون، تم شراؤها من الغرب وكان يقودها عسكريون إيرانيون تم تدريبهم في الغرب. كان يوم الجمعة الأسود نقطة فارقة في الثورة. ذلك أن العمال من أصحاباليقات البيضاء والزرقاء، والطبقات الوسطى التقليدية والحديثة، وسكان المدن وفلاحو الريف، انضموا إلى صفوف المعارضة وانغمسو في العمل السياسي. أما النساء اللاتي كن يرتدين الملابس الحديثة فقد انضموا آنذاك إلى قريباتهن الأكثر تقليدية في ارتداء الحجاب رمزاً للاحتجاج ضد الملك الذي كان برنامجه التحديثي قد حاول ذات مرة منع الحجاب.

وفي ديسمبر، خلال شهر المحرم المقدس الذي يتم فيه إحياء ذكرى استشهاد الحسين، تم صهر الرموز والطقوس الإسلامية مع الحقائق السياسية المعاصرة عندما تحولت المراكب الدينية إلى مظاهرات احتجاج؛ إذ نادى حوالي مليونين من البشر في طهران إلى خلع الشاه وطالبوه بموته، كما طالبوا بإنشاء حكومة إسلامية، والعودة إلى قيادة الخميني. وفي ٦ يناير سنة ١٩٧٩، غادر الشاه إيران بعد أن تلقى لطمة تمثلت في الاحتجاج والعنف الواسع المدى، وبعد أن أدرك أنه لم يعد قادراً على الاعتماد على العسكريين الذين كان جنودهم يتناقصون وبعد ما رأى أن حُماته الأميركيين يتلاطفون عن تأييده.

من الملكية إلى الجمهورية الإسلامية :

كانت مشاعر النشوة بالنصر والإحساس بالتضامن الثوري سريعة الزوال؛ إذ إن عدداً قليلاً من الإيرانيين كانوا على استعداد لما كان مخبوءاً في السنوات الأولى من عمر جمهورية إيران الإسلامية. إذ كانت تلك أوقاتاً ثورية، ولأسباب تاريخية وثقافية، برز الإسلام بوصفه أقوى الوسائل فعالية في التعبئة السياسية. ومع سقوط الشاه ظهرت على السطح الاختلافات العميقة في الرؤى العالمية والمصالح بسرعة. وكان عدد قليل هم الذين استعدوا لصراع القوة الذي نشب. إذ إن أولئك الذين توقعوا أن يعود الملالي (رجال الدين) إلى مساجدهم في هدوء، أو

أن يستقرروا على دور استشاري للحكومة الجديدة، اضطرووا إلى أن يفيقوا على الحقائق الفظة.

فقد تمت صياغة انتقادات الخوميني ضد الشاه وادانته له ودعوته إلى نظام سياسي واجتماعي جديد وعادل داخل إطار المقولات الدينية الثقافية مثلاً فعل كثير من نقاد الشاه الآخرين، وبذلك غطت هذه المقولات على الاختلافات العميقة في الرؤى والبرامج التي كانت موجودة. وفضلاً عن ذلك، فإن مستشاريه في باريس في الأيام الأولى التي أعقبت عودته إلى طهران كان من بينهم عدد من غير رجال الدين وكانوا متاثرين بعلى شريعتي. وعلى الرغم من أنه كان للمعارضة عدو مشترك (الشاه، والاستبداد البهلوi، والسيطرة الأجنبية) وهدف مشترك (حكومة أكثر عدالة ومساواة)، فلم يكن هناك اتفاق على الشكل الخاص للحكومة أو حتى على زمامتها.

كان عدد قليل من الناس يعرفون كتابات الخوميني عن طبيعة الحكومة الإسلامية. وبصفة خاصة، فإن اعتقاده بالدور المباشر لرجال الدين وولاية الفقيه، لم يكن مذهبًا شيعياً بارزاً، كما أنه لم يكن مذهبًا يحظى بتأييد واسع داخل أوساط المؤسسة الدينية في إيران. ومن ثم فإن القلائل تتبأوا بالسيطرة التي سوف يمارسها العلماء عندما يقيمون حكومة إسلامية يتحكم فيها رجال الدين، ولم تتحقق تطبيقات هذا المذهب سوى في فترة ما بعد سنة 1979، عندما أكد الخوميني نوره في الإشراف على حكومة إيران.

ومنذ تأسيسها في فبراير سنة ١٩٧٩، شهدت الحكومة المؤقتة جمهورية إيران الإسلامية الجديدة صراعاً بين المعتدلين والمتشددين. وتم استبدال الحكم الاستبدادي للشاه ونخبة العلمانية الحديثة بالإمام مرشداً وباتباعه. وتفكك التحالف الذي قام بالثورة تحت وطأة الأحكام السريعة والقاسية غالباً والتي صدرت عن السلطة الاستبدادية الجديدة. ولم يكن موظفو أسرة بلهوى ومؤيديه فقط، وإنما جميع أولئك الذين اختلفوا مع «الأتو克راطية الدينية» الجديدة - من أصحاب التوجهات العلمانية والدينية، هم الذين شعروا بالذراع السريعة، للعدالة الإسلامية، التي كان يقوم بتنفيذ أحكامها الحرس الثوري والمحاكم التورية. ومرة ثانية امتلأت السجون، وخرجت المحاكمات والإعدامات السريعة عن نطاق السيطرة لدرجة أن آية الله الخميني نفسه تدخل وحذر من مثل هذه التجاوزات واستقال أول رئيس وزراء للجمهورية الإسلامية، مهدي بازرجان، قرفا، كما أن بنى صدر أول رئيس جمهورية، هرب إلى منفاه في فرنسا، أما صادق جويتزادة الذي تولى عدداً من المناصب الحكومية فقد أُعدم بتهمة المشاركة في مؤامرة مزعومة لاغتيال الخميني، وصار الجميع من رعايا الخميني. أما أولئك الزعماء الدينيون الذين لم يقبلوا مذهب الخميني عن «ولاية الفقيه» فقد تعرضوا للمضايقات والأذى من جانب رفاقهم. بل إن آية الله شريعى مدارى، الذى كان واحداً من كبار آيات الله وحظى بالاحترام بسبب تعليمه وتدينه، قد حُرم من منصبه في ربيع سنة ١٩٨٢م.

ودعم العلماء أو مؤيدوهم سيطرتهم على الحكومة والبرلمان والقضاء ووسائل الإعلام والتعليم. وقد نجحت ثورة إيران في التحول إلى مؤسسات، إذ إن تطهير الحكومة للمنظمات السياسية والقوات المسلحة والقضاء، والمؤسسات التعليمية والمكاتب الحكومية، والسيطرة على وسائل الإعلام، وإرهاب رجال الدين المنشقين قد أدى إلى تقييد المعارضة بشدة. وبالمثل، فإن الثورة الثقافية تم تطويرها وتأسيسها في المدارس ووسائل الإعلام، على حين كانت وجهات النظر البديلة تقع تحت طائلة التقييد أو القمع. وكما حاول الشاه أن يفرض وصايتها على ملابس النساء كذلك تم أنذاك فرض قوانين الملابس الإسلامية على الشوارع، وفي المكاتب الحكومية والجامعات.

تم استبعاد الأصوات الدينية والمدنية المنشقة عن طريق استغلال النقد الجماهيري لرجال الدين والمدنيين المتزمتين. وكان رجال الدين المتشددون يلقون الدعم من «الطبقة المدنية في الجمهورية الإسلامية» من قبلوا حكم رجال الدين، وخدموا في الحكومة، واحتلوا كثيراً من المناصب القيادية في الجهاز الإداري^(٦١)، وكانت غالبيتهم من أبناء طبقة اجتماعية واحدة (الطبقة الوسطى الصغرى وعائلات البازار «التجار») كما كانوا يشتركون فيخلفية تعليمية مشتركة (الجيل الأول من خريجي الجامعات في العلوم والطب)^(٦٠). وهكذا قامت الجمهورية الإسلامية على أساس تحالف بين رجال الدين والمدنيين يلتزم بالإمام والثورة، على الرغم من وجود الاختلافات في الرؤى وفي السياسة.

التهديد الإسلامي... تصدير إيران للثورة :

كانت عملية تأسيس الثورة مصحوبة بهدف توهم، هو تصدير الثورة الإسلامية. وقد حكم الخوف من تصدير الثورة معظم سياسات الشرق الأوسط على مدى أكثر من عشر سنوات^(٧١) كما كان له تأثير مهم على كل من العالم الإسلامي والغرب.

«وبالنسبة للبعض، كانت إيران الثورية مصدرًا للإلهام والدفع، وبالنسبة للبعض الآخر، كانت رمزاً لتهديد مشئوم لاستقرار الشرق الأوسط وأمن الغرب لأنها ارتبطت بالإرهاب، واحتجاز الرهائن، والهجوم على السفارات، وتطوير النشاطات الثورية. الواقع أن إيران كانت تبدو بالنسبة لإدارة ريجان، مرادفاً للإرهاب العالمي والثورة»^(٧٢).

وفي غمار الهيستيريا التي سادت فترة ما بعد نجاح الثورة كان تقييم التهديد الإيراني، وفصل الحقيقة عن الخيال، أمراً بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً بالنسبة للغرب وحلفائه؛ إذ نتج عن صدمة الثورة التي جعلت ما لا يخطر على البال حقيقة واقعة، نوعاً من التعويض الزائد، رأى السياسات الإيرانية الداخلية والخارجية على السواء من خلال منظار الأصولية الإسلامية والتطرف الإسلامي. وكانت عملية الأسلامة الصارمة في الداخل قد استكملت بتهديد انتشار الإرهاب في شتى أنحاء الدنيا. إذ كان الخوف من نماذج أخرى مثل إيران ومن محاولة أصولية لنشر الثورة، ليس فقط في العالم المسلم وإنما أيضاً في أنحاء العالم الثالث، يتغذى بالخطاب العام والدعائية التي تبُثُّها جمهورية

الخوميني الإسلامية، والغضب الناجم عن «حجز الرهائن الأميركيين» القبض على موظفي السفارة الأمريكية والاستيلاء على السفارة والاضطرابات الشيعية في الخليج، والتحذيرات الصادرة عن كل من الحكومات الغربية والسلمة من أخطار الأصولية الراديكالية. كانت النشوة الأولى التي سادت الكثيرين في العالم الإسلامي، لاسيما في أوساط الحركات الإسلامية الأخرى، قد دعمت فقط صورة الثورة الإسلامية التوسعية التي تسعى لتهديد العالم. وفي بعض الأوقات كان يبدو أن هناك قدراً قليلاً من المبالغة في القول - لأسباب مختلفة - بأنه عندما كان الخوميني يتكلم، كان العالم بأسره يستمع.

لقد انبثق تصدير الإسلام الثوري من رؤية آية الله الخوميني الإيديولوجية العالمية، وهي تفسير للإسلام يمزج بين قومية إيران ذات الجنوبي الدينية والإيمان بالسمة العالمية لمهمة المسلمين الكونية في نشر الإسلام من خلال الدعوة والأسوة الحسنة ومن خلال الثورة المسلحة أيضاً. كان الترويج للإسلام ونشره من الأهداف الأساسية «المواصلة الثورة في الوطن وفي الخارج»^(٧٣). كان الخوميني يوصي بالوسائل السلمية مثل الدعوة والدعائية، كما كان أيضاً يدعو إلى المواجهة والصراعسلح: «نحن نريد للإسلام أن ينتشر في كل مكان... ولكن هذا لا يعني أننا ننوي أن نصدره على أسنة الرماح... إذا ما خضعت الحكومات وتصرفت وفقاً للمبادئ الإسلامية، ودعمتها، أما إذا لم تفعل فحاربواها دون أن تخشوا أحداً»^(٧٤).

كانت وزارة الإرشاد الديني مسؤولة عن تقديم الدعاة والنشرات، وكانت تقيم المؤتمرات لعلماء الدين القادمين من الخارج، ونشر الدعاية بالخارج. وفي الوقت نفسه كان آية الله الخومي니 وإذاعة صوت الثورة الإسلامية في إيران يدعوا مسلمي الخليج والمسلمين في كل أنحاء العالم إلى أن يهربوا ضد حكوماتهم. وقد أدان نظام الحكم الملكية في الخليج والكثير من الحكومات الإسلامية الأخرى؛ لأن الملكية لم تكن إسلامية، ولأنها ترتبط بالولايات المتحدة، وهو تأثير رفضه ساخراً بوصفه «إسلاماً أمريكياً».

اختلف تأثير إيران الثوري على البلاد المسلمة الأخرى (من بلد آخر) اختلافاً بيناً. ففي بلدين -لبنان والبحرين- كان تدخل إيران مباشراً، ملماساً، حافزاً، ومشجعاً ومثبتاً للاتجاهات السياسية الإسلامية التي كانت موجودة من قبل، كما كان دافعاً للتفكير السياسي من مصر إلى جنوب الفيليبين. وعلى الرغم من أن التأثير الإيراني غالباً ما كان غير مباشر، فإنه غالباً ما كان محل مبالغة بسبب التغطية الإعلامية غير المناسبة، وكذلك بسبب اتجاه الحكومات المسلمة (مصر، السودان، إندونيسيا، تونس، العراق) إلى استخدام التهديد الإيراني ذريعة للإساءة إلى المعارضة الإسلامية المحلية وقمعها ووسيلة لتشجيع المساعدة من الحكومات الغربية.

الانقسامات داخل الحكومة :

أثبتت النقد الموجه إلى برنامج الشاه التحديثي ذي الطابع الغربي والدعوات إلى رفع الظلم عن الفقراء أنه يشكل أرضية مشتركة

للمعارضة، ولكن محاولات تطبيق نظام إسلامي في فترة ما بعد الثورة كشفت النقاب عن اختلافات إيديولوجية وسياسية أساسية : إذ استخدم الإسلام لتبرير كل من سيطرة الدولة على الاقتصاد وحرية القطاع الخاص. وبينما تقبل الجميع حكم الشريعة الإسلامية فإن السياسات «الإسلامية» المتنافسة كانت نتاجاً لاختلافات في التفسير الديني التشريعى وتضارب المصالح الطبقية. فقد كان البعض يصررون على أن الإجابات يمكن أن توجد في، أو توجد على أساس، نصوص صريحة في التراث التشريعى الإسلامي، أى التفسيرات الشرعية أو تنظيمات الشريعة السابقة. وجادل البعض الآخر بأن المشكلات الجديدة تتطلب تفسيراً جديداً لوحى الله. وكانت الفوضى والارتباك والتردد تميز معظم محاولات تأسيس إصلاح اجتماعي أساسى. وقد حاولت الأغلبية فى البرلمان تطبيق ثورة اجتماعية : إذ تم إقرار قوانين السيطرة على الأسعار والأسوق، وتأميم الكثير من الصناعات، والبنوك، والتجارة الخارجية، ونزع ملكية أراضي المدن لكي يستخدمها الفقراء والمحتججون إلى المساكن، والقيام بعملية كبرى لإعادة توزيع الأرض الزراعية. وعلى أية حال فإن التجار، الذين كانوا المصدر الرئيسي للتمويل المالى للثورة، وملاك الأراضى الذين كان منهم كبار رجال الدين، كونوا جماعات ضغط قوية من السياسيين وكبار المالى ضد مثل هذه الإجراءات : إذ إن مجلس المرشدين (وهو مجلس مكون من رجال الدين العارفين بالشريعة والذين يقررون ما إذا كانت القوانين البرلمانية مقبولة إسلامياً أم لا) اعترض على الكثير من تشريعات الإصلاح.

وتصاعدت الخلافات السياسية الحادة سنة ١٩٨٨ في الفترة التي أعقبت الحرب الإيرانية العراقية؛ إذ إن هذه الحرب، مع أنها كانت مدمرة في تكاليفها الإنسانية والاقتصادية، قدمت عذراً لمشكلات إيران الاقتصادية الخطيرة، وقللت النقد ضد الحكومة إلى الحد الأدنى، كما حشدت التأييد والمساندة للنظام. كانت الصحوة مع الفشل في إحراز النصر، وإرهاق الاقتصاد بسبب الحرب والتدهور العام في نوعية الحياة، والتمرد العام المتتصاعد - كلها كانت أموراً زادت من تفاقمها الخلافات الإيديولوجية داخل الحكومة حول استراتيجيات إعادة البناء الوطني وتصدير الثورة.

وتبنى المعسكر البراجماتي سياسة إعادة البناء الوطني وتطبيع العلاقات مع الغرب، على الرغم من أن الولايات المتحدة بقيت مشكلة خاصة. أما تصدير إيران للثورة فينبغي أن يكون من خلال القدوة والمثال فقط، وليس من خلال التدخل السياسي. أما الراديكاليون والثوريون المتشددون فقد تبرأوا من أي حديث عن التطبيع مع الغرب وأى تراجع عن النشاط السياسي الثوري العالمي باعتبار ذلك يفتح الباب من جديد للتبعية إلى الغرب.

فجأة تحول المد في فبراير سنة ١٩٨٩ بدعوة الخميني إلى إعدام سلمان رشدي مؤلف كتاب «آيات شيطانية»؛ إذ إن قضية رشدي أمدت المعسكر المتشدد بموضوع يواجه به تصاعد أصحاب النزعة التفعية (البراجماتيين) كما أنها ساعدت الخميني على إعادة تأكيد زعامته

الإسلامية على المستوى العالمي، وعبارات حماسة المناضلين للدفاع عن الإسلام، كما حولت الأنظار عن مشكلات إيران الاقتصادية الاجتماعية الضاغطة وعن الاستيء الاجتماعي المتنامي.

وعلى الرغم من الاختلافات بين البراجماتيين والراديكاليين فإن وفاة الخومي니 في يونيو 1989 لم تؤد إلى صراع كارثي على السلطة بينهما؛ إذ إنهم وحدوا الصفوف لضمان انتقال سلس للسلطة يحيط أمال أعدائهم. وبرز كل من هاشمي رافسنجماني وأية الله خامنئي لاعبين رئيسيين، وتم انتخاب رافسنجماني رئيساً جديداً لجمهورية إيران، وانتخب مجلس الحكماء ورئيس إيران السابق خامنئي «مرشداً». وسلكت قيادة إيران الجديدة طريقاً أكثر مرونة، وعملت على إعادة البناء الاقتصادي مع تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع المجتمع الدولي. وقام رافسنجماني بترشيد دعم إيران للجماعات الشيعية الأكثر تشديداً في لبنان، وسعى إلى إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان، وتابع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الغرب.

كان تطور الجمهورية الإسلامية في التسعينيات محكوماً بثلاثة رجال : هاشمي رافسنجماني وأية الله خامنئي و محمد خاتمي. وعلى الرغم من أن كلاً منهم يتمتع بأسلوب قيادة فردي، فإنهما سوياً كانوا يمثلون اللاعبين السياسيين الأساسيين داخل القيادة الجماعية الدينية في طهران. وإذا ابنته إيران بالفرقة والانقسام، والتحالفات المتغيرة، والمجالات، خضعت سياساتها الداخلية والخارجية للمد والجزر الذي

سببته المنافسات التي قامت على أساس الإيديولوجية والطبقة والمصالح الذاتية^(٧٥). وإذا وجدت الحكومة نفسها في مواجهة اقتصاد متغير، واستياء شعبي متضاد، ومطالب بمزيد من الحرية ومزيد من الانفتاح في المجتمع، تأرجحت سياساتها وسياسيوها ما بين الاستبداد والمشاركة السياسية المتزايدة، وما بين القمع وحرية المعارضة، والمبادرات الجديدة لعاودة التقارب مع الجيران العرب وعلاقات أفضل مع الغرب، والإدانة الشديدة لمخاطر التدخل الأجنبي.

كانت إيران متهمة بتأييد الأنظمة الدينية المتشددة (مثل السودان) التي تؤوي وتتدريب الإرهابيين والمنظمات المناضلة مثل حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين، واغتيال الإيرانيين في الخارج. وفي الولايات المتحدة أدانت إدارة كلينتون إيران بمساندة الإرهاب، ومتتابعة برنامج أسلحة نووية سرية، وانتهاك حقوق الإنسان، ومعارضة عملية السلام في الشرق الأوسط. ولما كانت إدارة كلينتون ترى إيران والعراق قوتين تزعزان الاستقرار في الشرق- تهديداً لدول الخليج المنتجة للبتروlier وإسرائيل- فإنها صاغت سياسة ثانية المحتوى تضمنت عقوبات اقتصادية لعزل إيران والعراق سياسياً واقتصادياً. ومرر الكونجرس الذي تحكمه أغلبية جمهورية تشريعياً لتمويل زعزعة استقرار حكومة إيران الإسلامية.

كانت سياسة إيران الإسلامية الخارجية برامجاتية أكثر من كونها إيديولوجية، توجهها المصالح الوطنية أكثر من الإيديولوجية الدينية. وعلى

الرغم من أنها استمرت في علاقاتها الحميمة مع جمهورية السودان الإسلامية، فإنها تباعدت عن جمهورية أفغانستان الإسلامية؛ إذ إن الطالبان في أفغانستان، ميليشيا الطلاب (طالبان) الإسلامية التي كانت قد استولت على أكثر من ثلث أراضي البلاد، قد فرضت بقسوة نوعاً متطرفاً من مستويات الجمهورية الإسلامية وأعلنت أن الجماعة الشيعية في أفغانستان غير مؤمنين. وفي سنة ١٩٩٧م أدانت إيران الطالبان بسبب سلوكها غير الإسلامي. وعلى الرغم من تأييدها لنضال الناشطين الإسلاميين لخلق دولة إسلامية في الجزائر، فإن إيران أدانت أعمال العنف المجنونة التي ارتكبها الجماعة الإسلامية المسلحة متهمة إياها بأن قتل الإخوة المسلمين بهذا الشكل الجائر مناف للإسلام ويمكن أن يقوض نضال الجماعات الإسلامية. وقادت إيران بمبادرات جديدة لكي تصلح أو تقوى مراكزها في الخليج وفي العالم الإسلامي، ولكي تصلح على وجه الخصوص من العلاقات مع منظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس التعاون لدول الخليج، كما دعت إلى الوحدة الإسلامية، وقد سعت إيران إلى تقوية روابطها مع منظمة المؤتمر الإسلامي والمملكة العربية السعودية وباقى جيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي.

التحرر السياسي :

شهدت أواخر التسعينيات من القرن العشرين توسيعاً مهماً في المشاركة السياسية والمعارضة، إذ إن سياسات رافسنجاني الأكثر

اعتدالاً والمجال الذي خلقته الجماعات المتنافسة ومراكز القوى وفرت الظروف التي تسامحت مع الاختلافات والتغيير حتى داخل حدود الإيديولوجية الإسلامية لإيران. وعلى الرغم من أن عملية انتخاب المرشحين خضعت للسيطرة، فقد استمرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية دونما تدخل وغالباً ما كانت تجري باستقلال نسبي. وانخرط أعضاء البرلمان في مجادلات ساخنة حول سياسات الحكومة وخططها المقترحة، وهم يشعرون بحرفيتهم في توجيه النقد إلى الحكومة، ورفض التعيينات الرئاسية ومعارضة مبادرات النظام التشريعية. وتزايدت إيقاعات الحياة الثقافية والمجادلات، وكذلك نشر الصحف والمجلات والجرائد المستقلة بشكل واضح.

و غالباً ما أظهرت إيران درجة من التنوع السياسي والمشاركة الشعبية كانت تتناقض بحدة مع كثير من جاراتها العربية. وعلى الرغم من القيود التي فرضت على حريات النساء الإيرانيات في الحياة العامة، فإنهن تتمتعن بحريات أكثر من تلك التي تمتلك بها أخواتهن في الخليج، ابتداءً من التعليم إلى التصويت في الانتخابات، وتولى المناصب السياسية وقيادة السيارات. وكانت تظهر بانتظام المناوشات والمحاورات العامة بين الأصوات المحافظة والأصوات الأكثر تحرراً أو الأصوات النسائية (دينية وعلمانية) على صفحات المجلات والكتب.

ومع هذا، ظل المحافظون يسيطرون على بعض المناصب الحكومية الرئيسية (ويؤيدون مرشد إيران الأعلى آية الله خامنئي) وعلى البرلمان.

وهكذا بقى الإصلاحيون عرضة للهجمات التي يشنها المتشددون الذين عطلوا الدراسة في الجامعة وحاولوا إسكات الأساتذة المتحررين والثقفيين الليبراليين من أمثال عبد الكريم سودش، الذي تحدى دور الملالي في الحكومة؛ إذ كان من خلال محاضراته في الجامعة ومنشوراته يدعو إلى فقه إصلاحي متحرر. وتم تدمير الكتب وشرائط الفيديو والمحلات المزعجة.

ربما كان أكثر الأمثلة روعة على التيارات المتعددة في إيران- اعتدالها وتعدديتها المتزايدة على الرغم من محدوديتها - هو الذي قدمته الانتخابات الرئاسية سنة ۱۹۹۷م. فإذا ما وضعنا في اعتبارنا سيطرة المحافظين على البرلمان ودور آية الله خامنئي، كان معظم المراقبين يتوقعون فوز على أكبر ناطق نورى رئيس البرلمان فوزاً مضموناً. وكان ناطق نورى، وزير الداخلية الأسبق، وداعف رأية رجال المحافظين، قد تحالف مع رافسنجانى ضد المتشددين في انتخابات ۱۹۹۲م. بيد أنه بعد أن تم انتخابه، تباعد عن رافسنجانى في البرلمان الذي يسيطر عليه المحافظون، إذ رشحه الملالي نورى النفوذ في قم، كما كان قريباً من خامنئي، واجه ناطق نورى الإصلاحات التحررية، ودعا إلى درجة أكبر من أسلمة الجامعات والمجتمع، وانتقد الغرب بعنف.

كان الملا محمد خاتمى يتمتع بنوراً يعتمد ثورية قوية باعتباره واحداً من أوائل المؤيدين لثورة إيران؛ إذ كان ابن واحد من أكثر آيات الله تمجيلاً في إيران، كما كان سيداً (أى من سلالة الرسول محمد عليه

الصلة والسلام)، كذلك كان له سجل من الاعتدال السياسي. وأدت آراءه المتحررة بوصفه وزيراً للثقافة الإسلامية والإرشاد وانتقاداته لفشل النظام وتجاوزاته إلى إجباره على الخروج من منصبه. وكانت تأكيدات خاتمي على قدر أكبر من الحريات الفردية والجماعية، وحكم الشريعة والتسامح السياسي، واحترام إرادة الشعب سبباً في حنق المحافظين، الذين رأوا فيه تهديداً لسلطة المرشد الأعلى، أو الفقيه (آية الله خامنئي)، الذي كان فوق الدستور والإرادة الشعبية. ولم يتوقع الكثيرون أن تتم الموافقة على ترشيح خاتمي، طالما أنه كان معروفاً للكافة أن ناطق نوري هو المفضل لدى خامنئي. وفي نصر رائع في ٢٣ مايو سنة ١٩٩٧ م فاز خاتمي بنسبة ٦٩ بالمائة من الأصوات التي أدلّى بها في المائة من لهم حق التصويت. وأوضح انتصاره جاذبية عريضة القاعدة، طالما أنه كسب الدعم من الطبقات الوسطى العليا والطبقات العليا، من الشبان والنساء الإيرانيات، من المثقفين والمهنيين، والفنانين الذين فضلوا رسالة خاتمي المعتدلة التحررية على رسالة نوري المحافظة، وقد اشترك الناخبون في أمر عام واحد - هو الرغبة في مزيد من التحرر والتغيير وطلب مزيد من المساحة السياسية والثقافية في المجتمع.

وفي أثناء السنة الأولى من ولايته، بادر خاتمي ببدء حوار وطني حول موضوعات المجتمع المدني وال الحوار الحضاري. أما المناقشات والمحاورات العامة حول موضوعات مثل تواافق الإسلام والديمقراطية، وعلاقة الدين بالسياسة، والتحرر السياسي، ودور الشريعة، والتعددية،

ومكان المرأة وحقوقها، فكانت تدور بصراحة في مؤتمرات وفي وسائل الإعلام في المدن الكبرى مثل طهران وقم. وتمت متابعة التبادل الشفافى والفكري بين إيران والولايات المتحدة على الجانبين. وعلى أية حال، فإن التوتر بين الرؤية الأكثر تقدماً والتي كان خاتمها رمزاً لها، وخط أتباع خامنئي المحافظ والأكثر تشديداً، قد استمر. وبقيت سلطات الرئاسة محدودة بسلطة المرشد الأعلى الفائقة، وسلطته على القوات المسلحة، والحرس الثورى، والقضاء. وقد شجع المجال الأكثر افتتاحاً الذى خلقه خاتمى على التعبير عن مختلف وجهات النظر، بيد أن المؤسسة الدينية الأكثر تشديداً ومحافظة رأت فيه خطراً ماثلاً. وإذا كان خاتمى وأتباعه قد رأوا أن هناك حاجة لتحويل الجمهورية الإسلامية وإعادة شرعيتها، اعتقاداً منهم بأن عدم الرضا العام يمكن أن يرتفع إلى مستويات خطيرة إذا لم يحدث ذلك، فإن الآخرين رأوا في هذا تحدياً لولاية الفقيه، آية الله خامنئي. وقد كانت مؤهلات خامنئي لولاية الفقيه محل تساؤل من جانب آية الله منتظري، وهو من كبار رجال الدين، كان الخميني قد عينه (وتم سحب التعيين فيما بعد) لكي يخلفه في منصب الفقيه، كما كانت محل تساؤل من آخرين غيره. وفي المؤتمرات العامة والمقابلات في طهران، وقم، تمت مناقشة التوافق بين الإسلام والديمقراطية، وكذلك توافق ولاية الفقيه مع الأخذ بالديمقراطية والمجتمع المدني. وتساءل البعض عما إذا كان هذا المذهب بحاجة إلى إعادة تعريف.

وعلى الرغم من أن خاتمى وخامنئي غالباً ما تشاوراً، وكانا يتبادلان التأييد من الناحية الظاهرية، فإن أتباع خامنئي الأكثر محافظة

كانوا يحاولون بين الحين والآخر أن يستأصلوا الإصلاحيين. وأعادت الأغلبية المحافظة في البرلمان انتخاب على أكبر ناطق نووي رئيساً للبرلمان في تصويت ١٦٥ مقابل ٨٤. وفرض البرلمان استقالة وزير الداخلية، الذي عينه خاتمي حينئذ نائباً لرئيس الجمهورية. والأهم من ذلك، أنه في حالة من الدعاية الكثيفة، تمت إدانة عمدة طهران المحبوب المؤثر، غلام رضا كاريashi، بتهمة الفساد (تقاضي الرشاوى). وفي حكم أذهل الكثيرين، تم الحكم عليه بالسجن خمس سنوات في يونيو سنة ١٩٩٨، وحرم من العمل السياسي عشرين عاماً، كما حكم عليه بالجلد ستين جلدة.

وفي واحد من أوضاع الأمة على اتجاه حكومة خاتمي الجديد، أعلن وزير خارجية إيران، كمال كرازى، رفع عقوبة الإعدام عن سلمان رشدى في سبتمبر سنة ١٩٩٨م، بعد ما يقرب من تسع سنوات. وتحدى كرازى إلى مؤتمر صحفي في الأمم المتحدة قائلاً : «إن حكومة جمهورية إيران الإسلامية ليس لديها نية، ولن تتخذ أى إجراء من شأنه أن يهدد حياة كاتب «آيات شيطانية» أو أى شخص له علاقة بعمله، ولن تساعد أحداً لفعل ذلك». وبينما لاحظ أن كثيرين من الإيرانيين يرون في الكتاب عملًا عدوانياً، أعلن كرازى أن إيران «تحل نفسها من آية مكافأة كانت قد قدمت في هذا الشأن ولاتهيدها»^(٧٦). وقد جاء الإعلان في أثناء زيارة الولايات المتحدة، قام بها الرئيس خاتمي وألقى فيها خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقرار خاتمي، الذي رأه الكثيرون جزءاً من تكبيده

على الحوار الحضاري ووسيلة لتفویة دور إیران عضواً في المجتمع الدولي، لقى ترحیباً من بريطانيا التي أعلنت في التو إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع إیران. وعلى أية حال، فقد برهن قرار خاتمی على أنه أشد تعقیداً : إذ إنه كشف النقاب مرة أخرى عن لعبة شد الحبل بين المحافظين والتقديمین. ففي الحال قام ثلاثة من كبار الزعماء الدينین، منهم آیة الله محمد فاضل لأنکرانی بإصدار ثلاثة فتاوى منفصلة بالإعدام مقررين أن الحكم بإعدام رشدى لايمكن الرجوع فيه وأن من واجب المسلمين تنفيذه. كانت تصرفاتهم علامات على رد الفعل المحافظ في الصراع الدائر بين مؤيدی الرئيس خاتمی وزعيم إیران الدينی الأعلى، أو الفقيه، آیة الله خامنئی.

وفي غمرة انتخابات إیران وصحتها، وضعت الولايات المتحدة شروطاً مسبقة لتطبيع العلاقات : أنه ينبغي على إیران أن توقف دعمها للإرهاب، وأن تتوقف عن تطوير الأسلحة النووية، وأن تسقط معارضتها لعملية السلام في الشرق الأوسط. ورددت إیران بأن جماعات مثل حماس وحزب الله (التي تعتبرها الولايات المتحدة إرهابية ولكن إیران تدعمها هي جماعات مقاومة تحارب الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الإسلامية (فلسطين وجنوب لبنان). وطالبت بأن تقدم الولايات المتحدة الخطوة الأولى لإبداء حسن النوايا بالإفراج عن بلايين الدولارات في الأصول الإيرانية التي كانت قد تجمدت منذ ثورة ۱۹۷۹م ولقيت حركة السعي لإعادة العلاقات بين إیران والولايات المتحدة معارضة ليس فقط

من جانب القوى داخل إيران وإنما أيضاً من جانب كثيرين في الكونгрس بالولايات المتحدة. وذلك أن تراث عشرين سنة من التصوير المتبادل للأخر على أنه شيطان أثبت أنه عقبة أكبر من أن تتغير. ومع ذلك، ففي مقابلة تليفزيونية مع محطة CNN، انتهز خاتمي الفرصة، على الرغم من أنه لم ينكر شكاوى إيران التاريخية، واعترف بالجذور والقيم الدينية للولايات المتحدة، وحذر من مخاطر الصدام بين الحضارات، ونادى بحوار بين الحضارات والأديان.

على الرغم من أن قيادة إيران ظلت موحدة في التزامها ببقاء الجمهورية الإسلامية، فإن الأفراد اختلفوا اختلافات مهمة في رؤاهم لبقائها. فبالنسبة للبعض فإن الثورة بقيت سليمة متمسكة، تحت قيادة الخوميني الذي خلفه خليفته الذي عينه خامنئي. وبالنسبة لكثيرين غيرهم، كانت إيران ما بعد الثورة في مرحلتها الثورية الثالثة. خوميني، رافسنجاني وخاتمي. وإذا ما وضعنا في اعتبارنا إخفاقات الجمهورية وقصورها، من الحروب الإيرانية - العراقية إلى اقتصاد إيران، فإن انتخاب خاتمي قدم الفرصة الأخيرة لإعادة شرعية الجمهورية الإسلامية. كما كان فرصة لطرح السؤال بقوة : من الذي سيدير البلاد، الهراركية الدينية غير المنتخبة أم حكومة منتخبة ؟

وعندما كانت إيران تقترب من الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لثورتها الإسلامية في أواخر الثمانينيات، كان كثيرون يرون أن البلاد أخذة في الاستقرار والاعتدال. إذ إن قضية سلمان رشدى، التي أثارها

المنظرون أصحاب الخط المتشدد الذين اعتقدو أن روح الثورة تنزلق بعيدا، كانت ضربة مذهلة للاتجاه المعتدل. وبعد عشر سنوات، في الفترة التي أعقبت انتخاب خاتمي، وبينما كانت إيران تقترب من الذكرى العشرين للثورة، استمر الصراع بين الإيديولوجيات المتعارضة، لكي يؤدي إلى استمرار مناخ سياسي يتسم بالسيولة وربما عدم الاستقرار، ظل الحل النهائي له غير واضح.

فعلى مدى عشرين سنة تقريبا عاد الإسلام ليظهر باعتباره مصدراً لشرعية الحكومة ومصدراً للتطور الوطني. فقد لقى الاعتقاد الشائع بأن بناء الوطن يتطلب نهجاً واتجاهها علمانياً وأوضحاً التحدي في جميع أنحاء العالم المسلم. وكما رأينا، لجأت الحكومات إلى الإسلام لتدعم سلطاتها، ولكن يكون دعامة للوطنية، وإسباغ الشرعية على السياسات والبرامج، ولزيادة التأييد الشعبي. وعلى أية حال، فإن مراجعة السياسات الإسلامية المعاصرة على مستوى الدولة تحدي مفاهيم الخطر الإسلامي الذي يأخذ شكل الكتلة الصماء؛ إذ إن تطبيقات الدول للإسلام اختلفت بشكل ملحوظ في ضوء أشكال الحكم، والبرامج المحلية، والسياسات الخارجية. فالمملوك، والحكام العسكريون، ورؤساء الجمهوريات، ورجال الدين حكموا حكومات متنوعة مختلفة مثل الملكية المحافظة في العربية السعودية، ودولة ليبيا الجماهيرية الاشتراكية، وجمهورية إيران التي يسيطر عليها رجال الدين، ونظام الحكم العسكري في السودان وباكستان. وداخل بلاد بعضها، تطلعت الأصوات

والجماعات المتصارعة صوب السلطة باسم الإسلام. وفضلاً عن ذلك، فإن اللجوء إلى الإسلام كان بمثابة سيف ذي حدين؛ إذ إن أولئك الذين أمسكوه كانوا يخاطرون بأن تتم محاكمتهم بهذا المقياس الإسلامي نفسه إذا ما تعرضوا للتحدي أو أطيط بهم. وبينما كان استخدام الدولة للإسلام أو استغلاله يمكن أن يوسع من قاعدة التأييد للحاكم، فإنه كان يجلب الانتقادات الإسلامية والعلمانية على السواء. إذ إن لجوء السادات والقذافي إلى الإسلام وضعهما على طريق الصدام مع المنظمات الإسلامية بصورة مطردة.

وعلى المستوى العالمي، لم تؤد الدولة الإسلامية بالضرورة إلى تقوية أواصر الوحدة أو إلى خلق تهديد إسلامي جامع. ذلك أن السادات «الرئيس المؤمن» لم يخامره شك في تأييد الشاه وإدانة آية الله الخوميني باعتباره رجلاً مجنوناً. ولم يمنع تحول مصر صوب الإسلام منظمة المؤتمر الإسلامي أو الجامعة العربية ومعظم الحكومات العربية والإسلامية من قطع العلاقات الدبلوماسية بعد أن وقعت مصر اتفاقيات كامب ديفيد. وقد توازت فترة القذافي الإسلامية مع علاقاته الباردة بكل من السادات في مصر والنميري في السودان. والدرس الذي ينبغي أن نتعلم هو أنه بينما يمكن للإسلام أن يؤثر على موقف أمة إسلامية تجاه تعاون أكبر أو مساعدة أجنبية، ففي معظم الأحوال يكون الحسم الأقوى للمصالح الوطنية. ويصدق هذا أيضاً على تنوع العلاقات التي قامت بين حكومات ذات توجه إسلامي والغرب. فالسادات في مصر، والنميري في

السودان، وضياء الحق في باكستان، والملك فهد في العربية السعودية كانوا يتمتعون بعلاقات وروابط حميمة مع الولايات المتحدة، على حين كان القذافي في ليبيا وإيران في أغلب الأحوال من أقسى معارضيها. ويمكن أن نرى إلى أي مدى يمكن أن يؤثر قادة بعضهم وظروف خاصة أكثر من تأثير الإسلام على السياسة في كل من السودان وباكستان. ففي السودان قدم جعفر النميري الحكومة الإسلامية ثم قدمها عمر البشير في وقت لاحق. وكان الأول يتمتع بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، على حين تدهورت العلاقات بشكل واضح مع الثاني (*).

لقد أثار فرض إسلام من أعلى أسئلة عديدة : إسلام من ؟ أو إسلام ؟ ولماذا إسلام سلبي ؟ وفي الإجابة على السؤال الأول، فإن الإسلام - مثل كل الإيديولوجيات علمانية كانت أم دينية - يمكن أن يكون قوة اجتماعية إيجابية. كما يمكن أيضاً أن يستغل بدهاء من جانب الدكتاتوريين والديماغوجيين، ومن جانب الحركات الإسلامية، كما سنرى في الفصل التالي. فهل يمكن ببساطة ترك طبيعة الإسلام وتطبيقه للحكام أو إلى عملية برلمانية ؟ غالباً ما استخدم الحكام والحكومات الإسلام، مثلاً استغلوا إيديولوجيات أخرى. لتقوية السلطة بدلاً من توسيع نطاق المشاركة السياسية. إذ إن رؤوس الدول (ملوكاً وجنرالات

(*) كتب المؤلف هذا الكلام في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادى والعشرين وقد تغيرت أسماء كثير من الحكام الذين ذكرهم في البلاد العربية والإسلامية حقاً : ولكن الصورة العامة للموقف من الإسلام، والموقف من الغرب، لم تتغير بشكل واضح. (المترجم)

وضباطاً عسكريين سابقين) وجدوا فيه أداة مفيدة، وفي الوقت نفسه، فإن الكثير من علماء الدين، الذين يرون في أنفسهم حماة للإسلام، والتنظيمات الإسلامية المعاصرة كانوا يسعون بدورهم إلى السلطة. وعلى أية حال، هناك في العالم المسلم طلب متزايد على قدر أكبر من المشاركة السياسية والمطالبة بالحكم الذي لا يقوم ببساطة على الحكم الأقوى وإنما من خلال كيانات برلمانية.

وللإجابة عن السؤال الثاني «أى إسلام؟» فإن الدعوة إلى مجتمعات ذات توجهات إسلامية أوضح، والتجارب التي تمت في هذه السبيل، تطرح وبالتالي أسئلة عن طبيعة التجديد والإصلاح الإسلامي. هل يكون تطبيق الإسلام على الدولة والمجتمع استعادة أم إصلاحاً، أهوا بعث للمذاهب والقوانين الماضية أم إعادة بناء نماذج جديدة تضرب بجذورها في العقيدة ولكنها تتناسب مع الظروف المتغيرة للحياة اليوم؟ يكون الموضوع واضحاً عندما ننظر إلى مسألة الشريعة الإسلامية. فبالنسبة للكثيرين، تتحدد الشخصية الإسلامية للدولة بتطبيقات الشريعة الإسلامية. وعلى أية حال، فإن الاختلافات في التفسير كثيرة وفيرة. إذ يرى بعض المسلمين، أن هذا يعني ببساطة التطبيق الكلي للقوانين التي ترجع إلى العصور الأولى والعصور الوسطى [في التاريخ الإسلامي]. ويجادل البعض الآخر بأنه مثلاً حدث في القرون الإسلامية الأولى عندما كانت القوانين التي سُنتَ نتاجاً للوحى والتفسير الإنساني، محكمة بالسياق التاريخي والاجتماعي السياسي، فإن على المسلمين

اليوم أيضاً أن يفرقوا بين ذلك الذي لا يتغير، وهذا الكم الهائل من التنظيمات الشرعية والقواعد التي يمكن إعادة تفسيرها وإصلاحها. والمعركة بين التقليديين والإصلاحيين الحديثين معركة شهدتها كل الديانات، وتصير أكثر حدة عندما تكون نتائجها واجبة التطبيق ليس فقط على الحياة الشخصية وإنما على الحياة العامة أيضاً.

وأخيراً، فإن أهمية أسئلة «إسلام من؟» و«أى إسلام؟» تتضح من خلال سؤال «لماذا إسلام سلبي؟» بالنسبة للكثيرين في العالم الإسلامي وخارجيه، كان تطبيق الإسلام سياسياً يبدو في أغلب الأحوال وسيلة للاستغلال والسيطرة السياسية والاجتماعية أكثر من كونه أداة للإلهام والتجديد والوحدة. إذ إن القوانين المقيدة، والمحاكمات السريعة، والحدود الإسلامية والضرائب سادت بدلاً من الإصلاح السياسي والاجتماعي والتاكيد الأكبر على حقوق الإنسان. وكل من الحكام الذين يفرضون الإسلام من أعلى والحركات الشعبية التي ترغب في فعل ذلك من أسفل، تجد نفسها باضطرار في مواجهة تحد من أولئك الذين يسألون في مجتمعاتهم كيف سيكون المجتمع والدولة ذات التوجه الإسلامي أكثر فعالية من النظم العلمانية في قضايا التحرر السياسي والمشاركة السياسية، والإصلاح السياسي الاقتصادي، والأصالة الثقافية. أو بعبارة صريحة، هل الاختيار ببساطة محصور فيما بين حكم الفرد العلماني أو حكم الفرد الإسلامي؟

الهوامش

- (1) Quoted in Mahmoud Mustafa Ayoub , Islam and the Third University Theory : The Religious Thought of Muammar al- Qadhafi (London: KPI, 1987), p. 32, For a more extended analysis of the Role of Islam in Politics , see John L. Esposito , Islam and Politics , 3 rd ed. (Syracuse , N.Y.: Suracuse University Press, 199) , which is a source for this discussion.
- (2) Raymond N. Habiby , " Muamar Qadhafi's New Islamic Scientific Socialist society , " in Michael Curtis , ed ., Religion and Politics in the Middle East (Boulder , Colo.: Westview Press, 1981), p. 247 .
- (3) Lillian Craig Harris, Libya : Qadhafi's Revolution and the Modern State (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986), p. 31 .
- (4) Lisa Anderson, " Qaddafi's Islam , " in John L. Espostito ed., Voices of Resurgent Islam (New York : Oxford University Press, 1983), ch. 6 , and Ann Elizabeth Mayer, "Islamic Resurgence or New Prophethood: The Role of Islam in Qaddafi'a Ideology , " in Ali E. Hillal Dessouki, ed., Islamic Resurgence in the Arab World (New York : Paeger, 1982) ch . 10 .
- (5) " The Libyan Revolution in the Words of Its Leaders, " Middle East Journal 24 (1970) : 208 .
- (6) Muammar al- Qdhadhabfi , The Green Book , excerpted as the " Third Way ", in John J. Donohue and John L. Esposito , eds ., Islam in Transition : Muslim Perspective (New York : Oxford University Press, 1982) , p. 103 .
- (7) Oriana Fallaci , " The Iranians Are Our Brothers: An Interview with Colonel Maummar al- Qaddafi, of Libya , " New York Times Magazine, December 16 , 1979 .

- (8) Ayoub, Islam, p. 94 .
- (9) Dirk Vandewalle, " Qadhafi's Unfinished Revolution, " Mediterranean Quarterly , Winter 1990, p. 72 .
- (10) Lisa Anderson, " Tunisia and Libya: Responses to the Islamic Impulse" in John L. Espoiso ed. , The Iranian Revolution : Its Global Impact (Maimi : Florida International University Press, 1990), p. 171 .
- (11) George Joffe , " Islamic Opposition in Libya, " Third World Quarterly 10:2 (April 1988) : 624 .
- (12) Anderson, " Qaddafi's Islam, " p. 143 .
- (13) Ibid., p. 629 .
- (14) Jennifer Parmelee, " At Home, Gadhafi May Face Religious Turmoil , " : International Herald Tribune , January 11 , 1989 .
- (15) Adel Darwish . " Gaddafi's Garbled Message , " The Middle East, December 1989 , p. 14 .
- (16) Vandewalle, " Qadhafi's Unfinished Revolution , " p. 80 .
- (17) B. Scarcia Amorentti , " Libyan Loneliness in Facing the World : The Challenge of Islam , " in Adeed Dawisha, ed., Islam in Foreign Policy (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), pp. 55 ff.
- (18) Sulayman S. Nyang , " The Islamic Factor in Libya's Foreign Policy , " Africa and the World , 1, no .2 (1987) , p. 20 .
- (19) Lela Garner Noble , " The Philippines : Autonomy for Muslims, " in John L., Esposito , ed ., Islam in Asia : Religion , Politics & Society (New York : Oxford University Press, 1987) , p. 101 .
- (20) Nyang, " Islamic Factor", pp. 17-18 .
- (21) Al- Nahj al- Islamic Limadha (Vairo : al- Maktab al Misri al- Hafith, 1980).
- (22) The Arab News, May 31, 1984 .
- (23) Peter Bechtold, " The Sudan Since the Fall of Numayri," in Rober O. Freedman. ed., The Middle East from the Iran- Contra- Affair to the Intifada (Syracuse, N. Y.: Syracuse University Press, 1990), p. 371 .

- (24) John O. voll , " Political Crisis in the Sudan , " Current History 89-546 (April 1990); 179 .
- (25) Ann Lesch , " Khartoum Diary," Middle East Report , no , 161 (November- December , 1989), p. 37 .
- (26) voll , " political Crisis, pp. 179-80 .
- (27) Abdelwahab El- Effendi, Turabi's Revolution : Islam and Power in Sudan (london : Grey Seal Books, 1991) , p. 162 .
- (28) See John L. Esposito an John O. voll , " Sudan: The Mahdi and the Military," in Islam and Democracy (New York : Oxford University Press, 1997), chap . 4 , for a discussion of this and related issues.
- (29) Peter Woddward, " Sudan: Islamic Radicals in Power , " in Political Islam : Revolution Radicalism or Reform ? (Boulder : Lynne Rienner , 1997), p. 101 .
- (30) John voll , " Political Crisis in the Sudan," Current History 89 (April 1990), pp. 179-80 .
- (31) "Peace from within, Strategy Works: Rebels and Government from Bullet to Ballot , " Sudan Focus , vol ., 4 no , no 4-5 (April- May 15 , 1997), p. 1 .
- (32) James C. Mckinley Jr., " Sudan's Calamity : Only the Starving Favor Peace, New York Times, July 25, 1998 .
- (33) Ibid .
- (34) Dessouki, Islamic Resurgence, p. 90 .
- (35) Amira El- Azhary Sonobol, " Egypt", in Shireen T. Hunter , ed ., The Politics of Islamic Recicalism (Bloomington :: Indiana University Press , 1988) , p. 25 .
- (36) Gilles Kepel , Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh (Berkeley University of California prss, 1986) , p. 192 .
- (37) Jijnannes J.G. Jansen , The Neglected Duty (New York : Macmillan , 1986), p. 193 .
- (38) Dessouki, Islamic Resurgence , p. 91 .

- (39) John Kifner , " Egyptian Opposition Lionizes Guard Who Killed 7
 Israelites New Yorkk Times, December 27 , 1985 .
- (40) Jane Freedman , " Democratic Winds Blow in Ciaro , " Christian
 Science Monitor January 17 , 1990 .
- (41) The discussion in this section draws on John L. Esposito , Islam
 and Politics , 4 th ed. (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press,
 1998) , pp. 254-60 .
- (42) Egyptian Organization for Human Rights, " A Statement of Recent
 [Incidents of Communal / Religious Violence , " April 3, 1990, p. 1 .
- (43) " Assiut bears the brunt of Islamists ' human rights abous, " Mid-
 dle- East Times, 16 -22 May 1994 , p. 2 .
- (44) Christopher Hedges, " Seven Executed in Egypt in Move to Sup-
 press Islamic Rebel Group," New York Times, July 9 , 1993 .
- (45) Ibid .
- (46) Virginia N. Sherry , " Egypt's Trampling of Rights Fosters Extrem-
 ism , " New York Times, April 15, 1993 . for an analysis of the
 Egyptian Organization for Human Rights report for 1996 , see "The
 Year in Review" Civil Society (July 1997), pp. 11-12 .
- (47) Jance Freedman, "Democratic Winds Blow in Cairo , " The Chris-
 tian Science Monitor, Januaary 17 , 1990 .
- (48) Chris Hedges , " Egypt Begins Crackdown on Strongest Opposi-
 tion Group , " New York Times, June 12, 1994 , p. 3 .
- (49) Raymond William Baker, " Invidious Comparisons : Realism ,
 Postmodernism, and Centrist Islamic Movements in Egypt," Politici-
 cal Islam : Revolution, Radicalism or Reform? p. 124 .
- (50) " Fugitive Lawyer Remains Defiant, " Middle East Times, (June
 27- July 3, 1994), p. 16 .
- (51) Saad Eddin Ibrahim " A Spring of Democracy," Civil Society , July
 1997 , p. 4 .
- (52) Esmat Salaheddin, " A Report Shows Human Rights Deteriorating
 in Egypt," Middle East Times , June 28 , 1998 .

- (53) Steve Negus, " Brothers Fount Guilty," Middle East International , December 1, 1995 , p. 9 .
- (54) Simon, Apiku, " Wasat Aims to Rebuild ," Middle East Times, July 19 , 1998 .
- (55) CHRLA Document .
- (56) Robert Bianchi , " Islam and Democracy in Egypt," Current History , February 1989, p. 104 .
- (57) Ervand Abrahamian , Iran: Between Two Revolutions (Princeton , N.J.: Princeton University Press, 1982),p. 448 .
- (58) James A. Bill, The Eagle and the Lion (New Haven , Conn.: Yale University Press, 1988), p. 176 .
- (59) In order of quotation ibid ., p. 186 , 184 .
- (60) Ibid ., p. 186 .
- (61) As quoted in Ervand Abrahamian , " Ali Shariati ideologue of the Iranian Revolution " MERIP Reports 102 (January 1982), : 26 .
- (62) Dr. Ali Shariati. Man and Islam (Houston, Tex.: Free Islamic Literature, 1980), p. xi .
- (63) As quoted in Ali Shariati , On the Sociology of Islam (Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1979), p. 23 .
- (64) As quoted in Abrahamian , " Ali Shariati," p. 26 .
- (65) Donohue and Esposito , eds., Islam in Transition , p. 302 .
- (66) Ruhollah Khomeini, Islam and Revoluton : Writings and Declarations of Islam Khomeini (Berkeley, Calif .: Mizan Press, 1981), pp. 249-50 .
- (67) For an analysis of Khomeini's worldview, see Farhang Rarhang Rajaee, Islamic Values and the World : Khomeini on Man, the State and International Politics(washington, D.C.: University Press of America, 1983) .
- (68) "Message to the Pilgrims," in Islam and Revolution : Writings and Declarations of Imam Khomeini , trans. Hamid Algar (Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1981), p. 195 .

(69) Said Amir Arjomand , *The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran* (New York : Oxford University Press, 1987) , p. 164 .

(70) *Ibid* .

(71) لتحليل التأثير العالمي للثورة الإيرانية ودلالاتها بالنسبة للولايات المتحدة وسياستها الخارجية ، انظر :

see John L. Esposito , ed ., *the Iranian Revolution : Its Global Impact* : Florida International University Press 1990).

(72) John L. Esposito and James P. Piscatori , "The Global Impact of the Iranian Revolution : A Policy Perspective , " ibi., p. 317 .

(73) " Constitution of the Islamic Republic of Iran , " *Middle East Journal* 34 (1980) : 185 .

(74) Ayatollah Khomeini as quoted in Esposito and Piscatori, " Global Impact , " p. 322 .

(75) For divergent but overlapping analyses , see Ali Banuazizi , " Faltering Legitimacy : The Ruling Clerics and Civil Society in Contemporary Iran" *International Journal of Politics, Culture and Society* . 8, no , 4 , 1995 , pp. 563- 78 ; Mohsen M. Milani , " Political Participation in Revolutionary Iran , " in *Political Islam : Revolution, Radicalism , or Reform ?* ed. John L. Esposito (Boulder: Lynne Rienner , 1997) , pp. 77-94 .

(76) Barbara Crossette, *Iran Drops Rushdie Death Threat , and Britain Renews Teheran Ties,*" *The New York Times*, September 24, 1998 .

التنظيمات الإسلامية : جند الله

كانت التنظيمات الإسلامية الحديثة هي القوة الدافعة للانتشار الحيوى للنهاية الإسلامية. كما كانت أيضاً نقطة البداية أو التجسيد للخطر الإسلامي في عيون الحكومات الغربية وحكومات العالم المسلم على السواء. وبالنسبة البعض تمثل الحركات الإسلامية بديلاً حقيقةً للأنظمة الفاسدة المرهقة عديمة الفاعلية. وبالنسبة للكثيرين غيرهم، فإنها تمثل قوة عدم استقرار - أو مجموعة من الديماغوجيين على استعداد لاستخدام أي أسلوب للاستحواذ على السلطة. كما أن العنف والإرهاب الذي اقترفته جماعات تحمل أسماء مثل حزب الله، والجهاد، وجيش الله، والنجا من النار، أشاع تصورات عن متطرفين دينيين يتعطشون للانتقام ويميلون إلى العنف لن يوقفهم شيء. وكان اغتيال أنور السادات، واحتجاز الرهائن في لبنان، وخطف الطائرات تجسيداً لـ «غضب مقدس» لم يكن قد صار مألوفاً^(١). بيد أن الحقيقة، مرة أخرى، أشد تعقيداً بكثير من الصورة الشائعة. إذ إن غالبية المنظمات الإسلامية

ترزعم، حين يسمح لها [بالتعبير عن نفسها]، بأنها تعمل داخل النظام السياسي وتسعى إلى التغيير من أسفل من خلال عملية تدريجية للإصلاح. وكثير من المنظمات الإسلامية اليوم تتبنى التحرر والديمقراطية السياسية. ويشارك أعضاؤها في الانتخابات ويخدمون في الأجهزة التشريعية وفي الوزارات.

وإذا ما وضعنا في اعتبارنا الدور المحوّي الذي لعبته الحركات الإسلامية ولا تزال تلعبه في سياسات العالم المسلم وفي الخطط والحسابات والاستجابات من جانب الحكومات الغربية، يصبح فهم طبيعتها وأهدافها ونشاطاتها أمراً مهماً في حساب قيمة الحركات الإسلامية وتقدير التهديد الإسلامي.

وبينما كانت نزعة التجديد الإسلامية والحركات الإسلامية من مكونات التاريخ الإسلامي الداخلية، ويمكن أن تبدو من بعض النواحي جزءاً من السورة الإحيائية المتكررة في التاريخ، فإن معظم الحركات اليوم تختلف عن حركات القرون الباكرة من حيث إنها حديثة وليس تقليدية، وفي قيادتها وإيديولوجيتها وتنظيمها . وإذا ما تحدثنا عن الأصولية باعتبارها عودة إلى أصول الإسلام، أو القرآن والسنة النبوية لتجديد الأمة، فإن هذه الحركات تكون حينذاك حركات أصولية محدثة أو إحيائية محدثة، لأنها تنظر إلى مصادر الإسلام لابقصد استنساخ الماضي فحسب وإنما لكي تستجيب إلى عصر جديد.

الإخوان المسلمون وجماعة - إى- إسلامى :

فى محاولة فهم أصول الحركات الإسلامية الحديثة وطبيعتها، فإن هناك منظمتين على وجه الخصوص تحكمان المشهد فى العالم المسلم فى القرن العشرين. فالحركة الإسلامية الناشطة المعاصرة تدين بشكل خاص للنموذج الإيديولوجي والتنظيمي للإخوان المسلمين وجماعة - إى - إسلامى (الجماعة الإسلامية). إذ إن مؤسسيهما ومنظريهما، حسن البنا وسيد قطب للإخوان المسلمين، ومولانا أبو الأعلى المودودى فى الجماعة الإسلامية، كان لهم تأثير لا يُقدر على تطور الحركات الإسلامية فى شتى أرجاء العالم المسلم. فهم فى الواقع مهندسو الإحياء الإسلامي المعاصر، وهم رجال كانت أفكارهم ومناهجهم محلًا للدراسة والاقتداء من السودان حتى إندونيسيا.

كان حسن البنا (١٩٠٦-١٩٤٩م) مدرساً وتلميذاً سابقاً للمجدد الإسلامي رشيد رضا، وقد أسس جماعة الإخوان المسلمين فى مصر سنة ١٩٢٨، على حين كان مولانا أبو الأعلى المودودى (١٩٠٣-١٩٧٩م) صحفياً ونظم جماعة. إى - إسلامى فى الهند سنة ١٩٤١^(٣). وكل من الحركتين ظهرت ونمّت مبدئياً فى الثلاثينيات والأربعينيات فى وقت كان مجتمع كل منهما فى أزمة. وكانتا هما وجهت اللوم إلى الإمبريالية الأوروبية والقيادة المسلمة المتغيرة على كثير من المشكلات القائمة.

في مصر وجد النقد الموجه إلى الإمبريالية الغربية وأمراض المجتمع المصري بمرور الوقت جمهوراً يعتقد به في أوساط أصحاب الميول الدينية وكذلك في النخب الأكثر ميلاً إلى الغرب والعلمانية. إذ إن الإيمان المبدئي بالحركة الوطنية التحررية قد هزته هزيمة العرب في فلسطين، وخلق دولة إسرائيل بدعم من البريطانيين والأمريكيين، وعجز مصر المستمر عن رحْزحة الاحتلال البريطاني، والبطالة الضخمة، والفقر والفساد. وقد رفع الإخوان المسلمين من رصيدهم كأبناء وطنين لمصر ووطنيين عرب بإسهامهم المهم في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ م ومرة أخرى في القتال ضد الإنجلiz في منطقة القناة سنة ١٩٥١ م.

وفي جنوب آسيا كان مولانا المويودي قد شهد انهيار الإمبراطورية العثمانية وفشل حركة الخلافة في إنقاذ تلك الإمبراطورية من اقتسامها بين بريطانيا وفرنسا جزاء تأييدها لألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى. كما أن تأكيد الهوية الهندوسية المتضاد في حركة الحرية (الاستقلال) الهندية في جنوب آسيا أسهم في تشكيل منظور المويودي عن التدهور المستمر للقوة المسلمة والخطر الذي يتهدد الإسلام والأمة الإسلامية. وقد وجَّه المويودي اللوم إلى الاستعمار الأوروبي ويزوغر النزعـة القومـية الحديثـة. وهي إيديولوجـية أجنبـية وغـربيـة فـرقـت الشـعـوب بدلاً من أن تـوحـدهـا، واستـبـدـلت المـثالـ العـالـمـي أو الجـامـعـة الإـسـلامـيـة والتـضـامـن الإـسـلامـي بهـوـية أـشـد هـزاـلاً وانـقـسـاميـة تـقوـمـ على اللـغـة، أو الـقـبـيلـة، أو الـعـرـقـ.

كان حسن البنا ومولانا المودودي، اللذان كانوا متعاصرين، رجلين تقين، متعلمين ذوى خلفية إسلامية تقليدية وعلى معرفة بالفکر الغربي الحديث، ولكنهما رأيا مجتمعيهما تابعين للغرب، ضعيفين من الناحية السياسية، وشاردين ثقافياً. وكان كل منهما فى سنوات حياته الباكرة وطنياً معادياً للاستعمار تحول إلى الإحياء الدينى لإعادة بناء الأمة المسلمة فى الوطن وفى العالم. هذان المؤسسان والمنظران لجماعتيهما عولا على نموذج واهتمامات كل من الحركات الإحيائية الإسلامية فى القرن الثامن عشر مثل الوهابية في العربية السعودية والحركات التجددية الإسلامية فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين والتى سبقتهما فى نقدهما للمجتمع المسلم، وفي نظرتهما العالمية والإحيائية التي تؤكد على التنظيم، ونشاطهما الاجتماعى السياسى. ولم يتقهرا ببساطة نحو الماضي، ولكنهما قدما استجابات إسلامية، إيديولوجياً وتنظيمياً، للمجتمع الحديث^(٢). إذ قام حسن البنا ومولانا المودودي بمواعة وإعادة تطبيق رؤية ومنطق التراث التجددى فى الإسلام مع الظروف الاجتماعية التاريخية السائدة فى المجتمع المسلم فى القرن العشرين. وبمعنى حقيقى تماماً دينياً واجتماعياً وسياسياً. وعلى أية حال، فإنهما فعلاً هذا ليس بتطهير الإسلام من التراكمات الثقافية أو المعتقدات والقيم غير الإسلامية أو إعادة الممارسات الباكرة للأمة بهما كانت أصلتها. فقد أعادا تطبيق المصادر والعقائد الإسلامية بوعى، وأعادا تفسيرها لخاطبة الحقائق الحديثة. بيد أنهم ميزا

منهجهما عن منهج التحديد الإسلامي الذي وضعاه على قدم المساواة مع تغريب الإسلام. وإذا كان التحدidiين الإسلاميون قد أجازوا تبني الأفكار والمؤسسات الغربية بالقول بأنها تتوافق مع الإسلام، فقد سعى البناء والمودودي إلى إنتاج توليفة جديدة تبدأ بالمصادر الإسلامية وتتجدد إما معادلات إسلامية أو مفاهيم إسلامية عن مسؤولية الحكومة، والتغير القانوني، والمشاركة الشعبية، والإصلاح التعليمي.

واشترك كل من حسن البناء ومولانا المودودي في رؤية عامة معادية للإمبريالية والغرب، الذين اعتقدا أنه لا يشكل تهديداً سياسياً واقتصادياً فقط وإنما يشكل تهديداً ثقافياً أيضاً على المجتمعات المسلمة. إذ كان التغريب يهدد صلب الهوية والاستقلال وأسلوب حياة المسلمين. والواقع أنهم اعتبرا التغلغل الديني الثقافي للغرب (التعليم، القانون، العادات، القيم) أشد خبثاً وتهلكة على المدى الطويل من التدخل السياسي، لأنّه كان يهدّد هوية الأمة المسلمة وبيقاعها ذاته. لأنّنا يجب أن نتحاشى تقليد الغرب أو الاعتماد عليه باني ثمن. وأعلن الإخوان المسلمون والجماعة الإسلامية أن الإسلام مُكتف بنفسه، كما أنه أسلوب حياة شامل، وهو بديل إيديولوجي للرأسمالية الغربية والماركسيّة. ووصل الفك بالفعل وخلقاً التنظيمات التي انعمست في النشاط السياسي والاجتماعي.

وعلى الرغم من العداء للتغريب، فإنهما لم يكونا ضد الأخذ بالأساليب الحديثة. وارتبط كل من حسن البناء ومولانا المودودي بالتنظيم الحديث وبناء المؤسسات، وقدما خدمات لصالح التعليم والمجتمع، كما

استخدما التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال الجماهيري لنشر دعوتها وحشد التأييد الشعبي. وكانت رسالتها نفسها، على الرغم من أنها تضرب بجذورها في القرآن والمصادر الإسلامية، مكتوبة لجمهور يعيش في القرن العشرين، بشكل واضح. إذ تحدثت عن مشكلات الحداثة، وحللت العلاقة بين الإسلام والوطنية والديمقراطية والرأسمالية والماركسيّة، وأعمال البنوك الحديثة، والتعليم والقانون، والمرأة والعمل، والصهيونية، وال العلاقات الدولية. وتجاوز المودودي حسن البناء كثيراً إذ كتب بشكل أشد شمولاً و تنظيماً محاولاً أن يوضح علاقة الإسلام الشمولية بكل جوانب الحياة وقد عكس مجال موضوعات رؤيته الكلية : الإسلام و الدولة والاقتصاديات و التعليم و الثروة و المرأة.

وعلى الرغم من الاختلافات فإن إعادة التفسير التي قام بها البناء والمودودي للتاريخ الإسلامي أنتجت رؤية عالمية إيديولوجية عامة ألهمت وهدت الكثير من حركات الإصلاح الاجتماعي الأخلاقي الحديثة ذات التوجه الإسلامي. هذه النظرة العالمية لم تحكم تنظيماتهم فقط وإنما كانت مرشدًا أيضًا للحركات الإسلامية التي بزغت في جميع أنحاء العالم الإسلامي في العقود التالية.

من بين المبادئ الأساسية في إيديولوجية البناء والمودودي ورؤيتهمما العالمية ما يلى:

١- الإسلام يشكل إيديولوجية جامعة للحياة الشخصية والحياة الجماعية، للدولة والمجتمع.

- ٢- القرآن، كلمة الله التي جاء بها الوحي، وسنة النبي محمد - عليه الصلاة والسلام - هما أساس الحياة الإسلامية.
- ٣- الشريعة الإسلامية القائمة على القرآن وسنة الرسول هي الأصل المقدس للحياة الإسلامية.
- ٤- الإخلاص لرسالة المسلمين لإعادة حكم الله من خلال تطبيق شريعة الله سوف تجلب النجاح والسلطة والثروة للأمة الإسلامية في الحياة الدنيا والثواب في الآخرة.
- ٥- ضعف المجتمعات المسلمة وختونتها لا بد أن مرجعه عدم إيمان المسلمين الذين ضلوا عن شريعة الله المقدسة واتبعوا بدلاً منها الإيديولوجيات العلمانية المادية وقيم الغرب أو الشرق الرأسمالية أو الماركسية.
- ٦- إن استعادة الكبرىء والقوة والحكم الإسلامي (أى الماضي الجيد للإمبراطورية والحضارة الإسلامية) تتطلب العودة إلى الإسلام، وإعادة تطبيق الشريعة الإسلامية وهديه للدولة والمجتمع.
- ٧- إن العلم والتكنولوجيا ينبغي استغلالهما واستخدامهما داخل سياق إسلامي التوجه والتوجيه لكن تتجنب تغريب المجتمع المسلم وعلمنته.
- ورأى كل من الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية أنه لا يوجد سوى خيارين، الظلم أو النور، الشيطان أو الله، الجاهلية أو الإسلام.

وفي قلب رسالة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية قناعة بأن الإسلام قدّم بديلاً ثالثاً أوحى به الله يغنى عن الرأسمالية الغربية والماركسية السوفيتية.

واجتذب القرآن والحديث مؤسسى هذه الجمعيات الدينية الحديثة وأعادوا تفسيره. وقد تزوج استلهام الماضي واستمراريته مع الاستجابة لطلبات الحداثة. هذا المزج بين الماضي والحاضر تجلّى ليس فقط في إعادة تفسير الإسلام ولكن أيضاً من خلال تنظيمها ونشاطاتها. ومن الناحية التنظيمية اتبّع الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية مثال الرسول محمد (كما أنهم ترسما خطى حركات التجديد في القرنين السابع عشر والثامن عشر) في جمع المؤمنين الملتزمين سوياً لتأسيس جمعيات يحكمها شرع الله. وكانوا بمثابة الطليعة، أمّة مستقيمة داخل الأمة الكبرى النواة الحركية من أجل إصلاح أو ثورة إسلامية حقيقة، بحيث يعيدون المجتمع إلى شرع الإسلام الصحيح.

وقدّمت كل من الجماعتين بتجنيد الأتباع من المساجد، والمدارس، والجامعات : طلاباً، وعملاً، وتجاراً، وشباب المهنيين. وكانوا في الأساس من أهل المدن، يتمركزون في الطبقات الوسطى الصغيرة والطبقات الوسطى، التي نجحوا معها بشكل خاص. كان الهدف تكوين جيل جديد من القادة نوئ التعليم الحديث ولكن توجهاتهم إسلامية. يكونون على استعداد لأخذ أماكنهم في كل قطاع من قطاعات المجتمع. وعلى أية حال، بينما كان حسن البناء يعمل لكي يتطور حركة شعبية

عريضة القاعدة، كانت جماعة المودودي تنظيمًا دينيًّا لصفوة الذين كان هدفهم الأساس تدريب القادة الذين سوف يتسلمون السلطة. وكانت الثورة الإسلامية ضرورة في النهاية لكي تقدم دولة ومجتمعًا إسلاميين. وعلى أية حال، فإن هذه الثورة ينبغي أن تُنجز أولاً قبل كل شيء أن تكون اجتماعية أكثر من كونها ثورة سياسية عنيفة. وكان تأسيس الدولة الإسلامية يتطلب أولاً إسلامة المجتمع من خلال عملية تدريجية من التغيير الاجتماعي. وكل من التنظيمين تبني «بديلاً إسلامياً» عن القادة الدينيين المحافظين والصفوة الحديثة العلمانية ذات التوجه الغربي. وكان علماء الدين عموماً يعتبرون من أهل الماضي، فهم طبقة دينية كان إسلامها المتجر وتعاونها مع الحكومات من أهم الأسباب في تخلف الأمة الإسلامية. وكان يُنظر إلى التحديشيين على أنهم قايضوا روح المجتمع المسلم بالإعجاب الأعمى بالغرب.

وعلى الرغم من أن نظرة هاتين الجماعتين كانت سريعة في إدانتها للإمبريالية والتهديد الثقافي من جانب الغرب، فإن كلاً من الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية تحققت مع هذا أن مازق المسلمين هو مشكلة إسلامية أولاً قبل كل شيء، تسبب فيها المسلمين الذين فشلوا في الحفاظ على إسلامهم بالشكل الكافي. وأن الاصلاح هو الواجب الأساسي للمسلمين. إذ إن إعادة بناء الأمة وإصلاح ميزان القوى بين الإسلام والغرب يتمنى أن يبدأ بدعوة كل المسلمين لكي يعودوا إلى دينهم، ويعيدوه إلى كماله - لكي تولد الأمة مرة أخرى على شرع الله

المستقيم. وأكد الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية مفهوم الدعوة وفسرُوه من جديد فالدعوة إلى الإسلام لها وجهان : دعوة غير المسلمين إلى اعتناق الإسلام، ودعوة أولئك الذين ولدوا مسلمين لكن يكونوا مسلمين أفضل حالاً. وركزت كل من الجماعتين على الشق الأخير، أى أسلامة الفرد والمجتمع. ذلك أن قلب أحوال الإسلام والأمة الإسلامية يجب أن يتم من خلال ثورة اجتماعية. فالالتزام الديني، والتعليم والتكنولوجيا الحديثة، والنشاط، كانت ممزوجة في التفسير الذي ساقه كل من الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية للإسلام عبر المدارس والنشرات، والدعوة والخدمات الاجتماعية ومنظمات الطلاب.

حركة الإحياء الجديدة والغرب :

مثل التحديثيين العلمانيين والإسلاميين، اعترف حسن البنا وأبو الأعلى المودودي بضعف المجتمعات الإسلامية، وال الحاجة إلى التغيير، وقيمة العلم والتكنولوجيا . وعلى أية حال، فإنهما وجهاً للنقد إلى كل من التحديثيين الإسلاميين والعلمانيين لاعتمادهم الزائد على الغرب، الذي هو سبب العجز المستمر للمجتمعات الإسلامية. فمن ناحية، فصل العلمانيون الدين عن المجتمع واتخذوا الغرب مثالاً للتطور : « حتى وقت قريب، كان الكُتاب والمفكرون والباحثون والحكومات يمجدون مبادئ الحضارة الأوروبية... ويتبنون الأسلوب والسلوك الغربي»^(٤). وعلى الرغم

من سياساتهم المناهضة للاستعمار، فإن الزعماء المسلمين العلمانيين كانوا في الواقع يعتبرون بمثابة مستعمرين ثقافيين غربيين محلين. ومن ناحية أخرى، كان التحديثيون الإسلاميون أيضاً محل نقد : ففي غمرة حماستهم لإظهار تواافق الإسلام مع الحداثة، استخدموا قيماً غربية أو اعتمدوا عليها، بحيث أنتجوا إسلاماً متغرياً :

«كل هؤلاء القوم في حماستهم الجاهلة والضالة لخدمة ما ظنوا أنه قضية الإسلام دائمًا ما يجهدون أنفسهم لكي يبرهنو أن الإسلام يحوي في داخله عناصر كل أنماط الفكر والعمل الاجتماعي والسياسي المعاصر... [هذا] الموقف ناشئ عن عقدة نقص، نابعة من الاعتقاد بأننا نحن المسلمين لا يمكن أن نحوز أى شرف أو احترام ما لم نكن قادرين على أن نوضح أن ديننا يتشابه مع المذهب الحديث ويتوافق مع معظم الإيديولوجيات الحديثة»^(٥).

وعلى النقيض من التحديثيين الإسلاميين، كان أولئك الإحيائيون الجدد أكثر اندفاعاً في اتهامهم للغرب وفي تأكيدتهم على الاكتفاء الذاتي الكامل للإسلام. إذ قالوا إن على المسلمين ألا يتظروا إلى الرأسمالية الغربية أو الشيوعية (الاستعمار الأبيض أو الأحمر) ولكن عليهم فقط أن يتظروا إلى الإسلام، الأساس الذي أوحى به الله لقيام الدولة والمجتمع. واتهمت جماعة الإخوان المسلمين الغرب بأنه وضع الدين في غير موضعه. ولم تفشل الديموقراطية الغربية فقط في كبح جماح الاستبداد (استغلال الجماهير على يد النخب الحديثة) والاستغلال الاقتصادي،

والفساد والظلم الاجتماعي، وإنما أسهمت فيه أيضًا. لقد أدت العلمانية والمادية الغربية إلى تقويض الدين والأخلاق، والمجتمع والأسرة. إذ إن المغالطة الكامنة في العلمانية الغربية، أي الفصل بين الدين والدولة، هي المسئولة عن تدهور الغرب الأخلاقي وسقوطه النهائي. وأخيراً، أصر الإخوان المسلمين على أنه على الرغم من خضوع العرب للغرب، فإن الغرب خان العرب بتلبيده لاحتلال إسرائيل فلسطين : «لقد صارت المسألة الفلسطينية نقطة البداية للهجمات على الولايات المتحدة... [ونتج عنها] التوحد الكامل بين الصهيونية والإمبريالية الصليبية الغربية»^(٦). وفي تناقض مع التحديشيين الإسلاميين، لم يكن هدف الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية إثبات توافق الإسلام مع الثقافة الغربية، وإنما خلق دولة ومجتمع إسلامي أصيل بجنور محلية أقوى، من خلال عملية تجديد أو أسلمة تقوم على أساس «العودة إلى مبادئ الإسلام... [و] إعادة مواعة الحياة الحديثة مع هذه المبادئ، باعتبار ذلك مقدمة لأسلامة المجتمع بشكل نهائي»^(٧).

ولم تكن إدانة الغرب تعنى الرفض الكلى للتحديث. إذ ميز كل من حسن البناء وأبو الأعلى المودودى بين التغريب والتحديث، بين القيم الغربية والأفكار الحديثة والمؤسسات الحديثة. ومن ثم فإن أفضل ما فى العلم والتكنولوجيا وكذلك المثل العليا السياسية يمكن مواعمتها، ولكن بانتقائية وحذر، إذا ما انفصلت عن القيم الغربية المناقضة للإسلام واستبدالها بالقيم الإسلامية. وفي التحليل الأخير، فإن نهضة أو إصلاح الإسلام لاينبعى أن يأتي من العقل والعلمانية، ولكن من الوحي.

وكما لاحظ المودودي:

«نحن نتطلع إلى نهضة إسلامية على أساس القرآن. ذلك أن روح القرآن والعقيدة الإسلامية بالنسبة لنا سُنن راسخة لا تتغير : ولكن تطبيق هذه الروح في مجال الحياة العملية يجب دائمًا أن يختلف مع تغير الظروف وازيد ياد المعرفة... إن طريقنا مختلف تماماً عن كل من العالم المسلم في الماضي القريب والجماعة الحديثة المتأوربة. فمن ناحية يجب علينا أن نتشرب تماماً الروح القرآنية ونوحد رؤيتنا مع العقيدة الإسلامية، ومن ناحية أخرى، يجب علينا في الوقت نفسه أن نؤكد تماماً على التطورات في مجال المعرفة والتغيرات في ظروف الحياة التي حدثت خلال السنوات الثمانمائة الأخيرة ؛ وثالثاً علينا أن نرتب هذه الأفكار وقوانين الحياة وفق خطوط إسلامية أصلية حتى يصبح الإسلام مرة أخرى قوة محركة : قائداً للعالم بدلاً من أن يكون تابعاً له»^(٨).

ويقدم موقف المودودي من الديمقراطية مثالاً ممتازاً على منهجه. فيما أن نظرة الإسلام العالمية تتمركز حول الله أكثر من تمركزها حول الإنسان، فإن الديمقراطية البرلمانية التي تقوم على أساس السيادة الشعبية بدلاً من السيادة الربانية، لا يمكن قبولها. لقد رفض المودودي الديمقراطية أى الديمقراطية الغربية، والتي باسم حكم الأغلبية تسمح بعمارات مثل تعاطي الكحوليات والإباحية الجنسية التي تتناقض مع شرع الله. وعلى أية حال، فإن المشاركة السياسية البرلمانية أو مجالس

الشوري الخاضعة للشريعة الإسلامية، شرع الله، مسموح بها. وهنا أعاد كل من حسن البنا وأبي الأعلى المودودي تفسير مفهوم الشوري الإسلامي واستخدامه لتقديم تبرير إسلامي. وكان المودودي يفضل الحديث عن النظام الإسلامي باعتباره «ثيوديموقراطية» أو ديموقراطية تختلف عن الثيوقراطية أو دولة رجال الدين تخضع فيها الإرادة الشعبية ويتم تحديدها بشرع الله. ولم يتراجع المودودي أمام أولئك الذين سخفوه بسبب «الاستبداد الديني» والواقع، أن المودودي لم ير الخضوع لسلطة الله المطلقة حرماناً للإنسان من حريته، ولكنه رأها شرطاً لهذه الحرية. وهكذا لم تكن لديه مشكلة في وضع مواصفات حكومة إسلامية أو ثيوديموقراطية باعتبارها «نظاماً شمولياً».

الإسلام الراديكالي : الشهيد سيد قطب :

تماماً مثلاً كانت النظرة العالمية الإيديولوجية لحسن البنا ومولانا المودودي قد تشكلت في سياقها الاجتماعي، صارت إيديولوجية حركة التجديد الإسلامية في مصر أكثر تشدداً وصدامية في أواخر الخمسينيات والستينيات نتيجة للمواجهة بين الإخوان المسلمين والدولة المصرية. ويبين رجل واحد باعتباره مهندس الإسلام الراديكالي، هو سيد قطب (١٩٠٦-١٩٦٦ م) وبحلول السبعينيات، كان سيد قطب الذي تزايد تشددته بسبب قمع عبد الناصر للإخوان المسلمين، قد حول العقائد

الإيديولوجية لحسن البناء والمبودي إلى دعوة رفض ثورية إلى حمل السلاح. ومثل حسن البناء سوف تبقى ذكرى سيد قطب باعتباره شهيداً من شهداء التجديد الإسلامي.

وأيضاً مثل حسن البناء، درس سيد قطب في دار العلوم، وهي كلية حديثة أنشأها المصلحون لتدريب المدرسين في الموضوعات الحديثة. ومنها عرف الأدب الغربي، ومثل كثيرين غيره من شبان المفكرين في ذلك الوقت، كبر وصار من المعجبين بالغرب، وبعد التخرج عمل موظفاً في وزارة الإرشاد العمومية. وكان مشاركاً نشطاً في المناظرات الأدبية والاجتماعية في زمانه وسرعان ما صار كاتباً مرموقاً، ونشر أعمالاً في الشعر والنقد الأدبي. كان سيد قطب أيضاً مسلماً ورعاً حفظ القرآن وهو طفل وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى كتب بشكل متزايد عن الإسلام وحالة المجتمع المصري. في سنة ١٩٤٨م نشر كتاب «العدل الاجتماعي في الإسلام»، الذي قال فيه إن الإسلام، على عكس المسيحية والشيوعية، له تعاليمه الاجتماعية المتمايزة، ومنهجه الاشتراكية الإسلامية، التي تتحاشى مزالق فصل الدين عن المجتمع من ناحية والإلحاد من ناحية أخرى.

«تنتظر المسيحية إلى الإنسان فقط من منطلق رغباته الروحية وتسعى إلى سحق الغرائز البشرية لكي تشجع تلك الرغبات. ومن ناحية أخرى، تنتظر الشيوعية إلى الإنسان فقط من منطلق حاجاته المادية؛ فهي تنظر إلى الطبيعة الإنسانية، وتنتظر أيضاً إلى العالم والحياة من وجهة

نظر مادية خالصة للحياة. ولكن الإسلام ينظر إلى الإنسان باعتباره مكوناً لوحدة لا يمكن فيها فصل رغباته الروحية عن حاجاته المادية. فهو ينظر إلى الدنيا والحياة بنظرته الشاملة التي لاتسمح بائي فصل أو تقسيم. في هذه الحقيقة يكمن الفارق الرئيسي بين الشيوعية وال المسيحية والإسلام^(١).

في سنة ١٩٤٩ م سافر قطب إلى الولايات المتحدة لكي يدرس التنظيم التعليمي. هذه التجربة برهنت أنها كانت نقطة تحول في حياته. وبعد زيارته صار ناقداً قاسياً للغرب. وبعد عودته بوقت قصير إلى مصر سنة ١٩٥١ م، انضم إلى الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من أن سيد قطب جاء إلى الولايات المتحدة بداعي الاعجاب، فإنه تعرض لجرعة قوية من الصدمة الثقافية التي ساقته إلى أن يصبح أكثر تديناً واقتتاعاً بالتدور الأخلاقي للحضارة الغربية وانحيازها ضد العرب. وقد ساءه ما رأى من انحياز عنصري ضد العرب، وفكرة مليأة في الكيفية التي كان يُعامل بها غيره من العرب وانحياز حكومة الولايات المتحدة ووسائل الإعلام فيها إلى جانب إسرائيل^(٢). ورأى أن هناك فضيحة تمثل في الإباحية الجنسية في المجتمع الأمريكي وحرية تعاطي الخمور، والاختلاط العلني الحر بين الرجال والنساء، وفي كتاباته :

«يصف الأميركيين بالعنف في طبيعتهم لا يولون سوى قدر قليل من الاحترام للحياة الإنسانية... فالكنائس الأمريكية لم تكن أماكن للعبادة وإنما مراكز للتسلية وللتلقى الجنسيين. فالأمريكيون، كما يقول سيد

قطب، بداعيون في حياتهم الجنسية، كما اتضح من كلمات زميلة أمريكية طالبة جامعية أخبرته أن المسألة الجنسية ليست مسألة أخلاقية وإنما هي مسألة بيولوجية «^(١١)».

وخلال الخمسينيات بُرِزَ سيد قطب صوتاً رئيسياً في جماعة الإخوان المسلمين وأكثر منظريها نفوذاً. إذ إن التزامه، وذكاءه، ونضاله، وأسلوبه الأدبي جعلت منه صاحب تأثير خاص داخل سياق المواجهة المتصاعدة بين النظام القمعي والإخوان المسلمين. وقد أدت مضائقات الحكومة للإخوان المسلمين وسجن سيد قطب وتعذيبه سنة ١٩٥٤م، بزعمه تورطه في محاولة لاغتيال جمال عبد الناصر، إلى زيادة تشديده ورؤيته التصادمية. وخلال عشر سنوات من السجن في العقل، كتب بفرازرة وأكمل «في ظلال القرآن»، وهو تفسير للقرآن، كما كتب كذلك أهم مقالاته الإيديولوجية الإسلامية تأثيراً، وهو كتاب «معالم على الطريق». كان فكره آنذاك يعكس رؤية ثورية جديدة تولدت عن سجنه الطويل وتعذيبه. ذلك أنه وصل بأفكار حسن البناء، وأفكار مولانا الموبودي خاصة، إلى نتائجها الحرفية المتشددة.

وبالنسبة لسيد قطب، كانت الحركات الإسلامية موجودة في عالم تسوده الحكومات والمجتمعات القمعية والمناهضة للإسلام. كان المجتمع منقسمًا إلى معتكرين، حزب الله وحزب الشيطان، أولئك الذين يرتبطون بحكم الله وأولئك الذين يعارضونه. ولم تكن هناك أرض وسط. وإذا كان تأثير الموبودي عليه قوياً أكد سيد قطب على تطوير الطبيعة، أي جماعة

من المسلمين الحقيقيين داخل المجتمع الأوسع الفاسد المجرد من الإيمان، وكانت الحركة الإسلامية أقلية مستقيمة يجرفها التيار في بحر الجاهلية. ورفض الحكومات والمجتمعات المسلمة باعتبارها مجتمعات جاهلية، لأنها في الحقيقة ملحدة أو وثنية. وهكذا أُعيد توفيق الوصف التاريخي التقليدي لبلاد العرب قبل الإسلام باعتبارها مجتمع الجاهلية لإدانة المجتمعات الحديثة باعتبارها جاهلية ومعادية للإسلام. وفي رأى سيد قطب، كانت القضية هي إحلال العالم المتمرّك حول الله محل العالم المتمرّك حول الإنسان.

وقال سيد قطب إن خلق نظام إسلامي للحكم كان فرضاً مقدساً، ومن ثم لم يكن بديلاً وإنما كان فريضة لازمة^(١٢). وإذا وضع قطب في اعتباره الحقائق السياسية للأنظمة الاستبدادية غير الإسلامية، وصل إلى نتيجة مؤداها أن محاولات التغيير من داخل النظم المسلمة القمعية القائمة كانت سدى، وأن الجهاد هو السبيل الوحيد لفرض نظام إسلامي جديد. فالجهاد بوصفه نضالاً مسلحاً دفاعاً عن الإسلام ضد الظلم صار هو السبيل أمام كل المؤمنين الحقيقيين في الأزمة الجارية. إذ كان الإسلام على حافة الكارثة، تهدده الحكومات القمعية المعادية للإسلام والاستعمار الجديد من الغرب والشرق. وأولئك المسلمون الذين رفضوا المشاركة وتخاذلوا يعودون من بين أعداء الله، وقد بقى الخياران - وهما النمو، وهي عملية تهتم بالتغيير الثوري من أسفل، والثورة أو الإطاحة العنيفة بنظم الحكم غير الإسلامية - طريقين متلازمين أمام الحركات الإسلامية المعاصرة.

وبالنسبة لسيد قطب، كما كان الأمر بالنسبة لحسن البنا والمودودي، الغرب هو العدو التاريخي المستشرى ضد الإسلام والمجتمعات المسلمة، وهو خطر سياسي وتهديد ديني ثقافي على السواء. ولا يتأتى خطره الواضح والحال من قوته السياسية والعسكرية والاقتصادية فحسب وإنما أيضاً من سيطرته على النخب المسلمة التي تحكم وتوجه بمقاييس غربية تهدد هوية المجتمعات وروحها. وقد تجاوز سيد قطب أسلافه حينما أعلن أن النخب والحكومات المسلمة ملحدون يجب على كل المؤمنين الحقيقيين أن يقوموا بالجهاد ضدهم. في سنة ١٩٦٥م قامت الحكومة بحملة قمع واسعة وقاسية ضد الإخوان المسلمين بتهمة محاولة اغتيال جمال عبد الناصر. وتم القبض على سيد قطب وعدد غيره من قادة الجماعة وأعدموا، كما قبض على آلاف من الإخوان وعدبوا، بينما اختفى آخرون أو هربوا من البلاد.

العمل السياسي :

وتتبئنا حياة الإخوان المسلمين وجماعة- إى- إسلامي السياسية بالكثير عن طبيعة الحركات الإسلامية وتطورها في الماضي والحاضر على السواء، وبشكل خاص، أبرز طريقاهما المختلفان تأثير السياق الاجتماعي / السياسي على إيديولوجيات وسياسات هذه الحركات، ودرجة كفاحها، فضلاً عن استخدامها للعنف. وعلى الرغم من أن

الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية بذات تنظيمين للإصلاح الاجتماعي السياسي، فإنها تورطنا تماماً في السياسة، من قناعة بأن بناء دولة ومجتمع أكثر إسلامية يتطلب في النهاية تعاؤن الدولة وتأييدها لتطبيق الشريعة الإسلامية. وانجذبت جماعة الإخوان المسلمين في عهد الملك فاروق، وفي زمن سيد قطب تحت حكم عبد الناصر فيما بعد، إلى المواجهة مع الحكومات التي رفضت مطالبها. وكل من حسن البنا وسيد قطب يعتبران شهيدتين لحركة التجديد الإسلامية. وقتل حسن البنا بيد الشرطة السرية على ما يقال رداً على اغتيال جماعة الإخوان المسلمين موظفاً في حكومة الملك فاروق. كذلك شُنق سيد قطب بتهمة تزعمه مؤامرة كبرى مزعومة دبرها الإخوان المسلمين ضد الحكومة.

وعلى الرغم من أنها منظمة واحدة ظاهرياً، فإن جماعة الإخوان المسلمين انقسمت في الحقيقة إلى عدة فئات منشقة. وبعد وفاة حسن البنا لم يتمتع بسلطته أى زعيم فرد. فبينما كانت بلاهة سيد قطب المتشددة ترمق للجناح الأكثر عسكرية ولاسيما الشباب التائز، كان كثير من الإخوان المسلمين، بمن فيهم قائدتهم الأعلى أو المرشد العام، متوجسين من المواجهة المباشرة مع النظام. وبقيت الاستراتيجية للإخوان المسلمين في حال من التردد، مع نموذجين متنافسيين : النمو والثورة. وبينما يحتمل أن بعض الإخوان تأمروا للإطاحة بالحكومة، فإن الكثيرين من الحرس القديم، الذين يدركون تماماً قوة الدولة، يفضلون متابعة التغيير من خلال الدعوة والنشاط الاجتماعي. وبما أنهم كانوا

منقسمين، فإنهم لم يشكلوا خطراً حقيقياً على جمال عبد الناصر. وعلى أية حال، فإن هذا قدم لجمال عبد الناصر الأداة المناسبة لتحويل الانتباه عن مشكلاته الداخلية والدولية : «إن المؤامرة الجديدة للإخوان المسلمين قدمت كبس فداء مثالياً للقائد لكي يعيد توحيد الشعب من خلفه»^(١٤). وكما سترى، فإنه على الرغم من قمع الإخوان المسلمين سنة ١٩٥٤ م واستئصالها الظاهري سنة ١٩٦٥ م، فإنها سوف تعاود الظهور في مصر في السبعينيات.

أما مولانا المودودي والجماعة الإسلامية فقد دخلوا في حلبة السياسة في باكستان على الدوام؛ وعلى الرغم من كفاحهم فإنهم أسهموا في النظام السياسي. وعلى الرغم من أنهم عارضوا إنشاء دولة باكستان في البداية، فإن المودودي بعد الاستقلال صار هو والجماعة الإسلامية من الأصوات القائنة في جمهورية إسلام الباكستانية، يقومون بدورهم كحزب سياسي ويضغطون بمطالبهم من أجل دولة إسلامية. ومع أن المودودي وزعماء الجماعة الإسلامية جابهوا الحكومة من وقت لآخر، وسجناً بسبب أنشطتهم، فإنهم على العموم كانوا بارزين في السياسات البرلمانية. ولم تكن الجماعة قادرة أبداً على إحراز انتصارات مؤثرة في السياسات الانتخابية ولكنها مع هذا كان لها تأثير مهم، لاسيما أثناء حكم الجنرال ضياء الحق (١٩٧٧-١٩٨٨ م) وعلى الصعيد الدولي، كانت منظمات الجماعة موجودة ونشطة سياسياً في باكستان وبنجلاديش والهند وأفغانستان وكشمير. وانتشرت كتابات المودودي في

جميع أنحاء العالم الإسلامي كما أثرت على الناشطين المسلمين من سيد قطب إلى الجيل الحالي ومن تونس حتى إندونيسيا.

من الصعب أن نبالغ في تقدير أثر حسن البنا وسيد قطب والموهودي، إذ إن أفكار واستراتيجيات هؤلاء الرواد المحدثين تستمر في كونها تأثيرات إيديولوجية رئيسية على رئيسي وتطور التنظيمات الإسلامية في الوقت الحالي. وبالرغم من النشاط الديني السياسي والاحتجاج أو الإصلاح الاجتماعي، تقدم الجماعات الإسلامية المعاصرة تنوعاً مثل ألوان الطيف من الواقع ما بين الاعتدال والتدرج إلى الراديكالية والعنف الثوري، ومن نقد الغرب إلى رفض كل ما يرتبط به والهجوم عليه.

الحركات الإسلامية المعاصرة في مصر: النمو أم الثورة؟

في غضون خمس سنوات بعد وفاة سيد قطب وقمع الإخوان المسلمين، فإن أولئك الذين أعلنوا نهاية الإخوان المسلمين هالهم أن يروا العنقاء تنهض من جديد من الرماد. ومن المدهش، أن أنور السادات، الذي كان نائباً للرئيس جمال عبد الناصر وتابعه والذي كان قد عقد محاكمات عسكرية أدانت الإخوان المسلمين، والذي خلف عبد الناصر رئيساً للجمهورية سنة ١٩٧٠م، صار هو الراعي لبعث الحركة الإسلامية، عندما رد للإخوان المسلمين اعتبارهم، واحتضن منظمات الطلاب الإسلامية، وعلى أية حال، أثبت الإسلام أنه سلاح ذو حدين، لأن

السادات لم يلبث أن راح ضحية الاغتيال على يد متطرفين دينيين باسم الإسلام. إذ إن تراث التشرذم والانشقاق لدى الإخوان المسلمين والمواجهات بين الجماعات المطرفة المتباعدة منهم والدولة أرسست نموذج السياسات الإسلامية على مدى يزيد على عشر سنوات. ذلك أن غالبية التنظيمات المسلمة، التي منها الإخوان المسلمون، انتهت نهجاً تطوريًا في الدعوة والعمل الاجتماعي السياسي، على حين كانت أقلية من المتطرفين بأسماء مثل "الجهاد" و"الناجون من النار" تشكل تهديداً مباشراً لسلطة الدولة.

الإخوان المسلمون ١٩٧٠ - ١٩٩١ م :

من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٩١ أعادت جماعة الإخوان المسلمين بناء تنظيمها، وبوعى ذاتي تبنت سياسة إصلاحية معتدلة في ظل حكم أنور السادات وخليفته حسني مبارك. وفي البداية رفضهم الكثيرون باعتبارهم رجالاً مسنين مهزومين وخائفين. وبدأ هذا الحكم حقيقياً في السنوات الباكرة من حكم السادات، وأقامت الحكومة علاقة فعالة مع المرشد العام للإخوان المسلمين، عمر التمساني، الذي كان السادات قد أخرجه من السجن. واتهمت الجماعات المتشددة قيادات الإخوان بأنها قد انكسرت من تجربة السجن وخضعت للحكومة. الواقع أن الجناح المعتمد في الإخوان كان قد ساد على حين كان الأعضاء الأصغر سنًا،

الذين زادهم السجن تشديداً وأثر فيهم التفسير الحرفي والعسكري لكتابات سيد قطب، قد شكلوا مجموعات سرية تعمل على الإطاحة بالنظام عن طريق العنف.

نجح الإخوان المسلمين في حل مؤقت *Modus vivendi* مع حكومة السادات. فبينما كانوا لا يزالون يفتقرن إلى الاعتراف بهم حزبياً سياسياً، كان بوسفهم مرة أخرى أن يعملوا علناً، وأن ينشروا دعوتهم، وينشروا المجلات، وينسسوا المرافق الاجتماعية والمؤسسات المالية. وعاد الإخوان المسلمين الذين ظلوا مختلفين أو الذين كانوا في المنفى فترة طويلة لكي يعملوا مرة أخرى مع زملائهم الذين أطلق سراحهم من السجون. واستمرروا في جذب الأعضاء من الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الصغيرة، رجال أعمال، رجال إداره، أطباء، مهندسين، محامين. وكان الدخل يصب من الإخوان العاملين في بلاد الخليج الغنية بالنفط ومن رعاة مثل المملكة العربية السعودية. ومع أن جماعة الإخوان لم تلزم الصمت، في السنوات الباكرة من حكم السادات، فإنها خفت نقدتها للحكومة وركزت على التعاون معها. وتحاشت قيادة الإخوان المسلمين باستمرار العنف والمواجهة واتخذت موقف النقد من استخدام الجماعات الإسلامية المتشددة للعنف. وإذا كانت الفترة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٦٥ قد تميزت بالمواجهة العنيفة والعنف ضد النظام، فإن الإخوان فيما بعد سنة ١٩٧٠، تحت قيادة المرشد العام الثالث عمر التمسانى، مروا بتحول واضح. إذ إن الجماعة اختارت بوضوح التغيير

الاجتماعي السياسي من خلال الاعتدال والدرج الذى يقبل التعديلية السياسية والديمقراطية البرلمانية، والدخول فى تحالفات سياسية مع الأحزاب السياسية العلمانية والمنظمات. وكذلك الاعتراف بحقوق الأقباط المسيحيين. وحتى فى السبعينيات عندما شعرت الجماعة بحنق السادات من استقلالها المتزايد (رفض اتفاقيات كامب ديفيد وقوانين الأحوال الشخصية والإدانة الشديدة للولايات المتحدة وإسرائيل) فإنها استمرت مع ذلك على نهج العمل كجماعة ضغط ونقد. وعلى الرغم من التعاطف مع الكثير من اهتمامات الجماعات المتطرفة، ظلت الجماعة على موقفها فى رفض العنف والإرهاب كما بقىت داخل حدود الهيكل العام للقانون المصرى.

وعلى الرغم من أن الجماعات المتشددة التى تحدّت السادات ولم تثبت أن اغتالته، جذبت معظم الانتباه خلال فترة السادات، فإنه بحلول الثمانينيات كان الإخوان المسلمين قد برهنوا من جديد على أنهم قوة حيوية مهمة في المجتمع المصري، توافر لديهم الثروة والقوة. ففي ظل نظام حسني مبارك الذي كان لا يزال أكثر انفتاحاً من الناحية السياسية، برزت حركة الإحياء الإسلامي جزءاً من تيار الإسلام الرئيسي، ولم يعد ممكناً استبعادها ببساطة باعتبارها حركة متطرفة دينية، أو شرذمة من المصريين الخارجيين المهمشين. إذ إن الروح الإحيائية، وتصاعد الوعي الديني والممارسات الدينية كانت واضحة في معظم قطاعات المجتمع وتم تطبيعها وتأنسيتها. على نحو ما بدت في

الممارسات الدينية الشخصية، ونمو الصوفية، فضلاً عن تكاثر البنوك الإسلامية وشركات الاستثمار الإسلامية وخدمات الرعاية الاجتماعية (المدارس ومراكم الحضانة والمستشفيات والعيادات) ودور النشر ووسائل الإعلام. وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من الجمعيات الإسلامية غير سياسية، فإن هذه المنظمات والأنشطة تحمل نقداً سياسياً صريحاً لإخفاق الحكومة المصرية في الوفاء بحاجات المجتمع. وقد علق سعد الدين إبراهيم عالم الاجتماع بقوله :

«هذا الخيط من النشاط الإسلامي قد انطلق بالذالى لتأسيس بدائل إسلامية راسخة للمؤسسات الاجتماعية الاقتصادية للدولة والقطاع الرأسمالي. ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الإسلامية تدار بطريقة أفضل من نظيراتها التي تديرها الدولة والقطاع العام، كما أنها أقل ب Bürocratic موضوعية... ومن المؤكد أنها موجهة لأبناء الريف بشكل أكبر، كما أنها أقل كثيراً في تكلفتها وأقل كثيراً في مظاهر الترف من المؤسسات التي أنشئت في ظل سياسة الانفتاح الساداتية، وهي مؤسسات انتشرت في السبعينيات وكانت تقدم خدمة محدودة لنسبة ٥٪ على قمة سكان الريف وهكذا تطور النشاط الإسلامي غير السياسي ليكون عضلة اجتماعية - اقتصادية أساسية يمكن بواسطتها أن تربك الدولة والقوى العلمانية الأخرى في مصر»^(١٥).

عاود الإخوان المسلمين الظهور في الثمانينيات خلال حكم مبارك باعتبارهم أكبر أقوى منظمة إسلامية، تعتقد على كل من النشاط

الاجتماعي والنشاط السياسي. فقد أداروا شبكة ممتدة من البنوك وشركات الاستثمار، والمدارس، والخدمات الطبية والقانونية، والتصانع، وأعمال الزراعة، ومنظمات الاتصال الجماهيري. وكانت جماعة الإخوان قوة رئيسية في النقابات المهنية (المحامين، المهندسين، الصحفيين، الأطباء) وفي الجامعات. وإذا كانوا ممنوعين من الاشتراك في الانتخابات يوصفهم حزبياً سياسياً، فقد انضم الإخوان المسلمين إلى حزب الوفد في انتخابات سنة ١٩٨٤، وفيما بعد كونوا تحالفاً جديداً، هو التحالف الإسلامي مع حزب العمل في انتخابات سنة ١٩٨٧. وخاضوا حملتهم الانتخابية تحت شعار «الإسلام هو الحل» ونادوا بتطبيق الشريعة الإسلامية وفازوا بـ ١٧٪ من الأصوات، ويرزوا باعتبارهم المعارضة السياسية الرئيسية لحكم مبارك.

الجماعات الإسلامية الثورية في مصر :

على امتداد سنوات حكم كل من السادات ومبارك، شنت الجماعات الإسلامية الثورية السرية الجهاد لكي تصيب المجتمع بالاضطراب وتحدى سلطة الدولة وشرعيتها. إذ كانت الأسلحة والقنابل والصادمات والخطف والاغتيال قد صارت جزءاً لا يتجزأ من عملها. ومن بين الجماعات الرئيسية كانت جماعة التحرير الإسلامية (المعروف أيضاً باسم شباب محمد) وجماعة المسلمين، أو حسب اسمها الأكثر شيوعاً «التكفير والهجرة» وجماعة الجهاد، والنجاة من النار.

وبرزت جماعة التحرير الإسلامية وجماعة التكفير والهجرة بعد حرب سنة ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، إذ إن الهزيمة المصرية المخزية وخسارة بيت المقدس أخذت على أنها دلائل واضحة على عدم الكفاءة السياسية، ونظام الحكم الفاسد الغبي. وبينما خفف الإخوان المسلمين أصواتهم خلال السنوات الأولى من حكم السادات، فإن هذا الجيل الجديد من المناضلين الإسلاميين، الذين كان بعضهم من شباب الإخوان الذين تعرضوا للسجن والتعذيب أيام جمال عبد الناصر، تبني استراتيجية عنيفة ضد الحكومة. وحاولت منظمة التحرير الإسلامية القيام بانقلاب في أبريل ١٩٧٤. وعلى الرغم من أنها سيطرت على الكلية الفنية العسكرية بالقاهرة، فإن القوات الحكومية أجهضت محاولتها اغتيال أنور السادات وإعلان جمهورية إسلامية. وفي يوليو سنة ١٩٧٧ قامت جماعة التكفير والهجرة بخطف حسين الذهبي الذي كان أستاذًا بالأزهر ووزير الأوقاف السابق، الذي كان ناقداً عنيفاً للمتطرفين. ثم قتلوه فيما بعد عندما لم تتم الاستجابة لطلابهم. ورداً على ذلك، تم القبض على زعماء كل من جماعة «شباب محمد» و«التكفير والهجرة» وأعدمتهم الحكومة، وحوكم الكثير من أعضائهم أمام محاكم عسكرية وسجناً^(١٦). وعلى الرغم من القمع، فإن الكثيرين من المتشددين اختفوا في نطاق السرية وانضموا إلى جماعات متشددة أخرى مثل «جند الله» وجماعة الجهاد.

كانت جماعة الجهاد، التي اغتالت أنور السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ م، قد تكونت من الناجين من الانقلاب الفاشل الذي قام به جماعة شباب محمد سنة ١٩٧٤ م. ونمط مجموعات منفصلة حول قادة محليين في الصعيد (أسيوط، المنيا، الفيوم) وكذلك في القاهرة والجيزة^(١٧). وتم تجنيد أعضاء من الحرس الجمهوري، والمخابرات العسكرية، والموظفين المدنيين، والعاملين في الإذاعة والتليفزيون، وطلبة وأساتذة من الجامعات. وفي سنة ١٩٨٠ م تم تجميع الجماعات المختلفة في حركة فضفاضة التنظيم يحكمها مجلس شورى. وتوحدوا جميعاً في اعتقادهم بأن بناء مجتمع إسلامي يتطلب إعادة الخلافة. وقد اعتبر كل الحكام المسلمين مرتدین «إن حكان هذا الزمان في ردة عن الإسلام فقد تربوا على موائد الإمبريالية، سواء كانت صليبية أم شيوعية أم صهيونية»^(١٨). وهكذا كان الجهاد ضد حاكم مصر والدولة «الكافرة» فريضة ضرورية وواجبة.

الجهاد : الفرضية الغائبة :

تحددت إيديولوجية جماعة الجهاد بشكل مختصر في مقالة كتبها محمد فرج. وأوضحت «الفرضية الغائبة» فرضية الجهاد، وركزت بشدة على الرؤية الإيديولوجية العالمية لحسن البناء والمودودي وسيد قطب. وأخذ فرج أفكارهم عن الثورة الإسلامية بشكل حرفي، واتبع سيد قطب في

دفعها إلى نتيجتها المنطقية، وبؤرة رسالة الجهاد ومهمتها هي دعوة المؤمنين الحقيقيين للجهاد ضد الدولة المصرية غير الإسلامية وقادتها أنور السادات. وأصرت المقالة على أن الجهاد هو الركن السادس من أركان الإسلام، وهي حقيقة غالباً ما نسيت أو حجبها العلماء وغالبية المسلمين :

«الجهاد... في سبيل الله، على الرغم من أهميته الفائقة لمستقبل الدين، قد أهمله العلماء... في هذا العصر. لقد تظاهروا بالجهل به، ولكنهم يعلمون أنه الطريق الوحيد لعودة مجد الإسلام وبنائه من جديد... لاشك في أن أصنام هذا العالم لايمكن أن يختلفوا سوى بقوة السيف»^(١٩).

كان الهدف هو خلق دولة إسلامية، واستئصال القانون الغربي، وفرض الشريعة الإسلامية وكانت جماعة الجهاد تعتقد أن الجراحة الجذرية مطلوبة ؛ يجب الاستيلاء على السلطة : «يجب علينا أن نقيم شرع الله في بلادنا أولاً، وأن نجعل كلمة الله هي العليا... ولاشك في أن الميدان الأول للجهاد هو استئصال هؤلاء القادة الكافرين واستبدالهم بنظام إسلامي كامل، من هنا نبدأ»^(٢٠).

وعلى الرغم من سجن قادة الجهاد وإعدامهم بسبب اغتيال السادات، فإن جماعة صغيرة تسمى «الناجون من النار»، وهي جماعة منشقة عن الجهاد، عاودت الظهور على السطح. وقد رفضت جماعة

النجاة من النار أى شخص يرتبط بنظام حسنى مبارك «الكافر». وأعلنوا الجهاد ضد حكام مصر ومجتمع مصر «الكافر» وسعوا إلى خلق دولة إسلامية^(٢١). وفي سبتمبر سنة ١٩٨٩ م تم الحكم علىأعضاء من النجاة من النار لمحاولة اغتيال اثنين من الوزراء السابقين وصحفى كان قد كتب مقالات تدين المتطرفين الدينيين.

الرؤية الإيديولوجية العالمية للمناضلين الإسلاميين :

كانت الرؤية التصادمية الراديكالية للمناضلين الإسلاميين تنطوى على مفهوم معاداة الغرب الاستقطابي كما نادى به سيد قطب في سنواته الأخيرة. إذ انصب اللوم على تغريب المجتمع المسلم باعتباره سبب الفساد السياسي والتدحرج الاقتصادي، والظلم الاجتماعي، والشرور الروحية في المجتمع المصري. وساروا على نهج سيد قطب في الربط بين أحوال المجتمع المصري بالجهل والوثنية والهمجية التي كانت موجودة قبل الإسلام. وثمة اعتقاد بأن عقلية الغرب الصليبية وحركة الاستعمار الجديد وقوة الصهيونية كانت وراء المؤامرة المسيحية – اليهودية التي عبأت قوى الغرب ضد العالم الإسلامي.

وبما أن شرعية الحكومات المسلمة تقوم على أساس الشريعة الإسلامية، فقد اعتقد المناضلون أن فشل مصر في تطبيق الشريعة جعل من البلاد «دولة ملحدة» كان من واجب كل المسلمين الحقيقيين أن يقوموا

بالجهاد ضدها. فالجهاد ضد جميع غير المؤمنين واجب ديني: أعاد المتشددون تفسير العقائد الإسلامية، وجادلوا بأن المؤمنين الحقيقيين مجبرون على قتال أولئك المسلمين الذين لا يشاركونهم التزامهم الكلى وأنه يجب أيضاً اعتبار أهل الكتاب من الكفار.

كان المتشددون غالباً بنفس القدر في إدانتهم للمؤسسة الدينية والمساجد التي تدعمها الحكومة وتديرها. واعتبر العلماء الرسميون بمثابة دمى الحكومة. إذ إن تفسيرهم الهدى للجهاد الذي حط من شأن النضالسلح وحدد الجهاد في التمسك بالفضيلة، قد ساوم على المعنى الثورى الحقيقى للإسلام بالدعوة إلى الخضوع للدولة. وفضلاً عن ذلك يمكن وضع موظفى الأزهر ضمن مؤيدى سياسة الحكومة من كامب ديفيد إلى إدانة آية الله الخمينى إلى إدانة الجماعات المصرية المتشددة. وهكذا فإن الشيخ عبد الحليم محمود، شيخ الأزهر، كان قد أعلن أن شباب الناشطين قد «مسهم الشيطان» وأن «السلطات الدينية والسياسية ينبغي أن تدافع عن عالم الإسلام ضد مثل هذه الزنديقات»^(٢٢). وكانت الجماعات المتشددة تطلب من أعضائها أن يتتجنبوا المساجد التي تدعمها الدولة وتسيطر عليها باعتبارها أماكن كفر، طالما أن إرادة الله وتعاليم النبي غير مرعية هناك. كما رفضوا الإخوان المسلمين. ذلك أن لهجتهم و برنامجهم المعترض، ودفعتهم عن الأسلامة التدريجية للمجتمع المصرى، اعتبرت غير واقعية واستسلاماً للحكومة. واعتبرت الحلول الوسط بمثابة تعاون مع أعداء الله.

الزعامة والتنظيم :

كانت زعامة التنظيمات الإسلامية المتشددة في مصر وتنظيمها انعكاساً لأمزجة زعمائهم وأنماطهم. فقد كان شكري مصطفى يدير التكفير والهجرة تنظيماً على مستوى عاليٍ من النظام، يسيطر عليه ويرشده أمير الجماعة. إذ كانت جماعة التكفير والهجرة ترى في المجتمع المصري المعاصر مجتمعاً غير إسلامي. وأرضاً لغير المؤمنين. وإتباعاً لسنة النبي محمد الذي هاجر إلى المدينة، حينما واجه الكفر في مكة، أقامت جماعة التكفير والهجرة مجتمعاتها «المؤمنة» التي تعمل وتدرس وتصلّى سويةً. كان هدفها إقامة جماعة منفصلة تضم المؤمنين الحقيقيين في مصر. ومثلاً كان الحال في جماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية في باكستان، كان هناك تدرج في العضوية. فقد كان ينتظر من الأعضاء الكاملين أن يكرسوا أنفسهم تماماً لعمل الجماعة، فيتركوا أعمالهم، وعائلاتهم وأصدقائهم السابقين خلفهم. كان النموذج المثالى هو الشهادة : أي الاستعداد للتضحية حتى بالحياة من أجل الإسلام. وكان الأمير أو القائد يطلب الطاعة العميماء. أما الأعضاء الخاطئون فيمكن طردتهم أو عقابهم.

وبينما كان أعضاء جماعة شباب محمد على نفس القدر من التشدد، في تنظيم جيد، ومنظمين، كانوا يخضعون لسيطرة أكثر ديموقراطية من جانب مجلس تنفيذي يعتمد على الشورى بدلاً من حكم

الرجل الواحد. وهكذا كان المجلس قد قرر الاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية واغتيال السادات على الرغم من اعتقاد زعيمهم الشخصى أن مثل هذا الفعل سابق لأوانه.

ولكن من هم هؤلاء المناضلون ؟ على النقيض من الكثير من الأشكال النمطية والتوقعات، فإنهم لم يكونوا من الفلاحين غير المتعلمين الذين لا يعرفون العالم الحديث، والذين يرفضون التحديث لكي يدفونا أنفسهم في الماضي. وقد مزجت قيادة «شباب محمد» و«التكفير والهجرة» التربية الدينية التقليدية الباكرة بالتعليم الحديث. إذ إن الدكتور صالح سريه، مؤسس جماعة شباب محمد قد حصل على الدكتوراه في تدريس العلوم وقد ولد بفلسطين، وكان عضوا في منظمة التحرير الإسلامية، التي أسسها في الأردن واحد من أتباع حسن البنا السابقين. وكانت منظمة التحرير الإسلامية منظمة إسلامية دولية لها شبكة من الخلايا السرية في كثير من البلاد المسلمة. وهي شديدة السرية، معادية للغرب بقوة، وتهتم بشكل خاص بتجنيد الأعضاء من العسكريين، وتكرس نفسها لإعادة الخلافة (دولة إسلامية عالمية) وخلق حركة إسلامية موحدة على مستوى العالم. أما شكري مصطفى، مؤسس جماعة التكفير والهجرة، فقد حصل على درجة البكالوريوس في الزراعة. وكل من شكري مصطفى وصالح سريه كانوا عضوين في الإخوان المسلمين وسجنا نتيجة لذلك. الواقع أن شكري مصطفى كان قد سجن في القمع الذي قام به جمال عبد الناصر ضد الإخوان المسلمين

سنة ١٩٦٥م، وكان بين أولئك الذين أطلق السادات سراحهم سنة ١٩٧١. وعلى الرغم من أن شكري مصطفى وصالح سرية كانوا يبلغان ذكرى حسن البناء وسيد قطب، فإنهما كانا يعتقدان أن جماعة الإخوان قد انحرفت عن التزامها الباكر، وأن أعضاءها قد انكسروا، وكبروا، أو احترقوا. ومن ثم بدأ كل منهما يطور تنظيمه الخاص خلال أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

أما الزعماء الكبار لجماعة الجهاد فكانوا محمد فرج، والعقيد عبد الزمر، واللازم خالد الإسلامبولي والشيخ عمر عبد الرحمن، مما يعكس تحالفًا مدنيًا وعسكريًا ودينيًا. كان محمد فرج كهربائياً وكان هو المنظر الرئيسي للجهاد. ومثل مؤسسى المنظمات المقاتلة الأخرى كان عضوا سابقاً في جماعة الإخوان المسلمين أغضبه موقفها المعتدل. كان العقيد عبد الزمر واللازم خالد الإسلامبولي المسؤولين الأولين عن اغتيال السادات^(٣٣). أما الشيخ عمر عبد الرحمن، المرشد الدينى ومفتى جماعة الجهاد، فقد أصدر الفتوى التى تبرر أعمال تنظيم الجهاد.

لمحة عن العضوية :

كانت المنظمات الناشطة تجند الأعضاء من المساجد المحلية والمدارس والجامعات، كما كانت منظمة فى خلايا سرية. وكثيرون من الأعضاء تالوا تعليماً حديثاً، كما كانوا أفراداً طموحين من الطبقات

الوسطى والطبقات الوسطى الصغيرة، وغالبيتهم حصلوا على درجات جامعية في مهن علمية وتكنولوجية حديثة مثل الهندسة والطب والعلوم والقانون أكثر من الدين والإنسانيات. ومعظمهم هاجر من قرى الريف ومدنه إلى القاهرة والإسكندرية وأسيوط. وبخلص أحد الخبراء المصريين إلى نتيجة مؤداها :

«إن المشهد الاجتماعي النمطي لأعضاء الجماعات الإسلامية المقاتلة يمكن تلخيصه في كونهم شباناً (في أوائل العشرينيات)، من خلفية ريفية من مدن الأقاليم، من الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الصغيرة، لديهم حافز لتحقيق إنجاز كبير، وحرك صاعد، مع تعليم في العلوم أو الهندسة، ومن عائلات متراقبة عادلة ويفترض أحياناً في العلوم الاجتماعية أن المجندين في «الحركات الراديكالية» يجب أن يكونوا من البعدين بشكل ما، وهامشيين، وشانين، أو غير طبيعيين. أما معظم أولئك الذين بحثناهم فيمكن اعتبارهم شباباً مصرياً نموذجياً»^(٢٤).

وعلى أية حال، فإن هؤلاء الشبان المصريين ووجهوا بحيوية «الأساليب الجديدة» لحياة المدن. فأساليب الحياة الثرية والمباهة من جانب الأغنياء كانت تتناقض تناقضاً صارخاً مع الفقر والبطالة الكبيرة في المناطق المكتظة بالسكان، كما أن الصدام بين القيم الغربية والقيم الإسلامية التقليدية في الملابس وفي الأخلاق الاجتماعية (لاسيما الجنسية منها) في الشوارع وفي وسائل الإعلام كانت منبعاً إضافياً

للفضيحة والغضب. فعلى حين كانت حريرات حياة المدن ومباهجها مصدر إغراء للبعض، كانت الحياة الحديثة بالنسبة للكثيرين من الشباب المصري نوى العقلية الإسلامية تنتج إحساساً بالعزلة والاستبعاد.

وقد برهنت المساجد الخاصة المستقلة، المتحررة من السيطرة الحكومية، على أنها ذات أهمية خاصة لتطور الحركات الإسلامية، لأنها كانت تقدم المراكز الازمة للتنظيم والتجنيد. إذ إنها كانت توفر أماكن طبيعية لقاء ومراكز تنظيمية للمتشددين الإسلاميين. وخلال السبعينيات تضاعف عدد المساجد الخاصة من عشرين ألف مسجد إلى أربعين ألف مسجد تقريباً. فمن بين ستة وأربعين ألف مسجد في مصر، لا تسيطر وزارة الأوقاف سوى على ستة آلاف مسجد. وكانت المساجد الخاصة وخطباؤها مستقلة سياسياً ومالياً على العكس من المساجد التي تتفق عليها الدولة. أما المؤسسة الدينية ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة، فغالباً ما كانت تتعرض للتقويض القاسي في خطب نارية يلقىها في المساجد الخاصة خطباء يستحونون على إعجاب الجماهير.

وقد مدّت تنظيمات مثل الجهاد نفوذها من خلال شبكة من الجمعيات التعليمية وجمعيات الخدمة الاجتماعية، بما في ذلك مجموعات تعليم القرآن للمؤمنين والمراكز الاجتماعية التي تقدم الطعام والكساء والمساعدة في الحصول على مسكن للفقراء في المناطق الحضرية المزدحمة. أما منظمات الطلبة في الجامعات فكانت تقدم مساعداتها على شكل كتب وملابس (بما في ذلك «الزي الإسلامي» للنساء) والرعاية

والسكن. وفي العضوية قدمت المنظمات الإسلامية مفهوماً جديداً للجماعة، مجتمعاً منظماً في خلايا تسمى الأسر. والأهم من ذلك، أن جماعتهم قامت على أسس إيديولوجية إسلامية تطرح إحساساً بالهوية والاستمرار كما أنها ناقدة للمجتمع وتقدم برنامجاً للتغيير الجذري.

وتذكرنا الخلفية الدينية والتعليمية لكثير من المناضلين بأنهم لم يكونوا بلا عقل أو غير منطقين، مهما كانت أعمال المتطرفين مقيدة كريهة. إذ كانت ثمة أسباب محددة تحرك أفعالهم : انتفاضة الطعام في يناير سنة ١٩٧٧ بالقاهرة، البطالة، النقص الفادح في المساكن، الفقر، سياسة الانفتاح التي أخذ بها السادات، اتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل. ذلك أن منتقدي السادات الدينيين والعلمانيين اتهموه بأن سياسة الانفتاح كانت تعنى ببساطة مزيداً من التدخل الغربي (الأمريكي خاصة) في الاقتصاد وزيادة التبعية التي تملأ جيوب الشركات متعددة الجنسيات والذئب المصرية على حين فشلت في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لغالبية المصرية. وكانت كامب ديفيد في نظر كثير من المصريين وفي نظر معظم الحكومات العربية والمسلمة، التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، تعتبر تخلياً عن الفلسطينيين الذين تم ترحيلهم أو الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي، وباعتبارها استسلاماً من جانب واحد لإسرائيل، وبالتالي، لحاميتها أمريكا.

الحركات الإسلامية المصرية في التسعينيات :

على الرغم من الانفجار المتقطع للعنف والواجهة المستمرة بين الحكومة والمناضلين الإسلاميين، فقد حدثت في مصر ثورة هادئة بدلًا من الثورة بشكل عام. ذلك أن أثر الإحياء الإسلامي كان واضحًا في القطاعات الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع- أى في قوة مؤسسة الإسلام المحافظ، الحيوية الجديدة لطرق الصوفية، تكاثر المؤسسات الإسلامية المعتدلة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التطوعية^(٢٥). ويمكن اكتشاف الرغبة في حياة أكثر اتباعاً للإسلام بين أبناء الطبقة الوسطى والعلياً، وبين الفلاحين والمهنيين، بين الشبان والشيوخ، وبين النساء والرجال، والمساجد كثيرة، بنتها الحكومة والأفراد على السواء. وهي لا تشتمل فقط على المباني الرسمية وإنما تشتمل أيضاً على آلاف من المباني والغرف التي أضيفت إلى الفنادق والمستشفيات، والمساكن الخاصة. والبرامج الدينية والكتابات الدينية ليست واضحة فقط في وسائل الإعلام والصحف التي تسيطر عليها الحكومة، ولكنها ظاهرة أيضاً في حوانيت الكتب وبمعشرة بين المجلات الشعبية العلمانية والكتب لدى باعة المصحف في الشوارع.

لقد ظلت الجماعات المقاتلة في مصر متشرذمة وصغريرة. ولم تحظ بتأييد شعبي واسع، على الرغم من أن انتقاداتهم للمجتمع كانت أحياناً محل الإعجاب أو التأييد في مجتمع غالباً ما كان على شفا كارثة

اقتصادية. وعلى أية حال، فإن عدم الرضى الاجتماعى لم يترجم دائمًا إلى زيادة في عضوية هذه الجماعات. وهكذا بقيت الجماعات صوت أقلية متمايزةً في المجتمع. أما الإخوان المسلمين وكثير من التنظيمات والجماعات الإسلامية الصغرى، فقد حظوا بتأييد أكبر، كما كانوا أصواتاً مؤثرة في الدعوة إلى التغيير الاجتماعي والسياسي. وكان بعضها سياسياً، على حين بقى البعض الآخر غير سياسي ونشطت في المجالات الدينية والاجتماعية. وبينما كان الإخوان المسلمين قد نموا وصاروا صوتاً رئيسياً في الحياة المصرية، فإن على المرء أن يتذكر من جديد أن رسالة الإخوان المسلمين ليست هي الرسالة السائدة، وإنما هي رسالة أقلية مهمة، حسنة التنظيم، معارضة.

أمل وحزب الله في لبنان :

تماماً مثلما كانت إيران وأية الله الخوميني أسماء تتردد في المنازل خلال الثمانينيات، كذلك صارت منظمة أمل وحزب الله في لبنان جزءاً لا يتجزأ من عناوين أخبار المساء. وكما حدث في إيران، فإن الإسلام الشيعي في لبنان صار أساساً للحرك السياسي للمسلمين الشيعة في حركات احتجاجية وثورية. وغالباً ما ظهر لبنان مثالاً آخر للأصولية الجذرية و«احتجاز الرهائن الأميركيين». وكما ذُهل كثيرون في الغرب من الإطاحة بالشاه من إيران ونزععة معاداة الأميركيان المتفشية في بلد طالما

كان يعتبر حليفاً غريباً قوياً، كذلك أيضاً فإن تفكك لبنان - «سويسرا الشرق الأوسط» حيث كان الأوربيون وشيوخ الخليج يستثمرون أموالهم ويبنون القصور الصيفية - كان أمراً لا يمكن استيعابه. ويداً أنه من غير المنطقي أن كلاً من إيران ولبنان ذوى التوجه الغربي يمكن أن يصيرا معلقين للراديكالية الشيعية. وظهر الزعماء الإيرانيون واللبنانيون وزعماء الغرب وكأنهم أخذوا على غرة تماماً. ومثثما هو الحال مع الحركات الإسلامية الأخرى، فإن بروز النشاط السياسي الشيعي في لبنان ينبغي النظر إليه داخل سياق السياسة والمجتمع اللبناني.

في معظم فترات تاريخ لبنان الحديث كان المسيحيون هم القوة السياسية والاقتصادية المسيطرة^(٢٦). وكان المسلمون يعتبرون أنفسهم مواطنين من الدرجة الثانية، والمسلمون الشيعة على نحو خاص كانوا في قاع سلم الامتيازات. ولكن في السبعينيات والثمانينيات تعرضت الحالة القائمة للتحدي عندما انبثقت المنظمات السياسية والميليشيات الشيعية لكي ينافسوا القوات العسكرية المسيحية والإسرائيلية والفلسطينية. وكما في إيران، فإن بروز الإسلام في السياسات اللبنانية كان نتاجاً لعوامل اجتماعية سياسية ممزوجة بزعامة كارزمية استخدمت الرموز الدينية بمهارة لتنظيم التأييد الشعبي. وعلى أية حال، فإنه على النقيض من إيران، نمت الحركات الإسلامية الشيعية في تربة كانت فيها الجماعة الشيعية أقلية دينية متمايزة، ريفية في غالبيها، فقيرة، غير منظمة، وتفتقر إلى الزعامة الدينية الفعالة.

وغالباً ما كان لبنان يُنظر إليه باعتباره ضحية أخرى حديثة، موالية للغرب، للإسلام المقاتل. وكانت عاصمة لبنان الحديثة ذات الطراز الغربي، بيروت، مركزاً صيريفياً، مالياً تعليمياً وثقافياً في الشرق الأوسط. وكانت شواطئها ومنتجعاتها الجبلية تجذب موجات كبيرة من السياح من أوروبا والشرق الأوسط. ويمكن أن نجد الحضور والنفوذ الأجنبي في كل مكان في مطاعمها، ومحالاتها، ونحواديها الليلية، ومتجارها، ومدارسها وجامعاتها، وفي طرزها ودور السينما والكتب والمنتجات عالية التقنية الواردة من الولايات المتحدة وأوروبا وأسيا. وعلى أية حال، فإن هذا البلد المزدهر، الذي كان حليقاً للغرب، تعرض للتمزق بسبب حرب أهلية على مدى خمسة عشر عاماً. إذ صار لبنان أرضاً للموت والخراب الذي لا يتصوره عقل، بلد بدون حكومة تمثله، وأرضاً خصبة لتطور السياسات الشيعية المقاطلة والنفوذ الإيراني، وأرض قتال للميليشيات المسلمة والمسيحية، والقوات الفلسطينية والإسرائيلية، وأرضاً لخطف الطائرات، وخطف الرهائن، والهجمات على السفارات والأفراد الغربيين.

ولبنان مثال على تراث الاستعمار المختلط. إذ يمكن أن نرى النفوذ الأمريكي والأوروبي في تاريخه. وإذ كان لبنان خاضعاً للحكم العثماني من قبل، فإنه صار محمية فرنسية أثناء فترة الانتداب. ودولة لبنان الحديثة، التي كانت سابقاً ضمن سوريا الكبرى، عبارة عن وطن تحددت حدوده الجغرافية بشكل مصطنع على أيدي الفرنسيين. وإذا ظل

الفرنسيون زمناً طويلاً بمثابة حماة، ورعاة الطوائف المسيحية (لاسيما الموارنة)، فإنهم حرصوا على أن تكون السيادة للمسيحيين في الدولة. وصارت بيروت مركزاً للنفوذ الأمريكي والأوربي، الذي رمزاً إليه جماعات أجنبية من الدبلوماسيين ورجال الأعمال. ومدارس وبنوك يديرها الأميركيون والفرنسيون والبريطانيون، وطبقة نخبوية ثلاثة اللغة (عربية وفرنسية وإنجليزية). الواقع أن اللبناني الراغب في الحصول على أفضل تعليم كان عليه، سواء كان مسلماً أم مسيحياً، أن يدرس في مدرسة ابتدائية أو ثانوية أمريكية أو أوروبية غالباً ما تديرها البعثات التبشيرية المسيحية، ثم يدرس بالجامعة الأمريكية في بيروت أو جامعة سان جوزيف الجزيئي الفرنسي.

وكانت حكومة لبنان ذات الأديان المتعددة، مثل حدود الدولة الجغرافية، تعكس سياسات الاستعمار الفرنسي وحقائق الطائفية الدينية. لقد تم خلق الدولة بطريقة تضمن السيادة المسيحية تحت الحماية الفرنسية. ولعب الدين دوراً حقيقياً، وإن كان هلامياً في بعض الأحيان، في المجتمع اللبناني. وقد لاحظ أغسطس ريتشارد نورتون «إن الدين حقيقة مرجعية في لبنان. إذ إن اللبناني يولد في ديانة ما، تتحكم في مجاله الثقافي وتحدد بشكل حاسم هويته الاجتماعية، والسياسية، وهكذا، فإن الدين كمميز للهوية حقيقة لا يمكن الفكاك منها، بسبب تاريخ لبنان الطبيعي ويسبب نظامه السياسي الذي لا يأخذ في حسابه المواطنين سوى باعتبارهم أفراداً ينتمون إلى ديانة أو أخرى»^(٢٧).

وعلى أساس من الإحصاء الذي قام به الفرنسيون سنة ١٩٣٢ م، تم عقد ميثاق وطني سنة ١٩٤٣ م، يضع السلطة السياسية والتمثيل البرلماني على أساس نسبية للطوائف الدينية الكبرى: المسيحيين المارونيّين، المسلمين السنة، المسلمين الشيعة، والدروز^(٢٨). وهكذا، كان رئيس الجمهورية مسيحيًا، ورئيس الوزراء مسلماً سنياً، ورئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً. أما المناصب القيادية في الوزارة والبرلمان والإدارة والجيش فكانت توزع بنسب معينة فيما بين الطوائف الدينية.

كان الشيعة في لبنان غير منظمين سياسياً وأكثر الطوائف حرماناً من المزايا الاقتصادية. وقام إمامان من إيران - الإمام موسى الصدر والإمام الخومي - والتنظيمان اللذان ألهماهما أى منظمة أمل وحزب الله، بقلب الموقف رأساً على عقب.

تمرد المعدمين : موسى الصدر وحركة أمل :

إذا كان شيعة لبنان قد ظلوا بلا قيادة أو تنظيم، فإنهم بحلول الثمانينيات كانوا يمتلكون تنظيماً سياسياً وميليشيا ذات قاعدة عريضة. ويرجع معظم عملية إحياء الطائفة الشيعية إلى الزعامة الكارزمية لموسى الصدر مؤسس حركة أمل. وكان موسى الصدر من عائلة دينية بارزة. فهو من أصل لبناني، ولد في إيران وتتعلم في النجف بالعراق؛ وهي مركز رئيسي للتعليم الإسلامي. وكان الكثير من آيات الله الشيعة

والعلماء يتمركزون في النجف. وبينما كان معظمهم غير مُسيِّئٌ، فإن النجف ستظل ذكرها مقرونة باثنين من الأصوات المقاتلة، هما محمد باقر الصدر، ابن عم موسى الصدر، الذي أعدمه صدام حسين، وأية الله الخومي니 الذي كان يقوم بالتدريس هناك خلال فترة من نفيه الذي استمر ثلاثة عشر عاماً (١٩٦٥ - ١٩٧٨م).

كانت هناك قرون من الروابط الثقافية والدينية الحميمة بين الشيعة في لبنان والشيعة في كل من إيران والعراق. وكانت العراق وإيران مركزيَّن للتعليم الديني والحج، لأنهما تضمان أضراحة ومقامات أسرة على بن أبي طالب وكثيرين من زعماء الشيعة. وكانت عائلة موسى الصدر انعكاساً لارتباطاته. إذ إنها جاءت أصلًاً من لبنان، ولذلك قبل دعوة «بالعودَة» لكي يقود الطائفة الشيعية في صور بجنوب لبنان. ومع استثناء عدد قليل من العائلات الشيعية والإقطاعية الثرية ذات النفوذ، كان شيعة لبنان، الذين تمركزوا في الجنوب وبيروت ووادي البقاع، وراء الطوائف الأخرى سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. ولكن في غضون ما يزيد قليلاً على عشر سنوات، أكد موسى الصدر دوره قائداً شيعياً رئيسياً وجلب التنظيم مع إحساس بالهوية المشتركة والغرض المشترك إلى الشيعة في لبنان. وصار زعيم المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، الذي يضم مجموعة من الزعماء الدينيين الشيعة البارزين، كما أسس حركة المعدمين، وهي حركة دينية اجتماعية كان هدفها المساواة والعدالة الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن البنية السكانية للبنان قد تغيرت وصار المسلمين (سنة وشيعة) هم الأغلبية، فإن الموارنة ظلوا يسيطرون على الحكم. إذ إن الشيعة، الذين نمت نسبتهم من ١٨ بالمائة من مجمل السكان في سنة ١٩٢٢ إلى ٢٠ بالمائة سنة ١٩٦٨، كانوا بحلول التساعينيات يشكلون أكثر من ثُلث سكان لبنان (مليون من مجمل عدد السكان الذي يتراوح ما بين مليونين ونصف وثلاثة ملايين). وعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على البنية السكانية والتي جعلت من الشيعة أكبر طائف لبنان، فإنهم ظلوا ثلثاً بعيداً عن السلطة السياسية والاقتصادية. وفي عز ثروة بيروت المترفة واستهلاكها الاستفزازي، تمددت المناطق العشوائية الشيعية. وفضلاً عن ذلك «شكل الشيعة أعلى نسبة (٢٢ بالمائة) بين العائلات التي تكسب أقل من ١٥٠٠ ليرة لبنانية. ووفقاً لكل المؤشرات كان الشيعة في أسفل قاع السلم الاجتماعي- الاقتصادي»^(٢٩).

وقد وفرت حركة المعدمين لموسى الصدر منصة وأداة لتعبئة الشيعة اللبنانيين وللضغط على الحكومة من أجل الإصلاح السياسي الاقتصادي. ومثلاً هو الحال في إيران، تم تفسير التاريخ والعقيدة الشيعية لتقديم إيديولوجية احتجاج ضد الظلم الاجتماعي والدعوة إلى إعلاء حقوق المحرمون والمقهورين. وتمت مساواة معاناة الشيعة الباكرة على أيدي الحكام السنة، لاسيما استشهاد الحسين إمام الشيعة المجل على أيدي جيش الخليفة الأموي يزيد بن معاوية في معركة كربلاء

سنة ٦٨٠م، بالتفرقة والاستغلال اللذين عاتاهما الشيعة تحت ظل النظام الطائفى الذى يسيطر عليه المسيحيون. وفي بعض الأوقات كان يمكن لكلمات الصدر وصوره أن تكشف عن دوره المختار بوصفه مصلحاً أكثر منه ثورياً عنيفاً :

«إن الثورة لا تكمن في رمال كربلاء، إنها تفيض في مجرب حياة العالم الإسلامي وتتمر من جيل إلى جيل، حتى يومنا هذا ... إنها أمانة وضعت في أيدينا بحيث يمكن أن نفدي منها بوصفها مصدرًا لإصلاح جديد، وموقع جديد، وحركة جديدة، وثورة جديدة لإزاحة الظلم، ولو قططيان ولكن نسحق الشر. أيها الأخوة، قفوا صفاً واحداً باختياركم؛ إما صف الطغيان وإما صف الحسين. إنني على ثقة من أنكم لن تخذلوا سوى صف الثورة والشهادة لتحقيق العدالة وتدمير الطغيان»^(٢٠).

وتم تنظيم المظاهرات الحاشدة، والإضرابات، والمسيرات لفرض المطالب الشيعية بتمثيل سياسي وقوة اقتصادية تتناسب مع أعداد الشيعة، وكذلك تحسين الإسكان والمستشفيات والطرق، ومشروعات الرى وفرص التعليم. ووجد الصدر أتباعاً جاهزين. ذلك أن الشيعة، بعكس المسيحيين والسنّة والدروز، لم تكون لهم أحزاب سياسية. ويزنقت طبقة وسطى شيعية جديدة من التجار وشباب المهنيين الذين أفادوا من عملية

(*) تمت الترجمة عن النص الإنجليزي لصعوبة الحصول على الأصل العربي - [المترجم].

التحديث السريعة إلى جانب طلاب الجامعات، تم تسييسها بحيث دخلت في الجماعات اليسارية والشيوعية التي تضم أتباعاً لكل الطوائف والديانات. وقد وجدوا أنذاك بديلاً شيعياً للاحتجاج الاجتماعي تحت قيادة كارزمية حيوية.

في سنة ١٩٧٥ م، بينما كانت الحرب الأهلية وشيكة، كون موسى الصدر ميليشياً أمل لحماية حقوق الشيعة ومصالحهم. وأمل هي اختصار «أفواج المقاومة اللبنانية»، ولها معنى بالعربية أيضاً. وفي أرض تحكمها الميليشيات، كان الشيعة هم الطائفة الكبيرة الوحيدة التي ليست لها ميليشياً. وعلى الرغم من أن أمل في البداية لم تكن ميليشياً أو جناحاً عسكرياً لحركة المعذبين، فإنها امتصت الحركة الاجتماعية السياسية واستوعبتها داخلها. وقد أسهمت الاختلافات الاجتماعية الاقتصادية مع عدد من الحوادث الأساسية الرئيسية في نمو حركة أمل، وتشدد الشيعة في لبنان : الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥ - ١٩٧٦ م، واختفاء موسى الصدر سنة ١٩٧٨ م، والثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩ م، وغزو إسرائيل واحتلالها لبنان سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٨٢ م.

وقد فاقم اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية سنة ١٩٧٥ م الاختلافات الطائفية، كما قسمَ الجماعات، وقوض التحالفات بين المذاهب والديانات المختلفة، كما جرّ معظم اللبنانيين إلى الانكفاء على طوانفهم الدينية طلباً للحماية. وعلى الرغم من الحرب، فإن الحكومة التي يسيطر عليها الموارنة رفضت أن تتعامل مع الحقائق السكانية الجديدة. ذلك إن مطالب

الشيعة وشكاواهم الداعية إلى إعادة توزيع السلطة لم تجد أى اهتمام، مما أسهم في المزيد من التشدد والاعتقاد بأن النظام اللبناني لم يعد حكماً نيابياً وإنما هو ببساطة حكم أقلية مسيحية.

وفيما بعد، وجد الشيعة بجنوب لبنان أنفسهم محصورين في مرمى النيران حين صارت أراضيهم أرض قتال بين قوات منظمة التحرير الفلسطينية المتمرضة هناك والقوات الإسرائيلية. وكان الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان سنة ١٩٧٨ تحقيقاً لأسوأ مخاوف الشيعة «مع حملة نشطة من الهجمات الجوية والغارات وعمليات الخطف وقصص المنازل»^(٢١).

كان الاختفاء الغامض لموسى الصدر سنة ١٩٧٨م، بينما كان في زيارة إلى ليبيا لمقابلة معمر القذافي، نقطة فارقة في تاريخ حركةأمل، إذ إن ذلك أثر بشكل عميق على نموها وزعامتها، فقد صار لأمل آنذاك شهيداً وإمامها. وعلى أية حال، فإن نفوذه استوعب جميع العناصر المختلفة داخل الطائفة الشيعية في لبنان.

«كانت الملصقات التي تحمل صورة الإمام الصدر تنتشر في كل مكان بمناطق الشيعة في لبنان، في المناطق العشوائية في بيروت الكبرى، وقرى وادي البقاع، وفي الجنوب... وروج له بعض السياسيين الماكرين والشبان الصغار الحالين الذين دفعوا من قرى الجنوب إلى فوضى بيروت وارتباكها... وكان على الشيعة أن يتحولوا تماماً من السكينة والهدوء إلى الشهادة. كان الرجال بحاجة إلى «قديسين» ووجدوا

في السيد موسى عناصر أمكن منها صياغة القدسية المقاتلة. وقد حلت
هالته فوق العالم المخرب للشيعة في لبنان، وصارت سياساته، في نواحٍ
كثيرة، حريّاً في نطاق الإمام المختفي^(٢٢).

وإذ حجبتها الحرب الأهلية، انطلقتأمل آنذاك في حياة جديدة.
وعلى الرغم من أن كثيرين اعتقدوا أن موسى الصدر مات في ليبيا، فإن
اختفاءه قد ربط بسهولة بالعوائد الشيعية عن الشهادة وستر أو حجب
«الإمام الخفي» (أى أن آخر إمام شيعي اختفى في القرن التاسع
وعودته متوقرة)^(٢٣). ومثل آية الله الخوميني، كان الإمام موسى الصدر
قد زرع شخصية دينية، غالباً ما ارتبط ذوره بالزعامة الروحية للأئمة
الأوائل العظام، أى على الحسين. كما أنه لم يمنع أولئك الذين نادوه
«بإمام»، وهو لقب، على وجه الدقة، يرتبط بخلفاء النبي محمد، من
خلال على بن أبي طالب، باعتباره الزعيم الدينى السياسي للمسلمين.
ومثل الخوميني، صار رمزاً للنشاط السياسي الشيعي - وفي الموت كان
أكثر من بطل مذهبى، وإنما كان رمزاً للشهادة والأمل المنتظر
للخلاص^(*).

كانت الثورة الإيرانية، في لبنان مثلاً كانت في معظم أرجاء العالم
الإسلامي، منبعاً للإلهام والرهبة، إذ إن إدانة القذافي بسبب اختفاء

(*) استخدام المؤلف عبارة "Messianic hope"، أى الأمل المسيحي، وقد ترجمناها
على هذا النحو الذي يتفق مع مفاهيم الشيعة عن الإمام المنتظر (المترجم).

موسى الصدر، تزأوجت مع ثورة إيران «الإسلامية» فجذبت الكثيرين من رجال الأعمال والمهنيين الشيعة بعيداً عن القومية العربية واليسار تجاه حركة أمل. ومن المثير للسخرية، أنها أدت أيضاً إلى تحويل زعامتها من زعامة دينية إلى زعامة أكثر علمانية مثل نبيه بري، وهو محام وممثل لطبقة المهنيين الشيعة الجدد، تمكن من السيطرة على حركة أمل. ويحلول سنة ١٩٨٢م، كان بري على رأس أمل، التي كان من الواضح أنها أكبر منظمة سياسية شيعية أو ميليشيا وقوة سياسية صلبة في السياسات اللبنانيّة. وعلى أية حال، فعلى الرغم من الروابط مع إيران، فإن بري حول أمل نحو مسيرة وطنية. وكانت هوية حركة أمل الأساسية أنها منظمة شيعية وطنية. وكانت تسعى إلى تحقيق المساواة السياسية والاقتصادية للطائفة الشيعية، وتعمل داخل النظام السياسي متعدد المذاهب الدينية؛ ومن ثم كان هدفها الإصلاح، لا الثورة. وعلى النقيض من إيران ومن حزب الله، لم تسع إلى إقامة دولة إسلامية.

صعود حزب الله :

أشهم تأثير الثورة الإيرانية والغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢م، ثم ما تلى ذلك من احتلال إسرائيل للجنوب (١٩٨٥ - ١٩٨٢م) ومذبحة الفلسطينيين واللبنانيين في معسكرات اللاجئين في صبرا وشاتيلا بائديي المسيحيين الكاثوليك بمشاركة وتواطؤ إسرائيلي، [كل هذا] أشهم في

تأسيس منظمات إسلامية متطرفة ثورية، خاصة حزب الله والجهاد؛ اللذين كانت أهدافهما هي الاقتداء بإيران. وإذا سارا على نهج إيران، فإنهم كانوا ضد الولايات المتحدة وإسرائيل وسعياً إلى الإطاحة بالحكومة اللبنانية عن طريق العنف وفرض الدولة الإسلامية. وقد تم توضيح اتجاه حزب الله المولى لإيران في بيانه :

«نحن أبناء أمة حزب الله، الذين أسبغ الله النصر على طليعتنا في إيران والتي أسست نواة دولة إسلامية عالمية، نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة وعادلة تجسدت حالياً في آية الله الخوميني الأعلى... لقد فضينا الدين والحرية والكرامة على الإهانة والخضوع المستمر لأمريكا وحلفائها والصهيونية وحلفائهم الكثائبين. لقد نهضنا لتحرير بلادنا، ولكن نطرد الإمبريالية والفرّزة منه ولنأخذ مصيرنا في أيدينا»^(٣٤).

لقد امتدت علاقات الولايات المتحدة مع لبنان عشرات السنين، وتضمنت حضوراً تعليمياً وتبشيرياً وتجارياً ودبلوماسياً. ومع هذا فإن الولايات المتحدة كانت تزود إسرائيل بالطائرات والأسلحة ولم تحاول إدانة الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢م واحتلال إسرائيل للبنان في الأمم المتحدة. وكان كثيرون من اللبنانيين يعتبرون الولايات المتحدة شريكًا تكتيكيًا لإسرائيل في اجتياح لبنان، كما أنها استمرت في تأييد الرئيس اللبناني أمين الجميل، الذي كان الشيعة المتشددون يعتبرون نظامه غير معتبر عنهم وغير شرعي. وهكذا بدا بالنسبة للكثيرين في

سنة ١٩٨٥ م، أن القوة متعددة الجنسيات جزء من المشكلة وليس حلًّا لأنها تحمى حكومة الجميل والمصالح الإسرائيليية.

برهنت سنة ١٩٨٢ م أنها نقطة فارقة في السياسات الشيعية. فبالإضافة إلى الغزو الإسرائيلي شهدت هذه السنة انقساماً في حركة أمل، وتأثير الحركات والسياسات الشعبية الشيعية، ومعها تحد رئيسي لسيطرة أمل على النشاط السياسي الشيعي. وعندما وافق نبيه بري على المشاركة في لجنة الخلاص الوطني، وهو تحالف مع المجموعات الدينية والمذهبية الأخرى، بعد الغزو الإسرائيلي سنة ١٩٨٢ م بقليل، تحدي زعامته حسين موسوى، وهو مدرس سابق وعضو مجلس قيادة أمل. واتهم موسوى بري بالتعاون مع إسرائيل ورفض هدفه الوطني العلماني في إقامة دولة متعددة الديانات. وانشق وانسحب إلى بعلبك في وادي البقاع حيث كون حركة أمل الإسلامية، وهي منظمة مقاتلة تأثرت بشدة بآستانة الخميني والتزمت بإقامة الجمهورية الإسلامية في لبنان. وكانت بعلبك بالفعل مركزاً للنشاط الشيعي الإيرلندي المقاتل. إذ كانت إيران قد أرسلت ألفاً وخمسمائة من الحرس الثوري (بازداران) إلى لبنان سنة ١٩٨٢ م بعد الغزو الإسرائيلي بقليل لمساعدة المقاومة. وهناك قدموا التدريب والمساندة لحزب الله، وهو تنظيم ثورى شيعى يستلهم إيران بربور فى أعقاب الثورة الإيرانية، ولكنه بربور فى الصدارة فقط ردًا على الغزو الإسرائيلي سنة ١٩٨٢ م^(٢٥).

وعلى العكس من أمل، وأمل الإسلامية، كانت زعامة حزب الله زعامة دينية ترتكز على المساجد. وقاد شباب رجال الدين الشيعة الموالون لإيران جماعات من الشبان والمهنيين في شبكة من الميليشيات الفضفاضة التنظيم. وكان الكثيرون من أولئك المشايخ قد تعلموا في النجف بالعراق خلال الستينيات والسبعينيات، حينما كانت مركزاً للتعليم الإسلامي وأيضاً للفكر الإسلامي النضالي. ومن بين آيات الله العراقيين البارزين كان محسن الحكيم وباقر الصدر، اللذان انضم إليهما سنة ١٩٦٥ آية الله الخوميني. وهناك تلقى الطلاب اللبنانيون، الذين جلسوا إلى جوار زملائهم القادمين من كل أنحاء العالم الإسلامي الشيعي لكي يدرسوا في محافل النجف، رؤية عالمية إيديولوجية تعارض الطرائق الغربية وتضع الإسلام بدليلاً عن القومية والشيوعية. وكان رجال الدين الكبار يحاضرون ويكتبون في موضوعات مثل الحكومة الإسلامية والشريعة والاقتصاد والثورة. وحدث في النجف سنة ١٩٧٠ م أن ألقى آية الله الخوميني محاضراته حول طبيعة الحكومة الإسلامية وحكم رجال الدين. وعلى الرغم من أن هذه المحاضرات لم تلق سوى قدر قليل من الاعتراف آنذاك، فإنه بحلول سنة ١٩٧٩ م كانت الفكرة قد تحولت إلى حقيقة في إيران ما بعد الثورة وصارت مصدراً للإلهام والإرشاد للكثيرين من الشيعة في لبنان. وبالنسبة لشباب رجال الدين الشيعة اللبنانيين، صار الخوميني وإيران بمثابة العرأب الروحي والمالي. وكانت المصقات وصور آية الله الخوميني موجودة في المساجد والبيوت، وعلى

الحوائط العامة، وفي المسيرات والاجتماعات الحاشدة. وكانت خطبه وكتاباته تلك المحاضرات مصدرًا للخطب الدينية والسياسية. وبينما كانت صورة موسى الصدر تحكم صحف حركة أمل، فإن صورة الخميني أيضًا احتلت الصدارة في جريدة حزب الله. ومثمنا كان الحال في إيران، ارتدت النساء الحجاب وأطلق الرجال لحامن، التي اعتبرت علامة على الهوية الإسلامية، اقتداء بالنبي. وسافر زعماء حزب الله بانتظام إلى إيران، مثمنا سافر الرسميون الإيرانيون إلى لبنان. وصارت السفارة الإيرانية في دمشق (كانت سوريا إحدى البلاد العربية القليلة التي كانت حليفة لإيران) مركزاً لتنظيم وتنسيق الدعم الإيراني (التدريب والمال والأسلحة) للعنف السياسي. وقدمت إيران التدريب والدعم المالي لعمليات حزب الله العسكرية وخدماته الاجتماعية. وبحلول سنة ١٩٨٧ م كان تقدير قيمة المساعدات الإيرانية بحوالى عشرة ملايين من الدولارات شهرياً. وكانت المواد الإيرانية تستخدم في تدريب وتلقين جيل جديد من المجاهدين. وفي الوقت نفسه كسب حزب الله قلوب وعقول مؤيدين جدد، كما حاز على تأييد آخرين من خلال برنامج فعال مؤثر لمساعدة الاجتماعية شملت الإسكان والمدارس والمستشفيات والعيادات والمحلات التعاونية والمساعدة المالية والمنح الدراسية لضحايا الحرب. وقدرت بعض التقارير أن حزب الله قدم منحًا دراسية لحوالى أربعين ألف طالب^(٣٦).

تنظيم حزب الله وقيادته :

من الناحية التنظيمية، كان حزب الله حركة إيديولوجية فضفاضة التنظيم أكثر منه حزباً سياسياً. وعلى العكس من التنظيم السياسي لحركة أمل، كان حزب الله، بتوحده مع زعيم واحد، وعضويته الثابتة، اتحاداً بين مجموعات وميليشيات ذات عقليات متشابهة، منتشرة في كافة الأرجاء المجاورة، في القرى وبلدات بيروت ووادي البقاع وجنوب لبنان. وبحلول الثمانينيات كان حزب الله يضم عدداً من المجموعات الثورية. حركة أمل الإسلامية، ومنظمة جُند الله، وفيلق استشهاد الحسين، ومنظمة العدالة الثورية، وجماعة الجهاد، وكانوا جميعاً يشتركون في رؤية وبرنامج مشتركين : تقويض الدولة اللبنانية وخلق دولة إسلامية مكانها، قبول إيران والخوميني مثالين يحتذى بهما، واتفاق على أن أعداءها هم الحكومة اللبنانية، والطوائف الدينية الأخرى، والولايات المتحدة وفرنسا، وكذلك الحكومات العربية الموالية للغرب مثل العربية السعودية والكويت؛ والاعتقاد بأن القضاء على «أعداء الله» فرض ديني يستوجب الجهاد، والشهادة والتضحية بالنفس. وكان هناك قادة كثيرون، بدلاً من قائد واحد. وبينما كانوا يتعاونون في العمليات المشتركة، فإنهم مارسوا أيضاً حرية التصرف على انفراد. وصار حزب الله أقوى بنيانًا، مع مجلس شورى أعلى من رجال الدين وقادة الميليشيات كما كانت هناك مجالس ولجان محلية. وعلى أية حال، بقى حزب الله مظلة جامعة أكثر منه حركة محكمة التنظيم :

«أريق قدر كبير من الأخبار على موضوع من يقود حزب الله، ولكن الحقيقة أنتا - في أفضل الأحوال - تتعامل مع قيادة جماعية تقود فصائل وعصب مختلفة. وحتى إيران يجب أن تداهن بدلاً من أن توجه وتأمر في مثل هذه البيئة. وبعبارة أخرى، فإنه على الرغم من صلاتهم بإيران، سيكون من الخطأ أن نؤكّد أن العصب داخل حزب الله تفتقر إلى قدر معقول من الحرية»^(٣٧).

وعلى مر السنين بُرِزَ عدد من كبار القادة، لاسيما الشيوخ عباس الموسوي (قتل في سنة ١٩٩٢م) وصباحي الطفيلي، راغب حرب، وخاصة محمد حسين فضل الله. وربما يكون الشيخ فضل الله (ولد سنة ١٩٣٥م) أبرز رجال الدين الشيعة في لبنان، فهو باحث ديني امتدت شهرته وأتباعه خارج حدود لبنان. وعلى الرغم من أنه أصر على أنه ليس القائد ولا حتى عضواً في حزب الله، فإنّه يعتبر لدى الكثيرين المرشد الروحي للحزب^(٣٨). وإذا كان مولوداً في النجف حيث تلقى تعليمه، فإنّه عاد إلى لبنان وطن والديه سنة ١٩٦٦م، حيث حقق بسرعة شهرته باعتباره مرجعًا دينياً بارزاً. وإذا كان خطيباً مفوهاً، فقد كان يجذب جموعاً حاشدة إلى مسجده في بيروت. وعلى الرغم من أنه كان في الأساس باحثاً دينياً، فإنّ تجربة الحرب الأهلية اللبنانيّة والثورة الإيرانية أثرت على انحرافاته في النشاط السياسي^(٣٩). ومثل آية الله الخومياني، وموسى الصدر، وغيرهما من زعماء الناشطين الشيعة، يمزج فضل الله بين البحث الديني التقليدي وبين إعادة تفسير قوى للتاريخ

الإسلامي والعقيدة الإسلامية يؤكد على النشاط السياسي والإصلاح الاجتماعي؛ «إننا كمسلمين نعتبر أن السياسة جزء من حياتنا الشاملة، لأن القرآن يؤكد على إقامة العدل باعتباره تكليفاً إلهياً... وبهذا المعنى، فإن ممارسة المؤمن للسياسة نوع من الصلاة»^(٤). وهكذا كتب تفسيراً متعدد الأجزاء للقرآن، وألف أيضاً «الإسلام ومنتقى القوة» و«المقاومة الإسلامية». ورسالته ترفض الاستكانة في مواجهة الحالة المقهورة لحياة الشيعة وتحض على النضال ضد الظلم الاجتماعي: «على المسلمين أن يشنوا (ثورة إسلامية)... تحت قيادة العلماء الذين تضمن معارفهم ونزاهم النصر على قوى الكفر الشيطانية»^(٥).

وفضل الله من الناشطين ولكنه ينكر أى دور سياسي رسمي : «إنى خادم للأمة، أعمل من أجل المسلمين وغير المسلمين، ولى مؤيدون حتى بين السنة لأننى أتحدث عن الإسلام باعتباره حركة لإقامة الحرية والعدل»^(٦). ومشورته مطلوبة، على الرغم من عدم الأخذ بها على الدوام، وغالباً ما يتحدث بوضوح دفاعاً عن حزب الله والجماعات المرتبطة به. وحينما تكون هناك تناقضات أو عدم توافق بين ما يقوله فضل الله وما يفعله حزب الله، فإنه يكون من الصعب أن نعرف إلى أى مدى يرجع هذا إلى اختلافات أصلية تتعارض مع مراوغات فضل الله.

ومن الناحية الإيديولوجية، يختلف توجه حزب الله الثوري الإسلامي عن موقف حركة أمل الأكثر إصلاحية ووطنية. فعلى حين يطالب حزب الله بدولة إسلامية، ظلت حركة أمل تحترم كيان الدولة اللبنانيّة وعملت

لتحقيق دولة متعددة المذاهب فيها توزيع أكثر عدالة للسلطة. ويتناقض قيادة حزب الله الدينية، وعلاقاته الوثيقة مع إيران، ومظهره الإسلامي الواضح، وإيمانه «بمسيرة الإمام الخوميني»، مع صورة حركة أمل التي تخلو من رجال الدين، وتبدو أكثر غريبية واعتدالاً. وبينما يتنهج حزب الله نهجاً أكثر عالمية ودولية ووعياً بالذات الإسلامية، فإن حركة أمل تقعن بأن ترکز فقط تقريرياً على المصالح الوطنية. ويوضح اسم حزب الله هويته الأمريكية باعتباره حركة لكل المسلمين تمتد إلى ما وراء حدود لبنان. ومثل حركة الخوميني في إيران، يرى حزب الله في نفسه جزءاً من ثورة إسلامية على اتساع الدنيا ويعُلّى من شأن القضايا الإسلامية مثل تحرير فلسطين^(٤٣). تكشف تعليقات الشيخ فضل الله على التناقض في علاقات كل من حزب الله وحركة أمل مع الفلسطينيين عن الفروق بين اهتمامات حزب الله الأكثر عالمية وإسلامية والتزام حركة أمل الضيق الوطني: «إن استراتيجية حزب الله هي استراتيجية الجهاد التي تصر على أن وجود إسرائيل في فلسطين غير شرعي... أما بالنسبة لأمل فإنها ربما تعتبر تحرير الجنوب واجبها الوحيد»^(٤٤).

الصراع بين حزب الله وحركة أمل :

مثل الناشطين في إيران، استخدم حزب الله عقيدة الشيعة في التضحية بالنفس والشهادة في خدمة الجهاد ضد القهرا والظلم. وفي

بعض الأوقات اتخذ هذا شكل الانتحار المفزع وتفجير السيارات في هجمات ضد الأهداف الغربية والإسرائيلية. وكانت هناك سلسلة من التفجيرات الانتحارية ضد السفارتين الأمريكية والفرنسية والأمريكية، والمصالح الغربية خلال عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ م وقتل أكثر من ٢٥٠ فرداً من مشاة البحرية الأمريكية في تفجير في أكتوبر سنة ١٩٨٣ م بثكناتهم في ضواحي بيروت. كذلك تم استهداف القوات الإسرائيلية من سنة ١٩٨٣ إلى سنة ١٩٨٥ م. وكان انسحاب القوة متعددة الجنسيات من بيروت وتراجع القوات الإسرائيلية إلى الحزام الأمني في الجنوب اللبناني قد حسناً صورة حزب الله باعتباره أكفاء المدافعين عن الحقوق والمصالح الشيعية.

وقد شكل استخدام حزب الله للقوة ونجاجه ضغطاً مستمراً على حركة أمل، التي كانت تتنافسه بشكل مطرد على قلوب الشيعة وعقولهم، بحيث تتخلّى عن الاعتدال وتثبتّ قدرتها على القتال وفعاليتها. كان انقسام أمل سنة ١٩٨٢ وتصاعد سيادة المنظمات الراديكالية مثل حزب الله، قد قضى على ميزة سبق أمل في الدفاع عن المصالح الشيعية. وقد أدت الفروق الإيديولوجية والسياسية بين الجماعتين إلى المواجهات والصراعسلح وغالباً ما تقاتلوا ضد بعضهما بدلاً من أن يقاتلا عدواً مشتركاً.

اختلّفت حركة أمل مع حزب الله والجماعات المرتبطة به حول موقفها من الغرب وإسرائيل. إذ كان برى يسافر بشكل منتظم إلى

الولايات المتحدة، حيث كان يحمل البطاقة الخضراء باعتبارها مقيمًا أجنبيًا وحيث كانت زوجته السابقة وأولاده يقيمون. كانت سياسة أمل أكثر تركيزًا في اهتماماتها حول سياسة الولايات المتحدة والتدخل الإسرائيلي، وهو ما كان يتناقض بحدة مع عداء حزب الله المطلق ضد الأميركيان وصيغاته القتالية «الموت لأمريكا». واصطدمت حركة أمل بالثوريين الإسلاميين حول خطف طائرة TWA 847 سنة ١٩٨٥، وحول خطف الرهائن واحتجازهم، ولاسيما خطف وإعدام الكولونيل وليم هيجينز من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في لبنان سنة ١٩٨٩. وقد عمل بري على إطلاق سراح المسافرين على طائرة تي دبليو إيه. وعلى العكس من حزب الله، الذي رأى في وجود الأمم المتحدة شكلاً آخر من أشكال التدخل الأجنبي (خاصة الأميركي والإسرائيلي)، كانت حركة أمل ترى أن وجود الأمم المتحدة ضروري لإعادة الاستقرار في الجنوب اللبناني وسعت إلى ضمان سلامة قوات الأمم المتحدة. وقد أدى اختطاف هيجينز إلى إشعال معركة عنيفة بين ميليشيات حزب الله وحركة أمل للسيطرة على غرب بيروت وجنوب لبنان. وعلى الرغم من أن سوريا كانت حليفة لإيران، فإنها كانت تساند حركة أمل بشكل متزايد لأن دعوة حزب الله إلى إقامة دولة إسلامية كان يهدد النفوذ السوداني في لبنان.

استمرت الاختلافات بين حركة أمل وحزب الله حتى نهاية الحرب الأهلية اللبنانية. وبينما انضمت أمل مع جماعات دينية أخرى في قبول

اتفاق الطائف الذي عقد بسعى من السعودية، الذي برهن على كونه توزيعاً أكثر عدالة للسلطة (بينما احتفظت المارونية برئاسة الجمهورية)، ظل حزب الله على صلابته في رفضه للاتفاقيات. وقد تأثرت قوة حزب الله تأثراً عنيفاً بإعادة السلام إلى لبنان كما تأثرت علاقاته مع إيران. فمع موت آية الله الخوميني ونهاية الحرب الإيرانية- العراقية، بدلت حكومة إيران أولوياتها، وركزت على التطور الداخلي والتجارة الدولية. كما أن رئيس إيران الجديد هاشمي رافسنجاني، انتهج سياسة خارجية أكثر نفعية وأقل تشدداً وأوقف الدعم عن التصدير العنيف للثورة، وأدان احتجاز الرهائن. وتوقفت المساعدة التي كان حزب الله يحصل عليها من إيران بشكل مؤثر وتصاعدت عزلته. وفي الوقت نفسه ضغطت سوريا على حزب الله لكي يطلق سراح رهاناته. ومع نهاية الحرب الباردة وفقدان الحماية السوفيتية، سعت سوريا إلى إخفاء صورتها الإرهابية وتحسين علاقاتها مع الغرب.

وكما كان الحال في مصر، أدت الحقائق الاجتماعية السياسية إلى تفريخ عدد من الحركات الإسلامية في لبنان. وفي أواسط الشيعة كانت الفروق بين الأغنياء والفقراء وتهميشهما الجماهير الشيعية، بمثابة التربية الخصبة لكل من الحركات الإصلاحية والثورية. ومن المثير للسخرية، أن الإيرانيين قد أثروا على تشكيل كل من حركة أمل وحزب الله. إذ كانت حركة أمل تدين بأصولها وإلهامها لموسى الصدر، كما أن حزب الله، كان مديناً من الناحية الإيديولوجية والمالية لآية الله الخوميني. بيد أنه

على الرغم من أرضيتهما المشتركة، فإن حركة أمل انتهت نهجاً إصلاحياً داخل الدولة القائمة، على حين رفض حزب الله الماضي وسعى إلى فرض رؤيته عن النظام الإسلامي. وبينما كانت حركة أمل، على الرغم من عدم معارضتها للنضال المسلح، حريصة على إقامة علاقات مع الغرب، فإن حزب الله كان يرفض «الشيطان الأكبر» ومضى بجسارة لفرض دعاواه من خلال العنف والإرهاب.

السياسات الإسلامية في المغرب :

على مدى معظم سنوات الثمانينيات، وعندما كان انتباه العالم منصباً على إيران وليبيا، الخومي니 والقذافي، فإن عددًا قليلاً من الدراساتأخذت الإحياء الإسلامي في شمال أفريقيا مأخذ الجد. والواقع، كما لاحظ الكثيرون، «يمكن أن يكون الإحياء الإسلامي قد حدث في الشرق الأوسط، ولكن لم يحدث أبداً في شمال إفريقيا الناطق بالفرنسية، إن لم يكن التابع لها: الجزائر وتونس والمغرب» إذ إن النظم الاستبدادية هناك كانت تمنع الأحزاب الإسلامية والمنظمات السياسية. وبينما كانت الجزائر تعترف بالإسلام في دستورها، فإنها كانت تعتبر دولة اشتراكية متشددة في الأساس، تخضع لسيطرة حازمة من زعامة علمانية. أما تونس تحت حكم الحبيب بورقيبة فكانت دولة حديثة غربية التوجه. وفي متابعته لعملية التحديث قام بورقيبة علناً بالإفطار في

رمضان وجُرم تعدد الزوجات (بعد أن كان يخضع لقيود بسيطة) أما زعيم المغرب، الملك الحسن، فقد ظهر نجاحه في المزج بين البعد الديني وشرعنته السياسية مع اتجاه غربي قوى وسيطرة محكمة على أية وكل معارضة.

وبنهاية الثمانينيات، على أية حال، أوضحت سياسة الانتخاب أن المعارضة السياسية الأساسية في تونس والجزائر معارضة إسلامية: حركة الاتجاه الإسلامي أو حزب النهضة في تونس وجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر. وعلى الرغم من أن حزب النهضة كان ممنوعاً من يمارس دوره كحزب سياسي فإن أعضاءه كسبوا ١٧٪ من أصوات الناخبين، وفي بعض المناطق الحضرية وصلوا إلى ٤٠ بالمائة في الانتخابات الوطنية التي تسيطر عليها الحكومة في أبريل سنة ١٩٨٩م. وقد صدّمت الجزائر، ومعظم دول العالم الإسلامي في الواقع، حينما حققت جبهة الإنقاذ الإسلامية، في غضون سنة واحدة، انتقالها من مجرد حزب خارج على القانون إلى تحقيق نتيجة مذهلة وكاسحة في الانتخابات البلدية سنة ١٩٩٠، ثم بعد ذلك في الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٩١م.

كانت الحركات الإسلامية في المغرب، شأنها شأن معظم العالم المسلم، قد طورت شكلًا إسلاميًّا جديداً أو حديثاً في التنظيم. وعلى النقيض من التنظيمات التقليدية، مثل الطرق الصوفية وجماعات العلماء التي كانت نشطة في النضال الوطني، فإن التنظيمات الإسلامية

ال الحديثة الناشطة كانت زعامتها من المدنيين وليس من رجال الدين، كما أنها ذات قواعد حضرية، وتسعى أساساً بين الطلاب والمهنيين المتعلمين، على حين تجتذب أيضاً أعضاء من أفراد المهن التقليدية (التجار والحرفيين). وكانت معظم هذه التنظيمات، في مرحلتها التكوينية قد تأثرت على نحو خاص بومضات نجوم الحركة الإسلامية المعاصرة : مولانا أبو الأعلى المودودي، وحسن البنا، وسيد قطب. وبإضافة إلى ذلك فإنها اعتمدت على المصلحين الإسلاميين الأوائل مثل ابن حزم، وابن تيمية وكذلك الناشطين الإسلاميين وزعماء الوطنيين في القرن العشرين بالغرب مثل مالك بن نبي وابن باديس. ومثل أقرانهم في أجزاء أخرى من العالم المسلم، في السنوات الحديثة، حيثما تسمع الحكومات، كان النشطاء الإسلاميون قد انتقلوا من الهاامش إلى المركز وصاروا آنذاك يشاركون في الانتخابات والجرى العام للمجتمع. وكانت معظم هذه الجماعات تحبذ العمل داخل النظام بدلاً من استخدام العنف للوصول إلى السلطة.

وغالباً ما يقدم المغرب مثالاً ممتازاً على تطور العديد من الحركات الإسلامية. وقد تطورت الحركات الإسلامية هناك من جمعيات للقرآن أو ثقافية دينية إصلاحية غير سياسية صغيرة نسبياً، إلى أن تعمل حركات اجتماعية حديثة وأحزاب سياسية، مشاركة أو تنظيمات سياسية تتبنى القضايا الشعبية، مثل التحريرية السياسية، وفرص العمل، والخدمات الأفضل، ونزاهة الحكومة، وحقوق الإنسان، وتوزيع

أكثر عدالة للثورة، والتاكيد الأكبر على الهوية العربية الإسلامية. وهي تضم الآن الجيل الأول والجيل الثاني من الأعضاء المتعلمين من أبناء الطبقة الوسطى، وعلى قدر جيد من التنظيم والفكر. وفي الوقت نفسه، فإن كلاً من القيادة والقواعد والأعضاء كانت تضم تنوعاً من الاتجاهات الدينية والسياسية والعلمية - المحافظين والإصلاحيين، المعتدلين والمتشددين. وتكشف حالة حركة الاتجاه الإسلامي في تونس عن طبيعة الحركات الإسلامية في المغرب ومخاطر التغوير.

تونس والحركة الإسلامية :

على مدى معظم فترات تاريخ تونس منذ استقلالها سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٨٧م، لم يحكمها غير حاكم واحد، هو الحبيب بورقيبة «المجاهد الأكبر» في نضال تونس الوطني. وكان يحكم دولة موحدة ذات حزب سياسي واحد على مدى أكثر من ثلاثين سنة. وأكثر من أي حاكم مسلم آخر، باستثناء أتاتورك في تركيا الذي أسس دولة علمانية تماماً، وضع بورقيبة تونس على طريق تحديد كان موالياً للغرب وعلمانياً بشكل حاسم، وصار صديقاً قيماً لكل من فرنسا والولايات المتحدة. وحجب تراث تونس العربي الإسلامي في ظل الثقافة الرسمية فرنسية الاتجاه. وكانت الفرنسية بدلاً من العربية لغة الحكومة الرسمية، والتعليم العالي، وثقافة النخبة ومجتمعها. وفي حرص قلل بورقيبة من حضور الإسلام

وتأثيره. فبعد الاستقلال بوقت قصير، مررت تونس قانوناً للأحوال الشخصية (١٩٥٧م) مضى إلى شوط أبعد من أى بلد مسلم آخر باستثناء تركيا العلمانية في حظر تعدد الزوجات بدلاً من تقييده بشكل بسيط. بل إن ما هو أكثر رمزية على تناول بورقيبة للدين والتحديث وقبوله الكامل للقيم الغربية، كان إلغاء المحاكم الشرعية، ومنع ارتداء الحجاب، ومحاولته حتى العمال على تجاهل صيام رمضان، الذي كان يشرب خلاله كوباً من عصير البرتقال على شاشة التليفزيون. وقد ذُمم التأثيرات الضارة للصيام خلال ساعات النهار، زاعماً أنه يؤثر على الإنتاجية الوطنية والتطور الاقتصادي. وتم إغلاق جامع الزيتونة، وهو مركز مشهور للتعليم الإسلامي في شرق أفريقيا والعالم الإسلامي. وتم إضعاف علماء الدين، بدلاً من احتواهم بواسطة الحكومة كما هو الحال في كثير من البلاد المسلمة. وبالنسبة لبورقيبة، كان الإسلام يمثل الماضي؛ وكان الغرب هو أمل تونس الوحيد لمستقبل متمدن. ولاغروا، إذن، أن استنتج الخبراء أن «تونس التي كانت تاريخياً أكثر البلاد العربية انفتاحاً وبحر متوسطية، لا يمكن أن تكون موضعًا لانتفاضة إسلامية»^(٤٥).

يمكن ملاحظة تطور الحركات الإسلامية بوصفها انعكاساً للحياة الشخصية، والأحوال الاجتماعية وسياسات الحكومة وتصيرفاتها بشكل واضح في كل مرحلة من مراحل تطور كبرى الحركات الإسلامية في

تونس (من تشكيلها حتى تحولها)، وهى حركة الاتجاه الإسلامى، أو حزب النهضة، كما هو اسمها اليوم.

إذ إن حياة زعيمها الأعلى، راشد الغنوشى، تسير على نموذج حياة الكثيرين من الناشطين من أبناء جيله :

١- تعليم تقليدى ثم تعليم حديث، لكن مع تركيز واضح على اللغة العربية بدلاً من الفرنسية.

٢- حماسة شبابية ومشاركة فى حركة القومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر.

٣- ما تلى ذلك من ارتباك وأزمة هوية حينما خسرت القومية العربية جدارتها بسبب الهزيمة العربية المريمة فى حرب سنة ١٩٦٧ م.

٤- التحول عن القومية العربية والعودة إلى الإسلام، ولاسيما إلى رؤية عالمية إيديولوجية إحيائية بفضل حسن البنا وسيد قطب ومولانا أبو الأعلى المودودى.

٥- رد فعل سلبي قوى تجاه قرينه المباشر صاحب الثقافة والقيم الغريبة، وإعادة مواحة أعمق لتراثه العربي- الإسلامي بعد الدراسة فى فرنسا.

٦- اتخاذ الدور المزدوج للقيادة بوصفه مدرساً وناشطاً، وهو مسار يشبه مسار ناشطين كثيرين آخرين مثل حسن البنا وسيد قطب

فى مصر، والمويدى فى باكستان، وزعماء العصر الحديث مثل عبد السلام ياسين فى المغرب، وعباسى مدنى فى الجزائر، وحسن الترابى فى السودان.

٧- ما تلى ذلك من التحقق من الصلة المحدودة بين الناشطين فى الخارج، الذين كانت رؤيتهم واستراتيجياتهم محكومة بتجاربهم المحلية، ومن ثم الحاجة إلى وضع الرسالة والإيديولوجية الإسلامية فى سياقها.

٨- وينتتج عن هذا التحول من الميل نحو الإخوان المسلمين المصرىين إلى حركة أكثر تمركاً فى تونس ومن النشاط المقاتل المستوحى من سيد قطب إلى نشاط أكثر برامجاتية واعتدالاً وتتوافقاً مع البلاد.

وقد تشكل تطور الفنوشى وتطور الحركة الإسلامية فى تونس بالحوادث التى جرت فى السبعينيات. وكانت الأسباب أو التأثيرات عديدة: الصدوع الذى أحدثه هزيمة ١٩٦٧م وسقوط جدار القومية العربية: البطالة المنتشرة ونقص الطعام الناتج عن فشل الحكومة و برنامجه الاشتراكى المخطط لتطوير الاقتصاد (لاسيما تجميع الأرض الزراعية من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٠م) : الاضطرابات الوطنية وحوادث الشغب بسبب الطعام سنة ١٩٧٨ : إعادة ظهور الإسلام والمنظمات الإسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين المصرية والجماعة الإسلامية فى باكستان فى مجالات السياسة فى العالم المسلم : استخدام السعودية

وليبيا عائدات البترول لزيادة نفوذهما في العالم المسلم ؛ والثورة الإيرانية.

واز كانت الحكومة التونسية، قلقة برغبتها في أن تتأي بنفسها عن إخفاق سياساتها الاشتراكية في السبعينيات، فقد أخذت تنتهج سياسة تحرر اقتصادي في السبعينيات، كما أظهرت قدرًا أكبر من الاهتمام بإحياء هوية تونس العربية الإسلامية وتراثها. وإعادة التأكيد على هذه الهوية انعكست في تأسيس الجمعيات الثقافية، ولاسيما جمعية الحفاظ على القرآن الكريم في جامع الزيتونة المجل في تونس، وفي نمو جماعات الطلاب ذوي الاتجاه الإسلامي بالجامعات والمدارس الثانوية، وهو ما أسهم في نمو حركة الإحياء الإسلامي. كذلك أثر التأكيد المتعدد على الهوية الإسلامية إيديولوجياً بقوة بالإخوان المسلمين في مصر. وكانت كتابات الإخوان المسلمين من أمثال حسن البنا وسيد قطب ومحمد قطب ومحمد الغزالى متاحة بالفعل كما كان لها تأثير قوى على الحركة الإسلامية الجنينية في تونس.

ويرهن راشد الغنوشى على كونه خطيباً شعبياً وزعيمًا للشباب. وقد اجتذب جموعاً حاشدة من بين الطبقة العاملة الفقيرة للاستماع إلى خطبه عندما كان ينتقل من جامع إلى آخر كما اجتذب الطلاب من مدرسته لحضور المناوشات الأسبوعية التي كانت تديرها جمعية الحفاظ على القرآن الكريم. وكانت الجمعية مكرسة لتحسين وترقية تراث تونس العربي - الإسلامي وتمتعت برعاية الحكومة وإشرافها ووجد بورقيبة

أنها طالما بقىت جمعية ثقافية غير سياسية فهى مفيدة للتصدى فى وجه
نأديه اليساريين.

وبالنسبة للفنوشى، كان التعليم والدعوة والمشاركة فى الجمعية
جوانب متداخلة فى مهمته لاستعادة جنور تونس وحضارتها العربية
الإسلامية. وقد عكست تجربته وتجارب كثيرين غيره ليسوا من طبقة
النخبة أزمة الهوية العميقـة فى تونس ومصدر ضعفها : «أتذكر أننا
تعودنا أن نشعر كما لو كنا غرباء فى بلادنا. لقد تعلمنا باعتبارنا عرباً
ومسلمين، بينما كنا نستطيع أن نرى أن البلاد قد صيفت كلها على
نموج الهوية الثقافية الفرنسية. وبالنسبة لنا كانت الأبواب مغلقة فى
وجه أى تعليم أعلى لأن الجامعات كانت متغيرة تماماً. وفي ذلك الوقت،
كان أولئك الراغبون فى مواصلة دراستهم بالعربية يضطرون إلى الذهاب
إلى الشرق الأوسط»^(٤٦).

وقد اعتمدت خطب الفنوشى وكتاباته بشدة على التفاسير والرؤى
الإيديولوجية لناشطين من العلماء المسلمين مثل مولانا المودودى، وحسن
البنا، وسيد قطب وأخيه محمد قطب، ومالك بن نبي، ومحمد إقبال.
وكانت رسالته تدين التخلف السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافى
للمجتمع التونسي، وفقدانها للهوية والأخلاق بسبب تبعيتها واعتمادها
على مجتمع غربى مفلس أخلاقياً مازوم، والحاجة إلى العودة للإسلام.
وكان الجناة المذنبون هم الغرب وحكومة بورقيبة والنخب التونسية
المتغيرة وكذلك المؤسسة الدينية التقليدية، التى احتوتها الحكومة، وكانت

تدعوا إلى إسلام جامد بدلاً من الإسلام الحيوي. وكان الغنوشى يعتقد أن أهل تونس والعالم المسلم، بل والعالم الثالث في الحقيقة، هو الإسلام. وعلى أية حال، فإنه خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٨ م بقيت الحركة الإسلامية ورسالتها مهتمة أساساً بالتغيير الديني الثقافي في المجتمع. إذ إن الغنوشى ومجموعة صغيرة من زملائه، من بينهم عبد الفتاح مورو، وهو محام وناشط، تابعوا أهدافهم في داخل سياق جمعية الحفاظ على القرآن الكريم. وباعتبارها رسمياً حركة غير سياسية دينية ثقافية، فإنها لم تكن تمثل سوى قدر قليل من التهديد للحكومة. وقد حجبت المناقشات والأنشطة الرسمية للجمعية الوعي السياسي والتسييس الفكري اللذين كانا يسريان بين الغنوشى وزملائه.

وشهدت أواخر السبعينيات تسييساً مطرباً للحركة الإسلامية استجابة للموقف الداخلي في تونس والأحداث في إيران. ومثلاً هو الحال في كثير من أنحاء العالم المسلم، برهنت الفترة من سنة ١٩٧٨ إلى سنة ١٩٧٩ م على أنها نقطة تحول سياسية في تاريخ الحركة الإسلامية بتونس. وقد أبرز استخدام بورقيبة الجيش ليسحق بوحشية مظاهرات الاحتجاج في يناير سنة ١٩٧٨ م، ثم انتصار ثورة إيران الإسلامية سنة ١٩٧٩ م، إخفاقات المجتمع التونسي العلماني المتغرب وألهب حماسة الكثريين للعودة إلى الإسلام. وتصاعدت المواجهة بين الحكومة والاتحاد التونسي العام للشغل (الاتحاد العمال) لتصل إلى إضراب عام في ٢٦ يناير سنة ١٩٧٨ م، وفيه قتل كثيرون أو جُرُحوا

بأيدي قوات الحكومة. وقد اعتبرت حركة اتحاد الشغل التونسي من جانب البعض أقوى حركة بأفريقيا والعالم العربي، بيد أن الغنوشى والحركة الإسلامية تجنبته وتحاشت أى تورط فيه لأن الحركة الإسلامية كانت تنظر بارتياح إلى صيغ الاتحاد، ولأن اتحاد الشغل التونسي كان تحت سيطرة حزب الدستور الحكومى أولاً، ثم سيطر عليه الماركسيون : «إن المواجهة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء صيغة ماركسية لاتتوافق مع فهمنا للحياة. وفيما بعد تحققنا أن للإسلام أيضاً ما يقوله في المواجهة، وأننا كمسلمين لا يمكن أن نبقى غير مبالين بها. إن الإسلام يقدم المساندة للمقهورين»^(٤٧). ووجد الإسلاميون أنفسهم مجبرين على إعادة التفكير في أفكارهم واستراتيجيتهم. وعلى حد قول واحد من زعماء حركة الاتجاه الإسلامي، فإنهم كانوا يناضلون مع سؤال «كيف يمكن أن نبتعد هكذا عما يجري في مجتمعنا على أرض الواقع وألا نلعب أى دور في المجتمع؟»^(٤٨).

كانت استجابة الغنوشى وغيره من القادة الكبار في أعقاب الأضطرابات العمالية في يناير سنة ١٩٧٩ قد أبرزت أيضاً التوتر داخل الحركة الإسلامية بين الجيل الأكبر وتابعيه من الطلاب، وهو توتر حول الاستراتيجية والمناهج التي ينبغي أن تبرز في النقاط الحرجة في التاريخ. إذ إنه بينما صدر منشور يؤيد مطالب العمال، فإن البيان نفسه أدان العنف، وهي وقفة كانت تتناقض بشدة مع الموقف الأكثر نسالية للطلاب المؤيدين داخل الحركة^(٤٩).

وكان للأحوال المتردية في تونس وموقع الحركة الإسلامية خارج
الحلبة السياسية أن أقنعت الفنوشى والحركة بالحاجة إلى التحرك لما هو
أبعد من العبارات الإيديولوجية العريضة وربط الإسلام مباشرة وبشكل
محدد بالمشكلات الحقيقة اليومية للناس سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.
إذ يجب النظر إلى الإسلام على أنه منبع ليس للهوية وإنما هو أيضاً
مصدر للتحرر - لكل من الفرد والمجتمع. هذا الاتجاه الجديد وضع
الإسلاميين على طريق الصدام مع الموقف غير السياسي لجماعة الحفاظ
على القرآن الكريم : ففي سنة ١٩٧٨ تم طردتهم، وأديتوا باعتبارهم
رجعيين جامدين (٥٠). وأخذ تحول هذه المجموعة الصغيرة نسبياً من قوة
دينية ثقافية إلى حركة اجتماعية سياسية شكله الرسمي بتأسيس
الجماعة الإسلامية سنة ١٩٧٩، أي بعد سنة من اضطرابات سنة ١٩٧٨
وفي أعقاب ثورة إيران. ومن الناحية التنظيمية والإيديولوجية، كان
الإسلاميون متأثرين بالإخوان المسلمين في مصر والسودان. وهكذا فإن
مجموعات غير رسمية حتى ذلك الحين من الناس ذوى التفكير المتشابه،
يقودها مؤسسوها وزعماؤها البارزون وتتمرّكز حول اجتماعات الجماعة
والمناقشة، صارت منظمات أقوى بنياناً وأوسع مشاركة، لها قواعدها
ونظمها وتوجهاتها العامة كما أن لها التزامها بالعمل الاجتماعي.

وأقيمت الجماعة الإسلامية باعتبارها تنظيماً وطنياً يقودها أميرها
الفنوشي ومجلس شورى منتخب. ومثل غيرها من المنظمات الإسلامية
الناشطة، كان للحركة جانبها العلنى وجانبه السرى على السواء. وكان

تحول الحركة الإسلامية إلى منظمة اجتماعية سياسية منغمسة بشكل مباشر في الشؤون السياسية والاقتصادية في تونس، قد زاد من شعبيتها واستدعاها ضغط الحكومة. وقد استدعت حقائق العمل تحت وطأة نظام يزداد عداوه أن تكون خلايا الحركة سرية، وأن يكون معظم نشاطها سرياً. وكان الغنوشي يدعو في رسالته إلى إسلام شامل يتعلق بموضوعات الحقوق السياسية والاقتصادية في مساجد تونس. وقد حدد بشكل سليم عقلية الشباب التونسي واهتماماتهم.

«ما الذي يهم شباب اليوم؟... موقف المعتزلة من صفات الله سبحانه وتعالى... وما إذا كان القرآن الكريم موجوداً أم مخلوقاً؟ هل أوحى الله بالإسلام مثل هذا الجدل العقيم عديم الفائدة؟ إنني أتساءل عن مشاعر طلابنا وهم يدرسون «الفلسفة الإسلامية» التي تقدم لهم حزمة من القضايا الميتة التي لا علاقه لها بمشكلات اليوم... إنني أقترح أن تعود هذه الأكفان إلى قبورها، وأن تدفن هذه المشكلات الزانقة وأن تعامل مع مشكلاتنا -في الاقتصاد والسياسة، والحرية الجنسية»^(٥١).

واستضافت مساجد تونس تجمعات وقدمت منصات الخطابة التي أمكن من فوقها المساواة بين النضال في سبيل الإسلام وحاجات الفقراء والمقهورين وشكاوهم. كذلك كانت الحركة تتحدث عن تلك المشكلات في البيانات والمؤتمرات وجريدةها «المعرفة» التي تأسست سنة ١٩٧٣م، ووفرت الشرعية الدينية لرسالة الحركة الاجتماعية السياسية. وكان الطلاب والعمال على وجه خاص ينجذبون إلى التنظيم الجديد إما

أعضاء أو متعاطفين. وكان الغنوشى والحركة الإسلامية يتحدثون مباشرة في القضايا الجارية- حقوق العمال، وفرص العمل، والأجور والفقر والتغريب في مواجهة هوية وطنية وثقافية أكثر أصالة، والمشاركة السياسية- ويقدمون إسلاماً حيّاً بدلاً من «الإسلام المتخفي» الذي واجهه الغنوشى عندما كان طالباً.

وفي ذلك الحين مزج الغنوشى بين دوره الباكر في فرنسا داعية مسلماً وناشطاً اجتماعياً بين العمال الفقراء وبين دوره زعيماً للشباب. إذ إن الحركة اجتذبت معظم أعضائها من طبقة العمال الوسطى والدنيا في المناطق الحضرية والريفية. وكانت رسالتها عن الحرية السياسية والنشاط الاجتماعي دفاعاً عن حقوق الفقراء، والمقهورين هي التي ساعدت الجماعة الإسلامية على أن تصطف مع الاتحاد التونسي العام للشغل وتكتسب التأييد من داخل صفوفه. وفي الوقت نفسه استهدفت الجامعات والمدارس. ونمت منظمات الطلاب الإسلامية وتکاثرت داخل الجامعة وجذبت الشبان والشابات من كليات العلوم والهندسة بشكل خاص. وعلى الرغم من أنهم اصطدموا بالطلاب الوطنيين العلمانيين واليساريين، فإن منظمات الطلاب الإسلامية تحكمت في السياسة الطلابية.

وفي أبريل سنة ١٩٨١، عندما قامت حكومة بورقيبة بتحويل نظام الحزب الواحد السياسي في تونس ليكون نظام تعددية حزبية، تحولت الجماعة الإسلامية إلى حزب سياسي باسم حركة الاتجاه الإسلامي

موضحاً أنه واحد من عدد من الاتجاهات (إسلامية وعلمانية واليسارية، الخ) في المجتمع التونسي. وعبارة «الاتجاه الإسلامي» كان تستخدم بالفعل على ألسنة الجماعات الطلابية بالجامعة وكانوا قد استعاروها من أقرانهم السودانيين.

وعلى الرغم من أن الغنوشي رفض إصدار رخصة تجعل حزبه قانونياً، فإن حركة الاتجاه الإسلامي واصلت تحديها للدولة العلمانية. إذ إن برنامجه أعاد تأكيد أسلوب حياة تونس العربي الإسلامي وقيمها العربية الإسلامية، وتقييد المظهر الغربي الفرنجي لتونس، وتحسين الديمقراطية، والتعددية السياسية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية. وكانت قسوة بورقيبة في رده على أية معارضة وكل معارضة وسياسات حكومته المقيدة التي استبعدت الكثير من التونسيين، قد أفرخت معارضة دينية وعلمانية اشتركت في الشكوى وعانت من قدر متساو من القمع. وقد برهنت حركة الاتجاه الإسلامي على فعاليتها في اجتذاب الكثريين من غير المسلمين ليس فقط الطلاب والعمال وأعضاء الاتحاد، وإنما أيضاً المهنيين من أبناء الطبقة الوسطى والمدرسين وأساتذة الجامعات والمهندسين والمحامين والعلماء والأطباء.

وقد جلب تسييس الحركة الإسلامية حنق الحبيب بورقيبة وغضبه، إذ اعتبرها تهديداً لحكومته. فقد كان يتسامح مع المنظمات الإسلامية طالما بقية بعيداً عن السياسة، ولكن يواجه بها اتهامات ناقديه من الإسلاميين واليساريين. وعلى أية حال، كانت المعارضه السياسية

مسألة مختلفة تماماً. إذ كان برنامج حركة الاتجاه الإسلامي السياسي الاجتماعي يمثل تحدياً مزدوجاً، لأنه كان يردد أصوات الانتقادات التي وجهتها مجموعات المعارضة (العلمانية) الأخرى التي كانت ترحب بالعمل معها، بل إنها فعلت ذلك باسم الإسلام مما شكل تهديداً أكبر. وقد جاء هذا التحدى في وقت كان فيه العالم الإسلامي في معظمها يمر بتجربة إحياء الإسلام وكانت حكومات مسلمة كثيرة عصبية بسبب «التهديد الإيراني» - أى قصد إيران المعلن بتصدير ثورتها الإسلامية.

وفي سنة ١٩٨١م، انقضت حكومة بورقيبة، التي وصفها بعض الخبراء بأنها «دكتاتورية إدارية حديثة»^(٥٢)، على حركة الاتجاه الإسلامي، وقبضت على الفنوشى وكثيرين من زعمائها وألقت بهم في السجون. وتم تعذيب الكثيرين في السجن؛ أما أولئك الذين هربوا فقد اختفوا في غياب السرية أو النفي الاختيارى بالخارج. وعلى الرغم من محاولة الحكومة تصوير حركة الاتجاه الإسلامي على أنها حركة رجعية لتعصبين أصوليين وحركة ثورية عنيفة تساندها إيران، فإن الفنوشى كان قد أبعد الحركة عن تجاوزات الثورة وحبد حلاً تونسياً بدلاً من الحل الإيراني. وأندان الفنوشى استخدام العنف واختار بدلاً من ذلك أن يعمل من داخل النظام، مؤكداً على العملية التدريجية للتحول الاجتماعي والمشاركة السياسية باعتبارها وسائل تحقيق هدف حركة الاتجاه الإسلامي بعيد المدى في إقامة الدولة الإسلامية. وكان حريصاً على أن يتكلم عن الإصلاح المؤسسى بدلاً من فرض النظام الإسلامي من أعلى،

وعن الإصلاح الإسلامي بدلاً من تطبيق صيغ العصور الوسطى في
الشريعة الإسلامية^(٥٣).

وخلال هذه الفترة أكثر من أية فترة أخرى، تحققت حركة الاتجاه الإسلامي من محدودية إيديولوجية الإخوان المسلمين، التي كانت محكومة بأصولها وتجربتها المصرية. وكانت ثمة قناعة متنامية بالحاجة إلى مخاطبة أحوال تونس الخاصة بتطوير إيديولوجية وبرنامج وحلول أكثر تناسقاً مع التجربة التونسية.

وقد أفرج سجن الكثيرين من القادة قيادة جديدة وبدأت عملية إعادة تقييم. وتم تجنيد الطلاب من المساجد والمدارس. وكانت دعوتهم إلى الإسلام وتعليمهم أركانه. في وقت كانوا يتعرضون للأفكار الغربية في العلوم والتكنولوجيا فإن هؤلاء الطلاب الذين ينتسبون إلى الجيل التونسي بعد الاستقلال كان عليهم أن يقرعوا كتاباً عن الإسلام وعن الشيوعية أيضاً، لكي يواجهوا الشيوعيين. وهكذا قدموا بديلاً عن الشيوعيين والوطنيين داخل الجامعة.

ورفض بورقيبة، مثل أنور السادات وشاه إيران، أن يكبح جماح اتجاهاته الاستبدادية. ففي آخريات حياته كان قد نفى زوجته وابنه ورئيس وزرائه، وفضلأً عن ذلك برهنت المعارضة الإسلامية كونها كريهة لديه بشكل مزدوج، إذ إنها كانت تمثل بالنسبة له تراجعاً فوضوياً إلى الماضي الذي فاض في وجه كل ما كان يحاول أن يمثله، كما أنها كانت

قوة شعبية كامنة ومحتملة أيضاً. وكان كثير من الحكام قد اعتادوا على تصنيف المعارضة الماركسية على أنها ستارة دخانية تحجب أساليبهم القمعية وجميلاً يتزلجون به إلى الغرب ويطلبون مساندته. وفي ذلك الحين انضم بورقيبة إلى أولئك الذين اكتشفوا في الثمانينيات تهديداً كونياً جديداً هو خطر الأصولية المتشددة ولاسيما في إيران وهو خطر يتعدى أى تحد لسلطانهم. وعلى أية حال، «فعلى الرغم من المحاولات للربط بينحركات الإسلامية وبين التطرف الإيراني فإن الحكومة التونسية لم تكن قادرة على أن تجتث جذور ما دأب بورقيبة على وصفه بشكل روتيني وفي احتقار على أنه مخلفات سلفية دينية عفا عليها الزمن»^(٤) وبدا أن صورة إيران باعتبارها مثالاً على التطوير المستثير، مثل لبنان قبلها، تنهار إن لم تكن تتناثر على حين حاولت حكومة بورقيبة أن تتحاشى المزيد من الإضرابات الشعبية وحوادث الشغب مع النشطاء الإسلاميين ونقابات المهنيين.

وقد أرغمت انتفاضة الخبر سنة ١٩٨٤ بورقيبة على إطلاق سراح الغنوشي وغيره من السجناء السياسيين بعد ثلاث سنوات من السجن كجزء من محاولته لتخفيف التوتر. وعلى أية حال، استمر ضغط الحكومة على حركة الاتجاه الإسلامي:

«إن عفو سنة ١٩٨٤ لم ينه المضايقات... إذ إن الحكومة حظرت على الموظفين المدنيين أداء الصلاة خلال ساعات العمل وأغلقت المساجد التي كانت قد فتحتها من قبل لكي تخف من «الطرف اليساري».

وصدرت الأوامر إلى المؤسسات العامة بعدم إعادة توظيف الإسلاميين الذين كانوا قد فقدوا وظائفهم خلال الفترة من ١٩٨١ إلى سنة ١٩٨٤ التي حبسوا فيها. ومنعت النساء اللاتي يرتدين الحجاب من دخول الجامعات وأماكن العمل. وطرد طلاب الجامعة الإسلامية وتم تجنيدهم في الجيش. أما سائقو التاكسي الذين كانوا يضطرون وقد أطلقوا لحام المذهبة - وهي عالمة الإسلاميين المميزة - أو يستمعون إلى الشرانط الإسلامية، فكانوا يحلقون لهم لحاماً ويتم سحب ترخيصاتهم»^(٥٥).

أما الغنوشى، فعلى الرغم من إطلاق سراحه، فكان ممنوعاً من الحديث في المساجد أو غيرها من أماكن التجمع العامة، كما أنه لم يسمح له بالتدريس، أو بنشر كتاباته، أو بالسفر إلى الخارج. ورداً على تجربة السجن من سنة ١٩٨٤ إلى سنة ١٩٨٧، أعيد بناء حركة الاتجاه الإسلامي مع التركيز على أبعادها السرية والعلنية على السواء وعدم مركزية القيادة. وإلى جانب التركيز على الخلايا الخفية، كان دور زعامة الغنوشى باعتباره المنظر الأساسى، على الرغم من أنه لم يكن الزعيم الأوحد، قد فرض من جديد بخلق كادر من الزعامات فى أنحاء البلاد. وتم تأسيس التدابير الأمنية التى تضمن أن لا يحتفظ أحد بمفرده بمعرفة أعضاء حركة الاتجاه الإسلامي ونشاطاتها.

وفى غضون ثلاث سنوات بعد خروج الغنوشى من السجن سنة ١٩٨٤ تحرك بورقيبة مرة أخرى ضد حركة الاتجاه الإسلامي. ففى

مارس سنة ١٩٨٧ قبض على الغنوشى وأطلق معارك واشتباكات الشوارع بين الطلاب الإسلاميين الناشطين والطلاب اليساريين فى الجامعات. وعندما ألقت الحكومة الفرنسية القبض على ستة من المفتيين التونسيين بتهمة حيازة أسلحة، انتهز بورقيبة الفرصة ليتحرّك مرة أخرى ضد حركة الاتجاه الإسلامي، متهمًا إياها بتدبير مؤامرة أوحت بها إيران للإطاحة بالحكومة، على الرغم من أن فرنساً ثبتت أن حركة الاتجاه الإسلامي لا علاقة لها بالموضوع، وادعت أن الأشخاص الستة كانوا أعضاء في منظمتي الجهاد وحزب الله الموالين لإيران. وتم القبض على أكثر من ثلاثة آلاف عضو من حركة الاتجاه الإسلامي. وعندما أعلنت منظمة الجهاد الإسلامي بالتالي مسؤوليتها عن سلسلة من تفجيرات القنابل، تم توجيه التهمة إلى عشرة أعضاء من حركة الاتجاه الإسلامي، وليس من حركة الجهاد الإسلامية، على الرغم من حقيقة أن الغالبية كانت قد سجنت بالفعل في وقت الجريمة المزعومة. وعلى الرغم من أن حكومة بورقيبة حاولت وصم حركة الاتجاه الإسلامي بأنهم «خومينيون»، فقد لاحظ ديرك فاندرويل :

«إن حركة الاتجاه الإسلامي ... لم تشكل تهديداً ضد حكام البلاد أو نظامها السياسي. ولكن نقد الحركة للسلطة الشخصية، وسوء الإدارة الاقتصادية، والفساد، والانحلال الأخلاقي سمح لها بأن تكون رمزاً - استوعبه الشباب على نحو خاص، من الجيل المتعلّم باعتبارها بديلاً في بلد يخلو من البدائل»^(٦).

كان بورقيبة عازماً على استئصال «تهديه الإسلامي» لدرجة أنه بينما حكمت المحاكم على الغنوشى بالسجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة وليس الإعدام، أمر بإعادة المحاكمة.

وقد وضعت إجراءات القمع ضد حركة الاتجاه الإسلامي في سنة ١٩٨١ وسنة ١٩٨٧ قيوداً قاسية على القيادة و موقفها المعتدل وأثارت الخلافات في داخل الحركة. وعندما سرت الشائعات بأن بورقيبة ينوي إعدام الغنوشى واستئصال حركة الاتجاه الإسلامي، انقسم أعضاء الحركة حول الاستراتيجية المناسبة؛ فقد تزايدت الأصوات التي تناهى برد أكثر صلابة على القمع الحكومي. وفي نوفمبر سنة ١٩٨٧، عندما اشتد الجدل وباتت الانتفاضة الشعبية وشيكة، استولى زين العابدين بن على رئيس وزراء بورقيبة على السلطة من الدكتاتور العجوز.

وتحرك زين العابدين بن على بسرعة لإضفاء الشرعية على حكمه ولواجهة المعارضة الإسلامية ضد حكومته. ووعد بالتحررية السياسية والديمقراطية وتعددية النظام السياسي، وهو بالضبط كل ما كانت جميع أحزاب المعارضة تطالب به. وفضلأً عن ذلك فإن بن على، الذي كان يعي ما جرى لأنور السادات في مصر، وجعفر النميري في السودان، ونو الفقار على بوتو في باكستان، قد سعى إلى زيادة شرعيته، وتوسيع قاعدة التأييد الشعبي له، ولكي يوقف النقد، ومن ثم يقلل من جاذبية الناشطين المسلمين من خلال جاذبية الدعوة إلى تراث

تونس العربي- الإسلامي - وذهب بن على في رحلة حج حظيت بتغطية إعلامية واسعة إلى مكة، وكانت خطبه تتضمن صيفاً إسلامية؛ وأخذت الإذاعة والتليفزيون في إذاعة أذان الصلاة؛ وأعيد فتح كلية الزيتونة الشرعية؛ وروعى صيام رمضان بشكل رسمي؛ ووعد بن على بأن يسمع لحركة الاتجاه الإسلامي بإعادة نشر مجلتها وصحتها.

وكان رد حركة الاتجاه الإسلامي إزاء الوعود بالتحرر السياسي والسير في طريق الديمقراطية أن عرضت أن تعمل مع الزعيم الجديد وأن تسهم في دعوته للميثاق الوطني، في مقابل الاعتراف الرسمي بها حزبياً سياسياً. وعلى الرغم من أن بن على، بوصفه وزيراً للداخلية في حكومة بورقيبة، قد أشرف على محاولة سحق حركة الاتجاه الإسلامي، فإن قيادة الحركة قبلت بالمخاطرة. وتوقع معظم المراقبين أن تعرف الحكومة بحزب النهضة، ولكن في ديسمبر سنة 1989 استبعد بن على عن قصد أي اعتراف سياسي به، زاعماً أن هذا القرار «ينبعث من اعتقادنا الثابت بعدم الحاجة إلى خلط الدين بالسياسة، على نحو ما ثبتت التجربة أن الفوضى تسود وينهار حكم القانون والمؤسسات عندما يحدث مثل هذا الخلط»^(٥٧).

وثمة حادثان على وجه الخصوص غيراً قلب بن على. الإنجاز المبهر الذي حققه مرشحو حركة الاتجاه الإسلامي في الانتخابات الوطنية سنة 1988 التي أظهرت إمكانيات الحزب السياسية الكامنة ودعمت دعواه بأنه المجموعة القائدة في المعارضة التونسية. وتلى ذلك حركة من

جانب الحكومة الجزائرية نحو التحرر السياسي في أعقاب أحداث الشغب واعترافها بالأحزاب السياسية الإسلامية. وأكد انتصار جبهة الإنقاذ الإسلامية في الانتخابات البلدية سنة ١٩٨٩ نسوا مخاوف بن على وكثير من الحكام المسلمين (ومخاوف حكومات غربية كثيرة) من رأوا في الإسلام السياسي ليس مجرد التهديد بالتحررية السياسية والديمقراطية في نظمهم ولكن تهديداً بانتصار أصولي.

وعلى الرغم من أن حزب النهضة (حركة الاتجاه الإسلامي سابقاً) تجنب سياسات المواجهة في السنوات الباكرة من حكم بن على، فإن قرار الحكومة بعدم الاعتراف به حزبياً سياسياً، واستخدامها المتزايد للقوة وانتهاكها حقوق الإنسان لكي ترعب أعضاءه، أدت بحزب النهضة إلى إدانة الحكومة بالاستبداد وبسبب التأثير المفرط «لليسار العلماني»^(٥٨) وتصاعدت المواجهة بين الحكومة وحزب النهضة وتم سحق مظاهرات الطلبة وإضراباتهم، وتعرض زعماء حزب النهضة للسجن أو للمضائق. وجلب تدهور سجل تونس في مجال حقوق الإنسان انتقادات منظمات حقوق الإنسان. وأثبتت برنامج زين العابدين بن على للتحرر السياسي أنه أبعد ما يكون عن الديمقراطية. وعلى نحو ما لاحظت صحيفة الإيكونوميست «إن حزبه، التجمع الدستوري الديمقراطي، تلاعب بأصوات الناخبين في الانتخابات العامة سنة ١٩٨٩ واستولى على كل مقاعد البرلمان. ويعيداً عن إسباغ الشرعية على المجموعة الرئيسية في المعارضة، الحزب الإسلامي، حزب النهضة،

سعى الرئيس بن علي إلى سحقه.. ليست هناك ديمقراطية حقيقة ولا حرية صحافة»^(٥٩).

كانت حرب الخليج نقطة تحول. وتحرك بن علي ضد حزب النهضة في «مجهود واضح لزع الثقة منه»^(٦٠). فقد اندلعت الحرب في فترة كان لابد أن تؤدي إلى تكتيف الصدام بين الحكومة وحزب النهضة، ومحاولة انقلاب شهيرة، وانقسام في قيادته مع ارتداد عبد الفتاح مورو إلى جانب الحكم. وفي سنة ١٩٩١، وبعد وقت قصير من قتل قوات الأمن عدة طلاب في المظاهرات الجامعية، وجهت حكومة بن علي التهمة بأنها كشفت مؤامرة لحزب النهضة كانت تضم عدداً من العسكريين التونسيين، للاستيلاء على السلطة وإقامة دولة دينية. وكان أكثر من ثلث أولئك الذين تم القبض عليهم من أفراد القوات المسلحة التونسية المعروفة بـ«أعضاً في الجناح العسكري السري لحزب النهضة». ودعا بن علي إلى الوحدة في مواجهة التهديد الأصولي^(٦١).

ويقدم حزب النهضة التونسي مثالاً على تشويير حركة ما ردّاً على سوء استخدام الحكومة للنظام السياسي، والقمع أو العنف. إذ إن القمع الحكومي المتزايد يُرهب ويُشتت، ويؤدي إلى التشدد والراديكالية. وكانت النتيجة تصعيدها في المواجهة والعنف. وإذا عولت الحكومة على تجريد الحركة من قادتها، قامت بـ«مجهود منظم لقمع حزب النهضة»، فقامت بالقبض على زعمائه وأعضائه وأودعتهم السجون، وأرهبت عائلاتهم واستخدمت المحاكم العسكرية غير المختصة لإصدار الأحكام السريعة

عليهم بدلاً من القضاء، ولجأ راشد الغنوشي إلى لندن على حين هرب من لم يقبض عليه من زعماء حزب النهضة إلى فرنسا أو اختفوا. وصار «التهديد الأصولي» عذراً لben على في التكوص عن التحرر السياسي لتونس، وذريعة لقمع حزب النهضة ولتشديد قبضته على البلاد. وفي الانتخابات الوطنية سنة 1992م، تم انتخابه بنسبة 99,91 بالمائة من الأصوات، في نتيجة كانت محددة سلفاً (على نحو ما سترى في الفصل السادس).

الجزائر :

بينما شهد الكثيرون التأكيد على الإسلام في السياسة الإسلامية المعاصرة في إيران وفي أماكن غيرها، كان هناك اتفاق في التصف الأول من الثمانينيات على أن ذلك لا يمكن أن يحدث أبداً في شمال إفريقيا ذي الطابع الفرنسي. إذ كانت الحكومات تحت سيطرة حكام أقوبياء (بوريقيبة في تونس والملك الحسن في المغرب) وفي الجزائر يحكم حزب واحد هو حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان قد تحكم في المشهد السياسي. وفي أواخر الثمانينيات كان فشل السياسات الاقتصادية وموجة التحرر السياسي التي صاحبت سقوط الاتحاد السوفيتي قد أدت إلى بروز حقائق جديدة في بلاد كثيرة. وعلى أية حال، فإن الجزائر كانت هي التي أذهلت الحكومات وصناع السياسة والخبراء

أيضاً في العالم المسلم وفي الغرب على السواء، إذ إن جبهة الإنقاذ الإسلامية اكتسحت الانتخابات البلدية والانتخابات البرلمانية الوطنية من بعدها. ويدا حينذاك أن ما لا يرد على الخاطر يلوح في الأفق، أى أن حركة إسلامية يمكن أن تعتلى كرسى السلطة ليس من خلال طلقات الرصاص وإنما بواسطة بطاقات الانتخاب. وشهدت بدايات سنة ١٩٩٢ م في الجزائر انقلاباً عسكرياً، وقمع جبهة الإنقاذ الإسلامية وبداية حرب أهلية تكلفت أكثر من ثلاثة آلاف ضحية.

الإسلام والوطنية الجزائرية :

كان الإسلام قد لعب دوراً مهما في التطور السياسي في الجزائر. فهو ليس فقط دين الغالبية العظمى من الجزائريين، كما هو الحال في معظم أنحاء العالم المسلم، ولكنه أيضاً قدّم من الناحية التاريخية إحساساً بالتضامن الوطني والوحدة. وكان هذا يصدق على نحو خاص خلال الاحتلال الفرنسي (١٨٣٠ - ١٩٦٢ م). إذ كان الإسلام مكوناً أساسياً في حركة الاستقلال والحركة الوطنية، يقدم الملاجأ وصيحة الحرب، وإحساساً بالإلهام والتنظيم : «منذ لحظة الغزو الفرنسي في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، قدم الإسلام ملاداً للهوية الجماعية الجزائريين، وكان ثمة شعور إسلامي بمثابة مصدر دائم للمقاومة ضد الاستعمار»^(٦٢). وأسس المصلحون المسلمين، مثل عبد الحميد بن

باديس (١٨٨٩-١٩٤٠م) رابطة العلماء الجزائريين سنة ١٩٣١م التي كان شعارها «الإسلام ديني، والعربية لغتي، والجزائر وطني». وقد مزجت رابطة العلماء الجزائريين بين الإصلاح الإسلامي والحركة الوطنية ونشرت رسالتها عبر شبكة من المساجد والمدارس.

وكانت الثورة الجزائرية في الخمسينيات والستينيات تأخذ تعاليماً من الإسلام خاصة. إذ إن الإيديولوجية الإسلامية، والرمزية، والخطاب الإسلامي والمؤسسات الإسلامية كانت تحتل مكان المركز في النضال، وهي مضادات لعلاج أزمة الهوية التي نجمت عن التهديد السياسي والعسكري والاقتصادي، والثقافي للإمبريالية الفرنسية. وكان شعار الثورة «الجزائر مسلمة» وليس «الجزائر عربية». وأعلن النضال بوصفه جهاداً : وكان مقاتلو الثورة يسمون «المجاهدون» وصحيحتها «المجاهد». أما قادة الثورة، من العلمانيين والدينيين على السواء، فإنهم «قاموا بالثورة في الجزائر ضد الفرنسيين. وطلب من الناس عدم شرب الخمر، وعدم التدخين، وعدم الأكل أثناء شهر رمضان. وصارت القواعد الدينية إجبارية لأغراض سياسية واستخدم الإسلام التطهير العنيف ضد الضعفاء وغير المقتتين وغير المؤمنين. وصارت كلمة جزائري مرادفاً لكلمة مسلم. وغالباً ما أفاد زعماء الثورة من التهديدات والتأثير باسم الإسلام. وكانت هناك لحظات يتم فيها إعمال «الرعب الديني». وكان الجزائريون يستجيبون له على الرغم من أنهم لم يكونوا جميعاً يوافقون عليه»^(٦٣).

الإسلام ودولة ما بعد الاستقلال :

في سنة ١٩٦٢ انتهت فترة ما يزيد على قرن من الاحتلال الفرنسي بعد ثورة تميزت بثمانى سنوات من إراقة الدماء، وبعد الاستقلال انحسرت حركة الإصلاح الإسلامية التي كانت إحدى مكونات الحركة الوطنية في الحياة السياسية. أما حزب جبهة التحرير التي قادت حرب الاستقلال، فقد دعمت سلطتها «حتى ثمانينيات القرن العشرين، كانت تحالفًا ثالثيًّا قويًّا بين الجيش والدولة وحزب واحد يسيطر على السياسة الجزائرية»^(١٤). وعلى الرغم من أن الجزائر كانت تسمى جمهورية الجزائر الديموقراطية الشعبية، فإنها برزت دولة استبدادية شعبية. وحكمتها حكومات استبدادية متعاقبة خرجت من عباءة جبهة التحرير، أولاً الرئيس أحمد بن بللا الذي أطاح به هواري بومدين في يونيو ١٩٦٥ م بواسطة انقلاب عسكري. وعندما مات بومدين سنة ١٩٧٨ م خلفه الشاذلي بن جديد (الذي حكم حتى سنة ١٩٩٢ م) الذي كان عضواً بارزاً سابقاً في الجيش، في بلد بقي العسكريون فيه قوة مسيطرة.

كانت دولة الجزائر العربية الاشتراكية قد اكتسبت شرعيتها الدستورية بقشرة رفيعة من الإسلام. وقد مزج بين الميثاق الوطني لجمهورية الجزائر الديموقراطية الشعبية سنة ١٩٧٦ م الإسلام وبين ثورة الجزائر الاشتراكية : «إن الشعب الجزائري شعب مسلم. الإسلام دين

الدولة... إن للعالم الإسلامي طريقاً واحداً للخروج من ورطته إلى التجديد : يجب أن يتجاوز الإصلاح ويُلزم نفسه بمسيرة الثورة الاشتراكية «^(٦٥)».

واحتكرت الدولة الدين مثماً احتكرت السلطة، فأنعمت المدارس الدينية، والمؤسسات والموظفين باسم الإسلام الوطني الاشتراكي. والحقيقة أن جبهة التحرير، في ثياب الاشتراكية الإسلامية، اتبعت خطأ علمانياً في جوهره للتطور السياسي والاقتصادي الذي تفرضه نخبة حاكمة ذات توجه غربي. وعلى أية حال، فإن التوترات التي سادت المناخ الاجتماعي والناجمة عن هذا أدت إلى انقسام المجتمع إلى قسمين بين النخبة العلمانية المتفرنسة والجماهير العربية التي كانت لفتها العربية وثقافتها في الأساس من مكونات الهوية الجزائرية وبعد الاستقلال استمر التداخل بين اللغة والدين والهوية الوطنية والأصلية موضوعاً مثاراً.

الحركة الإسلامية :

خرجت أولى الحركات الطلابية الإسلامية من هذا الصدام الثقافي. ففي أثناء فترة أواخر السبعينيات وأوائل السبعينيات برز أفراد وتنظيمات مثل تنظيم القيم. وكانت كتاباتهم وفکرهم انتقائياً يعكس تأثير الإسلام العالمي. وقد عولوا على التجديد الإسلامي لدى الأفغاني، ومحمد عبده،

ومحمد إقبال وكذلك حسن البنا وسيد قطب من الإخوان المسلمين والموبدي من الجماعة الإسلامية. وعلى النقيض من العلماء والمحفظين الذين كانوا يميلون ببساطة إلى رفض الفكر والثقافة الغربية، وكان أولئك المصلحون يتحدون الفرنسيّة وامتلكوا زمام العلوم الحديثة. وقد تسببت معرفتهم بالأساليب الحديثة، شأنهم شأن حركة التجديد الإسلامية في مصر وجنوب آسيا، إلى تقويتهم كما وفرت لهم موقفاً ممتازاً يمكنهم من نقد الغرب. وتمثل مثل هذا الموقف في مالك بن نبي الذي تعلم في فرنسا، وهو واحد من المعجبين بالعلوم والهندسة الحديثة، أكد مجدداً على الأهمية المركزية لتراث الجزائر العربي الإسلامي. ومثل إقبال، نادي بإعادة بناء الإسلام.

وفي أواخر السبعينيات وأثناء الثمانينيات حدث انتقال من موضوعات الثقافة والطقوس إلى نزعة إسلامية أكثر شمولاً. وكانت هناك جماعات صغيرة تجتمع وتشارك في الأفكار بالمساجد : «لم تعد تلك دروس تتناول كيفية الصلاة أو الصيام... إذ كان نسج جميع المشكلات التي كان الوطن الجزائري يواجهها، كلنا نتحدث عن كل شيء... الاقتصاد... وكافة نواحي الحياة»^(٦). وانتشرت المناقشات والجدل إلى الجامعات والشارع. واحتدم الصراع بين الطلاب المتحدين بالعربية والطلاب المتحدين بالفرنسية. وقد أدى إدراك أن التعليم بالعربية لا يساعد مثل التعليم بالفرنسية في الحصول على أفضل الوظائف إلى تفاقم الاستقطاب. فقد كان المتعلمون بالعربية يميلون إلى

رفض المتعلمين بالفرنسية باعتبارهم علمانيين أو ماركسيين، ومن حين لآخر كانت المصادمات تقع بينهما. كانت الخطوط الثقافية العربية الإسلامية في مواجهة الفرنسية قد انطبعت على الجدل الذي نشب حول إصلاحات قانون الأسرة فيما بين سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٨٤ عندما ظهر الطلاب والمنظمات النسائية ووقدت المصادمات فيما بينهم.

فشل الدولة :

كان اقتصاد الجزائر الذي تديره الدولة، والبرامج الاشتراكية، التي تحملت مسؤولية التعليم والتوظيف والإسكان والخدمات الاجتماعية، قد أفاد إلى حد كبير من مواردها الهيدروكريوبونية الغزيرة، التي دعمت التطور أو التحديث الاجتماعي والعسكري. وعلى أية حال، فقد حدث في منتصف الثمانينيات أن انضمت الجزائر (التي كانت صادراتها من البترول والغاز تمثل أكثر من ٩٠ بالمائة من حجم صادراتها) إلى العديد من الدول في المعاناة من تأثير أزمة اقتصادية عالمية عجلت بتبسيع الأسواق من البترول وبتهور أسعار الطاقة. وقد أدت البنية السكانية في الجزائر، بذلك العدد الكبير من الشباب العاطل، إلى زيادة التوترات الاجتماعية بين النخبة الحاكمة وغالبية السكان، الذين أحسوا بالأثار العميقية للإجراءات التقشفية المفروضة وزاد انتقادهم لـ إخفاقات الحكومة.

في أكتوبر سنة ١٩٨٨ صُدِمت الجزائر باحتجاجات جماهير الشوارع وما عرف باسم انتفاضة الطعام. وزحفت موجة من المظاهرات العامة على جميع أنحاء البلاد، عجل بها التدهور الحاد في مستويات المعيشة (البطالة العالية، النقص الحاد في الغذاء والمساكن، الفساد وعدم كفاءة الحكومة)، وإن بدأ الاضطرابات في الجزائر العاصمة فإنها سرعان ما امتدت إلى مدن كبيرة أخرى بما فيها وهران وقسطنطينية. وكان في هذا السياق للأزمة الاجتماعية أن برزت جبهة الإنقاذ الإسلامية، وهي تحالف بين مجموعات، تكون فاعلاً سياسياً وتكتسي الشرعية والمصداقية. وكان نشطاء جبهة الإنقاذ الإسلامية من بين أكثر القادة ظهوراً وتنظيمياً، ورأى البعض أنهم المحرضون على التمرد الشعبي، وكذلك كانوا هم الضحايا الرئيسيين للقمع الوحشي الذي مارسه العسكريون، وتسبّب في عدد يقدر بخمسينات من القتلى المدنين^(٦٧).

وكان صدى رسالة الجزائر، مثماً كان الحال في أجزاء أخرى من العالم العربي، أن «الطغمة الحاكمة» قد فشلت :

«في ظل هذا الترتيب، قايض المحكومون حقوقهم في النشاط السياسي المستقل في مقابل ضمان من الحاكم بالرافاهية الاجتماعية وتأمين العمل. ولكن تقدم الدولة هذه المكاسب اعتمدت على عائدات البترول، والتحويلات من العاملين بالخارج، وما ينفقه السائحون، والمساعدة الأجنبية لتمويل البيروقراطية الحكومية الضخمة والمشروعات

التي تديرها الدولة وتفتقر إلى الكفاءة والمؤسسات التي كانت مهمتها الأساسية أن تقدم التوظيف المضمنون والحد الأدنى من المساواة الاجتماعية بدلاً من التراكم الكفء لرأس المال والإنتاج»^(١٨).

إنها مرة أخرى تلك الخلفية من الاضطراب السياسي والاقتصادي والثقافي على امتداد الوطن التي يجب أن نفهم من خلالها ظهور الحركات الإسلامية في الجزائر وما تلتها من «حرب».

الطريق إلى الإصلاح، مسيرة الدمار :

في أواخر الثمانينيات، قامت حكومة «بن جديد»، مثل دول كثيرة في المنطقة، بتقديم الوعود بقدر أكبر من التحرر السياسي والديموقратي لمواجهة الاستياء العام. وتضمنت إصلاحات «بن جديد» السياسية استفتاء وطنياً ومراجعة للدستور في سنة ١٩٨٩م تراجع عن تراث الجزائر الاشتراكي. كما أنهى احتكار حزب جبهة التحرير للسلطة، ونقل الجزائريين من دولة ذات حزب وطني إلى نظام سياسي تنافسي متعدد الأحزاب. وبينما نادي الليبراليون بالزيادة من الحريات السياسية والاقتصادية، بрез الإسلاميون يزعمون لأنفسهم دور صوت الجماهير المقهورة. وقد جعلت فترة السنوات الثلاثين من حكم الحزب الواحد وغياب أحزاب المعارضة حزب جبهة التحرير التحدى الوحيد القوى لاستبداد الحكومة وشرعنته. وكان نمو «مساجد الشوارع»

وبحرات الصلاة في المصانع وفي المدارس ومكاتب الحكومة مصدر تهديد لسلطة الدولة المتغيرة وعلمانيتها»^(٦٩).

وأدانت جبهة الإنقاذ الإسلامية، التي استمدت مؤيديها من الطبقات الفقيرة والوسطى، فشل النظام وفساده، ونادت بقدر أكبر من تعريب المجتمع وأسلامته، وتغلغلت في مؤسسات الدولة بكفاءة : لاسيما المدارس والجامعات. وكان إعلانها لرسالة الإسلام عن العدالة الاجتماعية، وإدانتها لفشل المجتمع في التعليم والإسكان والتوظيف وكذلك الفساد الحكومي بصفة خاصة، قد يرهن على شعبيتها لاسيما في أوساط الشبان العاطلين والمهاجرين من الريف إلى المدن، ومع نسبة أكثر من ٦٠ بالمائة من السكان تحت سن الخامسة والعشرين بينهم نسبة عالية من العاطلين، كان الشبان جاهزين للتجنيد حيث استبدلا الفراغ والملل بابحثاس بالاتجاه والأمل عندما كانوا يحشدون الجموع في المساجد وينخرطون في العمل السياسي.

وصارت شبكة المساجد المستقلة (المتحرة من السيطرة الحكومية) ووكالات الرعاية الاجتماعية ذات أهمية متزايدة على حين تعثرت مؤسسات الدولة في أواخر الثمانينيات. وإذا كان هناك تسلیم بالدور التاريخي للإسلام في الحركة الوطنية والثورة، وجذوره في الثقافة الشعبية وثقافة القطاعات غير النخبوية في المجتمع، قدم الإسلاميون رسالة شعبية جذابة. إذ أعلنوا بدلاً إسلامياً لإخفاقات الحكومة. وعندما ضرب الجزائر زلزال سنة ١٩٨٩ م، كان الإسلاميون أول من استجابوا

وفعلوا ذلك بكتامة. وبدلًا من الحكومة، قاموا هم بتقديم البطاطين والأدوية، وهكذا سجلوا المزيد من النقاط على حين أعادت الحكومة فرض صورة انعدام كفافتها.

وعندما قامت الحكومة الجزائرية، مثل غيرها في المنطقة، بفتح نظامها السياسي سنة ١٩٨٩م، وعدت بالانتخابات وبنظام التعددية الحزبية. وعلى عكس ما حدث في مصر وتونس، التي واصلت منع الأحزاب السياسية الإسلامية وبذلك أرغمت المرشحين لدخول الانتخابات مستقلين أو في تحالف مع أحزاب سياسية معترف بها، سمحت الجزائر بالأحزاب السياسية الإسلامية. ومن بين الأحزاب المعارضة التي بلفت حوالي ستين حزبياً والتي نبتت بسرعة استجابة للانفتاح الحكومي كانت هناك عدة أحزاب إسلامية أو رابطات، بينها حماس (حركة الجماعة الإسلامية) وحزب النهضة والجبهة الإسلامية للإنقاذ. وكانت هذه الجبهة تنظيمًا جامعاً أو تحالفاً تأسس في سنة ١٩٨٩م تحت قيادة الشيخ عباس مدني (ولد سنة ١٩٣١م) وهو أستاذ معتدل دينياً ذو تعليم غربي في جامعة الجزائر، وعلى بلحاج وهو داعية أصغر سنًا وأكثر تشدداً.

ولد عباس مدني في جنوب شرق الجزائر، وهو ابن لزعيم ديني وإمام. وأكد على الدراسات العربية والإسلامية وبذلك امتلك كلاماً من الجدارة الوطنية والإسلامية. وإذا كان ناشطاً سياسياً في أوائل الخمسينيات، انضم إلى جبهة التحرير الجزائرية وسجنه الفرنسيون خلال فترة الاحتلال على مدى ثمانى سنوات وسُجن فيما بعد لمدة أربع

سنوات على يد الشاذلي بن جديـد. وكان مثلـ كثـير من الإـسلامـيين فيـ العالمـ العـربـيـ قدـ أـدىـ عدمـ وـضـوحـ الرـؤـيـةـ وـفـشـلـ الـقـومـيـةـ الـعـربـيـةـ بـهـ إـلـىـ التـحـولـ نـحـوـ بـدـيـلـ إـسـلامـيـ. وـفـىـ سـنـةـ ١٩٦٣ـ انـضـمـ إـلـىـ جـمـعـيـةـ الـقـيمـ الـتـىـ كـانـتـ تـنـادـىـ بـإـعادـةـ تـكـيـدـ تـرـاثـ الـجـزاـئـرـ الـعـربـيـ إـسـلامـيـ. وـشـارـكـ فـيـ مـظـاهـرـاتـ سـنـةـ ١٩٦٦ـ ضـدـ إـعدـامـ سـيـدـ قـطـبـ، مـنـظـرـ جـمـاعـةـ الـاخـوانـ الـمـسـلـمـينـ فـيـ مـصـرـ. وـإـذـ أـرـبـكـهـ هـزـيمـةـ الـعـربـ فـيـ حـرـبـ ١٩٦٧ـ مـ بـيـنـ الـعـربـ وـإـسـرـائـيلـ، وـتـزـاـيدـ نـقـدـهـ لـسـيـاسـةـ جـبـهـةـ التـحرـيرـ الـاشـتـراكـيـةـ، عـادـ إـلـىـ الـدـرـاسـةـ، حـيـثـ حـصـلـ عـلـىـ شـهـادـاتـ فـيـ عـلـمـ النـفـسـ وـالـفـلـسـفـةـ. وـفـيـ سـنـةـ ١٩٧٨ـ حـصـلـ عـلـىـ دـرـجـةـ الـدـكـتوـرـاهـ مـنـ بـرـيطـانـيـاـ فـيـ الـتـعـلـيمـ وـشـارـكـ فـيـ التـدـرـيسـ بـجـامـعـةـ الـجـزاـئـرـ.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ :

في سنة ١٩٨٢ صار مدنـيـ منـغـمـسـاـ فـيـ الـأـنـشـطـةـ السـيـاسـيـةـ فـيـ الجـامـعـةـ وـالـوطـنـ خـلـالـ الـاشـتـباـكـاتـ بـيـنـ الطـلـابـ وـقـوـاتـ الـحـكـومـةـ فـيـ جـامـعـةـ الـجـزاـئـرـ. وـصـارـ النـشـاطـ السـيـاسـيـ إـسـلامـيـ أـكـثـرـ وـضـوـحـاـ فـيـ بـوـاكـيرـ الـثـمـانـيـنـياتـ بـالـجـامـعـاتـ وـفـيـ الـمـنـاطـقـ الـحـضـرـيـةـ. وـكـانـ النـاشـطـونـ مـنـ الطـلـابـ وـالـمـنـشـورـاتـ إـسـلامـيـةـ تـدـعـوـ إـلـىـ إـصـلـاحـاتـ سـيـاسـيـةـ وـتـعـلـيمـيـةـ وـاجـتمـاعـيـةـ، مـنـ إـلـغـاءـ الـمـيثـاقـ الـوطـنـيـ وـإـقـامـةـ حـكـومـةـ إـسـلامـيـةـ إـلـىـ إـصـلـاحـ الـمـنـاهـجـ الـدـرـاسـيـةـ، وـالفـصلـ بـيـنـ الـجـنـسـيـنـ فـيـ الـحـرمـ الـجـامـعـيـ، وـتـحرـيمـ

الكحول. وإن كانت برامج الحكومة الاقتصادية قد فشلت، فإن سياستها الدينية أيضاً قد برهنت على عجزها وعدم كفافتها في السيطرة على انتشار الإسلام الشعبي. وباعتبارها جبهة، فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ استطاعت أن تجتذب وتضم حزمة من الاتجاهات والمؤيدين تحت مظلتها. وقد برهنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على القوة والضعف في آن. فمن ناحية، كانت واسعة بما يكفي لأن تضم تنوعاً شديداً من الأفراد والمفاهيم؛ ومن ناحية أخرى، كانت تفتقر إلى وحدة القيادة ووحدة الرؤية في القضايا الحرجية.

وتجلّى هذا التوتر في أوضح صورة في الاختلافات بين أبرز اثنين من زعماء الجبهة، مدنى بلحاج. فبينما كان الاشتان يعارضان النظام ويدعون إلى إصلاحات إسلامية جوهرية، فإن عباس مدنى كان يقدم صورة العقل والاعتدال في خطابه، وكان مؤيداً علنياً للانتخابات الديمقراطية والتعددية. أما على بلحاج، الذي ولد في تونس سنة ١٩٦٥م، فقد تشدد في كلامه. إذ إن بلحاج، الذي ولد في تونس سنة ١٩٦٥م، فقد والديه في حرب الاستقلال الجزائرية. وعلى العكس من مدنى، فهو نتاج تعليم عربى - إسلامى تماماً. وصار مدرساً لغة العربية في مدرسة ثانوية وإماماً. و تعرض للسجن في الفترة من سنة ١٩٨٢ إلى سنة ١٩٨٧م خلال حملة ضد الإسلاميين. وعلى النقيض من عباس مدنى وكثير غيره من زعماء الإسلاميين في البلاد المسلمة الأخرى، لم يكن بلحاج قد تعرض للغرب، أو العالم خارج الجزائر. ونتيجة لهذا كان يميل

إلى الجمود العقidi والعنـt. وكان طرازه الأكثر تشدداً، ودعوته إلى فرض الشريعة في الحال، وإدانته للحكومة الجزائرية والقرب من أسباب شعبيته لدى الكثير من الشبان الجزائريين^(٧٠). وعلى العكس من مدنى، كان بلحاج رافضاً للديمقراطية التي رأى فيها مجرد أداة أخرى من أدوات الغرب.

إيديولوجية الجبهة الإسلامية للإنقاذ :

عباس مدنى هو الزعيم الأول للجبهة الإسلامية للإنقاذ ومنظرها الرئيسي. وبينما تمثل قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ عدة مواقع مختلفة، فإن رؤية مدنى الفكرية ونظرته العالمية تمثل قوة الدفع والاتجاه العام فيها. وهو يصف الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأنها جبهة شعبية وحزب سياسى. وباعتبارها نقيراً للرأسمالية والشيوعية، تتبنى الجبهة الإسلامية للإنقاذ حلًّا إسلامياً، يقوم على أساس الإيمان بأن الإسلام يقدم إيديولوجية شاملة للدولة والمجتمع. وبينما ينادي بالديمقراطية التي تتبع المشاركة الشعبية، يعتقد مدنى أن العدالة والحرية والمساواة والمبادئ السياسية الأخلاقية يمكن أن تتحقق على أفضل ما يكون في ديموقراطية إسلامية، تقوم على أساس المبادئ الإسلامية التي هي، على النقيض من الديمقراطية الغربية، أقل تفعلاً وأكثر عدالة من الناحية الاجتماعية.

«ليمكن للديمقراطية في الجزائر أن تأخذ نفس التفسير الفلسفى والسياسي للfilosophes البراجماتيين من أمثال أدم سميث، وكانت، وجون دبوى، الذين يعرّفون الديمقراطية بأنها الحق فى ممارسة حرية رأس المال، حتى ولو تجاوزت حاجات الطبقات الأخرى فى المجتمع؛ أي الطبقة العاملة أو الفقراء. فالديمقراطية فى الولايات المتحدة بمعنى تحررى ونفعى، قد منحت الأفراد مزيداً من الحقوق فى الحريات الشخصية على حساب الجماعة. وأعطت المزيد من الحقوق للأقوى، وقدراً أقل من الحقوق للأضعف. هذه حرية على حساب العدالة الاجتماعية والاقتصادية... ولاتخلو الديمقراطية الليبرالية من التناقضات، كما أن الديمقراطية الاشتراكية لاتخلو من القهر والظلم. والديمقراطية بمعنى الاشتراكي والشيوعى ليست سوى فراغ وهامشية تاريخية»^(٧١).

ويربط مدنى نوع الديمقراطية الذى تطرحه الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالإسلام إذ إن النموذج الإسلامى للديمقراطية يسبق الأشكال الحديثة (الفكر الجديد) وهو نظام لا تتعارض فيه حرية الفرد مع حرية المجتمع؛ إذ إنهما «وجهان لعملة واحدة»^(٧٢). ذلك أن الإسلام يقدم نظاماً سياسياً كاملاً وعادلاً، يكون للأفراد فيه حرية التصويت، والتنافس على المناصب الانتخابية، والحكم. والشريعة هي حجر الأساس للعدالة والحرية، والوسيلة لتحقيق نظام يوازن بين الحقوق والواجبات للأفراد والمجتمع. وهكذا، كما يقول مدنى، فإن النموذج الإسلامى أكثر

اكتفاءً من الديموقراطية الليبرالية والاشراكية : إنه النموذج الأفضل لمواجهة الأزمات الإيديولوجية للحضارات^(٧٣).

وفي صميم تفسير عباس مدنى للإسلام تأكيد على أن الإسلام، باعتباره دين الشعب ومنبع العدالة الاجتماعية، قادر على إقامة نظام سياسى واجتماعى عادل وتوجيهه. والإسلام الشعوبى الذى يقدمه يعطى أولوية سياسية واقتصادية للمصالح الشعبية على المصالح الفردية. وعلى الرغم من أنه يقبل نظام تعدد الأحزاب والاشتراك في السلطة، الذى تتأكد فيه حقوق الأقلية وثُقان، فإن مدنى يرفض أحزاب الجزائر السياسية باعتبارها فاشلة. ومثمناً يتهم الغرب بفرض حقوق الأفراد على حساب المجتمع، كذلك فإنه يرى فى أحزاب الجزائر السياسية تنظيمات ضيقة للنخبة توجهها المصالح الخاصة والحزبية بدلاً من حاجات الشعب. وإذا كان عضواً سابقاً فى جبهة التحرير الجزائرية، اتهمها بأنها تخلت عن مبادئها النبيلة وصارت حزباً تحكم فيه الشخصيات المحيطة برئاسة الجمهورية ومصالح النخبة مما أنتج نظاماً «مفلساً سياسياً وأخلاقياً». وعلى الرغم من حقيقة أن الأحزاب السياسية الأخرى مثل الحركة من أجل الديموقراطية وجبهة القوى الاجتماعية كانت تندى بالديمقراطية، فإن عباس مدنى اتهمهم أيضاً بأنها أحزاب «قامت لأسباب أثنانية وحزبية وليس من أجل... ضمان حق الشعب فى تقرير مصيره... إنهم مثل المتأحف وغير قادرين على مواجهة الأزمة التاريخية التى تواجهنا»^(٧٤).

وغالباً ما يقدم مدنى نموذجاً إسلامياً يكون فيه العالم أبيض وأسود، خطأ وصواباً، أثانياً أو ناكراً للذات. وهو عالم من المبادئ السامية و«الفروض» ويفترض أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تجسد هذا المثال، وهو مثال استخدم للحط من منافسيها والحكم عليهم. وهكذا كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ترى في نفسها أنها حزب الشعب، وحزب تقرير المصير، وحزب كل الجزائريين. وكانت جميع الأحزاب الأخرى تعتبر أحزاباً معيبة تحركها المصالح الشخصية والسلطة. وبينما كان هناك تكيد على نظام تعدد الأحزاب وتداول السلطة، فإنه ليس من الواضح دائمًا ما إذا كان أولئك الذين حُكم عليهم بأنهم «مضللون ومن أبناء النخبة» سوف يُسمح لهم بالمشاركة. كما أن حيز الاختلافات الدينية والإيديولوجية والسياسية والاجتماعية غير واضح. والتاكيد على وحدة مثالية أو أسطورية للأمة الإسلامية يبدو في بعض الأحيان متعارضاً مع التاكيد على الاختلاف والتعددية. وعلى الرغم من حقيقة أن نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم يحظ بقبول عالمي، فإن مدنى لجأ إلى التعميم بشأن «عدم شك الجزائريين الآن في قدرات الإسلام على حل مشكلاتهم واستعدادهم لتطبيق الحلول الإسلامية»^(٧٥).

وفي الاقتصاد كما في السياسة، حاولت برامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ الموازنة بين المصالح الفردية ومصالح المجتمع عندما سعت إلى التعامل مع كل من مشكلات البطالة المزمنة في الجزائر وسوء توزيع الثروة. ولم تقدم الجبهة الإسلامية للإنقاذ الصورة النهائية للإصلاح

الاقتصادي. وعلى أية حال، فإنها رفضت النظام الاشتراكي المidan الذى كان قائماً فى الماضى ودعت إلى نظام حر : «إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد اقترحت برامج للاستثمار الحر والمشروعات الخاصة فى الزراعة والصناعة والتجارة وأعمال البنوك... إنها تقترح نموذجاً اقتصادياً يقوم على العدالة يوفر الضمانات لاستثمار رأس المال وخلق مناخ للموارد البشرية تزدهر فيه باستثمار المهارات والخبرات التكنولوجية»^(٧٦). وعزا مدنى جمود الجزائر الاقتصادي إلى الاحتكارات والقيود الحكومية : «بينما أدى الشعار الليبرالي «دعه يعمل» إلى تحريك الاقتصاد الحر، فإننا نجد في الجزائر الاشتراكية أن شعار «لاتفعل» قد أعاد الاقتصاد وعرقله»^(٧٧).

كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحبذ الإصلاحات الاقتصادية التي تحافظ على احتياطات البترول الجزائرية واستغلال مواردها الأخرى بدلاً من ذلك. وقد عُزِّيت إخفاقات الجزائر ليس فقط إلى جبهة التحرير وبieroocratiتها، وإنما نُسبت أيضاً وعلى نطاق أوسع إلى الاستعمار الجديد والإمبريالية التي كانت تتحكم في سوق البترول وتؤثر سلباً على اقتصاديات البلاد النامية مثل الجزائر. واتهم مدنى جبهة التحرير بأنها رهنت مستقبل الجزائر من أجل حاضرها هي بأن جعلت الجزائر تعتمد على سوق بترولية يتحكم فيها الغرب : «إن السياسة الإمبريالية الاستعمارية الجديدة هي السيطرة على سوق البترول والأسواق الكبرى

الأخرى... ونحن نشتري البيض بثمن غال، ونبيع البترول بثمن رخيص»^(٧٨).

الجبهة الإسلامية للإنقاذ والغرب :

ومثّلما هو الحال مع معظم الحركات الإسلامية، والحركات الشعبية في العالم الثالث، كان الاستعمار الأوروبي والاستعمار الغربي الجديد محل مبالغة كبيرة باعتباره المصدر الشهير للفشل والقهر. إذ إن أمريكا بدورها كقوة عظمى صُورت بصفة خاصة على أنها تهدّد سياسياً واقتصادياً. ذلك أن سياستها البترولية، التي تجعلها تعتمد على منابعه الخارجية، قد تجسّدت في استراتيجية، «أن لا تستغل احتياطياتها البترولية، ولكنها تضيف إلى بترولها مخزوناً من إمدادات البترول العالمية... إن القوة الأمريكية... تضع مصالحها على حساب الآخرين، وترغب في أن تزداد ثراء على حين نزداد نحن فقراً»^(٧٩).

وبالنسبة لمدنى، كان القهر السياسي والاقتصادي الذي تمارسه أمريكا يسيران جنباً إلى جنب. إذ إن سيطرتها على السوق العالمية، وأطماعها الاستعمارية الجديدة تزاوجت مع سياسة «كاوبوي» خارجية، قد عمّقت من محنة المقهورين في العالم الإسلامي. وكان مدنى يعتقد أن حرب الخليج والواقف الأمريكية تجاه الشرق الأوسط حدثت بسبب النفوذ الصهيوني، ووسائل الإعلام، «صليبية استعمارية» من بقايا

ذكرىات الحروب الصليبية، وأنها راجعة إلى العصور الوسطى والحروب الدينية.

ومثل معظم الإسلاميين في أرجاء العالم، كان مدنى يعتبر العلمانية والإيديولوجية المرتبطة بها سبباً رئيسياً في تدهور المسلمين وعدم كفافتهم. فهي مستورد أجنبى فرضته القوى الاستعمارية في البداية، ثم فرضته الدولة والنخب المسلمة ذات الميل الغربي من خلال مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام. والصراع بين الإسلام والعلمانية ليس صراعاً بدأه الإسلام. ومن ثم فإن العلمانية الجزائرية، التي ترفض الإسلاميين والأصوليين، قد شنت حرباً إيديولوجية يُشخصُّها مدنى بأنها محاولة للضغط على الشعب الجزائري «لكي يتخلّى عن هويته الإسلامية وأخلاقه وقيمه»^(٨٠). وعلى الرغم من أن مدنى كان ينتقد الولايات المتحدة، فإنه يواصل القول بأنه يرغب في علاقة تعاون بناءة تقوم على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر، أى حقها وحق العالم المسلم في تقرير مصيره. ويواصل مدنى القول بأن برامج الجبهة الإسلامية الإنقاذ الاقتصادي «تفتح الباب أمام المستثمرين الأمريكيين. وهم سوف ينحدرون فرضاً متساوية للمشاركة في الجزائر طالما أن وجودهم ليست له طبيعة الاستعمار الجديد... { وعلى أية حال} فإن التدخل الأمريكي في الخليج يجعل البعض هنا يتحفظ على التعامل مع شركات الولايات المتحدة أو برامج التنمية التي تساندها الولايات المتحدة»^(٨١).

من المعارضة إلى السياسة الانتخابية :

في ١٢ يونيو ١٩٩٠م جرت أول انتخابات بلدية في الجزائر منذ الاستقلال وقد اختبرت الانتخابات البلدية والإقليمية اتجاه الحكومة الجديدة وقوة الإسلاميين على السواء، وعلى العكس من مصر والمغرب وتونس (حيث كانت الأحزاب السياسية ممنوعة مما اضطر الإسلاميين إلى الدخول في الانتخابات مرشحين مستقلين) سمحت حكومة «بن جديد» للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمشاركة في الانتخابات بوصفها حزباً سياسياً. وإذا ما حسبنا سيطرة جبهة التحرير على العملية السياسية، وقوة النخبة الحاكمة، والمعارضة من جانب الحركات النسائية الجزائرية، فإن السؤال لا يبدو أنه ما إذا كانت جبهة التحرير ستكتسب ولكن ما الذي سيفعله الإسلاميون في حال هزيمتهم. كان التوقع الواضح من موظفي الحكومة، والخبراء ووسائل الإعلام في الجزائر وعلى المستوى الدولي أن مزاج القوى العلمانية وارتباط الجزائر الطويل مع الغرب، سياسياً وثقافياً، سوف يحد من إنجاز الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وحذر النقاد الحكوميون ذوو التعليم الغربي من التهديد الأصولي لاتجاه الجزائر العلماني، والديمقراطية، والعدمية، وحقوق المرأة. ومن ثم، فإن قلة كانوا مستعدين لمواجهة النتائج. إذ إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد اكتسحت الانتخابات بخمسة وستين بالمائة من أصوات الناخبين وسيطرت على ٥٥ بالمائة (٨٥٣ من ١٥٥١) من المجالس البلدية وثلثي (٣٢) المجالس الإقليمية الثمانية والأربعين، على النقيض من الأداء التعس لجبهة التحرير، التي لم تكتسب سوى ٢٢ بالمائة من البلديات

و ٢٩ بالمائة من الانتخابات الإقليمية. وكسبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في جميع المدن الكبرى : ١٨ ، ٦٤ ، ٧٢ بالمائة في الجزائر العاصمة ، ٥٠ ، ٧٠ ، ٥٠ بالمائة في وهران ، ٧٢ بالمائة في قسطنطينية^(٨٢). ووقفت الجزائر ، وشمال إفريقيا ، والغرب مذهولين : لقد حدث ما لم يرد على الخاطر.

لم تكن هذه ثورة على الطراز الإيراني ولكنها كان نصراً مدوياً في صناديق الانتخاب قوًّض الفروض العلمانية في نظرية التحديث ورؤى الجزائر كدولة حديثة. وبالنسبة للإسلاميين، كان النصر الانتخابي جزءاً من معركة إيديولوجية مستمرة بين الإسلام والتغريب : «إن العلمانيين ليسوا وحدهم الذين أحزنهم النصر الإسلامي. فهناك أيضاً المخطتون الغربيون وأعداء الإسلام. إن هذا النصر رفض لقيم الغربية والعلمانية التي زرعت في قلب البلد العربي المسلم وأعاد فرضها السادة المستعمرون وأذنابهم {أقلية نخبوية علمانية من المسلمين الذين حافظوا على استمرار تراث الاحتلال الفرنسي}»^(٨٣). ووجدت مخاوف الحكام من تأثيره الدولي ومغزاوه ودلائله ما يغذيها من الإسلاميين الذين أعلنوا :

«إن الجزائر تخطوا إلى الأمام لتدخل عصرًا جديداً... وسرعان ما يصبح الموقف هو السائد في كل الوطن العربي، فالمظاهرات التي لا تتوقف والتمرد والاحتجاج من جانب مئات الآلاف من الناس كل يوم سوف يمثل مشكلة حقيقة للحكومات العربية. بغض النظر عن إيديولوجيتهم. إن أهمية الجزائر باعتبارها حالة رائدة وقائدة في هذا التحول الاقتصادي والسياسي العربي العالمي يمكن في التجربة التي ستقدمها للشعوب الأخرى والبلاد الأخرى»^(٨٤).

كان انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ راجعاً إلى عدم جدارة جبهة التحرير، ونماذجها الأوربية في التطور، وفشلها في السماح بوجود معارضة علمانية قوية بالإضافة إلى التأييد الفعلى للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وبينما أدى عدم المبالغة العامة إلى ابتعاد بعض الأصوات عن صناديق الانتخاب، تحول كثيرون غيرهم. ومن عدة جوانب، كانت الانتخابات تنصلماً من نظام فاشل على المستوى الإيديولوجي وعلى المستوى المادي، على يد حركة شعبية جمعت المجموعات اليسارية سوياً في معارضة الحكومة. وقد قدمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ القلب والعمود الفقري للحركة، جانبة القاعدة العريضة من التأييد عبر البلاد، ولكن في المناطق الحضرية بشكل خاص. وقد جاءوا بمستوى من التنظيم والالتزام الإيديولوجي، كان ناقصاً في قطاعات أخرى من المجتمع، بالإضافة إلى سجل طيب من الرعاية والمسؤولية الاجتماعية. وكانت شبكة الجبهة الإسلامية للإنقاذ للعيادات الطبية والمؤسسات الخيرية تخدم المناطق الحضرية الأكثر فقرًا وأزدحاماً، وتقدم الدروس العمل والدكاين، وتتنفس المناطق المجاورة^(٨٠). وإذا كانت جبهة الإنقاذ تقف في الفراغ الذي خلقته الإخفاقات المريرة للحكومة وجبهة التحرير، والفساد، والالفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، فإنها قدمت بدليلاً محلياً أصيلاً. وكان لدى جبهة الإنقاذ برنامج ذو جاذبية عريضة: إدانة إخفاقات النظام ونماذجه الغربية في التطور؛ التأكيد من جديد على هوية الجزائر وتراثها وقيمها العربية الإسلامية، والإعلاء من شأن المشاركة السياسية

الشعبية؛ والإصلاح الاقتصادي (فرص العمل والإسكان)، كفاءة تقديم الخدمات الاجتماعية، إدانة الفساد السياسي والأخلاقي؛ تبني حقوق المقهورين اقتصادياً والوعد بإعادة توزيع الثروة على نحو أكثر عدالة، وإعادة التأكيد على قيم الأسرة. وفي الوقت نفسه، كان غياب أى بديل آخر متاح يعنى أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد أفادت أيضاً من أولئك الذين امتنعوا عن التصويت. والأهم من ذلك، أنها أفادت من أولئك الذين صوتوا لها ليس بداع التأييد للحزب وإنما احتجاجاً على جبهة التحرير، مما يعكس القدر الكبير من الإحباط والغضب من النظام السياسي والاجتماعي السائد.

هجوم الحكومة المضاد :

في أعقاب الانتخابات، تحركت الحكومة بعنوانية وقطعت الميزانيات عن البلديات، وبذلك أعاقت قدرة الموظفين المنتخبين من جبهة الإنقاذ على تقديم الخدمات الكافية. وعلى الرغم من التهم الموجهة إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأنها سوف تجلب التغيير الراديكالي وحكومة على الطراز الإيراني، فإن المجالس المحلية برهنت على أنها أكثر اهتماماً بالحكم المحلي وتحسين الأحوال وكذلك في «موضوعات رمزية محدودة» المجال مثل الملابس وشرب الخمور، والمقامرة منها بالتغيير الجذرى في الدولة والمجتمع والاقتصاد^(٨٦). وفضلاً عن ذلك، فإنه مع استثناءات

قليلة، لم تفرض جبهة الإنقاذ الحجاب. ولم تمنع الاستحمام العام، أو تغلق البارات أو تمنع النساء من التصويت والعمل. وقد مرروا بالفعل ترتيبات أكثر محافظة في مناطق كانت قابلة لمثل هذه الإجراءات^(٨٧).

وبينما كانت انتخابات يونيو سنة ١٩٩١ التي تحدد موعدها من قبل تقترب، قدمت الحكومة قانوناً جديداً للانتخابات يعيد توزيع الدوائر الانتخابية بحيث تضعف من إنجاز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ويكون في صالح جبهة التحرير في الانتخابات الوطنية المقبلة. ورددت جبهة الإنقاذ بمظاهرات لمعارضة الحكومة في محاولتها تقديم قوانين انتخابية جديدة. وعندما دعتقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى إضراب عام على امتداد الوطن في مايو سنة ١٩٩١م، ردت الحكومة بالقوة. وأعلن رئيس الجمهورية حالة الحصار وطلب من الجيش إعادة النظام. وتم القبض على مدني ويلحاج، وكذلك خمسة آلاف من مؤيديهم، في ٣٠ يونيو وتم تأجيل الانتخابات. وتمت محاكمة الزعيمين أمام محاكم عسكرية، واتهما بالتأمر ضد الدولة، وحكم عليهما بالسجن اثنى عشر عاماً.

وإذا كان البعض قد اتهم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتحدى النظام وتقويض أمن الدولة، فإن الآخرين لاحظوا «أن مظاهرات جبهة الإنقاذ في يونيو لم تكن محاولة «لاعتراض» العملية الديمقراطية ولكنها كانت دعوة لإلغاء قانون غير ديمقراطي سنة ١٩٨٩م، قد التزمت بالإجراءات الديمقراطية بشكل متواصل بل والتزمت بالمبادئ الديمقراطية، وهي

المبادئ نفسها التي كان أولئك، من داخل الحكومة وخارجها، يدافعون عنها بحمية وحماسة»^(٨٨).

كانت التحركات ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بالإضافة إلى إتاحة فرصة للحكومة لالتقاط الأنفاس وللقوى العلمانية لإعادة التجمع، قد منحت الفرصة للمنظمات الإسلامية الأخرى لكي تتقدم إلى الأمام فيما كان البعض يأمل أن يؤدي إلى جبهة إسلامية أكثر انقساماً. كان الشيخ محفوظ نحناح، الذي كانت حركته المسماة حركة الإصلاح والإرشاد (وتشمل أيضاً حماس)، مثل رابطة العلماء الجزائريين، قد تجنب التورط المباشر في السياسة، فقام حينذاك بتأسيس التحالف الإسلامي، وهو تحالف بين المنظمات الدينية والاجتماعية. وكان نحناح في الأصل يعارض أن تكون المنظمات الدينية مثل حركة الإنقاذ أحزاباً سياسية. ورأى الكثيرون من العلمانيين والمراقبين الغربيين في نحناح والتحالف بدليلاً ليبراليًا للجبهة الإسلامية للإنقاذ سوف يؤدي إلى عرقلة حظوظ جبهة الإنقاذ في الانتخابات^(٨٩).

في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩١م، أجرت الجزائر أول انتخابات برلمانية تخوضها عدة أحزاب في تاريخها المتدلي ثلاثين سنة بعد الاستقلال، وعلى الرغم من الميزات التي تمتتع بها الحكومة وجبهة التحرير، من إعادة توزيع الدوائر الانتخابية وسيطرتها على مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام، فضلاً عن استمرار سجن مدنى ويلجاج، ومع وجود ٥٩ بالمائة من الأصوات المسجلة في الجزائر أدلوا بأصواتهم، كسبت الجبهة

الإسلامية للإنقاذ ٤٧، ٥٤ بـ١٨٨ مقعداً من مجموع ٢٢١ مقعداً، أى أقل من الأغلبية بعدد ٢٨ مقعداً، في الجولة الأولى^(٩٠). وأقرب المنافسين، جبهة القوى الاشتراكية، لم يحرزوا سوى ٢٦ مقعداً. وتم استئصال جبهة التحرير التي لم تحصل سوى على ١٦ مقعداً. أما ما بقي من مقاعد البرلمان التي تبلغ جملتها ٤٣٠ فكان لابد من تقرير مصيرها في جولة ثانية في ١٦ يناير سنة ١٩٩٢م.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ والديمقراطية :

لم تعادل نشوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ والغبطة التي غمرت الحركات الإسلامية في جميع أنحاء العالم المسلم سوى ما أصاب كثيرين من الحكام المسلمين والحكومات الغربية من التوجس وعدم التصديق. فبينما رأى الإسلاميون في نصر جبهة الإنقاذ برهاناً على الطبيعة التمثيلية لحركاتهم والمدى الذي وصلوا إليه حينما نجحوا في تأسيس حركاتهم وجزءاً من المجرى العام على المستوى الاجتماعي ثم على المستوى السياسي آنذاك، اتهم خصومهم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأنها «خطفت الديمقراطية»، وأنكرت جبهة الإنقاذ هذا الاتهام، ودعت إلى الاعتراف بالعملية الانتخابية، وأصر خصومها على أن الجبهة كانت تستخدم العملية الديمقراطية ببساطة للوصول إلى السلطة ثم تفرض نظام الحكم الإسلامي مع قليل من التسامح مع التعددية وحقوق المرأة.

ولم تكن تصريحات زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ فعالة في مواجهة هذه الاتهامات.

ومهما كانت درجة توحد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في شعارات مثل «الإسلام هو الحل» فإن الاختلافات كانت كثيرة. وكما رأينا، فإن جبهة الإنقاذ، بوصفها جبهة أو تحالفًا، قد ضمت زعماء وأتباعاً نوى اتجاهات مختلفة ومواقف متباعدة فيما يتعلق بمستقبل الجزائر وعملية الديمقراطية. وغالباً ما كانت تصريحات زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ غامضة أو متناقضة. وبالنسبة للبعض، فإن المشاركة السياسية لم تترجم إلى عملية سياسية ديمقراطية. ومع أن عباس مدني كان يؤيد العملية الديمقراطية ظاهرياً، فإنه بدا مراوغًا واستجابته تكتيكية حينما صرخ: «نعم، إن الطريق هي الانتخابات؛ إنها الطريق لكل أولئك الذين يريدون أن يمسكوا ببارادة الشعب. وليس هناك طريق آخر في اللحظة الراهنة. وكل الطرق الأخرى قد عرقها الله. ومن ثم فإن الطريق إلى السلطة هي الانتخابات التي تُحسّم من خلال الإرادة الشعبية للناس»^(١١). وثمة ملاحظة مشابهة عن المواجهة النفعية يمكن أن نسمعها في تصريح لزعيم بارز آخر من زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، عبد القادر حشاني، وهو مهندس بتروكيهاني: «نحن نقول لك يا جزائر {حكم الجزائر الجدد} إن دستورنا هو القرآن والسنة، ولكننا سوف نسير على طريق دستوركم، لا لأننا نؤمن به، ولكن لأننا سوف نقدم لكم الذريعة {لفرقعة إذا لم نحفل به}^(١٢). وكان حشاني يبدو وكأنه قد قبل

نظام تعدد الأحزاب: «في داخل إطار قيمنا وحضارتنا، سوف يتم السماح بوجود عدة أحزاب. وهو ما سوف يثير المجال السياسي»^(٩٣). ومن ناحية أخرى، رفض على بلحاج الديموقراطية باعتبارها مفهوماً غير إسلامي، وأعلن الإمام عبد القادر مغني «الإسلام هو النور، فلماذا تخافون منه؟ إن الظلام يكمن في الديموقراطية... إن الحريات الفردية ستكون في حدود الصالح العام. ولكن لا يجب أن تختلط الحرية بالإباحية»^(٩٤). إن مدى التصريحات التي أدلى بها زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومراؤغتهم بشأن الديموقراطية وحقوق المساواة للنساء تركتthem عرضة للنقد والشك مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الحقيقية لأجندتهم النهائية.

التدخل العسكري : إجهاض الديموقراطية :

في ١٢ يناير تدخل العسكريون، غير مبالغين بغالبية الناخبين، بشكل كان في حقيقته انقلاباً لمنع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الاستمتاع بشمار سلطتهم التي اكتسبوها من خلال انتخابات ديموقراطية. وكانت الجزائر وجيرانها قد مهدت الأرض من عدة سبل لجعل التدخل معقولاً عندما اجتمعت حكومات شمال إفريقيا قبل عدة شهور، وأسست قوة مهام لضرب «الإسلام الراديكالي» على نحو ما لاحظ أحد الخبراء:

«إن رسالتهم، التي كانت في جزء منها موجهة إلى الغرب، لم تكن يخطئها الفهم ويمكن وضعها في كبسولة على النحو التالي : «إن الحكومات القائمة في السلطة تستحق الحفاظ عليها. لأن فشلهم غير مهم من الاستبعاد السياسي إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فإن هذه الحكومات تشكل الحاجز الوحيد أمام المتعصبين الذين يريدون مواجهة الغرب، ووفقًا لهذا التفسير ولأن الأشكال الاستبدادية المحلية تدعوا للأسف، ولكنها الطريق الوحيدة تجاه التعديدية السياسية على الطراز الغربي»^(١٥).

وياسم الحفاظ على أمن الدولة واستقرارها، تصرف العسكريون قبل أيام فقط من الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية التي كان من الواضح أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ سوف تحرز فيها نصراً انتخابياً آخر سوف يمنحهم من ثلثين إلى ٨٠ بالمائة وهي الأغلبية في البرلمان^(١٦). وأرغم العسكريون الرئيس الشاذلي بن جديد، الذي كانوا يخشون من قبوله لانتصار جبهة الإنقاذ في الانتخابات وبنيته في الدخول معهم في اتفاق مشاركة في السلطة، على الاستقالة. وتم تعيين تحالف حاكم، مجلس أعلى للدولة أو مجلس أمن أعلى، من جانب العسكريين ليتولى الحكم. وتم قمع تجربة الجزائر الديمقراطية وبذلت عملية شاملة للتنكيل بالجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وفي ٩ فبراير سنة ١٩٩٢م، استبدل المجلس العمليّة الديموقراطية الناشئة بحالة من الحصار. وأعلنت حالة الطوارئ، وألغيت نتائج

انتخابات ديسمبر، الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية، وأجلت كل الانتخابات إلى أجل غير مسمى. وتم القبض على الصحفيين (إسلاميين وغير إسلاميين)، وأغلقت عدة صحف. وتحركت الحكومة للقضاء على الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وفي مارس سنة ١٩٩٢م، تم حظر نشاط جبهة الإنقاذ، وبالتالي تم القبض على زعماء الجبهة وأعضائها وأولئك الذين حامت حولهم الشكوك بأنهم أعضاء أو متعاطفون مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وزج بهم في السجون، وتم تعذيبهم في بعض الأحيان. وتم احتجاز أكثر من عشرة آلاف من الإسلاميين في معسكرات اعتقال بالصحراء؛ وأغلقت مساجد جبهة الإنقاذ ومراكز الخدمة الاجتماعية التابعة لها وتم التحفظ على أصولها. واستبدل الأئمة المتعاطفون مع الجبهة بمشايخ توافق عليهم الدولة على حين تم القبض على آخرين «لأنهم يستغلون المنبر لأغراض سياسية»^(٩٧). وعلقت إحدى المجالس الدولية: «يبدو الآن أنه أمر رسمي. فقد عاد التعذيب إلى الجزائر»^(٩٨). وكتب جون إنتليس، وهو خبير بالجزائر :

«لايتمثل إلغاء العسكريين لانتخابات يناير شيئاً أقل من انقلاب عسكري، والأرجح أنه نهاية تجربة الجزائر الديموقراطية في المستقبل القريب. وعلى الرغم من حجج الحكومة على العكس، فإن استقرار الدولة لم يكن في خطر. ذلك أن استقرار النظام إلى المدى الذي يكون فيه نظاماً يعجب الجيش، مسألة أخرى»^(٩٩).

وقد أثارت حركة الجيش السريعة لسحق الجبهة الإسلامية للإنقاذ تساؤلات حول طبيعة مسيرة الجزائر الديموقراطية. وقد أنكروا على جبهة الإنقاذ السلطة التي كسبتها من خلال المشاركة في نظام السياسي بزعم حراسة أمن الدولة. وفي الوقت نفسه، صارت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مثالاً للمعارضة التي تواجهها معظم الأنظمة في العالم المسلم في تعريف المعارضة والتسامح معها. كانت الاستجابة الأولية من جانب زعماء جبهة الإنقاذ الدعوة إلى الاعتدال وتجنب العنف. وذكر عبد القادر حشانى أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنه نتيجة للانتخابات «هازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الشرعية التي لا يمكن لشيء أو لأحد أن ينزعها منها»^(١٠٠). وعلى أية حال، فإن محاولة العسكريين للقضاء على جبهة الإنقاذ وإشعال المواجهة تزاوجت مع القبض على زعماء الجبهة المعتدلين مثل حشانى، فأطلقت موجة من العنف سرعان ما سيؤدى إلى حرب أهلية حقيقة.

وبينما استحسن أعضاء النخبة العلمانية الحاكمة إلغاء الانتخابات، فإن سياسيين علمانيين معارضين آخرين، مثل حسين آيت أحمد، زعيم جبهة القوى الاشتراكية، وأحد خصوم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لاحظ أن الجزائر تتعرض لانقلاب «إن لم يكن في الشكل، ففى الحقيقة بكل تأكيد... إنهم لن ينجحوا فى إقناع أحد بأن وقف الانتخابات تقدم ديمقراطى»^(١٠١). وأدى أيضاً إلى انتقادات منظمات حقوق الإنسان العالمية حول «انتهاكات حقوق الإنسان المتتصاعدة» ودعوتها إلى إطلاق

سراح عبد القادر حشانى ورياح كبير، من زعماء جبهة الإنقاذ «القى القبض عليهم... بسبب أعمال التعبير السلمى، وكذلك كل أولئك الذين تم القبض عليهم لمارسات تتضمن الخطب غير العنيفة أو الروابط التى لاتمارس العنف»^(١٠٢). إن الملاسب التى تحققت فيما بين ١٩٨٩ إلى ١٩٩١ مع افتتاح النظام السياسى- تقديم نظام التعذيبية الحزبية، إطلاق سراح السجناء السياسيين، رفع الرقابة على الصحف، إنهاء الاعتقال العشوائى والتعذيب - قد انتكست. وبينما كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ هى الهدف الأساسى للقمع الحكومى فقد تم إخراج المعارضة العلمانية أيضاً (المفكرين، والسياسيين والصحفيين).

من المعارضة الشرعية إلى حرب العصابات :

تصاعدت الاعتقالات والمواجهات بين الحكومة والجبهة الإسلامية للإنقاذ. وإذا كانت الجبهة قد عملت فى البداية بوصفها معارضة مشروعة، وتخوض الانتخابات وتفوز عن جدارة فى كل من الانتخابات البلدية والبرلمانية، فإن جبهة الإنقاذ قد حرمت من مكانها الذى فازت به الانتخابات فى الحكم. وقد قادت هجمة العسكريين الجبهة الإسلامية للإنقاذ من المعارضة الشرعية إلى حركة مقاتلة وثورية فى بعض فصائلها. ومع وجود عدد كبير من القادة فى السجن أو فى المنفى، تبعثر التحالف. وحول القمع الحكومى جبهة الإنقاذ من حركة إصلاح إلى

حركة ثورية منظمة كانت تحدّث النظام من داخل النظام وصارت حركة استقطابية، ردّ أتباعها على قمع الدولة وعنفها بأن انتقلوا من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم وبذلك صاروا تهديداً عسكرياً.

وفي سيناريو يُذكر إلى حد ما بالإخوان المسلمين في مصر أثناء حكم جمال عبد الناصر في حقبة الستينيات، انقسمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى فصائل معتدلة وأخرى مقاتلة. إذ إن القمع والتعذيب أفرج عصابات محاربة متطرفة. وإذا جاءوا من بين العناصر المتشددة في الحركة الإسلامية الجزائرية، فإنهم رفضوا المشاركة في العملية السياسية وتبنوا الجهاد المسلح، وعولوا على الإطاحة العنيفة بما اعتبروه حكومة فاسدة معادية للإسلام وقيام الدولة الإسلامية. فالجماعات المسلمة شبه العسكرية والسرية، وهي أعضاء سابقون في جبهة الإنقاذ تشددوا بسبب الانقلاب العسكري والقمع الحكومي، والإسلاميون الآخرون مثل الجزائريين «الأفغان» الذين كانوا قد حاربوا في أفغانستان خلال الاحتلال السوفييتي، ومثل حزب الله والجماعة الإسلامية المسلحة. كل هؤلاء بدوا عهدهم الملىء بالعنف والإرهاب بالتفجيرات، والكمائن، والهجمات على ثكنات الجيش، وأقسام البوليس والسجون، وأدانت الجماعة الإسلامية المسلحة جبهة الإنقاذ بسبب اعتدالها، ورفضت أي حل وسط أو مصالحة، وضغطت من أجل شنّ jihad الشامل ضد الحكومة ومؤيديها من الجزائريين والأجانب والقوى الأجنبية. وأفرخت الجبهة الإسلامية للإنقاذ جناحاً عسكرياً، جيش

الخلاص الإسلامي، الذي خاض نضالاً مسلحاً ضد النظام السياسي في غيبة الحوار.

وبينما انتشر العصيان تدهور الموقف إلى حرب أهلية حقيقة، أطلق عليها بعض الموظفين الأميركيين وصف «حرب قليلة الكثافة». وانحصر العسكريون والإسلاميون المسلحون في قتال مميت. ولم يهاجم المتطرفون ويقتلوا موظفي الحكومة والعسكريين والشرطة فقط ولكن المدنيين أيضاً والمفكرين العلمانيين البارزين والصحفيين والمثقفين «والنساء غير المحجبات»، وتلميذات المدارس. وإذا كانت قوات الأمن ترى في الذقن وغطاء الرأس رموزاً للإرهاب الأصولي، فإن المقاتلين آنذاك كانوا يستهفدون النساء في الملابس الغربية والمفكرين العلمانيين باعتبارهم رموزاً على استبداد الدولة ذات التوجه الغربي وقمعها. وصارت الجزائر العاصمة معسراً مسلحاً «بها ١٥٠٠٠ من القوات التي جُبِلت لحراربة العدو الخفي»^(١٠٣). وفي أواخر ١٩٩٣ وأوائل ١٩٩٤ خضعت كثير من المناطق الخارجية لسيطرة المقاتلين الذين بدا أنهم قادرون على أن يضربوا متى شاءوا. ولأن كلاً من العسكريين والإسلاميين المتشددين اشتباكاً بلا رحمة في حرب لا يكبح جماحها مانع وقع المدنيون الأبرياء ضحية بينهما، فإن بعض العناصر المعتدلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ حاولت أن تنتأ بنفسها عن الأفعال الإرهابية التي تقوم بها جماعات مثل الجماعة الإسلامية المسلحة. وحينما قتل الجيش الجزائري أحد قادة الجماعة الإسلامية المسلحة، وهو

المعروف باسم جعفر الأفغاني، وعلى الرغم من أن قادة جبهة الإنقاذ أدانوا هذا الفعل، كانت هناك تقارير أنه وقع ضحية خيانة جماعة أخرى موالية لجبهة الإنقاذ. وفي الوقت نفسه، سرت إشاعات بأن الحكومة، التي كانت قد رفضت باصرار في الماضي أن تدخل جبهة الإنقاذ في أي حوار وطني، كانت تجري محادثات مع عباس مدني وعلى بلحاج^(١٤).

وقد عكست الهجمات على المدنيين أيضًا صراعاً طبقياً وثقافياً. إذ إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ والإسلاميين الآخرين، ومن اعتمدوا بشدة على العرب العاطلين، والطبقات الدنيا في المدن، ستكون في حال وصولها إلى السلطة مصدر خطر على سلطة النخبة الحضرية المتغيرة المتعلمة المتحدثة بالفرنسية وامتيازاتها. وكانت هجمة العسكريين ومحاولة سحق جبهة الإنقاذ في رأي كثيرين من داخل الجبهة ومن خبرتهم مرتبطة بالحفاظ على مصالح وأسلوب حياة النخبة العلمانية ذات التوجه الغربي في الجزائر الذين كانوا عموماً يؤيدون تدخل العسكريين. وتحول الصراع إلى جهاد بين العلمانية والإسلام، بين التغريب والاسلام. وعلى أية حال، فإن هذه التعميمات حول مظهر القوى الاجتماعية المتنافسة لاينبغى أن تحجب اختلاف وتتنوع الاستجابات الجزائرية، من العلمانيين (الناطقين بالفرنسية والعربية، من النخبة ومن غير النخبة) الذين استهجنوا الحكم العسكري إلى التأييد الذي نالته الجبهة الإسلامية للإنقاذ ليس من جانب الشبان العاطلين فقط ولكن أيضاً من

الهنيين ذوى التعليم الحديث؛ الأطباء المهندسين، المدرسين وحتى بعض عناصر العسكريين.

أدى التصاعد الحلواني للعنف إلى تعميق الاستقطاب في المجتمع. وانقسمت الحكومة والجيش، انعكاساً للمجتمع الأوسع، إلى اتجاهين: أولئك المقتتون بالحاجة إلى الحوار والمصالحة الوطنية، وأصحاب الخط المتشدد الذين استمروا في تأييد القمع الكلى للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وكان الاتجاه الأخير يتتألف من نخب كثيرة تحركهم المصالح الذاتية والإيديولوجيا بنفس القدر «كثيرون لديهم الكثير مما يخسرون»، وقفوا ضد المفاوضات الحقيقة بسبب أحط الأسباب - الطمع^(١٠٥). وبالإضافة إلى هذا، فإن فرق الموت العادمة للإسلاميين، مثل منظمة الشباب الجزائري الحر والمنظمة السرية للدفاع عن جمهورية الجزائر، ظهرت إلى الوجود. وإذا يسود الاعتقاد بأن هذه الفرق مؤلفة من أعضاء سابقين في قوات الأمن والقوات المسلحة، فإن هدفهم هو مواجهة «الإرهاب الأصولي» وأعلنوا مسؤوليتهم عن الهجمات على الإسلاميين وقتلهم^(١٠٦).

وقد أدت قوة وتهديد الإسلام السياسي إلى تصعيد التوترات العرقية ووجد الجيش نفسه محصوراً بشكل مطرد بين جناحين، الإسلاميين والبرير. ويرجع تاريخ البرير إلى ما قبل قدوم الإسلام إلى شمال إفريقيا، وعلى الرغم من أنهم اعتنقوا الإسلام فقد ظلوا مستقلين ومخلصين بشدة للغتهم وثقافتهم. وإذا كانوا معادين للحكومة، وأكثر عداء

للسّياسيين، فإنّ زعماء البرير المناضلين من أمثال الدكتور سيد سعدي من مجلس الثقافة والديمقراطية أدانوا الحكومة ونادوا بالمقاومة المسلحة ضدّ ما اعتبروه إبادة أصولية للشعب الجزائري^(١٠٧).

من المصالحة إلى الاستصال :

شهدت سنة ١٩٩٤ م تزايداً درامياً في مستوى العنف والإرهاب، كما شهدت علامات على الاتصال الخفي بين الحكومة وقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في السجن. ففي سبتمبر سنة ١٩٩٤ م أطلقت الحكومة سراح عدد معلوم من قادة جبهة الإنقاذ ونقلت مدنى ويلحاج من سجن بلدية إلى الاعتقال في منازلهم فيما بدا أنه الخطوة الأولى على طريق اتفاق من خلال المفاوضات. وعلى أية حال، رفض مدنى أن يشارك في حوار وطني ما لم تتم الاستجابة لشروط بعينها : «إقامة حكومة «محايدة» حتى يتم انتخاب حكومة «شرعية»؛ إعادة الشرعية إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، رفع حالة الطوارئ؛ إعلان عفو عام؛ وقف كل العمليات القضائية ضد الإسلاميين؛ وعودة الجيش إلى التكتان»^(١٠٨). ورفض الرئيس اليمين زروال المطالب صراحة. وفي ديسمبر ١٩٩٤ م ويناير ١٩٩٥، انضم ممثّل جبهة الإنقاذ مع أحزاب المعارضة الجزائرية الأخرى (بما فيهم جبهة التحرير) في قمة تحت رعاية جمعية سانت إيجيديو الكاثوليكية في روما.

وتضمن الاتفاق المكون من أربع عشرة نقطة، والذي وقع عليه زعماء الجزائر الكبار من العلمانيين وغير الإسلاميين والاحزاب، الدعوة إلى الحرية المدنية، ووضع نهاية لتدخل العسكريين في السياسة، ورفع الحظر عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وديمقراطية تعدد الأحزاب، وإعلان وقف نار من جانب واحد والإفراج عن كل السجناء السياسيين، وإنها حالة الطوارئ بالجزائر، وعقد مؤتمر وطني يؤدي إلى إجراء انتخابات حرة وتعديدية. وامتدحت الولايات المتحدة الاتفاق، كما أن فرنسا المؤيدة للنظام الجزائري، استجابت بشكل إيجابي. أما الحكومة الجزائرية، التي فرضها العسكريون وساندوها، فقد رفضت الاعتراف بالمجتمع أو حضوره، معتبرة أنه لم يحدث. وإذا صورته في وسائل الإعلام على أنه استئناف للحروب الصليبية المسيحية، فقد أدانت الحكومة اقتراحات الاتفاق باعتبارها استسلاماً للإسلاميين، أما مدني ويلجاج اللذان كانا قد أفرج عنهما ووضعا رهن الاعتقال في منزليهما، فقد أعيدا إلى السجن وضغطت الحكومة بحربيها لكي تستأصل الإسلاميين.

وعلى الرغم من أن أولئك الذين كانوا قد وقعوا الاتفاق «كانوا يمثلون نسبة ٨٢ باللائحة من مواطنى الجزائر الذين صوتوا فى الجولة الأولى للانتخابات البرلمانية سنة ١٩٩١م، فالواقع أن أصواتهم أغرتت فى الحلول العنيفة المتزايدة على كلا الجانبين»^(١٠٩).

استمرت دوامة العنف على حين كانت غالبية الجزائريين محصورة بين المتطرفين الدينيين والعلمانيين، لاسيما الجماعة الإسلامية المسلحة

وفرق الموت المرتبطة ببعض جماعات العسكريين. كما أنها عمقت الحرب الثقافية بين المقاتلين العلمانيين والمقاتلين الإسلاميين، مما أسهم في استقطاب مطرد في المجتمع انحصرت فيه كتلة السكان المدنيين في الوسط. وأصرت الحكومة على منع المجتمع الدولي من الدخول إلى الجزائر (وسائل الإعلام، منظمات حقوق الإنسان ومتذوبى الحكومات). وواجه ممثلو وسائل الإعلام الجزائرية التهديد بالاغتيال من المجموعات الإسلامية المتشددة مثل الجماعة الإسلامية المسلحة «وخطراً مماثلاً من مختلف فصائل قوات الأمن»^(١١٠). وكل من الصحافة العالمية ومنظمات حقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية في تقريرها لسنة ١٩٩٧ م بعنوان «الجزائر : السكان المدنيون محسوبون في دوامة العنف» قد تعرفت بشكل متزايد على مصدرين قطبيين رئيسيين للعنف والإرهاب- المقاومة (الإسلامية) المسلحة وبعض الفئات داخل الجيش وقوات الأمن. وقد لاحظت منظمة العفو الدولية، في اتهام لم تجادل فيه السلطات الجزائرية. أنه على الرغم من أن معظم المذابح وقعت بالقرب من العاصمة «فإنه لم يحدث في أية مناسبة أن تدخل الجيش أو قوات الأمن لوقف المذابح أو منعها أو للقبض على المسؤولين عنها»^(١١١). وعلى الرغم من حقيقة أن كثيراً من أكبر المذابح (مثل ذبح ٣٠٠ من الرجال والنساء والأطفال في منطقة سيدي رئيس في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٩٧ م) وقعت في مناطق بالقرب من ثكنات الجيش وأقسام الشرطة، فلم يتدخل أحد. كذلك فإنه في حالات أخرى لم يقبض على أحد ولم يوجه الاتهام لأحد.

في ٥ يونيو ١٩٩٧م أجرت الجزائر انتخابات برلمانية (مع استبعاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ من المشاركة) وانتخب أول جمعية لها تمثل تعدد الأحزاب منذ حصولها على الاستقلال سنة ١٩٦٢م. وفي غمرة الانتقادات من جانب مراقبى الأمم المتحدة والاتهامات «بالتزوير الجماعي» من جانب الأحزاب التي خسرت في الانتخابات، قامت حركة إسلامية هي حركة المجتمع من أجل السلام التي يقودها محفوظ نحناح، والمعروفة سابقاً باسم حماس، بالحصول على ثالثى أعلى نسبة من الأصوات. (وحصل حزب النهضة، وهو حزب إسلامي آخر، على ٣٤ مقعداً). وإذا وضعت حركة المجتمع من أجل السلام نفسها بوصفها بدليلاً عصرياً إسلامياً معتدلاً لا يؤمن بالعنف، فإنها راقت في عيون أولئك الذين تعiblyوا من العنف ومن الشدة الاقتصادية على السواء (وصلت البطالة إلى ٢٨ بالمائة من مجمل السكان العاملين) وكانتا يريدين بدليلاً عن نظام الرئيس الذي يسانده العسكريون (وهو الجنرال السابق) اليمين زروال. وكسبت حركة المجتمع من أجل السلام ٦٩ مقعداً (بالمقارنة مع الد ١٥٦ مقعداً التي حصل عليها حزب الرئيس زروال التجمع الديمقراطي الوطني) من بين مجموع ٢٨٠ مقعداً من مقاعد البرلمان وحصلوا على أربع وزارات (من ٢٠ وزارة) وثلاثة مناصب سكرتير دولة في الحكومة الجديدة.

وعلى الرغم من الانتخابات، استمر العنف والقتل وانتشرت من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية وصار أكثر عشوائية، وامتدت

الجماعات التي ترتكب العنف والإرهاب لتعتدى المعارضة الإسلامية المسلحة وقوات الجيش وقوات الأمن، عندما دخلت إلى الحلة جماعات وميليشيات جديدة بداع من السياسات المحلية، والصراعات العائلية والقبلية. وفي سلسلة من المفاجآت المذهلة، كشفت تقارير عن تحقيقات حكومية والقبض على موظفين محليين. وكان من بين أولئك الذين ألقى القبض عليهم، عمدة ورجال شرطة، وبعض جماعات الدفاع عن النفس من عرفوا باسم «الوطنيون»، الذين اتهموا بالقتل، والاغتصاب، والسرقة، والفساد وعمليات الإعدام بدون محاكمة (وبعضاً منها جرى في أقسام الشرطة).

وكل من المعارضة الإسلامية والحكومة تقتنى وصارت أكثر انقساماً. وعلى النقيض من الجماعة الإسلامية المسلحة، التي ظلت ملتزمة بحرب شاملة لتحقيق أهدافها، فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجناحها المسلح وغيرها من الجماعات الإسلامية، التي كان بعضها قد انفصل عن الجماعة الإسلامية المسلحة، أعلنت وقف إطلاق النار وأفصحت عن رغبتها في إقامة حوار مع الجيش. وقد أدى هذا القرار وعدم وجود آية نتائج ملموسة إلى تعميق الانقسامات داخلها. وفي الوقت نفسه، كان كل من الرئيس اليمين زروال ورئيس أركان الجيش مشتبكين في صراع على السلطة. ويفى الجيش منقسمًا بين الضباط الراغبين في الحوار والضباط الاستئصاليين، أي الفئات المتطرفة من العسكريين الذين عارضوا أي شكل من أشكال المصالحة الوطنية. وإذا كانوا يعتقدون أن الاستقرار

الوطني يتطلب استئصال كل المعارضة الإسلامية، فإنهم (مثل المعارضة الإسلامية المتشددة) استخدمو الاغتيال والإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافهم.

تركيا : العسكريون والدفاع عن العلمانية

هل هي علمانية متشددة أم إسلام متشدد ؟

على امتداد الشطر الأكبر من السبعينيات والثمانينيات، قدمت تركيا المثل العلماني لأولئك الذين نظروا إلى الإحياء الإسلامي بحذر وريبة. وأيا ما كان يبدو أنه يجري في مناطق أخرى من العالم، فإن العارفين ببيوطن الأمور اتفقوا على أن العلمانية التركية محصنة ضد «التهديد» الذي يشكله الإسلام لإيران والعربية السعودية وباكستان، وأخطار النشاط الإسلامي في دول وسط آسيا المستقلة حديثاً، وجبنوا النموذج العلماني التركي، الذي كان يُشار إليه أحياناً باعتباره «علمانية مسلمة» أو «إسلام علماني». وهناك عاملان بما أنهما السبب في منع تركيا من أن تكتسحها الموجة الإسلامية التي ظهرت وكأنها تتحرك عبر معظم مناطق الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الأوسع :

- الذكرى المبكرة وتراث أتاتورك (١٩٢٨-١٨٨١م) وتقاليده ومؤسسات العلمانية القوية.

٢- الدور الذي يزعمه الجيش لنفسه باعتباره «حامى الجمهورية العلمانية» أى المدافعين عن الإيديولوجية العلمانية واستقرار الدولة. ويحلول سنة ١٩٩٦م، على أية حال، كان لتركيا العلمانية أول رئيس وزراء من التيار الإسلامي، هو نجم الدين أربكان، كما أن أكثر من اثنين وثمانين مدينة انتخبت عمداً إسلاميين في الانتخابات التي حصد فيها حزب الرفاه، وهو حزب إسلامي، ٢١ بالمائة من الأصوات. ويحلول ١٩٩٧م كان أربكان قد أجبر على الخروج من الحكم تحت وطأة المؤسسة العسكرية التركية. ومثئماً هو الحال في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي، كانت التغيرات التي طرأت على السياسة والمجتمع التركي نتاجاً لكل من الاقتصاد السياسي والثقافة السياسية.

العلمانية والإسلام والدولة التركية :

تم خلق تركيا الحديثة دولة علمانية، إذ إن أتاتورك قوض أركان الدين وألغى السلطنة والخلافة، واستبدل الشريعة بنظام قانوني علماني مستوحى من الغرب وأغلق العديد من المؤسسات الدينية. وحل محل الخلافة جمهورية علمانية تكرست علمانيتها بدستور سنة ١٩٢٤م، وحزب حاكم واحد (حزب الشعب الجمهوري الذي رأسه أتاتورك) وجيش قوى. وأدى قيام نظام سياسي متعدد الأحزاب والديمقراطية سنة ١٩٥٤م إلى إتاحة مساحة أوسع للدين. وبنيت المساجد وتم إصلاح المساجد

القائمة، وأعيد فتح الكلية الإسلامية في جامعة أنقرة، وتم رفع الحظر الذي كان مفروضاً على إذاعة المواد الدينية، كما أعيد تقديم الدروس الدينية في المدارس. وسمح للطوائف والطرق الصوفية بالعمل، وعاد المؤذن من جديد إلى دعوة المؤمنين إلى الصلاة باللغة العربية (وهي الممارسة العالمية في الإسلام) بدلاً من اللغة التركية. وتم رفع القيود التي كانت مفروضة على الحج. ويحلول سنة ١٩٨٢م أرسلت تركيا ثالث أكبر جماعة حجاج إلى مكة.

كانت العلمانية قد فرضت من أعلى على يد أتاتورك ونخبة أقلية حضرية حاكمة (موظفين مدنيين وعسكريين ومفكرين). وانعكست حقيقة الفجوة بين النخبة العلمانية الكمالية في تركيا والجماهير التركية، الذين ظل الدين بالنسبة لهم قوة كامنة، في غياب أى التزام قوى بالديمقراطية. إذ كان مبدأ الديمقراطية يأتي في المرتبة الثانية بعد علمانية الدولة، وهي علمانية متشددة يفرضها نظام سياسي يقوم على الحزب الواحد. ووفقاً للاحظة نيلوفر جول : «كانت الديمقراطية غائبة في المبادئ الستة المؤسسة {الجمهورية، الوطنية، الشعبية، الدولة، العلمانية والإصلاح الثوري} للجمهورية التركية كان هذا التنظيم من توابع الشكوك التي ساوت النخبة الحاكمة من أن سيادة الشعب قد تؤدي إلى سيادة الإسلام»^(١١٢).

وقد جلبت العوامل السياسية والاقتصادية في الخمسينيات والستينيات نماذج جديدة للتطور وفرضت مناخاً صار فيه حضور

الإسلام أكثر وضوحاً في المجتمع. إذ إن التحرر السياسي في الخمسينيات الذي قدمه الحزب الديمقراطي بعد أن هزم حزب الشعب الجمهوري سنة ١٩٥٠م، كان علامة على فشل الكمالية في أن تضرب بجذورها في المجتمع : «كانت المدن والبلدان الكبيرة فقط هي التي أفادت في ظل الكمالية وتطورت طبقة صغيرة ملتزمة بها. وظل الريف على حاله لم تمسه فوائد التعليم الحديث، ولم تزد معرفة القراءة والكتابة سوى بمعدل بطيء»^(١١٢). وقام الحزب الديمقراطي الذي استمد التأييد من القرى وجماهير الريف بإدخال ثقافتهم الإسلامية الحية في التيار الرئيسي للسياسة. وعلى أية حال، كان أكبر مشهد للإسلام في الحياة العامة في البداية مشهداً دينياً ثقافياً وليس ظاهرة سياسية، مؤلفاً من أفراد وجماعات (مفكرين، وطرق صوفية ومنظمات ثقافية) كانت تسعى إلى إحداث تجديد ديني وأخلاقي في المجتمع. وكان معظمهم غير مسيسين من أتباع الطرق الصوفية (النقشبندية، القادرية والتيجانية) إلى أتباع سعيد نورسی، وهو مفكر ديني بنى منظمة على اتساع الوطن ولها فروع دولية. وأيا كانت درجة اختلاف كل منها عن الأخرى، فإنها جمِيعاً كانت تتقد العلمانية التركية وأعادت تأكيد مركبة الإسلام. وقد أنتج التطور الاقتصادي الجديد أيضاً جماعة جديدة من المديرين والتكنوقراط. وعلى النقيض من العلمانية المتشددة الثابتة لدى النخبة العسكرية الببروغرافية (على الرغم من أنهم أيضاً قد تلقوا تعليماً حربياً)، أُسْهَم أولئك المديرون الذين تمسكوا بالإسلام باعتباره مؤثراً يشكل

حياتهم. وبحلول الستينيات، فإن التصنيع السريع، والتطور الاقتصادي الدولي، والخلل الاجتماعي وسياسات اليسار، والخوف المتزايد من تهديد شيوعي- كل هذا أُسهم في تسييس الإسلام.

وأخذت الاستجابة الإسلامية في الستينيات شكل نشاط سياسي أكثر علنية. وكان أبرز مثال على ذلك حركة بدأها نجم الدين أربكان سنة ١٩٧٠ (١٩٢٦) في قونية. وهو مهندس درس بجامعة إستنبول التقنية وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة أخن الفنية بألمانيا، ومزج بين الأكاديمية والعمل والسياسة في حياته. وصار أستاذًا بجامعة إستنبول الفنية سنة ١٩٦٥م وأسس وأدار مصنعاً للآلات. كما خدم فترة قصيرة مديرًا عامًا للاتحاد التركي لغرف التجارة والصناعة سنة ١٩٦٩ قبل أن يتفرغ تماماً للسياسة.

كان أربكان يمثل بروز بديل جديد للنخبة القديمة. فهو ينحدر من عائلة مسلمة ثرية محافظة في الأناضول. وإن تلقى تعليماً حديثاً وكانت ميوله إسلامية، فقد كان ملتزماً بوطنية تركية تقوم على أساس التقاليد التركية- العثمانية- أي تركيا مستقلة اقتصادياً وثقافياً عن الغرب، الذي ربط بينه وبين التدهور والفساد الأخلاقي. وواصل القول بأن الاعتماد الأعمى على الغرب هو الذي سرق من تركيا هويتها وقوتها. وكما لاحظ بعض مستشاريه :

«وهكذا فإن الأدب يجعلنا نقلده بشكل أعمى وبدون أى فهم، حبسنا فى قفص القرود الذى يملكونا، ونتيجة لهذا أجبرنا على أن نترك شخصيتنا ونبتنا، ومعنى هذا أنه نجح فى ذلك لأنه استخدم عمالء جندهم من الداخل، شعروا بالدونية واشمازوا من أنفسهم، وأجبر التركى على الرکوع وهو الذى لم يستطع هزيمته على مدى القرنين بالحملات الصليبية والضربيات الخارجية»^(١٤).

ولما كان أربكان نشيخطاً على الصعيد السياسى فى الستينيات فقد تم انتخابه فى الجمعية الوطنية سنة ١٩٦٩ م وأنشأ حزب النظام الوطنى سنة ١٩٧٠ م. وركز برنامج حزب النظام الوطنى على الإبداع التكنولوجى والتصنيع السريع، وتجديد المجتمع روحياً وأخلاقياً. وكان الحزب يبشر بالخلاص المادى والروحى لأولئك الأتراك (صفار رجال الأعمال والعمال المهنيين والمفكرين الإقليميين) الذين كانوا قد باتوا ضحايا التطور السريع والشركات التى تحل محل الشركات الوطنية الصغيرة، وتزايد الاستيراد، والهجرة الجماهيرية إلى المدن والشيزوفرينية الثقافية التى رسّبها المجتمع الحضرى العلمانى الحديث. وانتقد أربكان عدم التوازن الاجتماعى والظلم فى المجتمع التركى: «إن الآلية الاقتصادية تعمل لصالح التجار فى المدن الكبيرة الذين لا يرون فى تجار الأناضول سوى أبنائهم بالتبني. كما أن نصيب الأسد فى حصص الاستيراد محجوز لتجار ثلاث أو أربع مدن»^(١٥). كان التزام أربكان بالتطور الصناعى والاقتصادى والتكنولوجى، الذى يضرب بجذوره فى

ثقافة تركيا الإسلامية وقيمها، ممزوجاً بدعوة إلى الديمقراطية في وقت عانى فيه الكثيرون من تجربة القمع تحت الحكم العسكري. وقد تفاعل البعض بما إذا كان هذا الالتزام بالديمقراطية مجرد التزام سياسى ونفعى^(١١٦). وعلى مر السنين، على أية حال، استمر أريكان والاحزاب الإسلامية التي أسسها في الإعراب عن رغبتهم في خلق تركيا حديثة، ديمقراطية، صناعية، وعادلة اجتماعية.

وإذ تم حظر حزب النظام الوطني سنة ١٩٧١ م على أيدي العسكريين، فقد أعيد تنظيمه بعد ثمانية عشر شهراً تحت اسم حزب الخلاص الوطني، ومرة أخرى كان الحزب قائماً على قاعدة تمزج بين التصنيع السريع، والإصلاح الديني - الأخلاقي. ولأن حزب الخلاص الوطني كان يلقي باللوم على التأثيرات الثقافية الأجنبية في اضمحلال الإمبراطورية العثمانية، فقد وجه انتقاداته إلى أحزاب تركيا السياسية الرئيسية «أعضاء النادي الغربي»، لأنها سقطت في الفخ نفسه. ولما كانوا قد شغفوا بحضارة غريبة مجرودة من الإيمان والأخلاق، فإنهم كانوا عاجزين عن رسم طريق للتصنيع السريع ينبغي أن يقوم على أساس من المتابع الثقافية الأصلية والمحلية. ولم يتحد حزب الخلاص الوطني شرعية الدولة الكمالية مباشرة كما أنه لم يسع إلى الإطاحة بها ولكنه نادى بمساحة للدين داخل علمانية الدولة الوطنية والمجتمع التركي لكي يعيد تأكيد ومواءمة عقيدته وقيمه الإسلامية. وهكذا كانت إيديولوجية أريكان وحزب الخلاص الوطني قائمة على أساس من

إحساس قوى بالوطنية التركية والهوية الإسلامية، ومعاداة الشيوعية،
والعداء للتبغية للغرب.

ولم يكن إنجاز حزب الخلاص الوطني مؤثراً بأية حال من الأحوال،
إذ إنه نجح في الحصول فقط على ١١,٨ بالمائة من الأصوات سنة
١٩٧٣ م و ٨,٦ بالمائة سنة ١٩٧٧ م. وعلى أية حال، فإبانه في منتصف
السبعينيات، كانت المقاعد التي بحوزة أربكان في البرلمان كافية لأن
يشارك في ثلاثة حكومات ائتلافية؛ كما خدم نائباً لرئيس الوزراء في
الحكومات الثلاث جميعاً^(١١٧). وفيما بين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٨٠ م وجد
أعضاء حزب الخلاص الوطني ومؤيدوهم طريقهم إلى داخل البرلمان،
ومكاتب الحكومة والتعليم والأعمال. واستولى العسكريون على السلطة
في انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ م وحلوا البرلمان وجميع الأحزاب السياسية.
ولم يتعرض أربكان وقادة حزب الخلاص الوطني (على عكس زعماء
الأحزاب الآخرين) للاعتقال فقط ولكنهم حوكموا أمام محاكم عسكرية
أيضاً. ومثلما هو الحال في جميع تدخلاتهم، زعم العسكريون أنهم
يدافعون عن علمانية أتاتورك. وهكذا فإن أحد التبريرات التي قدمت
لتبرير الانقلاب كان «تهديد الإسلام المتشدد المتجسد في حزب الخلاص
الوطني الذي يقوده أربكان»^(١١٨). وإذا اتهم قادة حزب الخلاص الوطني
بنائهم يهدمون العقائد الأساسية للجمهورية التركية، فقد صدر الحكم
بيبراعتهم في نهاية المطاف. وعلى أية حال، فقد تم اعتقال أربكان في
النهاية العسكرية على مدى ما يقرب من ثلاثة سنوات.

في سنة ١٩٨٢، التي شهدت عودة إلى السياسات المدنية والتعديدية الحزبية، أسس أربكان حزبًا يخلف حزب الخلاص الوطني المحظوظ هو حزب الرفاه. ويعكس اسمه مهمته في خلق مجتمع أكثر عدالة اجتماعية عن طريق زيادة ثروة البلاد والتاكيد على توزيع أكثر مساواة للموارد. وكان لحزب الرفاه أن يصير حزبًا جماهيرياً حديثاً، والحزب الوحيد الريفي الذي شهدته تركيا في تاريخها. فقد بلغ أعضاؤه أربعة ملايين، كانوا من سكان المدن الكبيرة والأقاليم على السواء، وفي ظل قيادة أربكان الوحيدة والقوية، كان حزب الرفاه أبعد ما يمكن عن الكلمة الأحادية. فقد كان يضم المهنيين والعمال، وأعضاء هيئات التدريس والطلاب، وقادة المنظمات وعمال المصانع، الرجال والنساء، والتوجهات الإسلامية التقديمية والمحافظة على السواء. وكان التأييد يأتيه من الطبقة الوسطى الصغرى والطبقة الوسطى من تلقوا تعليماً حديثاً ولكنهم يحافظون على خلفياتهم الدينية الإقليمية المحافظة^(١١٩). ولم تكن الغالبية من خلفياتهم إقليمية محافظة غير متعلمة ولكنهم كانوا من خريجي مدارس الدولة العلمانية حيث درسوا العلوم والتكنولوجيا والفكر الغربي. ولم يكن الدعم المالي للحزب يأتي فقط من الأعضاء ولكن من العاملين بالخارج ومن المؤيدبين.

الإسلام في العملية السياسية :

أسهمت القوى الأخرى في المجتمع أيضاً في صورة الإسلام الصاعدة في المجتمع التركي. ومن بواعث السخرية أن القوى التي

تصف نفسها بأنها المدافعة عن العلمانية - العسكريين، والرئيس المنتخب تورجوت أوزال، الذي كان عضواً سابقاً في حزب الخلاص الوطني- كانوا هم المسؤولين عن الانفتاح الجديد. ففي غضون سنوات ثلاثة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) بعد الانقلاب الذي قام به العسكريون استخدمو الدين جزءاً من سياستهم الخارجية. ومن بين تنازلاتهم، كان تقديم التعليم الديني في مدارس الدولة وإعادة التأكيد على هوية تركيا الإسلامية في السياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن وجود الدين قد تنامى وانتشر، فإن الدولة كانت تأمل في أن تسيطر على تعليم الدين (المدرسوں والمناهج) وهكذا فإن «نوع» الإسلام (المعادى للأصولية أو غير الأصولي) الذي كان يتم تدريسه، يستخدم الدين لتفویة النسيج الأخلاقى للمجتمع، ويواجه تأثير اليسار (الشيوعي والماركسي) ويوجه جهوده لتفویة «سياستها الخارجية الإسلامية» أي العلاقات الاقتصادية والأسواق في البلاد المسلمة.

وقد أدى انتخاب تورجوت أوزال وحزبه الوطن الأم في مايو سنة ١٩٨٢م إلى تقوية منحى السياسة التحررية التي كانت تتضمن اقتصاد السوق الحرة، وكذلك التأكيد الأكبر على ثقافة تركيا الدينية وقيمها. وكان أوزال (١٩٢٧ - ١٩٩٣م) مثل أربكان، مسلماً، تخرج من جامعة استنبول التكنولوجية، ولكنه كان على النقيض من أربكان يجد العلاقات الحميمة مع أوروبا والغرب على المستوى السياسي والاقتصادي، مؤكداً على أن الأناضول تشارك في جذور التاريخ والحضارة الأوروبية (حضارة

يهودية - مسيحية إسلامية) ومؤكداً على دور تركيا باعتبارها بين أوروبا وأسيا، بين العالم المسيحي والعالم الإسلامي^(١٢٠). وكانت تركيا عضواً مهماً في كل من حلف شمال الأطلنطي ومنظمة المؤتمر الإسلامي على السواء. كذلك أكد أوزال وعمل جاهداً للحصول على حق تركيا في أن تكون عضواً بالاتحاد الأوروبي.

بعد انتخاب حزب الوطن الأم سنة ١٩٨٤ م أكد الجنرال كينان إيفرين، ورئيس الوزراء أوزال أهمية القيمة الدينية. وحضر إيفرين سنة ١٩٨٤ اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي بصفته رئيساً لتركيا. وعلى أية حال، كانت سياسات تورجوت أوزال هي التي أسهمت بأكبر قدر في إضفاء الشرعية على الإسلام السياسي. وإذا تبني أوزال خليطاً من الوطنية والإسلام، فإنه أكد من جديد على تراث تركيا الإسلامي باعتباره مصدراً أولياً للهوية التركية والوحدة والمجتمع التركي وباعتباره أيضاً ثقلاً في مواجهة اليسار وتاثيراته داخل حدود الدولة التركية العلمانية: «إن ما يصون وحدتنا وتماسكتنا، بل يؤدي إليها هي حقيقة أننا جميعاً مواطنون في الجمهورية التركية... إن دولتنا علمانية. ولكن الذي يصون وحدة أمتنا، ويخدم باقى الطرق في الحفاظ على تماسكتنا الوطني ويلعب الدور الأساسي، هو الإسلام»^(١٢١). وقرر الدين مادة إجبارية بالمدارس الابتدائية والثانوية. وكانت مدارس إمام- خاطب (وهي مدارس تعليم الأئمة والخطباء) قد لقيت الاعتراف بأنها مدارس عليا، ومن ثم يمكن خريجوها من التأهل للالتحاق بالجامعة والوظائف في

الحكومة والقطاع الخاص. ونتيجة لهذا وجد الكثيرون طريقهم إلى داخل الحكومة، حيث خدموا في الإدارات وزارات التعليم والثقافة. وسمح أوزال بإقامة البنوك الإسلامية وغيرها من المؤسسات المالية. وزاد ظهور الإسلام بشكل مطرد في المنشورات والمؤسسات والطقوس. وقدمت «الديانت» التي تشرف على المنشورات الدينية، والمساجد، ومدارس القرآن، تقريراً عن زيادة من ٢ مليون نسخة لثلاثين مطبوعة دينية سنة ١٩٧٩م إلى ٥,٧٠٢,٠٠٠ نسخة لثلاث وخمسين مطبوعة سنة ١٩٨٢م؛ وعدد مدارس القرآن زاد من ٢٦١٠ سنة ١٩٨٠-٧٩م إلى ٤٧١٥ سنة ١٩٨٩-٨٨م وطلابها زادوا من ٦٨٤٨٦ إلى ١٥٥٤٥؛ وزاد عدد الأتراك الذين يقومون بالحج من ١٠٨٥٠ سنة ١٩٧٩م إلى ٩٢٠٦ سنة ١٩٨٨م^(١٢٢).

وظهرت على الساحة مجموعة متنوعة من الجماعات ذات توجه إسلامي، وكثير منها غير سياسي، لكن تقوم بعملية تجديد ديني للمجتمع. ولعبت الطرق الصوفية مثل النقشبندية والنوركوية دوراً ذا أهمية خاصة. ولأن النقشبندية كانت منتشرة في جميع أرجاء تركيا (وعلى المستوى الدولي في الواقع) هي والطريقة النوركوية، فقد خلقتا شبكة واسعة نشطة في الأعمال، ووسائل الإعلام الجماهيرية، والتعليم وخدمات الرعاية الاجتماعية. وما تفرع عنها، مثل جماعة فتح الله جولين «فتح الله سى»، صارت قوة دينية واجتماعية رئيسية^(١٢٣)، وكان فتح الله جولين مفكراً ومن أتباع سيد نورسى، وهو يمثل حركة وطنية

إسلامية ولكنها غير سياسية^(١٢٤). وفي السياق التركي الذي يتصاعد تسييسه، حاولت جماعته أن تتخذ مساراً وسطاً بين العلمانيين المتشددين والإسلاميين مثل حزب الرفاه. وسعت إلى تمييز نفسها عن «الأصوليين». وكانت حركة جاذبة أكثر منها حركة طاردة، تحاول تحقيق التوازن بين العديد من الهويات والمصالح. وإن ركز على كل من الوطنية الدينية والعلمانية، التعليم الحديث والتعليم الديني، والعلوم التكنولوجيا، والشرق والغرب، فإن جولين وجماعته ساروا على خط رفيع، واعترفوا في حذر بأهمية أتاتورك، وعبروا عن احترامهم للعسكريين، وحذرموا من مخاطر الدين المسيس. وتم توصيل رسالة الجماعة على نحو فعال من خلال جريدهم «زمان» واسعة الانتشار، ومحطة تليفزيون رئيسية، ودور النشر. وعلى مدى الثمانينيات كلها مدّت جماعات «نكره» من أمثال «فتح الله سى» وحزب الرفاه وجودها إلى القطاع الاقتصادي من خلال شركات كبيرة، وبنوك، وبيوت الاستثمار، وشركات التأمين، وسلسلة المتاجر. وتغير البناء الطبقي لهذه المنظمات الإسلامية بشكل كبير عندما صارت عضويتها تشكل نخبة مضادة (في مواجهة النخبة العلمانية المتغربة الراسخة) في الأعمال، والحكومة، والتعليم كما كانت منتشرة بين العمال الفقراء. وكانت مشروعاتها التعليمية (بناء المدارس والجامعات والمدن الجامعية لخدمة عشرات الآلاف من الطلاب، ونشر الكتب وتوزيعها، والإشراف على المنح التعليمية، وتقديم المساعدات المالية) ذات جاذبية عظمى تشد الأعضاء والمحظوظين وبتأثير بشدة على

الجيل التالي من المهنيين. وهم غالباً ما يمزجون المصالح الدينية والتعليمية ومصالح العمل سوياً في تركيا والخارج. ويفضل المساعدات المالية من أعضاء المجتمع المتضامن، خلقوا شبكة واسعة الامتداد من المدارس في جميع أرجاء تركيا وأسسوا أكثر من خمسة مدارس عاليّة في وسط آسيا والبلقان والقوقاز^(١٢٥).

وعلى الرغم من أن الكثيرين يرون في جولين ممثلاً «إسلام معتدل»، فإن مزاعمه الدينية والصوفية، وسياساته، ونقده الصريح لقيام حزب الرفاه بتسليس الإسلام جلب عليه انتقادات زعماء حزب الرفاه على أساس دينية وسياسية أيضاً. وظل كثير من العلمانيين المتشددين (في جيش وأوساط المثقفين) أيضاً على قلقهم وشكوكهم، وغالباً ما ربطوا بين جماعة جولين وحزب الرفاه وغيرها من الجماعات الأكثر تسييساً وكانوا يشيرون إليهم باعتبارهم إسلاميين.

وقد أسمهم استخدام تورجوت أوزال الإسلام في الثمانينيات، والمناخ الأكثر انفتاحاً الذي ساعد الطرق الصوفية وغيرها من الجماعات ذات التوجه الإسلامي على النمو، في تصاعد عملية تسليس الإسلام، وانعكس هذا على حظوظ حزب الرفاه. فعلى الرغم من أن حزب الرفاه حصل فقط على ٧,٢ بالمائة من الأصوات سنة ١٩٨٧م، فإنه بحلول سنة ١٩٩١م كانت حظوظه قد بدأت في التغير وحصل على ١٧,٢ بالمائة في الانتخابات الوطنية.

طريق حزب الرفاه إلى السلطة :

أعقبت موت أوزال المفاجئ سنة ١٩٩٣ م فترة انتقالية أفاد أثناعها حزب الرفاه من إخفاقات الدولة، ومن المعارك الشرسة على القيادة السياسية لتركيا، وزعامة حزب الرفاه المخلصة. وقد تسبب الانفتاح الاقتصادي في تباطؤ النمو الاقتصادي، كما رفع معدلات التضخم من ٦٠ إلى ١٠٠ بـمليئة وـزـادـ من حجم الدين الوطني. وعلى حد ملاحظة جيني هوايت:

«لقد طالت تكاليف السياسات الجديدة كثيرين، وأفاد منها عدد قليل. ومثلاً هو الحال في بلاد أخرى كان تقديم اقتصاد السوق المفتوحة مصحوباً بعدم عدالة اجتماعية اقتصادية متزايدة. والتناقض واضح في المدن بشكل خاص، التي يشارك فيها الأغنياء جماهير المهاجرين من الريف. وقد حفز عدم المساواة الاقتصادية الفاضح الجماعات الإسلامية التي تبشر بالعدالة الاجتماعية وبيانها المسؤولية والفساد»^(١٢٦).

وقد استطاع حزب الرفاه أن يخوض بـكفاءة في سياسات المعارضة، منتقداً فشل الحكومات السابقة لحزب الوطن الأم وحزب الحقيقة في حل مشكلات تركيا الاقتصادية والاجتماعية أو وقف مد الفساد وعدم الكفاءة الاقتصادية. وهي تهمة كان الكثيرون من خارج صفوف حزب الرفاه يوافقون عليها. ومثلاً لاحظ أحد المعلقين سنة

١٩٩٦م، «يمكن أن نأخذ حزب الرفاه على أنه ثمرة فشل أداء اليمين التركي، الذي كان في السلطة معظم الوقت خلال فترة التعديلية الحزبية. ومع قاعدة سلطة متزايدة الاتساع تتضمن أصوات الاحتياج لأولئك الذين عانوا في ظل شروط السوق التنافسية منذ سنة ١٩٨٠م، فإن حزب الرفاه هو أخطر منافس لكل أحزاب اليمين»^(١٢٧).

كان حزب الرفاه وكيلًا صادقًا وفعالاً للتغيير، ونموذجاً للتنظيم الفعال والكافأة، وناقداً جسوراً لعدم كفاءة وانعدام حساسية الحكومات والأحزاب التركية وفسادها، على حين كانت استجابته واضحة للحاجات الاجتماعية الاقتصادية لفقراء المناطق الحضرية. وقد أفاد من عدم مقدرة الزعماء السياسيين الوطنيين على التسامي فوق سياسات المنازعات المريدة والدخول في تحالف بناء، وهو نظام يتسم بعدم الكفاءة والفساد في أعلى مستويات الحكم. وكان حزب الرفاه هو الحزب الوحيد الذي قام بديلاً بسجل واضح من الاستجابة الفعالة لحاجات المجتمع. إذ إن تناوله الشمولي - فهم شامل للإسلام - أنتج الانتقادات ضد السياسات التركية والمجتمع التركي. وكانت رسالته عن فساد الحكومة، والتطور الاقتصادي، والمدارس، والفقر والوظائف والإسكان والبيئة، مثلماً كانت عن العقيدة والمارسات الدينية. وإذا ضم حزب الرفاه الثقافة والقيم الدينية لدى الجماهير فإنه قدم إحساساً بالهوية المشتركة والمجتمع المشترك في الضواحي الجديدة والمترفرفة غالباً بالمدن الكبيرة. وعمل متطلعو الحزب بلا كل للوصول إلى الآخرين بمساعداتهم، ولجمع

الأصوات مع وعود بمجتمع أكثر عدالة اجتماعية، ومستقبل أفضل^(١٢٨). ولخلق حزب الرفاه نظاماً حركياً للرعاية والحماية الاجتماعية، والمساعدة المتبادلة والالتزام المتبادل، وقدم المساعدة للمهاجرين القادمين من البلدان الصغيرة والريف إلى مناطق الحضر للحصول على فرص العمل والطعام والسكن والرعاية الصحية والفرص التعليمية.

كانت النساء جزءاً من تنظيم حزب الرفاه ونشاطه (مثلاً كن في جماعات إسلامية أخرى كثيرة) وغالباً ما يتم تمييزهن باختيارهن لـ «الإسلامي» أو «المسلم» بدلاً من الطرز الأوروبية. إذ كانت الكمالية قد فرضت تعريفها الوارد للحداثة؛ وكان هذا التعريف يتضمن تعريف نموذج المرأة التركية العصرية. ووجدت النساء الأكثر تقليدية أنه من الصعب الحفاظ على هويتهن ولباسهن الأكثر تمايزاً والتزاماً بتعاليم الدين مع التحديث. ومثلاً حدث في بلاد مسلمة أخرى، صارت ملابس النساء رمزاً ضمانياً في النضال من أجل الدفاع عن الهوية الوطنية أو إعادة تعريفها. وفي تركيا، كانت ملابس النساء بمثابة شهادة على إيمانهن ورمزاً على النظام الأخلاقي الاجتماعي الذي يسعى إليه الإسلاميون داخل مجتمع علماني حديث. ولم ينظر إليه قط على أنه اختيار بين الإسلام والحداثة أو الإسلام والعلمانية، وإنما باعتباره جهداً لتحديد نموذج بديل يستلهم الإسلام لكي تكون امرأة تركية عصرية : «لبناء أسلوب إسلامي في الحياة داخل نظام علماني، وبذلك جعل الإسلام ممارسة اجتماعية حية»^(١٢٩). وكثير من النساء ذوات التوجه

الإسلامي تجسّد نوع «أنوثهن» ويرغب في تحرير النساء من قيود المجتمع الأبوي وإعادة تعريف دور النساء بطريقة تمزج دورهن الثقافي في العائلة بحقهن في التعليم والتوظيف والنشاط السياسي. وهن ينشرن مجلات مثل «المرأة والأسرة» و«الحرف» التي تضع جنور الإصلاح داخل الإطار الإسلامي. وهكذا فإن مكانة المرأة المسلمة ودورها ليس مجرد مسألة دينية، ولكنها موضوع سياسي واجتماعي.

كان نمو النزعة الإسلامية والحضور المتزايد والقوة والانتخابية لحزب الرفاه قد صار أشد وضوحاً من خلال النساء اللاتي يرتدين أشكالاً جديدة من الزي الإسلامي. وما بدأ على سبيل الفضول صار باطراد أكثر شيوعاً في المناطق الحضرية وداخل الحرم الجامعي عندما صارت النساء الإسلاميات وملابسهن أكثر عصرية، مع وجود محلات والبوتيكات والمجلات التي تتبادر في هذا. وقدم حزب الرفاه المساعدة لأولئك الراغبات في ارتداء الزي الإسلامي وقدم مساكن للطلاب قرب الجامعات للنساء المسلمات نوات العقليات المشابهة من يرغبن في العيش سوية. ولعبت النساء المتطوعات دوراً رئيسياً في تنظيم المناطق الريفية وفي تقديم الخدمات الاجتماعية، وعقد المؤتمرات وتنظيم المناسبات الاجتماعية للقاء، ومساعدة الآخريات وتقديمهن إلى الحزب وقيادته. وعلى الرغم من مرکزية مشاركتهن فإن الملاحظ أن النساء لم يكن يحملن بطاقات الحزب.

ومن الناحية الإيديولوجية، كان أعضاء حزب الرفاه يتدرجون من أولئك الذين كانوا يسعون إلى تحقيق مساحة أكبر للإسلام داخل دولة تركيا العلمانية إلى أولئك الذين كانوا يرغبون في إقامة دولة إسلامية في نهاية المطاف. وكانت نزعة المحافظة الدينية لدى البعض تنافسها عقلية تكنوقراطية تقدمية ونزعه إصلاحية لدى كثيرين غيرهم. وعلى الرغم من الغالبية التي كانت تسعى إلى التوفيق، فإن الآخرين كانوا يفضلون، واشتبكوا أحياناً، في المواجهة. وحاول أربكان أن يضم كلاًّ من التيارين ويوازن بينهما داخل حزب الرفاه. وفي التسعينيات، زاد أربكان من المزج بين الخطاب المعادي للإمبريالية وبين الخطاب الإسلامي التقليدي. ووجه انتقاداته للرأسمالية الغربية وتاثير الصهيونية العالمية، ودعا إلى التعاون الإسلامي الإقليمي. واقتصر موقفاً ضد حزب الأطلنطي، وضد الصهيونية، وضد الغرب. وإذا كان يؤمن بأن تركيا تتسمى إلى مجموعة إسلامية، فإنه حبذ قيام حزب دفاعي على غرار حزب شمال الأطلنطي ووحدة اقتصادية على نمط الوحدة الأوروبية للشرق الأوسط. لقد كان حزب الرفاه معنياً بالسياسة والحماية بقدر ما كان معنياً بالهوية والقيم. وقد استمد القوة والدعم من استجاباته للحاجات الاجتماعية الاقتصادية وال حاجات الروحية على السواء. ومثل حركات إسلامية أخرى كثيرة، كان حزب الرفاه جيد التنظيم، تحركه دوافع سامية، ويستجيب إلى مطالب الطبقة العاملة. لقد أكد الحزب ورسخ إحساساً بالأمة الإسلامية على المستوى المحلي والمستوى الدولي أيضاً وهو ما بدا واضحاً في أماكن

سكنى الطبقة العاملة بين الطبقات الفقيرة والطبقات الوسطى الدينية،
كما تجلّى في المدارس والحرم الجامعي.

استخدم حزب الرفاه الديموقراطية مقياساً للحكم على فشل
العلمانية التركية في أن تكون تعددية حقاً وفي أن تحترم حقوق كل
المواطنين، بما في ذلك حرية الضمير أو العيش وفقاً لمعتقداتهم الدينية.
وقد أكد أربكان على أن العلمانية الحقيقية (فصل الدين عن الدولة)
لا يجب أن تعنى فقط استقلال الدولة وإنما ينبغي أن تعنى استقلال الدين
أيضاً. وهو ما يعني أن للدين أيضاً حكمه الذاتي، الذي تحترمه الدولة
وهو بعيد عن تدخل الدولة. ولا ينبغي للدولة أن تتدخل في المجال الديني
بمحاولة تنظيم الملابس (حق النساء ارتداء الحجاب، أو في «هذه
المسألة»، حق الرجال في إطلاق لحاظهم) أو الممارسة الدينية. ورغم حزب
الرفاه في أن يضيف تعديلاً جديداً على الدستور بخصوص تعريف
العلمانية لضمان حق كل الناس في أن يعيشوا وفقاً لمعتقداتهم الدينية.
واعتبر العلمانيون الأتراك المتشددون هذا الأمر بمثابة تهديد مباشر :
«إن العلمانيين المتشددين، الذين يضمون غالبية المثقفين، ومن فيهم عدد
من الصحفيين البارزين، يعتقدون أن هذا يشكل تحدياً من جانب حزب
الرفاه للأساس العلماني الذي تقوم عليه الدولة. إنهم يظنون أن حزب
الرفاه يكشف عن قصده بعيد المدى لتأسيس دولة إسلامية في
تركيا»^(١٣٠).

فى سنة ١٩٩٤ م، برز حزب الرفاه بوصفه الحزب السياسى الأكبر فى الانتخابات البلدية، إذ كسب ٢٤، ١ بالمائة من الأصوات، وكسب على نحو خاص بشكل طيب فى مناطق الطبقة العاملة، وانتخب منه العُمَد فى ثمان وعشرين بلدية، منها إسطنبول وأنقرة عاصمة تركيا. ويمكن أن نعزى نجاح حزب الرفاه إلى عوامل عديدة، منها إخفاقات الحكومات السابقة، التى خلقت أصوات احتجاج عابرة من الناخبين الساخطين الذين كانوا عادة من مؤيدى الأحزاب الأخرى. لقد كان التصويت على السياسة والاقتصاد (التضخم المتضاعف مرتين وتلاته، وفقر المناطق الحضرية، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية، والتلوث والازدحام، والبطالة العالية، وعدم كفاية المساكن، والجريمة والفساد) يقدر ما كان تصويبًا على الدين. الواقع أنه فى سنة ١٩٩٤ م كشف البحث عن أن الثلث فقط من صوتوا لحزب الرفاه فعلوا هذا أساساً لأنه كان حزباً إسلامياً^(١٣١). كان تركيز حزب الرفاه على موضوعات مثل البطالة والمعاشات، والرعاية الصحية والإسكان والبيئة، تماماً مثل إدانته لإخفاقات المجتمع منعكساً في شعارات حزب الرفاه مثل «سياسات نظيفة» و«نظام عادل»، قد ثبت جدواه.

وقد أفاد حزب الرفاه أيضاً بما أسماه إيريل رولو «إعادة أسلمة الدولة التركية». ذلك أن إعادة تقديم التعليم الدينى فى المدارس العامة فى حقبة الثمانينيات و«تمويل الحكومة ٤٥٠ مدرسة دينية لتخرج الآئمة والخطباء (إمام - خطيب) حيث كان بها أكثر من ٤٧٠ ألفاً من الشبان،

كثير منهم سيدرون وظائف الدولة في المستقبل تشربوا الإسلام؛ كما أن دعم دافع الضرائب لبناء المئات من المساجد الجديدة قد أسرهم في ظهور «الإسلام السياسي»^(١٢٢). وبإضافة إلى ذلك، تبنت تركيا في التسعينيات سياسة خارجية تؤكد على التضامن الإسلامي عندما توأمتها الفرصة، كما حاولت أن تمد نفوذها إلى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق، والقوقاز، والبلقان.

كان السبب في نجاح حزب الرفاه في كثير من البلديات مثل إسطنبول وأنقرة هو ما تم الاعتراف به على نطاق واسع من أن «عُمد حزب الرفاه قدموا خدمات أفضل مما قدمه الذين سبقوهم كما بذلوا جهدهم لتحسين الخدمات العامة. وقللوا الفساد وإيشار ذى القربى بالوظائف بالبلديات وعملوا بحرفية أكثر من الأحزاب الأخرى في اليسار واليمين»^(١٢٣). وقد أدى السجل المركب للكثير من حكومات حزب الرفاه البلدية وعمال حزب الرفاه في مناطق الجوار إلى إحداث تغير اجتماعي فعال وأدى إلى وجود قوة صلبة في السياسات الانتخابية. وفي الوقت نفسه، فإن دعم حزب الرفاه للمشروعات الخاصة والتحرر الاقتصادي جلب له تأييد صغار رجال الأعمال الذين أفادوا من سياسات أو زال الاقتصادي وكانوا مستعينين من ملكية الدولة المستمرة لستين بالمائة من القطاع المالي والصناعي، وفشلها في أن تکبح جماح الصناعيين الكبار، واعتمادها على الواردات الأوروبية. وتتمتع حزب الرفاه بتأييد المسلمين، وهي رابطة أعمال مسلمة تأسست سنة ١٩٩٠ م وكانت تحذر التحرير

والشخصية الكاملة في الاقتصاد. وقد دعم كل من حزب الرفاه ومنظمة المسيد نمو الأعمال الصغيرة لتصبح متوسطة الحجم تسترشد بالقيم الإسلامية، وتقوى الروابط السياسية والاقتصادية مع البلد المسلمة، كما أيدت اتخاذ موقف أكثر استقلالية على أساس الندية مع الغرب. ويفضل رجال الأعمال الصاعدون في الأناضول إيديولوجية إسلامية ولكنها متحررة اقتصادياً. ولأنهم من نتاج الثقافة الإقليمية المتمرضة حول الإسلام، فإنهم وجدوا الرموز الإسلامية مفيدة في انتقاد اقتصاد ظل محكوماً لفترة طويلة بقبضة الدولة (ملكية الدولة) وكبار رجال الصناعة. وكانوا هم المستفيدون من التوسيع الاقتصادي الذي نتج عن التحرر الاقتصادي الذي جاء به أرسطو، وحبذه أرسطو وحزب الرفاه. وكانت منظمة المسيد، مثل حزب الرفاه، تعارض الدخول في الوحدة الأوروبية، خوفاً من أن تؤدي الوحدة إلى تحبيذ تدخل الدولة وكبار رجال الأعمال، كذلك كانت المنظمة تلقى باللوم على الغرب (أوروبا، والولايات المتحدة) في الكثير من المشكلات الاقتصادية، كما كانت تفضل بدلاً من ذلك إنشاء سوق إسلامية مشتركة.

في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٥م، كسب حزب الرفاه ٢١ بالمائة من الأصوات، أي ثلاثة أضعاف إنجازه سنة ١٩٨٧م، وكسّب ١٥٠ مقعداً في البرلمان. وكسب أصواتاً أكثر من أي حزب آخر. وعلى الرغم من الرغبة المشتركة لدى قادة أحزاب تركيا العلمانية (مسعود يلمظ قائد حزب الوطن الأم، وتانسو شيللار زعيمة حزب الطريق القوي وبيولين

إيشفيت) في إبعاد حزب الرفاه خارج الحكومة، فإنهم قد فشلوا في التعالي على منافساتهم الشخصية وعداواتهم وعجزوا عن تشكيل حكومة ائتلافية. أما أربكان وحزب الرفاه، الذين كانت مقاعدهم ٥٥ مقعداً، فقد جاءوا إلى السلطة بتحالف مع رئيسة الوزراء السابقة تانسو شيلر وحزبيها الطريق القويم اليميني العلماني. وقد لاحظ الساخرون الساخرة الكامنة في مثل هذا الزواج السياسي. إذ إن شيلر كانت قد حذرت من قبل من أنه إذا جاء حزب الرفاه إلى السلطة فإنه لن يعود القهقرى بتركيا إلى العصور المظلمة فحسب، وإنما سيخلق موجة إسلامية سوف تكتسح أوروبا. وكان الاعتقاد الشعبي أن أربكان قد كسب تأييد شيلر في مقابل وعد بآلا يواصل التحقيقات البرلمانية حول تهم الفساد التي وجّهت لها. ومع مجى أربكان وحزب الرفاه إلى السلطة، حذر كثيرون من الآثار العلمانيين وكثيرون في الغرب من إيران أخرى، أو سودان، أو أفغانستان. ذلك أن أشد الدول المسلمة علمانية قد شهدت أول رئيس وزراء إسلامي.

وكثيرون في تركيا من كانوا يجلون نجم الدين أربكان أطلقوا عليه اسم «حجّة»، وهو اسم كان مقصوراً على الأساتذة المجلّين. وأخرون سبوه باعتباره أصولياً إسلامياً متشددًا ومخادعاً، وذئباً في ثياب الحملان. ولاحظ كاتب غربي أن رئيس الوزراء الجديد كان «أكثر سياسى إثارة للاهتمام برز فى العالم المسلم على مدى سنوات عديدة. فهو متدين ودينيوى، ويجيد أساليب المناورات السياسية الحاذقة، ومع

هذا فابنه شق طريقه فى أدغال السياسة التركية بالخطب النارية عن مؤامرات الصهيونية، واصحاحاً لالغرب وسمو الشريعة والثقافة الإسلامية. وهو يفضل البدلات أنيقة التفصيل ورابطات العنق الحريرية المستوردة كما يصلى خمس مرات يومياً^(١٤).

وخلال الفترة القصيرة التي أمضتها أریكان رئيساً للوزراء، شجع حزب الرفاه الدور المتزايد للدين في المجتمع، وزاد من عدد المدارس والمؤسسات الدينية، الأعمال والبنوك والخدمات الاجتماعية ووسائل الإعلام. وكان كل من المسلمين العلمانيين والأقليات الدينية مثل الأقلية العلوية المسلمة (ربما عشرين بالمائة من عدد المسلمين البالغ ٩٨ بالمائة من سكان تركيا)، وعلى الرغم من التأكيدات العلنية، كانوا متشككين حول التزام حزب الرفاه بالتعددية السياسية. وتساءلوا عما إذا كانت إعادة تعريفه للدولة سوف تؤثر على احترامه لحقوق الآخرين، بمن فيهم المسلمين الآخرون (من غير أعضاء حزب الرفاه)، وغير المؤمنين والأقليات الدينية. ويوجه الساخرون التهمة إلى حزب الرفاه، بأنه مثل جبهة الإنقاذ بالجزائر، كان يستغل النظام الديمقراطي للوصول إلى السلطة لكي يقوض دولة تركيا الديمقراطية والعلمانية. والحقيقة أن الخصوم رأوا تمييزاً قليلاً بين حزب الرفاه والجماعات العنيفة للمتطرفين الدينيين الذين سدوا ضرياتهم في حقبة التسعينيات. أما النخب العلمانية، من أمثال أوجور مومكو، وهو مدافع مفوّه عن العلمانية ونناقد للإسلاميين، فكانوا يروّحون ضحية الاغتيال. وفي يوليو سنة ١٩٩٣، أشعّل المتطرفون

الإسلاميون النار في أحد الفنادق، وقتلوا سبعة وثلاثين من الكتاب العلمانيين المحررين، والصحفين والمفكرين الذين كانوا يحضرون أحد المؤتمرات. ومن بين المشاركين في المؤتمر كان عزيز نيسين، الذي كان قد أدين حديثاً بسبب ترجمته لبعض أجزاء من كتاب سلمان رشدي المعنى «آيات شيطانية».

وفي السلطة برهن أريكان على أنه أكثر براغماتية مما كان البعض يتوقعه، إذ إن اعتداله ومرؤوته كسباه المدح من البعض على حين رأى فيها البعض ملامحة براغماتية غير حقيقة. فعلى الرغم من أنه ظل زمناً طويلاً على خطابه المعادي للغرب والمعادي للصهيونية وتهديداته بأن ينسحب من حلف شمال الأطلسي وأن يشن الجهاد من أجل القدس.. فإن أريكان لم يسحب تركيا من حلف الناتو ولكنه توجه صوب صندوق النقد الدولي للمساعدة في علاج مشكلات تركيا الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، ففي أول مؤتمر يعقده حزب الرفاه بعد الانتخابات أعلن أريكان صداقته للولايات المتحدة وأوروبا ووصف حزب الرفاه بأنه «الضمán للحكم العلماني»^(١٢٥). وعلى الرغم من أنه طور فعلاً التضامن الإسلامي على نحو أكبر، وجلب على نفسه انتقادات العلمانيين والقوى الغربية بسبب زيارته إلى ليبيا وإيران (وهي زيارات قامت بها سابقاً تانسو شيلر دون ضجة علنية) ولرغبتة في أن يحسن العلاقات مع العراق. كذلك أشاد أريكان باتفاقات تركيا مع إسرائيل في العلاقات العسكرية والاقتصادية على الرغم من موقفه المعادي للصهيونية. ونتيجة لهذا قرر

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أن «اليوم نحن في غاية السرور بحكومة السيد أربكان»^(١٣٦).

ومثل كثير غيره من المسلمين، سواء من العلمانيين أو الإسلاميين، ظل أربكان على قناعة بأن علاقات الغرب مع العالم المسلم كانت إمبريالية. ووجه التهمة إلى الغرب بأنه انطلق من اتحياز كان واضحًا في السياسات الخارجية للولايات المتحدة وأوروبا، على نحو ما شاهد العالم في البوسنة وكشمير والشيشان، حيث كان القمع السياسي وانتهاك حقوق الإنسان يحظى بتسامح لدرجة لا يمكن أبداً قبولها في الغرب المسيحي. وبالمثل، لاحظ أنه على الرغم من حضور تركيا في أوروبا على مدى القرون، وعضويتها التي استمرت أربعين عاماً في حلف شمال الأطلسي، فإن الوحدة الأوروبية قاومت دخولها. وكان رئيس الوزراء الأسبق أوزفال قد أوضح الموقف بصراحة : «لماذا نحن لسنا في الجماعة الأوروبية؟ إن الإجابة بسيطة. أنت مسيحيون ونحن مسلمون»^(١٣٧). (كلاهما غض النظر عن العوامل الإضافية مثل انتقادات دول الوحدة الأوروبية لسجل تركيا في مجال حقوق الإنسان والصراع الكردي).

وكما كان متوقعاً كانت العقبة الكبرى أمام أربكان هي المؤسسة العسكرية. إذ إن المؤسسة العسكرية في تركيا لها تاريخ طويل من النفوذ والتدخل في الشئون الداخلية. وكما لاحظت من قبل، فإن العسكريين تركوا ثكناتهم للاستيلاء على السلطة سنة ١٩٦١-٦٠ م، وسنة ١٩٧٢-٧١ م، وسنة ١٩٨٢-٨٠ م. ولأنهم علمانيون متشددون

(يمكن للبعض أن يقول إنهم علمانيون مقاتلون) ورأيهم في السياسيين الأتراك غير إيجابي، فبانهم مثابرون على الدفاع عن الكمالية وكان رد فعلهم حساساً تجاه أي شكل من أشكال الدين في الحياة العامة، من حق الطالبات في ارتداء الحجاب إلى السياسات الإسلامية. وبين التبريرات التي ببروا بها الانقلابات السابقة تهمة أن الحكومة خانت مبدأ العلمانية الذي وضعهأتاتورك. وقد انتهت المؤسسة العسكرية كل فرصة لكي تبدي اهتماماً بشأن أي مساومة حول مبادئ تركيا العلمانية. وقد أرسى مبدأ القيام بتطهير الجيش من الضباط الذين يُشك أنهم من الإسلاميين (ويمكن أن يكون أساس هذا الشك أن زوجة أحد الضباط ترتدي الحجاب أو أنه صلى في أحد المساجد). وحينما دعا السفير الإيراني إلى تطبيق الشريعة في تركيا، أرسلت الدبابات في شوارع المدينة، وهددت سكان إحدى ضواحي أنقرة وأحد معاقل حزب الرفاه، حيث أدلى السفير بتصريحه. وواصلت المؤسسة العسكرية ضغوطها. وفي ربيع ١٩٩٧، تقدمت إلى حكومة أربكان بقائمة من ثمانية عشر مطلبًا كان القصد منها وأي تهديد إسلامي على الدولة العلمانية. وتضمنت هذه المطالب فرض القيود على الرزى الإسلامي، وإجراءات لمنع المسلمين من دخول الجيش أو الإدارة الحكومية، وقرار بإغلاق مدارس خطاب - إمام الدينية، التي كان العسكريون يعتقدون أنها تعلم الدعاية الدينية وتستخدم لتدريب المسلمين. وفي الوقت نفسه، طالب العسكريون بزيادة التعليم العلماني الإجباري من خمس

سنوات إلى ثمان سنوات. وتبين هذه الاهتمامات مثيرة للسخرية، لأن المدارس أسستها الحكومة وكانت تمولها كما كانت تخضع لتعاليمها وتقتفي شرائعها. وفي أبريل أعلن الجنرال شيفيك بير صراحة أن أولى أولويات المؤسسة العسكرية، والأهم من معركتها التي امتدت عشر سنوات مع الانفصاليين الأكراد، هو النضال ضد الإسلاميين المعادين للعلمانية^(١٢٨).

وقد برهن أربكان وحكومة حزب الرفاه قصيرة العمر أنهم مثل مانع الصواعق بالنسبة للعلمانيين المتشددين، بإسهامهم في استقطاب المجتمع. إذ إن أربكان جعل خطابه وموافقه السابقة أكثر اعتدالاً وتواعماً مع العسكريين إلى درجة أن كثيرين في حزبه اعتقدوا أن حلوله الوسط قوضت هوية حزب الرفاه ورسالته ومصداقيته. ولم يكن هذا يعني الكثير بالنسبة للعلمانيين المتشددين في تركيا (معظمهم من العسكريين، والموظفين المدنيين والثقافيين) الذين لم تكن علمانيتهم قائمة على مجرد الفصل بين الدين والدولة ولكن على أساس إيديولوجية علمانية معادية للدين أو لنظام إيمانٍ جامد ومتشدد وغير متسامح حسبما ظنوا في «الأصولية الإسلامية». وأدت مخاوف العلمانيين المتشددين واتهاماتهم بالبعض إلى أن يلاحظوا أن «هناك حدة عصبية في الطريقة التي يتحدث بها كثير من العلمانيين عن نوع الناس الطائشين اللامبالين الذين قدموه لتوهم من الريف ليكونوا غالبية أتباع السيد أربكان»^(١٢٩). ومثلاً هو الحال في الجزائر، كانت المؤسسة العلمانية على استعداد للمساومة

على التزام تركيا بالديمقراطية لكي تمنع الإسلاميين من المشاركة في السياسة والمجتمع. وهم يفضلون الحفاظ على سلطتهم وامتيازاتهم، وأسلوب حياتهم بدلاً من أن يسمحوا للناخبين بأن يختاروا من خلال انتخابات حرة مفتوحة. ولم يكونوا على استعداد لأن يأنفوا بالمخاطر التي تنطوي عليها الديمقراطية دائمًا، وهي مخاطرة أكد بعض كبار العلمانيين الأتراك أنها ضرورية لكي تسود الديمقراطية:

«يمكن إتمام الزواج بين الإسلام والديمقراطية في تركيا إذا كف العلمانيون المتشددون عن محاولة فرض أسلوب حياتهم المفضل ونظامهم القيمي على الإسلاميين، وإذا لم يحاول الإسلاميون أن يقوضوا بالكلمة والفعل المبادئ الأساسية للدولة الديمقراطية العلمانية في تركيا. ويمكن للعلمانيين المعتدلين الذين يتزايد عددهم أن يلعبوا دوراً وسيطاً مهماً»^(١٤٠). وقد بقى العسكريون والعلمانيون المتشددون متمسكين بنموذج سابق من عدة جوانب. وعلى نحو ما لاحظ عدنان أديفر في أوائل الخمسينيات «إن سيادة الفكر الغربي، بل إيجابية الغرب، كانت في بعض الأوقات من الكثافة بحيث لا يمكن للمرء أن يسميه فكرًا. يجب أن يصاغ في مصطلح العقيدة الرسمية لعدم التدين»^(١٤١). وبعد ذلك بزمن قصير علق إيباس كاديوجل بأن النخبة الجمهورية، أي أفراد وتلاميذ أتاتورك السياسيين، كانوا يتحركون بدافع من «الاحتقار» للدين حتى وإن لجأوا إلى الرموز الدينية في بعض الأحيان، بل إنهم يتظاهرون بالدين نفأاً^(١٤٢). وتمضي مقارنة شريف ماردين بين هذا

الموقف الكمالى وبين احتقار ثولتير للكنيسة شوطاً بعيداً فى توضيح
منبع التراث الحى للعلمانية المتشددة فى تركيا^(١٤٣).

وكان على أريكان وحزب الرفاه أن يناضلوا ضد الضغوط المتزايدة من جانب المؤسسة العسكرية، وطرح الثقة في البرلمان، وطلب قدم في مايو سنة ١٩٩٧ م للمحكمة الدستورية من المدعى العام لتركيا لمنع حزب الرفاه من انتهاك مواد الدستور التركي الخاصة بالعلمانية ودفع البلاد إلى حرب أهلية. وصعدت المؤسسة العسكرية حملتها في يونيو، موجهة مذكرات إلى القضاة والمحامين ووسائل الإعلام حول التهديد الإسلامي للدولة التركية. وأخيراً انهار تحالف أريكان- تشيلر عندما فقد أغلبيته البرلمانية بعد أن استقال عدد من نواب حزب تشيلر. وقدم أريكان استقالته في ١٨ يونيو سنة ١٩٩٧ م. وطلب الرئيس ديميريل من مسعود يلمظ من حزب الوطن الأم أن يشكل حكومة جديدة. وفي ٢٨ فبراير ١٩٩٨ م أصدرت المحكمة الدستورية في تركيا أمراً بحظر حزب الرفاه. وتم الاستيلاء على الأصول التي يملكها حزب الرفاه، وتم طرد أريكان من البرلمان ومنعه من المشاركة في العملية السياسية لمدة خمس سنوات. وحكم هو وعدد من الزعماء الآخرين بتهمة الفتنة. وفي فبراير سنة ١٩٩٨ تم تمرير قانون جديد يتطلب من الأطفال أن يتموا ثمانى سنوات من التعليم العلماني قبل أن يسمح لهم بحضور دروس القرآن. وتم حظر دروس القرآن في نهايات الأسبوع وفي الصيف. ومنعت

الطالبات والمدرسات في المدارس من لبس الحجاب، ومد الخطر الموجود بالفعل في كل المجالات الأخرى للتعليم والإدارات الحكومية.

وفي سنة ١٩٩٨م، تجمع أعضاء حزب الرفاه السابقون ومؤيديهم من جديد وكوّنوا حزب الفضيلة، الخليفة غير الرسمي لحزب الرفاه. وحظر على أربكان ممارسة السياسة، ولكنه دبر لأن يكون صديقه القديم رشائى قطان رئيساً للحزب، وبذلك منع الإصلاحيين الشبان الذين يقودهم طيب أردوغان، عمدة إستنبول الكفاء المحبوب، من تولي المنصب. وأكّد الحزب الجديد أنه ليس مجرد نبتة من حزب الرفاه. وكان على حزب الفضيلة أن يكون حزباً أكثر افتتاحاً (في ضوء العضوية والإيديولوجية) وهو ما تجلّى بعده طرق. وسعى إلى تخفيف صورته الإسلامية وألا يظهر كمجرد حزب إسلامي، مؤكداً بذلك على أنه حزب سياسي يحترم تراث تركيا وثقافتها الإسلامية. وبهذه الروح عين ثلاثة نساء (اثنتين منهن لاترتديان الحجاب وليستا معروفتين بأنهما من الإسلاميين) في الهيئة التنفيذية لحزب الفضيلة. نازلى إيليشاك، وهي صحافية وعضو مجلس إدارة، صرحت بأنها لا تعتقد أن حزب الفضيلة له برنامج إسلامي؛ بل إنه حزب محافظ يحترم العقائد الدينية للشعب التركي. أما عبدالله جول، الذي كان وزير دولة في حكومة حزب الرفاه، فقد تخلى عن سياسة حزب الرفاه الخارجية، وأعلن أن حزب الفضيلة يؤثر الاندماج الكامل مع الغرب لتأكيد الديمقراطية والحكم المدني.

لقد خلق أتاتورك تركيا الحديثة وشكلها دولة علمانية، وهي الدولة العلمانية الخالصة الوحيدة في الشرق الأوسط. وبعد أن مات أتاتورك، أنتجت الحقائق السياسية موقفاً أكثر سهولة صار فيه الإسلام والهوية المسلمة أكثروضوحاً في السياسات التركية واستخدمت في أوقات مختلفة من جانب المؤسسة العسكرية والحكومة لواجهة الشيوعية أو لتقوية الأخلاق. وفي الوقت نفسه بقي الإسلام قوياً في المناطق غير الحضرية (معظم أنحاء البلاد) وفي أوساط الدين الشعبي. وفي العقدين الماضيين، شهدت تركيا نمو الإسلام السياسي وتأثيره الذي بلغ ذروته في نجاحات حزب الرفاه في الانتخابات. وقد أدى ظهور حزب الرفاه لاعباً سياسياً رئيسياً إلى التعجيل بأزمة ثقافية وسياسية تضع النخب العلمانية ضد المسلمين. وكما لاحظ هاكان ياقوظ : « لأن العلمانية لا تفصل بين الدين والسياسة، وإنما تخضع الدين لحكم السياسة، فإنها طورت عملية تسليس الإسلام والصراع بين العلمانيين والمسلمين من أجل السيطرة على الدولة»^(١٤٤). وخلال الفترة القصيرة التي أمضها حزب الرفاه في السلطة، كانت القوة الدافعة في برنامجه اجتماعية اقتصادية ولم تكن سياسية. إذ إنه لم يفرض دولة إسلامية وإنما فرض «نظاماً عادلاً» كان من المفهوم أنه يتضمن خلق مجتمع أكثر عدالة ومساواة، ونهاية الفساد المتفشي والمحسوبيه. ولهذا السبب كان حزب الرفاه قادرًا على اجتذاب الناخبين من لم تكن توجهاتهم الإسلامية

قوية. وقد سعى حزب الرفاه، مثل تنظيمات إسلامية أخرى، إلى تحقيق دولة أكثر تعددية. لقد سعى إلى خلق فضاء إلى جانب النموذج الكمالى العلمانى المتغرب يمكن للناس فيه أن يعيشوا حياتهم وفقاً للثقافة الإسلامية والقيم الإسلامية داخل إطار الدولة التركية العلمانية. وبالنسبة للكثيرين فى المؤسسة، كان مثل هذا الاتجاه يشكل خطراً على العلمانية التركية. وإذا ما أخذنا فى اعتبارنا علمانيتهم المتشددة التى تضرب بجذورها فى عقلانية القرن التاسع عشر، فإنهم رأوا فى اللجوء إلى الدين رجعية ومعاداة للحداثة، وعودة إلى العصورظلمة وتهديداً لسلطتهم وأسلوب حياتهم.

وقد هدد قمع حزب الرفاه ومحاولات تقييد التنظيمات الدينية الأخرى بمزيد من استقطاب المجتمع التركى. وأنهى مؤقتاً على الأقل، تجربة كانت لها دلالاتها الأوسع. لقد كان الكثيرون يأملون أنه إذا «تمكن أربكان بطريقة سلمية أن يقود بأمان تركيا المعتدلة الديمقراطية على طريق أصولى، فإن بوسعه حقاً أن يجعل بقية العالم المسلم آمناً من الأصولية»^(١٤٥).

(١٤٥) لقد مرت عدة سنوات على كتابة هذا الكلام : وعاد الإسلاميون العتدلون مرة أخرى إلى سدة الحكم فى تركيا، وتشكلت حكومة برئاسة رجب طيب أردوغان، ورئيس الجمهورية عبدالله جول. وكانت نبوم المؤلف بأن نهاية حزب الرفاه كانت نهاية مؤقتة لتجربة كانت لها دلالتها، نبوم صادقة من باحث فاهم ومتميز (المترجم)

خاتمة :

إن تنوع الجماعات الإسلامية الناشطة والتجارب الإسلامية شهادة على مرونة الإسلام؛ والإسلام السياسي على وجه الخصوص. إذ إنها تكشف بوضوح عن مدى قدرة الإسلام، مع تعدد التفسيرات واختلافها، في سياقات محددة، وفي ظل تنوع الاقتصاد السياسي وشخصيات وطموحات زعمائها ومنظريها المتمايزين، على تشكيل إيديولوجية حركات إسلامية واستراتيجيتها. وهذا التنوع يبرز مشكلة المصطلح إلى المدى الذي تصبح فيه اللافتات السهلة عقبة في سبيل الفهم. كيف يمكن للمرء أن يضع في مصطلح واحد (الإحياء، الأصولية، الإسلام المقاتل) معانٍ إسلام واستخداماته على أيدي الحكام (القذافي، الخوميني، ضياء الحق، النميري) والمنظمات الإسلامية، وموافقها المختلفة تجاه الغرب وعلاقتها بالغرب، وكذلك تنوع الاستراتيجيات والأهداف التي يستخدمها التيار الرئيسي من الناشطين في مواجهة الثوار الراديكاليين الذين يؤثرون العنف؟ يجب النظر إلى السياسات الإسلامية داخل سياق البلد؛ ولأنها أبعد عن أن تكون حقيقة أحادية، فإنها تكشف عن تنوع ثرى في القيادات والأشكال.

والعقبة الثانية في سبيل تقدير قيمة أثر الحركات الإسلامية - بما في ذلك المدى الذي يمكن أن تكون فيه تحدياً أو تهديداً - هي افتقارها إلى برنامج سياسي مطورو جيداً. إذ إن التصريحات النظرية

أو الإيديولوجية ليست مصحوبة غالباً بنماذج محددة للتغيير. وتميل الحركات الإسلامية إلى أن تكون أكثر تحدياً فيما هي ضد ما تسعى إليه. فبينما قد يتكلم الجميع عن النظام الإسلامي أو الدولة الإسلامية، وعن تطبيق الشريعة، وعن مجتمع يقوم على أرضية أكثر صلابة من القيم الإسلامية، فإن التفاصيل غالباً ما تكون غامضة. ويصدق هذا على الحركات الأقدم مثل الإخوان المسلمين في مصر كما يصدق على الجماعات الأحدث. فبعد نجاح جبهة الإنقاذ الإسلامية في الانتخابات بالجزائر، وعندما سئل عباسى مدنى عن برنامجه، ووصفه بأنه برنامج عريض، وعندما أحوالوا عليه بالسؤال عن خطواته العملية، أجاب «إن برنامجنا العملي واسع أيضاً». وثمة تجارب مشابهة تصدق أيضاً على حركات إسلامية أخرى. وعلى الرغم من أن الكثيرين يتحدثون عن حكومة شورى ونظام تنفيذى قوى أو تعددى - ولكنهم لا يتعدون ذلك، ومعظم القادة الناشطين يعترفون بأنهم، فى حالة وصولهم إلى السلطة، سوف يفتقرن إلى الموظفين والأمثلة والنماذج (السياسية، والاقتصادية والقانونية) والخبرة. ولأنهم يعرفون أنهم غير جاهزين حالياً للحكم، فإن بعضهم يستريح أكثر فى مقاعد المعارضة أو مقاعد البرلمان. وغالباً ما يمسك ناقدوهم - الحكومات المسلمة وصانعو السياسة الغربيون - بفشلهم هذا في التحديد. ومن دواعي السخرية، أن الكثيرين من الناقدين يجادلون بأن كون الحركات الإسلامية لا تمثل سوى أقلية من السكان وليس لديها برنامج حقيقي يقضى عليها بالفشل. بيد أن

أحداً لايبدو على استعداد لأن يقدم لهم الفرصة لإثبات فشلهم. ويدلاً من ذلك، وعلى الرغم من نوبات البلاغة الديمقراطية، تم إيقاف التحرر السياسي أو هدمه، على حين تفضل الحكومات الغربية عموماً أن تنظر في الاتجاه الآخر.

وعلى المستوى الأصغر، نجحت التنظيمات الإسلامية في الاستجابة بقوة لمشكلات الناس. إذ إن إيديولوجياتها الإسلامية تقدم إطاراً لمعنى والغرض يستجيب لمسائل الهوية والإيمان والأصالة. وباعتبارها حركات اجتماعية فهي تستجيب لاحتاجات الكثيرين بتقديم خدمات التعليم والرعاية الاجتماعية. وربما تكون الحركات الإسلامية معادية للأجانب في بعض الأوقات، ولكنها نادراً ما تكون ضد التحديث. وكانت المكاسب الاجتماعية مصحوبة بالنجاحات في الساحة السياسية كذلك. لقد ردت المدنية الإسلامية الفجوة الخرافية بين الدين والتحديث العلماني في مدن وبلدان الدول الأكثر تقدماً في العالم المسلم : إيران، مصر، لبنان، وتونس.

وغالباً ما تتمتع المنظمات الإسلامية بتأثير لايتنااسب مع حجمها وأعدادها. إذ إن لها ملامح لايقاريها سوى عدد قليل من الأحزاب السياسية. ذلك أنهم منظمون جيداً مرتبون ودواجههم سامية. وبينما يحبذ البعض العنف ويتورطون في الإرهاب، فإن الكثيرين اليوم، إذا سُنحت لهم الفرصة، يشاركون من داخل النظام السياسي. ويمثل الكثيرون درجة عالية من الاستقامة والتضحية بالنفس، ولديهم إحساس

واضع بالغرض والالتزام، ويتبينون إحساساً باليقين وبأنهم في مهمة أمر بها الله. وقد برهنت تنظيمات الناشطين الإسلاميين جاذبيتها الخاصة لأنها تقدم بديلاً يقوم على أساس محل أصيل ويكتسب شرعية من الدين. وهم يخلقون إحساساً قوياً بالثقة في النفس والهوية لدى أولئك الذين يعانون من عدم الرضى ومن التضليل، ومن رأوا في حكوماتهم مجتمعاً لعدم الكفاية والفساد والعجز عن الاستجابة لحاجات شعبهم السياسية والاقتصادية الاجتماعية. وقد برهنت المنظمات والأحزاب الإسلامية نجاحها بصفة خاصة حيث توجد الإخفاقات الاقتصادية والبطالة والشباب المتمرد، والحكومات القمعية التي تجعل منهم تقاداً مؤثرين للأنظمة. غالباً ما تمثل أصواتهم المنادية بالتحرر السياسي والتغيير الاجتماعي البديل الوحيد الذي يمكن تصديقه بدلاً من الحكومة. والسجل الانتخابي للمنظمات الإسلامية وبروزها معارضة رئيسية في مصر والجزائر وتونسالأردن يكشف عن هذه الحقيقة بوضوح.

وعلى الرغم من الأشكال النفعية التي تصور الناشطين متعصبين يرغبون في التقهقر إلى الماضي، فإن الغالبية العظمى تشترك في دعوة عامة لتحويل المجتمع ليس من خلال عودة عمباء إلى المدينة المنورة في القرن السابع الميلادي، ولكن استجابة لوعي الحاضر. ذلك أنهم لايسعون إلى إعادة إنتاج الماضي وإنما إلى إعادة بناء المجتمع من خلال عملية إصلاح إسلامية تطبق فيها مبادئ الإسلام وفقاً للحاجات المعاصرة. وكل منها يتحدث عن الإصلاح الشامل، أو الثورة، وخلق نظام

إسلامي ودولة إسلامية، لأنهم يعتبرون الإسلام شاملًا في مداره، وأسلوب حياة يسترشد بالدين.

وهم يرون الدولة الوطنية الحديثة في سبيلها إلى الانهيار؛ وغالباً ما يصفون المجتمع الحديث بأنه في فتنه. لماذا؟ كل من الغرب والمؤسسة الدينية التقليدية (الدعاة المُدجّنُون الذين يدعون إلى إسلام جامد) مدانون باعتبارهم مذنبين. وهم يصيرون اللوم بصفة خاصة على نماذج التطور الغربية وعلى النخب الحاكمة ذات التوجه الغربي - أى ما أسماه راشد الغنوشى «دكتاتورية الأقلية النخبوية الحاكمة». وقد أدى طغيان الأقلية على الأكثريّة إلى الاعتماد السياسي والاقتصادي على الغرب وفقدان الهوية الثقافية. وكل المنظمات الإسلامية الناشطة تحبذ عملية إعادة الصبغة الاجتماعية والإسلامية للأفراد (قدر أكبر من التعليم والوعي الديني) وتحريك نظم الأمة السياسية والاقتصادية والإدارية. وهذه العملية عملية دعوة وجihad، دعوة إلى أن تكون إسلاميًّا في الوعي بالذات وجهادًا لفرض الإسلام في الحياة الشخصية وفي الدولة والمجتمع.

وعلى الرغم من انتقادهم للدولة الوطنية، فإن معظم الحركات الإسلامية اليوم، مثل معظم المسلمين، يقبلون بها حقيقة واقعة، ولكنهم في سياق أوسع من العالمية الإسلامية يتطلعون صوب الأمة. ومثل المجددين المسلمين الأوائل مثل محمد عبده ومحمد إقبال، فإنهم يعتقدون أن الإصلاح الوطني ليس نقليضاً، وإنما هو خطوة ضرورية

وجزءاً من العالمية الإسلامية. وكلهم يرحبون بالاستقلال عن الغرب والشرق سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً. وعلى أية حال، فإنهم يختلفون في موقفهم تجاه الغرب فالبعض مثل حزب الله وكثيرين من أتباع آية الله الخومي، رفضوا الغرب كلية. والبعض الآخر، مثل الإخوان المسلمين في مصر، وحركة أمل، وحزب التهضة لايمانعون في وجود علاقات مع الغرب أو انتقاء ما نأخذه عن الغرب.

وقد حرصت معظم الحركات بشكل مطرد على وصف أنفسهم بالمستضعفين والتاكيد على قضايا العدالة الاجتماعية. وكانت المواقف الاقتصادية الاجتماعية في بلادهم وكذلك المثال الإيراني هي المؤثرات التكوينية. إذ إن محن الفقراء، وإدانة الفساد، والتفاوت الطبقي والتبابن في الثروة، وفشل الاقتصاد عموماً، سواء كان رأسمالياً أو اشتراكية دولة - كلها كانت أموراً مهمة في خطابهم الشعبي.

وفي السنوات الأخيرة تحركت معظم الحركات الإسلامية صوب موقف سياسي شعبي مشارك تعددي، تحبذ الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي. وبينما كان الكثيرون يتذمرون موقفاً ناقداً من «الديمقراطية» في الماضي، فإنهم يزعمون أن هذا رد على العلمانية في الدولة الحديثة وكذلك على حكم الفرد في الأنظمة التي تحكم المسلمين. وقد أكدت معظم الحركات الإسلامية بدرجات متفاوتة في السنوات الأخيرة على أن التغيير لا يأتي بالعنف (الذي يرى الكثيرون الآن أنه يأتي بنتائج عكسية) وإنما يحدث من خلال تحويل المجتمع

سياسيًا واجتماعاً. وهم يتحدثون عن الحاجة إلى إعداد الشعب للنظام الإسلامي بدلاً من فرضه. وهم يسعون إلى الاعتراف بالحقوق السياسية والمشاركة في العملية الانتخابية. بيد أن هناك اختلافات فيما بينهم. إذ إن عبد السلام ياسين وعباسي مدنى من الجزائر كانوا أبطأ من الغنوشى في الاعتراف بسياسة تعدد الأحزاب والعملية الديمقراطية. وفضلاً عن ذلك، فإن تاريخ الحركات الإسلامية في مصر والجزائر وتونس قد أوضحت أنه حينما تلجم الأنظمة إلى إنكار المشاركة السياسية أو تقوم بقمع الحركات، فإن العنف غالباً ما يجلب العنف. وكما تكشف الأمثلة الراهنة لحزب النهضة وجبهة الإنقاذ الإسلامية، فإن هناك اتجاهات مختلفة داخل الحركات الإسلامية، وأن قمع الدولة وعنفها - قمع المظاهرات، وإنكار حق الانتخابات الحرة والتزكية، وعمليات الاعتقال والسجن والتعذيب - تزيد من حدة الاختلافات وتهدد بتقسيم التنظيمات، وغالباً ما ينتج عنها استجابات عنيفة فيما يعتبر دفاعاً مشروعاً عن النفس ضد قهر الدولة.

وتاماً مثلاً تختلف الاقتصاديات السياسية والتجارب الوطنية (من سياسات الاحتواء والمراومة إلى العنف والقمع) في البلاد المسلمة، بحيث تحدد مختلف العلاقات بين الحكومات والتنظيمات الإسلامية، فهناك اختلافات في التوجهات الإيديولوجية والاستراتيجيات داخل الحركات الإسلامية أيضاً. وقد أكد جميع الزعماء أو المنظرين الإسلاميين الكبار وجميع الحركات الإسلامية على اعتقادهم بالحاجة إلى

تقديم حلولهم في سياقاتها المحددة لحل مشكلاتهم المحلية، وتأثروا بهذا الاعتقاد. وهناك منظمات كثيرة من هذا النوع، وفي كل منظمة - مثل حزب النهضة وحركة الإنقاذ - توجد تيارات فكرية مختلفة تتساوى في أهميتها. والتعليقات الذي قالت مدنى «هناك تنوع في جبهة الإنقاذ ولكنها متحدة» وجد صدأه عند الغنوشى. هذا الاختلاف يمتد إلى المواقف تجاه التحديث والنضال والغرب والديمقراطية والتعددية، ودور المرأة، وأخيراً حرب الخليج واستخدام القوة في السياسة الداخلية. وتماماً مثلاً جرب حزب الاتجاه الإسلامي انشقاق التقدميين وهو رؤبهم في الماضي، كذلك فإن الغنوشى وكثيرين غيره من أعضاء الحزب اختلفوا حول دعم العراق أثناء حرب الخليج. وانقسم الغنوشى وبعض زعماء حزب النهضة الآخرين، وخاصة عبد الفتاح مورو حول التكتيكات (اسيما استخدام العنف) في الرد على قمع الحكومة. وفي حركة الإنقاذ بالجزائر اختلف مدنى وعلى بلحاج بشدة في تصريحاتها العامة بشأن الديمقراطية. وفضلاً عن ذلك فإن تصريح مدنى - «ليس هناك طريق أخرى في الحاضر... الطريق إلى السلطة هي الانتخابات التي تقررها الإرادة الشعبية»^(١٤٥) - لا يجيب على أولئك الذين يتساءلون عما إذا كان أخذ الحركات الإسلامية بالديمقراطية موافعة براجماتية تكتيكية أو موقفاً مبدئياً. وبطبيعة الحال يمكن أن يقال الشيء نفسه عن الكثير من الحكومات المسلمة المهيمنة والذين ينخب العلمانية التي تحبّذ التحرر السياسي والديمقراطية.

- (1) Robin Wright , Scared Rage: The Wrath of Militant Islam (New York : Simon and Schuster , 1985) .
 - (2) Richard Mitchell , The Society of Muslin Brothers (New York : Oxford University Press 1969), and Charles J. Adans , " Mawdudi and the Islamic State, " in John L. Esposito , ed Voices of Resurgent Islam (New York: Oxford University Press, 1983) , ch 5.
 - (3) John . L. Esposito , Islam amd Politics, 3 rd ed . (Syracuse, N.Y: Syracuse University Press, 199), pp. 130-50 .
 - (4) Hassan al- Banna, " The New Renaissance, " in John J. Donohue and John L., Esposito , eds Islam in Transition : Muslim Perspectives (New York : Oxford University Press, 1982) , p. 78 .
 - (5) Abul Ala Mawdudi, " Political Theory of Islam , " in Donohue and Esposito , eds. , Islam in Transition, p. 252 .
 - (6) Mitchell , Society , pp. 228-29 .
 - (7) Hassan al- Banna, " The New Renaissance , " p. 78 .
 - (8) Muhammad Yusuf, Maududi : A Formative Phase (Karachi: The Universal Message, 1979), p. 35 .
 - (9) Sayyid Qutb, " Social Justice in Islam , " in Donohue and Esposito eds., Islam in Transition, pp. 125-26 .
 - (10) Yvonne Y. Haddad, " Sayid Qutb : Ideologue of Islamic Revival . " in Esposito , ed. Voices of Resurgent Islam , p. 69 .
 - (11) Adnan Ayyuh Musallam , " The Formative Stages of Sayyid Qutb's Intellectual Career and His Emergence as an Islamic Sa'iyah ,

- 1906-1952," ph. D diss. University of Michigan , 1983 , p. 225 . see also Gilles Kepel, Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh (London : Al- Saqi Books, 1985) , p. 41 .
- (12) Yvonne Y. Haddad, " Sayyid Qutb,"pp. 77 ff.
- (13) Kepel, Muslim Extremism in Egypt: Emmanuel Sivan, Radical Islam: Medieval Theology and Modern Politics (New Haven, Conn : Yale University Press1985); and Johannes Jansen , The Creed of Sadat,s Assassins and Islamic Resurgence in the Middle East (New York : Macmillan, 1986).
- (14) Kepel, Muslim Extremism in Egypt, pp. 31-32 .
- (15) Saad Eddin Ibrahim, " Egypt's Islamic Activism in the 1980's" Third World Quarterly , April 1988, p. 643 .
- (16) Saad Eddin Ibrahim , " Islamic Militancy as a Social Movement : The Case of Two Groups in Egypt, " in Ali E. Hillal Dessouki , ed . Islamic Resurgence in the Arab World (New York : Praeger, 1982), p. 118 .
- (17) Hamied N. Ansari, " The Islamic Militants in Egyptian Politics, " International Journal of Middle East Studies 16:1 (March 1984) : 123-44 .
- (18) Johannes J. G. Jansen , The Neglected Duty (New York : Macmillan , 1986), p. 169 .
- (19) Ibid., p. 161 .
- (20) Ibid., p. 193 .
- (21) New York Times, September 3, 1989 .
- (22) Fouad Ajami , " In the Pharaoh's Shadow : Religion and Authority in Egypt," in James P. Piscatori , ed Islam in the Political Process (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), p. 29 .
- (23) Ibid., p. 134 .
- (24) Saad Eddin Ibrahim. " Egypt's Islamic Militants , " in MERIP Reports 103 (February 1982) : 11 . See also Saad Eddin Ibrahim, " Is-

- Iamic Militancy as a Social Movement , " in Dessouki, ed., Islamic Resurgence , pp. 128-31, and Sivan, Radical Islam, pp. 118-19 .
- (25) Louis J. Cantori , " The Islamic Revival as Conservatism and as Progress in Contemporary Egypt , " in Emile Sahliyeh , ed., Religious Resurgence and Politics in the Contemporary World (Albany : SUNY Press, 1990), p. 191 .
- (26) See Michael Hudson , The Precarious Republic (New York : Random House 1968) .
- (27) Augustus Richard Norton, " Religious Resurgence and Political Mobilization of the Shia in Lebanon , " in Sahliyeh , ed ., Religious Resurgence, p. 231 .
- (28) Ralph E. Crow , " Religious Sectarianism in the Lebanese Political System", Journal of Politics 24 (August 1962) : 489-520; and Albert Hourani, " Lebanon : The Development of a Political System" , in Leonard Binder, ed., Politics in Lebanon (New York : John Wiley, 1966), pp. 13-29 .
- (29) Joseph Olmert, " The Shiis and the Lebanese State , " in Martin Kramer, ed. Shiism , Resistance and Revolution (Boulder, Colo.: Westview Press, 1987), p. 197 .
- (30) Robin Wright, " Lebanon , " in Shireen T. Hunter, ed. The Politics of Islamic Revivalism (Bloomington: Indiana University Press, 1988), pp. 62-63 .
- (31) R. Augustus Norton , " Harakat AMAL- The Emergence of a New Lebanon Fantasy or Reality," in Islamic Fundamentalism and Islamic Radicalism (WashingtonD.C.: U.S. Government Priting Office, 1985) , p. 347 .
- (32) Fouad Ajami, The Vanished imam (Ithaca, N.Y.: Cornell University press, 1986), p. 199 .
- (33) Ibid., pp. 189-190 .
- (34) Robin Wright, " Lebanon," in Shireen T. Hunter, ed., the Politics of Islamic Revivalism (Bloomington: Indiana University press, 1988) , p. 66 .

(٢٥) يختلف الخبراء حول الأصول الحقيقة لحزب الله . فبينما يرجع كثيرون بدايته إلى سنة ١٩٨٢ ، يضع ماريوس ديبه تاريخاً أسبق .

See Marius Deeb, *Militant Islamic Movements in Lebanon: Origins, Social Basis, and Ideology, occasional Papers* (Washington , D.C.: Center for Contemporary Arab Studies , Georgetown University , 1986), pp. 13-14 .

(36) Shimon Shapira , *The Origins of Hizbullah* , " Jeruslam Quarterly 46 , 1988: p. 130 .

(37) Augustus Richard Norton, " Lebanon : The Internal Conflict and the Iranian Connection," in John L. Esposito , ed., *The Iranian Revolution : Its Global Impact* (Miami: Florida International University Press, 1990), p. 23 .

(٢٨) بخلاف باحثين كثرين يعتبر ماريوس ديب أن فضل الله هو الزعيم السياسي والديني لحزب الله .

See Marius Deeb, " Shia Movements in Lebanon, " *Third World Quarterly*, p. 693 .

(39) Martin Kramer," Muhammad Husayn Fadlallah," *Orient* 26:2 (1985) , 147-48 .

(40) *The Middle East*, July 1989, p. 13 .

(41) *Ibid* .

(42) *Ibid* .

(43) " Iran Clamps Down on Hizbullah , " *Christian Science Monitor* , October , 10 , 1989 , p. 3 .

(44) James P. Piscatori , " The Shia of Lebanon and Hizbullah : The Party of God, " in Christie Jennett and Randal G. Stewart, eds., *Politics of the Future : The Role of Social Movements* (Melbourne : Macmillan , 1989) , p. 301 .

(45) Fred Halliday , " Tunisia's Uncertain Future , " *Middle East Report*, March- April 1990, p. 25 .

(46) " Nobody's Man- but a Man of Islam , " in *The Movement of Islamic Tendency The Facts* (Washington , D.C.: Privately Printed, 1987),

- p. 80 . Similar Comments appear in Abdelwahhab El- Effendi , "The Long march Forward," inquiry, October 1987 , p. 50 .
- (47) " Nobody's Man , " p. 84 .
- (48) Interview with Ali Laridh, Tunis, 1989 .
- (49) El- Effendi , " Long March , " p. 51 .
- (50) Interview with Ali Laridh , Tunis , 1989 .
- (51) As quoted in Linda G. Jones, " Portrait of Rashid al- Ghannoushi," Middle East Rport, Jul- Agust 1988, p. 20 .
- (52) Clement Henry Moore, Politics in North Africa (Boston : Little , Brown , 1970), p. 108 .
- (53) Dirk Vanderwall, " From New State to the New Ere: Toward a Second Republic in Tunisia , " Middle East Journal Autumn 1988 , p. 612 .
- (54) Dirk Vanderwall, Ben Ali's New Tunisia," Field Staff Reports : Africa / Middle East, 1989-90, no, 8 .
- (55) Linda Jones, " Portrait , " p. 22 .
- (56) Vanderwall, " From New State to the Era , " p. 603 .
- (57) " Ben Ali Discusses Opposition Parties, Democracy , " FBIS- NES, no . 29 (December 1989) .
- (58) Halliday , "Tunisia's Uncertain Future, "p. 26 .
- (59) " The Autocrat Computes," The Economist , May 18 , 1991 , pp. 47-48 .
- (60) The Middle East , September 1991, p. 18 .
- (61) " Useful Plot, " The Economist , June, 1 . 1991 , p. 38 .
- (62) Rober Mortimer , " Islam and Multiparty Politics in Algeria , " Middle East Journal 45 ;4 (Autumn 1991) : 575 .
- (63) Jean Claude Vatin, " Religious Resistance and State Power in Algeria , " in Alexander S. Cudsi and Ali E . Hillal Dessouki, eds. Islam and Powr (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1981), p. 146 .

- (64) Ibid., p. 575 .
- (65) Charte Nationale (République Algérienne, 1976),p. 21 .
- (66) Francois Burgat, *The Islamic Movement in North Africa*, trans , William Dowell (austin : Center for Middle Eastern Studies , University of Texat , 1993), p. 261 .
- (67) " Human Rights in Algeria Since the Halt of the Electoral Process, " *Middle East Watch* 4:2 (February 1992) , p. 11 .
- (68) Daniel Brumberg , " Islam , Elections and Reform in Algeria , " *Journal of Democracy* 2:1 (Winter 1991) ; 59 . See also saad Eddin Ibrahim , " Crises, Elites , and Democratization in the Arab World , " *Middle East Journal* : 1:2 . (Spring 1993) ; 293 .
- (69) " Algeria's Facade of Democracy." *Middle East Report* (March-April , 1990) , p. 17 .
- (70) Burgat , *The Islamic Movement* , p. 276 .
- (71) " Transcript : Interview With Abassi Madani " (Los Angeles Pontifex Media Center , 1991), p.4 .
- (72) Ibid ., p. 5 .
- (73) Ibid.
- (74) Ibid., p. 6 .
- (75) Ibid., p. 8 .
- (76) Ibid., p. 10 .
- (77) Ibid .
- (78) Ibid., p. 10 .
- (79) Ibid .
- (80) Ibid ., p. 14 .
- (81) Ibid., p. 16 .
- (82) Burgat, p. 279 .
- (83) Mohamed Esseghir . " Islam Comes to Rescue Algeria," *The Message International* (Agust 1991) ,p. 13 .

- (84) Burhan Ghalyoun in Al- Yawm Al- Sabi , " Algeria : Democratization at Home Inspiration Abroad," The Message International (August 1991),p. 19 .
- (85) For an example of this kind of activity , see " Taking Space in Tlemcen : The Islamist Occupation of Urban Algeria, " Middle East Report 22:6 (November - December 1992) : 12-13 .
- (86) John p. Entelis and Lisa J. Arone , " Algeria in Turmoil: Islam, Democracy and the State," Middle East Policy , 1:2 (1992) , p. 29 .
- (87) John P. Entelis, as quoted in Maghreb Report (March - April 1993) , p. 6.
- (88) Ibid., p. 31 .
- (89) Brumberg,p. 69.
- (90) Middle East Watch ,p. 2.
- (91) " Amid Praise for Algerian System : Hopes for an Islamic Government , " the Message International (August 1991), p. 16 .
- (92) David Hirst , Algiers Militants Urge Care at the Gates of Victory , " The Guardian, January 18, 1992 .
- (93) Middle East Watch,p. 13 .
- (94) Middle East Times , June 19-25 , 1990; and Middle East Watch,p. 13 .
- (95) Vanderwalle, " Ben Ali's New Tunisia", p. 3 .
- (96) Jonatan C. Randal , " Algerian Elections Cancelled," Washington Post, January 13, 1994 .
- (97) Ibid .
- (98) " Algeria : Dusting of the Iron Glove," The Middle East (April 1993), p. 19 .
- (99) Entelis and Arone," Algeria in Turmoil," p. 35 .
- (100) Jonathan C. Randal, " Fundamentalist Leader in Algeria in Algeria is Arrested," Washington Post., January 22, 1994 .
- (101) Randal, " Algerian Elections Cancelled".

- (102) Middle East Watch, p. 1 .
- (103) " Algeria The Army Tightens Its Grip," *The Economist* , July 17, 1993, p. 37 .
- (104) " Algeria : A Kite for Peace, " *The Economist*, March 5, 1994 , p. 45 .
- (105) " Algeria : Looking for Scapegoats, " *The Middle East* (May 1994), p. 20 .
- (106) *Ibid* ., p. 21 .
- (107) *Ibid* .
- (108) John P. Entelis , " Potiical Islam in Algeria , " *Current History* (January 1995), p. 17 .
- (109) Dirk Vandewalle, " Islam in Algeria : Religion Culture and Opposition in a Rentier State, " *Political Islam : Revolution , Radicalism or Reform?* p. 48 .
- (110) Ian Williams , " Algeria : A Deaf Ear to Ammestey , " *Middle East International* , November 21, 1997 , p. 15 .
- (111) *Ibid*.
- (112) Nilufer Gole , " Authoritarian Secularism and Islamist Politics, " in *Civil Society in the Middle East* , vol . 2, ed. Augustus Richard Norton (Leiden : E.J. Brill, 1996), p. 20 .
- (113) Feroz Ahmad , " Turkey , " in *The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World* , 4 : 224 .
- (114) Feroz Ahmad , " Political Islam in Modern Turkey , " *Middle East Studies* 27, (January 1991), p. 14-15 .
- (115) *Ibid* ., p. 14 .
- (116) *Ibid* ., p. 15 .
- (117) Binnaz Toprak .. " Refah Partisi ", in *The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World* ", 3: 414 .
- (118) Kurku, Ertugrul , " The Crisis of the Turkish State , " *Middle East Report*, April - June 1996, 3 .

- (119) For a Fuller discussion , see M. Hakan Yavuz," Political Islam and the Welfare Party in Turkey , " Journal of Comparative Politics, 30, no 1 (October 1997) pp. 63-82 .
- (120) Howard Reed, " A Turgut ozal," in the Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World , 3 : 277 .
- (121) David Kushner, " Self- Perception and Identity in Contemporary Turkey", Journal of Contemporary History 32 , no . 2 (April 1997), p. 230 .
- (122) Jeremy Salt," Nationalism and the Rise of Muslim Sentiment in Turkey," Middle Eastern Studies 31 , no . 1 (January 1995), p. 18 .
- (123) See Bulent Aras , " Turkish Islam's Moderate Face," Middle East Quarterly 5, no . 3 (September 1998) , pp. 23-29 .
- (124) For more on Murcu Political activism, see M. Hakan Yavuz,, Print- Based Islamic Discourse and Modernity : The Nur Movement , Third International Symposium on Bediuzzaman Said Nursi (Istanbul: Sozler , 1995) , 2 : 324-50 .
- (125) Sencer Ayata, " Patronage, Party , the State: The Politicization of Islam in Turkey , " Middle East Journal 50 , no 1 (Winter 1996), p. 51 .
- (126) Jenny White, " Islam and Democracy : The Turkish Experience," Current History 94 , no . 588 (January 1995), p. 8 .
- (127) Umid Cizre Sakallioglu , " Liberalism, Democracy , and the Turkish Centre- Right : Identity Crisis of the True Path Party , " Middle East Studies , April 1996, p. 154 .
- (128) M. Hakan Yavuz, " Turkey's Imagined Enemies: Kurds and Islamists, " The World Today 52, no . 2 (April 1996), pp. 99-101 .
- (129) Ayse Saktanber , " Becoming the Other as a Muslim in turkey : Turish Women vs. Islamist Women, New Perspectives on Turkey 11 (Fall 1994), p. 105 .
- (130) Ibid ., pp. 43-44 .

- (131) Metin Heper, " Islam and Democracy in Turkey : Towards a Reconciliation", Middle East Journal 51 no . 1 (Winter 1997) , p. 35 .
- (132) Eric Roulea, Turkey : Beyond Ataturk," Foreign Policy 103 (Summer 1996) , p. 77 .
- (133) Yavuz , "Turkey's Imagined Enemise," p. 100 .
- (134) Stephen Kinzer, " The Islamist Who Runs Turkey , Delicately , " New York Times , February 23, 1997 , p. 29 .
- (135) Ibid ., p. 30 .
- (136) Ibid .
- (137) Der Spiegel, October 14 , 1991; Kushner, " Self - Perception and Identity , " pp. 231-32 .
- (138) Kelly Couturier, " Anti - Secularism Eclipses Insurgency as Army's No. 1 Concern," Washington Post, April, 5 , 1997 , p. A22 .
- (139) The Economist , July 19 , 1997 , p. 23 .
- (140) Martin Heper, " Islam and Democracy in Turkey : Towards a Reconciliation , " p. 45 .
- (141) Adnan Adiver , " Interaction of Islamic and Western Thought in Turkey " in Newr Eastern Culture and Society , ed T.C. Young (Princeton : Princeton University Press, 1951), p. 126 .
- (142) Ayse Kadioglu , " Republican Epistemology and Islamic Discourses in Turky in the 1990 , " Muslim World 84 , no . 1 (January 1998), p. 11 .
- (143) For a discussion of the Phenomenon , see Sherif Mardin , " Ideology and Religion in the Turish Revolution, " International Journal of Middle East Studies 2 (1971), pp. 208-9 .
- (144) Hakan Yavuz , " Political Islam and the Welfare (Refah) Party in Turkey", Comparative Politics 30 , no . 1 (October 1997) , p. 65 .
- (145) Stephen Kinzer, " The Islamist who Runs turky , Delicately , " p. 29 .

الإسلام والغرب

هل هو صراع حضارات؟

«كان الإسلام وأوروبا المسيحية مشتبكين بشكل متقطع في حرب منذ زمن الحروب الصليبية... وهناك قوم (عندنا وعندهم) يريدون تحويل هذه إلى حرب مقدسة بين حضارتين - كما لو أن هذا يمكن أن ينبع شيئاً سوياً الموت، أو البؤس الدائم للملادين»^(١).

وليم بفاف

غالباً ما يتبدى الخوف في وصم العدو أو التهديد بأنه شيطاني، وعلى مدى عشرات السنين، كانت العلاقات الدولية موجهة من داخل سياق تناقض القوى العظمى، بين الشرق والغرب، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، حذر كثيرون من

يبحثون عن شياطين جديدة من تهديد إسلامي للحضارة الغربية أو من صدام وشيك بين الحضارات. وتعالت باطراد أصوات في أمريكا وأوروبا تزعم «ال المسلمين قادمون، المسلمين قادمون»^(٢). ليس فقط خطراً سياسياً، وإنما باعتبارهم خطراً سكانياً أيضاً. وشمة مواقف مشابهة تكمن وراء الاستجابة الأولية لأولئك الخبراء الذين رأوا في تفجير أو كلاهوما عملاً من أعمال إرهاب الشرق الأوسط أو الأصوليين الإسلاميين. فما مصدر مثل هذه المخاوف؟ وقد لاحظ إدوار سعيد الذي كتب في أوائل الثمانينيات :

«بالنسبة للعامة في أمريكا وأوروبا اليوم، الإسلام نوع من الأخبار غير السارة. ذلك أن وسائل الإعلام والحكام والاستراتيجيين الجيوبيوليتين والخبراء الأكاديميين في الإسلام - على الرغم من أنهما هامشيون في الثقافة ككل - جميعاً يعزفون لحناً واحداً: الإسلام خطير على الحضارة الغربية. ولابعني هذا في حد ذاته القول بأن الرسوم الكاريكاتورية العنصرية التي تحط من قدر الإسلام هي فقط الموجودة في الغرب ... وما أقوله هو أن الصور السلبية للإسلام سائدة بكثرة شديدة تفوق أية صور أخرى، وأن مثل هذه الصور لاتتعلق بحقيقة «كينونة» الإسلام ... ولكنها تتعلق بما تظن قطاعات بارزة في مجتمع بعينه أنه الإسلام : الإسلام والغرب: هل هو صدام بين الحضارات؟ هذه القطاعات لديها القوة والإرادة لكي تروج تلك الصورة السلبية الخاصة للإسلام، ومن ثم تصير هذه الصورة أكثر انتشاراً وأكثر حضوراً، من أية صورة أخرى»^(٣).

واستمرت الحوادث السياسية في العالم المسلم وفي الغرب، وكذلك التصريحات من جانب زعماء الحكومات وقادة الرأي وصناعة السياسة البارزين، في إشاعة مفاهيم التهديد الإسلامي وصدام الحضارات. وخلال فترة إدارة بوش، تحدث نائب رئيس الولايات المتحدة (دان كويل) عن خطر الأصولية الإسلامية الراديكالية، وربط بينها وبين النازية والشيوعية. وتحدث محررو المجالات والصحف عن حرب الإسلام ضد الغرب وعدم تواافقه مع الديمقراطية؛ ونشرت صحيفة دولية محترمة سلسلة مقالات عن الإسلام كانت النجمة العامة فيها واقعة في أسر المقالة الافتتاحية «سيف الإسلام». وغالباً ما كان من الصعب أن تعرف أين تنتهي الحقيقة وأين تبدأ صناعة الخرافات^(٤).

واستمرت المشكلة قائمة في التسعينيات. فالخوف من الإسلام الراديكالي، وتهديداته للشرق الأوسط والغرب، لاح كبيراً مرعباً : أن جمهوريتى إيران والسودان الإسلاميتين تتعاونان باعتبارهما أكبر مصدري الإرهاب والثورة ؛ وأن المسلمين خرجوا لـ «خطف الديمقراطية» من خلال المشاركة في الانتخابات ببلاد مثل الجزائر، وأن الإرهاب الأصولي قد تم تصديره إلى ميادين معارك أخرى، هي أمريكا وأوروبا. وفي جهد لمواجهة ما اشتهر بأنه شبكة أصولية دولية، أعلنت إدارة كلينتون تجميد كل الأصول في الولايات المتحدة المملوكة لحوالي ثلاثة منظمة وفرداً يعتقد أنهم على علاقة بالمناضلين المسلمين في الخارج. وأعلن نيوت جنجريل الناطق باسم مجلس النواب «هناك

ظاهرة منتشرة على اتساع العالم تتمثل في ذلك الحزب الإسلامي الواحد الذي تموله وتوجهه دولة إيران إلى حد كبير»^(٥).

وقد جدد تفجير مركز التجارة العالمي في نيورك في مارس سنة ١٩٩٣ م المخاوف من «أصولية» عالمية تشن الجهاد وتصدره إلى أمريكا. وللمرة الأولى، تم إحضار غول التهديد الإسلامي إلى شواطئ «الشيطان الأكبر». وفاضت اتهامات تنسب إلى الأصوليين المسلمين المتشددين، الذين لهم قواعد في الولايات المتحدة وأوروبا ويلقون دعماً دولياً من إيران والسودان، والمرتبطين بالشيخ عمر عبد الرحمن، وهو شيخ مصرى ضرير كان قد حوكم، ولكن أطلق سراحه، بزعم تورطه في اغتيال أنور السادات^(*). وأدى خطف طائرة الإير فرانس النفاطة (٢٤ ديسمبر ١٩٩٤ م) على يد المتطرفين الجزائريين، والتقرير الذي انتشر بأنهم كانوا يخططون إلى تفجيرها فوق باريس، إلى إعادة تأكيد المخاوف من تهديد إسلامي داخلى في طريقه لأن يكتسح أوروبا.

وكان الاعتقاد بأن صداماً وشيكاً بين العالم المسلم والغرب قد انعكس في أمريكا وأوروبا من خلال عناوين مثل «حرب مقدسة تتجه نحونا» و«الجهاد في أمريكا» «انتبهوا : الرعب الإسلامي: مجموعة انتشارية عالمية» و«أنا أؤمن بالخوف من الإسلام» و«جزائريون في لندن

(*) ثم سجن الشيخ عمر عبد الرحمن في الولايات المتحدة الأمريكية ولا يزال سجيناً حتى الآن.(المترجم)

يمولون الإرهاب الإسلامي» و«فرنسا تتغذب من جديد» وهي المقالة التي لاحظ كاتبها في غمرة التنبه من صدمة خطف طائرة الإيرفرانس:

«لاظهر الإسلام السياسي في أي مكان غير الجزائر، في عيون الغربيين، باعتباره النذل الجديد، الذي يخلف الشيوعية وإمبراطورية الشر، وليس هناك مكان آخر غير الجزائر يرى فيه الإسلاميون، أو الفصائل المتطرفة منهم، أنفسهم بمثيل هذه الرؤية الداخلية الجينية الوراثية، في حرب مع حضارة أخرى- هي حضارة الكافر، الصليبي، واليهودي... ييد أن هذا لا يفعل شيئاً سوى صياغة ما هو معروف بالفعل صياغة درامية، وهو أن الأزمة الجزائرية المتفاقمة يمكن أن تنتقل إلى أوروبا، وفرنسا قبل غيرها، وبشكل هدام أكثر مما جرى في فلسطين، وبحيث تضع مأزقاً أخلاقياً من نوع مؤلم تماماً ويستعصي على الحل»^(١).

هناك دروس يجب أن نتعلمها من الحرب الباردة. إذ إن الاحتفال بانهيار الشيوعية وانتصار الديمقراطية قد خفف منه سؤال عن جوهر قدرتنا على الفهم والتحليل وصياغة السياسات. فقد كان الاتهام بانتصار الديمقراطية مصحوحاً بدرجة متزايدة من إدراك المدى الذي يمكن أن يذهب إليه الخوف من العدو وتصوره في صورة الشيطان بحيث يعمى الكثيرين عن حقيقة حال الاتحاد السوفيتي، ومدى ما يمثله من تهديد. ذلك أن رؤية الاتحاد السوفيتي من منظور «إمبراطورية الشر» كان تاكيداً إيديولوجياً، وإرضاء عاطفياً، بحيث يبرر إنفاق

الموارد الهائلة ودعم التركيبة الصناعية- العسكرية الشاسعة. وعلى أية حال، فإن أشكالنا التمطية السهلة التي نضع فيها العدو والطبيعة الأحادية للتهديد الشيوعي كما تصورناها قد كلفتنا الكثير في نواح أخرى. فعلى الرغم من ذلك الكم الهائل من المخابرات والتحليل، فإنه يبدو أن من كانوا يعرفون أن الإمبراطور لا يملك ثياباً بقوا عدداً قليلاً حتى النهاية. فلا الوكالات الحكومية أو مراكز التفكير الأكاديمي تنبأ بمدى وسرعة تحول الإمبراطورية السوفيتية. إذ إن المخاوف المبالغ فيها والرؤية الجامدة والتي أدت بنا إلى اتخاذ خطوات هرقل ضد عدو من الحجر قد أعمتنا عن التشرذم والاختلاف داخل الاتحاد السوفييتي والتغيرات الشاملة التي كانت تحدث فيه.

وفي فهمنا واستجابتنا للأحداث التي تجري في العالم المسلم، فإننا مرة أخرى أمام التحدى بمقاومة الأنماط الشائعة والحلول السهلة. هناك طريق سهلة وطريق صعبة. والطريق السهلة هي أن ننظر إلى الإسلام والإحياء الإسلامي باعتباره تهديداً - أي نضع تهديداً إسلامياً عالمياً، ذا طبيعة أحادية، أي عدو تاريخي تعارض ديانته وأولوياته بشكل قياسي مع ديانة الغرب وأولوياته. هذا الاتجاه يؤدي إلى تأييد النظم العلمانية بني ثمن تقريراً (بغض النظر عن مدى قمعية هذه النظم) بدلاً من المخاطرة بحكومة إسلامية ذات توجه إسلامي تصعد إلى سدة السلطة.

أما الطريق الأكثر صعوبة فهو التحرك إلى ما وراء الأنماط السهلة والصور الجاهزة والإجابات الجاهزة. رؤية الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية من منظور «إمبراطورية الشر» كانت لها تكاليفها، كذلك أيضاً فإن اتجاه الحكومات ووسائل الإعلام لأن تساوى بين الإسلام والأصولية وبين الراديكالية والإرهاب ونزعه معاذة الغرب يعيق فهمنا ويحكم استجابتنا على نحو خطير. ومثلاً لاحظ باتريك باترمان، وهو دبلوماسي سابق ومحلل في وزارة الخارجية البريطانية، في كتابه «الإسلام في موضع النظر» : «إن كيفية تفكير غير المسلمين في الإسلام تتحكم في الكيفية التي يفكر المسلم بها في غير المسلم وكيفية تعامله معه»^(٧). واليوم يتمثل التحدي في تقدير تنوع الناشطين والحركات الإسلامية واختلافها عن بعضها البعض، كما يتمثل في القدرة على التأكد من أسباب المواجهات والصراعات، وبذلك تكون استجابتنا لحوادث ومواقف محددة على نحو عقلاني واعٍ بدلاً من الافتراضات المسبقة وردود الأفعال.

وفي فترة ما بعد حرب الخليج تعثر الجهد المبذول لإقامة نظام عالمي جديد بسبب عدم القدرة على تخطي الأنماط الجاهزة والانحيازات التي سادت في الماضي. وكان الابتهاج بمشاهد التحول الديمقراطي في شرق أوروبا متناقضًا بحدة مع الخوف، أو الصمت، الذي تملك الكثيرين في الغرب إزاء مشهد يحمل نفس المطالب الديموقراطية من جانب الحركات الإسلامية الشعبية في العالم العربي والعالم الإسلامي الأوسع.

إن الفشل في الحديث بقوة من أجل المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط وإدانة القمع الحكومي بلا تمييز ضد الحركات الإسلامية في مصر والجزائر وتركيا وتونس، ينكر في الواقع على الناشطين المسلمين حقهم في المشاركة السياسية وحقوق الإنسان التي يتمتع بها مواطنون آخرون، ويثير أسئلة خطيرة حول مثل هذا التناول الانتقائي في عملية التحول الديمقراطي. وفي صميم هذا التناول الانتقائي تجد الاتجاه إلى تعريف الاستقرار في البلاد الإسلامية في ضوء تأييد الوضع القائم، مهما قد يبدو متناقضًا مع القيم الديمقراطية عن حق تقرير المصير، والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان.

والغزير السهل للنظر إلى الناحية الأخرى والاستمرار في تأييد نظم الحكم الفردية في الشرق الأوسط هو الزعم بأن الإسلام معاد للديمقراطية أو أن الإسلام أو الثقافة العربية لاتتجه نحو التحول الديمقراطي والحداثة^(٨). ومن بواعث السخرية أنه لم يكن هناك مثل هذا الاهتمام وهذه السياسة فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا. هل السبب في هذا أن شعوب شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي، وقد انغمستوا على مدى عشرات السنين في الحكم الشيوعي الاشتراكي، أقل ميلاً إلى الاستبداد؟ أم لأننا نعتقد أن هناك تراثاً ثقافياً مسيحياً - يهودياً مشتركاً، مع وجود الغرب الذي يقدم تربة إيديولوجية أكثر ملائمة، هو تراث أكثر ديمقراطية بطبيعته؟ هل ما زلنا مقيدين بما

نحمله من متابع الماضي؟ إن مزيجاً من الجهل والتنميط، والتاريخ والتجربة، فضلاً عن الشوفونية الدينية الثقافية غالباً ما يعمى حتى من يتمتعون بحسن القصد عندما يتعاملون مع العالم العربي والمسلم. وبطبيعة الحال، يمكن أن نقول نفس الشيء عن التناول الأحادي من جانب مسلمين كثيرين للغرب والميل إلى إلقاء اللوم على أوروبا وأمريكا في جميع مشكلاتهم والنتيجة هي الميل المتبدال [بين الإسلام والغرب] بأن يعتبر كل منهما الآخر تهديداً، والاعتقاد بأن هناك مواجهة أو صداماً وشيكاً بين الحضارات، وهو ما يمكن أن نجده لدى الكثيرين في العالم المسلم وفي الغرب على السواء.

وكما رأينا، فإنه على الرغم من أن الإسلام ثانى أكبر ديانة في العالم وعلى الرغم من أن التراث اليهودي- المسيحي له صلات تاريخية ولاهوتية قوية مع الإسلام، فإن تاريخ العلاقات اليهودية- المسيحية- الإسلامية كان تاريخاً من المنافسة والقتال بدلاً من أن يكون تاريخاً من الحوار والفهم المتبدال، بسبب المزاعم اللاهوتية المتنافسة والمصالح السياسية. وقد غطت المواجهات والصراعات على امتداد العصور ودعمت الصور الشائنة عن خطر إسلامي مقاتل على اتساع العالم تاريخياً : حركة التوسيع والفتح الإسلامية الباكرة، الحروب الصليبية وسقوط بيت المقدس، الهيمنة العثمانية المسلمة على شرق أوروبا، ومع حصار فيينا، وتهديدها باكتساح أوروبا الغربية؛ حركات الجهاد الكبرى ضد الحكم الاستعماري الأوروبي ؛ الحروب العربية الإسرائيلية، التهديد

الاقتصادي بالحظر البترولي، إهانة إيران «للرهائن الأميركيين» والتهديد بتصدير ثورتها، والصور التي تقدمها وسائل الإعلام عن الطغاة (القذافي والخوميني وصدام حسين) الذين يمسك كل منهم سيفاً إسلامياً ويدعو المؤمنين المتحمسين إلى أن يهبو ضد الغرب؛ ومشهد المجموعات الثورية المتشددة وهي تحتجز الرهائن الغربيين، وتختطف الطائرات، وتفتح عصرًا من الإرهاب الطائش. كما أن تهديدات الموت ضد سلمان رشدي ومحاولة اغتيال نجيب محفوظ، أديب مصر الحائز على جائزة نوبيل، وقتل المفكرين بأيدي المتطرفين في الجزائر، قوى الصور الشائعة عن إسلام خطر وغير متسامح^(٩).

وكانت دعوة صدام حسين مسلمي العالم إلى أن يهبو ويشنوا الجهاد ضد الصليبيين الغربيين خلال حرب الخليج سنة ١٩٩٠ - ١٩٩١ م تنكرة حارة بتهديدات آية الله الخوميني بتصدير ثورة إيران الإسلامية. إذ إنها أكدت المخاوف من خطر إسلامي تصاديقي مقاتل أو من حرب ضد الغرب. والتأييد الذي لقيه صدام حسين من زعماءحركات الإسلامية فيالجزائر وتونس والسودان وباكستان أكد وجهة نظر أولئك الذين يرون الإسلام والعالم المسلم سائراً في طريق الصدام مع الأولويات والمصالح العربية^(١٠).

وعلى الرغم من التوقعات التي ساقها بعض الخبراء بأن الظاهرة السياسية التي تم تعريفها بأنها «الأصولية الإسلامية» كانت مهدرة^(١١)، فإن الحيوية المستمرة للحركة الإحيائية/ الناشطة الإسلامية يمكن أن

نراها في الشوارع وفي لجان الانتخابات من شمال إفريقيا إلى جنوب شرق آسيا. هذه الرؤية يمكن أن تدعم وتقوى فهم التحدي السياسي للإسلام باعتباره تهديداً. ففي أعقاب انتصار جبهة الإنقاذ الإسلامية في الانتخابات البلدية بالجزائر (واكتساحها الذي تلى ذلك في الانتخابات البرلمانية الوطنية) طفت على السطح مخاوف مشابهة في بلاد أخرى بشمال إفريقيا وأوروبا :

«عبر شمال إفريقيا ولاسيما في تونس والمغرب، ينتظر الزعماء في قلق موجات صادمة أخرى في عملية تسييس الإسلام، حيث تهددحركات الأصولية المحظورة الوضع الراهن. وهناك مخاوف مشابهة في فرنسا وبلجيكا التي يوجد بها أكثر من مليوني جزائري. وفي الوقت نفسه فإن انتصار الأصوليين يبعد المستثمرين الأجانب الذين يساوون بين الإسلام وبين المخاطرة السياسية والاقتصادية»^(١٢).

ويساوى الغرب (وسائل الإعلام خصوصاً) بين الإسلام وبين الخطروأ التهديد بينما يرى العالم الإسلامي من خلال شعارات أو صفات مثل «الإسلام المقاتل» «الأصولية الإسلامية» «الإرهاب الإسلامي» و«القبلة الإسلامية». وفي الوقت نفسه تعيق ذاكرتنا الانتقادية قدرتنا على تقدير الجانب الآخر من هذه المساواة - أي المصادر التي استقى منها المسلمون صورهم عن الغرب نفسه باعتباره التهديد «الحقيقي» لهم. ذلك أن كثيرين في العالم العربي والعالم المسلم يرون أن تاريخ الإسلام وتعاملات العالم المسلم مع الغرب هو تاريخ من الافتراض وال欺er من

جانب قوة توسيعية إمبريالية. وهم يردون بأن «المسيحية المقاتلة» و«اليهودية المقاتلة» هي الأسباب الجذرية وراء فشل المجتمعات المسلمة وعدم الاستقرار : كما يبدو في عدوانية وعدم تسامح الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش التي بدأها المسيحيون ؛ والاستعمار الأوروبي؛ وأنهيار الإمبراطورية العثمانية والاختلاق المصطنع للدول الحديثة مثل العراق ولبنان وسوريا وشرق الأردن وفلسطين ؛ تأسيس إسرائيل واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة وغزوها واحتلالها لبنان ؛ والدور الذي لعبته المصالح البترولية في مواصلة دعم نظم الحكم الفردي.

وحقائق الاستعمار والإمبريالية، التي نسيها الكثيرون في الغرب أو تجاهلوها عامدين، هي جزء من التراث الحى مهما طالته المبالغة أحياناً، المزروع بقوة في ذاكرة الكثيرين في العالم المسلم. ومثلما أوضحت الثورة الإيرانية، فإن عشرات السنين التي مضت لم تستطع محو ذكريات الإهانة والتدخل : مثل الترحيب بغيرن الاتحاد السوفياتي لإيران المحايدة ستة ١٩٤١م؛ وإرغام البريطانيين والسوفيتين رضا شاه على أن يخلع نفسه من العرش لصالح ابنه محمد رضا بهلوى شاه؛ وتدخل الولايات المتحدة في سياسات إيران أوائل الخمسينيات. والإطاحة برئيس الوزراء المنتخب ديموقراطيًا، مصدق، بعد أن شنت عليه وسائل الإعلام الغربية حملة تهمه بموالاة الشيوعية، وأعيد الشاه من منفاه بإيطاليا إلى طهران، وهو عمل كان مقصوداً لخدمة مصالح بريطانيا الإمبريالية. وفي السنوات الأخيرة، كانت ذكريات القرون من

الهيمنة الغربية، التي تلتها التبعية المستمرة للغرب، قد تركت جروحاً وخلفت استياءً صارت أعداداً سهلاً لتبرير الإخفاقات الاجتماعية كما بات من الحجج الاستهلاكية في سياسات الدول المسلمة. وإذا كان هناك تهديد إسلامي، فإن كثيرين من العرب والمسلمين يعتقدون أن هناك أيضاً تهديداً غربياً، من الإمبريالية السياسية والاقتصادية والدينية الثقافية، واحتلال سياسي مصحوب بغزو ثقافي. ونتيجة لهذا يختار الكثيرون في العالم المسلم، مثل نظرائهم في الغرب، الشعارات السهلة المعادية للإمبريالية وتصويرها في صورة الشيطان. وتمثلت أسوأ الظروف في اندماج كل من الطرفين في عملية «متبادلة لتصوير الآخر في صورة الشيطان»^(١٢).

والخوف من الإسلام ليس جديداً. والميل إلى الحكم على تصرفات المسلمين بشكل مبتسراً، وإلى تعظيم أعمال القلة على الكثرة، وغض النظر عن التجاوزات المماثلة التي ترتكب باسم ديانات أخرى وإنديولوجيات أخرى (بما في ذلك الحرية والديمقراطية)، كل هذا ليس جديداً أيضاً.

ويبدو أحياناً أن موقف الغرب إزاء الشيوعية قد تم نقله أو نسخه لإظهار تهديد جديد «الأصولية الإسلامية»^(١٤). ففي التسعينيات، عبرت حكومات كثيرة في العالم المسلم، وإسرائيل والغرب عن هذا الاستقطاب، كما عبرت عنه وسائل الإعلام وكثيرون من المحللين السياسيين، عندما استنتجوا، دون النظر إلى تنوع واختلاف التنظيمات الإسلامية

والسياقات الاجتماعية الخاصة، أن «الأصولية الإسلامية» تشكل تهديداً عالمياً كبيراً^(١٥).

وإذ أدركت حكومات كثيرة في العالم المسلم ميل الغرب إلى رفية الإسلام باعتباره خطراً، استقلت خطر الراديكالية أو الإرهاب الإسلامي (وقد ساوت بين الأصولية الإسلامية والنزعة الإسلامية والإسلام السياسي) ليكون عذراً لها في السيطرة على الحركات الإسلامية أو قمعها. وضخت هذه الحكومات المخاوف من راديكالية إسلامية متجردة في الداخل وفي الغرب على السواء، تماماً مثثماً كان الكثيرون في الماضي يستغلون مقاومة الشيوعية عذراً لتبير الحكم الاستبدادي ولكسب تأييد القوى الغربية. ويتم تبرير خطر التنظيمات الإسلامية، وسجن الناشطين، وانتهاك حقوق الإنسان بنفس العذر: «إننا نواجه شباناً متعصبين يهددون مستقبلنا»^(١٦). وقد استغل الدبلوماسيون العرب التابعون لبلاد تربطها علاقات قوية مع الغرب الأنماط الغربية الشائعة عن حركة إسلامية أصولية متحدة على نطاق العالم، لكي يعلنو: «الأصولية عالمية في مدارها. فلها فروع في كل مكان... ولد الأصولي سرعان ما سيتهدى الدول الصناعية عندما يتزعزع الاستقرار في معظم البلاد العربية»^(١٧). وقد وجدت اهتمامات بعض الحكومات العربية المسلمة حليناً جاهزاً في قادة إسرائيل، بغض النظر عن الاختلافات بينهم، إذ إن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين قال إن «العالم العربي، والعالم عموماً، سوف يدفع الثمن إذا لم يتم وقف سرطان

الإسلام الأصولي المتشدد في أكاديمية الخوميني وأتباعه في إيران^(١٨). وقد طرحت آراء مماثلة من جانب زعماء الصرب في البوسنة وكوسوفو ومن جانب الروس في غمار حربهم ضد الشيشان. وقد شاع التركيز على الراديكالية ومساواة الإسلام بنزعة متطرفة تهدد الغرب في دوائر الحكم والإعلام. وثمة تحليل انتقائي (يميل إلى فكر الأزمة ويأخذ بالعناوين) يرى أن الإسلام والأحداث الجارية في العالم المسلم، ويقوم به علماء بارزون ومعلقون سياسيون، غالباً ما يكون مصدر توجيه للمقالات أو الافتتاحيات عن العالم المسلم؛ ومن بينها «لاتبحث عن المعتدلين في الثورة الإسلامية»^(١٩)، «الجهاد يتوجه نحونا»^(٢٠)، «صدام الثقافات» : صعود الإسلام في فرنسا يزعج عامة الشعب ويقود إلى حركة رجعية^(٢١) «انتبهوا : الإرهاب الإسلامي، فرقه انتشارية عالمية»^(٢٢)، «الجهاد الأمريكي»^(٢٣) «جزائريون في لندن يمولون الإرهاب الإسلامي»^(٢٤) «الأمير تشارلز على خطأ - الإسلام يهدد الغرب فعلاً»^(٢٥).

وثمة مقاربة متجردة تمثل إلى الإثارة والبالغة تعزز التعميمات والأنمط الشائعة بدلاً من أن تتحدى فهمنا تاريخ «من» و«لماذا» والأسباب والعلل الكامنة خلف الخطوط العريضة. هذا التحليل الانتقائي يفشل في أن يحكى القصة كلها؛ وأن يقدم السياق الكامل للمواقف والأحداث والتصرفات التي يقوم بها المسلمين، وأن يفسر تنوع الممارسات الإسلامية واختلافها. وعلى الرغم من أنه يلقى بعض الضوء، فإنه ضوء جزئي يحجب الصورة أو يشوشها. ونتيجة لهذا، فإن الإسلام

والإحياء الإسلامي قد اختزل في أشكال نمطية من طراز الإسلام ضد الغرب، أو الحرب التي يشنها الإسلام ضد الحداثة، أو الغضب الإسلامي والتطرف الإسلامي والتعصب الإسلامي، والإرهاب الإسلامي. وقد تم ربط الأصولية والإرهاب ببعضهما في أذهان الكثيرين بشكل وثيق. ويضيف التحليل الانتقائي (والمنحاز بالتالي) إلى جهلنا بدلًا من أن يزيد معرفتنا، كما يضيق منظورنا بدلًا من أن يوسع مداركنا، ويزيد من تعقيد المشكلة بدلًا من أن يفتح الطريق أمام حلول جديدة. وهو يُسهم في خلق مناخ يُنظر فيه إلى عدم رفض النشاط الإسلامي ببساطة على أنه يُسهم في خلق مناخ يُنظر فيه إلى عدم رفض النشاط الإسلامي ببساطة على أنه انحياز أو تعاطف مع العدو، مثلما كان ينظر إلى الشيوعية في الفترة المكارثية.

الإسلام ضد الغرب :

وفقاً لما يراه معلقون غربيون كثيرون، فإن الإسلام والغرب يسيران على طريق الصدام. إذ إن الإسلام يحمل تهديداً ثلاثة : سياسياً، حضارياً وسكانياً. وغالباً ما يتم تصوير المواجهة على أنها صدام حضارات. وهناك عملان كان لهما تأثير خاص «جذور الهياج المسلم» لبرنارد لويس و «صدام الحضارات» لصمويل ب. هنتجتون^(٢٦). وكلاهما كان جوهرياً في التعريف بمدى حجم الجدل الذي أمسك بتلابيب الدبلوماسيين وصناع السياسة والصحفيين والمحللين الأكاديميين.

كان برنارد لويس هو الذي قدم الصورة الصادمة للإسلام والمسلمين باعتبارهم أصوليين مقاتلين خطرين في كتابه «الأصولية الإسلامية»، الذي كان في أصله محاضرة أقيمت سنة ١٩٩٠ م باسم «محاضرة جيفرسون المهيأة»، وهو أعلى شرف تسبقه حكومة الولايات المتحدة على أي باحث تقديرًا لإنجازاته في مجال الدراسات الإنسانية. ثم نشرت صورة منقحة من المحاضرة تحت عنوان «جذور الهياج المسلم» لتكون المقالة الرئيسية في *Atlantic Monthly*. ويمثل غلاف «جذور الهياج المسلم» (عنوان جديد، وغلاف المجلة، والصورتان المشورتان مع المقالة) مزاعق التقديم الانتقائي. إذ إنه يعزز الأنماط الشائعة عن المسلمين والأصولية الإسلامية وبهيئة القارئ سلفاً لأن يرى علاقة الإسلام بالغرب في ضوء الغضب والعنف والكراهية واللاعقلانية. وبسبب مكانة لويس الدولية باعتباره باحثاً ومعلقاً سياسياً على الشرق الأوسط، فإن موضوعه ومنصته العامة البارزة «جذور الغضب الإسلامي» لقي تغطية واسعة على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الدولي. وكان له أثر على الفهم الغربي للإسلام المعاصر وعلى الفهم الإسلامي للكيفية التي يرى بها الغرب الإسلام والمسلمين.

كانت رسالة العنوان «جذور الهياج المسلم» وأثارها قد تعززت بالغلاف الخارجي لمجلة أطلانتيك منتشلي التي صورت مسلماً متعمماً ملتحياً متوجهماً وفي عينيه المتوجهتين أعلام أمريكية. وقد انضمت إلى موضوع التهديد ونغمة المواجهة، الصورتان التوضيحيتان اللتان

صاحبنا المقالة، وهما تقدمان «الـ» الفهم الإسلامي لأمريكا باعتبارها عدواً بشكل واضح والزيف. إذ إن الصورة الأولى عبارة عن حية مرقومة بالنجوم والشرانط تعبر الصحراء (أى هيمنة أمريكا أو تهديدها للعالم العربي)؛ بالنجوم أما الصورة الثانية فهي توضح الحياة كامنة وراء مسلم متدين يؤدي الصلاة وهو آمن كما لو كانت على وشك مهاجمته. هاتان الصورتان روجتا لأنماط الشائعة المثيرة والمبهجة وكان القصد منها استفزاز القارئ لتعزيز النظرة القاصرة إلى الحقيقة. إذ تم تصوير المسلمين في الـ«التقليدي»، ملتحين ومتعصمين، على الرغم من حقيقة أن معظم المسلمين (ومعظم «الأصوليين») لا يلبسون بهذه الطريقة. هذه الصورة ترسم الناطحين المسلمين في صورة من يعيشون في «العصر الوسطي» من حيث أسلوب حياتهم وعقليتهم.

وعنوان «جنور الهياج المسلم» يضع نفمة ويخلق توقعاً. فهل يحق لنا أن نتسامح إزاء مثل هذه التعميمات في تحليل وشرح النشاطات والد الواقع الغربية؟ هل نرى مقالات تتحدث عن الغضب المسيحي أو الغضب اليهودي؟ وفي نزعة مماثلة غالباً ما يتم الحديث عن القدرات النووية لبلاد مثل باكستان في مصطلحات مثل «القنبلة الإسلامية» بدلاً من القنبلة الباكستانية، بما يتضمن مغزى أن هناك عالماً مسلماً متجرراً يهدد إسرائيل والغرب. فهل تتوقع أن توصف قدرات إسرائيل أو قدرات أمريكا النووية في مصطلحات مثل القنبلة اليهودية أو القنبلة المسيحية؟ وقد وصف بعض المسلمين قصف إسرائيل لبيروت في الثمانينيات بأنه

«أولاد يهود يقذفون قنابل مسيحية». وهو وصف سوف يرى غالبية الناس في الغرب أنه عدواني وغير دقيق.

هناك درس ينبغي أن تتعلمـه من فشل المحللين المهووبيـن الذين استمروا في التـحذير من مخـاطر التـهديد الشـيوعي المتـحجر على حين كان الـاتحاد السـوفـيـتـي في الواقع حالة اقـتصـاديـة مـزـرـية، ويـعـانـي التـفسـخـ من الدـاخـلـ. ويـجـبـ أن تـجاـوزـ التـحلـيلـ المـنـهاـزـ الذـى يـعـزـ الأـنـماـطـ الشـائـعةـ المـرـيـحةـ والـافـتـراـضـاتـ الغـرـيـبةـ الـعـلـمـانـيـةـ المـسـبـقةـ يـجـبـ تـجاـوزـهاـ، إـذـاـ ماـ كـنـاـ نـرـغـبـ فـيـ تـجـنبـ الـانـحـيـازـاتـ وـالـمـزـالـقـ الإـيـديـوـلـوـجـيـةـ التـىـ يـسـبـبـهاـ التـحلـيلـ السـيـاسـيـ الذـىـ تـسـوقـهـ الـمـبـالـغـةـ فـيـ عـامـ التـهـدـيدـ.

ورؤية صراع وشيك بين الإسلام والغرب باعتباره مجرد مرحلة في نموذج تاريخي (إن لم يكن حتمياً) للمواجهة قد تعززت بما كتبه برنارد لويس:

«إن الصراع بين الإسلام والغرب استمر حتى الآن على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان. وقد تكون من {بدلًا من أن يتضمن} سلسلة طويلة من الهجمات والهجمات المضادة، الجهاد والحملات الصليبية، الغزو والاسترداد. واليوم فإن معظم العالم المسلم تسسيطر عليه مرة أخرى حالة استثناء عارمة—وعنيفة— ضد الغرب. وفجأة صارت أمريكا العدو الأكبر، تجسيداً للشر، والخصم الشيطاني لكل ما هو خير، ولا سيما المسلمين والإسلام، لماذا؟»^(٢٧).

هنا يتم تصوير الإسلام والمسلمين في صورة المحرضين والداعية طوال أربعة عشر قرناً من الحرب. الإسلام عدواني، الإسلام وأفعال المسلمين تؤخذ على أنها مسؤولة عن الهجمات وحروب الجهاد، على حين يوصف الغرب بأنه دفاعي، يرد بهجمات مضادة، والحملات الصليبية، والاسترداد. وعلى الرغم من المزاعم القائلة بأربعة عشر قرناً مستمراً من المواجهة، يتم إعلام القارئ بأن أمريكا قد صارت «فجأة» العدو الأكبر، والشر متجسدًا، وهلم جرا. وإذا كان التهديد المعاصر «مفاجئاً»، فإن القاريء، إذن، سوف يستنتاج منطقياً أن المسلمين لديهم ميل تاريخي لممارسة العنف وكراهية الغرب، أو أن المسلمين عاطفيون، لاعقلانيون، ويعشقون الحرب.

وتتسم معظم المناقشة عن «التهديد الإسلامي» أو جذور «الهياج الإسلامي» بقدرة مذهلة في المعلومات ونقص في التمييز بخصوص طبيعة التجديد الإسلامي ومدى تنوعه. ففي مقالة «جذور الهياج المسلم» يشرح لويس جذور الهياج المسلم بيد أنه لا يحدد أولئك المسلمين الغاضبين ويفشل في الاعتراف بأن التنظيمات أو الناشطين المسلمين، على الرغم من اشتراكهم في التزام إيديولوجي عام، يختلفون فيما بينهم. وهو يذكر قليلاً تنظيمات بعينها، ويضمن مقالته مناقشة هزيلة للتعليم والخلفيات الاجتماعية والنشاطات (غير العنف والإرهاب) التي يقوم بها أعضاؤها. ومن ثم، فإن هناك القليل مما يناقض النمط الشائع عن الأشخاص الغرباء الذين يبدو عليهم التخلف والقادمين من عصر

آخر. ولا يعلم القارئ أبداً لماذا يقدم النشاط الإسلامي بديلاً جذاباً لكثير من المسلمين المتعلمين. إذ إن الصورة السائدة المقدمة هي صورة ثوريين راديكاليين مهمشين وغالباً ما يتسمون بالعنف، ويرتدون الزى التقليدى ويحاربون الحداثة والمعاصرة. وقال معلق إسرائيلي : «لأيهم كيف كانت الشيوعية سيئة، فإنها لم تكن أبداً خطوة للعودة إلى العصور الوسطى الباكرة، وما يصعب علينا رؤيته هو كيف ستتمكن ديموقراطية القرن الحادى والعشرين من العيش فى سلام مع قوى عقدت العزم على أن تبرهن أن الألف سنة الأخيرة لم تحدث»^(٢٨). مثل هذا الوصف يحول بين القارئ وبين إدراك أن غالبية من يطلق عليهم اسم الأصوليين أو المنظمات الأصولية تعمل بكفاءة من داخل النظام السياسي لأنها ذات قواعد حضرية ويقودها زعماء ذوو تعليم جيد يجتذبون أتباعاً من الطلاب والمتعلمين، فضلاً عن أن لها وجوداً في المهن (الهندسة، والعلوم، والطب، والقانون والتعليم والعسكرية)، كما أن المنظمات تقدم خدمات اجتماعية وطنية.

والتناول الانتقائى من جانب المحللين للنشاط الإسلامي، يحذف، أو يقلل من قيمة الأسباب التي يقدمها الإسلاميون الناشطون أو يستبعدها (وكتير من العرب والمسلمين فى الحقيقة) وراء نقدتهم ورفضهم الغرب : مثل الإمبريالية، وانحياز أمريكا لإسرائيل، ودعم الحكومات الغربية للأنظمة القمعية (الشاه فى إيران، تونس، النميرى فى السودان، لبنان). ولا يجد القارئ نفسه أبداً فى مواجهة التحدى لأن

يتأمل الأسباب التي تسبب مواقف الناشطين الإسلاميين وأفعالهم بدلاً من استبعادها ببساطة باعتبارها نتاجاً للصدام بين الحضارات أو تعلقاً أعمى، غير عقلاني بالدين.

رؤى الجامعة الإسلامية :

غالباً ما يتم التعبير عن الخوف الماضي والحالى من تهديد إسلامى متجرى فى مصطلحات الجامعة الإسلامية. إذ كانت أوروبا الاستعمارية الظافرة «ترى فى كل أشكال المقاومة ضد سيطرتها مؤامرة منحوسة. ومثل هذه المؤامرة لا يمكن إلا أن تكون مستوحاة من روح مكيافيالية قاسية... وحيثما كانت هناك أية بادرة على معاداة الإمبريالية، حتى وإن كانت رد فعل محلى خالص، فإن النزعة الإسلامية الجامعة كانت هي التى يوجه إليها اللوم»^(٢٩). وعلى الرغم من الطبيعة التشرذمية للعالم المسلم فى أوائل العشرينيات من القرن العشرين، فى فترة الانتداب واستمرار السيادة الأوروبية، فإن الميل إلى التعميم بشأن عالم إسلامي تضمه جامعة إسلامية متجردة - هياج إسلامى متاجع - يبقى راسخاً فى اللاوعى عند الكثريين بالغرب :

«فى نفس ساعة الانتصار الظاهر جوبت السيطرة الغربية بتحد لم يحدث أبداً أن واجهته من قبل. فخلال مئات السنوات التى شهدت الفزو الغربى كان هناك تغير داخلى هائل يجرى فى العالم المسلم. إذ

إن المد الطاغي للعدوان الغربي قد حرك في النهاية الشرق «الذي لا يتحرك». وأخيراً صار العالم الإسلامي واعياً بعجزه، وبهذا الوعى بدأت ثورة شاسعة، غامضة بيد أنها شاملة، في إيقاظ مائتين وخمسين مليوناً من أتباع النبي (المسلمين) من المغرب حتى الصين ومن تركستان حتى الكونغو ... واليوم يتأنج الإسلام بقوى عظيمة تصوغ عالماً إسلامياً جديداً»^(٣٠).

وكل من ساوره الشك في أن الجامعة الإسلامية كانت تشكل تهديداً عالياً على الغرب، وأنها صدام بين الحضارات، وتمرد يغتذى بالكراهية فقط عليه أن يستمع إلى المستشرق المرموق ليوني كايتانى الذي حذر في سياق حديثه عن تأثير الحرب العالمية الأولى:

«إن الهزة قد هزت الحضارة الإسلامية والشرقية من أساسها. فالعالم الشرقي بأسره من الصين إلى البحر المتوسط، في حال من الغليان. ففي كل مكان تشتعل نيران كراهية الأوربيين المخبأة. فأعمال الشغب في المغرب، والانتفاضات في الجزائر، والسطخ وعدم الرضا في طرابلس، وما يعرف بالمحاولات الوطنية في مصر وشبه الجزيرة العربية وليببيا هي تجليات مختلفة لنفس المشاعر العميقة وهدفها تمرد العالم الشرقي ضد الحضارة الأوروبية.

«والسبب الأساسي وراء هذا الهياج هو التقرير الذي انتشر عبر أنحاء العالم بأن الحلفاء يرغبون في قهر الدولة العثمانية وتقسيم ممتلكاتها بين القوى الدولية وتسلیم فلسطين إلى اليهود»^(٣١).

والخوف من الجامعة الإسلامية، والانتفاضة العالمية مستمر إلى اليوم. فبعد الإفاقاة من الثورة الإيرانية، وجدت دعوة آية الله الخومي니 إلى القيام بشوردة ثانية من هم على استعداد لتصديقها لا في العالم المسلم فقط وإنما في الغرب أيضاً. ففي فرنسا حذر ريمون أرلون من «الموجة الثورية» الإسلامية التي يولدتها «تعصب الداعية وعنف الشعب الذي أطلق آية الله الخوميني عقاله»^(٣٢). وفي سنة ١٩٨١ م صرخ سيرروس فانس سكريتير الدولة في الولايات المتحدة بأن السبب الرئيسي في معارضته إرسال حملة عسكرية لإطلاق سراح الرهائن الأميركيين في إيران هو الخوف من نشوب حرب إسلامية غربية... وربما يكون الخومي니 وأتباعه، مع ميل الشيعة إلى الاستشهاد يرحبون بعمل عسكري أمريكي باعتباره وسيلة لتوحيد العالم المسلم ضد الغرب^(٣٣). وبعد ذلك بعشرين سنوات، ومع انهيار الشيوعية، ردت الحكومات الغربية وحكومات المسلمين والمعلقين هذه المخاوف. وقد أعلن الكاتب الهندي المسلم «م. ج. أكبر» أن «المواجهة القادمة للغرب ستأتي بلاشك من العالم الإسلامي. إذ إن النضال في سبيل نظام عالمي جديد سوف يكتسح الأمم الإسلامية من المغرب حتى باكستان ويبدأ من هناك»^(٣٤).

ولم تكتف بعض حكومات العالم المسلم، مثل حكومات مصر، وتونس والجزائر وتركيا وباكستان (تحت حكم بينظير بوتو) لم تكتف باستغلال التهديد الأصولي الإقليمي ولكنها استخدمت أيضاً التهديد الدولي لكي تطلب المزيد من الفهم والمساعدة من جانب الغرب. ولكن

تبرر أعمال القمع التي تقوم بها أحياناً دونما تمييز ضد الإسلاميين. وهم يخففون في التمييز بشكل كافٍ بين أولئك الذين يتبنون الثورة العنفية للإطاحة بالنظام السياسي وبين أولئك الذين يعملون من داخل النظام، ويتحدون سلطة النخبة الحاكمة. وكما لاحظت من قبل، فإن الحكومة الإسرائيلية، التي لم تعد قادرة على أن تقوم نفسها باعتبارها حصنًا ضد انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط (وهو دور كان يبرر بقوة المساعدة الأمريكية الرئيسية)، وجدت في الإسلام السياسي، لمجرد خطر محلي، ولكن خطراً جديداً مهلاً وعالمياً :

«إن نضالنا ضد الرعب الإسلامي القاتل يعني أيضاً أن نوقف العالم الذي يغطُّ في النوم... إننا ندعو كل الأمم والشعوب لكي تكسر انتباها للخطر الكبير الكامن في الأصولية الإسلامية... هذا خطير حقيقي وجاد يهدد السلام العالمي... إننا نقف على خط النار ضد خطير الإسلام الأصولي»^(٣٥).

وبالمثل، فإن الحكومة التركية التي لم يعد بوسعها أن تصور نفسها في صورة الدولة الحاجزة ضد انتشار الشيوعية في الجناح الجنوبي لحزب شمال الأطلنطي «أعادت طرح نفسها دولة حاجزة وحصناً، فقط في هذه، المرة ضد الإسلام الشوري»^(٣٦). وقد حذرت رئيسة الوزراء السابقة تانسو تشيلر من أنه إذا لم يسمح لتركيا بالدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة، «ستكون هناك مواجهة في العالم... وستتجدد الأصولية أرضًا خصبة تزدهر فيها، وسيكون هذا آخر الحصون التي تسقط»^(٣٧).

وكتب الصحفي البارز «شارلز كراوتهايمر» في عموده أن «التاريخ تسوقه قوة أخرى كذلك؛ هي الصحوة السياسية في العالم الإسلامي»^(٣٧). وهو التحدي الذي ينذر بالشوفم لأنه يمثل العالم الإسلامي كله. فهي «اتفاقية عالمية» لاتضم فقط أراضي المسلمين الداخلية وإنما تضم كذلك أطراف العالم المسلم التي يواجه فيها الإسلام الأمم غير المسلمة: مثل كشمير وأذربيجان وكوسوفو ولبنان والضفة الغربية. وقد عبر «هيرش جودمان» عن موقف مشابه بقوله : «إن التهديد الأولى الذي نراه يواجه مصر- أي الانتشار الواسع للأصولية الإسلامية المتشددة، الصارمة المقاتلة العنيفة - ليس فريداً في بابه. ذلك أن الجزائر وتونس والأردن وبعض دول الخليج وتركيا ومالزيا وإندونيسيا واقعة في نفس الأزمة، بدرجات متفاوتة»^(٣٨).

وتعكس مقالة «كراوتهايمر» المقاربة التي ترى التهديد بصورة جامدة تبسيطية فيتناول أحوال العالم المسلم. إذ تتم مساواة الأصولية بالخومينية الأصولية الملوحة بالقرآن. وعلى الرغم من اعترافه بكثرة الواقع (الدينية وغير الدينية) وبالسياسات السياسية المختلفة، فإن «كراوتهايمر» يفرض نوعاً من وحدة الموضوع بالتأكيد على أن ثمة «تياراً تاريخياً عميقاً يجري خلال هذه الانفجارات العشوائية، وبالحديث عن «مطلوب إسلامي جامع» وبالتأكيد على «الاشتراك في خيط سياسي ووحدة جغرافية لهذه الاتفاقية العالمية»^(٤٠). واستخدام هذه المصطلحات يؤدي إلى وحدة إسلامية حقيقة إسلامية أممية متصرورة وليس واقعية.

كذلك فإن الحديث عن «انتفاضة عالمية» يحيد بنا وبضالنا عن طريق الأسباب الحقيقة وراء السخط في الانتفاضة الفلسطينية لأنه يعني أنها مجرد جزء من انتفاضة أممية إسلامية وليس مشكلة عربية إسرائيلية. إذ كانت الانتفاضة أولاً وقبل كل شيء انتفاضة قام بها العرب المسلمين ومسيحيين. ولم يكن السبب الأولى للانتفاضة إسلامياً أو أصولياً إسلامياً ولكنه الاحتلال الإسرائيلي المستمر للضفة الغربية وغزة وباقي الشباب الفلسطيني على وجه الخصوص. وقد تصاعدت بعد الإسلامى (حماس والجهاد الإسلامي) في المواجهة بشكل واضح عندما عجزت القيادة الفلسطينية عن حل الموقف بصورة فعالة. (واستمر موقف مماثل لهذا الموقف في فترة ما بعد اتفاقيات السلام). وفضلاً عن ذلك، فإن عبارة «انتفاضة عالمية» تفرض وحدة زائفة على الأحداث التي وقعت في سياقات مختلفة تماماً وتحجب الفروق الشاملة بين كشمير وكوسوفو، ولبنان وأذربيجان.

ومن دواعي السخرية أن «كراوتهايم» يهلهل لتفكير الحكومات والهرج السياسي في شرق أوروبا، وفي البلقان، والقوقاز، الناجم عن انهيار الشيوعية، ولكنه يرى في مطالب المسلمين بحق تحرير المصير سبيلاً للقلق والتوجس. و«كراوتهايم» في موقف غريب يجعله يحذر مما يُعرفها هو نفسه بأنها حركات ظهرت في القرن العشرين في العالم الإسلامي تسعى إلى الاستقلال أساساً. وقد حدثت المرحلة الأولى خلال النصف الأول من القرن العشرين، عندما أطاح العالم المسلم من

أراضيه الداخلية من المغرب إلى باكستان بالإمبريالية الأوروبية في عملية بدأت من قبل في القرن نفسه ويمكن القول إنها بلغت ذروتها في ثورة إيران. والمرحلة الثانية هي «المزيد من نمو الوعي والصحوة الإسلامية : والمطالبة بالتوافق المحلي من جانب الجماهير المسلمة على حدود العالم الإسلامي»^(٤١). فهل الحرية وحق تقرير المصير (أو استخدام العنف لنيل الاستقلال والسيادة) أقل صلاحية وأكثر تهديداً إذا ما تم إنجازه باسم الدين أو الوطنية العرقية؟ وهل المظهر العلماني الغربي (الوطنية الليبرالية العلمانية) من متطلبات الحرية أو القبول داخل المجتمع الدولي ؟

خرافة الجامعة الإسلامية :

الإسلام المتحجر خرافة غريبة سارية ومتكررة لم تتولد عن حقائق التاريخ الإسلامي أبداً. وقد أضاع المعلقون الغربيون قليلاً من الوقت في التأكيد على الانقسامات والعلاقات التشرذمية داخل العالم العربي والعالم المسلم لكي يبرزوا عدم الاستقرار العنيف فيه. فالسيناتور «ألبرت جور» لاحظ في معرض حديثه عن العلاقات السورية - العراقية أن «البعثيين السوريين علويون، وهي فرقة منشقة عن الشيعة، على حين أن العراقيين سنة. وهو سبب كاف في هذا الجزء من العالم للكراهية والقتل»^(٤٢). إلا أن الإسلام والعرب والعالم المسلم يصوروون مع ذلك في صورة الكتلة الصخرية التي تقف ضد الغرب. وعلى الرغم من أن المثل

العليا للقومية العربية أو الإسلام تتحدث عن الوحدة والهوية التي تجمع أمة متعددة الشعوب، فإن التاريخ قد أثبت غير ذلك. وفي أفضل الأحوال، حقق بعض المسلمين، مثلما حدث في الثورة الإيرانية، نوعاً من الوحدة العابرة في مواجهة عدو مشترك. ولكن التضامن هو الذي يتلاشى بسرعة مماثلة لسرعة تكوينه حالما يختفي الخطر وتسود المصالح المتنافسة مرة أخرى. فالقومية العربية، والاشتراكية العربية، وجمهورية إيران الإسلامية، ومعارضة غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان، كلها فشلت في أن تنتج وحدة أممية أو إقليمية : بل إن التحالف العربي (العراق ودول الخليج) ضد إيران تداعى بعد الحرب العراقية - الإيرانية. ومثلاً لاحظ «جيمس بيكساتورى»: «إن المشكلة في افتراض استجابة موحدة تكمن في أنه افتراض يكشف وجه الحقيقة... حقيقة الاختلافات الوطنية والمصالح الوطنية المختلفة الراسخة بين المسلمين»^(٤٣).

كذلك ينعكس الاختلاف بدلاً من سياسة الجامعة الإسلامية في مجال السياسة الخارجية، إذ إن التوجه «الإسلامي» المشتركة أو ما تزعمه بعض الحكومات يكشف النقاب عن حقيقة وحدة الهدف في العلاقات بين الدول الإسلامية والعلاقات الدولية بسبب المصالح الوطنية أو الأولويات المتعارضة. لقد كان القذافي عدواً لدول للسادات والتميري حتى عندما كان ثلاثتهم يحاولون الظهور في صورة «إسلامية» وثبترت إيران الإسلامية تحت قيادة الخميني على الدعوة إلى الإطاحة بالأسرة

ال سعودية لأسباب إسلامية، بل إن التناقض بينهما كان يشتعل خلال الحج السنوي إلى مكة. كذلك فإن الحكومات التي تعرف نفسها بأنها إسلامية تعكس علاقات مختلفة مع الغرب. فبينما كانت علاقة ليبيا وإيران مع الغرب، والولايات المتحدة بشكل خاص، غالباً تصادمية، كان للولايات المتحدة في الوقت نفسه حلفاء أقوىاء في المملكة العربية السعودية وفي مصر والمغرب والكويت وباكستان والبحرين، وعلى الرغم من بلاغة خطابها، برهنت منظمة المؤتمر الإسلامي أنها غير قادرة على تعبيئة استجابة مسلمة متوحدة وفعالة لكل القضايا من فلسطين وأفغانستان حتى حرب الخليج والبوسنة. إذ إن المصالح الوطنية والسياسات الإقليمية، بدلاً من الإيديولوجية أو الدين، تبقى هي العوامل الحاسمة الأساسية في تشكيل السياسة الخارجية.

صدام الحضارات :

إن التحول الذي حدث في المواقف الإسلامية تجاه الغرب، من الإعجاب والتقليد إلى العداوة والرفض، يتم اختزاله في أغلب الأحيان إلى مجرد صدام بين حضارات منفصلة ومتمايزه (وتکاد ترفض كل منها الأخرى) :

«لايخطئ زعماء الأصوليين عندما يرون أن الحضارة الغربية هي أكبر تحد يواجه أسلوب الحياة الذي يرغبون في انتهائه أو استعادته

لشعبهم... ويجب أن يكون واضحًا الآن أنتا في مواجهة حالة وحركة تتجاوز بكثير مستوى القضايا والسياسات والحكومات التي تتبعها. إن هذا ليس أقل من صدام بين الحضارات- ربما يكون غير عقلاني ولكنه بالتأكيد رد فعل طبيعي لمنافسة قديمة ضد تراثنا اليهودي- المسيحي، وحاضرنا العلماني، والامتداد العالمي لكليهما»^(٤).

وتتعزز التقسيمات الثانية النمطية لكي تحجب وراعها حقيقة مركبة : الإسلام ضد الغرب، الأصولية في مواجهة الحداثة، التراث الجامد في مقابل التغيير الحيوي، الرغبة في العودة إلى الماضي أو الحفاظ عليه في وجه الأخذ بالحياة العصرية. وتم وضع جميع «الزعماء الأصوليين» في كتلة واحدة، مما يفطى على حقيقة أن الكثيرين من الإسلاميين عصريون ومتعلمون يحتلون مواقع وظيفية مسئولة ويشاركون في العملية الديمقراطية. فضلًا عن أن أسباب الصراع يتم اختزالها بسهولة إلى صدام بين الحضارات. وأولوية المصالح السياسية المتنافسة، والنشاط السياسي، والقضايا يتم استبعادها أو حجبها من منظور التنافس القديم بين «هم» و«نحن». ومرة أخرى، يشهد التاريخ الإسلام وهو يستجمع قواه لتحدي الغرب، ولتحدى «غرينا اليهودي- المسيحي العلماني»، وهي مواجهة بين رؤى ومهام عالمية متنافسة ومتضادة. مثل هذه المقاربة تشبه في صلاحيتها وفائدة أنها محاولات صدام حسين (مثل آية الله الخوميتي قبله) لأن ينزل بخصوصة الغرب تجاهه إلى جعلها حملة صلبيّة إمبريالية ضد الجماهير المقهورة في العالمين العربي والإسلامي.

وإنكار الحاجة إلى معالجة الموضوعات السياسية أو الاقتصادية المحددة ينفي أيضاً أي مفهوم عن المسئولية المشتركة. كيف يمكن للغرب أن يستجيب لما هو عاطفي «وغير عقلاني» بشكل واضح، أي الهجوم الذي تشنّه عليه شعوب تسوقها عواطفها وكراسيتها بشكل شاذ؟ ومثلاً لاحظ جيمس بيسكاروتى:

«سواء كانت محاولة العثمانيين لإحباط الوطنيين المسيحيين أو محاولة المسلمين لنيل الاستقلال عن الغرب، فإن الإسلام كان متعصباً لأنّه عارض المصالح الإمبريالية. ولكن الصياغة المعكوسة هي التي صارت الشرح الأمثل للتوجه الإسلامي: كان الإسلام معادياً للغرب لأنّه كان متعصباً... ومن ثم، أصبح المسلمون يصوروون على أنّهم جنس عاطفى وأحياناً غير عقلانى موحد يتحركون كجسد واحد ويتحدثون بصوت واحد»^(٤٥).

ويستمر النموذج في الوجود. ومثلاً استبعد كثيرون في الماضي الحقائق السياسية للعلاقات المسلمة- المسيحية بالتقهقر إلى «صورة الرجل الغول الذي يجسد التعصب المسلم». فإن المسلمين اليوم يوصفون بأنّهم شعب وحضارة، على الرغم من تحضرهم وامتلاكهم تراثاً دينياً وحضارة ثرية، يلجأون إلى الكراهية والهياج إذا ما استثير غضبهم:

«ومع هذا، ففي لحظات الهبات والاضطرابات، حينما يتم توجيه العواطف الأكثر عمقاً، يختفي هذا الورق والمjalلة للأخرين ويحل محله

خليط متفجر من الهياج والكراهية الذي يجعل حتى حكومة بلد متحضر قديم (إيران) - وحتى المتحدث باسم ديانة روحية وأخلاقية عظيمة { آية الله الخميني } - يتبنى الخطف والاغتيال، ويحاول أن يجد في حياة النبي، الموافقة بل والسابقة لمثل هذه الأفعال»^(٤٦).

وكمثال من الناس - مؤمنين وغير مؤمنين، مسلمين ويهودا ومسيحيين، وسيخا وهنوداً - يثورون عندما يتهدد وجودهم أو مصالحهم. والمسلمون ليسوا هم القوم الوحيدين الذين يستخدمون الدين لإضفاء الشرعية والعلقانية على أفعالهم. والحقيقة أن معظم الشعوب «المتحضرة» والذين يتسمون عادة بالعطف والتراحم، يقبلون الثورة ضد الشر وكراهية الأعداء باعتبارها استجابة طبيعية ضد الجرائم الدينية، وضد الأعداء في زمن الحرب، وخطف الرهائن، أو الإرهاب. وفضلاً عن ذلك، هل غابت دروس الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش، وموجات الإمبريالية والاستعمار الأوروبي عن الذاكرة؟ وهي فترات كانت فيها البابوات والملوك ورجال الكنيسة والموظفوون المدنيون والجنود غالباً ما يسبغون على أعمالهم الشرعية باسم الدين: باسم رب البلاد، والتاج والصلب؟

وغالباً ما تسود الحديث عن الإسلام والعالم المسلم فروض بأنه يوجد إسلام مثل الكتلة الحجرية الصماء، يكون المسلمين جمِيعاً فيه على نفس الشاكلة، يفكرون ويعملون كفرد واحد. فالحديث عن «المتحدث باسم ديانة روحية وأخلاقية عظمى» يكرس وينشر صورة عالم مسلم جامد

يرى من خلال عيون إيران وأية الله الخميني. لقد كان آية الله الخميني واحداً من المتحدثين، ولم يكن هو المتحدث الوحيد باسم الإسلام أو صوت الإسلام. وليس هناك باباً في الإسلام^(*). وكان لرؤية كل المسلمين وكافة الأحداث في العالم المسلم من خلال صورة الخميني وإيران الثورية تأثير شامل على الفهم الأمريكي للإسلام في الشرق الأوسط. وهذه الرؤية حجبت في أغلب الأحيان التقسيمات والفرق داخل العالم المسلم - البلاد الكثيرة والسلمون الكثيرون الذين لم يتبعوا خطاه؛ وفشل إيران أو نجاحها المحدود في تصدير الثورات الإسلامية أو التحرير على إلها؛ والآصوات الكثيرة غير صوت الخميني التي تحدثت عن سلمان رشدي.

ويؤدي اختلاق إسلام وهى متحجر إلى اختزال دينى يرى الصراعات السياسية في السودان ولبنان والبوسنة وأذربيجان في ضوء مصطلحات دينية أساساً مثل «الصراعات الإسلامية المسيحية». وعلى الرغم من أن الأمم في هذه المناطق يمكن تعريفها بشئ من التساهل في مصطلحات دينية أو مذهبية مثل الأمة الإسلامية أو الأمة المسيحية، فإن الحقيقة مع ذلك، مثلاً هو الحال مع الجماعة الكاثوليكية والجماعة البروتستانتية في أيرلندا الشمالية، أن المنازعات المحلية والحروب الأهلية

(*) المقصود أنه ليست هناك بابوية في الإسلام مثل البابوية التي تزعم سلطة دينية نيابة عن المسيح في أوروبا الكاثوليكية (المترجم).

ترتبط أكثر بالقضايا السياسية (أى الوطنية العرقية، الحكم الذاتي، والاستقلال) والقضايا الاقتصادية الاجتماعية منها بالدين.

ما وراء الصدام : الإحياء الديني وإلغاء علمنة المجتمع :

تم في الماضي تجاهل دور الدين والثقافة أو التهين من شأنهما. بيد أن الاعتراف الآن بأهميتهما في الشؤون الدولية قد أدى إلى اعتقاد مبالغ فيه بين البعض بوشك حدوث صدام بين الحضارات. وأوضحت المناقشات وأكثرها استفزازاً وتائيراً يرد في كتاب هننتجتون «صدام الحضارات». إذ يعلن صمويل ب. هننتجتون أنه في أعقاب الحرب الباردة «سيحكم الصدام بين الحضارات الشئون السياسية العالمية. وستكون الخطوط الفارقة بين الحضارات هي خطوط القتال في المستقبل...»^(٤٧) وال الحرب العالمية القادمة، إذا نشب، ستكون حرباً بين الحضارات»^(٤٧) ويرى هننتجتون، أن الفترة الحديثة كانت محكمة بالصراعات بين الأمم والإيديولوجيات مثل القوى العظمى أثناء الحرب الباردة. وعلى العكس من الحضارات، التي هي مصادر دائمة للهوية والصراع، فإن الدول الوطنية حديثة الوجود نسبياً، وكذلك دور هذه الدول في لعبة السياسة العالمية، وفي عالم يصغر ويتدخل باطراد، عالم يضعف فيه دور الدولة الوطنية باعتبارها مصدراً للهوية، صارت الفروق الأساسية بين الحضارات أكثر بروزاً، كما هو واضح في عالم أقل علمانية وفيه

«ظاهره العودة إلى الجذور» سائدة أكثر عن ذى قبل^(٤٨). ويحدث هذا كله فى وقت يجرى فيه التحول، كما يلاحظ هننتجتون، من مرحلة ساد فيها الغرب إلى مرحلة تبرز فيها الحضارات غير الغربية لتلعب أدواراً عالمية مهمة : «إن الحضارات غير الغربية لم تعد موضوعات للتاريخ يستهدفها الاستعمار الغربي ولكنها تتضم إلى الغرب في تحريك التاريخ وتشكيله»^(٤٩). ويعرف هننتجتون الحضارة بأنها «كيان ثقافي... أعلى تجمع ثقافي... يتحدد بواسطة كل من العناصر الموضوعية المشتركة، مثل اللغة، والتاريخ، والدين، والعادات والمؤسسات والعناصر الذاتية التي يعرف بها الشعب نفسه... ويمكن للحضارة أن تضم العديد من الدول الوطنية وليس دولة واحدة»^(٥٠) ومن بين الحضارات الكبرى، الغرب والإسلام، وأمريكا اللاتينية والصين واليابان.

ويقبل هننتجتون مفهوماً متحجراً عفا عليه الزمن للحضارة كما يساوى دونما تمحيص بين الأصوات المعادية للغرب. والحقيقة، أن الحضارات، مثل البلاد، مركبة، تحتوى على عقائد وقيم وقوى مختلفة متنوعة وغالباً ما تكون متناقضة بحيث تستعصى على التعليمات. وهو يخفق في أن يتناول بجدية التنوع الكبير والفرق العظيمة (سياسية وثقافية)، والصدامات، التي توجد ليس فقط بين البلاد المسلمة والمجتمعات المسلمة ولكن فيما بينها (وذلك الصينيون). فضلاً عن ذلك، فعلى الرغم من أن بعض المعتقدات المشتركة أو الخصائص المشتركة (اللغة أو الدين أو العادات) قد توجد في الغرب، أو في أمريكا

اللاتينية أو في العالم المسلم، فإن تاريخها وأحوالها السياسية تكشف عن المدى الذي تستعصى فيه الهويات الوطنية والمصالح، والقوى السياسية والاقتصادية على الوحدة. وال الحرب العالمية الأولى وال الحرب العالمية الثانية التي وضعت المانيا ضد معظم أوروبا وأمريكا، شهادة على هشاشة الحضارة الغربية. و حرب العراق - إيران، والانقسامات التي مزقت العالم المسلم حول تأييد حرب الخليج سنة ١٩٩١م، والصراعات داخل العالم المسلم (لاسيما الدول التي تصف نفسها بأنها دول أو جمهوريات «إسلامية» مثل العربية السعودية وإيران ولibia) وكذلك بين الحركات الإسلامية، تكذب ما يتوهمه هننتجتون عن وجود التهديد أو الحضارة الإسلامية، أو الحضارة الكونفوشيوسية في شكل الكتلة الصماء. والاعتقاد في وجود مفهوم يشبه الكتلة الصماء عن الحضارة يؤدي إلى الاقتناع بأن بعض الحضارات متعارضة بطبعتها (الغرب ضد الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية) مما يخلق إمكانية صدام الحضارات. ولكن يدعم موقفه يدهشنا هننتجتون بعدم رضاه، مثل كثرين غيره، عن أن يرى «الأصولية الإسلامية» باعتبارها تهديداً للغرب وإنما يسوق لنا تعريفاً للإسلام نفسه : «إن المشكلة الكامنة بالنسبة للغرب ليست في الأصولية الإسلامية. إنها تتمثل في الإسلام، لأن حضارة مختلفة أهلها مقتنعون بتتفوق ثقافتهم ويستحوذ عليهم قصور قوتهم»^(١) هنا مرة أخرى نجد «الحضارة الإسلامية» أو «المسلمة» بدلاً من الإسلام مصطلحاً يصلح للمقارنة، لأن الإسلام يشير

بشكل صريح وأكثر تحديداً إلى دين الإسلام، الذي هو مكون مهم في الحضارة الإسلامية أو المسلمة ولكنه مكون واحد فقط من مكوناتها. وفوق الإسلام وفي مواجهته يضع هننتجتون الغرب كتلة واحدة، يجعله اختلافه على طريق الصدام مع الإسلام: «المشكلة بالنسبة للإسلام ليست هي وكالة المخابرات المركزية أو الولايات المتحدة أو وزارة الدفاع، إنه الغرب، وهو حضارة مختلفة يعتقد أهلها بعالمية ثقافتهم وإيمانهم بأن قوتهم المتفوقة، برغم اضمحلالها، تفرض عليهم التزاماً بنشر هذه الثقافة في جميع أنحاء العالم. هذه هي المقومات الأساسية التي تشعل الصراع بين الإسلام والغرب»^(٥٢) إن هننتجتون يفترض أن هناك غريباً واحداً، أو حضارة غربية واحدة مثل الكتلة تقبل تعريفه لرؤيتها العالمية. ففرنسا، مثل عدد من البلدان الأوروبية، قاومت تغلغل الثقافة العربية والثقافة الأمريكية في الثقافة الفرنسية.

وقد أكد هننتجتون على قوة الاشتراك في ثقافة واحدة بدلاً من التقليل من شأن الدين والثقافة في السياسات العالمية والشئون الداخلية، حسبما كان سائداً في الماضي، واعتبارها قوة اقتصادية وسياسية قادرة على التوحيد على المستوى العالمي وعلى إنتاج فاعلين أكفاء اقتصادياً وسياسياً. لقد كان الدين والعرق دائمًا منبعاً للتعريف الأساسي بالنسبة للكثيرين، لاسيما النخبة غير العصرية. والمدى الذي يمكن أن تذهب إليه المزاعم المسбقة، ولاسيما نفس نظرية التحديث أو التطور التي صاغها هو وغيره في الستينيات، عندما نغض النظر عن

هذه الحقائق، ينبع عنـه الأن اتجاه هنـتـجـتوـن للمبالغة في التـاكـيد على الفـرقـ والـاخـلـاتـ الـثقـافـيـةـ. وـهـىـ تـسـهـمـ فـىـ روـيـةـ مشـوشـةـ تـبـالـغـ فىـ حـجمـ الـهـوـةـ أوـ «ـخـطـوـطـ الفـصـلـ»ـ الـتـىـ تـقـسـمـ الـحـضـارـاتـ. وـتـمـثـلـ النـتـيـجـةـ فـىـ المـيلـ إـلـىـ تـسـليـطـ الضـوءـ عـلـىـ التـهـدـيـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ الـدـولـيـةـ: «ـإـنـ خـطـوـطـ الفـصـلـ بـيـنـ الـحـضـارـاتـ تـحـلـ مـحـلـ الـحـدـودـ السـيـاسـيـةـ وـالـإـيـديـوـلـوـجـيـةـ لـلـحـرـبـ الـبـارـدـ باـعـتـبـارـهاـ النـقـاطـ المـؤـشـرـةـ عـلـىـ الـأـزـمـةـ وـإـرـاقـةـ الدـمـاءـ»ـ^(٥٣).

ويحدد هـنـتـجـتوـنـ «ـشـمـةـ اـرـتـبـاطـ كـونـفـوشـيوـسـىـ»ـ إـسـلامـىـ قدـ بـرـزـ لـتـحدـىـ الـمـصالـحـ وـالـقـيمـ وـالـقـوـةـ الـفـرـبـيـةـ»ـ ليـصـلـ إـلـىـ استـنـتـاجـ أـنـ «ـشـمـةـ بـؤـرةـ مـرـكـزـيـةـ لـلـصـرـاعـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ الـقـرـيبـ سـتـكـوـنـ بـيـنـ الـفـرـبـ وـمـخـتـلـفـ الـدـوـلـ إـلـىـ إـسـلامـيـةــ الـكـونـفـوشـيـوـسـيـةـ»ـ^(٥٤)ـ وـيـمـثـلـ خـطـرـ هـذـهـ روـيـةـ فـىـ أـنـهـ تـؤـدـىـ إـلـىـ الـانـزـلـاقـ فـيـ الـمـفـهـومـ الـعـنـصـرـىـ لـلـتـهـدـيـدـ الـثـقـافـيـ. وـيـصـفـ هـنـتـجـتوـنـ إـلـامـ بـأـنـهـ العـدـوـ الـقـدـيمـ «ـفـالـصـرـاعـ عـلـىـ اـمـتـدـادـ خـطـ الفـصـلـ بـيـنـ الـحـضـارـةـ إـلـاسـلـامـيـةـ وـالـحـضـارـةـ الـفـرـبـيـةـ»ـ قدـ اـسـتـمـرـ عـلـىـ مـدـىـ ١٢٠٠ـ سـنـةـ»ـ^(٥٥)ـ، كـماـ يـصـفـ بـأـنـهـ يـعـارـىـ الـفـرـبـ إـيـديـوـلـوـجـيـاـ «ـفـالـأـفـكـارـ الـفـرـبـيـةـ عـنـ الـفـرـدـيـةـ، وـالـتـحرـرـ، وـالـدـسـتـورـيـةـ، وـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ، وـالـمـساـواـةـ، وـالـحـرـيـةـ، وـحـكـمـ الـقـانـونـ وـالـدـيمـوـقـراـطـيـةـ، وـالـسـوقـ الـحـرـةـ، وـالـفـصـلـ بـيـنـ الـكـنـيـسـةـ وـالـدـوـلـةـ غالـبـاـ ماـ يـكـونـ لـهـ صـدـىـ ضـئـيلـ فـيـ الـثـقـافـةـ إـلـاسـلـامـيـةـ وـغـيرـهـاـ»ـ^(٥٦)ـ وـإـذـ يـسـتـعـرـضـ «ـكـتـلـةـ الـأـمـ الـتـىـ تـتـخـذـ شـكـلـ الـهـلـالـ»ـ منـ إـفـرـيقـيـاـ إـلـىـ وـسـطـ آـسـيـاـ وـالـصـرـاعـاتـ الـأـخـرـىـ بـيـنـ الـمـسـلـمـينـ وـالـصـرـبـ

والأرثوذكس في البلقان، والهندوس في الهند، واليهود في إسرائيل والكاثوليك في الفلبين، ويستنتج أن «الإسلام له حدود دموية»^(٥٧) وكتاب هننتجتون التالي «صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي» أتاح له فرصة لأن يوسع مدى موضوع مقالته وأن يصححها أو يبدلها. وعلى أية حال، فإنه اختار أن يضع عنواناً لأحد أقسام الكتاب «حدود الإسلام الدموية» وكذلك لكتاب يقرر أن «حدود الإسلام دموية ومن ثم فهي مثل الأمعاء»^(٥٨). وبذلك فهو يشيع الجملة الاستفزازية غير الدقيقة التي تقول «الإسلام له حدود دموية» بدلاً من القول بأن المسلمين أو البلد في العالم المسلم لها حدود دموية. إذ إن هذه العبارة تربط بشكل فاضح بين الدين الإسلامي وإراقة الدماء ولاترتبطها بفعال بعض المسلمين. وفضلاً عن ذلك، فإنها لا تميز بين الاستخدام المشروع للقوة والاستخدام غير المشروع لها. فهل يمكن إذن القبول بأن نصم بلا تمييز السياسات الإسرائيليّة في الضفة الغربية وغزة وفي جنوب لبنان بعبارة «اليهودية لها حدود دموية»، أو أن نضع عبارات مماثلة عن البوذية في سريلانكا أو الهندوسية في الهند؟

وهننتجتون على صواب في ملاحظة أن التعريف في ضوء مصطلحات الدين والعرق يمكن أن يسهم في نظرة «نحن / هم» للأمور. ومن المؤسف أن هننتجتون نفسه، في وضعه للحضارات المختلفة التي تكاد تكون متعارضة وعلى طرفى نقىض (الكونفوشيوسية، والإسلامية والغربية) يسهم في المشكلة بتقديم مبرر فكري. فالمليل إلى رؤية العالم

في مصطلحات انشطرارية ثنائية هو ميل إنساني استغل دائمًا أية فروق في الهوية في عملية تعريف الذات، وال العلاقات الاجتماعية والشئون العالمية - إنني أنتمي إلى هذه العائلة أو القرية في مواجهة هذه العائلة أو القرية؛ أنا علماني في مواجهة المللدين؛ المؤمن في مواجهة الملحد؛ الرأسمالي في مواجهة الشيوعي؛ العالم الأول في مواجهة العالم الثالث. وهي تغتذى بميل في أنظمتنا التعليمية إما إلى تجاهل التقاليد والثقافات الدينية الأخرى أو التعامل معها باعتبارها غامضة، أو غريبة، أو أجنبية، أو أدنى قدرًا، أو رجعية. ونتيجة لهذا، فإن كلاً من الأميين ونوى التعليم العالي غالباً ما يكونون، لأسباب مختلفة، جاهلين بتراث الآخرين، ويسعون إلى رؤيته في سياق «نحن» و«هم»، والاحتلال الأكبر أن يقارنوا المثل العليا بلادهم أو دينهم أو حضارتهم مع الحقائق السلبية لدى الآخر. فضلاً عن ذلك، كما يلاحظ هنتحجتون بحق، «إن عالماً من الحضارات المتصادمة، على أية حال، هو بالحتم عالم ذو معايير مزدوجة: إذ يطبق الناس معياراً بعينه على بلادهم ومعياراً غيره على البلد الأخرى»^(٥٩).

والتحدي السياسي والديني أيضا اليوم، بل أكثر من الماضي، في عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل والعولمة هو الاعتراف بمصالحتنا المتنافسة وكذلك بمصالحتنا المشتركة فالسياسة الأمريكية تجاه اليابان أو العربية السعودية ليست مبنية على أساس من الثقافة أو الدين أو الحضارة المشتركة وإنما على المصالح الوطنية أو مصالح الجماعات.

وتحول اليهودية وال المسيحية لكي توائم التعددية كان قائماً على أساس التجربة التاريخية والاعتراف النهائي بالحاجة إلى فعل ذلك. ويمكن أن ينتج التعاون من أراضييات دينية وعرقية ؛ ومع هذا فإنه يأتي في الغالب من الاعتراف بالمصالح الوطنية والاستراتيجية المشتركة. وعلى الرغم من أن صداماً بين الحضارات يمكن أن يصبح صوت النفير الذي يبرر الحرب والعدوان، فإن التهديدات العالمية والحروب العالمية في المستقبل لن تكون بسبب صدام «حضارات» وإنما بسبب صدام المصالح الاقتصادية وغيرها.

واهتمام هننتجتون وتناوله للحضارات مشروط بمنظور يرى التاريخ في مصطلحات منابع الصراع - الدولة الوطنية، الإيديولوجية (الديموقراطية التحريرية في مواجهة الشيوعية) الحرب الباردة- وهذا، في البحث عن منبع للصراعات في المستقبل، يؤكد على الاختلافات في العقائد والقيم. ولكن هذا ليس سوى جزء واحد من الحقيقة. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن هناك فروقاً واضحة في المذهب والقانون والمؤسسات والقيم بين اليهودية وال المسيحية والإسلام، فإن هناك قدرًا هائلًا من التشابهات. فكل أتباع هذه الديانات الثلاث يرون أنهم أبناء إبراهيم، وأنهم موحدون، ويؤمنون بالنبوة والوحى الإلهى، ولديهم مفهوم عن المسؤولية الأخلاقية والمسئولية في الكون. هذه المفاهيم المشتركة تم الاعتراف بها في السنوات الأخيرة في مفهوم التراث اليهودي المسيحي، وهو مفهوم يتمدد في بطاء بواسطة بعض من يتحدثون عن تراث يهودي

مسيحي إسلامي. وعلى الرغم من أن الصدامات التاريخية الكبرى والمواجهات العنيفة حدثت فإنها لا تمثل الصورة الكلية. والحقيقة أن التفاعل الإيجابي والتآثير المتبادل قد حدث أيضاً. وكانت الحضارة الإسلامية مدينة «للغرب» بالكثير من المصادر التي ساعدتها على الاستعارة والترجمة ثم على تطوير حضارة راقية صنعت إسهاماتها الخاصة في الفلسفة والعلوم والتكنولوجيا على حين دخل الغرب في كسوف العصور المظلمة. وبالمثل أخذ الغرب بدوره تراثاً مجدداً في الفلسفة والعلوم من الحضارة الإسلامية، وأعاد ترجمة المعارف ومواهمتها، بحيث صارت أساساً لنهضته. وفي الفترة الحديثة، واعم المسلمون بحرية إنجازات العلوم والتكنولوجيا الحديثة، ومن نواح عديدة واجهوا فترة من إعادة الفحص والإصلاح وتتجديد الحيوية. هذه العملية، مثل حركة الإصلاح في الغرب لم تتطوّر فقط على الحمية الفكرية والجدل الديني، ولكنها شملت أيضاً الأضطراب، والعنف والثورة، سياسياً ودينياً.

إن موضوع الصدام بين الحضارات يجري خلال مجموعة متنوعة من الظواهر وتم تصعيده في سياقات متعددة، بما فيها التهديد السكاني الناجم عن تزايد عدد المسلمين في الغرب، ومشكلات استيعاب الأعمال المتطرفة مثل تفجير مركز التجارة العالمي؛ قضية سلمان رشدي وما أثارته من موضوعات حرية الكلام في مقابل حكم الإعدام بتهمة التجديف في الدين؛ محاولة صدام حسين تصوير حرب الخليج في

صورة مرحلة أخرى من مراحل الصدام الحضاري التارخي بين العالم المسلم والغرب؛ والزعم بأن الإسلام لا يتوافق مع الديمقراطية والحداثة.

الإسلام في الغرب :

«على مدى ألف سنة، كان الصراع على مصير الجنس البشري قائماً بين المسيحية والإسلام؛ في القرن الحادى والعشرين ؛ يمكن أن يحدث هذا ثانية لأنه بينما يهيننا الشيعة، يملاً من يعتقدون مذهبهم بلاد الغرب»^(٦٠).

يرى البعض أن الرابطة التي تجمع بين ما هو سياسى وما هو جغرافى تكفل من طبيعة التهديد الإسلامي. ولذلك استطاع باتريك بوشانان أن يكتب «إن الإسلام الصاعد ربما يهيمن على الغرب»، إذ بينما يجد الغرب نفسه «يتفاوض من أجل الرهان مع المتشددين الشيعة الذين يكرهوننا ويفحضوننا» فإن المسلمين «أتيا دينهم يملأون بلاد الغرب». ويصبح التهديد الإسلامي عالياً في طبيعته، لأن المسلمين في أوروبا والاتحاد السوفياتي وأمريكا «يتکاثرون ويزدهرون»^(٦١).

وحتى بينما كان الاتحاد السوفياتي يتفكك، تحدث مراقبون آخرون مثل «تشارلز كراوتها默» عن صعود إسلامي عالمي، ورؤيه المسلمين في قلب العالم الإسلامي وعلى أطرافه وهم ينهضون متربدين ثائرين : وعن «منحنى جديد للأزمة»^(٦٢). وفي بريطانيا كتب «تشارلز مور» تحت عنوان

«حان وقت سياسة أكثر تحرراً وعنصرية للهجرة» أن «بسبب رفضنا العتيد لإنجاب المزيد من الأطفال، فإن الحضارة الأوروبية الغربية سوف تبدأ في الموت في الوقت الذي كان يمكن إحياؤها بدماء جديدة. وحينئذ سوف تكسب جحافل أصحاب العمان، وسيتم تعليم القرآن في مدارس أوكسفورد على نحو ما تخيل «جيبيون» في كتابه الشهير»^(٦٢).

وينفس القدر الذي كان فيه المراقبون في الماضي يتراجعون صوب المجادلات والأنماط الشائعة عن العرب أو الأتراك أو المسلمين بدلاً من الحديث عن الأسباب المحددة للصراع والمواجهة، يشهد المراقبون حالياً خلق خرافة جديدة. فالمواجهة الوشيكة بين الإسلام والغرب تُقدم على أنها جزء من نموذج تاريخي من النزعة الحربية والعدوانية عند المسلمين التي يُنظر إليها الآن ليس باعتبارها عالمية فقط، وإنما يمكن أن تصبح خطراً محلياً أيضاً، وإذا ما أخذنا في الاعتبار وجود جماعات مسلمة مهمة تنمو في الغرب وتتزايد. وتم من جديد بعث صور الماضي التي تصور الغرب المسيحي وهو يصد تهديد الجيوش الإسلامية التي تحاول اكتساح الغرب وتم ربطها بالحقائق السكانية والسياسية. فصور «شارل مارتل» الذي أوقف أول تقدم إسلامي بحيث منع الهلال من أن يطبق على أوروبا المسيحية «ومحاولات الصليبيين الاستيلاء على القدس، وهزيمة الفيالق الإسلامية» في فيينا، كلها يتم ربطها بالحقائق والمخاوف الجارية من توسيع الإسلام الناهض في أوروبا وأمريكا: «إن العدوى هي بالضبط ما بدأت بعض البلاد الأوروبية تخشاه. فمع وجود الأصولية

الإسلامية التي تكتسي قوة على اعتاب أوروبا، وبشكل واضح في الجزائر وفي تركيا. تتزعم هذه البلاد الأوروبية الغربية من أن الأصولية الإسلامية سوف تنتشر بين السكان المسلمين الكثيرين في أوروبا الغربية»، وقد لعب زعماء الصربيين في البوسنة ثم في كوسوفو على التاريخ الغابر، مصوريين حرب الإبادة التي يشنونها ضد المسلمين على أنها نضال لصد مد الأصولية الإسلامية المتشددة ومنع إقامة دولة إسلامية في قلب أوروبا. وقد تصرفت فرنسا برد فعل خائف من أن تؤدي أزمة الجزائر إلى هجرة جماعية من الجزائر إلى فرنسا بحيث تزيد من أعداد المجتمع المسلم الكبير بالفعل (٤ ملايين) داخلها والذي يمكن أن يشتعل، مما يؤدي إلى إيجاد خطر أصولي داخل أراضيها. وحذر البعض من أن المزج بين الأصولية والنمو السكاني الزائد يهدد باكتساح الشرق والغرب: «من الواضح أن الإسلام في حال من الصعود في أفريقيا وأسيا والشرق الأوسط. وفي الغرب ينجب المسلمون المتدينون الأطفال على حين أنه في مجتمعاتنا العلمانية تسود فلسفة تنظيم الأسرة وتربع الثنائي على العرش»^(٦٤).

وقد أكدت الأحداث التي جرت في الغرب تلك النظرة التي تقول بوجود تهديد سكاني وشيك وإن خرجت إلى أوروبا موجة هجرة جديدة لحقت بمجتمعات العمال المهاجرين من قبل، فإن موضوع العمال المستوطنين من رومانيا وألبانيا وشمال إفريقيا وتركيا قد صار موضوعاً سياسياً متفرجاً. وتأثير المسلمين واستيعابهم يشكل موضوعاً مثيراً

للجدل بشكل خاص في بلاد مثل بريطانيا، وفرنسا وألمانيا من بين البلدان الأخرى. وقد صارت الجماعات المستوطنة الباكرة من الشرق الأوسط وأسيا وإفريقيا ذات أهمية بحيث تحكم السياسات في مدن مثل برادفورد بإنجلترا ومارسيليا في فرنسا، وتؤكّد على حقوقهم وطنياً ومحلياً. وهذه الجماعات معرضة الآن للنمو الكبير، وتتحقّق بها موجات جديدة من المهاجرين. ووجود أقلية سكانية مسلمة لها وزنها يشكل ضغطاً على النسيج الاجتماعي للمجتمعات الأوروبية مثل فرنسا، حيث الإسلام هو ثالث أكبير ديانة، وفي إنجلترا وألمانيا حيث يحتل المكانة الثالثة. والشعور المعادي للعرب / المسلمين في غرب أوروبا جزء من مزيج متزايد من الخوف من الإسلام وكراهية الأجانب. وقد تصادمت الجماعات المسلمة مع الجماعات المحلية حول مسائل الهجرة المستمرة، والمواطنة، ومwaukee عقيدة المسلمين وممارساتهم.

ففي إنجلترا، اندلعت المجادلات من قضية سلمان رشدي إلى السياسات المحلية وقضايا المدارس. إذ طلب المسلمين السماح للمدارس الإسلامية بتلقي دعم من الدولة مثل ذلك الدعم المسموح به للمدارس الكاثوليكية واليهودية. وقد أسهمت مثل هذه الأحداث في تسييس المسلمين البريطانيين، وأوضحت تنوع الاستجابات من جانب المسلمين. فعلى الرغم من أن بعض المسلمين البريطانيين قد أنشأوا البرلمان الإسلامي في بريطانيا العظمى، فقد كانت هناك انقسامات كبيرة في صفوف المسلمين ببريطانيا. إذ رأى البعض في إنشاء برلمان إسلامي

مجرد لعب اللعبة الغربية (أى البرلمان) على حين قال البعض بأنه يشكل شكلاً من التفرقة العنصرية^(٦٥). بل إن بعض زعماء المسلمين اعترضوا على أى مفهوم للفصل بديلاً عن الاندماج فى المجتمع البريطانى: «كثير من المسلمين يوافقون على الشكاوى التى حددتها الدكتور صديقى {كليم صديقى مهندس البرلمان المسلم فى بريطانيا العظمى} - مثل العنصرية، والنصيب غير العادل من البطالة، إلخ، ولكن فكرة الفصل كانت بمثابة اللعنة بالنسبة لمعظم المسلمين. لقد كانت شكاواهم الحقيقة من أنهم لا يجدون الاندماج في المجرى العام للمجتمع البريطاني سهلاً»^(٦٦).

وعكست الصحافة البريطانية (التايمز، والديلى تلجراف، وسكبتاتور) المخاوف العميقه والانحيازات الناجمة عن الخوف من الإسلام «إسلاموفobia» وكتبت «كلير هولينجسورث»، مراسلة الدفاع : «إن الأصولية الإسلامية تحول بسرعة لتكون التهديد الرئيسي للسلام والأمن العالمي كما تحول إلى سبب من أسباب الاضطراب الوطنى والمحلى من خلال الإرهاب. وهى مثل التهديد الذى شكلته النازية والفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين، ثم الشيوعية فى الخمسينيات»^(٦٧). وفى غمرة الإفاقه من تفجير أوكلاهوما كتب «برنارد ليفين» فى التايمز محذراً «نحن لانعلم من الذى صنع ووضع قنبلة أوكلاهامو فى مكانها؛ ولكننا نعلم بالفعل أنهم كانوا متучبين بكل معنى الكلمة. وهم على عكس الكثيرين منا لا يفهمون بأى شكل أن يقتلوا ؛ فالواقع أنهم يتهجون لأنهم يؤمنون أنهم ذاهبون إلى مكان بعيد

أفضل... فهل تدركون أنه ربما في غضون نصف قرن، لا أكثر، وربما أقل من ذلك كثيراً، ستكون هناك حروب سوف يكسبها المسلمون المتعصبون؟ أما بالنسبة لأوكلاهوما، فسوف تُسمى (الخرطوم على المسيسيبي) والويل لأى من يسمىها بغير ذلك^(٦٨) وعندما ألقى الأمير «تشارلز» خطبة داعياً إلى بناء جسر بين الإسلام والغرب، كان رد الديلي تجراف «الأمير تشارلز على خطأ» إن الإسلام يهدد الغرب فعلًا^(٦٩). وفي دراسة مهمة بعنوان «الخوف من الإسلام : تحد لنا جميعاً» قامت بها لجنة «رنيميد» عن المسلمين البريطانيين والإسلاموفobia، ولم تكن المصادر الرئيسية التي حدتها اللجنة هي غير المتعلمين ولكن «تلك القطاعات من المجتمع الذين يرثون عباءة العلمانية والتحرر والتسامح. إنهم في مقدمة الجبهة للقتال ضد العنصرية ضد الإسلام والمسلمين في الوقت نفسه. إنهم يبشرون بتكافؤ الفرص أمام الجميع، ولكنهم يغمضون عيونهم عن حقيقة أن هذا المجتمع لا يقدم سوى الفرص غير المتكافئة للمسلمين»^(٧٠) وثمة مواقف مشابهة يمكن أن نجدها في أوساط الأكاديميين : «إن الأوساط الأكاديمية ليست فقط برجاً للاستشراق والإسلاموفobia ولكنها (صوبية) تنمو فيها التأثيرات المكونة التي تنسكب أثناء حفلات العشاء وندوات الفكر في الأحزاب السياسية والصحافة والفنون والثقافة الشعبية والسلطات المحلية والفكر اليومي والمقابلات في أماكن العمل وفي الشارع»^(٧١) ومثلما استنتجت اللجنة، فإن «الخطاب النابع من الإسلاموفobia، الصاذحة أحياناً ولكنه غالباً ما

يكون فطناً محملاً بالرموز، هو جزء من نسيج الحياة اليومية في بريطانيا بنفس الأساليب التي كان خطاب معاداة السامية يؤخذ كأمر مسلم به في فترة سابقة من القرن»^(٧٣).

في ألمانيا وفي فرنسا، انطلقت مثل هذه الأنماط والمخاوف من عقاليها لدرجة أن مجلة «دير شبيجل» عندما تفككت أوامر يوغوسلافيا السابقة تخوفت من أن حرباً دينية يمكن أن تحشد التأييد من جميع أنحاء العالم المسلم. وتلقى القراء الألمان أيضاً تحذيراً من أنه «في الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وهو المركز الثقافي ومهد الإسلام، يشكل الملحون المتطرفون باطراد صورة مقاتل تتحدد ملامحه بالجهاد والتضحية بالدم والتعصب والعنف، وعدم التسامح وقهر المرأة»^(٧٤) أما في فرنسا، فإن التزعع الأساسية للمسلمين تتحدد باعتبارهم قوماً معادين للتقدم ومن أهل العنف؛ ويمكن «شرح ذلك من خلال أصول دينهم : فإنه دين يدعو للحرب متغطش للغزو وملئ بالاحتقار لغير المؤمنين»^(٧٥) وقليلاً ما يحدث أن يميز أحد بين الإسلام والأصولية أو بين الأصولية العنيفة والأصولية غير العنيفة. وهكذا ففي أحد الاستبيانات نجد «ثلاثة من بين كل أربعة فرنسيين تم سؤالهم يظنون أن كلمة متغصب تتطابق تماماً على الإسلام»^(٧٦) ومثلما هو الحال في بريطانيا امتنعت الإسلاموفobia مع موضوعات السكان والهجرة، وكانت الدعوات إلى طرد العمال الأجانب مصحوبة بالقضايا المهمة التي تم فيها منع البناء المسلمات في المدارس والجامعات من لبس الحجاب. وقضية

الحجاب «تمثل الفجوة المتزايدة في الاتساع بين المجتمع الفرنسي والأقلية المسلمة». وبعد ثلاثة عشر قرناً تقريباً من إيقاف «شارل مارتل» الغزو الإسلامي في هذه المدينة، فإن معركة بواتييه الجديدة تحتوى في طياتها الشك المتصاعد - والعداوة أحياناً - تجاه الدين الإسلامي في أوروبا^(٧٧). ومن الأمور المثيرة للسخرية، يلعب الديماغوجيون السياسيون في فرنسا وغيرها على الكثير من نفس المخاوف الثقافية من التوغل الثقافي الأجنبي وفقدان الهوية السائدة في العالم المسلم: «يشعر الأوروبيون الآن أنهم مهددون من أشياء كثيرة للغاية... أمريكا ثقافتنا، الانحراف إلى اليسار، وفقدان الهوية، وظهور استجابة شعبية قبيحة للأشياء الأجنبية»^(٧٨).

«وغالباً ما تعبّر مخاوف الأوروبيين الغربيين عن نفسها في مصطلحات دينية ثقافية واقتصادية وسياسية أيضاً. وبينما حدث في الماضي استيعاب مهاجرين آخرين، فإن الكثيرين يشكّون اليوم في إمكانية أو في الرغبة في استيعاب المهاجرين الجدد، لاسيما المسلمين الذين هم أجانب من الناحية الوطنية ومن الناحية الدينية الثقافية أيضاً: «لقد كان المهاجرون الذين وفدو إلينا من قبل الأوروبيين؛ أما هؤلاء فلا فالبنات العربيات اللاتي يُصررن على ارتداء الحجاب في مدارسنا لسن فرنسيات ولا يرغبن في أن يكن كذلك... لقد كان ماضي أوروبا أبيض «ويهودي - مسيحي»، أما المستقبل فليس كذلك. إنني أشك في أن مؤسساتنا وهيكلنا البناءة القديمة سوف تصمد للضغوط»^(٧٩).

وقد رأى بعض المراقبين حصاد الحوار والجدل الجارى فى مصطلحات يمكن أن تكون كارثية : « بينما استطاعت أوروبا أن تتغلب على الحرب الباردة... فإنها تخاطر الآن بخلق نزاعات وانقسامات جديدة، باعتبارها «أوروبا القلعة» البيضاء الثرية المسيحية التى تصارع ضد عالم إسلامي شديد الفقر»^(٨٠).

ويُعرَف موظفو وزارة الداخلية الفرنسية الأصولية بأنها خطر وتهديد محلى. وقد ألقوا القبض على المناضلين الإسلاميين الذين يشكون فى أنهم يهدون الإسلاميين الجزائريين بالسلاح. والحقيقة الأكثر تعقيداً عن المسلمين فى فرنسا تم الكشف عنها فى ليون ٩٤ - ١٩٩٥، حيث يعكس مبنى الجامع الكبير مخاوف بعض الناس ولكنه يعكس أيضاً أملاً فى المستقبل. فقد تمت مقاومة المسجد فى البداية على اعتبار أنه سيكون مكاناً لتفريح المتطرفين، لاسيما من جانب الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة التى دعت إلى « مقاومة نشطة ضد خطر الاستعمار الإسلامي»^(٨١) وعلى أية حال، وبعد افتتاح المسجد بوقت قصير، برب المسجد رمزاً للمصالحة. وحسبما أعلن الفتى الكبير جزائري الأصل بالمسجد «لقد اختفت الاحتجاجات تماماً لأننا أوضحنا أن الإسلام الفرنسي يمكن أن يكون قوة دافعة للإعتدال والتماسك... فإيران والجزائر والإرهابيون جميعاً مقيدون بنظرية تبسيطية جاهلة ترى أن الإسلام يعني العنف والتعصب، إننى أخشى من أن أمامنا عملية تعليم طويلة وبطيئة»^(٨٢).

في نزعة مشابهة كتب مفكر ألماني بارز ملاحظاً «إن ما يجري أمام عيوننا من سياساته تجاه الباحثين عن مأوى والهاربين يخيفني بأكثر مما تخيفني الأصولية الإسلامية أو الأعداد المتزايدة من المشردين، إذ إن صورة الجنوب «العدو» تقوى الانحياز كما تولد العنصرية وتدعى بشدة وفعالية مفهوم أوروبا القلعة. إن ما يتهدده الخطر فعلاً ليس أمن أوروبا العسكري أو رفاهيتها، وإنما إنسانيتها»^(٨٢).

إن الوجود المسلم في أوروبا وشمال أمريكا يشكل تحدياً بالفعل، ولكن ليس بنفس المعنى الذي تتبأ به البعض. فأولاً وقبل كل شيء، يتمثل التحدي في أن نفرق بين غالبية المواطنين المسلمين وبين أقلية من أهل العنف الثوريين. وغالبية المسلمين، مثل كثريين من قبلهم، هاجروا إلى الغرب هرباً من النظم الاستبدادية أو سعياً وراء مستقبل أفضل لهم ولعائلاتهم اقتصادياً وتعليمياً. وهم يرغبون في أن يكونوا مواطنين مخلصين، وهم كذلك بالفعل. وعلى كل حال، فإنهم، مثل أقليات كثيرة، يواجهون تحديات النolian في مواجهة التماسك الكلى. وقد واجه اليهود والروم الكاثوليك، مثل كثريين من الجماعات الدينية والعرقية، مشكلة النolian دونما فقدان للهوية. فقد تمثلت استجابتهم لهذه الهموم ببناء نظام تعليمي وجمعيات لإخوة الدينية والعرقية والرعاية الاجتماعية. وقضية كيفية الجمع بين كون المرأة أمريكياً أو بريطانياً مع المحافظة على إحساسه العرقي أو الدينى ليست قضية جديدة. وهي قضية ملحة

بالنسبة للأقلية على نحو خاص، والواقع أن مشكلة الهوية الوطنية وتعدد الثقافات والتعددية تبقى موضوعاً جديلاً لاسيما في فرنسا.

الموقف بالنسبة للمسلمين في الغرب موقف مركب. فهم أقلية دينية، مثل اليهود، ولكنهم يؤخذون أيضاً باعتبارهم أقلية ثقافية. ويواجههم تحدي مواومة أنفسهم ومن ثم يجدون قبولاً داخل المجتمعات التي هي مجتمعات غربية ومسيحية في ثقافتها الأساسية، بغض النظر عما بينها من اختلافات. بيد أن هذه التجربة لا تبدو فريدة كما قد يتخيّل البعض حين يتحدثون عن «تقاليدنا» اليهودية - المسيحية في مواجهة الإسلام. فالإشارات إلى «تراث يهودي / مسيحي» يحجب حقيقة أن هذا المصطلح يمثل فهماً أو تفسيراً من القرن العشرين للعلاقة بين اليهودية والمسيحية. وفيما سبق كانت كل من الديانتين تُرى (وتُرى كل منهما الأخرى) باعتبارهما مختلفتين تماماً ومنفصلتين في رؤاهما الإيديولوجية وقيمها. واستجابة للحقائق (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) والتجربة وضرورة العيش سوياً، وجدت كل من المسيحية واليهودية الأساليب لإعادة تفسير وموامة تراث كل منها مع الظروف الاجتماعية الجديدة؛ بحيث استجابتا للتعددية الدينية. وتطلب هذه العملية التعرف على الفروق بين الديانتين وتحديدها (أصول الإيمان الديني) واختلاف التعبيرات أو الممارسات الثقافية التي قيض لها أن ترتبط بالmorphes الدينية. ونتيجة لهذا، فإن بوسع الكاثوليك اليوم أن يروا أنهم يشتراكون مع أمتهم الدينية على اتساع العالم في أشياء عامة، ولكنهم يقدرون

أيضاً مدى ما نتج عن المواجهة الثقافية من كاثوليكية أمريكية أو كندية أو فرنسية، أو سودانية أو ماليزية. ويمكن أن نقول الشيء نفسه بصورة فضفاضة عن الوحدة والتنوع التي يمكن أن نجدها في السفارديم أو الإشكناز، أو اليهود الأمريكيين أو البريطانيين أو الفرنسيين، أو اليهود الإيطاليين. وداخل اليهودية وال المسيحية، كانت عملية التغيير الدينى والمواجهة قد نقلت المشهد من المحافظة والتقاليدية إلى الإصلاح وإعادة البناء. وتبقى موضوعات الاستمرار والتغيير تحدياً للمجتمعات الدينية في كل مكان.

ويبدو المسلمين في الغرب أولاً مختلفين عن غيرهم من المهاجرين أو الأهالى الذين اعتنقوا الإسلام من يشتركون في ثقافة يهودية- مسيحية مشتركة، أيا كانت اختلافاتهم العرقية. وال المسلمين، مثل اليهود في الماضي، يجدون أنفسهم في سياقات ثقافية غربية يُعتبرون فيها هم «الآخر» بكل معنى الكلمة، ومن ثم فإنهم يشكلون تهديداً. وقد نشرت جريدة «نيوبيليك» أن المرأة «لا يمكن أن ينكر أن هناك أيضاً ثقافة عربية في بروكلين وجيرسي سيتي وديترويت يتغذى عليها المجرمون ويحصلون على نسخة رهيبة منها». وهم لا يعترفون بأن بلادنا بلادهم ولا يشاطروننا قيمتنا^(٨٤) وليس السبب في هذا هو التعلق بالإسلام فقط أو مساواة الإسلام بالterrorism والإرهاب فحسب، وإنما سببه أيضاً الفشل في التعرف على المدى الذي يكون فيه الإسلام جزءاً من الموروث اليهودي المسيحي الإسلامي. غالباً ما تكون التقسيمات التي تضع الإسلام في

مواجهة الغرب قد فرضتها رؤية فكرية ودينية تميز تراثاً يهودياً مسيحياً وتفضله على ديانات العالم «الآخر» وتضعه في مواجهتها. فالإسلام، على الرغم من تراثه التوحيدى والنبوي، قد تم وضعه ضمن مجموعة من «الديانات الأجنبية» (الهندوسية والبوذية والتاوية، وهلم جرا) في دراستنا وبحوثنا، وفي مقررات الدراسة الجامعية، والمكتبات، وأماكن بيع الكتب. وعلى الرغم من أن هناك فروقاً مهمة بين الديانات التوحيدية الثلاث الكبرى، فهناك أيضاً نظرة ثيولوجية مشتركة بينها، أو توحيدية أخلاقية مشتركة، يمكن أن تكون مصدراً للاحترام أو التعاون المتبادل بدلاً من المواجهة والصراع.

وثمة موضوع ثان يتصل بما سبق يتعلق بالتحررية والتعددية : هل سيتوافقون (المسلمون) مع جدول أعمالنا الليبرالي؟ لقد قبلت الليبرالية منذ زمن طويل العرق والجنس باعتبارهما من مكونات الظرف الإنساني وترى أن التفرقة على هذه الأسس أمر غير مقبول. بيد أن العقلية العلمانية تفشل في تقدير أنه بالنسبة لأناس كثيرين في العالم، تكون العقيدة الدينية هوية أولية أيضاً. فهي اكتساب، وليس اختياراً، وهكذا لا يمكن أن تتوقع من المسلمين في الغرب أن يتخلوا عن حقوق بعضها في المجتمع (مثل توافق المدارس مع القوانين الإلهية، ضوابط الزي، الإجازات وحق العمال في حضور صلاة الجمعة) وعندما نسأل، أى نوع من الديمقراطيين هم؟ يجب علينا أيضاً أن نسأل (وأن نجيب) أى نوع

من الديمقراطيين نحن ؟ والحقيقة أن هناك إحساساً متزايداً في الغرب بأن الإسلام والمسلمين هم «نحن»^(٨٥) إلى حد ما الآن.

ولكن ماذا عن التهديد المطى للعنف والإرهاب من جانب الأصولية الإسلامية ؟ إن العنف وتهديدات الموت التي صاحبت قضية سلمان رشدي في أوروبا، والاتهامات بأن المواطنين المسلمين في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة قد شكلوا شبكات ثورية ذات ارتباطات دولية، وتغيير مركز التجارة الدولي، وإدانة الشيخ عمر عبد الرحمن وغيره بتهمة التآمر لتفجير البنية التحتية والأنفاق في أمريكا - كلها أثارت التساؤلات عن الأمان القومي وسياسات الهجرة. وانعكست الاهتمامات في عناوين القصص في الصحف الرئيسية ووسائل الإعلام مثل : «الجهاد يأتي إلى أمريكا» و«الإسلام تحت الحصار»، «الفجر الجديد للإسلام : الحملة العالمية ضد الدولة العلمانية» و«الجهاد في أمريكا»^(٨٦). وحذر البعض من أن «بريطانيا والولايات المتحدة صارت قواعد للمطردين الساعين إلى تحويل الإسلام إلى منظمة سياسية عدوانية... فمنذ تغيير مركز التجارة العالمي، تقوم المباحث الفيدرالية، بل وتستخدم المخابرات المركزية، بملحوظة ومواجهة ما ترى أنه خطر وتهديد محلي»^(٨٧).

وبالنسبة للبعض، يكون السؤال هو هل يمكنهم التوافق؟ وإذا ما كانوا في الغالب مرتبطين ببعضهم البعض، فهل يمكن أن يكونوا مواطنين مخلصين يوثق بهم؟ وعلى الرغم من أن هذه تساؤلات مشروعة،

فإن هذه المقاربة تحمل خطر تلوين كل المسلمين، بل والإسلام نفسه بالعنف، حينما يكون المطلوب هو التمييز بين هامش راديكالي وبين التيار الرئيسي؛ بين أولئك الذين يستغلون الدين ويشوّشون عليه لتبير أعمالهم وبين التراث الإسلامي ذاته. والتفرقة الحذرة التي جرت بين المجتمعات الدينية والعرقية وبين أقلية من أعضائها، كما طبقت على مجموعات بويرتو ريكان الإرهابية في نيويورك، وعصبة الدفاع اليهودية، والجيش الجمهوري الأيرلندي، والmafia والمتطรفين المسيحيين الذين يسمون أنفسهم جيش الرب الذين يفجرون عيادات الإجهاض، لا تتحدد بنفس الدقة عندما تتناول التطرف الإسلامي. كذلك ليست هناك تفرقة أو تمييز بين حركات التحرير أو المقاومة والمنظمات الإرهابية. والموقف مركب يفعل أولئك الذين يجدون تناقضًا حاداً بين التراث اليهودي/ المسيحي والإسلام في قضايا مثل السلام، والعنف، والجهاد، والثأر. ويتحدث آخرون عن الاختلافات الثقافية والدينية أو عن الفروق المتعارضة درامياً، ومن ثم لا يمكن التوفيق بينها في المبادئ والقيم دونما ذكر للمعتقدات والقيم المشتركة. هذا الاتجاه يصنع شعوراً بالغرابة والتهميش والتشدد على كل من الجانبين. ومثثما لاحظ أحد الزعماء المسلمين في فرنسا «إن طموحنا الوحد هو أن تكون في الوقت نفسه مسلمين صالحين ومواطنين فرنسيين صالحين... ولكن طالما ظل الناس يشنون الحملات على خطر الإسلام، وطالما تركنا الخيبة والإحباطات تتراكم، فإننا بذلك نشجع كل أشكال الراديكالية»^(٨٨).

الإسلام والديمقراطية :

ويدخل في صميم رؤية التهديد الإسلامي الاعتقاد بأن الإسلام غير ديمقراطي بطبيعة وغير متسامح، أو هو في أفضل حالاته «لايرحب بالديمقراطية»^(٨٩) في أعقاب حرب الخليج سنة ١٩٩١، عاد موضوع التحرر السياسي يفرض نفسه موضوعاً في الشرق الأوسط وفي дبلوماسية الغربية^(٩٠). لقد أبطأء الديمقراطيات في القومن إلى الشرق الأوسط. إذ إن حكومات عربية وسلمة كثيرة، مثل حكومات كثيرة في أنحاء العالم، وجدت أنه من المفيد أن تتكلم عن الديمقراطية أو «صوت الشعب» ودوره في الحكم سواء كان ذلك موجوداً في الحقيقة أم لا. وعلى الرغم من النفوذ الغربي وواجهة الحكومة البرلانية في بعض البلدان، فإن الحقيقة السياسية هي غالباً أحد أنواع الحكم الاستبدادي : ملكيات دكتاتوريات، وجمعيات وبرلانات يسيطر عليها حزب سياسي واحد (هو حزب الحكومة). وقد تم وصف الدول العربية بأنها دول مخابرات يعتمد استقرار حكامها على قوة عسكرية أو قوات أمن قادرة. ولم يجد الحكم حرجاً في إعلان أن نتائج الانتخابات جاءت بما يتراوح بين ٩٥ و ٩٩ بالمائة من أصوات الناخبين. وغالباً ما يفرض الحظر على الأحزاب السياسية والاتحادات التجارية كما أن مؤسسات المجتمع المدني الثقافية ضعيفة.

ويرجع تاريخ الحركات الديمقراطية والضفوط على الحكومات في العالم المسلم من أجل مزيد من الحرية إلى ما قبل حرب الخليج. فعندما

اكتسحت رياح الديموقراطية الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا سنة ١٩٩٠-١٩٩١، طالبت القوميات المسلمة في الاتحاد السوفييتي بقدر أكبر من الحكم الذاتي، وحدثت الانتفاضة الفلسطينية، واستحوذت مطالب مسلمي كشمير بالاستقلال عن الهند على اهتمام الكثيرين في العالم المسلم. وتصاعد النقد الذي يوجهه الناشطون العلمانيون والإسلاميون كما تصاعدت مطالبهم بشأن التحرر السياسي والديموقراطية. وكما أوضحت في الفصلين الرابع والخامس، فإن الناشطين الإسلاميين في كثير من البلاد المسلمة، لم يستولوا على الشارع فقط وإنما تحولوا إلى صناديق الانتخاب. وضغطت كل من المنظمات العلمانية والإسلامية والأحزاب السياسية من أجل الإصلاح السياسي وأحرزت نجاحاً محدوداً : كالانتخابات في مصر وتونس والأردن وباكستان، وبعد حرب الخليج، الانتخابات في الكويت واليمن وتكوين مجلس شورى في كل من المملكة العربية السعودية وعمان.

والحديث عن التحول الديمocrاطي يزعج كلاً من الحكام والفرديين في العالم المسلم وكثيراً من الحكومات الغربية. إذ كان الحكام يخشون أية معارضة، ناهيك عن الحكومة التي تربط نفسها بالقيم التي يبشر بها حلفاؤها الغربيون ويتبغون بها رسمياً. وبالنسبة للزعماء في الغرب فإن الديموقراطية تثير المخاوف بأن الأصدقاء القدامى والذين يعتمد عليهم، أو الدول العميلة، قد تحول إلى دول أكثر استقلالاً وأوطاناً لا يمكن التنبؤ بأفعالها مما قد يجعل وصول الغرب إلى البترون أقل أمناً. وهكذا فإن

الاستقرار في الشرق الأوسط غالباً ما يتم تحديده في مصطلحات الحفاظ على الوضع الراهن.

وقد تم استغلال الزعم بأن كلاً من الثقافة العربية والإسلام ضد الديمقراطية والخوف من أن الإسلاميين سوف يستغلون العملية الانتخابية للاستيلاء على السلطة لضفاء العقلانية على نقص الحماسة أو التأييد للتحرر السياسي في الشرق الأوسط، ونقص التقاليد الديمقراطية، أو بدقة أكثر، ندرة الديمقراطية في العالم المسلم. لماذا هذا الغياب الصارخ للحكومات الديمقراطية؟ إن الحقائق السياسية في العالم المسلم لم تكن موجهة صوب تطور التقاليد والمؤسسات الديمقراطية. إذ إن الحكم الاستعماري الأوربي والحكومات الوطنية في فترة ما بعد الاستقلال والتي يرأسها ضباط عسكريون أو ملوك أو حكام من العسكريين السابقين قد أسهمت في تراث لا يهتم إلا قليلاً بالمشاركة السياسية وبناء مؤسسات ديمقراطية قوية. لقد تقوضت الوحدة الوطنية والاستقرار وكذلك الشرعية السياسية بفعل الطبيعة الاصطناعية للدول الحديثة، التي غالباً ما كانت حدودها الوطنية مرسومة بيد القوى الاستعمارية والتي كان حكامها قد جلسوا على عروشهم بتأييد أوربية أو أنهم ببساطة استولوا على السلطة بأنفسهم. والاقتصاد الضعيف والأمية، والبطالة المستشرية لاسيما بين الجيل الشاب، كلها زادت من تفاقم الموقف، وهدمت الثقة في الحكومات كما زادت من اللجوء إلى الإسلام السياسي، أو «الأصولية الإسلامية».

هل الإسلام والديمقراطية لا يتوافقان بالضرورة أو بالفطرة؟^(٩١)
من بين المجادلات التي يسوقها أولئك الذين يخشون من تحسين العملية
الديمقراطية في العالم المسلم أنها تحمل خطر «خطف الديمقراطية»
على أيدي الناشطين الإسلاميين وتوسيع مدى الوسائل الإسلامية في
مراكز القوة، وتهديدصالح الغربية وتزرع نزعة معادية للغرب وتزيد
من عدم الاستقرار.

«اليوم في معظم البلدان الإسلامية، يمكن أن تفرز الانتخابات الحرة
انتصارات أصولية وتقى من فرص الدولة الدينية... لقد كانوا يضططون
من أجل الانتخابات الحرة في عدة بلاد عربية. وإذا يقدمون أنفسهم
باعتبارهم حماة المقهورين، فإنهم حققوا إنجازاً طيباً تماماً في هذه
الانتخابات مثلاً كانوا يعرفون، ولكن ما يثير التساؤل هو ما إذا كان
هدفهم الحقيقي تطوير الديمقراطية... إن الإسلام لا يفصل بين الدين
والسياسة. إن نظاماً إسلامياً كلياً واحداً غير ديمقراطي مثل النظام
السعودي - حتى مع وجود مشاركة سياسية أوسع - سيكون أقل حرية.
ولابد أنه لن يتبع أي فضاء عام محايد حيث يتم التعامل مع وجهات نظر
الناس باعتبارها آراء، وليس حقائق. إن الانتخابات ستكون تافهة في
تلك البيئة»^(٩٢).

ويجادل كثيرون بأن القيم الإسلامية والقيم الديمقراطية متصادمة
بطبيعتها، على نحو ما شوهد في قضية مثل عدم المساواة بين المؤمنين
وغير المؤمنين، وكذلك بين الرجال والنساء. لقد أوضح التاريخ أن التقاليد

وال מורوثات الوطنية والدينية يمكن أن تحمل العديد من التفسيرات والتوجهات الإيديولوجية الرئيسية. ذلك أن عملية من إعادة التفسير أو الإصلاح قد واكبت تحول الإمارات الأوربية، التي كان حكمها يُبرر غالباً بمصطلحات الحق الإلهي، إلى ديموقراطيات غربية حديثة. والواقع أن الديموقراطية نفسها كان لها معانٌ عدّة بالنسبة لشعوب مختلفة في أزمنة مختلفة، ومن المفاهيم القديمة إلى المفاهيم الحديثة للديموقراطية، ومن الديموقراطية المباشرة إلى الديموقراطية غير المباشرة، ومن حكم الأغلبية إلى تصويت الأغلبية^(١٣) والتراث اليهودي- المسيحي، الذي كان يساند الاستبداد والحكم السياسي المطلق وحق الملوك الإلهي في الحكم ذات مرة، قد أعيد تفسيره لكي يلائم المثال الديموقراطي. و«الإسلام» أيضاً يبيح نفسه للعديد من التفسيرات؛ فقد استخدم لتأييد الديموقراطية والدكتatorية، والجمهوريّة والملكية. وقد شهد القرن العشرين كلاً من هذه الاتجاهات.

لقد تحدث بعض المسلمين وبعض قادة الحركات الإسلامية على ضد الديموقراطية الغربية ونظام الحكم البرلاني. وغالباً ما كان رد فعلهم السلبي جزءاً من رفض عام للنفوذ الاستعماري الأوروبي، ودفاعاً عن الإسلام ضد مزيد من التبعية والاعتماد على الغرب، أكثر من كونه رفضاً كلياً للديموقراطية. وبالنسبة للبعض الآخر، الإسلام مكتف ذاتياً بصورة كثيرة، وله نظام شرعه الله يقوم على السلطة الإلهية والشريعة، التي لا تتوافق أو تتلاعّم مع مفاهيم السلطة الشعبية والقانون المدني.

ويصر غيرهم على أن المسلمين ينبغي أن يصوغوا أشكالاً خاصة بهم من المشاركة السياسية أو الديموقراطية من داخل الإسلام ولا حاجة بهم إلى النظر إلى الأشكال الغربية للديمقراطية. والمدى الذي يجمع بين هؤلاء الذين يميزون بين الإسلام والديمقراطية مدى واسع تماماً. فهو يضم إسلاميين من الماضي مثل سيد قطب، كما يضم الكثير من منظمات العنف المتطرفة المعادية للغرب اليوم. ولكنه يضم أيضاً حاكاماً مثل الملك فهد حاكم المملكة العربية السعودية (السابق) الذي طالما اعتبر حليفاً للغرب، والذي يرى أن الديموقراطية مؤسسة غربية غريبة عن الإسلام، ولها أشكالها الخاصة من المشاركة «إن النظام الديمقراطي السادس في العالم لايناسب هذه المنطقة ... فالنظام الانتخابي لا وجود له في العقيدة الإسلامية التي تدعو إلى حكمة نصوح وشورى وإلى افتتاح الراعي على رعيته، وتجعل الحاكم مسؤولاً مسؤولة كاملة أمام شعبه»^(٩٤).

وفي السنوات الأخيرة، تقبل مسلمون كثيرون مفهوم الديموقراطية ولكن بشكل يختلف عن معناه الدقيق. لقد كانوا يسعون إلى تصوير الأشكال الإسلامية الديموقراطية، أو المشاركة السياسية الشعبية، سعياً إلى تقديم مبرر منطقي وشرعية إسلامية تضرب بجذورها في التراث. وكانت أسلمة الديموقراطية تقوم على أساس عملية حديثة لإعادة تفسير المفاهيم الإسلامية التقليدية عن الشورى السياسية، والإجماع والاجتهداد، أو إعادة التفسير لتدعم مفاهيم الديموقراطية البرلمانية،

والانتخابات التمثيلية، والإصلاح الديني. وعلى الرغم من أن الثوريين الراديكاليين يرفضون أى شكل من أشكال الديمقراطية البرلمانية باعتباره تغريباً وغير إسلامي، فإنَّ كثيرين من النشطاء الإسلاميين قد أسلموا (أى أكدوا وجود مبرر منطقى إسلامى) الديمقراطية البرلمانية ولجأوا إلى الديمقراطية فى معارضتهم الأنظمة المتسلة. والتنظيمات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين فى مصر والجماعة الإسلامية فى باكستان وكشمير، والهند وبنجلاديش، وحزب الرفاه فى تركيا، وجبهة الإنقاذ فى الجزائر، وحزب النهضة فى تونس، وجمعية الإصلاح فى الكويت، وPAS وABIM فى ماليزيا، والمحمدية ونهضة العلماء فى إندونيسيا، وغيرها، كلهم حبّنوا مبدأ الانتخابات الديمقراطية، وعندما تسمح الظروف، يشاركون فى الانتخابات البرلمانية.

هناك فروق بين المفاهيم الغربية عن الديمقراطية والتقاليد الإسلامية. ويجب فهم هذه الفروق في داخل سياق يعترف بأنَّ الديمقراطية الغربية نفسها قد اتخذت أشكالاً عديدة منذ الإغريق القدماء وطبقتها على عدة أنظمة ديموقراطية مختلفة حتى فرنسا الحديثة، وبريطانيا وأمريكا. ومن ثم، فمن الناحية التاريخية، أخذت الديمقراطية في الغرب أشكالاً عديدة، وواعفت نفسها مع الظروف المحلية^(٩٥). والتأكيد المتزايد على التحرر السياسي، وسياسات الانتخابات، والتحول الديمقراطي في العالم المسلم لا يعني بالضرورة القبول الأعمى للأشكال الغربية من الديمقراطية. وفي السنوات

الأخيرة، جادل البعض بأن الأشكال الإسلامية للديمقراطية لها حدودها. فعلى العكس من السيادة الشعبية غير المقيدة في الديمقراطية الغربية، فإن الديمقراطية الإسلامية مقيدة ومحجّة بحدود الشريعة. وهذا تتأكد كل من السيادة الإلهية والسيادة الشعبية في توازن دقيق قادر على إنتاج أشكال وصياغات عديدة.

وكما هو متوقع، فإن سجل التجارب الإسلامية / الديمقراطية متنوع ومتناقض. والمهم ليس أن كل التجارب متسقة ولكن كونها جزءاً من عملية من المحاولات الحقيقة للتوفيق بين الإسلام والديمقراطية. ولاشك في أن بعضها سوف يفشل. والبعض الآخر، مثلاً كان الحال في الغرب، قد يؤدي إلى أشكال أكثر أصالة ومعنى من الديمقراطية.

وقد غذى نجاح المرشحين المسلمين في الانتخابات (أي بروز المسلمين في دور المعارضة المؤثرة) في الجزائر ومصر والأردن وتونس وغزة وتركيا والكويت، مخاوف الحكام العصبيين. وفي مناخ كانت فيه الحكومات في فترة ما بعد سنة ١٩٧٩ م تعاني من صدمة نفسية من جراء شبح «الأصولية الإسلامية»، كان هذا الخوف ذريعة لدى الحكومات للحد من التحرر السياسي و / أو أغلق أبواب التحول الديمقراطي. وهكذا، كما لاحظت، فإن حسني مبارك في مصر لم يكتف بالتحرك الفعال للسيطرة على تشدد الجماعة الإسلامية ولكنه صعد إجراءات القمع ضد كل المعارضة الإسلامية أيضاً. فالإخوان المسلمون، الذين بنوا العنف على مدى عشرين عاماً. وشاركوا من داخل النظام

السياسي، تعرضوا لهجوم حاد. وتم تخويف أعضاء من قيادتهم وصيغوفهم وقواعدهم واعتقالهم . ويسبب نجاح الإخوان المسلمين في السيطرة على النقابات المهنية للمحامين والمهندسين والأطباء مررت الحكومة تشيريعات للقضاء على نفوذهم، مما جعل الإخوان المسلمين وزعماً لهم يتهمون بأن «الحكومة لا تستطيع أن تضررنا في الانتخابات، ولذلك قاتلهم يضرررنا تحت الحزام»^(٩٦) وتم القبض على إسلاميين آخرين، ومنهم عادل حسين الكاتب البارز، والذي كان يسارياً سابقاً تحول ليكون إسلامياً، والأمين العام لحزب العمل المتحالف مع الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من أن الحكومة قللت من خطر تهديد التطرف، فإن استخدامها قوة الدولة دونها تميز بإسكات المعارضة ضدها كان له ثمنه : «لقد تهافت تصريحات الرئيس مبارك عن «التحول الديمقراطي» بهجومه الفعال فقط على المتشددين الإسلاميين، وبعد ذلك على الخصوم السياسيين الذين يشتراكون معهم في هدف إقامة دولة إسلامية... كان الثمن فادحاً في ضوء التجاوزات مثل التعذيب، والقتل دونها حكم قضائي، والسجن دون محاكمة والاعتقالات الجماعية»^(٩٧).

ويمكن تحديد خصائص موقف الكثير من الحكام، على حد تعبير أحد الدبلوماسيين الغربيين، بأنه افتتاح على «ديمقراطية بلا مخاطر»، أو على حد تعبير دبلوماسي آخر «ديمقراطية دونها معارضة». هذه المقاربة تتعكس في إدارة حكومتي تونس والجزائر للتحرر السياسي. فكلتا هما منفتحة على التغير الذي تسيطر عليه الحكومة وتتحكم فيه،

ولكنهما لاتفاقان على تغيير الحكومة الذى قد يجيء بالناشطين الإسلاميين (أو أية معارضة) إلى السلطة بوسائل ديمقراطية. وقد أوضحت السنوات الأخيرة أن أحزاب المعارضة وجماعات المعارضة، فى أفضل الأحوال، وسواء كانت علمانية أو دينية، يتم التسامح معها فقط طالما بقيت ضعيفة نسبياً أو تقبل بالسيطرة الحكومية ولا تهدى النظام أو الحزب الحاكم فى صناديق الاقتراع.

لقد صارت الديموقراطية جزءاً من مكونات الفكر والممارسة الإسلامية الحديثة. وقد لقيت القبول فى بلاد مسلمة كثيرة باعتبارها مثل اختبار ورقة عباد الشمس التى يمكن عن طريقها التحقق من افتتاح الحكومة ومدى ملاعة الجماعات الإسلامية أو الأحزاب السياسية الأخرى. وإنها رمز قوى للشرعية وهى تسبيغ وتخلع الشرعية بشكل دقيق لأنها بضاعة عالمية. وعلى أية حال فإن الأسئلة عن الطبيعة المحددة ودرجة المشاركة الشعبية تبقى بلا إجابة. والمدى الذى ستصل إليه متابعة هذا التطور وما هى الأشكال الخاصة التى سيتخذها التحول الديمocratى فى مختلف الثقافات السياسية الإسلامية يبقى من الصعب التنبؤ به. ويستمر التراث السياسى الإسلامى والمؤسسات الإسلامية، مثل الظروف الاجتماعية والبنى الطبقية، فى التطور كما أنها تبقى مسائل حرجية بالنسبة لمستقبل الديموقراطية فى الشرق الأوسط.

والموضوع الأكبر الذى يواجه الحركات الإسلامية هو قدرتها، إذا ما وصلت للسلطة، على التسامح إزاء الاختلاف والمعارضة السياسية.

وتحال الأقليات في مناطق الأغلبية المسلمة وحرية الكلام تبقى موضوعات خطيرة. إذ إن سجل التجارب الإسلامية في باكستان وإيران والسودان وأفغانستان يشير تساؤلات خطيرة عن حقوق المرأة والأقليات تحت حكم حكومات ذات توجه إسلامي. إن المدى الذي وصل إليه نمو الإحياء الإسلامي مصحوباً في بعض البلاد بمحاولات لقييد حقوق المرأة (فصل النساء عن الرجال في الحياة العامة، وتقيد دور المرأة العام في المجتمع وفرض الحجاب) يزدري الخوف في بعض قطاعات المجتمع المسلم ويتحدى مصداقية أولئك الذين يدعون إلى أسلمة أو إعادة أسلمة الدولة والمجتمع. وسجل التمييز ضد البهائيين في إيران والأحمدية في باكستان باعتبارها جماعات «زنقة». ضد المسيحيين في السودان وباكستان، واليهود العرب في بعض البلاد، وكذلك الصراع الطائفى بين المسلمين والمسيحيين في مصر^(*) ولبنان ونيجيريا، يطرح تساؤلات مشابهة عن التعديدية الدينية والتسامح الدييني.

ولذا كان كثيرون من المسلمين يتغاهلون هذه الموضوعات أو يستسهلون الحديث عن التسامح وحقوق الإنسان في الإسلام، فإن

(*) يبدو أن المؤلف، الذي نشهد له بالموضوعية، ونشهد له أيضاً بالمعونة الواسعة قد لجأ إلى التعميم بشكل غير نقدي، أو علمي، في هذه الحالة، فالثابت في حالة مصر أن هناك بعض المشكلات التي أفرزتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العقود الأخيرة، لكن الثابت أيضاً أنه ليس هناك صراع بين المسلمين والمسيحيين في مصر بحيث يضعه المؤلف في سياق الأمثلة التي ساقها وهي أمثلة تحتاج إلى مراجعة دقيقة على أية حال، (المترجم)

مناقشة هذه التساؤلات في الغرب غالباً ما تنزل إلى كتلتين متناقضتين - الغرب، الذي ينادي بالحرية والتسامح ويعارضهما، والعالم المسلم، الذي لا يفعل ذلك. ويتم استغلال مواقف المسلمين تجاه الأقليات المسيحية قضية سلمان رشدي (وغيره في مصر وبنجلاديش) لتأييد المزاعم القائلة بأن الإسلام غير متسامح وغير ديمقراطي. وتعتبر مطالب المسلمين بالاستقلال خداعاً وتهديداً للأقليات. «ومن ثم فإن ما يطالبون به ليس حق تقرير المصير وفق مبادئ ويلسون (على الرغم من أن كثيراً من هذه الانتفاضات تحدث بلغة هذه المبادئ) لأنه في العالم الإسلامي لا يسمح بحق تقرير المصير سوى للمسلمين. وما يطالبون به بدلاً من ذلك هو طلب السيادة للMuslimين على أية أرض يشكل المسلمين فيها أغلبية محلية»^(١٨).

وتهمة عدم التسامح تجد التأييد في بعض تصريحات بعض زعماء الكنيسة بأن الأصوليين الإسلاميين لا يستخدمون الحوار أو التفاهم، الذي يعتبر «خيانة لله... فبالنسبة للإسلام هناك وحى واحد فقط، فالكلمة النهاية نزلت في القرآن، ومحمد هو خاتم الأنبياء»^(١٩). هذا التأكيد، الذي يفشل في أن يفرق بين تعاليم الإسلام وما يفعله بعض المسلمين، نوع من التضليل. فكما لاحظت من قبل يعترف الإسلام بالوحى الذي أنزله الله لليهود والنصارى كما يعترف بالأنبياء السابقين الذين ذكرهم الكتاب المقدس، على الرغم من أنه يعتبر القرآن الوحي النهائي والكامل وأن محمداً هو الأخير في خط طويل من الأنبياء، وإذا

ما أخذنا بمنطق النص السابق فإن المسيحية يمكن أن تطرح المشكلة نفسها. إذ يؤمن المسيحيون تقليدياً بأنهم أصحاب الوحي الأخير والكامل، وأن لديهم ابن الرب وليس مجرد نبى، وأن لديهم تكليفاً عالياً لتحويل العالم إلى المسيحية. وعلى النقيض من التيار العام في المسيحية، يستمر بعض المسيحيين اليوم في تبني وجهة نظر لاهوتية عالمية مقصورة عليهم. وأى شخص شارك في تجمع محلى أو وطني أو دولى للحوار يعرف أن المسلمين يشاركون بشكل منتظم. وهذا لاينفى حقيقة أن بعض المسلمين والتنظيمات الإسلامية، مثل بعض المسيحيين واليهود، لا يستخدمون الحوار إلا قليلاً كما أنهم غير متسامحين قولهً وفعلاً. وعلى الرغم من أن بعض المسلمين والمسيحيين تفرض عليهم مواقعهم الدينية نوعاً جاماً من الدين وشعوراً بأنهم على حق، فإن الآخرين، whom يؤكدون على صحة ديانتهم، يرحبون بالحوار مع المؤمنين الآخرين عندما يجربون حقائق العالم الذى يقوم على التعديدية والاعتماد المتبادل.

وبقى مكانة غير المسلمين والتعديدية الدينية والسياسية قضايا إسلامية معاصرة تتطلب الإصلاح. ويدون إعادة تفسير المذهب الشرعى الإسلامى التقليدى الذى يعتبر الأقليات غير المسلمة من أهل الذمة، فإن آية دولة إسلامية تقوم على إيديولوجية دينية ستكون الديموقراطية فيها محدودة على أحسن الفروض. إذ إنها سوف تقوم (وقد قامت فعلًا) بتقييد مشاركة غير المسلمين فى المناصب الحكومية القيادية ووجود الأحزاب

السياسية التي تمثل إيديولوجية منافسة أو اتجاهًا منافسًا : علمانياً كان أو شيوعياً أو اشتراكيًا . ومن ثم فإنه، بالمقاييس الحديثة، سيكون غير المسلمين مواطنين من الدرجة الثانية، مثما هو الحال في بلاد مثل إيران وباكستان.

والمسلمون، مثل المسيحيين، قد واجهوا التعددية الدينية وما تتطوى عليه في القرن العشرين . ومن الناحية التاريخية، فإن الرؤية التوحيدية لكل من الإسلام والمسيحية، مع اعتقاد كل منها بأنها تمتلك الوحي الأخير والكامل من الله وأنها مكلفة بأن تدعو الجميع إلى الخلاص، قد نتج عنها دعوى منافسة ومهمة منافسة وأنتجت صراعاً لاهوتياً وسياسياً . وفي القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ناضل التيار الرئيسي في المسيحية واشترب في صراع مع حقائق التعددية في العالم الحديث . وكان الحصاد نتيجة لعملية من الإصلاح أعيد فيها تمحص المذاهب كما أعيد تفسيرها . فعلى سبيل المثال، كانت الكاثوليكية الرومانية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تقاوم وتدين كل ما أطلق عليه مصطلح «الحداثة» (من السيادة الشعبية والانتخابات إلى التعددية) . وعلى أية حال، اعترفت الكنيسة رسمياً ولأول مرة، في مجمع الفاتيكان الثاني، بالتعددية.

وبالنسبة للMuslimين اليوم تتعلق قضية التعددية بأوضاع غير المسلمين في الشريعة الإسلامية باعتبارهم «أهل ذمة»، وكذلك جماعات الأقليات المسلمة الذين يعيشون تحت حكم غير المسلمين . ومن الناحية

التاريخية، برهن الإسلام في أغلب الأحوال على أنه أكثر مرونة في التسامح مع غير المسلمين (أهل الكتاب) باعتبارهم أقلويات يتبع لهم وضعهم المحمى أن يعيشوا ويمارسوا ديناتهم تحت حكم المسلمين. بيد أن هذا الوضع يجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية في العالم الحديث. والاضطهاد والقمع الذي تعرض له غير المسلمين على أيدي بعض الحكومات المسلمة وبعض الحركات الإسلامية يبرز الحاجة إلى إعادة التفسير والإصلاح إذا ما كان لابد من ضمان حقوق جميع المواطنين.

ويرى المصلحون المسلمون أن التعديلية أمر مخرج بالنسبة لكل من البلاد ذات الأغلبية المسلمة والأقلويات المسلمة. فبسبب الأعداد غير المسبوقة من المهاجرين واللاجئين المسلمين، هناك جماعات أقلية مسلمة موجودة على امتداد كوكب الأرض بدرجة أكبر من أى وقت مضى في التاريخ. وعلى الرغم من أن البعض يرغبون في العودة يوماً ما، فإن معظمهم يواجهون الحياة في وطن جديد غير مسلم. هذه الحقيقة تطرح تساؤلات كثيرة، من الولاء والمشاركة السياسية إلى العيش في مجتمعات لا تقوم قوانينها على أساس من الشريعة الإسلامية (أو تشتهر بأنها تستند إليها). ومن مصر إلى إندونيسيا إلى الولايات المتحدة إلى أوروبا، يجادل الباحثون ويعيدون تفسير القوانين والمذاهب الإسلامية. وكما هو الحال في الديانات الأخرى، غالباً ما تكون خطوط الجدل فاصلة بين التقليديين، الذين يريدون ببساطة اتباع سلطة الماضي (البقاء على القانون القديم كما هو) والتحديثيين أو الإصلاحيين، الذين يجادلون بأن

هناك حاجة إلى تفسير جديد للمصادر الإسلامية، وإعادة صياغة الإسلام، ويقبلون بهما.

وتشمل مجموعة متنوعة من المفكرين المسلمين والناشطين الإسلاميين (راشد الغنوشي، ومحمد سليم العوا، ويوسف القرضاوى ومحمد أيوب وكمال أبو المجد وفهمى هويدى ونور كوليش ماجد عبد العزيز ساشينا وفتحى عثمان وخليل أبو الفضل) أنتجوا كما متزايداً من الكتابات التى تعيد تمحیص التراث الإسلامي وتتناقش قضایا التعددية على المستوى النظري والعملی على السواء. وإذا درکوا الحاجة إلى افتتاح النظم السياسية السائدة من خلال الحزب الواحد أو الحكم الاستبدادي، وكذلك مواجهة حقائق التعددية الدينية والتعددية الثقافية في مجتمعاتهم، فإنهم أعادوا تفسير المبادئ الإسلامية للتوفيق بين الإسلام والتحول التقليدي الخاص بآوضاع أهل الذمة ووسعوا من مداه. وبالإضافة إلى استخدام المفاهيم التقليدية مثل الشورى والإجماع للحد من سلطة الحكام، تمت إعادة تفسير كلمات مثل «حزب» بطريقة تعرف بالعلاقات الإيجابية بدلاً من الاختلاف والانقسام، الذي يقوض مصالح الجامعه بدلاً من أن يحيستها^(١٠٠).

وقد استخدم المفكرون الإسلاميون وغيرهم من المفكرين المسلمين النصوص والتاريخ ليجادلوا بأن الإسلام يؤيد المساواة والتعددية في المجتمع الإنساني. وأيات القرآن التي تؤكد أن الله قد اختار أن يخلق العالم بشعوب وقبائل مختلفة (السورة ٥ : ٤٨، وسورة ٣٠ : ٢٢، وسورة ٤٩ :

(١٢) محل تأكيد من جانب أولئك المفكرين. وهم يجادلون بأن تعددية القرآن قد مارسها النبي محمد والأمة الباكرة فعلاً في الاعتراف بحرية العقيدة الدينية ومد نطاقها، وحرية العبادة وحماية الذمة من غير المسلمين. ويؤكد البعض أنه بدلاً من فرض مواطنة من الدرجة الثانية، تعنى كلمة «الذمة» (التي لا ترد في القرآن ولكنها موجودة في الحديث) تحديد معااهدة خاصة بالحماية بين المسلمين من ناحية، والنصارى واليهود من ناحية أخرى^(١٠١). بل إن البعض الآخر يرى أن مصطلح «ذمة» يشير إلى شكل وصيغة المعااهدة، وليس إلى محتواها، وأن المحتوى يمكن إعادة تحديده اليوم في ضوء الحقائق الجديدة.

وقد صارت كتابات المفكرين المسلمين ومارستهم عن الإسلام في جنوب شرق آسيا أكثر ارتباطاً بالعالم المسلم الأوسع بشكل مطرد. إذ إن مجتمعات ماليزيا المتعددة الأديان والأعراق تقدم مثالاً قوياً على التعددية - في القضايا والمشكلات وإمكانيات التغيير والموازنة

(*) سورة المائدة، آية ٤٨ ﴿ وَلَوْ شاءَ اللَّهُ لِجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكُمْ فِي مَا أَنْتُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخِرَاتِ إِلَى اللَّهِ مِرْجَعَكُمْ جَمِيعًا فَيَسْتَكِمُ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ . وفي سورة الروم آية ٢٢ ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَآخْتَلَفَ أَسْتَكِمُ وَآخْرَانِكُمْ إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ . وفي سورة الحجرات، آية ١٢ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأَنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شَعْرَاباً وَفَبَإِلَّا لَتَعْلَمُوْا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ . وقد أخطأ المؤلف في السورة الأخيرة فجعل رقمها (٤٨) وهي سورة الفتح، بدلاً من رقم (٤٩) وهي سورة الحجرات.

(المترجم)

والتعايش^(١٠٢)). وعلى الرغم من أن ماليزيا مرّت بتجربة الشعب الذي أحدثه الماليزيون / الصينيون سنة ١٩٦٩، فإن الماليزيين واصلوا بناء مجتمع ذي أغلبية مسلمة يتمتع فيه غير المسلمين بدرجة من المساواة السياسية والدينية وبدرجة من الديموقراطية لاعترافها مناطق كثيرة في العالم المسلم. ومن بواعث السخرية أن عدم تسييس الإسلام في إندونيسيا قد زاد من صبغ المجتمع الإندونيسي بالصبغة الإسلامية، كما أنه ولد أيضاً مجموعة متنوعة من الأصوات (مسلمة ومسيحية) الملتزمة بالمجتمع التعددي^(١٠٣).

وعلى الرغم من الاتجاهات الديموقراطية في العالم المسلم وفيما بين بعض الناشطين المسلمين، فلا تزال هناك مواقف كثيرة ومتضاربة إزاء الديموقراطية مما يثير الريبة تجاه المستقبل. والزمن وحده هو الذي سيكشف لنا ما إذا كان تبني الكثير من الحركات الإسلامية المعاصرة للديمقراطية، ومشاركتها في العملية الانتخابية، مجرد وسيلة للوصول إلى السلطة، أم هو حقيقة هدف أصيل من أهدافهم، وقد نتج تحويل للتراث عن عملية إعادة تفسير دينية استرشدت بكل من العقيدة والتجربة. وهكذا يؤدي بنا سجل العالم المسلم إلى افتراض أنه حينما تصل الحركات الإسلامية إلى السلطة، كما حدث في حكومات كثيرة في الشرق الأوسط، فإن القضايا العلمانية وكذلك «الإسلامية» المتعلقة بالتعديدية السياسية وحقوق الإنسان سوف تبقى مصدراً للتوتر والجدل. إذ إن زيادة التحرر السياسي والمشاركة السياسية جزء من عملية تغيير

تتطلب الوقت والتجربة لتطوير تقاليد ومؤسسات سياسية جديدة. وعلى أية حال، إذا كانت محاولات المشاركة في العملية الانتخابية قد وجدت صدوداً، أو سُحقت، أو لقيت التجاهل، على نحو ما حدث في تونس والجزائر وتركيا، فإن تيار الديموقراطية الذي يمثل آلية حية للتغيير الاجتماعي والسياسي سيكون قليل القيمة في عيون الكثيرين. وعلى نفس القدر من الأهمية، فإن الإخفاق في بناء مجتمعات مدنية قوية وتقاليد ديموقراطية سيطيل من عمر الأنظمة الاستبدادية وثقافة الاستبداد التي إن نجحت على المدى القصير، (متىما حدث في تونس) تحمل خطر الإسهام في الراديكالية وعدم الاستقرار على المدى الطويل.

مفري قضية سلمان رشدي :

كما تم الربط بين الغرب والتسامح والحرية، اعتبرت الليبرالية أيضاً قرین الغرب وصنوا له؛ على حين وُصم الإسلام بأنه معاد للبيروقراطية. وغالباً ما كانت قضية سلمان رشدي تستخدم لكي تبين أن : «أتباع محمد، حتى في الغرب؛ لا يستخدمون الديموقراطية التي قال بها ج. س. ميل إلأّا قليلاً»^(١٠٤). وتقلل مثل هذه الأحكام من الضجة التي أثارتها قضية سلمان رشدي. حول موضوع عدم توافق الإسلام مع الليبرالية الغربية؛ بيد أنها لا تطرح السؤال عما إذا كانت المسيحية تضع قيوداً على حرية القول أم لا. وهو ما يعني أيضاً أن المسلمين جميعاً يتذمرون موقفاً واحداً، أو يتحدثون بصوت واحد.

يجب أن تكون أية مناقشة لقضية سلمان رشدي ناظرة إلى الماضي كما ينبغي أن تتعرف على السياق التاريخي والدولى الذى حدث فيه الجدل. وقد لاحظ «جون قول» أنه بالنظر إلى التاريخ المركب للإسلام والغرب فإنه:

«ثمة تاريخ طويل من العلاقات العدائية غالباً بين المجتمعات المسلمة والمجتمعات الغربية... ينطوى على تراث الافتراء الواعى والإساءة «للعدو» كجزء من المنافسة لدى كل من الطرفين. ومن ثم فإن علينا أن نتقلب على تراث سوء الفهم والانحياز الذى يضرب بجنوره فى أعماق المجتمع. ذلك أن «عقليات الحرب المقدسة» فى الحروب الصليبية والجهاد فى هذا التراث تلوّث كثيراً من الواقع فى الجدل حول كتاب آيات شيطانية، إذ يتحدث المعلقون الأمريكيون عن التهديد للقيم الدستورية فى الولايات المتحدة، وغالباً ما يصور الغربيون آية الله وكأنه مشتبك فى حرب مقدسة ضد قيم الغرب عن التسامح وحرية التعبير. وفي الوقت نفسه، يرى مسلمون كثيرون كتاب سلمان رشدى جزءاً من التراث الغربى فى الافتراء على الإسلام وجزءاً من حرب الغرب الصليبية ضد القيم الإسلامية الأساسية عن مسؤولية الأمة وطاعة الله»^(١٠٥).

ومن المهم أيضاً أن نلاحظ أنه على الرغم من أن مسلمين كثيرين تنصلوا من سلمان رشدى باعتباره مجدها، فإنهم جميعاً لم يعلنوا أنه مرتد أو يحكموا عليه بالقتل. لقد تجاهل كثير من المعلقين الغربيين ووسائل الإعلام الغربية اختلاف ردود أفعال المسلمين ذلك أن الأصوات

المختلفة والكثيرة، رسمية وغير رسمية، التي جاءت من العالم المسلم قد أغرت في تيار أصوات غربية ومسلمة أكثر خشونة، وفي تيار التركيز على الخميني، الذي حكم تغطية وسائل الإعلام وسيطر عليها.

وسرعان ما صارت الجلبة حول كتاب آيات شيطانية، لسلمان رشدي حدثاً دولياً^(١٠٦). وإنْ تمت إدانة الكتاب وحرقه بأيدي المسلمين في أماكن كثيرة من العالم، وشاركت في المظاهرات والاحتجاجات المنظمة جموع غفيرة في شوارع طهران تنادي بالموت للمؤلف، وحدثت مظاهرة أمام المركز الأمريكي في إسلام أباد بباكستان، في ١٢ فبراير سنة ١٩٨٩ تسببت في موت خمسة باكستانيين على الأقل، وجرت أحداث شغب وتهديدات ضد ناشري الكتاب والمكتبات في بريطانيا والولايات المتحدة. وقد أدى الهياج الذي أحاط بالكتاب إلى مزيد من برودة العلاقات بين إيران والغرب عندما أدانت البلاد الغربية دعوة آية الله الخميني لإعدام سلمان رشدي وسحب الدبلوماسيين من إيران.

لقد صدم مسلمون كثيرون بفقرات وردت في الكتاب تتساءل عن حقيقة القرآن، وتتسخر من النبي ومحفوظات القرآن وتشير إلى محمد باسم «ماهوند» وهو اسم استخدمه المسيحيون في الماضي لسبّ محمد. وفي الكتاب أيضاً عاهرات تنتهي أسماء زوجات محمد وهو ياتهن، والرمز نفسه الذي يستخدمه القرآن لعزلهن وحمايتها «الستار» تحول

إلى صورة بيت للدعارة يطوف حوله الرجال مثماً يفعل الحجاج في طواويف حول الكعبة في مكة^(*).

اختلفت ردود المسلمين^(١٠٧). فقد أدان معظمهم الكتاب باعتباره هجوماً على الإسلام. وقد اتهم مسلمون كثيرون في العالم الإسلامي وفي الغرب الكاتب بالتجديف وسعوا إلى منع كتاب آيات شيطانية. وقد حث السكرتير العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدول الأعضاء على منع الكتاب ومقاطعة الناشرين. ومنعت بلاد كثيرة مسلمة (وكذاك الهند ذات الأقلية المسلمة المهمة) الكتاب. وفعلت مصر ذلك بهدوء في نوفمبر سنة ١٩٨٨.

وفي ١٤ فبراير ١٩٨٩ أصدر آية الله الخميني فتوى أدانت رشدي وحكمت عليه بالإعدام كما دعت إلى تنفيذ ذلك. (كان سلمان رشدي قد ولد مسلماً ولكنه ارتد عن دينه). كذلك نادي مفتى سوكوكو (نيجيريا) بموت رشدي وعلى النقيض من ذلك، قرر علماء الدين في جامعة الأزهر بالقاهرة، وهي أقدم جامعة في العالم ومركز محترم لدراسة العلوم الإسلامية، أنه حسب الشريعة الإسلامية لا بد أولاً من محاكمة سلمان رشدي ولا بد من إعطائه فرصة للتوبة. أما الكاتب نجيب محفوظ الحائز على جائز نوبل، والمدافع القوي عن حرية التعبير، فقد أعلن على الملأ

(*) أثرت الالتزام بحرفية كلام المؤلف لنقل الصورة القاسية التي تضمنها كتاب «آيات شيطانية»، على الرغم من أنها كلمات صادمة وعنيفة. (المترجم)

تأييده منع الكتاب في مصر، مقرراً أن «الثقافات المختلفة لها مواقف مختلفة تجاه حرية القول. وما يمكن تحمله في الثقافات الغربية قد لا يكون مقبولاً في البلاد المسلمة»^(١٠٨). وقد لاحظ آخرون أن القضية ثارت في عصر حاول فيه من يدافعون عن «النزاهة السياسية» في الأوساط الأكademie وغيّرها أن يضعوا حدوداً لحرية الكلمة. وكثيرون أذانوا أشكالاً بعينها من الأدب المكشوف والصور الفاضحة والتصوير المثير للعنف غير المبرر ضد المرأة، و«كلام الكراهية» مثل دعاوى الدونية العرقية واللاسامية. وتساءل مسلمون كثيرون، «لماذا المعايير المزبوجة؟ لماذا يكون التجديف في حق الإسلام مقبولاً ويجد له العذر أكثر من غيره؟».

ذلك كان لقضية سلمان رشدي دلالات سياسية مهمة. ففي فترة ما بعد وقف إطلاق النار بين إيران والعراق في أغسطس سنة ١٩٨٨م، اتّخذت إيران خطوات مهمة لتحسين علاقتها وصورتها على المستوى الدولي. وتمت تقوية العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع أوروبا؛ إذ كان آية الله الخميني قد أرسل رسالة شخصية إلى الزعيم السوفييتي ميخائيل جورباتشوف يحثه على أن ينظر إلى الإسلام بدلاً من الماركسية لحل مشكلات بلاده. وكانت الحكومة الإيرانية قد اتّخذت خطوات لكي تحسن صورتها عموماً وصورة سياستها الخاصة بحقوق الإنسان على نحو خاص. وقد استضافت إيران وشاركت في عدد من المؤتمرات ضمت أوربيين وأمريكيين.

وقد تمكن الفريق الأكثر تشددًا وعداء للغرب في إيران من استغلال قضية سلمان رشدي لقطع هذا الاتجاه نحو تطبيع العلاقات مع الغرب. ووجد الزر المناسب الذي يضغطه لتحرير الخميني للرد باعتباره أعلى زعيم ديني في إيران. وهكذا أدان الكتاب والكاتب، وأدان «الأفعال الشيطانية للغرب»، ووافق على قطع علاقات إيران الدبلوماسية مع بريطانيا.

وذكريات الرهائن الأمريكيين في إيران، وحرق السفارة الأمريكية في باكستان سنة ١٩٧٩، والهجمات ضد الأمريكيين في لبنان وغيرها من البلاد في أعقاب الثورة الإيرانية، وأعمال الشغب أمام المركز الأمريكي في إسلام آباد بسبب كتاب سلمان رشدي، كلها ذكريات حية عن المزالق الفادحة في العلاقات بين الولايات المتحدة والناشطين المسلمين. وعلى عكس بعض الحكومات الأوروبية، كانت استجابة الإدارة الأمريكية أبطأ وأكثر حذرًا. وقد نأت بنفسها عن الكتاب (وصف نائب الرئيس كويل الكتاب بأنه عدواني) على حين أكدت حق حرية التعبير ورفضت دعوة الخميني لاغتيال المؤلف.

وأحد الدروس التي نتعلمها من قضية سلمان رشدي هو أن الفروق موجودة بالفعل في الرؤى العالمية والقيم بين ثقافات الغرب الأكثر علمانية والثقافات الإسلامية. إذ إن اتجاه الغرب العلماني الحديث قد يعميه عن الحقيقة التي كان رد فعل كثير من المسلمين بسببها - كتاب اعتبر مسلمون كثيرون أنه يهاجم أقدس الأسس التي يقوم عليها دينهم.

وسيكون من سوء الحظ أيضًا أن نعمى عن الصفة المركبة للعالم الإسلامي وعن الأصوات العديدة المسلمة والاستجابات المختلفة من جانب المسلمين. وهكذا، على سبيل المثال؛ فإن مجموعة من المفكرين العرب والمسلمين دافعوا بالفعل عن سلمان رشدي باسم حرية القول^(١٠٩). ولم يكن آية الله الخوميني هو المتحدث الوحيد باسم الإسلام، ولم يكن من المفيد وضع قضية سلمان رشدي، مثل غيرها من القضايا، داخل الذاكرة والعواطف التي تفتذى بالعلاقات السيئة مع إيران طوال السنوات العشر السابقة.

كانت قضية سلمان رشدي في رأي كثير من المسلمين مسألة دينية في المقام الأول. ومع هذا فإنها كانت تمثل للبعض الآخر، في بلاد مثل إيران، خططًا بين الغضب الديني والشنون السياسية المحلية، مثل انقسام النخبة في إيران، أو معاداة بينظير بوتو في باكستان. أما في المملكة المتحدة فكانت قضية سلمان رشدي جزءاً من تساؤل أكبر في المجتمع الذي كان كثير من المسلمين يرون أنه لا يعيش وفق التزامه الخاص بالتسامح على المستوى الديني والسياسي. وعلى سبيل المثال، كان المسلمون قد أشاروا مراراً وتكراراً إلى أن القانون ضد التجديف الديني لا يحمي سوى الديانة المسيحية (في الحقيقة المؤسسة الاجتماعية والسياسية) ولا يحمي الديانات الأخرى (بما في ذلك الإسلام واليهودية). ومثلاً لاحظ «مشوق على» من جامعة ويلز «إن الجماعة المسلمة في هذه الحال كانت ترى نفسها تحارب معركة مبادئ عدالة الحقيقة الثالثة بأن

قانون التجديف كان يطبق فقط على جماعة بعينها داخل المجتمع ولا يطبق على الجماعات الأخرى»^(١١٠). وقد أدى عدم الحساسية تجاه الاختلافات الثقافية والفشل في تقدير السياسات السياسية المختلفة إلى الحد من قدرة الغرب على فهم عمق لوعة المسلمين والغضب المسلم أيضاً. والاعتراف بالإهانة التي تحملها رواية آيات شيطانية لكثير من المسلمين لا يتطلب الموافقة عليها ولكن يمكن أن يتضمن الاعتراف بأن حدود حرية الكلام قد تختلف باختلاف السياسات الدينية الثقافية. ومن ناحية أخرى، فإن الجدل الذي أثاره تطبيق الشريعة الإسلامية في جريمة التجديف الدينى على المسيحيين الذين وجهت إليهم الاتهامات من مسلمين يكشف عن التعقيدات التي تكتنف وضع حدود دينية لحرية الكلام.

الإسلام وحرب الخليج سنة ١٩٩١ م :

لو أن صدام حسين نجح في مواصلة مسيرته، لكان العراق قد خرج من حرب الخليج باعتباره المدافع عن الإسلام ضد الإمبريالية الغربية. وعلى أية حال، فإن الحرب قوضت من جديد الصور النمطية عن العالم العربي والعالم الإسلامي باعتباره كتلة صماء في قبضة القومية العربية أو الأمية الإسلامية. إذ إن أزمة الخليج سنة ١٩٩٠-١٩٩١ قسمت العالم العربي بل والعالم الإسلامي^(١١١). وبالمثل، شهدت أزمة الخليج عدة

حالات من التوسل بالإسلام من جانب الزعماء المسلمين السياسيين والدينيين لإضفاء الشرعية على كل طرف من طرفي الصراع، وكانت محكماً لاختبار إيديولوجيات الحركات الإسلامية وولاءاتها^(١١٢). وربما كان أكثر الأمور إثارة للدهشة، هو أن صدام حسين، وهو رئيس نظام علماني قمع الحركات الإسلامية في الوطن وفي الخارج بوحشية، ارتدى عباءة الإسلام ودعا إلى الجهاد.

وفي الوقت نفسه قدمت أزمة الخليج استجابة عربية موحدة واضحة تجاه العراق المفترض التوسيعى، وعند مستوى أكثر عمقاً، قدمت عالماً عربياً بل إسلامياً منقسمًا إلى مدى غير مسبوق. إذ إن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وهى منظمة تدعيمها السعودية تتضمن أربعين وأربعين دولة مسلمة (عددها اليوم خمساً وخمسين دولة) أدانت غزو صدام الكويت. وقد حجب التأكيد على دعم الحكومات العربية وحكومات العالم المسلم للتحالف ضد صدام حسين انقسامات أشد عمقاً. ولم تؤيد القوات المضادة لصدام حسين سوى اثننتي عشرة دولة من أعضاء جامعة الدول العربية الإحدى وعشرين. وفضلاً عن ذلك، فمع تفاقم الأزمة تتمتع صدام بدرجة من التعاطف الشعبي غالباً ما لم يقدرها الغربيون الذين كانوا يميلون إلى المساواة بين موقف الحكومات العربية والمسلمة وبين شعوبها كما كانوا يميلون إلى عدم التمييز بين مختلف الصور التي يظهر فيها التحالف الذي يقوده الغرب ويعيده حلفاؤهم العرب والمسلمون ورثى قطاعات مهمة من الجماهير، الذين

ووجدت شكاواهم الدفينة فى صدام حسين صوتاً جديداً يعبر عنها وبطلاً
يدافع عنهم.

ولاذ فوجى صدام حسين بالإدانة السريعة غير المتوقعة على المستوى الدولى، زاد من التأكيد على المبررات المنطقية العربية والإسلامية لأفعاله وخلق بذلك ضغطاً شعبياً على الحكام العرب والمسلمين. لقد خطأ ليملا فراغ الزعامة فى العالم العربى. وعلى الرغم من أنه ليس زعيمًا كارزيمياً، فإنه خلق شخصية شعبية من خلال اللجوء إلى القومية العربية والإسلام، مستغلًا بذكاء قضايا طال أمدها : إخفاق الحكومات والمجتمعات العربية (الفقر، الفساد وسوء توزيع الثروة) ومعاناة الفلسطينيين، والتدخل الأجنبى الذى يؤدى إلى تبعية العرب. ومثلما فعل آية الله الخومينى لجأ صدام إلى الإسلام لكي يُحسن صورته كبطل للفلسطينيين، وللفقراء والمقهورين، وكمحرر للأماكن المقدسة، وكذلك لكي يُضفى الشرعية على دعوته للجهاد ضد الاحتلال الغربى (خاصة الولايات المتحدة) للأراضى العربية والسيطرة على البترول العربى. وبالإضافة إلى ذلك، دعا إلى الإطاحة بالأنظمة العربية التى كانت تعارضه. وقد ساعد تبني القضايا الشعبية، والمواضيعات التى تسمى بالأفراد الذين يهتمون بها بين الحين والأخر، ساعد صدام حسين على أن ينتقل من الطاغية العلمانى إلى بطل بالنسبة للكثيرين : لقد تغير الرسول بفضل الرسالة التى يحملها.

وانعكست الانقسامات العميقة في داخل العالم المسلم في التناقض على اللجوء إلى الإسلام وفي دعوات الجهاد. إذ إن الزعماء الدينيين البارزين في العربية السعودية وفي مصر أسبغوا الشرعية على وجود قوات أجنبية في المملكة العربية السعودية، التي يوجد بها الحرمان الشريفان والمدينتان المقدستان (مكة والمدينة)، اللتان يحرم على غير المسلمين الدخول إليهما. وفي الوقت نفسه، فإن صدام حسين وأية الله الخومي니 في إيران وعلماء الأردن والإخوان المسلمين نادوا بالجهاد ضد التدخل الأجنبي^(١١٣).

أما الحركات الإسلامية، التي تعكس أوضاع مجتمعاتها، فقد انجذبت في البداية إلى عدة اتجاهات مختلفة. ففي أول الأمر، أدانت معظمها صدام حسين، العلماني، الذي يضطهد الحركات الإسلامية، كما أدانت غزوه الكويت. ولكن هذا الرفض الأولى لصدام حسين تلاشى ليحل محله (على الرغم من العلاقة التي تربط الكثير من الحركات الإسلامية بمؤيديها في العربية السعودية) دعم لصدام أكثر شعبية، معتبراً عن القومية العربية ومعادياً للإمبريالية، وإدانة للتدخل الأجنبي «واحتلال» وطن الإسلام عندما بدأت أعداد كبيرة من القوات الأجنبية تصب في الخليج. وكان العامل الأساسي هو الحشد الغربي (خاصة الولايات المتحدة) العسكري الضخم في المنطقة وخطر العمل العسكري والوجود الغربي الدائم.

وبالنسبة للكثيرين في العالم المسلم كان حشد القوات الأجنبية، الذي أعلن بعد الانتخابات الأمريكية في نوفمبر سنة ١٩٩٠، قد نقل طبيعة الصراع من عملية دفاعية إلى قوة هجومية. وتم تحويل عملية درع الصحراء إلى عملية عاصفة الصحراء، أو ما أسماه المعارضون المسلمين «سيف الصحراء»؛ لقد صار الدفاع عن السعودية وتحرير الكويت ليس مجرد حرب ضد صدام حسين ولكنه صار محاولة شاملة لتحطيم العراق على المستوى السياسي والعسكري. فمن الذي يفترض أنه سيكون المستفيد الأكبر من فراغ القوة الناتجة عن ذلك؟ أمريكا وحليفتها إسرائيل.

وقد أثرت السياسات الداخلية - الضغط بعدم الوقوف ضد العاطفة الشعبية أكثر من القناعة الدينية والإيديولوجية - على تأييد الناشطين الإسلاميين لصدام حسين ودعوته للجهاد، كما حدث في الجزائر وتونس والمغرب والأردن وباكستان ومصر. ويادر آلاف من الناشطين المسلمين في الجزائر إلى التظاهر ضد غزو صدام الكويت في البداية؛ ومع هذا أعلن عباس مدني زعيم جبهة الإنقاذ الإسلامية في زيارة لاحقة لبغداد، أن «أى عدوان على العراق سوف يواجهه المسلمون في كل مكان»^(١٤). وفيالأردن كان الإخوان المسلمين أيضاً في البداية قد أدانوا الغزو العراقي. ومع هذا فإنه بعد نزول القوات الأمريكية نادى الإخوان المسلمين بالجهاد ضد «الصلبيين الجدد دفاعاً عن العراق والعالم الإسلامي». وقد لاحظ مراقب أمريكي مسلم أن «الناس نسوا

سجل صدام وذكرها على أمريكا... وربما يكون صدام حسين مخطئاً، ولكن أمريكا ليست هي التي ترده إلى جادة الصواب^(١١٥). وفي مصر أدان الإخوان المسلمين الغزو العراقي وأيدوا موقف الحكومة ضد صدام. وعندما استمرت الحرب انضم الإخوان مع جماعات المعارضة الأخرى وانتقدوا الوجود الضخم للقوات الأجنبية (الفرجية) في العربية السعودية.

وحتى في البلاد التي أرسلت قوات لدعم «التحالف الدولي» ضد صدام، غالباً ما كان الموقف الشعبي مختلفاً عن موقف الحكومة. فالأغلبية في باكستان كانوا يعارضون ضم الكويت، ولكن في استفتاء أجرته صحيفة «الهيرالد» الباكستانية أجاب ٨٦,٦ بالمائة بالنفي عندما سئلوا «هل ستقوم قوات الولايات المتحدة بالدفاع عن الأماكن الإسلامية المقدسة بال العربية السعودية؟»^(١١٦).

وفي جنوب شرق آسيا أيدت حكومة كل من إندونيسيا ومايلزيا قرارات الأمم المتحدة، كما أدانت بشكل عام العدوان العراقي على الكويت. ومع هذا، فإن ذلك لم يترجم إلى تأييد شعبي للقوات الأجنبية أو مساندة القيام بعمل عسكري ضخم في الخليج. ولم يكن عنوان صدام حسين وتصوير إدارة بوش له في صورة هتلر جديد معزولين، في أذهان الكثرين، عن السياسات المضطربة في الشرق الأوسط أو عن الاهتمام بالصالح الذاتي في التحالف الذي يقوده الغرب وكثير من حلفائه. كان الدفاع عن العربية السعودية وتحرير الكويت شيئاً، أما الهجوم على

العراق فكان شيئاً مختلفاً تماماً الاختلاف، وكان كثيرون في ماليزيا وإندونيسيا (يعكسون أو يتضامنون مع الوجдан الشعبي في معظم أنحاء العالم المسلم) على الرغم من معارضتهم ضد صدام الكويت، يدينون بنفس القوة «المعايير المزدوجة» للولايات المتحدة تسلخ صدام لانتهاك القانون الدولي وتدعوا إلى فرض قرارات الأمم المتحدة بالعنف على حين تستمر في رفض اتخاذ نفس الإجراء بخصوص قرارات الأمم المتحدة التي تدين ضد إسرائيل واحتلالها المستمر لضفة الغربية وغزة^(١١٧). (وقد وجهت انتقادات مماثلة لخفاقة الغرب في الدفاع عن مسلمي البوسنة).

وقد عكست صحيفة إندونيسية المشاعر القوية لكثيرين في العالم المسلم:

«إذا ما وضعنا أمامنا ضحامة الحشد العسكري الأمريكي في الخليج وسجلاته الماضية عن التدخل في بلاد العالم الثالث. فمن المحتمل أن يؤدي الموقف في الخليج إلى حرب شاملة... إنه في الواقع نوع من النفاق الذي تمارسه الولايات المتحدة عندما تأتي لمساعدة الكويت على حين تلزم الصمت حيال غزو إسرائيل واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ولبنان وتصف صور وصيفاً وبيروت الغربية، مما أدى إلى جرح وقتل مئات من المدنيين. وبدلأً من العقوبات الاقتصادية تلتقت

إسرائيل ٤ بلايين دولار أمريكي سنوياً من الولايات المتحدة. ويدعى
مبلغ ٤٠٠ مليون دولار من المساعدات للإسهام في توطين اليهود
القادمين من الاتحاد السوفيتي في الأراضي التي تحتلها إسرائيل؛
وبذلك تقنن التوسيع الإقليمي الإسرائيلي. وبإضافة إلى ذلك لقد صوتت
الولايات المتحدة باستمرار بالفيتو ضد كل محاولات مجلس الأمن لإدانة
إسرائيل بسبب تجاهلها لطالبات الأمم المتحدة لها بالانسحاب من
لبنان. هذا المعيار المزدوج لوحظ مرة أخرى من جانب الولايات المتحدة
بخصوص الانتفاضة الفلسطينية التي قتلت فيها القوات العسكرية
الإسرائيلية ما يزيد على ٧٠٠ فلسطيني منهم حوالي ١٦٠ طفلاً. وقرار
الأمم المتحدة الذي يدعو إلى إرسال محققين دوليين للتحقيق في الموقف
بالأراضي المحتلة؛ فقد صوتت الولايات المتحدة ضده بالفيتو^(١١٨).

وكان اضطرار الولايات المتحدة إلى الربط بين (أو الاعتراف
بالرابطة بين) الموضوعين - فرض قرارات الأمم المتحدة بخصوص غزو
العراق الكويت واحتلالها واحتلال إسرائيل الضفة الغربية وغزة - في حل
أزمة الخليج في نظر الكثيرين في العالم المسلم بمثابة محاولة للفصل
بين حقيقة متدخلتين بالفعل.

وفي باكستان خاطب القاضي حسين أحمد، زعيم الجماعة
الإسلامية في باكستان وعضو مجلس الشيوخ الباكستاني، حشدًا كبيراً
من المعادين للولايات المتحدة، مطالبًا حكومة باكستان أن توقف
سياساتها الموالية لأمريكا. وإذا وصف التحالف الأمريكي - الأولي بأنه

«قوات معادية للمسلمين»، حذر من أن الولايات المتحدة تنوى تأسيس هيمتها فى المنطقة، ولاتنوى تحرير الكويت. لقد تكانت أمريكاإ وأوروبا «لتدimir القوة المحاربة فى العالم المسلم»^(١١٩). ومن ثم، فإنه لن يكون هناك مكان للعالم الإسلامي فى النظام العالمي الجديد على حد استنتاجه. وتصاعد التأييد الشعبي لصدام حسين مع الخطب والمظاهرات ومسيرات الاحتجاج والعنف أحياناً فى العالم المسلم تأييداً لصدام ومعاداة لأمريكا : فى الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا والسودان وليبيا ولبنان والأردن والضفة الغربية وغزة واليمن ومصر والهند وباكستان وبنجلاديش وإيران ومالزيا وإندونيسيا، بل وحتى داخل المجتمع المسلم فى جنوب أفريقيا. وقد احتفى كثير من القوميين العرب والناشطين الإسلاميين بإطلاق صواريخ سكود على تل أبيب. ونظر إلى صدام حسين باعتباره أول زعيم عربي يضرب قلب إسرائيل بالفعل. وأولئك الذين كانوا على قناعة بأن إسرائيل قدمت معلومات مخابرات عن العراق، وحاربت ضد العرب على الأرض العربية، وشنّت غارات بالقنابل على هواها ضد تونس وبغداد وبيروت وجنوب لبنان، رفعوا صدام عالياً لأنّه جلب تجربة الحرب وتكليفها البشرية إلى الإسرائيلىين فى الداخل. وشهدت كل من الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا والسودان مظاهرات ضخمة. كان لجوء صدام إلى القومية العربية والإسلام والقضية الفلسطينية متزاغماً مع ذكريات الاحتلال الفرنسي ونضال الكثيرين لإرساء جنور هويتهم بشكل أكثر أصالة فى

الماضي العربي الإسلامي. وفي الرباط، ٣ فبراير سنة ١٩٩١م، خرج ٣٠٠،... متظاهراً إلى الشوارع يطالبون بانسحاب القوات المغربية من التحالف الدولي. وشهد لبنان أعظم المظاهرات منذ بداية الحرب الأهلية اللبنانية، مع الهجوم بالقنابل على البنك الغربي، ومكاتب خطوط الطيران الغربية. وخرجت في إيران مظاهرات معادية لأمريكا في كثير من المدن الكبرى، وكان الرئيس رافسانجاني، الذي حافظ على موقف «حيادي» رسمي، حذراً ويضع نفسه في صف العاطفة الجماهيرية الإسلامية داخل إيران وفي العالم المسلم على السواء : «إن زعيمة الإمبريالية تدمر وطنياً مسلماً وتخرّب موارد المسلمين»^(١٢٠). وقد أيدت الحكومة الإندونيسية قرارات الأمم المتحدة بشأن الخليج وأدان إندونيسيون كثيرون ضم الكويت. ومع هذا، فإن ربط صدام حسين بين أفعاله وقرارات الأمم المتحدة بشأن المشكلة الفلسطينية ووجود قوات الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج، وما تلى ذلك من تخريب للعراق، أفرز مستوى متضاداً من النقد الموجه ضد الأمريكيين في الصحافة وبين المفكرين وزعماء المسلمين، وجماعات الطلاب^(١٢١).

أما أعضاء التحالف الذين أرسلوا قوات إلى الخليج، مثل المغرب وبنجلاديش ومصر وسوريا وباكستان، فكانوا يتعرضون لضغوط متزايدة في الداخل لسحب قواتهم. وانضم الناشطون الإسلاميون إلى غيرهم من جماعات المعارضة في الاحتجاج على الحرب. وفي مصر، انضم الإخوان المسلمين إلى اليسار وكثير من النقابات المهنية. وصدرت

جريدة أسبوعية معارضة للحكومة تحمل عنوان «أيها المسلمين إخوانكم يتعرضون للإبادة، سارعوا لمساعدة العراق في صموده البطولي» وفقدت في عدة ساعات^(١٢٢). وشهدت باكستان منظمات دينية مثل الجماعة الإسلامية تشارك في مظاهرات جماهيرية ضخمة في طول البلاد وعرضها على حين تدفق المئات إلى المراكز لكي يقطعوا للجهاد.

وكما هو الحال في أحداث أخرى، كشفت حرب الخليج عن تنوع المواقف داخل العالم المسلم - أى وجود كثرة من الأصوات المختلفة التي تمثل رؤى وأولويات مختلفة : وفروقاً بين الحكومات المسلمة، وبين بعض الحكومات وشعوبها، وبين الزعماء الدينيين والحركات الإسلامية. وعلى الرغم من أن صور الحروب الصليبية، والإمبريالية والصدام بين الحضارات كان صدام يرفعها باسم الإسلام، فإنها كانت مرفوضة بدرجة متساوية من القوة من جانب بلاد مسلمة أخرى وزعماء دينيين مثل العلماء الرسميين في المملكة العربية السعودية وفي مصر.

التهديد الإسلامي : قضايا التفسير :

إن الطرق التي يفهم بها الناس طبيعة الدين وعلاقة الدين بالسياسة والمجتمع هي التي ترسم إلى حد كبير فروضهم وتوقعاتهم، وأحكامهم. لماذا لم تلق الحيوية المستمرة لحركة التجديد الإسلامية التقدير الحقيقي ؟ أو بطريقة عكسية، لماذا استمر [الغرب] ينظر إليها أساساً ويرد عليها باعتبارها تهديداً ؟

على الرغم من الاهتمام الكبير والتغطية الإعلامية وعلى الرغم من التيار الذي يبدو أنه لن يتوقف من المنشورات والمؤتمرات، فإن فهم وتقدير الإسلام والحركات الإسلامية بقى محدوداً وانتقائياً. وإذا ما أخذنا في اعتبارنا الموارد المتاحة وعدد الخبراء الأكاديميين والمحللين الحكوميين، فلماذا استدعى الأمر قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٨-١٩٧٩م لجذب الانتباه إلى الأحداث التي جرت من قبل في السبعينيات في ليبيا ومصر وباكستان والسودان وعلى نطاق العالم الإسلامي كله؟ وحتى مع «الاكتشاف» المتأخر للإحياء الإسلامي، لماذا يستمر معظم المحللين في التقليل من قيمة حيوية الأصولية الإسلامية وقوتها في بلاد مثل الجزائر وتونس والأردن ومصر وتركيا؟ ولنعكس السؤال، لماذا كان هناك اتجاه يصرُ على التقليل من الإسلام والنشاط الإسلامي بحيث يجعله مجرد تطرف وإرهاب؟ فالعنف، وال الحرب والإرهاب والظلم، موجود في العالم المسلم كما هو موجود في أماكن أخرى من العالم. وقد تم إسباغ الشرعية على هذه الأفعال في بعض المناسبات باسم الإسلام، كما اكتسبت شرعيتها في مناسبات أخرى باسم المسيحية واليهودية والإيديولوجيات العلمانية مثل الديمقراطية والشيوعية.

وفي قلب سوء التفسير، والتنميط، والبالغة في الخوف من الإسلام الذي يمارسه الغرب نجد صداماً بين وجهات النظر. فالأنماط الشائعة القديمة عن «العرب» والإسلام في مصطلحات البدو والصحراء والجمل وتعدد الزوجات والحريرم وشيخوخة البترول الأثرياء تخلت عن مكانها لأنماط

شائعة تصور الملالي يحملون البنادق، والأصوليين الملتحين المعادين للغرب، والنساء المحجبات. ولا تغتلى مخاوف الغرب وتوجساته على تقارير وسائل الإعلام وعنوانين الأحداث الرئيسية فحسب، ولكنها أيضاً تضرب بجذورها في رؤية علمانية للحياة غالباً ما تتعارض مع رؤى الناشطين الإسلاميين. ذلك أن اللغة العلمانية الحديثة وأنماط الفكر الحديث بعد التنوير غالباً ما تنحاز وتشوش الفهم والأحكام. فال فكرة الحديثة عن الدين باعتباره نظاماً للمعتقدات الشخصية تجعل من الإسلام (أو أية ديانة عالمية أو رؤية دينية للعالم) الشامل في مداره، والذي يدخل فيه الدين في صميم السياسة والمجتمع «أمراً غير عادي» لجرد أنه مختلف عن نموذج معياري «حديث» «مقبول، ويبدو غير معقول». ومن ثم يصبح الإسلام غير قابل للفهم، وغير عقلاني ومتطرفاً ومصدراً للتهديد.

ومع هذا، فإن كل ديانات العالم في أصولها وتاريخها كانت تمثل أساليب شاملة للحياة^(١٢٣). وعلى الرغم من أن العلاقة بين الدين والسياسة تختلف من ديانة لأخرى، فإن الدين طريق للحياة مع تأكيد قوى على حياة الأمة والحياة الشخصية على السواء: طريق التوراة، والصراط المستقيم في الإسلام، والطريق الوسط في البوذية، والطريق القويم (ذرما) في الهندوسية. فهو يقدم الهدایة للنظافة والطعام وإدارة الثروة ودوره الحياة (الميلاد والزواج والموت) وكذلك الطقوس والعبادة. ويرجع المفهوم الحديث للدين بأصوله إلى أوروبا في فترة ما بعد عصر

التنوير. إذ إن تعريفه المقيد لقى القبول باعتباره النموذج المعياري للدين أو معناه عند الكثرين من المؤمنين وغير المؤمنين على السواء في الغرب. ولأن هناك نقصاً في الإحساس بالتاريخ، فإن عدداً قليلاً هم الذين يدركون أن مصطلح «دين» كما هو معروف ومفهوم اليوم هو تفسير غربي وحديث للدين. ذلك أن الغرب انطلق من تسمية النظم الدينية الأخرى أو المذاهب الدينية الأخرى. إذ لحقت اليهودية والمسيحية بالبؤنة والهندوسية والإسلام التي أعيدت تسميتها من جديد. وهكذا تمت دراسة البيانات الأخرى من حيث طبيعتها ووظيفتها، كما تم تصنيفها والحكم عليها وفق المعايير العلمانية الغربية الحديثة فيما بعد عصر التنوير، وهي المعايير التي تفصل بين الكنيسة والدولة.

وكما أن مفهومنا عن الدين حديث في بنائه فإن المفهوم الغربي عن الفصل بين الكنيسة والدولة جديد نسبياً هو الآخر. فمن الناحية التاريخية، تشوّش الخط الفاصل بين الدين والسياسة في البيانات الإبراهيمية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلام) من جراء ما حدث منذ الغزوات الإسرائيليّة والملك اليهوديّة القديمة إلى المسيحية الإمبريالية^(*).

(*) هناك إصرار عجيب من المؤلف على محاولة إقصام اليهود واليهودية في غير مكانها؛ فالحروب اليهودية القديمة، كما يصورها العهد القديم نفسه (بكل ما يحمله من أساطير وبقبالات) كانت حروباً قبلية ولم تكن حروباً دينية لنشر الدين أو دفاعاً عنه، وهي تختلف تماماً عن الموقف المسيحي والإسلامي من الحرب، ومن العلاقة بين الدين والسياسة بوجه عام. (المترجم).

وعلى نحو ما كشفت الإمبراطوريات المسيحية والحروب الصليبية، وعلى الرغم من أن الكنيسة والدولة كانتا منفصلتين، فإنه لم يكن هناك انفصال دائم بينهما في المسيحية. وعلى أية حال، فإن المفاهيم الحديثة عن الدين باعتباره نظاماً للإيمان للحياة الشخصية، ومفاهيم فصل الكنيسة عن الدولة قد صارت مقبولة وراسخة بحيث حجبت العقائد والممارسات الماضية وصارت تمثل بالنسبة للكثيرين دليلاً ذاتياً وحقيقة أبدية. ونتيجة لهذا، فمن المنظور العلماني الحديث (شكل من «الأصولية العلمانية»)، لابد أن يبدو الخلط بين الدين والسياسة أمراً غير عادي، (أى بعيد عن النموذج القياسي) وغير عقلاني، وخطيرًا ومتطرفاً. وأولئك الذين يفعلون هذا يوصمون غالباً بأنهم «أصوليون» (مسيحيين ويهوداً ومسلمين) أو متغصبون دينيين. وهكذا فإن الناس نوى العقليات العلمانية (موظفي الحكومة، والمحالين السياسيين، والصحفيين، والكتلة العريضة من الجماهير) في الغرب عندما يواجهون الأفراد المسلمين والجماعات المسلمة الذين يتحدثون عن الإسلام بوصفه أسلوب حياة شاملة، فإنهم يصيرونهم على الفور بأنهم «أصوليون»، وما يتربى على ذلك من أن هؤلاء أفراد مختلفون ومتخصصون بحيث يشكلون تهديداً. و موقف كثير من الحكومات وكثير من النخب العلمانية في العالم المسلم مشابه لهذا الموقف في غالب الأحوال. فصور «الملالي» المقاتلين والأفعال العنيفة التي يقوم بها بعض الأفراد تؤخذ حينئذ على أنها برهان ودليل على الخطير الكامن في الخلط بين الدين والسياسة.

وقد نتج عن النظر إلى الإسلام والحوادث الجارية في العالم المسلم من منظور العنف والإرهاب أساساً فشل في رؤية عرض وعمق الإسلام المعاصر، وتعدد الاتجاهات وتنوع التعبيرات. وعلى نحو خاص، غضَّ الكثيرون أبصارهم عن الثورة الهدأة التي جرت في أنحاء من العالم الإسلامي - أي تأسيس الإحياء الإسلامي. وكما لاحظت بالفعل، لم يعد الإحياء الإسلامي حركة تقوم بها أقلية هامشية تعيش على أطراف المجتمع. وإنما صار جزءاً من التيار الرئيسي في حياة المسلمين.

العلمنة والتحديث :

مخاطر الأصولية العلمانية :

كانت الفروض العلمانية - التي تعلمتها تلاميذنا الأكاديميون وتهدى نظرتنا إلى الحياة ورؤيتنا العلمانية الغربية للعالم - عقبة رئيسية في فهم وتحليل الشئون السياسية الإسلامية، ومن ثم أسهمت في اتجاه نحو النزول بالإسلام إلى الأصولية والنزول بالأصولية إلى التطرف الديني. وعلى مدى الشطر الأكبر من ستينيات القرن العشرين، كانت الحكمة التي يتلقاها الكثيرون، من خبراء التطوير إلى علماء الدين، هي ما يمكن تلخيصه في القول الماثور : إن كل شيء سيتحول إلى مزيد من العلمنة والتحديث، يوماً بعد يوم، وبأية طريقة. وفي صميم تعريف التحديث يكمن التغريب وعلمنة المجتمع، بما في ذلك مؤسساته وتنظيماته

والقوى الفاعلة فيه بشكل متزايد ومطرد^(١٢٤). وقد انعكس هذا الموقف في التحليلات التي صورت خيارات التطور في استقطاب ثانى؛ التراث والحداثة، مكة والمي肯ة. كذلك فإن الدين وعلوم الدين عكست نفس الفرض بنفس التوقع عندما تحدث علماء الدين عن تحديد سلطة النصوص، وعن إنجيل علماني للعصر الحديث، وعن انتصار المدينة العلمانية (التي تختلف عن مدينة الرب عند أوغسطين). وظهرت مدرسة في الفكر الديني وصممت بأنها «موت لاهوت الرب»^(١٢٥). كانت العقيدة الدينية على أحسن الفروض مسألة خاصة. غالباً ما كانت درجة قدرة المرء الفكرية والموضوعية في البحث الأكاديمي تتعادل مع الليبرالية العلمانية والنسبية التي تبدو متعارضة مع الدين. وعلى الرغم من أن العضوية في كنيسة أو معبد يهودي كانت مفيدة باعترافهم، فإن معظم المرشحين السياسيين كانوا يتتجنبون مناقشة عقائدهم أو الموضوعات الدينية.

وقد ألقى قبول المفهوم «المستير» عن الفصل بين الكنيسة والدولة، والنماذج الغربية العلمانية للتطور بالدين على كومة العقائد التقليدية، والتي لها قيمة في فهم الماضي ولكنها لا تتعلق بالحاضر أو هي عقبة في طريق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحديث. ولم تعتبر نظرية التطور، أو العلاقات الدولية أن الدين متغير مهم في التحليل السياسي. وقد تجاوز الفصل بين الدين والسياسة حقيقة أن التقاليد الدينية قد تأسست وتطورت في سياقات تاريخية وسياسية واجتماعية

واقتصادية، وأن مذاهبها وقوانينها كانت محكمة بهذه السياقات. ويصدق هذا بالتأكيد على تاريخ الإسلام بل وأكثر من ذلك على عقائد المسلمين كثيرين. ومن المثير للسخرية، أن بعض المحللين صاروا مثل المشايخ المحافظين على امتداد الدنيا - إذ تعاملوا مع العقائد والمارسات الدينية، باعتبارها حقائق معزولة حرة من أية روابط بدلًا من اعتبارها نتاجًا لتفاعل بين الدين والتاريخ، أو الدين في التاريخ، بعبارة أكثر دقة.

والموروثات الدينية، على الرغم من أنها توصف بأنها محافظة أو تقليدية، هي نتاج لعملية حيوية متغيرة تنقل فيها كلمة الله من خلال التفسير البشري أو الخطاب البشري استجابة لسياقات تاريخية اجتماعية محددة. والاتجاه الذي ظهر بعد عصر التنوير لتعريف الدين بأنه نظام للإيمان مقيد في حدود الحياة الشخصية أو الخاصة، بدلًا من أن يكون أسلوب حياة، قد قلص بدرجة خطيرة قدرتنا على فهم طبيعة الإسلام وكثير من ديانات العالم. إذ إنه اصطناع عزلًا للدين، كما اصطناع العنف جزءاً من طبيعة الدين، كما أعاد فرض مفهوم جامد عن التقاليد الدينية بدلًا من أن يكشف عن طبيعتها الداخلية الحيوية. وإلى هذا المدى، فإن الدين الذي لا يبدو أنه يفعل ذلك (أى الدين الذي يخلط بين الدين والسياسة) يبدو بالضرورة رجعيًا، عرضة للتطرف والتعصب الديني، ومن ثم يكون خطراً محتملاً.

وبشكل عام كان الإسلام يعتبر في الغرب (ويبين مسلمين كثيرين من نوى العقليات العلمانية) بمثابة ظاهرة جامدة على المستوى المذهبي والاجتماعي الثقافي، وبالتالي فهو ضد التقدم ورجعي. وهذا الموقف دعمه الاتجاه السائد للتأكيد على مفاهيم مثل غلق باب الاجتهاد أو الإصلاح في القرن العاشر. وكان خبراء كثيرون قد تدرّبوا في برامج دراسة المناطق على أيدي أساتذة (مؤرخين وعلماء اجتماع) لهم خبرة ضئيلة في الدين الإسلامي. ففي مقررات التاريخ والسياسة كان الإسلام يعامل أساساً على أنه جزء من التراث الثقافي، أما المادة التاريخية فكانت تدرس باعتبارها متعلقة بالماضي أكثر منها بالحاضر. كما كانت الدراسات الإسلامية نصية وتاريخية بدلاً من أن توجه حسب السياق، مع قدر قليل من الاعتماد على العلوم الاجتماعية وقدر أقل من الانتباه للفترة الحديثة. كما كانت دراسة الفترة الحديثة، أى القرنين التاسع عشر والعشرين، مقيدة في حدود فصل دراسي واحد، غالباً ما يكون هو أقصر الفصول^(١٢٦). فما الأحكام وعلاقة التواصل التي يمكن تطبيقها من خلال مقررات دراسية وتحليلات عن الإسلام الحديث، ولا سيما التجديد الإسلامي، الذي توقف مع محمد عبده (الذي توفي سنة ١٩٠٥م) أو محمد إقبال (الذي توفي سنة ١٩٣٨م)؟

وثمة عامل ثان يعوق تحليل البعد الإسلامي والحيوية الإسلامية في المجتمعات المسلمة ويحافظ على صورة الديانة الرجعية بطبيعتها يتمثل في توجهات النخب العلمانية في هذه المجتمعات. والتركيز على بعض

الحكومات والنخب يعكس التحيز الذي يحول دون فهم طبيعة الحركات الشعبية عموماً والحركات الإسلامية على وجه الخصوص. فهو يُعيد فرض مفهوم أن الدين هو مجال الملاي والعلماء والجماهير الجاهلة أو الأمية. ومن ثم فعلماء قلائل في الشرق الأوسط أو المجتمعات المسلمة الأخرى يعتقدون أنه من الضروري أو المناسب أن نعرف الزعماء الدينيين ونقاولهم، وأن نزور مؤسساتهم، أو تكون لدينا فكرة ما عن أدوارهم في قيادة المجتمع. غالباً ما كان العلماء يعتبرون هامشيين لا علاقة لهم بالمسألة. وكما كان معظم الدارسين الغربيين، شأنهم شأن الباحثين المسلمين المتعلمين في الغرب مستريحيين بالعمل والدراسة مع نخب تماثلهم في عقلياتهم المتغيرة الحديثة في الأماكن الحضرية. ومعظم الدراسات الغربية كانت ترى المجتمعات المسلمة من خلال منظور نظرية للتطور تستند مبادئها على أسس وقيم وتوقعات علمانية وغربية. وحلل الخبراء المجتمعات وحكموا عليها بحسب إدارة النخبة لها أى من أعلى إلى أسفل. ونتيجة لهذا فإن المحللين الأكاديميين والحكوميين ووسائل الإعلام انزلقوا غالباً في هذه المزاجق نفسها. أى التركيز على قطاع علماني ضيق من المجتمع، على الرغم من قوته، كما أنهم ساواوا بين العلمنة والتقدم من ناحية، والدين والتخلف والمحافظة من ناحية أخرى، معتقدين أن التحديث والتغريب متداخلان بالضرورة. ونتيجة لهذا فإن البدائل المتاحة للتطور السياسي والاجتماعي في المجتمعات المسلمة غالباً ما كانت ترى في ثانويات استقطابية، هي التي وصفت مؤخراً بأنها صدام بين الحضارات: الشد والجذب ما بين التقليد والحداثة، وما

بين الماضي والمستقبل، وما بين المدرسة (الكليات الدينية أو المدارس الدينية) والجامعة، وما بين الحجاب والملابس والقيم الغربية.

ويُحدد نقد إدوارد سعيد العميق للاستشراق، على الرغم من تجاوزه، أحياناً أوجه القصور والانحيازات في دراسات الماضي. وتزدهر اليوم أشكال جديدة من الاستشراق على أيدي أولئك الذين يساوون بين الإحياء أو الأصولية أو الحركات الإسلامية وبين الثوريين الراديكاليين وحدهم ويركزون على أقلية راديكالية؛ بدلاً من الأغلبية الكاسحة من المسلمين المتزمرين بالإسلام والذين يتبعون إلى التيار الرئيسي المع冰冷 في المجتمع. وغالباً ما يجنب الأكاديميون والحكومة ووسائل الإعلام إلى التركيز على الأزمات والحوادث الرئيسية؛ ومن ثم فإنهم يركزون على شريحة عنيفة راديكالية. ولأنهم فشلوا في رؤية الغابة من خلال أشجارها، فإنهم لم يدرسوا بشكل كاف الحركات السياسية المعتدلة ولا الحركات غير السياسية والمنظمات. هذا الاتجاه (والقصور) قد فرضته حقائق السوق من جديد. إذ إن دور النشر، والصحف، والشركات الاستشارية، ووسائل الإعلام قد ربطت نفسها بالعناوين الرئيسية، التي تؤكد كلها المخاوف من الإرهاب والتطرف وتفرض الأنماط الشائعة في غالب الأحيان. تأمل كيف أن أية إشارة إلى أية منظمة إسلامية أو ناشط إسلامي تتضمن صفات مثل «أصولي» و«راديكالي» و«متطرف».

وكثير من يوافقون على تراث ليبرالي علماني أو تراث يهودي - مسيحي يرون أن أي إقحام للدين في الشئون السياسية يمثل خطراً محتملاً وأصولية». وهذا المفهوم يزداد وضوحاً أو كثافة حينما ينحصر

تركيزنا أو معرفتنا بالجماعات الدينية في حدود أولئك الذين يمثلون الأقلية الراديكالية. قارن بين تغطية جماعة التبليغ والدعوة والكتابات التي لا تختص ولا تعدد عن تنظيم الجهاد. فالجماعة الأولى (التبليغ) منظمة مسلمة للدعوة على اتساع العالم وغير سياسية وتضم ملايين في عضويتها، على حين أن الثانية (الجهاد) عبارة عن مجموعات راديكالية غالباً ما تكون عضويتها في حدود المئات كما أن عنفها البادي، على الرغم من دراميتها أحياناً، يؤثر على حياة عدد قليل من البشر. وقارن بين عدد الدراسات الجادة وتقارير وسائل الإعلام عن الصوفية، ومنظمات الرعاية الاجتماعية الإسلامية، والجماعات والمنظمات الإسلامية المعتدلة مثل جماعة الإخوان المسلمين المصرية، والجماعة الإسلامية في باكستان، وجمعية الإصلاح في الكويت، وحزب النهضة بتونس أو منظمة ABIM في ماليزيا، وعدد تلك الدراسات والتقارير عن الحركات الإسلامية الراديكالية.

سياسات عدم التقدير :

لماذا لم يتم الاعتراف بنهضة الإسلام في كثير من البلدان ودلائلها غالباً سوى في الساعة الحادية عشرة؟ فعندما كان الإحياء ينمو في مصر وليببيا وباكستان ولبنان وماليزيا في أوائل سبعينيات القرن العشرين، لم يلاحظه أو يهتم به سوى أفراد قلائل. وطرح الدور المحتمل للإسلام في التطور السياسي الاجتماعي لم يجذب سوى أقل من عشرة أشخاص في اجتماع سنوي لرابطة الدراسات الدولية. واليوم تحدد

كثير من المجتمعات المهنية هذا العدد على المنصة وحدها. فما كان يوصف في البداية بأنه ظاهرة وبائية صار يرفض الآن باعتباره موجة قد مضت. هذا الخط الفكري استمر خلال الثمانينيات حينما تفاضلنا عنه، ثم اكتشفنا أو أجبرنا على مواجهة الأحداث في إيران، وباكستان ولبنان، والخليج، والآن في تركيا وشمال إفريقيا. وقال كثيرون إنه كان يمكن أن يحدث في إيران ولكنه لم يكن وارداً أبداً في إيران، أو في إيران وليس في مصر، أو في مصر وليس في تونس بالتأكيد، أو الجزائر، أو «تركيا العلمانية» بصفة خاصة. وبينما كان يبدو أن الإسلام يتضاعل في سياسات إحدى الدول أو في منطقة ما، فإنه كان يصعد في غيرها. وقد أدى وقف إطلاق النار بين العراق وإيران سنة ۱۹۸۸ بالكثيرين إلى استنتاج أن هذه علامة على تجريد للخوميني من مصداقيته، وهي بالتالي ضربة قاضية للأصولية، ناسين أن هناك منبعاً أصيلاً للإحياء الإسلامي. وبالنسبة للبعض، كانت وفاة آية الله الخوميني تبدو نهاية للتهديد الأصولي؛ على حين تطلع الآخرون بحثاً عن عدد من «الخوميني الجديد» و«إيران» الجديدة.

وفي أغلب الأحوال، كانت الحركات الإسلامية تضم سوياً، وتخرج الاستنتاجات التي تقوم على أساس الأنماط الشائعة والتوقعات المسبقة بدلاً من البحث التطبيقي، وترجع هذه المشكلة إلى عدد من العوامل العادلة أكثر مما ترجع إلى سرية الأفراد والتنظيمات :

- ١- ندرة الباحثين في دراسات الشرق الأوسط عموماً والدراسات الإسلامية خصوصاً يعني أن الكثيرين يحاولون أن يغطوا (في كتاباتهم

أو باعتبارهم معلقين في وسائل الإعلام) مساحات جغرافية شاسعة وموضوعات مختلفة مثل السياسة والقانون والتاريخ والمجتمع والبتول.

٢- فيما أن كثيرين من الخبراء جاءوا بانحياز أكاديمي علماني، وكذلك بقدر قليل من التعليم عن الإسلام والبعد الإسلامي في المجتمعات المسلمة، فإن هناك اتجاهًا أكبر نحو التعميم أو الخروج باستنتاجات استنباطية من الانحيازات والفرضيات المسبقة العلمانية. ويدخل في مكونات هذه المشكلة الفهم الضحل للإسلام وحيوية التقاليد الدينية.

٣- كثير من الباحثين في الإسلام تدربيوا على التعامل مع الماضي بدلاً من الفترات الحديثة والمعاصرة.

٤- معظم الخبراء والمعلقين نالوا تعليمًا محدودًا وكان لهم اتصال حقيقي أقل وتجربة أقل مع الناشطين المسلمين والحركات الإسلامية.

ويتطلب تحليل الحركات الإسلامية والمنظمات الإسلامية الحديثة ما هو أكثر من التعميم أو الاعتماد على تقارير الصحف أو الوثائق التي تصدرها الحركات، والحوادث المعزولة، والتقارير الحكومية. فالملاحظة المباشرة، والتفاعل، والدراسة مسائل غاية في الدقة، لأن كثيرةً من الناشطين المسلمين يكتبون القليل نسبياً؛ والكتابات التي يكتبونها غالباً ما تكون مجرد مقالات إيديولوجية أو وثائق علاقات عامة. وما يكتبونه أو يقولونه يجب أن يوضع في سياق ما يفعلونه في الواقع. ويسبب المزج بين إمكانية الوصول المحدودة إلى المعلومات والميل إلى الاستجابة لاهتمامات الحكومة، واهتمامات وسائل الإعلام، وما هو مطلوب (أى الحوادث البارزة) فابن اتساع وخصائص ونشاط الغالبية

المعتدلة من التنظيمات المعاصرة لم تلق الاهتمام أو يتم التهويء من شأنها في غالب الأحوال.

الاختلاف والتغيير :

إن تجربة العقدين الآخرين تتبناها إلى الحاجة لأن نكون أكثر إدراكاً للتنوع الكامن وراء ما يظهر على أنه وحدة للإسلام، ولكن نقدر ونحلل بشكل أكثر كفاءة كلاً من الوحدة والتنوع في الإسلام وفي الشئون الإسلامية. ففي الماضي كانت وحدانية الإسلام (الله والنبي، والقرآن) تتيح بروز حركات مختلفة وتفسيرات متنوعة: السنة، الشيعة، الخوارج، الوهابية، ومختلف مدارس الشريعة وأصول الدين والفقه والصوفية. واليوم، وعلى نحو مماثل، أفرخت السياقات المختلفة عدداً متنوعاً من الأمم والزعماء والتنظيمات ذات الاتجاه الإسلامي. واختلفت الحكومات - الملكية السعودية، ودولة القذافي الجماهيرية، والجمهورية التي يوجهها الملالي في إيران، ونظام ضياء الحق العسكري السابق، ثم حكومة نواز شريف الديموقراطية في باكستان [وبعدها الانقلاب العسكري الحاكم]. والنظام العسكري لجعفر النميري والآن عمر البشير في السودان وحكومةطالبان في أفغانستان، وعلاقاتهم المختلفة مع الغرب، وكذلك الاختلاف بين الحركات الإسلامية - غالباً ما تم التشويش عليه واستئصاله بسبب مصطلح «الأصولية الإسلامية» ذي النغمة الواحدة الجامدة.

وخلف الإشارة العامة إلى بديل إسلامي وإلى المبادئ الإيديولوجية العامة هناك مستويات عديدة ومختلفة للخطاب عبر تشكيلة واسعة من الحكومات والمجتمعات والتنظيمات الإسلامية. وهناك من الاختلافات الكثيرة بقدر ما هناك من التشابهات العديدة في التفسيرات التي يقدمها المسلمون حول طبيعة الدولة، والشريعة الإسلامية، ومكانة المرأة والأقليات. وبالمثل هناك فروق حادة فيما يتعلق بالمناهج (صندوق الانتخاب، مراكز الخدمة الاجتماعية، المواجهات العنيفة، والإرهاب) التي يمكن أن تستخدم لتحقيق وفرض نظام إسلامي أو نظام حكم إسلامي. ومن ثم فإنه يوجد اليوم، كما كان الحال في الماضي، تنوع ثري في التفسيرات، والتوضيحات، وتطبيقات الإسلام. وليس هناك جماعة تلخص هذا مثل حركة طالبان الأفغانية. إذ شهدت أفغانستان بروز ما يبدو أنه ميليشيا غير منظمة مضط لكي توحد ٩٠ بالمائة من البلاد وتعلن عن قيام جمهورية أفغانستان الإسلامية.

وعلى النقيض من الخوف من الإحياء الإسلامي، أو «الأصولية الإسلامية» في إيران والشرق الأوسط على مدى الثمانينيات، كان يُنظر إلى المجاهدين الأفغان على أنهم محاربون في سبيل الحرية كان جهادهم يتلقى مساعدات أساسية ومهمة من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وغيرهما من البلدان. ومع هذا فإن انتصار المجاهدين لم يجلب السلام. أما الهوية الإسلامية المشتركة التي استقلت في إلهام المجاهدين وتعبيتهم وتوحيدهم في جهادهم ضد الاتحاد السوفيتي، فقد

توارت الآن خجلاً أمام الاختلافات الأفغانية القديمة القبلية والعرقية والدينية (السنة والشيعة) والمنافسات المتولدة عنها. وبعد ما يقرب من ثمانية عشر عاماً من الحرب الأهلية، سادت بفترة حالة من الفوضى والخراب التي تبدو بلا نهاية.

وكما لو كانوا قد خرجو من اللا مكان، ظهرت عصبة من طلاب المدارس (طالبان) في أواخر سنة ١٩٩٤م وفي غضون سنتين اجتاحوا البلاد. وإذا أدانا كل مليشيات المجاهدين المتصارعة، زعموا لأنفسهم حق الزعامة الأخلاقية باعتبارهم ممثلي لغالبية الأفغان الذين كانوا ضحايا الحرب الداخلية. وعلى الرغم من أن الصورة الأولية لهم صورتهم في صورة شباب الطلاب في المدارس من ليست لديهم خلفية عسكرية، فالحقيقة أنهم كانوا قوة من رجال الدين والطالبان (الطلاب). وكان رجال الدين يتلقون من الجنود المسروحين بعد الحرب الأفغانية – السوفيتية والذين عادوا إلى المدارس بعد رحيل السوفيت.

وعلى الرغم من التهليل الأولى لهم باعتبارهم المحررين الذين أمنوا المدن، ونشروا الأمان في الشوارع للمواطنين العاديين، وطهروا البلاد من الفساد والمحسوبيّة، فإن الشكل الصارم الذي اتخذه للإسلام سرعان ما صار قضية. فالطالبان يخضعون لتفسيير محافظ جداً (تطهري) للإسلام. إذ إن مذاهبهم شبيهة بالوهابية وقريبها من المؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية، والجماعة الإسلامية في باكستان، بل إنها أكثر تطرفاً. فقد منعوا النساء من الذهاب إلى المدارس وأماكن

العمل، كما طلبوا أن يطلق الرجال ذقنونهم وأن ترتدى النساء الحجاب، وحرموا التليفزيون والموسيقى، وفرضوا عقوبات بدنية قاسية على المخالفين. وأدى عدم تسامحهم مع آية «مخالفة» لنظمهم الإسلامى إلى نبع الكثيرين من أبناء الأقلية الشيعية الأفغانية، الذين يرون أنهم زنادقة، عندما اجتاحطالبان المناطق الشيعية مثل مازدا الشريف.

وقد أدان كثير من الزعماء الدينيين المسلمين طالبان وسياستها «الإسلامية» باعتبارها ضلالاً. وقد أدانت الحكومات المسلمة التي تختلف عن بعضها البعض مثل مصر وإيران، وكذلك الحكومات الغربية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية، أدانت انتهاك طالبان لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من سيطرتهم على معظم أنحاء أفغانستان بحلول خريف سنة ١٩٩٨م، فإنه لا الولايات المتحدة ولا معظم دول العالم (اعترفت بحكومة طالبان أربع دول فقط) اعترفت بشرعيةهم.

ومثلاً جعل المفهوم الرومانسى للتاريخ الإسلامي الباكر كثيراً من المسلمين ينسون حيوية الماضي ودرجة التغير فيه، كان ثمة اتجاه علمانى غربى لوضع التغير الحديث فى مواجهة تقاليد جامدة أدى إلى حجب درجة الاختلاف والتغير فى الإسلام الحديث والمجتمعات المسلمة الحديثة. وغالباً ما نجد أن الباحثين العلمانىين وعلماء الفقه المسلمين أيضاً لا يقدرون أن العقائد والشريائع الدينية تنتج عن تفسير البشر للوحى وتطبيقاتهم أحکامه. والإسلام الجامد الرجعى يصير تهديداً. ومن بواعث السخرية أن الباحثين غير المسلمين يتحدثون هم أنفسهم في

بعض الأحيان مثل الملاي. فعندما يواجهون بتفسيرات جديدة أو تطبيقات جديدة للإسلام، فإنهم غالباً ما ينتقدون مثل هذه الأفكار من منطلق العقيدة والممارسات التقليدية. فهم من ناحية يعتبرون الإسلام ثابتاً، وينظرون إلى المسلمين على أنهم لا يمكن أن يقبلوا التغيير. ومن ناحية أخرى، فعندما يحدث التغيير، يتم رفضه باعتباره خروجاً على المذهب الصحيح، ومخدعاً، وانتهازية فاضحة، أو باعتباره عذراً لاعتناق ما هو خارج عن الإسلام. وعلى أية حال، فإن كل ما نشهده هو عملية طبيعية لإعادة الفحص وإعادة التفسير والاختلاف والجدل، والتوتر والصراع، بواسطة الأفراد والجماعات وفيما بينهما، وهي مرحلة أخرى من مراحل تفسير التراث الإسلامي وتطوره. ويطرح الاجتهاد في تفسير المفاهيم الإسلامية التقليدية مثل الشورى، والإجماع أمثلة جيدة على هذا. فمن ناحية، يجب بعض الباحثين أن يبرروا أن الإسلام منافق للمفاهيم الغربية عن الديمقراطية، والحكومة البرلمانية، ناسين أن الشيء نفسه يمكن أن يقال عن اليهودية التقليدية أو المسيحية التقليدية. ومن ناحية أخرى حينما يحاول المسلمون مواومة المفاهيم الإسلامية التقليدية مع الحاجات المعاصرة وإسهام الشرعية على أشكال الحكم الديمقراطي، تحوم حولهم الشكوك بأن لديهم جنول أعمال سرياً، أو يوجه إليهم النقد بأنهم غير مخلصين للمعنى الأصلي لهذه المفاهيم أو المثل.

والتحير حقيقة في الإسلام المعاصر وفي المجتمعات المسلمة، ويمكن أن نجده عند كل مستوى، وفي كل ركن، وبين الطبقات الاجتماعية. والمسألة ليست مسألة التغيير وإنما هي مسألة مدى التغيير واتجاهه. والسؤال الذي يواجه كثيراً من المسلمين الأتقياء ومجتمعاتهم اليوم لا يدور حول ما إذا كان يجب أن يكون هناك تغيير يدور حول ماهية أنواع التغيير الضرورية والمسموح بها. إن مرونة التراث الإسلامي لاظهر فقط من خلال أولئك الذين يعتبرهم البعض مفكرين إسلاميين حديثين أو مصلحين. وإنما تتجلى أيضاً بوضوح في تفسير آية الله الخومي니 لمذهب ولایة الفقيه وكذلك في دستور جمهورية إيران الإسلامية الذي يقبل بشكل من أشكال الحكم الدستوري والبرلماني.

تهدىء أم تهدىء ؟

هل هناك تهدىء إسلامي؟ وإذا كان المعنى المقصود أنه يمكن أن يكون هناك تهدىء غربي أو تهدىء يهودي - مسيحي، فالإجابة - نعم. فالإسلام، مثل اليهودية والمسيحية، قدم طريقاً للحياة وهداية حول حياة الكثريين. إلا أن بعض المسلمين، مثل بعض المسيحيين واليهود، قد استغلوا أيضاً دينهم لتبرير العدوان وال الحرب، وكذلك الغزو والاضطهاد، في الماضي والحاضر لإضفاء الشرعية عليها. والإسلام السياسي، مثل اللجوء إلى آية ديانة أو إيديولوجية، يمكن أن تكون قوة إيجابية فعالة

للتغيير ؟ ويمكن أيضاً أن تكون تهديداً خطيراً للمجتمعات المسلمة وللغرب، والإيديولوجيات العلمانية (الديمقراطية، والاشراكية، والشيوعية، والقومية العربية) برهنت بدرجة مماثلة على أنها عرضة للاستغلال والاستخدام الذكي من جانب الديماغوجيين. فالآفكار النبيلة مثل نشر إرادة الله ونشر الديمقراطية يمكن تشويشها واستغلالها لإضفاء الشرعية على الإمبريالية، والقهر، والظلم باسم الله أو باسم الدولة.

يمكن أيضاً للإسلام أن يكون تحدياً أو تهديداً لإعجاب المجتمعات الغربية بنفسها - روحياً، واجتماعياً، وسياسياً. فهو في بعض أشكاله، تساؤل مباشر عن كل من التقاليد التي يبدو أن «نحن» نعتقد بها - العلمانية، والاستهلاكية، والفردية المطلقة، على الرغم من أن هذه قد تكون صورة كاريكاتورية عنا - والتزامنا بالقيم التي نقول إننا نتبناها: تقرير المصير، التعددية والتسامح وحرية التعبير. ومواجهة التحدى «بأن نتصرف بالطريقة التي تتكلم بها» ربما يكون أمراً مزعجاً ولكنه في حد ذاته ليس ظلماً.

وبالمثل، يواجه الإسلام السياسي التحدى نفسه. فهو يواجه التحدى من خطابه ورسالته الخاصة بالنقد الذاتي: أن تحيا وفق المقاييس والمبادئ التي تتبناها وحسب مطالب الآخرين ؛ وأن تتحرك إلى ما وراء الشعارات صوب البرامج العملية ؛ وأن تدين أعمال الإرهاب التي ترتكبها الحكومات والحركات التي تعرف نفسها بأنها إسلامية. وأخيراً

يجب على الناطرين الإسلاميين أن يتقبلوا المسئولية ولا يكتفوا بالقاء اللوم على الغرب في إخفاقات المجتمعات الإسلامية. وهناك تحد يواجه الكثرين، بشكل خاص، مؤداته أنهم لا يجب أن يمليوا إلى «التكفير» في غمرة حماستهم لأسلمة الدولة والمجتمع. ففي العديد من المجتمعات المسلمة، يميل المدافعون عن أسلمة (أو إعادة أسلمة) الدولة والمجتمع إلى التورط أيضًا في «التكفير»، حين يعلنون أن الآخرين (سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين من لا يتفقون معهم) كفار. وأى شكل من أشكال الخلاف يجعل المخالفين «أعداء الله»، وبذلك يتم تبرير الاضطهاد وال الحرب. وقد تراوحت نتائج هذا التناول فيما بين الإدانة العامة والهجمات الجسدية والاغتيالات. وكما حدث في مصر وفي الجزائر، لم يكن المسيحيون والأجانب فقط هم الذين تعرضوا للهجوم والاغتيال، ولكن المسلمين الآخرين أيضًا (موظفي الحكومة، والمفكرين، والصحفيين، والنساء الشابات اللاتي لا يرتدين الرزي الإسلامي). وكانت هناك أشكال مماثلة من العنف والإرهاب باسم الإسلام تواكب اتهام الدولة بالاستبداد، والقهر، والإرهاب.

وتسمم حقائق المجتمعات المسلمة اليوم في خلق مناخ سوف تتزايد فيه تأثيرات الإسلام والتنظيمات الإسلامية على التطور السياسي الاجتماعي بدلاً من أن تتلاشى في معظم المجتمعات المسلمة. وتستمر كثير من الدول المسلمة في الوجود في مناخ أزمة يُجرب فيه كثير من مواطنيها فشل الدولة وفشل الأشكال العلمانية للقومية والاشتراعية

ويتحدثون عنها. ويستند رؤساء الدول والذئاب الحاكمة أو الطبقات الحاكمة إلى شرعية مهزوزة متهافة في وجه معارضة وعدم رضا متصاعدين، ويكون الناشطون الإسلاميون غالباً هم الناقدون الأكثر فعالية وتعبيرًا والمدئ الذي يمكن أن يصل إليه فشل الحكومات في البلاد الإسلامية الخاضعة لسيطرتها في مواجهة الحاجات الاقتصادية الاجتماعية لمجتمعاتهم، وفساد الحكومات، والمشاركة السياسية المقيدة، والفشل في التضمين الفعال للإسلام مكوناً في هويتهم الوطنية وإيديولوجيتهم القومية، أو ظهورها بمعظير التابع للغرب، هو الذي يسهم في جاذبية الإسلام باعتباره بدلاً سياسياً.

وتتعكس القوة السياسية واستمرارية الحركات الإسلامية وأثرها الإيديولوجي في عدة طرق مختلفة، إذ إنها فرضت التغيرات الحكومية، وعندما سمح لها، خاضت الانتخابات بنجاح. وصار الحكم من المغرب إلى ماليزيا أكثر حساسية تجاه الإسلام وسعوا إلى احتواء الدين أو قهر المنظمات الإسلامية. واستخدم الكثيرون البلاغة الإسلامية والرموز الإسلامية غالباً ما وسعوا مدى دعمهم للمؤسسات الإسلامية (المسجد والمدارس) وزادوا من البرامج الدينية في وسائل الإعلام، وأولوا مزيداً من الاهتمام للمناسبات الدينية العامة مثل صوم رمضان أو تقييد الكحوليات والقمار.

وعندما يتحرر المرشحون المسلمين والتنظيمات الإسلامية من القيود الحكومية فإنهم يعملون من داخل النظام السياسي، وقد شاركوا

في الانتخابات بتونس وتركيا والأردن ومصر ولبنان والكويت واليمن وباكستان وإندونيسيا ومالزيا ؛ بل إن بعض الإسلاميين تولوا مناصب وزارية في السودان وباكستان والكويت والأردن واليمن ومالزيا. والمنظمات الإسلامية من بين أكثر قوى المعارضة تنظيما، وهي غالباً ما ترحب بتشكيل تحالفات أو تتعاون مع الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والجمعيات التطوعية لكي تحرز نصيتها من الإصلاح السياسي والاقتصادي الاجتماعي. ويتنافس تنظيمات الطلاب الإسلامية بنجاح في الانتخابات الطلابية في الجامعات وتقود الإضرابات الطلابية والمظاهرات.

وتواجه الجماعات الإسلامية مشكلات وتحديات داخلية. وعلى الرغم من أنها غالباً ما كانت قادرة على أن تحدد وتعين المعارضة ضد عدو أو تهديد مشترك، فإذا ما نجحت تبدأ صراعات القوة الداخلية وسرعان ما تبرز المشكلات في تحديد وتطبيق نظام الحكم الإسلامي. وتأثير السياسات الإسلامية، مثل السياسات العلمانية، بالتشذم الذي ينشأ عن التفسيرات الإيديولوجية أو رؤى الإسلام؛ أو صراعات القوة الداخلية على الزعامة، وتأثيرات العائلة والروابط العرقية أو القبلية أو الإقليمية. بيد أنها محكمة بالمطالب التفعية والحلول الوسط في بيئه عالمية تقوم على الاعتماد المتبادل.

والتحدي الذي يواجه الناشطين المسلمين اليوم هو تحدي في الأفراد، وفي الإيديولوجيا، وفي التعددية. لقد برهن الإسلام على كونه

صيحة حشد فعالة لتعبئة المعارضة ضد الحكومة كما حدث في حالة شاه إيران، وذو الفقار على بوتو في باكستان، وأفغانستان تحت الاحتلال السوفيتي، ومؤخراً في تركيا والجزائر. وعلى أية حال، فإن الاختبار الحقيقي هو إقامة حكومة فعالة منتخبة وبرنامج للتغيير الاقتصادي الاجتماعي. ويستمر التحدي قائماً في وجه التنتيمات الإسلامية لكي تتخلى الشعارات والوعود الغامضة إلى البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصلبة. إذ إنها تحتاج إلى ردم الفجوة بين المعتقدات والمؤسسات الإسلامية التقليدية والحقائق السياسية الاجتماعية في العالم المعاصر. والإخفاقات الاقتصادية للحكومات في السودان وإيران^(*) وفشلها وبالتالي في أن تنتج حكومة فعالة تحظى بتأييد واسع في الوطن، هي التي دفعت البعض إلى الحديث عن فشل الإسلام السياسي^(١٢٧).

وقد كان الإصلاح الديني، والفكري والمعيشي يتعرّض ومن ثم لم يكن مرشدًا وهادياً لمعظم الناشطين السياسيين والاجتماعيين المسلمين. وغالباً ما لم يتوافر للناشطين المسلمين السياسيين الوقت ولا الرغبة

(*) الحقيقة أن كلام المؤلف في سنة ٢٠٠٠ م ربما كان قائماً على بعض «المظاهر» في هاتين الدولتين. ولكن الحديث ينبغي أن يتغير ونحن نتحدث عن الأحوال «والحقائق» سنة ٢٠٠٩؛ فمشكلات السودان ليست ناتجة عن أن الحكومة «إسلامية»، بقدر ما هي ناتجة عن المشكلات السياسية والعسكرية الخطيرة التي تم توريط السودان فيها من الجنوب إلى دارفور. ومن ناحية أخرى، يبدو الكلام عن إيران في غير محله. (المترجم)

فى القيام بإصلاح إسلامي يقدم الأساس الفكري للتغيير السياسي والاقتصادى الاجتماعى. بل إنهم على عكس أسلافهم، لم يعودوا على هامش المجتمع ولكنهم غالباً ما وضعوا فى موقع تجعلهم لاعبين رئيسيين فى العملية السياسية بل والوصول إلى السلطة. وفضلاً عن ذلك فإن السلطة والشرعية الإسلامية لتقديرهم الجديد للإسلام سوف يتطلب تأييد الجماهير الناقدة للزعماء الدينيين التقليديين.

وتواجه الحركات الإسلامية باطراد المطالب باظهار قدرتها على حل المشكلات بفعالية، لا أن تكون مجرد ناقدين اجتماعيين، بحيث يمكنها تحويل الالتزام الإيديولوجي والشعارات إلى سياسات قوية راسخة وبرامج تستجيب لاهتمامات الوطنية المحلية في مختلف السياقات السياسية الاجتماعية. وينبغي أن تقوم الحركات الإسلامية بهذا العمل بطريقة تعددية في مداها بالشكل الذي يضمن لها التأييد من دائرة عريضة ومتعددة من المؤيدين. ويتضمن هؤلاء الزملاء الناشطين، والعلمانيين، والأقليات الدينية والعرقية فضلاً عن أغلبية قاعدية عريضة من المسلمين الذين، يرغبون في أن يكونوا مسلمين صالحين، ولا يريدون في الوقت نفسه أن يروا استقرار مجتمعاتهم وحياتهم عرضة للاضطراب. ويواجه زعماء الحركات الإسلامية، شأنهم شأن حكام البلاد المسلمة، بشكل خاص تحدياً في الاعتراف بأن الاستبداد والقهر، سواء كان إسلامياً أو علمانياً، يفشل في النهاية في الاستجابة لحاجات الوقت وطبيعته. وهم لم يقدموا الأساس الذي تقوم عليه الشرعية السياسية،

والمشاركة السياسية المتزايدة، والوحدة الوطنية، ومن ثم فإن الإسلاميين يواجهون التحدى لكي يبينوا أنهم يمكن أن يمارسوا النقد الذاتي أيضاً. أنهم أيضاً يمكنهم أن يقوموا بالنقد الذاتي وأن يبينوا تلك الحركات الإسلامية والحكومات الإسلامية التي تتخرط في ال欺辱 والإرهاب باسم الإسلام.

والأمثلة على الاستبداد الذي يكتسب شرعنته باسم الإسلام كما هو الحال في إيران تحت الخوميني، ولibia تحت حكم القذافي، وباكستان تحت حكم ضياء الحق، والسودان تحت حكم البشير، والطالبان في أفغانستان، وكذلك المتطرفين الناشطين في الجماعات الراديكالية في مصر، والضفة الغربية وغزة، وفي الجزائر، تؤكد المخاوف من «تهديد أصولي أو استيلاء الأصوليين على الحكم» كما أنهم يقوضون مصداقية أولئك الذين يسعون إلى السلطة باسم الإسلام. وتتأثر الأسلمة على أوضاع النساء في كثير من البلدان، والهجمات التي يشنها الإسلاميون المتطرفون ضد الأقباط في مصر، والتفرقة ضد البهائيين في إيران ضد الأحمدية في باكستان، وفرض الشريعة الإسلامية على غير المسلمين في السودان وباكستان، كلها أمور تثير قلقاً عميقاً حول حقوق الأقليات في دولة ذات توجه إسلامي. وفي أعقاب الثورة الإيرانية، أدت سياسات حكومة السودان الحالية التي تستند إلى خلفية إسلامية إلى أن يذم الكثيرون مخاطر الاستبداد الإسلامي (أكثر من العلماني). والتمزق السياسي بين الشمال المسلم وغير المسلمين (مسيحيين ووثنيين)

في الجنوب وفرض الشريعة الإسلامية على غير المسلمين، واضطهاد الكنائس المسيحية، كلها ليست سوى عدد من القضايا المستمرة. والتناقض الحاد بين الخطاب الإصلاحي الفصيح لحسن الترابي، زعيم الجبهة الإسلامية الوطنية، عندما كان خارج السلطة، والسياسات الفعلية لحكومة السودان التي تؤيدها الجبهة تميل إلى تقويض مصداقية الزعماء والحركات الإسلامية الأخرى (*). وهي تقدم أيضاً مثالاً أولياً لأولئك الذين يؤكدون على أن الزعماء الإسلاميين يقولون شيئاً عندما يكونون خارج السلطة ويتصررون بطريقة مختلفة تماماً عندما يتولون مقاليدها. وتبقى أسئلة خطيرة حول ما إذا كانت الحركات الإسلامية، التي تصر على حقوقها الديموقراطية وحق تقرير المصير باعتبارها من حقوق الإنسان الأساسية، ستعطى هذه الحقوق نفسها لجميع المواطنين إذا ما تولت السلطة أم لا.

الإسلام وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية :

كانت التسعينيات اختباراً لقدرة المخلصين السياسيين وصانعي السياسة على التمييز بين الحركات الإسلامية التي تشكل تهديداً وتلك التي تمثل محاولات شرعية أصلية للإصلاح وإعادة توجيه مجتمعاتها.

(*) كان هذا قبل الطلاق السياسي بين نظام البشير الحاكم في السودان وحسن الترابي والذي انتهى ببعاد الترابي من دوائر السلطة ثم اعتقاله فيما يشبه الانقلاب. (المترجم)

وبنفس القدر من الأهمية، فإنها تشير تساؤلات حول قدرة صانعى السياسة على التمييز بين أهداف السياسة الخارجية قصيرة المدى والمصالح بعيدة المدى، وبين الخوف من تهديد إسلامي مثل الكتلة الصماء وحقيقة التي تتسم بالتنوع والاختلاف. وعلى الرغم من أن الأغلبية الواسعة للمنظمات الإسلامية تسعى إلى العمل من داخل النظام، فإن التنظيمات المقاتلة الراديكالية التي تحبذ العنف وسيلة للاستيلاء على السلطة وتأسيس دولة إسلامية مستمرة في الوجود. وهناك عدد من المنظمات الإسلامية تحمل أسماء مثل الجهاد، والجماعة الإسلامية، وحزب الله، و«الناجون من النار»، وجيش الله، وجبهة التحرير الإسلامية، وفيلق الانتقام التركي، مستمرة في العنف والإرهاب.

وينبغي الاعتراف بأن الاستقرار بعيد المدى للحكومات والمجتمعات في المنطقة وصورة الولايات المتحدة ومصداقيتها أمور سوف يتم اختبارها في السنوات العشر القادمة من خلال (١) قدرة الحكم المسلمين على الاستجابة للأصوات الديمقراطية الداعية إلى التغيير بغرس ثقافة سياسية وقيم ومؤسسات ثقافية تطور قدرًا أكبر من المشاركة السياسية وتقوى المجتمع المدني (٢) ومدى قدرة صانعى السياسة الغربيين على اتخاذ منظور مقارن يعترف ويستجيب بطرق مختلفة للأشكال المتعددة للإسلام السياسي.

لقد حكمت الثورة الإيرانية الكثير من سياسات الشرق الأوسط والمحا مهم الغربية عن العالم المسلم خلال الثمانينيات والتسعينيات. وقد

برهنت هذه السنوات العشر على أنها عقد من التحالفات والانحيازات الجديدة التي تحدّت فيها حركات إسلامية كثيرة مجتمعاتها وتحدت الغرب على حين استمرت أقلية راديكالية عنيفة في تهديدها المباشر للدولة والمجتمع. والمذبحة التي جرت على السائحين في الأقصر بمصر، وبالقاء القنابل وموت الموظفين الأميركيين في السعودية، والجزرة التي نجمت عن تفجير السفارتين الأميركيتين في كينيا وتanzانيا، كلها كانت من عوامل التذكرة العبوس بالتهديد الذي يشكله المتطرفون وحربيهم العالميّة ضد الغرب وهاجمت صواريخ كروز الأميركيّة القواعد التي يشتبه أن الإرهابيين يتدرّبون فيها، وموقع يدعىّها أسامة بن لادن، مما زاد في توقيع الصراع المستقبلي بين الإرهاب الدولي والغرب في القرن الحادي والعشرين.

والإسلام المعاصر يشكل تحدياً أكثر منه تهديداً. إذ إنه يتحدى الغرب أن يعرف وأن يفهم تنوع التجربة الإسلامية، كما أنه يتحدى الحكومات المسلمة أن تكون أكثر استجابة للمطالب الشعبية بالتحرر السياسي والمزيد من المشاركة الشعبية، وأن تتسامح بدلاً من أن تقهر حركات المقاومة غير العنيفة، وأن تبني مؤسسات ديموقراطية يعول عليها، على حين تحتوي التطرف والإرهاب العنيف.

ويزيد التأييد الأمريكي والأوربي للأنظمة القهيرية من نزعه العداء للغرب ومن نزعه العداء لأمريكا، على نحو ما بينت الأحداث في حالة شاه إبران ولبنان، ومصر، والجزائر والضفة الغربية وغزة، إذ إن عاطفة

قوية مشحونة بالعداء ضد الغرب، ضد الأميركيين خاصة، موجودة بين الكثير من المعتدلين والراديكاليين على السواء، وبين العلمانيين والإسلاميين كذلك. وهي تبدو واضحة في الميل إلى اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية معادية للإسلام وأنها منحازة انجذاباً أعمى لإسرائيل، وإلقاء اللوم على الغرب وتفوزه السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، في الشرور التي حاقت بالمجتمعات المسلمة. وفي الوقت نفسه، فإن مساواة «الخومينية» «بإسلام» و«الراديكالية العنفية» بكلة صماء «أصولية» ينبع عنها افتراض أن الحركات الإسلامية معادية للغرب بالطبيعة أو ببنائها الداخلي. وهذا يحول الانتباه عن أسباب نزعة العداء لأمريكا أو الراديكالية. فالحركات غالباً ما يكون دافعها هو الاعتراض على سياسات غريبة بعيتها وتصريفها غريبة محددة وليس بداع من العداء الحضاري. فالاختلافات بين المجتمعات المسلمة والمجتمعات الغربية (كما هي بين الدول الوطنية) يمكن شرحها بأفضل طريقة من خلال المصالح السياسية والاقتصادية الاجتماعية، والثقافية المتنافسة بدلاً من شرحها في ضوء صدام الحضارات. فالوجود الأمريكي والسياسة الأمريكية، وليس الحقد والكراهية النوعية للأميركيين، غالباً ما يكون هو القوة الدافعة وراء الأعمال التي تتم ضد الحكومة الأمريكية، والأعمال والمصالح العسكرية الأمريكية. ويمكن خدمة المصالح الأمريكية على أفضل وجه من خلال سياسات تسير على الخط الرفيع الفاصل بين التعاون الانتقائي الحذر مع الحلفاء في العالم المسلم

وتوارزنه بالاتصال بالسياسيين البدلاء وحركات المعارضة، والأهم من ذلك، انتهاج سياسة متسقة إزاء حقوق الإنسان، بما في ذلك حق المواطنين في تحديد مستقبلهم.

كان افتراض أن خلط الدين بالسياسة يؤدي بالضرورة إلى التعصب والتطرف عملاً رئيسياً في استنتاج أن الإسلام والديمقراطية لا يمكن أن يتواافقاً. والإخفاق في التفرقة بين الحركات الإسلامية - بين تلك الحركات المعتدلة (أى غير العنيفة والمستعدة للمشاركة من داخل النظام) وتلك الحركات العنيفة والثورية - تبسيط مُخلٍّ وعقيم. فالحركات أو الأحزاب الإسلامية التي تشارك في النظام، وتشترك في النشاط الاجتماعي السياسي، لا تهدد بالضرورة النظام السياسي، ولكنها يمكن أن تكون خطراً في عيون الحكام المستبددين والذئاب الصفراء عندما يقدم الإسلاميون بديلاً سياسياً جذاباً. ولا تساوى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (وكذلك وسائل الإعلام) بين أفعال زعماء اليهود أو المسيحيين المتطرفين أو جماعاتهم المتطرفة وبين اليهودية والمسيحية. سواء كان الأمر يتعلق بتفجير مراكز وعيادات الإجهاض، أو مذبحة جرت على المسلمين أثناء الصلاة في جامع مدينة الخليل بفلسطين، أو سياسة الصرب (المسيحيين) في الإبادة العرقية في البوسنة، نجد أن هناك خطأً حاداً يفرق بين العقائد الدينية والمتطرفين الذين يستغلون الدين بلا سند من الشرعية لتبرير أفعالهم.

ولم تقم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالمثل بإدانة، خلط الدين بالسياسة في جنوب إفريقيا وإسرائيل وبولندا وشرق أوروبا أو أمريكا اللاتينية أو اعتباره، تهديداً بالضرورة. وغالباً ما يغيب التناول العادل المقارن في التمييز عندما يكون الحال متعلقاً بالإسلام. إذ إن ربط كلينتون بين القذافي والإرهاب الليبي وبين الحركة الأصولية الإسلامية على امتداد العالم عندما أعلن عن قصف الولايات المتحدة لليبيا، أكد ما يراه الكثيرون تعاملأً أمريكياً جاماً معادياً للإسلام في معاملة العالم المسلم. وخطاب كويل نائب الرئيس في حفل التخرج سنة 1999 في الأكاديمية البحرية، الذي ربط فيه بين النازية والأصولية الإسلامية الراديكالية، قد كشف عن موقف مشابه يشي بالجهل،

ومنتظور «خطر إسلامي» جامد غالباً ما يحرك الولايات المتحدة الأمريكية لتأييد الأنظمة القمعية في العالم المسلم، ومن ثم تؤدي إلى تحقيق النبوءة بنفسها. فالحكومات التي تحبط عملية المشاركة بإلغاء الانتخابات أو بقمع الحركات الإسلامية الجماهيرية التي تبرهن على كفافتها في الانتخابات، كما حدث في تونس والجزائر ومصر وتركيا، تشجع أو تخاطر بتحويل الحركات المعتدلة إلى حركات راديكالية وظهور أشكال جديدة من التشدد والتطرف. وعلى أقل تقدير، فإنهم يثبتون الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لها معيار مزدوج في تطويرها وحمايةها الديمقواطية وحقوق الإنسان.

إن تاريخ تجارب العرب وغير العرب، ولاسيما الإخوان المسلمين في مصر والجماعة الإسلامية في باكستان، يحمل الكثير من المعلومات فيما يخص الرابط بين قمع الدولة والراديكالية. إذ إن قمع جمال عبد الناصر للإخوان المسلمين، ودوماتة عنف الدولة والعنف المضاد من جانب الإخوان المسلمين، قد أفرز أشد التفسيرات الإيديولوجية نضالية على يد سيد قطب وبروز جناح راديكالي داخل جماعة الإخوان المسلمين. كما أن قهر الإخوان في السنتينيات أدى بالكثيرين إلى استنتاج أنه تم استئصالهم تماماً. والحقيقة أن تجربة السجن والقهر أدت بعد أكثر من عشر سنوات إلى تكوين جماعات منشقة متطرفة عنيفة مثل التكفير والهجرة وجماعة الجهاد، وإلى اغتيال أنور السادات، والفصائل التي أفرجها اليوم.

وعلى العكس، فإن الحركات الإسلامية مثل الجماعة الإسلامية في باكستان (أو حركة الشباب الإندونيسي و ABIM في ماليزيا) استطاعت أن تعمل من داخل النظام. وصار للجماعة الإسلامية تأثير سياسي، وشاركت في الانتخابات، ولم تلجأ إلى العنف أبداً، كما أنها لم تشكل تهديداً ثورياً على الإطلاق. إذ إن نظاماً سياسياً أكثر انفتاحاً في باكستان، كما في ماليزيا، قد ساعد أحزاب المعارضة، بما فيها عدد من الأحزاب والمنظمات الإسلامية، على أن تعمل من داخل النظام السياسي. وعلى الرغم من أن الجماعة الإسلامية، مثل غيرها من التنظيمات الإسلامية والزعماء المسلمين في باكستان وماليزيا،

شاركت عموماً من داخل النظام، فإن التعديلية السياسية حالت بينها وبين احتكار دور المعارضة السياسية أو الدينية. فقد تم إدخالها في الحكومة كما عملت في المعارضة، ولكنها لم تكن أبداً قادرة على التحكم في السياسة الانتخابية. وفي الوقت نفسه، فإن تجربتها كحزب سياسي قد أجبرتها على أن تصير أكثر مرونة وفعالية، وهي سياسة أثبتت أنها مفيدة ولكنها أيضاً تقسيمية من الناحية التنظيمية.

وتقديم الجزائر مثلاً عصرياً على قهر الدولة وما ينبع عنها من استقطاب وراديكالية في المجتمع. إذ إن تجربة عنف النظام، والسجن، والتعذيب ساقت الكثيرين إلى الانسحاب من المشاركة في العملية السياسية، مقتنعين بأن القوة أو العنف هي الملاذ الوحيد في مواجهة نظام قمعي. وفي مصر، رد محمد الهضيبي، زعيم الإخوان المسلمين، على حكومة مبارك عندما شوشت على التفرقة بين الجماعة الإسلامية الراديكالية وعاملت الإخوان المسلمين بخشونة، محذراً من أنه «إذا كان مؤيدوناً يعتقدون أننا لانتقدم في قضيائنا، وإذا نالهم الإحباط من هذه النكسات، فإن بعضهم قد يتحول إلى التشدد»^(١٢٨). وردد فهمي هويدى صدى هذه الرسالة، وهو صحفي مصرى بارز ذو توجه إسلامى (ولكنه ليس عضواً في جماعة الإخوان المسلمين)، عندما حذر من أن هجمة الحكومة ضد قيادة الإخوان سوف تقود الجيل الأصغر إلى العمل الراديكالي في مواجهة الظلم الاجتماعي^(١٢٩). إذ إن جماعات متطرفة جديدة سيتم تفرييخها عندما تثور بوامة من عنف الدولة والعنف المضاد

من جانب الإسلاميين الراديكاليين لاستقطاب المجتمع وتمزقه. والمواطنون مجبون على الاختيار بين الحكومات التي يتزايد استبدادها و«تهديد أصولي راديكالي» على حين تخفى أرض الوسط في عالم يكون فيه المرء إما «معنا أو ضدنا». ولم تعد الحكومات (كما هو الحال في الجزائر وتونس ومصر وتركيا) تميز بين الجراحة الجذرية لواجهة أو استئصال الثوريين أصحاب العنف وبين المواجهة مع المعارضة غير العنيفة، وإنما تضع الكل سويا في حزمة واحدة، بزعم أن هناك تهديداً أصولياً ذا قاعدة عريضة. والنتيجة، كما هو الحال في الجزائر، يمكن أن تكون معركة بين دولة متشددة مستبدة ومعارضة إسلامية متشددة وعنيفة بالقدر نفسه يصير فيها أغلبية مواطنى الدولة هم الضحايا. والقمع العشوائى الذى مارسته الحكومة الجزائرية ضد الإسلاميين قد نافسته الميليشيات الإسلامية المتشددة، مثل الجماعة الإسلامية المسلحة بفعالها العنيفة ضد المفكرين والصحفيين والنساء اللاتى لا تتزمن بالمقاييس الإسلامية التى صاغوها بأنفسهم.

ويتم تفسير صمت الولايات المتحدة والغرب الرسمي ودعمها الاقتصادي والسياسي والعسكري لمثل هذه الأنظمة باعتباره تأمراً وعلامة على المعيار المزدوج للغرب في تطبيق الديمقراطية. فالأنظمة القمعية وانتهاك حقوق الإنسان، مع سياسة غربية راضخة تجاه مثل هذه الأفعال، يمكن أن تخلق ظروفًا تؤدي إلى المواجهة السياسية والعنف. إذ إنها تساعد الحكومات في العالم المسلم وبعض صانعى

السياسة الغربيين لكي يدعموا بشكل ظاهري حجتهم ونبيوتها المسبقة بأن الحركات الإسلامية عنيفة بتركيبها ضد الاعتدال وتمثل تهديدا للاستقرار الوطني والإقليمي.

وعلى العكس مما نصح به البعض، فإنه لاينبغى على الولايات المتحدة، مبدئيا، أن تعرّض على تطبيق الشريعة الإسلامية أو دخول النشطاء الإسلاميين في الحكومة^(١٢٠). ويجب تقييم السياسيين الإسلاميين والجماعات الإسلامية بنفس العاير التي تطبق على غيرهم من الزعماء المحتملين أو الأحزاب المعارضة. وعلى الرغم من أن بعضهم رافقون، فإن الكثيرين من الزعماء أو الحكومات ذات التوجه الإسلامي سوف يكونون ناقدين وانتقاديين في علاقاتهم مع الولايات المتحدة. وعلى أية حال، فإنهم عموما سوف يعملون على قاعدة من المصالح الوطنية وسوف يظهرون قدرًا من المرونة تعكس قبولهم لحقائق العالم الذي يعيش على الاعتماد المتبادل. ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة لأن تُظهر بالقول والفعل إيمانها بأن حق تقرير المصير والحكومة المنتخبة يتضمن قبول نولة إسلامية التوجه ومجتمعا إسلاميا طالما أنه يعكس الإرادة الشعبية ولا يهدد مصالح الولايات المتحدة بصورة مباشرة.

وبينما تتنافس البلاد المسلمة مثل تركيا وإيران وباكستان والعربية السعودية من أجل النفوذ الثقافي والسياسي في الدول البارزة في جمهوريات وسط آسيا المسلمة، فإن الغرب عموما، والولايات المتحدة

بشكل خاص، سوف يكون بحاجة إلى موازنة استعداده العلماني وبالتالي تفضيله الواضح والظاهر لتطوير «الإسلام العلماني» في تركيا، وهي صورة علمانية كشفت تهافتها الانتخابات البلدية والبرلمانية، التي فاز فيها حزب الرفاه الإسلامي ويرزق قوة سياسية رئيسية. ففي الانتخابات البلدية اكتسح الإسلاميون الانتخابات البلدية المحلية وعينوا العُمد في إستنبول وأنقرة عاصمة دولة أتاتورك العلمانية. ومن ثم تولى نجم الدين أربكان منصب رئيس وزراء تركيا سنة ١٩٩٦م، وكانت استجابةً لأوروبا والولايات المتحدة لاستقالته تحت تأثير نقوذ المؤسسة العسكرية التركية، والتي تلتها حل حزب الرفاه، قد أدت إلى جعل العلاقات التركية - الغربية أكثر حساسية. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين قد يرغبون في تقوية الحكومة التركية، فإنهم لا يستطيعون أن يظهروا بمظهر من يطور «نوعاً» مخصوصاً من الإسلام، وهي حركة يمكن أن تؤدي إلى وصم النموذج العلماني التركي بأنه ليس سوى شكل آخر من أشكال «الإسلام الأمريكي».

وينبغى على الولايات المتحدة أن تتجنب الظهور بمظهر من يتدخل في برامج الأسلامة التي بدأتها الدولة، أو من يعارض نشاطات المنظمات الإسلامية التي لا تشكل تهديداً لها.

ويجب تنفيذ السياسة الأمريكية، باختصار، في السياق الذي يتم فيه الاعتراف بالفارق الإيديولوجي بين الغرب والإسلام، وبقدر الإمكان، قبول هذا الاختلاف أو التسامح إزاءه على الأقل. لقد لاحظ أمير ويلز في

خطاب رئيسي عن «الاسلام والغرب» أن «الغالبية العظمى من المسلمين، على الرغم من تقوفهم وتدينهم الشخصى، معتدلون فى سياستهم.. وهو ما يربط عالمنا سويا بروابط أقوى كثيراً من العوامل التى تفرق بيننا»^(١٣١) وقدم كبار موظفى الخارجية الأمريكية مثل إنوارد چيرچيان، مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى أثناء رئاسة بوش الأب، وروبرت هـ. بليترو مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى أثناء رئاسة كلينتون إسهامات مهمة. إذ أكد چيرچيان على أن الولايات المتحدة لا تعتبر الإسلام أو الحركات الإسلامية عدوا لها. بل إنها تعترف بحق المنظمات فى المشاركة فى العملية السياسية، بشرط ألا تستغل الانتخابات الديموقراطية للاستيلاء على السلطة، بمعنى أنها تأتى إلى السلطة مدفوعة بالإيمان بمبدأ «رجل واحد، صوت واحد، زمن واحد»^(١٣٢) أما روبرت بلليترو فقد لاحظ أن «صورة الإسلام فى ذهن قارئ الصحف العادى هي فى الغالب صورة عن حركة ثابتة معادية للغرب ومستعدة لاستخدام العنف والإرهاب للوصول إلى غاياتها» وعلى العكس، لاحظ أن هناك عددا كبيرا من الجماعات المسلمة الشرعية المسئولة ذات الأهداف السياسية. وعلى أية حال هناك أيضا إسلاميون يعملون خارج القانون... {وأولئك} الذين يتبنون العنف لتحقيق أهدافهم يسمون بحق المتطرفين، والمتطردون في الشرق الأوسط، كما في أي مكان آخر، يمكن أن يكونوا علمانيين أو دينيين»^(١٣٣)، وقد اعترف بلليترو بأن بعض الجماعات الإسلامية تشارك من داخل النظام فى

بلادها على حين يستخدم البعض الآخر العنف ضد الحكومات القائمة وضد مواطنיהם. ولاحظ مثل سلفه إنوارد چريچيان أن «الشكوك تساؤرنا حول أولئك الذين سوف يستخدمون العملية الديموقراطية للوصول إلى السلطة فقط لتدمير العملية لكي يمسكوا بزمام السلطة والسيطرة السياسية»^(١٣٤).

وتعكس سياسة الولايات المتحدة تجاه الجزائر الخيارات الصعبة والتناقض الذي يقع فيه صانعو السياسة. وقد تعرض تصريح چريچيان عن سياسته بعد وقت قصير عندما تدخل العسكريون الجزائريون، وتم إلغاء الانتخابات، وقمع جبهة الإنقاذ الإسلامية. وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية، مثل معظم الحكومات الغربية، غارقة في الصمت. وإذا كان صناع السياسة الأمريكيون طوال سنوات حكم ريجان وبوش مهمومين أساساً بتتصدير إيران الثورة، فإنهم لم يكونوا يتوقعون، ومن ثم لم يكونوا جاهزين، لمواجهة احتمال قيام حكومة إسلامية منتخبة. ومع هذا، فمع مرور الوقت تدهور الموقف في الجزائر، وطورت إدارة كلينتون سياسة أكثر اتساقاً بشكل ظاهر. وفي تقريره الذي يحمل عنوان «الإسلام وسياسة الولايات المتحدة» أصرَّ بلبيترو على أن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بتطوير مؤسسات ديموقراطية وواصل ملاحظته بأن «أراغنا عن الجزائر، التي هي في معممة بعث إسلامي، تقدم مثالاً حياً على سياستنا وممارستنا. إذ إن حكومة الولايات المتحدة اعتنقت لزمن طويل وأكملت مراراً للزعماء الجزائريين في أعلى مستوى أن هناك

حاجة ماسة لحوار سياسى حقيقى... وإلى رسم مسار جديد وديمقراطي للجزائر. ونحن نتفق مع الأحزاب الجزائرية الكبرى التى تصر على أن هذه العملية يجب أن تشتمل على مشاركة سياسية أوسع بحيث تضم كل القوى السياسية فى البلاد، بما فى ذلك الزعماء الإسلاميين الذين يرفضون الإرهاب»^(١٢٥). ومن سوء الحظ أن هذا التعاطف غير موجود فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تونس. إذ إن حكومة تونس استخدمت القمع لتجريم حزب النهضة، وعلى نحو ما شهد بليترو فى شهادته أمام الكونجرس «إن الرئيس بن على قد أعيد انتخابه لمدة أخرى لمدة خمس سنوات، وحصل على ٩٩,٩١ بالمائة من الأصوات فيما اعتبره الكثيرون نتيجة حدتها الرئيس سلفاً. وقد كتب المراقبون السياسيون فى الموقع عن حوادث من النشاطات الانتخابية الخطأة مثل إزالة الحاجز فى بعض الواقع الانتخابية. وتم حبس اثنين من مرشحى الرئاسة لفترة من الوقت ثم أطلق سراحهما فيما بعد»^(١٢٦).

كلينتون والإسلام وال الحرب ضد الإرهاب العالمى :

فى ٧ أغسطس سنة ١٩٩٨ تم تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى كينيا وتنزانيا، مما أدى إلى قتل ٢٦٣ شخصاً وجرح أكثر من خمسة آلاف، وهو ما أعاد صورة الإرهاب العالمى إلى الأذهان من جديد. ومرة

أخرى شهد المجتمع الدولي الهاوش المتطرف من الإسلام السياسي. وكان العنوان الرئيسي في «واشنطن بوست» «شبكة إسلامية عالمية : متعدد الإرهاب يوحد الجماعات ماليا وسياسيا»^(١٣٧).

وفي ٢٧ أغسطس هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية ما زعمت أنه موقع لتدريب ميليشيات الإرهاب تابعة لأسامة بن لادن في السودان وأفغانستان ردا على تهديد الإرهاب العالمي ولتسديد ضربة وقائية ضد قواهده. وكانت استجابة الولايات المتحدة بمثابة علامة على بداية مرحلة جديدة في الحرب ضد الإرهاب ركزت أندادا على الإرهابيين الذين لا يتبعون دولة ما، وركزت بشكل خاص على فرد بعينه متهم بدعم شبكة من المنظمات الإرهابية.

لقد لعبت الميليشيات دورا مهما في سياسات المسلمين في كثير من البلاد. وعلى الرغم من أن بعضها مرتبط بمنظمات تسعى إلى إسقاط الحكومات عن طريق العنف، فإن البعض الآخر مرتبط بمنظمات تعمل من داخل مجتمعاتها. فالجامعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، والجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد الإسلامي في مصر أمثلة واضحة على الثوريين الذين يتبنون العنف. أما حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين اليوم فإنها تعمل داخل المجتمع كما تشتبك في النضالسلح. والطلابان ميليشيا شقت طريقها إلى حكم أفغانستان بالحرب. إن تكوين هذه المنظمات ووجودها وتاريخها، يعكس مدى تعقيدها والقضايا التي يثيرها وجود هذه المنظمات وسجل مسيرتها. وإذا كان البعض سوف

يرفضها ببساطة، وبلا تبصر، أو حتى بلا عقل، باعتبارها منظمات معادية لأمريكا، أو مشتبكة في حرب ضد الغرب، فإن الحقيقة أشد تعقيداً من هذا بكثير. إذ إن أصولها، وإيديولوجيتها، وتطورها، وأساليبها، وجدول أعمالها، على الرغم من إسباغ الشرعية الدينية عليها، هي في الغالب نتاج لعوامل سياسية واقتصادية وكذلك لرؤية دينية-إيديولوجية. ومثلاً كان حزب الله استجابة لغزو إسرائيل ل لبنان، مستلهمها إيران الثورية بقيادة الخميني ومؤيداً منها، فإن الطالبان في أفغانستان كانوا نتاجاً لحركة المجاهدين المقاومة للغزو السوفيتي والمؤيدة من الولايات المتحدة، والفوضى وال الحرب فيما بين القبائل التي أعقبت ذلك. أما حركة حماس فكانت استجابة مباشرة للانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وفيما يعتبر أوضح تصريح رئاسي عن الإسلام والإرهاب، خرج الرئيس كلينتون وهو يعلن عن الضربات الجوية، عن مساره ليميز بين الإسلام والإرهاب، بين عقيدة المسلمين والتشوش الذي يسببه أولئك الذين يرتكبون أعمال الإرهاب باسم الإسلام. وعلى أية حال، فإن النقطة الحرجة ستكون هي العلاقة بين تصريح سياسي والأعمال المحددة التي تقوم بها الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن منظمات مسلمة أمريكية كثيرة وغيرها استحسنت تمييز كلينتون بين الإسلام والإرهاب، فإنها أيضاً عبرت عن اهتمامهم بأن لا يكون هذا إطاراً لدعوة لا يمكن تبريرها بالقانون الدولي للقيام بضربات وقائية داخل حدود الدول ذات السيادة.

وكان الاهتمام مستمراً بقصد مصنع أدوية الشفاء في الخرطوم بالسودان. وزعمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن لديها دليلاً قوياً على أن هذا المصنع ينتج أسلحة كيماوية؛ واحتج السودانيون بأن المصنع ينتج ٩٠ بالمائة من الأدوية التي يحتاجها السودان بشدة. وفي أعقاب ذلك دعا السودان الأمم المتحدة إلى أن ترسل فريق تفتيش. أما дипломاسيون والصحفيون الغربيون في الخرطوم والذين فتشوا الموقع فلم يستطعوا العثور على أي دليل حقيقي على أن المصنع كان ينتج أية كيماويات خطيرة، وسرعان ما اعترف المتحدث باسم الولايات المتحدة بأنهم بنوا استنتاجهم على أساس من تقرير غير كاف من أجهزة المخابرات.

وكما رأينا، شهدت السياسات الإسلامية في التسعينيات سلسلة من الهجمات والتغيرات وحوادث الاغتيال في الداخل وعلى المستوى العالمي. فالسائحون في الأقصر بمصر، وألاف الأشخاص في الجزائر تم ذبحهم، كما هوجمت القوات العسكرية الأمريكية في الرياض والظهران بالملكة العربية السعودية، فضلاً عن تفجير السفارتين الأمريكيةين في كينيا وتنزانيا ومثل هذه الأفعال، بالنسبة لكثيرين من موظفي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تجسيداً لحرب إرهاب عالمية يشنها المناضلون الإسلاميون، خاصة ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها. وصار الرمز الرئيسي لتلك الحرب هو أسامة بن لادن. وهو مليونير سعودي ساد الاعتقاد زمناً طويلاً بأنه «الأب الروحي»

لإرهاب العالمي، وهو رجل وصمه الكثيرون بأنه «مقاول الإرهاب» بسبب دعمه الجماعات والمليشيات الراديكالية^(١٢٨). وهو بالنسبة للبعض يمثل ماجاهدا حقيقيا، محاربا في سبيل الحرية؛ وبالنسبة للبعض الآخر يشكل خطرا يدعم شبكة من الإرهابيين العالميين. وأسامي بن لادن، مثل حماس وحزب الله، له معجبون كما أن له من يدينونه. إذ إن الوجوه الكثيرة لقادة المليشيات وللمليشيات نفسها تكشف عن الأسباب وعن الأدلة التي تؤيد صورتها و هويتها وجودها على السواء.

وأسامة بن لادن الذي يبدو مؤمناً بما تعليم جيد، هو ابن ثرى لعائلة ثرية كان قد رحل لحاربة السوفويت في أفغانستان، في نضال جعله حليفاً في قضية تؤيدها الولايات المتحدة الأمريكية، والملكة العربية السعودية، وباكستان، وغيرهم كثيرون. وسرعان ما صار نقطة محورية بالنسبة لكثيرين من «الأفغان العرب» أولئك الذين جاءوا أيضاً من العالم العربي للمشاركة في الجهاد. وبعد الحرب عاد إلى المملكة العربية السعودية. وعلى أية حال، فإن اعترافاته القوية على حرب الخليج ١٩٩١م، وعلى الوجود العسكري الأمريكي في العربية السعودية جعله يصطدم بحكومته. فقد وجه انتقادات مريرة إلى آل سعود لسماحهم بالوجود العسكري لقوات أجنبية غير مسلمة في وطن أهم موقعين مقدسرين، وصار أكثر نشاطاً في القضايا الإسلامية في العالم الإسلامي كلها. وفي سنة ١٩٩٦ طلب السودان منه أن يرحل استجابة للتهم الأمريكية بأن أسامة بن لادن يستخدم السودان قاعدة في أعماله الإرهابية العالمية، وحينئذ عاد إلى أفغانستان.

ويعتبر أسامة بن لادن في نظر الولايات المتحدة مؤسساً رئيسياً لجماعات الإرهاب. ويحوم حوله الشك بأنه مؤلِّف الجماعات التي تورطت في تفجير مركز التجارة العالمي، والقتال الناري الذي جرى في الصومال سنة ١٩٩٣ وخلف ثمانية عشر قتيلاً من الأميركيين، وحوادث التفجيرات في الرياض سنة ١٩٩٥ وأبراج الخبر في الظهران سنة ١٩٩٦ (وقد أنكر هو كليهما)، وقتل ثمانية وخمسين سائحاً في الأقصر بمصر سنة ١٩٩٧، فضلاً عن التفجيرات في تنزانيا وكينيا. وقد اعترف بمشاركته في الهجمات بالصومال، وعبر عن إعجابه (على الرغم من إنكاره التورط) فقد أسماهم «أبطالاً» بالتفجيرات في الرياض والظهران، وهدد بشن هجمات ضد الأميركيين الذين يبقون على التراب السعودي، ووعد بالرد عالمياً على هجمات صواريخ كروز^(١٣٩). وفي فبراير ١٩٩٨ أعلن تكوين تحالف عالمي بين جماعات المتطرفين، هو الجبهة الإسلامية للجهاد ضد اليهود والصلبيين.

كانت رسالة أسامة بن لادن وقضاياها تتناغم مع مشاعر الكثيرين في العالم العربي والعالم الإسلامي. وفي انتقاد حاد لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه العالم الإسلامي، أدان دعمها «المنazar» لإسرائيل، التي يؤمن أنها المسئولة عن فشل عملية السلام، ورفضها إدانة قصف إسرائيل المدنيين في قانا، بلبنان سنة ١٩٩١، وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار فرض العقوبات على العراق،

التي نتج عنها وفاة مئات الآلاف من المدنيين، ولاسيما الأطفال^(*). كما أنه يرفض بدرجة مساوية «الحملات الصليبية» الجديدة في الخليج ولاسيما الوجود الأمريكي (عسكرياً واقتصادياً) المكثف وتورط المملكة العربية السعودية. وأضاف إلى هذا قضايا جماهيرية أخرى مثل البوسنة وكوسوفو والشيشان وكشمير.

والتركيز على أسامة بن لادن يحمل مخاطر الإحاطة بمصدر واحد من مصادر الإرهاب إلى درجة مرکزية، والتشویش على تعدد المصادر العالمية (إرهاب دولة، وإرهاب لاترعاه الدولة، إسلامي وغير إسلامي) للإرهاب والبالغة في أهمية شخص واحد أيضاً. وهذا التركيز يحمل أيضاً خطر تحويل دفاع أمريكا الثابت عن الديمقراطية والحملة الصليبية ضد الإرهاب العالمي إلى حادثة يمكن أن تحول أسامة بن لادن من عقل يخطط للإرهاب إلى بطل معبد في أجزاء كثيرة من العالم المسلم. إذ إن أعضاء المجتمع الدولي، بمن فيهم الدبلوماسيون الأوروبيون ورجال الأعمال ومن لهم اتصال مباشر مع حادثة مصنع الشفاء (الذى قصفته أمريكا في السودان)، أنكروا مزاعم الولايات المتحدة. واعترف أعضاء في إدارة كلينتون بأنه لم يكن هناك دليل يربط مباشرة بين

(*) كتب إسبوزيتو هذا الكلام قبل الغزو الأمريكي الدموي للعراق وما نتج عنه من تحرير مريع للعراق، والوحشية التي نتج عنها عمليات قتل جماعية للمدنيين، وفرضي المرتزقة العاملين تحت رعاية الولايات المتحدة في العراق الذي تنزف دماؤه حتى اليوم.
(المترجم)

أسامي بن لادن ومصنع الشفاء في الخرطوم، أو أنه يصنع شيئاً سوياً الأدوية (بدلاً من كونه «مصنعاً سورياً للأسلحة الكيميائية» كما كانت التهمة أساساً). وإذا ما أخذنا في اعتبارنا اهتمام أسامة بن لادن بالقضايا الجماهيرية، فإن الحاجة إلى تقديم أدلة قوية على العلاقة بين أسامة بن لادن وأعمال الإرهاب تصبح أكثر من ضرورية. وعلى الرغم من أن مثل هذه الأدلة لن تجرده من اعتباره بالضرورة في عيون رفاقه المتطرفين، فإنها سوف تدمر مصداقيته بشكل أوسع في العالم الإسلامي، كما أنها توفر الأرضية لسياسة أكثر عدوانية للقبض عليه أو لتدمير شبكته ومعسكرات التدريب التابعة له. وبدونها تضع الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في وضع صعب يجعلها تشن ضربات وقائية وتنتهك القانون الدولي وحدود السيادة الوطنية. وقد تم القيام بالعمل دونما تنسيق مع المجتمع الدولي، لا الأمم المتحدة ولا حلفائها الأوروبيين. وبدون أن تقدم الولايات المتحدة الدليل لتبرير أعمالها، تصبح عرضة للاتهامات بغطرسة القوة العظمى أو ما هو أسوأ، بأنها دولة إرهاب أو أنها تتصرف كدولة متواشة.

العنف والثورة والإرهاب قضايا صعبة ومثيرة للجدل بشكل خاص. فعلى الرغم من أن أسامة بن لادن والذين معه، أو الذين عبرُ عن إعجابه بهم، يمثل صورة واضحة لأعمال العنف والإرهاب، فإن كثريين آخرين ليسوا كذلك. إذ إن التمييز بين الاستخدام المشروع وغير المشروع للقوة، بين المعتدلين والمتطوفين، بين الحركات الجماهيرية والإرهابيين، أمر صعب فهناك أناس قلائل، أيًا كان سجلهم الفعلي، يصوروون أنفسهم في

صورة من يمارسون القهر والاستغلال. وهم يحفظون هذه الأحكام للأخرين. ويعتبر الكثيرون من المسيحيين واليهود أن تراثهم ملتزم بالسلام والعدالة الاجتماعية ولكنهم يتسرعون في الاعتقاد بأن تراثاً آخر وشعوباً أخرى (مثل الإسلام والمسلمين) أكثر عسكرية. فحربينا دفاعية وليس عدوانية، فهي «حروب عادلة» ضد المعتدين. أما «حروبهم» فتسير على نهج تراث الحرب المقدسة. واستخدام العنف، والتمييز بين المعتدين والمتطرفين، بين العداون والدفاع عن النفس، وبين المقاومة والإرهاب غالباً ما يعتمد على المكان الذي يقف فيه المرء. والخط الفاصل بين حركات التحرير الوطني والمنظمات الإرهابية غالباً ما يتلوّن بلون موقع الإنسان الذي يحقق له ميزة سياسية ويعتمد عليه. إذ كان أبطال الثورة الأمريكية مجرد عصاة متمردين وإرهابيين في نظر التابع البريطاني، مثلاً كان مناحم بييجن وإسحق شامير وعصابة شتيرن^(*)، ونيلسون مانديلا والكونгрス الوطني الأفريقي، وياسر عرفات حتى وقت حديث ومنظمة

(*) لا يمكن أن يعالج الأمر بهذه النسبة المطلقة التي يضحك بها المؤلف على نفسه قبل أن يضحك على قرائه؛ وإلا كانت النتيجة المنطقية أن يفعل كل إنسان ما يراه في صالحه بغض النظر عن الخطوط الواضحة الفاصلة بين ما هو حق وما هو باطل. فالحزام الأمني ليس موجوداً داخل الأرض التي أقيمت عليها الدولة الصهيونية ظلماً وعدواناً منذ أكثر من نصف قرن من الزمان، وإنما هو موجود داخل حدود دولة أخرى ذات سيادة هي دولة لبنان. والمسألة ليس وجهات نظر مختلفة ولكنها مسألة قانون دولي وحقوق مشروعة لشعب لبنان ولولته. على أية حال، فإن المؤلف يخسر شجاعته العلمية بسرعة أمام أي شيء يتعلّق بالإسرائيليين. (المترجم)

التحرير الفلسطينية يعتبرون من جانب خصومهم إرهابيين يقودون حركات إرهابية. فإن إرهابيو الأمس ربما يصبحون مجرد إرهابيين- أو يمكن أن يصبحوا اليوم من رجال الدولة. إذ إن الجندي «حافظ السلام» في إسرائيل، أو «حزام الأمان» في جنوب لبنان يشكلون «قوة الاحتلال» في عيون الكثريين من العرب واللبنانيين^(*). وما يعتبره البعض حرب مقاومة وتحرير وطني تقوم به حماس في الضفة الغربية وغزة يعتبر بمثابة حكم الإرهاب الذي يقوم به الإرهابيون من وجهة نظر كثير من الإسرائيليين. وقد رفضت الولايات المتحدة أن تستسلم لطلبات بريطانية كثيرة لطبع جماح التورط من جانب الأيرلنديين الأمريكيين في مساندة منظمة جيش التحرير الأيرلندي IRA التي تتهمها الحكومة البريطانية بأنها منظمة إرهابية. واستجابت بالفعل لطلبات من المنظمات

(*) لست أدرى لماذا يصاب المؤلف، على الرغم من شجاعته وفهمه واطلاعه الواسع، بهذا العمى السياسي كلما جاء الحديث عن إسرائيل والصهاينة. إذ إن وضع أبطال الثورة الأمريكية على قدم المساواة مع الإرهابيين الصهاينة أمر يدعو إلى الدشة والعجب: أولاً: أن الأمريكيين كانوا يطلبون الاستقلال عن بريطانيا البعيدة وراء الأطلسي في أرض صارت حق لهم باعتبار الحقائق التاريخية والسياسية الكثيرة.

ثانياً: أن مناحم بيغين واسحق شامير والحركة الصهيونية كلها جاءت من أرض غريبة، لكن تحتل أرض شعب آخر أقام فيها منذ فجر التاريخ وبيني فيها حضارة متعددة المراحل، وارتكب مؤلاء المجازر والمذابح وأعمال الإرهاب لطرد الفلسطينيين الذين لا يزالون يعيشون في مخيمات اللاجئين وفي الشتات حتى الآن.

هل هي «عنصرية الغرب» التي يدينها المؤلف نفسه في كتابه؟ أم الخوف من النفوذ الصهيوني؟ (المترجم)

الإسرائيلية واليهودية الأمريكية باتخاذ عمل لوقف مثل هذا الدعم لنظمات «إسلامية أصولية راديكالية» مثل حماس. وهناك مسائل أو موضوعات مشابهة في كل مكان آخر. فهل لاهوت التحرير المسيحي والحركات التي خرجت من طياته في أمريكا اللاتينية والوسطي مجرد قوة ماركسية سرية ثورية أم هي حركة دينية جماهيرية أصلية؟ والخاصية المعقّدة للموقف تزداد تعقيداً بالاتجاه السائد في النظام العالمي إلى اعتبار أولئك الذين في كراسي السلطة حكامًا أو حكومات شرعية، بغض النظر عن الكيفية التي جاءوا بها إلى السلطة وما إذا كانوا حكامًا مستبدّين أو قمعيين أم لا. ويستخدم وكلاء الحكومة (الشرطة والعسكريون وقوات الأمن) قوة «شرعية» على حين يتم تصوير جماعات المعارضة المسلحة غالباً في صورة المتطرفين أو منظمات حرب العصابات التي ترتكب العنف والإرهاب. فما التطرف؟ وما الإرهاب؟ غالباً ما تعتمد الإجابة على موقف الإنسان. والمثال الأول على التعقيد الحقيقى في هذا الموضوع يتمثل في منظمة حماس، التي يثير تاريخها وأفعالها قضايا رئيسية في أكثر أشكالها حدة.

حماس : حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين :

حماس، هو الاسم المختصر لحركة المقاومة الإسلامية، تقدم مثلاً مثير للجدل ومعقداً في الوقت نفسه للحركة المناضلة^(١٤٠). تأسست حماس سنة ١٩٨٧، من داخل عبادة الإخوان المسلمين، خلال الانتفاضة

الفلسطينية ضد الاحتلال والحكم الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية. وكان من بين مؤسسي حماس الشيخ أحمد ياسين زعيم الإخوان المسلمين المخلول ذو الجاذبية الجماهيرية(*)، وعدد من المهنيين الفلسطينيين (أطباء ومدرسوون ومهندسوون). وقدمت حماس بديلا إسلاميا عسكريا حجب نجاحه الإخوان المسلمين وتحدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي.

العضوية والأنشطة :

حماس حركة دينية اجتماعية سياسية وعسكرية. وعلى الرغم من أن قيادتها قد ضمت بعض الأئمة فإن غالبية أعضائها من المهنيين والتكنوقراط والمتخصصين في الطب والهندسة والعلوم والأعمال. والخلط بين النشاط السياسي والنشاط الاجتماعي وبين حرب العصابات أكسبها دعما ماليا ومعنويا من Palestinians كثريين كما أكسبها مؤيدين متعاطفين في العالم العربي والعالم الإسلامي.

ومن أهم أسباب شعبيتها والانضمام إليها شبكتها المنتدة من المشروعات الاجتماعية والخيرية وبرامجها مثل: دور حضانة الأطفال، والمدارس، والمنح الدراسية، ودعم الطلاب الذين يدرسون في الخارج،

(*) اغتالت القوات الإسرائيلية الشيخ أحمد ياسين في عملية من عمليات «إرهاب الدولة» التي تمارسها بشكل مستمر في فلسطين (المترجم)

والمكتبات، والنواوى الاجتماعيه والرياضية، وغير ذلك من خدمات الرعاية الاجتماعيه. وفي وسط الفقر والمخيمات فى الأراضى المحتلة، قدمت شبكة الخدمات التى تقدمها حماس خدمات ملحة وكسبت لنفسها الاحترام والإعجاب :

«إن حماس تدير أفضل شبكة خدمات فى قطاع غزة... وبسبب بنائها وحسن تنظيمها حازت حماس ثقة الفقراء (وهم الأغلبية الساحقة فى غزة) فى أن تفى بوعودها، ويرون أنها أبعد ما تكون عن الفساد والوصاية الخارجية من نظيراتها العلمانية الوطنية، خاصة منظمة فتح... وبعض كبار الموظفين فى الأونروا (وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين) فى غزة اعترفوا بأن حماس هى الجماعة الوحيدة التى يثقون فيها لتوزيع الطعام على الناس»^(١٤١).

النشاط السياسى والنضال المسلح :

هل هى حركة وطنية أم منظمة إرهابية؟

اشتغلت حماس بالتبعية السياسية والنضال المسلح على السواء. فالنحوات السياسية والمظاهرات الجماهيرية، والإضرابات قد برهنت أنها أدوات سياسية فعالة. ومع أن حماس كانت دائمًا أقلية بين الجماهير، فإنها تتلقى الدعم من الجماهير الأوسع الذين ارتبطوا بتقدم عملية

السلام أو فشلها. والإنجاز الذي حققه مرشحوها في الانتخابات البلدية، والنقابات المهنية، وغرف التجارة وانتخابات اتحادات طلاب الجامعات تصاعد عندما تدهورت العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، كما حدث خلال الانتفاضة. وعندما أجريت أول انتخابات بلدية منذ خمس عشرة سنة في الخليل سنة ١٩٩٢، فاز الإسلاميون المتعاطفون مع حماس، كما فعلوا نفس الشيء سنة ١٩٩٣ في رام الله، وهي مدينة بها جماعة مسيحية فلسطينية كبيرة. وأخذت أكثر من ٤٠ بالمائة من الأصوات في انتخابات النقابات المهنية (الأطباء، المحاسبين، ونقابة المحامين، ونقابة المهندسين، والغرفة التجارية في غزة) كذلك فإن حظوظ حماس في انتخابات الجامعة كانت انعكasa لتقلبات عملية السلام. ففي سنة ١٩٩٢ كسبت حماس وحلفاؤها ٥٢ بالمائة من الأصوات في انتخابات الطلاب بجامعة بيرزيت. وفي سنة ١٩٩٤ فازت حماس فوزاً كاسحاً في معاقل مثل الجامعة الإسلامية في غزة، وكسبت ٢٤ بالمائة من الأصوات وفازت فتح بـ ٦٤ بالمائة في فرع جامعة الأزهر الذي يعد من معاقل حركة فتح.

كان النشاط السياسي والاجتماعي مصحوباً بالنضال المسلح. فقد قام الجناح العسكري لحماس، كتائب عز الدين القسام (نظمت سنة ١٩٩١) بهجمات انتقامية جيدة التنظيم ضد العسكريين والشرطة الإسرائيلية. وإذا كانت حماس منظمة على أساس خلايا سرية صغيرة، فقد استخدمت حرب العصابات، وليس أعمال العنف العشوائية. وفي

ردها على الاتهام بأنها منظمة إرهابية (وهي مزاعم أطلقتها إسرائيل والولايات المتحدة وغيرها) دافعت حماس عن أعمال العنف بأنها رد يتخذ شكل النضال المسلح ضد الاحتلال والقمع الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أن هجمات حماس كانت مقيدة في البداية في نطاق الأهداف العسكرية في الأرض المحتلة، فقد تغير هذا الموقف بشكل عميق بعد اتفاقات أوسلو سنة ١٩٩٣. وردا على حوادث معينة في إسرائيل والضفة الغربية وغزة، شنت كتائب عز الدين القسام هجمات مباشرة في قلب إسرائيل ضد أهداف مدنية وأهداف عسكرية على السواء. وبشكل خاص، تبنت نمطا جديدا من أعمال التفجير الانتحارية في النضال. وتصاعدت هجماتها القاتلة بشكل واضح بعد أن قام المستوطن اليهودي (باروخ جولدشتين) بقتل تسعة وعشرين من المسلمين أثناء صلاة الجمعة في مسجد الخليل يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٩٤. ووعدت الكتائب بانتقام سريع ورد على المذبحة ونفذت خمس عمليات ضد إسرائيل داخل إسرائيل نفسها في مدن الجليل والقدس وتل أبيب. وكان أكبر هجوم مميت هو الذي حدث يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٩٤ في قلب تل أبيب بتفجير أتوبيس وقتل ثلاثة وعشرين شخصا وجرح حوالي خمسين. وتوقفت مفاوضات السلام مرة أخرى في ٢٠ يوليو سنة ١٩٩٧ عندما شن هجوم انتحاري بالقنابل أسفر عن مصرع ثلاثة عشر شخصا وجرح أكثر من مائة وخمسين آخرين في إحدى أسواق القدس. وكشف استخدام العنف ضد المدنيين عن انشقاق عنيف داخل حماس.

وإذا كان بعض قادتها قد رزقهم أنهم لم يكونوا قادرين على السيطرة على بعض أعضاء كتائب عز الدين القسام، فإن خصوم حماس رفضوا هذا التمييز بين جناحها السياسي والعسكري باعتباره نفاقاً.

وحماس، مثل كثيرين، أخذت على حين غرة بموافقة ياسر عرفات الهدئة الخاصة على اتفاقات أوسلو للسلام (أو غزة أريحا) في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٩٣. وعارضه حماس عرفات والاتفاقات ودعوتها للاستمرار في النضال الفلسطيني ضد إسرائيل وضعتها في موضع الخلاف مع كل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل. فقبل الاتفاques كانت كل من منظمة التحرير وحماس تشتراك في أنهما كانتا مرفوضتين باعتبارهما منظمتين إرهابيتين. ثم اعترف المجتمع الدولي بعرفات، «الإرهابي» السابق، رجل دولة ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية^(*). وصارت حماس العدو المشترك (لكل من إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية) وركزت حكومة

(*) كان ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية يتمتعان باعتراف عالمي واسع في جميع أنحاء العالم قبل أوسلو، وكانت إسرائيل والولايات المتحدة، فقط، تطلق عليه اسم «المجتمع الدولي». كله كما يزعم المؤلف. ولم يكن ياسر عرفات «إرهابياً» سابقاً مثل مناحم بيغين أو إسحق شامير، ولكنها انحيازات المؤلف الواضحة وقد تعرض ياسر عرفات لندر إسرائيل وخيانة الولايات المتحدة الأمريكية حينما حاصرته القوات الإسرائيلية مريضاً في رام الله، حتى أوشك على الموت، ونقل إلى الخارج ليموت ضحية للخداع الذي مورس عليه باسم السلام. وعلى آية حال، فإن الشهد تغير تماماً بعد موت ياسر عرفات وكانت آخر فصوله الدموية العدوان الإسرائيلي على غزة في الأساليب المتعددة ما بين نهاية ٢٠٠٨ م وبداية ٢٠٠٩ م (المترجم)

الليكود في إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو على الإرهاب وعلى حماس باعتبارها العقبة الأساسية في طريق السلام، وأصرت على أن تتحرك حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية بفعالية لقمع حماس أو تفكيرها.

ومثل حزب الله في لبنان بعد توقيع اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، ناضلت حماس بعد توقيع اتفاقيات أوسلو باستجابتها لحقائق سياسية جديدة. إذ إن استجابتها عكست مدى الكيفية التي يتشكل بها جدول الأعمال وأساليب العمل لمنظمات إسلامية كثيرة في ضوء السياق السياسي. وعلى الرغم من أن حماس قاطعت انتخابات السلطة الوطنية الفلسطينية التي تم فيها انتخاب ياسر عرفات رئيساً، فإن فترة ما بعد أوسلو شهدت تيارات مختلفة وانقسامات داخل حماس. إذ كانت كتائب عز الدين القسام ترحب في تصعيد النضال لكي تضرب مزيداً من الضربات ضد الاحتلال الإسرائيلي المستمر، وتقويض عملية السلام، وتشجع استمرار الانتفاضة. وناقشت الجناح السياسي الرئيسي عدة أشكال من العمل. فالبعض حبذا المشاركة في العملية السياسية، خوفاً من أن تؤدي عدم المشاركة في الانتخابات إلى زيادة تهميش حماس بعيداً عن غالبية الفلسطينيين الذين شاركوا في الانتخابات. وذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك، وتبينوا فكرة تكوين حزب سياسي لكي يؤكدوا أن صوت حماس كان موجوداً في حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية والسياسات الفلسطينية.

والخلاصة، أنه بالنظر إلى سياسة الولايات المتحدة والإسلام، طوال فترة التسعينيات، فإن الحكومات وصناع السياسة والخبراء قد انقسموا في تناولهم الإسلام السياسي والخيارات السياسية المناسبة. إذ يصر البعض على أنه لا يوجد إسلاميون معتدلون وكل النشطاء الإسلاميين أو التنظيمات الإسلامية تمثل تهديداً (سواء كان مكشوفاً أو مستترًا) ويجب استبعادهم من المشاركة في العملية السياسية. ويميز الآخرون بين المطربين أصحاب العنف والمعتدلين، أولئك الذين إذا أتيحت لهم الفرصة يشاركون من داخل النظام. أما الفريق الأول فيوجه الاتهام بأن الفرق بين الإسلاميين أصحاب العنف والإسلاميين الذين لا يتبنون العنف هو فرق بين الاستراتيجية والتكتيك. ويجادل الفريق الثاني بأن الإسلاميين الذين لا يستخدمون العنف - أولئك الذين يشاركون من داخل النظام - ينبع السماح لهم (بل إن لهم الحق) بالعمل كمنظمات وأحزاب اجتماعية وسياسية. وأولئك الذين يحبذون قدرًا أكبر من الحريات السياسية وينادون بسياسة تستوعب ولا تستبعد الأحزاب الإسلامية يصررون على القول بأن نظاماً أكثر انفتاحاً يقدم مجالاً للمنافسة أوسع، كما يضع مزيداً من الاختيارات أمام الناخبين. وهو يضعف أيضًا قوة الإسلاميين الذين غالباً ما يجتذبون ليس أتباعهم فقط وإنما أيضًا أولئك الذين يرغبون في الإدلاء بصوت احتياج ضد الحكومات الفاشلة أو غير الجديرة. وهم يؤمنون بأن الإسلاميين، عندما تواجههم الحقائق السياسية، سوف يثبتون أنهم أكثر مرؤنة بحيث يبقون سياسياً ويتصرفون وفقاً للصالح الوطني. كما أن الاحتواء يختبر قدرة النشطاء

الإسلاميين على التحرك فيما وراء الشعارات، لكي يثبتوا أو لا يثبتوا قدرتهم على الرؤية السياسية الحقيقة والقيادة.

وكل من سجل بعض الأنظمة الإسلامية (السودان، وإيران وأفغانستان) وأعمال الحكومات العلمانية (تونس، الجزائر، تركيا ومصر) تعكس التسلط والعنف والقمع في سياستها الإسلامية كما تعكس الحاجة إلى تقوية المشاركة السياسية وقيم المجتمع المدني ومؤسساته على السواء.

الإسلام : هل هو تحد أم تهديد ؟

على مدى أكثر من عشر سنوات كانت «الأصولية الإسلامية» تُعرف بشكل متزايد على أنها تهديد للحكومات في العالم المسلم والغرب. هذا الاعتقاد نشأ من تأثير الثورة الإيرانية، ومنظور تصدير الثورة، وربط القذافي والخوميني بالإرهاب العالمي، والهجمات ضد المؤسسات والأشخاص الغربيين التي شنتها جماعات راديكالية تستولى على السلطة من خلال الاغتيال السياسي. وسرعان ما رفض البعض الآخر الإحياء الإسلامي باعتباره ظاهرة مرضية، أو موجة مرت وانقضت أو في طريقها إلى النهاية، ثم لم يلبثوا أن اكتشفوا مجددا أنها تمثل تهديداً حينما حدثت حوادث جديدة أثارت انتباهم وحذرتهم. كان تنوع الإحياء الإسلامي المعاصر ووجوهه المتعددة يخضع لاتجاه يضنه في

كتلة واحدة «الأصولية الإسلامية» التي كان يتم ببساطة مساواتها بالعنف والتطرف الديني أو التعصب، أو الحكومات الدينية التي يقودها الملالي، أو جماعات حرب العصابات الراديكالية الصغيرة.

وقد تحدثت حقبة التسعينيات هذه الافتراضات والتوقعات. إذ لم تكن هناك ثورة أخرى على الطراز الإيراني، كما أنه لم يحدث أن استولت أية جماعة راديكالية على السلطة. بيد أنه لانهاء الحرب العراقية- الإيرانية ولا وفاة آية الله الخومي니 كانت عالمة على نهاية الإحياء الإسلامي. إن إعادة بعث الإسلام في سياسات البلد المسلمة كانت له جذوره الأصلية بعيدة العمق. ولم يتوقف؛ بل إن نفوذه صار ملموساً بشكل أكثر عمقاً ووضوحاً. إذ إن تنوعه وتعدداته، ووجوهه الكثيرة وموافكه العديدة، برزت على السطح وسوف تستمر هكذا. ويمكن أن نرى أثر الإحياء الإسلامي الآن في المدى الذي صار فيه جزءاً من الحياة الإسلامية والمجتمع المسلم ولم يعد مجرد مجال للجماعات الهمashية والناشزة. فالمؤسسات العلمانية تستكمل الآن أو تواجه التحدى من المدارس الإسلامية والعيادات والمستشفيات والبنوك ودور النشر والخدمات الاجتماعية التي يقدمها المسلمين. وقدرتهم على تقديم الكثير من الخدمات الضرورية تؤخذ من جانب الأنظمة على أنها نقد ضمني، وإن لم يكن نقداً صريحاً، أو تهديداً يفضح قدرات الأنظمة المحدودة وإخفاقاتها. كذلك، فإن بروز نخبة بديلة، متعلمة ولكنها ذات ميل إسلامية أوضح، يقدم بديلاً يتحدى أساليب الحياة الغربية في

الكثير مما هو قائم، وما هو مصدر تشاؤم أكثر بالنسبة للبعض، أن عدداً كبيراً من الحركات الإسلامية في السنوات الأخيرة قد انضمت إلى الأصوات التي تناولت بمزيد من التحرر السياسي.

ومن شمال أفريقيا إلى جنوب شرق آسيا، شاركت المنظمات الإسلامية في الانتخابات، كما أنها حققت نجاحاً مذهلاً خيب توقعات البعض. وقد خلق هذا لفراً سياسياً وتحليلياً. إذ إن تبرير إدانة المنظمات الإسلامية وقمعها كان يقوم على أساس أنها منظمات متطرفة عنيفة وأنها مجموعة صغيرة لا تمثل الجماهير وعلى هامش المجتمع ترفض العمل من داخل النظام ومن ثم فهي تشكل تهديداً لكل من الاستقرار الوطني والإقليمي. كما أن رؤية المنظمات الإسلامية تعمل داخل النظام جعلها تهدىداً أكثر قوة للأنظمة في العالم المسلم والبعض في الغرب، وهو أمر يدعو إلى السخرية. وأولئك الذين رفضوا مزاعمها مرّة على أساس أنها منظمات لا تمثل أحداً وأدانوا راديكاليتها باعتبارها تهديداً للنظام، أخذوا يتهمونها حينذاك بأنها تحاول «خطف الديمقراطية» وهذه التهمة صارت عذراً للحكومات في مصر وتركيا والجزائر وتونس والأردن للإبطاء أو الإقلال عن التحرر السياسي أو التحول الديمقراطي. وبعض الخبراء (والحكومات) تحدثوا عن الحاجة أولاً إلى خلق وتطوير وتنمية المجتمع المدني. ولاحظ آخرون أن وجود إطار ديمقراطي في حد ذاته أمر ضروري لتطوير فضاء غير حكومي ومؤسسات (نقابات مهنية، أحزاب سياسية، اتحادات تجارية،

صحافة حرة، تعليم خاص، مؤسسات رعاية طبية واجتماعية، وخدمات)
المجتمع المدني.

وفي كثير من المجتمعات المسلمة، يبقى الدين قوة اجتماعية حافظة، على الرغم من أنها قد تؤدي إلى الفرقة أحياناً، كما يظل ثقافة سياسية شعبية أقل علمانية بكثير من الاعتقاد السائد غالباً. إذ إن قوة الفكرة الدينية أو الاعتقاد الديني، حينما تزاوجت مع الإخفاقات الاقتصادية والسياسية للحكومات القائمة، لم تكن متوقعة ولا مفهومة من جانب أولئك الذين كانوا أكثر اعتماداً على المفاهيم العلمانية - القومية، الاشتراكية، الشيوعية. ونتيجة لهذا، فإن صدمة الثورة الإيرانية والقوة الانتخابية للحركات الإسلامية في الجزائر ومصر والأردن وتركيا أجبرت الكثيرين على أن يواجهوا ما لم يقتنعوا به. وأولئك الذين كانوا يخشون تصدير إيران ثورتها وخلق «إيرانات» أخرى من خلال الثورة العنيفة في حقبة الثمانينيات لم يطمئنوا لشهاد حكومة إسلامية منتخبة. وعلى نحو ما أكدَ واحد من المعلقين «إن الأصوليين الإسلاميين... هم الأعداء الألداء للديمقراطية... ونموزجهم في العمل السياسي الإسلامي هو الجمهورية الإسلامية التي أقامها آية الله الخميني، وهو نظام تحكمه سلطة دينية، والتعذيب والإعدام»^(١٤٢).

لقد تحدى الإحياء الإسلامي العديد من فروض العلمانية الليبرالية الغربية ونظرية التطور الغربية؛ أي القول بأن التحديث يعني علمنة المجتمع وتغريبه بشكل مطرد. وغالباً ما تشكل التحليل وإعداد

السياسات بنظرية علمانية ليبرالية تفشل في الاعتراف بأنها تمثل أيضا رؤية عالمية، عندما تفترض أنها تحمل الحقيقة بذاتها، يمكن أن تأخذ شكل «الأصولية العلمانية». إذ لم تعد العلمانية أو الديمقراطية الليبرالية تعتبر «إحدى» الطرق (أى طريقة واحدة من نماذج ممكناً عديدة وإن رأى البعض أنها الأفضل) ولكنها تعتبر الآن «الطريقة»، وأنا أرى الحقيقي الوحيد للتطور السياسي. وباسم التنوير (العقل والتجريب والتعددية) يوضع حل جديد وشكل جديد. والأشكال البديلة، ولا سيما ما هو ديني منها، يحكم عليها بأنها غير عادلة، وغير عقلانية ورجعية – كما أنها خطر تهديد محتمل في الداخل وعلى المستوى العالمي.

هذا الانحياز العلماني يعمي الكثيرين عن قوة الدين ودوره مصدرًا للإيمان والهوية. فالاقتصاد السياسي أساس فهم ظهور الحركات الاجتماعية. وعلى أية حال، فإنه لا يمكن تقليل قوة الإسلام السياسي إلى مجرد إخفاقات المجتمعات الاقتصادية الاجتماعية. وبالنسبة لبعض المسلمين، وليس كلهم، الإسلام قوة دافعة ومصدر للهداية في الحياة الدنيا والحياة الآخرة على السواء. ولا يمكن أن نرسم ببساطة صورة «للأصولية» تصورها على أنها ابنة الفقر والبطالة. فبينما جاء تأييد جبهة الإنقاذ الإسلامية من الشباب الجزائري العاطل إلى حد كبير، فإن عضوية الإخوان المسلمين في مصر والأردن، تستقطب الشباب الساخطين كما أنها تكون في جزء كبير منها من المهنيين من أبناء الطبقات الوسطى والعليا (معلمين وأطباء ومحامين ومهندسين).

وقد أدى التركيز على «الأصولية الإسلامية» باعتبارها تهديدًا عالميًّا إلى إعادة فرض اتجاه مساواة العنف والإرهاب بالإسلام. ويفشل في التمييز بين الاستخدام المشروع للقوة دفاعاً عن النفس والإرهاب. والأهم من ذلك أن الاستخدام غير المشروع أو تشويش الدين بواسطة الأفراد يحجب إيمان غالبية المسلمين في العالم وممارساتهم. ومثل المؤمنين في الديانات الأخرى، يحب المسلمون أن يعيشوا في سلام. والمساواة العميماء بين الإسلام والأصولية الإسلامية وبين التطرف هو حكم على الإسلام بأفعال أولئك الذين يخالفونه، وهو مقياس لا يطبق على اليهودية وال المسيحية. ويخلق الخوف من الأصولية مناخاً يكون فيه الإسلام والمنظمات الإسلامية مذنبين حتى تثبت براءتهم. فالأفعال مهمماً كانت دنيئة، تلخص بالإسلام بدلاً من أن تنسى إلى التفسيرات الملتوية أو المشوهة للدين الإسلامي. فاليسوعية والبلاد الغربية لها سجل تاريخي في توجيه الحرب، وتطوير أسلحة الدمار الشامل، وفرض مشروعاتهم الإمبريالية؛ ومع هذا فإن الإسلام والثقافة الإسلامية هي التي يتم تصويرها في صورة من لديهم نزعة توسيعية داخلية ولهم ميل إلى العنف وال الحرب (الجهاد). والمخاطرة اليوم تمثل في أن المخاوف المبالغ فيها سوف تؤدي إلى مقياس مزدوج في تطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم المسلم. تأمل حجم الاهتمام الديمقراطي الغربي والعمل من أجل الاتحاد السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية والاستجابة لخرساء

أو غير الفعالة لتطوير الديمقراطية في الشرق الأوسط أو الدفاع عن المسلمين في البوسنة، والهرسك وكوسوفا والشيشان.

وبالنسبة لحكومات كثيرة في العالم المسلم تعتمد على شرعية هشة وتقوم قوتها على أساس القوة والسلط، فإن الخلط بين «الديمقراطية غير المحكومة» والإسلام يبدو حقاً تهديداً قوياً. أما بالنسبة ل الحكومات الغربية، التي طال اعتمادها على التحالفات النفعية مع الأنظمة، مهما كانت غير ديمقراطية أو رجعية، خاضعة لذبائح ذات توجهات غربية، فإن القفز في المجهول باحتمال حكومة أصولية كان أبعد ما يكون عن الجاذبية. ويصدق هذا بصنف خاصة على الجمهوريات الإسلامية في إيران، وأفغانستان والسودان. ونتيجة لهذا، فإن التحدى الذي يطرحه الإحياء الإسلامي في وجه المؤسسة السياسية والثقافية قد تم تحويله بسهولة إلى تهديد.

والتحدي الذي يطرحه الإسلام السياسي لا ينبع عنه بالضرورة دائمًا تهديد للاستقرار الإقليمي والمصالح الغربية. فمن المؤكد أن تلك الجماعات، سواء كانت علمانية أو دينية، التي تحاول فرض إرادتها من خلال الاغتيالات والثورة العنيفة، هي التي تشكل تهديداً مباشراً. وفضلاً عن ذلك، فإن كثيراً من الحركات الإسلامية المعاصرة اليوم تبدو وكأنها تحدي مبادئ تقرير المصير والتعددية السياسية والثقافية التي نتبناها. ومن ثم فإن الحركات الجماهيرية التي تشارك في الحياة السياسية تشكل تحدياً مزدوجاً. فمن ناحية، تجد الحكومات في العالم المسلم وفي

الغرب التي تتبنى التحرر السياسي أو الديموقراطية نفسها في مواجهة التحدى بأن تظل ثابتة على هذه المبادئ نفسها. ومن ناحية أخرى، فإن الحركات الإسلامية، إذا ما جاءت إلى موقع السلطة، ستجد نفسها في مواجهة التحدى بأن تم نفس مبادئ التعددية السياسية والمشاركة السياسية التي تطلبها نفسها، إلى المعارضة وإلى الأقليات.

والتنوع وليس الوحدة الصماء هو الأمر الأكثر طبيعية وليس الاستثناء في السياسات الإسلامية. إذ إن إيران ما بعد الثورة، وباكستان، والسودان، ولبنان، ومصر، والكويت ومالزيا قد أوضحت أنه في مجال السياسات العلمانية، توجد المصالح المتنافسة وجداول الأعمال والزعامة موجودة، وإذا أتيح لها الظهور فإنها غالباً ما تؤدي إلى تقسيم الجماعات الإسلامية بدلاً من أن توحدها داخل البلد. لقد كانت جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر جبهة أو مظلة تنظيمية لتيارات متنوعة من الفكر جمعتها سوياً المعارضة لجبهة التحرير الوطنية الحاكمة في إطار إيديولوجية عامة مشتركة. والمنظمات الإسلامية في باكستان مثل الجماعة الإسلامية ظلت تدعو إلى قيام دولة إسلامية على مدى عشرات السنين، ولكنها أثبتت عجزها عن إنتاج وحدة قيادة مستمرة، ناهيك عن جدول الأعمال الراسخ. وعلى الرغم من وجود التزام إسلامي عام وروابط أسرية، فإن منظمة حسن الترابي الإسلامي ومنظمة صادق المهدى الإسلامية في السودان كانتا مشتبكتين في صراع ضد إدحاماً الأخرى أغلب الأحيان ولم تكونا موحدتين. وبينما هي نفسها الطريقة فإن كلاً

من حركة الشباب الإندونيسي و ABIM في ماليزيا مثل المحمدية ونهضة العلماء في إندونيسيا، على الرغم من أنها منظمات إسلامية، فإنها تختلف اختلافاً مهماً فيما بينها حول الرؤية الإيديولوجية وجدول الأعمال.

وتشكل المنظمات والأحزاب الإسلامية الصوت الوحيد المسموع والوسيلة الوحيدة للمعارضة في أنظمة سياسية : مغلقة نسبياً فالقوة الانتخابية لحزب النهضة في تونس، وجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر، أو الإخوان المسلمين في الأردن، لم تأت فقط من الجماعات الصلبة التي يشكلها الأتباع المخلصون ولكنها جاءت أيضاً من حقيقة أنهم كانوا يمثلون البديل الأكثر مصداقية وفعالية في البلاد. ومن ثم فإنهم تلقوا التأييد من أولئك الذين صوتوا لجداول أعمالهم الإسلامية، وكذلك من أولئك الذين أرادوا ببساطة أن يدلوا بأصواتهم معارض للحكومة. وفتح النظام السياسي يمكن أن يؤدي إلى نمو وقوف أحزاب المعارضة المتنافسة وبذلك تضعف احتكار الأحزاب الإسلامية لأصوات المعارضين. ومن الأهمية بمكان، أن عضوية المنظمات الإسلامية عموماً تشكل أقلية عدديّة ولا تمثل أغلبية الجماهير. ويمكن لحقائق السوق المفتوحة، وال الحاجة إلى المنافسة من أجل الأصوات، والحكم في وسط مصالح مختلفة يمكن أن يجبر الجماعات الإسلامية (وغالباً ما تجبر الأحزاب السياسية العلمانية) على تعديل أو توسيع إيديولوجيتها وبرامجها استجابة لحقائق على أرض الوطن والأوضاع المختلفة

والصالح المتنوعة. وتاريخ الإخوان المسلمين، والجماعة الإسلامية، وحزب الرفاه وغيرها، يشهد بهذه الحقيقة.

وكلاها تواجه التحدى بأن تعترف بأن التحرر السياسي أو التحول الديمقراطي عملية تتطلب بناء مؤسسات ونزع ثقافة سياسية وقيم ثقافية لإقامة مجتمع مدنى قوى. وهذه العملية تتضمن التجربة، كما أنها مصحوبة بالضرورة بالنجاح أو الفشل. ذلك أن تحويل الغرب من الملكيات الإقطاعية إلى الدول القومية الديمقراطية استغرق وقتاً، كما تطلب المحاولة والخطأ. وكان مصحوباً بالثورات السياسية والثقافية على السواء، وهي الثورات التي اصطدمت بكل من الدولة والكنيسة. ونحن نميل إلى نسيان أن التجارب الديمقراطيتين في أمريكا وفرنسا بروزت من طيات تجارب ثورية. إذ إن الديمقراطية الأمريكية الوليدة كانت آنذاك مهددة بالحرب الأهلية الضارية. وعبر عشرات السنين من الديمقراطية، بقيت الحقوق المتساوية محجوبة عن السود الأمريكيين، وسكان أمريكا الأصليين والنساء. إذ إن تحويل الثقافة والقيم والمؤسسات السياسية لم يحدث بين ليلة وضحاها. إنها عملية طويلة مضنية تصاحبها الاختلافات والجدل والمعارك بين الأصوات والفصائل المتنازعة بما تحمله من رؤى ومصالح متنافسة.

واليوم نحن نشهد تحولاً تاريخياً جديداً. فالبلاد في العالم المسلم، مثلما كان الحال في الاتحاد السوفيتي السابق، تمر بتجارب من الضغوط والاحتجاجات التي تطالب بمزيد من التحرر السياسي والتحول

الديمقراطي، كانت ممنوعة في الماضي من جانب الاستعمار، كما منعها فيما بعد الأنظمة التسلطية. وتبقى المخاطرة، لأنها لن تكون هناك «ديمقراطية بلا مخاطر». وأولئك الذين يخافون من وجود تنظيمات إسلامية بعينها في السلطة - كيف ستكون وكيف ستتصرف - لديهم مبرر لقلقهم. وعلى أيّة حال، فإن القمع والقهر الحكومي للمعارضة، وإلغاء الانتخابات، والانتهاك الكلّي لحقوق الإنسان يمكن أن نجده في الأنظمة القائمة في تونس والجزائر حيث كانت نتائج أول انتخابات برلمانية حرة في الوطن العربي قد رفضت وتم سجن الفائزين في هذه الانتخابات. هذه السجلات في مجال المشاركة والتعددية السياسية وحقوق الإنسان موثقة توثيقاً جيداً.

ويبنّما يحلم البعض بخلق النظام العالمي الجديد، وتأمل ملايين عديدة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوب شرق آسيا في قدر أكبر من التحرر السياسي والتحول الديمقراطي، فإن الحيوية المستمرة للإسلام تمثل حقيقة مركبة. إذ إن الحركات المختلفة لا يمكن اختزالها في كتلة واحدة صماء، ولا يمكن أن يقوم تقييمها أو الاستجابة لها على أساس من الصيغ والاستراتيجيات الجاهزة ذات البعد الواحد. إذ يجب رسم الخطوط الفارقة بين الحركات الجماهيرية الأصلية التي تشارك من داخل النظام والثوريين الراديكاليين الذين يتبنّون العنف.

وبالنسبة لمسلمين كثيرين، فإن الإحياء الإسلامي حركة اجتماعية

(وليس حركة سياسية) أهدافها خلق مجتمع ذي عقلية وتوجه إسلامى وليس بالضرورة خلق دولة إسلامية. والحقيقة أن هناك كثرين، ولأسباب نفعية (مثل الاعتراف من السلطة والحكام المستبددين)، أو بسبب استيائهم من التجاوزات التى ترتكبها الجمهوريات الإسلامية مثل السودان وإيران وأفغانستان، يركزون علىأسلمة المجتمع بدلاً من العمل السياسي. وبالنسبة للبعض الآخر، يتطلب تأسيس نظام إسلامي خلق دولة إسلامية. وعلى الرغم من أن البعض يفضلون الثورة العنيفة، فإن البعض الآخر ليسوا كذلك. والإسلام ومعظم الحركات الإسلامية ليسوا بالضرورة معادين للغرب، أو معادين لأمريكا، أو معادين للديمقراطية. وعلى الرغم من أنهم يتحدون الفروض التي عفا عنها الزمن والتي يستند إليها النظام القائم والنظم الاستبدادية، فإنهم لا يهدون بالضرورة مصالح الولايات المتحدة. ويتمثل التحدى الذى يواجهنا فى أن نفهم بشكل أفضل تاريخ العالم المسلم وحقائقه، وأن نعترف بتنوع الإسلام وجوانبه العديدة. هذه المقاربة تقلل من مخاطر خلق نبوءات من لدنا تؤجج الحرب بين الشرق وبين الإسلام المتشدد أو تدعو إلى صدام الحضارات. إن الغرب الذى يهتم بمثله العليا وأهدافه الثابتة عن الحرية وتقرير المصير، يتمتع بنقطة متقدمة مثالية يمكنه من خلالها تقدير قيمة تطلع وأمل الكثرين في العالم المسلم، وهم يسعون إلى تحديد طرق ومسارات جديدة يشقونها صوب مستقبلهم.

- (1) William pfaff, " Still Fighting the Crusades , " Foster's Daily Democrat , November 27, 1990 .

(2) حينما كتبت هذه العبارة لأول مرة، كنت أخشى من أن يظن البعض أن التصريح فقط بعض الشئ .

ثم اكتشفت فيما بعد أن مجلة ناشيونال نشرت مقال دانيال باب بعنوان :

" The Muslims are Conming ! The Muslims Are Coming! " Novmber 19 , 1990, pp. 28-31 .

(3) Edward Said, Covering Islam (New York : Pantheon , 1981), p. 136 .

(4) Boston Globe, July , 27 , 1991 .

(5) Frederic Bichon, " U.S. Drive against Terrorism has Muslims Worried , " Middle east Times Febrary 19-25 , 1995, p. 8 .

(6) David Hirst, " France Back on the Rack : As Algeria's Rage Targets Its Tormented Former Oppressor the Rest of Europe Could Be in Its Sights", The Guardin , Desember 28 , 1994 .

(7) Patrick Bannerman , Islam in Perspective : A Guide to Islamic Society Politics and Law (London : Routledge, 1988), p. 219 .

(8) Amos Perlmutter, " Wishful thinking about Fundamentalism , " Washington Post January 19, 1992 ; David Pryce- Jones , At War with Modernity : Islam's Challenge to the West (London : Alliance Publishers for the Institute for European Defense and Strategic Studies , 1992) ; Michael Youssef , Revolt against Modernity : Muslim

Zealots and the West (Leiden: E.J. Brill , 1985); Samuel p. Huntington , " Will More Countries Become Democratic , " in Global Dilemmas, ed. Samuel P. Huntington and Joseph Nye Jr . (Cambridge : Harvard University Press, 1985), pp. 253-49; Bernard Lewis , " Islam and Democracy , " Atlantic January 1993, pp. 35-42 ; and Martin Yahya sadowski, " The New Orientalism and the Democracy Debate," Middle East Report July - Agust 1993 .

- (9) " People Direct Islam in any Direction They Wish , " Middle East times, 28 May June 3, 1991 , p. 15 .
- (10) For an analysis of the role of Islamic movements in the Gulf war , see Kames Piscatori , ed ., Islamic Fundamentalisms and the Gulf War (Chicago: University of Chicago prss, 1993).
- (11) Fouad Ajami, " Bush's Middle East Memo," U.S. News and World Report, December 26, 1988- January 2, 1989 , p. 75 ; Oliver Roy , The Failure of Political Islam (Cambridge : Harvard University Press, 1994) .
- (12) " Can Islam, Democrcy , and Modernization Co- Exist?" Africa Report, September - October 1990, p. 9 .
- (١٣) أدين بالفضل للأستاذ رمضانى بجامعة فرجينيا على هذه العبارة .
- (14) This attitude is exemplified in Hirsh Goodman , " The Green Curtain , " The Jerusallem Report, June 3, 1993 .
- (15) Judith Miller , " The Challenge of Radical Islam," Foreign Affairs 72, no . 2 (Spring 1993). For an alternative Perspective , see Leon Hadar , " What Green Peril?" Foreign Affairs 72, no. 2 (Spring 1993) .
- (16) " Tunisia Warns of Islamic Radicals," Washington Times, October 25 , 1991 .
- (17) Ibid .

- (18) Michael Parks, " Israel Sees self Defenfing Wesd Again , " Los Angeles Times, Januay 2, 1993 .
- (19) Peter Rodman , " Don't Look for Moderates in the Islamic Revolution" International Herald Tribune , Januar 4, 1995 .
- (20) Ferg M. Bordewich , " A Holy War Heads Our Way , " Readers Digest . january 1995 , pp. 76-80 .
- (21) Thomas Kamm, " Clash of Cultures : Rise of Islam in France Rattles the Populace and Stirs a Backlash, " Wall Street Journal , January , 5 , 1995 .
- (22) " Focus : Islamic terror: Global Suicide Squad , " Sunday Telegraph , January 1995 .
- (23) Steven Emmerson , " Jhad in Amarica , " PB8 1994 .
- (24) " Algerians In London Fund Islamic Terrorism , " Sunday Times, January 1, 1995 .
- (25) Patrick Sookhdeo , " Prince Charles Is Worng- Islam Does Menace the West, " Daily Telegraph , December 19, 1996 .
- (26) Bernard Lewis , " The Roots of Muslim Rage," Atlantic Monthly , September 1990 , Samuel P. Huntington , " The Clash of Civilization , " Foreign Affairs no. 3 (Summer 1993) .
- (27) Lewis, " Roots of Muslim Rage." .
- (28) Lewis , " Roots of Luslim Rage," p. 2.
- (29) Goodman, " The Green Curtain ".
- (30) Rodinson, " The Western Image and Western Studies of Islam", in Josph Schacht and C.E. Bosworth , eds., The Legacy of Islam (Oxford : Oxford U. Press, 1974),p. 67 .
- (31) Lothrop Stoddard, The New world of Islam (New York : Scribner's 1921), pp. 23-24 .

- (32) As quoted in New York Times, June, 1 , 1919 , p. 9 .
- (33) Raymmond Aron," L'Incendi," L'Express, December 1, 1979, as quoted in James Piscatori , Islam in a World of Nation States (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 39 .
- (34) Cyrus Vance, Hard Choices : Critical Years in Amercian Foreign Policy (New York : Simon & Schuster , 1983), pp. 408-410 , as quoted in Piscatori , Islam in a World of Nation States .
- (35) As qouted in Huntington , " Clash of Civilizations," p. 32 .
- (36) Parks , " Israel Sees Self Defending west Agian".
- (37) John Darton, " Islamic Fundamentalism Is on the Rise in Turky , " International Herald Tribune , March 3, 1995 , p. 2 .
- (38) Charles Krauthammer , " The New Crescent of Crisis : Global Intifada," Eashington Post, February 16, 1990 .
- (39) Goodman , " Green Curtain".
- (40) Krauthammer , " New Crescent of Crisis" .
- (41) Ibid .
- (42) " Exit Lebanon , " New Republic, November 12, 1990.
- (43) For a discussion of this Point , see Piscation , Islam in a World of Nation States, p. 149 .
- (44) Lewis , " Roots of Muslim Rage," pp. 56-60 .
- (45) Piscatori , " Islam in a World of Nation States, p. 38 .
- (46) Lewis , " Roots of Muslim Rage", p. 59 .
- (47) Huntington , " Clash of Civilization? " pp. 22-39 .
- (48) Ibid., p. 23 .
- (49) Ibid .. p. 23 .
- (50) Ibid .. p. 24 .

- (51) Huntington , The Clash of Civilization and the Remaking of World Order (New York : Simon & Schuster, 1997) , p. 217 .
- (52) Ibid ., p. 218 .
- (53) Huntington , " Clash of Civilization ?" .
- (54) Ibid ., pp. 45-48 .
- (55) Ibid ., p. 31 .
- (56) Ibid ., p. 40 .
- (57) Ibid ., pp. 34-35 p. 254 name of section (Islam'a Bloody Borders) and Phrase," Islam's borders are bloody and so are its innards" p. 258 .
- (58) Huntington , Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, p. 258 .
- (59) Huntington , " Clash of Civilization , " p. 36 .
- (60) Patrick Buchanan, " Rising Islam May Overwhelm the West , " New Hampshire Sunday News, August 20 , 1989 .
- (61) Ibid.
- (62) Krauthammer , " New Crescent of Crisis.
- (63) Charles Moore," Time for a Mora Liberal and Racist Immigration Policy , the Spectator , October 19 , 1991 .
- (64) Buchanana , " Rising Islam".
- (65) Tariq Azim- Khan , a member of the Muslim Forum, as quoted in the Independent, October 29, 1991 .
- (66) Hesham El- Essawy , chairman of the Islamic Society for the Promotion of Religious Tolerance, as quoted in the Independent .
- (67) Claire Hollingsworth , International Herald Tribune November 9, 1993 .

- (68) Bernard Levin , The Times , April 21 , 1995^a.
- (69) Patrick Sookhdeo , " Prince Charles Is Wrong.
- (70) Islamaphobia : A Challenge for Us all (London: Runnymede Trust, 1997), p. 10 .
- (71) Ibid.
- (72) Ibid.
- (73) As quoted in the Next Threat: Western Perceptions of Islam , ed . Jochen Heppler and Andrea Lueg (London : Pluto Press, 1995), p. 9 .
- (74) Ibid .. p. 13 .
- (75) Ibid., p. 9 .
- (76) Ibid .. p. 16 .
- (77) Kamm, " Clash of Culturees" .
- (78) Dominique Moisi , of France's Institute of International Relations, as quoted in Judith Miller, " Strangers at the Gate : Europe's Immigration Crisis , " New York Times Magazine, September 15 , 1991 , p. 86 .
- (79) ibid .. p. 80 .
- (80) Ibid .. p. 86 .
- (81) William Drozdiak, " once Feared Lyon's Mosque Emerges as Symbol of Tolerances," International Herald Tribune , March 6, 1995 , p. 2 .
- (82) ibid .
- (83) The Next Threat , p. 29 .
- (84) " The Immigrants , " The New Republic, April 19 , 1993, p. 7 .
- (٨٥) أدين بالفضل لجيمس بيسكاروتى لأنه لفت انتباهى إلى هذه النقاط

- (86) Lisa Anderson , " HolyWar Comes to America , " Chicago Tribune . july 12, 1993 ; William Safire, " Islam under Siege," New York Times, March 18 . 1993; " The New Dawn for Islam : The Global Campaign against the Secular State, " El Pais, Reprinted in World Press Review, June 1993, p. 19 .
- (87) Safire, " Islam under siege,".
- (88) Kamm, " Clash of Cultures".
- (89) Perlmutter, " Wishful Thinking about Fundamentalism" ; and Huntington , " Will More Countries Become Democratic?" p. 226 .
- (90) " Democratization in the Middle East , " Amercian - Affairs 36 (Spring 1991). pp. 1-47 ; Michael Hudson," After the Gulf War : Prospects for Democratization in the Arab World , " Middle East , " Middle East Journal 45 (Summer 1991), pp. 407-26 .
- (91) For an analysis of this issue , see John L. Esposito and John O. Voll, Islam and Democracy (New York: Oxford University press, 1997); John L. Esposito and James P. Piscatori, " Democratization and Islam , " Middle East Journal 45 (Summer 1991), pp. 427-40' John O. Voll and John Esposito , " Islam's Democratic Essence , " Middle East Quarterly , Senterember 1994, pp. 3-11 with ripostes , pp. 12-19 , and Voll and Esposito reply, Middle East Quarterly December 1994 , pp. 71-72; Mahmoud Mohmoud Monshipouri and Christopher G. Kukla " Islam and Democracy and Human Rights" , Middle East Policy 3 (1994), pp. 22-39 ; and Robin Wright , " Islam , Democracy and the West " Foreign Alfgairs, Summer 1992 , pp. 131-45 .
- (92) Leslie Gelb, " The Free Elections Trap," New York Times, May 29 . 1991 .
- (93) Voll and Esposito," Islam's Democratic Essence".

- (94) Mideast Mirror , March 30 , 1992 ,p. 12 .
- (95) Esposito and Voll, Islam and Democracy .
- (96) John Lancaster, " Despite Plaudits of West , Mubarak Regime Is Stumbling " International Herald Tribune, March 15 , 1995 , p. 2 .
- (97) Ibid.
- (98) Krauthammer , " New Crescent of Crisis," p. 2 .
- (99) Buchanan, " Rising Islam ".
- (100) For a summary discussion of Arab Islamists and Pluralism , see Yvonne Y. Haddad, " Islamists and the Challenge of Pluralism , " Occasional Paper (Washington , D.C.: Center for Contemporary Arab Studies and the Center for Muslim- Christian Understanding , 1995) .
- (101) Mahmoud Ayoub, : Islam and Christianity : Between Tolerance and Acceptance , " in Religions of the Book : The Annual Publication of the College Theology Society , ed . Gerard Sloyan (Lanham, Md.: College , Theology Society , 1992), 38 : 28 .
- (102) See, for example . Robert Heffner," Modernity and the Challenge of Pluralism some Indonesian Lessons , " Studia Islamika 2, no . 4 (1995) , p. 25 .
- (103) Nurcholish Madjid , " In Search of Islamic Roots for Modern Pluralism : The Indonesian Experience , " in Toward a New Paradigm: Recent Developments in Indonesian Thought, ed Mark R. Woodward (Tempe: Arizona State University , 1996) , p. 90; and Olaf-Schumann," Christian - muslim Encounter in Indonesia , " in Christian - Muslim Encounters ed. Yvonne Y. Haddad and Wadi Z. Haddad, (Gainesville : University of Florida Press, 1995) .
- (104) Middle East Times, June 19-25 , 1990 .

- (105) John O. Voll, "for Scholars of Islam, Interpretation Need not Be Advocacy" Chronicle of Higher Education, March 22, 1989 , p. 2 .
- (106) For a Sampling of international reactions see, Lisa Appignanesi and Sara Maitland eds., *The Rushdie File* (Syracuse : Syracuse University Press, 1990).
- (107) James Piscatori , "The Rushdi Affair and the Politics of Ambiguity" International Affairs 66 (1990): 767- 89 .
- (108) "Repeating an Apostasy Is an Apostasy: Religious Leaders Urge Muslims to Ignore Rushdie Issue , " Middle East Times , March 7- 13, 1989, p. 14 .
- (109) For Rushdie : Essays by Arab and Muslim Writers in the Defense of Free Speech (New York : George Braziller, 1994).
- (110) Law, Blasphemy and the Multi- Faith Society : Report of a Seminar , Discussion Paper (London: Commission of Racial Equality , 1990), p. 53 .
- (111) See John L. Esposito , "Jihad in a World of Shattered Dreams : Islam , Arab Politics, and the Gulf Crisis, the World and I , February 1991, pp. 512-27 .
- (112) Piscation, ed. Islamic Fundamentalisms and the Gulf Crisis ; Yvonne Y. Haddad , "Operation Desert Shield/ Desert Storm: The Islamist Perspective," in *Beyond Desert Storm : The Gulf Crisis* Reder, ed. Phyllis Bernnis and Michel Moushaberck (New York : Olive Branch Press, 1991) , Chapter 23 .
- (113) See Washington Post, September 14, 1990; and Los Angeles times, September 22, 1990 .
- (114) "Islam Divided," The Economist , September 22, 1990, p. 47 .
- (115) Abdurrahman Alamoudi in the Washington Report on Middle East Affairs October 1990, p. 69 .

- (116) The Herald , September 1990, p. 30 .
- (117) " The Gulf Crisis," Aliran 10, no . 8 (1990), p. 32 .
- (118) " Exposing US Motives: A third World View," Aliran 10 no . 11 (1990), p. 38 .
- (119) Dawn , February 1, 1991) .
- (120) Christian Science Monitor, January 24 , 1991 .
- (121) Far Eastern Economic Review , January 27 , 1991 .
- (122) The Economist , January 26 , 1991 .
- (123) For an early and insightful analysis of the origins of the modern construct of religion, see Wilfred Cantwell Smith , The Meaning and End of Religion (New York Harper & Row, 1962) .
- (124) See, for example , Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East (New York : Free Press. 1958) ; and Manfield Halpern , The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton : Princeton University Press, 1963) for an analysis and Critique of the factors that influenced the development of Modernization theory, see fred R. von der Mehden , Religion and Modernization in Southeast asia (Syracuse: Syracuse University Press, 1988) .
- (125) See. for example, Harvey Cox the Secular City : Urbanization and Secularization in Theological Perspective (new York : Macmillan , 1965) : and Cox Religion in the Secular City : Toward a Post Modern theology (New York Simon & Schuster , 1984) : Dietrich Bonhoeffer , Letters and Papers from Prison rev . ed (New York : Macmillan, 1967); and William Hamilton and Thomas Altizer . Radical Theology and the Death of God (Indianapolis : Bobbs Merrill 1966).

- (126) See, for example, the influential introduction of H. A. R. Gibb, *Mohammedanism* (Oxford: Oxford University Press, 1962); of John B. Christopher , *The Islamic Tradition* (new York : Harper & Row , 1972) .
- (127) See, for example Olivier Roy , *The Failure of Political Islam* (Cambridge: Harvard University Press) .
- (128) "Squeezing Islam's Moderates," *The Middle East*, June 1993, p. 11 .
- (129) *Ibid* .
- (130) Daniel Pipes, " Fundamentalist Muslims between America and Russia, " *Foreign Affairs* , Summer 1986 , pp. 939-59 ; and Robert H. Pelletreau , Jr., Daniel Pipes and John: Esposito , " Policy 3 (1994) , pp. 7-8 .
- (131) Andrew Brown, *How English Can a Muslim Be ?*" *The independent* , October 28, 1993 .
- (132) Edward P. Djerejian, *The U.S. and the Middle East in a Changing World* (Washington , D.C.: Meridien House International , June 2, 1992).
- (133) Rober Pelletreau , " Islam and U.S. Policy , an edited version of which appear in pelletreau , Pipes , and Esposito , " *Politcal Islam Symposium* " p.2 .
- (134) *Ibid* ., p. 3 .
- (135) *Ibid.*, p. 4 .
- (136) " Statement of the Assistant Secretary of state for Nar Eastern Affairs Robert North Africa , " September 28 , 1994 , pp. 8-9 .
- (137) Vernon Loeb , " A Global , Pan- Islamic Network : Terrorism Entrepreneur Unifies Groups Financially, Politically , " *Washigton Post* August 23 , 1998 .

- (138) Ibid.
- (139) Transcript of Osama bin Laden interview CNN/Time Impact :
Holy Terror? August 24 , 1998 .
- (140) The discussion of Hamas draws on materials in John L. Esposito
, Islam and Politics 4 th ed. (Syracuse : Syracuse University Press,
1998) , pp. 228-232 .
- (141) Sara Roy," Gaza: New Dynamics of Civic Disintegration , " Journal
of Palestine Studies, Volume 22, no . 4 , Summer 1993 , 20-21
page 25 .
- (142) " The Tough Dilemma in Algeria , " Boston Globe , February 16 ,
1992).

مصادر ومراجع مختارة

For a comprehensive bibliography on the role of Islam in contemporary history and politics, see Yvonne Yazbeck Haddad, John Obert Voll, and John L. Esposito, eds., *The Contemporary Islamic Revival: A Critical Survey and Bibliography* (New York: Greenwood Press, 1991).

- Abdillah, Masykuri. *Responses of Indonesian Muslim Intellectuals to the Concept of Democracy (1966–1993)*. Hamburg: Avera Verlag Meyer, 1997.
- Abrahamian, Ervand. *Iran Between Two Revolutions*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982.
- Ahmed, Akbar S. *Postmodernism and Islam: Predicament and Promise*. London: Routledge, 1992.
- Ajami, Fouad. *The Arab Predicament*. New York: Cambridge University Press, 1982.
- . *The Vanished Imam: Musa Sadr and the Shia of Lebanon*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1986.
- Akhavi, Sharough. *Religion and Politics in Contemporary Iran*. Albany: SUNY Press, 1980.
- Al-e-Ahmad, Jalal. *Gharbzadegi*. Lexington, Ky.: Mazda, 1982.
- Algar, Hamid, trans. *Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini*. Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1981.
- Antoun, Richard T., and Mary Elaine Hegland, eds. *Religious Resurgence: Contemporary Cases in Islam, Christianity, and Judaism*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1987.
- Arjomand, Said Amir. *The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran*. New York: Oxford University Press, 1988.
- , ed. *Authority and Political Culture in Islam*. Albany: SUNY Press, 1988.
- Ayoob, Mohammed, ed. *The Politics of Islamic Reassertion*. New York: St. Martin's Press, 1981.
- Ayoub, Mahmoud M. *Islam and the Third Universal Theory: The Religious Thought of Muammar al-Qadhdhafi*. London: KPI, 1987.

- Ayubi, Nazih. *Political Islam: Religion and Politics in the Arab World*. London: Routledge, 1991.
- Baker, Raymond. *Sadat and After: Struggles for Egypt's Political Soul*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990.
- Bakhash, Shaul. *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution*. New York: Basic Books, 1984.
- Bannerman, Patrick. *Islam in Perspective*. London: Routledge, 1988.
- Banuazizi, Ali, and Myron Weiner, eds. *The State, Religion, and Ethnic Politics*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1986.
- Bennigsen, Alexandre, and Marie Boxup. *The Islamic Threat to the Soviet State*. New York: St. Martin's Press, 1983.
- Bill, James A. *The Eagle and the Lion*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1988.
- Binder, Leonard. *Islamic Liberalism: A Critique of Development Ideologies*. Chicago: University of Chicago Press, 1988.
- Burgat, Francois. *The Islamic Movement in North Africa*. 2d ed. Translated by William Dowel. Austin: University of Texas, 1997.
- Burke, Edmund, and Ira M. Lapidus, eds. *Islam, Politics, and Social Movements*. Berkeley: University of California Press, 1988.
- Cole, Juan R. I., and Nikki R. Keddie, eds. *Shiism and Social Protest*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1986.
- Curtis, Michael, ed. *Religion and Politics in the Middle East*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1982.
- Daniel, Norman. *Islam: Europe and Empire*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1966.
- Dekmejian, R. Hrair. *Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1985.
- Dessouki, Ali E. Hillal, ed. *Islamic Resurgence in the Arab World*. New York: Praeger, 1982.
- Djait, Hichem. *Europe and Islam: Cultures and Modernity*. Berkeley: University of California Press, 1985.
- Donohue, John J., and John L. Esposito, eds. *Islam in Transition: Muslim Perspectives*. New York: Oxford University Press, 1982.
- Eickelman, Dale F. *The Middle East: An Anthropological Approach*. 2nd ed. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1989.
- Enayat, Harnid. *Modern Islamic Political Thought*. Austin: University of Texas Press, 1982.
- Esposito, John L. *Islam: The Straight Path*. 3d ed. New York: Oxford University Press, 1997.
- . *Political Islam*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1997.

- . *Islam and Politics*. 3rd ed. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1991.
- . *Islam in Asia: Religion, Politics and Society*. New York: Oxford University Press, 1987.
- . *Islam: The Straight Path*. Expanded ed. New York: Oxford University Press, 1991.
- , ed. *The Iranian Revolution: Its Global Impact*. Miami: Florida International University Press, 1990.
- , ed. *The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World*, 4 vols. New York: Oxford University Press, 1995.
- , ed. *Voices of Resurgent Islam*. New York: Oxford University Press, 1983.
- Esposito, John L., and John Obert Voll. *Islam and Democracy*. New York: Oxford University Press, 1996.
- Fischer, Michael M. J. *Iran: From Religious Discourse to Revolution*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1980.
- Gibb, Hamilton A. R., and Harold Bowen. *Islamic Society and the West*. Oxford: Oxford University Press, 1960.
- Gilsenan, Michael. *Recognizing Islam: Religion and Society in the Modern Arab World*. New York: Pantheon, 1983.
- Goldschmidt, Arthur, Jr. *A Concise History of the Middle East*. 3rd ed. Boulder, Colo.: Westview Press, 1991.
- Haddad, Yvonne Y. *Contemporary Islam and the Challenge of History*. Albany: SUNY Press, 1982.
- , ed. *The Islamic Impact*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1984.
- Haddad, Yvonne Y., and John L. Esposito, et al. *The Islamic Revival Since 1988: A Critical Survey and Bibliography*. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1997.
- Haddad, Yvonne Y., and John L. Esposito, eds. *Islam, Gender and Social Change*. New York: Oxford University Press, 1997.
- Hippler, Jochen and Andrea Lueg. *The Next Threat: Western Perceptions of Islam* (London: Pluto Press, 1995).
- Hiro, Dilip. *Holy Wars: The Rise of Islamic Fundamentalism*. New York: Paladin, 1989.
- Hodgson, Marshall G. S. *The Venture of Islam*. 3 vols. Chicago: University of Chicago Press, 1974.
- Hourani, Albert. *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798–1939*. New York: Cambridge University Press, 1983.
- . *Europe and the Middle East*. Berkeley: University of California Press, 1980.

- _____. *A History of the Arab Peoples*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1991.
- Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977.
- Hunter, Shireen T., ed. *The Politics of Islamic Revivalism: Diversity and Unity*. Bloomington: Indiana University Press, 1988.
- Islamic Fundamentalism and Islamic Radicalism. Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1985.
- Johnson, Nels. *Islam and the Politics of Meaning in Palestinian Nationalism*. London: Kegan Paul, 1983.
- Keddie, Nikki R. *Iran: Religion, Politics and Society*. London: Frank Cass, 1980.
- _____. *Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981.
- Kepel, Gilles. *Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh*. Berkeley: University of California Press, 1986.
- Kramer, Martin. *Political Islam*. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1980.
- _____. *Shiism, Resistance and Revolution*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1987.
- Lapidus, Ira M. *A History of Islamic Societies*. Cambridge: Cambridge University Press, 1988.
- Lawrence, Bruce. *Defenders of God: The Fundamentalist Revolt Against the Modern Age*. New York: Harper and Row, 1989.
- Lee, Robert D. *Overcoming Tradition and Modernity: The Search for Islamic Authenticity*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1997.
- Lewis, Bernard. *The Middle East and the West*. New York: Harper and Row, 1968.
- _____. *The Muslim Discovery of Europe*. New York: W. W. Norton, 1982.
- _____. *The Political Language of Islam*. Chicago: University of Chicago Press, 1988.
- Masr, Seyyed Vali. *The Vanguard of the Islamic Revolution: The Jamaat-i Islami of Pakistan* (Berkeley, University of California Press, 1994).
- Mayer, Ann Elizabeth. *Islam and Human Rights: Tradition and Politics*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1991.
- Milton-Edwards, Beverly. *Islamic Politics in Palestine*. London: Tauris Academic Studies, 1996.
- Mitchell, Richard. *The Society of Muslim Brothers*. New York: Oxford University Press, 1969.
- Mortimer, Edward. *Faith and Power*. New York: Random House, 1982.
- Mottahedeh, Roy P. *The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran*. New York: Random House, Pantheon, 1986.

- Nasr, Seyyed Vali Reza. *Mawdudi and the Making of Islamic Revivalism*. New York: Oxford University Press, 1996.
- Norton, Augustus Richard. *AMAL and the Shia: Struggle for the Soul of Lebanon*. Austin: University of Texas Press, 1987.
- Peters, Rudolph. *Islam and Colonialism: The Doctrine of Jihad in Modern History*. The Hague: Mouton, 1979.
- Pipes, Daniel. *The Rushdie Affair: The Novel, the Ayatollah, and the West*. New York: Birch Lane Press, 1990.
- Piscatori, James P. *Islam in a World of Nation States*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.
- _____, ed. *Islam in the Political Process*. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.
- _____, ed. *Islamic Fundamentalisms and the Gulf Crisis*. Chicago: University of Chicago Press, 1991.
- Piscatori, James P., and Dale Eickelman. *Muslim Politics*. Princeton: Princeton University Press, 1996.
- Munson, Henry. *Islam and Revolution in the Middle East*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1988.
- Rahman, Fazlur. *Islam and Modernity*. Chicago: University of Chicago Press, 1982.
- Rodinson, Maxime. *Europe and the Mystique of Islam*. Seattle: University of Washington Press, 1987.
- Roff, William, ed. *Islam and the Political Economy of Meaning*. London: Croom Helm, 1987.
- Roy, Olivier. *The Failure of Political Islam* (Cambridge: Harvard University Press, 1994).
- _____. *Islam and Resistance in Afghanistan*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.
- Sahliyeh, Emile, ed. *Religious Resurgence and Politics in the Modern World*. Albany: SUNY Press, 1990.
- Said, Edward W. *Covering Islam*. New York: Pantheon, 1981.
- _____. *Orientalism*. New York: Vintage, 1979.
- Shariati, Ali. *On the Sociology of Islam*. Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1979.
- Sivan, Emmanuel. *Radical Islam: Medieval Theology and Modern Politics*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1985.
- Sivan, Emmanuel, and Menachem Friedman, eds. *Religious Radicalism and Politics in the Middle East*. Albany: SUNY Press, 1990.
- Smith, Donald E., ed. *Religion and Political Modernization*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1974.

- Sonn, Tamara. *Between Quran and Crown*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1990.
- Southern, R. W. *Western Views of Islam in the Middle Ages*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962.
- Stowasser, Barbara, ed. *The Islamic Impulse*. London: Croom Helm, 1987.
- Voll, John Oberi. *Islam: Continuity and Change in the Modern World*, 2nd ed. (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1994).
- Wait, W. Montgomery. *Islamic Political Thought*. New York: Columbia University Press, 1980.
- Weiss, Anita, ed. *Islamic Reassertion in Pakistan: The Application of Islamic Laws in a Modern State*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1986.
- Wright, Robin. *Sacred Rage: The Wrath of Militant Islam*. New York: Simon and Schuster, 1985.
- _____. *In the Name of God: The Khomeini Decade*. New York: Simon and Schuster, 1989.

المؤلف في سطور :

- چون لويس إسبوزيتو.
- أمريكي من مواليد ١٩٤٠ م.
- تربى تربية كاثوليكية، وأمضى عشر سنوات من عمره في دير كاثولك.
- حصل على درجة الدكتوراه في دراسة مقارنة الأديان من جامعة تمبلي بنسلفانيا - الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٤ م.
- حالياً أستاذ الشئون الدولية والدراسات الإسلامية بجامعة چورج تاون ومدير مركز الأمير الوليد بن طلال لتفاهم الإسلامى المسيحي بالجامعة نفسها.
- مشهور بمحاولاته لخلق روابط قوية بين المسلمين والمسيحيين.
- له عدد كبير من المؤلفات والدراسات في الموضوع .

المترجم في سطور :

قاسم عبده قاسم .

- مصرى من مواليد القاهرة ١٩٤٢ م.

- أستاذ متفرغ لتأريخ العصور الوسطى بجامعة الزقازيق حالياً .

- حصل على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة عن موضوع أهل الذمة في مصر - عصر سلاطين المماليك سنة ١٩٧٥ م.

- له عدد كبير من الدراسات في الحروب الصليبية، وعصر سلاطين المماليك وترجم عدداً كبيراً من الكتب.

- عضو عدد من الجمعيات العلمية في مصر والعالم.

التصحيح اللغوی : عايدی جمعة
الإشراف الفنى : حسن كامل

